



٤٤٧

كتاب الصلاة

الف

شرح الصلاة المكتوبة في كتاب الصلاة

ص ٤٦٠

٤٣٨٥ - ٤٦٠

الكتاب

موسم الصلاة

الكتاب المكتوب في كتاب الصلاة



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR



32101 025232578

Princeton University Library

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or re-
new by this date.

DUE JUN 15 1998

DUE JUN 15 1998

DUE JUN 15, 1995

JUN 15 1997

DUE JUN 15, 1997

JUN 15 2011

Daffar
ins. # 7311/1016



٤٤٧

كِتَابُ الْخِلَافِ

تَأَلَّفَ

شَيْخُ الطَّائِفَةِ الْإِمَامُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الطُّوسِي

قُدِّسَتْ رُوحُهُ

٣٨٥ — ٥٤٦

بِجُزْءٍ رَافِعٍ

مُؤَسَّسَةُ النُّشْرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الَّتِي تَتَابَعَتْ
لِجَمَاعَةِ الْمُتَدَرِّسِينَ فِي الْمَشْرِقِ

2272
.66587
.355
1987
ju2' 4



كتاب الخلاف (ج ٤)

- | | |
|----------------|---|
| ■ تأليف: | شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي |
| ■ تحقيق: | السيد علي الخراساني والسيد جواد الشهرستاني والشيخ مهدي طه نجف |
| ■ إشراف: | الحاج الشيخ مجتبی العراقي |
| ■ الموضوع: | فقہ |
| ■ عدد الأجزاء: | ٥ أجزاء |
| ■ طبع ونشر: | مؤسسة النشر الإسلامي |
| ■ الطبعة: | الجديدة |
| ■ المطبوع: | ٣٠٠٠ نسخة |
| ■ التاريخ: | ١٤١٤ هـ - ق |

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم الشرف



32101 025232578

كتاب الفرائض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة ١: ميراث من لا وارث له، ولا مولى نعمة: لإمام المسلمين، سواء كان مسلماً أو ذمياً.

وقال جميع الفقهاء: أن ميراثه لبيت المال، وهو لجميع المسلمين (١).
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

مسألة ٢: اختلف الناس في توريث ستة عشر نفساً:
أولاد البنات، وأولاد الأخوات، وأولاد الإخوة من الأم، وبنات الإخوة من الأب، والعمّة وأولادها، والخالة وأولادها، والخال وأولاده، والعم أخو الأب للأم وأولاده، وبنات العم وأولادهن، والجدّ أب الأم، والجدّة أم الأم.
فنعندنا أن هؤلاء كلّهم يرثون على الترتيب الذي ذكرناه في النهاية (٣)، ولا يرث مع واحد منهم مولى نعمة، ويحجب بعضهم بعضاً على ما قلناه، وسنذكره فيما بعد. وبه قال علي عليه السلام، وعبدالله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وإحدى الروايتين عن عمر أنه قال: العم كالأب، والخالة

(١) الأم ٨٠:٤، والمجموع ١٦: ٥٤، ومقتي المحتاج ٣: ٤٤، والراجح الوهاج ٣٢٠، وكفاية الأخيار ١٣: ٢، والمغني لابن قدامة ١٧٩: ٧، والشرح الكبير ١٧٤: ٧، وسبل السلام ٩٥٨: ٣، والتنف ٨٤٣: ٢، وتبيين الحقائق ٢٤٢: ٦، وبداية المجتهد ٣٥٥: ٢.

(٢) الكافي ١٦٨: ٧ حديث ١٤، والتهذيب ٢٤٢: ٤ باب ١٧٠، والتهذيب ٣٨٦: ٩ باب ٤٤ حديث ١٣٧٩ و١٣٨٣، والاستبصار ١٨٥: ٤ باب ١١٣ حديث ٧٣٢ و٧٣٦.

(٣) النهاية: ٦٤٣ و٦٦٢.

كالأُم؛ وشريح، والحسن، وابن سيرين، وجابر بن زيد، وعلقمة، وعبيدة (١)،
والأسود، وطاووس، ومجاهد، والشعبي، وأهل العراق (٢).

وقال قوم: أن ذوي الأرحام يرثون، إلا أنه يقدم المولى.
ومن يأخذ بالرد عليهم، يقولون: إذا مات وترك بنتاً وعمّة فالمال للبنت
النصف بالفرض، والنصف الآخر بالرد كما نقول، غير أنهم يقدمون المولى على
ذوي الأرحام.

ويوافقونا في أن من يأخذ بالرد أولى من أولي الأرحام. ويقولون: إذا لم
يكن هناك مولى، ولا من يرث بالفرض، ولا بالرد، كان لذوي الأرحام.
فخالقونا في توريث المولى معهم، والباقي وفاق. ذهب إلى هذا أبو حنيفة
وأصحابه (٣)، وليس معهم أحد من الصحابة إلا رواية شاذة عن علي عليه
السلام (٤).

وذهب الشافعي: إلى أنهم لا يرثون ولا يحجبون بحالٍ إن كان للميت قرابة،
فالمال له. وإن كان مولى كان له، وإن لم يكن مولى ولا قرابة فإيرائه لبيت
المال (٥). وبه قال في الصحابة زيد بن ثابت، وابن عمر، وإحدى الروايتين

(١) مجهول الحال لا يشتركه بين عدة، ويحتمل أيضاً أنه تصحيف لأبي عبيدة بن الجراح للتصريح به في
بعض الكتب الفقهية، والله أعلم بالصواب.

(٢) الأم ٨٣:٤، والمبسوط ٢:٣٠ و٣، وعمدة القاري ٢٣:٢٤٧، وشرح معاني الآثار ٤:١٠٠،
والمغني لابن قدامة ٨٣:٧ و٨٤، والشرح الكبير ١٠:١٧، والمجموع ١٦:٥٦، وبداية المجتهد ٢:٣٣٣،
ونيل الأوطار ٦:١٨٠، والبحر الزخار ٦:٣٥٣، وفتح الباري ١٢:٣٠.

(٣) الأم ٨٣:٤، والمجموع ١٦:٥٦، والنتف ٢:٤٨٠ و٤٨١، وشرح معاني الآثار ٤:١٠١، والمبسوط
٢:٣٠ و٤٠٣، وتبيين الحقائق ٦:٢٤٢، وعمدة القاري ٢٣:٢٤٧ و٢٤٨، وفتح الباري ١٢:٣٠،
والفتاوى الهندية ٦:٤٥٩، وبداية المجتهد ٢:٣٣٣.

(٤) شرح معاني الآثار ٤:٤٠١، والمجموع ١٦:٥٦.

(٥) الأم ٨٦:٤، ومختصر الزني ١٣٩، والمجموع ١٦:٥٥، والوجيز ١:٢٦٣، وكفاية الأخيار ٢:١٣،

عن عمر أنه قال: «عجباً لعمّة نُوزت ولا بورئها» (١) وبه قول في سابعين: الرهري، وفي الفقهاء: مالك، وأهل المدينة (٢).

وحكي عن مالك أنه قال: الأمر لمجمع عليه لسي أدركت عليه عمّة عتماء سددا أن هؤلاء لا يرثون (٣). وبه قال الأورعي، وأهل الشام، ونو ثور (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة وأحد رهم (٥)، وهم لا يحتلون في فلهاء. وأيضاً قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم لذكر مثل حظ الأنثى» (٦) فحمل تعالى الميراث للولد، وولد الست ولد، ويستقى استاءً بدلالة إجماع لمسلمين على أن عيسى من مريم من ولد آدم، وهو ابن مريم، لأنه لأب له.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إني هدى سيداً شاباً أهل الجنة» (٧). وقال: «إني هدى سيداً، يصلح الله به بين فئتين من

وسرح يوضح ٣٢ ومعني سرح ٦،٣ وشرح النفس في سرح فوه عمر ٩٦. وبه سنة العهد ٣٣٩ و٣٥٥، ومعني لاس فدهمة ٨٤٦، وسرح كبر ١٦١، ومن سرح ٤٢٢، ومن الأندلس ٦٠٨.

(١) الموطأ ٥١٧: ٢ حديث ٩، وفيه «ولا ترث».

(٢) لمجموع ١٦ ٥٥، ومعني لاس فدهمة ٨٤٦، وشرح كبر ١٦١، وبه سنة العهد ٣٤٦ وبسبب الأوطار ١٨٠: ٦.

(٣) الموطأ ٥١٨: ٢.

(٤) لمجموع ١٦ ٥٥، والمعني لاس فدهمة ٨٤٦، وشرح كبر ١٠١.

(٥) كثيره ومبشرة في عدة أبواب من كتب الفرائض فلاحظه في تكفي ٧٠٧، وبه سنة ٢٠٤ و٢٢٣، والتهديب ٢٤٧: ٩، والاصبصار ١٤١: ٤.

(٦) ساء ١١٠.

(٧) روه المحسبي في بحار الأنوار ٣٣٤٣ ودين حديث بقوه «وأنهم حرمها» و. وإداني عكر في برقة مجلس عنه السلام ٧٨ عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وآله «إني هدى سيداً شاباً أهل الجنة»، وفي كبر العصف ١٢ ١٢٢ حديث ٣٤٢٤٧ عن ابن عمر عن عكر عن عبي وان عمر ←

وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله ورث الخال (١).
وروى واسع بن حبان (٢) أن ثابت بن الدحدح (٣) نوى ولم يخلص له
سب، فدفع رسول الله - صلى الله عليه وآله - ماله في خاله (٤).
وأحمر ابن أبي العوارس (٥)، عن عمرو بن محمد بن حسومة (٦) قال
حدثني علي بن العبد (٧)، قال: حدثنا أبو داود (٨)، قال: حدثنا حفص بن

(١) انظر من الله فقبي ٤ ٨٦ حديث ٦١-٦٢، وسنن الكبرى ٦ ٢١٥.

(٢) واسع بن حبان بن سعد بن عمرو بن ميثاق بن حسان بن عدي، وروى عن أبيه بن حذاف
وعبد الله بن زيد بن عاصم الدارق وعبد الله بن عمرو وغيرهم وعنه أبيه في الصحابة، انظر تهذيب

تهذيب ١١ ١٠٢

(٣) ثابت بن الدحدح وقيل «الدحدح» بن عمرو بن عمرو بن ربيعة بن بكر بن الدحدح فثقه حديثه
الوادعوم حديثه، هو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وحديثه بن يوسف مع مشركي بني نضير

٢٢٢، ٢٢١ ١

(٤) كذا في الأصول المتقدمة، وقد احتلت المصادر الحديثية به في صريح حديثه بن حبان
عبد الله بن زيد بن عاصم الدارق وعنه أبيه بن عمرو بن عمرو بن ربيعة بن بكر بن الدحدح فثقه حديثه

انظر شرح معاني الآثار ٤ ٣٩٦ و ٣٩١، وسنن أبي داود ٣ ٣٨١

(٥) محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو بن سهل، بن صالح بن أبي خورس، كان حديثه سهل يروي
لعوارس، ولد أبو الفتح في سنة ٣٣٨، وتوفي سنة ٤١٢ هجرية، راجع معناه ٣٥٢

(٦) اضطرب نسبه في هذا الاسم ولم أقف على شرح حديثه أو تصحيحه، في هذه
العبارة.

(٧) أبو علي بن علي بن حسن بن عبد الله بن زكريا، أحد رواة السنن ذكره في تهذيب
الكنا في رجمة سليمان بن الأشعث، وذكره بعد ذلك وروى سمع دود نسبه في وعثمان بن
حرود لا يثق به وروى عنه أبو يعقوب وحسن بن محمد بن سعد الكلابي بن شاذان
سنة ٣٢٨ هجرية، راجع معناه ٣٨٢، ١١.

(٨) أبو داود سليمان بن الأشعث بن سفيان بن بشر الأسدي، حجة في صحيحه بن ولده
٢٠٢ وصفه في الأثر والأخبار ومصره وأخباره وأخباره وحسن بن محمد بن سعد الكلابي بن شاذان
شول به ٢٧٥ هجرية، شدوات الذهب ٢: ١٦٧.

آخرين، قال حدثنا حماد (١)، عن ندين، عن علي بن أبي طلحة، عن راشد ابن سعد، عن أبي عامر هوزي، عن المقدم الكندي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنا أوى بكل مؤمن من نفسه، من ترك ديناً أو صفةً فليتي، ومن ترك مالاً فليورثه، وأنا مؤمن من لا مؤل له، رث ماله وقت عايه، والحد مؤل من لا مؤل له، يرث ماله ويمتأه» (٢).

مسألة ٣: د مات وحيف ستاً أو حتاً، أو غيرهم ممن له سهم وروحاً وروحة، فليست أو لاحت نصف بالشمية، وسروح أو الروحة سهمهما، وأما في يرد على البت أو على الاحت، ولا يرد على الروح ولروحة حد، وليس للعصاة والمؤل معها شيء على حد، وروى ذلك عن عبي عليه سلام، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن مسعود (٣).

وأما حسمه وأصحابه هذا مذهبهم، لا يختصمون في أردة، لكن اختصموا في تخصيص بعضهم دون بعض. فذهب علي عليه السلام إلى أنه يرد على هؤلاء، لا الروح والروحة، ولا يرد على سب الان مع سب الصلب (٤)، كما نقوب، ولا يرد على لاحت من الأب مع الاحت للأب والأم، وكذلك نقوب، ولا على

(١) حماد بن زيد بن ربه لا يري عهصمي ٢ سمع عن حماد بن زيد بن ربه (٩١) وروى عن ثابت البناني وأبى بن سيرين وبديل بن مسرة وغيرهم وعنه سليمان بن حرب وأبى المبارك وابن وهب لقمان وجماعة مات سنة ١٧٩ هجرية. هذب التهذيب ٩: ٣.

(٢) سنن أبي داود ٣: ١٢٣ حديث ٢٩٠٠، وصححه إمام الحديث ١٥ حديث ٥٧، وصححه الكبير ٦: ٢١٤، وسنن ابن ماجه ٤: ٣٤٤، وفي بعض النسخ «عنه» بكلمة «عنه».

٣ شرح معاني الآثار ٤: ٤٠ و٤١، وسنن أبي عبيد ٢: ٣٤٦، والمعني ٧: ٨٧، والمجموع ١٦: ١٤، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٧، وسنن أبي حنيفة ٦: ٣٥٨، وشرح الكيف ٧: ٧٦ و٧٧.

(٤) سنن أبي داود ٢: ٣٦١، وشرح معاني الآثار ٤: ٤٠٠، وبيان عهده ٢: ٣٤٦، والمعني ٧: ٨٧، والمجموع ١٦: ١١٤، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٧، وسنن أبي حنيفة ٦: ٣٥٨، وشرح الكبير ٧: ٧٦ و٧٧.

الحلقة مع ذي سهم، ولا على ولد الأم مع الأم، وهذا لاختلاف فيه
وقال الشافعي: للنت الصف، والباقي للعصاة، فإن لم تكن عصاة
فلمولى، وإن لم يكن مولى فست لمال (١).

قال أبو حامد: وهذه المسألة مثل مسألة ذوي الأرحام، لكن من قال:
يتقدم ذوي الأرحام هاهنا على لمولى فهاها قدم الرزء على المولى، ومن قال
هاهنا: يتقدم لمولى على ذوي الأرحام فهاها يقدم المولى على الرزء، لكن يقدم
الرزء على ذوي الأرحام (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

وقوله تعالى: «وَوُيُوا الْأَرْحَامُ بِعَصَمِهِ أَوْلَى نَعَص» (٤) وهذا أقرب.

فان قيل: قوله تعالى: «نَعَصِهِمْ أَوْلَى نَعَص» (٥) لم يقل في ماداء أول، ورزء
لم يكن في صريحه، حازرنا أن نحملة على أنه أولى بدفعه، والصلاة عليه،
وعسله.

قنا: ذلك تخصيص يحتاج إلى دليل، نحن نحملة على عمومه.

فان قيل: فقد يشقونه «في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين» (٦) أنه
إنما أراد نسخ الوارث بأولاحاب الأول.

قير. وهذا أيضاً تخصيص يحتاج إلى دليل، وليس إذا كان آخر الآية

(١) مختصر بري ١٣٨ و١٣٩، ونجمي ٦ و١١٣ و١١٤، وكندة لاجر ٢ و١٣ و٢٩، وعمدة بري
٢٣ و٢٤٧، وسد به مجهد ٢ و٣٤٦، وسبحر ١ و٢٦١ و٢٦٣، ومعنى لاس قدمه ٦ و١٧، وسن
خدم ٣ و٢٤٢، وسن البرمدي ٤ و٢٨٦، وشرح الكبير ٧ و١٦ و٧٧

(٢) شرح معاني الآثار ٤: ٤٠٢، وعمدة القري ٢٣ و٢٣٦ و٢٤٧، ومعنى لاس قدمه ٧ و٨٧ و٩٣ و٩٤،
وكفاية الاحيار ٢: ١٣، وبداية المجتهد ٢ و٣٤٦، وتبيين الخصائق ٣: ٢٤٢ و٢٤٣، والشرح الكبير

٧٧ و٧٦ و٧٧

(٣) انظر التهذيب ٩: ٢٨٨ (باب ٢٧) ميراث الأزواج.

(٤) الأعراب: ٦.

(٥) الإنفال: ٧٥.

(٦) الإنفال: ٧٥.

مخصوصاً يجب تخصيص أولها.

فان قالوا: يحمل على أن بعضهم أولى بعض الدين يتهم في آية الفرائض في سورة النساء (١)، لأنه قل: «في كتاب الله» (٢).

قل: وهذا نصاً تخصيص بالدلس، وقوله: «في كتاب الله» يعني حكم الله، وذلك عام في جميع ماقلناه.

وروي وثالة بن الأسقع (٣): أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «تخبر امرأة ثلاث موارث: عتيقها، ومقطها، وولدها الذي لاعت عنه» (٤).
وروي عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده: أن النبي صلى الله عليه وآله جعل ميراث ولد الملاءمة لأمه (٥).

وفي بعض الأخبار والعصبة بعدها (٦).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «ولد للملاعة أمه، أبوه وأمّه» (٧) فجعل أمه أباه، فبمعي أن تخرج الميراث بالإبوة والأمومة.
وروي أن النبي صلى الله عليه وآله دخل على سعد ليعوده، فقال سعد:

(١) النساء: ١١. (٢) الأحزاب: ٦.

(٣) وثالة بن الأسقع بن كعب بن عمرو بن سنان، أسلم قبل نبوك وشهدا، روى عن النبي صلى الله عليه وآله في هجرته وأم سبعة وعبره. مات سنة ثلاث وثلاثين وهو ابن مائة وخمس سنين. تهذيب التهذيب ١١: ١٠١.

(٤) سنن الترمذي ٤: ٤٢٩ حديث ٣١١٥، سنن أبي داود ٣: ١٢٣ وحديث ٣٩٠٦، وصن ابن ماجة ٢: ٩١٦ حديث ٣٧٤٢، وصن بن رخصي ٤: ٨٩، حديث ٦٨ ٦٩ ومسنن أحمد بن حنبل ٣: ٤٩، والنسائي الكبرى ٦: ٢٥٩، ومسننك حاكمه ٤: ٣٤١ وفي بعض هذه المصادر «تخبر».

(٥) سنن أبي داود ٣: ١٢٥ حديث ٢٩٨، ومسنن أحمد بن حنبل ٢: ٣١٦، وسنن الكشي ٦: ٢٥٩.
(٦) سنن أبي داود ٣: ١٢٥ حديث ٢٩٠٧ و٢٩٠٨، وسنن الدارمي ٢: ٣٦١، والنسائي الكبرى ٦: ٢٥٩، ومسننك حاكمه ٤: ٣٤٩.

(٧) روى ابن أبي جمهور لأحسان في عوالي النثالي ١: ٢٢٦ حديث ١١٧ نظرياً من طريقه مذكورة فلاحظ.

الحّد مع ولد الأخوات وسات الأخوة. وتركوا كلّ من بنت ندي سهم أو عصه
مسرلة من بنت نه، ومن سقى إن ورث في الترتيل كمال أحق بـ لال من هو
تُعد إلى ورث (١). فهذا مثل ما قلناه سواء، لا مراعاة عصه، فإن
لاتراعها.

وروي عن محمد بن سالم (٢)، والثوري، وخس بن صالح بن حي أنهم ورثوا
من قرب ومن بعد د ك من جهين بنصب (٣). وقالوا في ثلاث حالات
مفترقات: نصيب الأم يمين على حمسة، لأهن أخوات للأم مفترقات. وفي
ثلاث عقدت مفترقات: نصيب الأب يمين على حمسة، لأهن أخوات مفترقات
لال. ومن ترك عقدت مسرلة الأعمام لمفترقين لال كله بعمة
للأب والأم (٤).

وقال نعيم بن حماد (٥): نصيب الأب يمين على ثلاثة، لكن واحدة من
سهم، وكذلك نصيب لأم من الأخوان والحالات المفترقين بأسوية، وكذلك
في ولد الأخوان والحالات المفترقين، والأعمام والعقدت، إلا أنه يقدم ولد
الأب ولأم على ولد الأب، وولد الأب على ولد الأم (٦).

دليلاً: إجماع العروة، وقد سته في الهدية (٧)، وهديب لاحكم
مشروحاً (٨).

(١) لمي لابن قدامة ١٨٧، والشرح الكبير ١٠٤: ٧ و ١٠٥، والمجموع ١١٤: ١٦.

(٢) في نسخة خجسته محمد بن سلام (٣) لمي لابن قدامة ١٠٩: ٧.

(٤) لمي لابن قدامة ١٧٧، والشرح الكبير ١٠٤: ١٥.

(٥) نعيم بن حماد خجسته أنس بن مالك، روى عن أبي حمزة، هو شيخ البخاري ويعني به بعد
مات سنة ثمان وعشرين ومائتين وقيل تسع وعشرين. حواشي ٢٠٢: ٢.

(٦) لمي لابن قدامة ١٠٧: ٧ و ١٠٨، والشرح الكبير ١٠٤: ١٥.

(٧) بية الأحكام: ٦٤٣ و ٦٥٢.

(٨) التنب ٢٦٨: ٩ و ٣٢٦: ٩، وانظر الكافي ٧٦: ٧ و ١١٩.

مسألة ٥: قد يتساوى ميراث ذوي الأرحام الأقرب أولى من لأبعد، ولو كان بينهما درجة انفقت تساهم أو حثلت. فإن أولاد الصلب وإن برلوا، ذكوراً كانوا أو أنثى أولى من أولاد الأب ومن أولاد الأم وإن لم يسروا، وأن أولاد الأب والأم وإن برلوا أولى من أولاد أحد منهما وإن لم يسروا. وأن أولاد الأنوين وإن برلوا يقسمون الحصة والحصة من قبل الأنوين، وكذلك أولاد الجدة والحصة من جهتها وإن برلوا أولى من أولاد حصة الأب وحصة الأم وإن لم يسروا، وعلى هذا لتدريج كل من كان أقرب كان أولى.

وكان أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد يورثون ذوي الأرحام على ترتيب العصباء.

فيحتمل ولد بنت من ذوي أرحامه أحق من سائر ذوي الأرحام، ثم ولد أبي بنت. ثم ولد حصة، ثم ولد أبي الجدة، لأن أب حنيفة قدم أب الأم على ولد الأب، وذكر عنه أنه قدمه على ولد الميت أيضاً (١).

وكان أبو يوسف، ومحمد يقدمان كل أب على أولاده، لو من كان في درجة أولاده، ويقدمان عنه ولد أب أبعد منه ومن في درجته (٢).

دليلنا: ما تقدم وتكرر من إجماع مرقاة وأحدهم (٣).

مسألة ٦: ثلاث حالات مفترقات. وثلاثة أخوان مفترقين يأخذون نصيب الأم، للخال والخاله من الأم الثلث بينهما بالسوية، وإن بقي للخال والخاله من

(١) سنن ٢: ٤٨٠، وبد ب ٤: ٣٢٨ و ٣٣٠، والموسم ٣٠: ٤٥٣ و ٤٦٠، وألفه ون هـ ٦: ٤٥٩، وحاشية رة المختار ٦: ٧٩١ و ١٩٢، وتبيين الحقائق ٦: ٢٣٨، ٢٤٣، وأمعني لاس ٧: ٨٨، وبداية المجتهد ٢: ٣٣٣ و ٣٣٤، واليحر الزحار ٦: ٣٥٣.

(٢) المبسوط ٣٠: ٤٥٣ و ٤٦٠، وتبيين الحقائق ٦: ٢٣٨ و ٢٤٣.

(٣) الكافي ٧: ٦٦٧ حدث ١ و ٢ و ٨٨ (د ب مراث ولد تولد)، والهدى ٩: ٢٦٨ (د ب ٢٢) حديث

قبل الأب ولأم بينها أيضاً بالسوية.

وفي أصحابنا من قال: بينها للذكر مثل حظ الانثيين، ويسقط الخال والخالة من قبل الأب.

وقال من تقدم ذكره: لبحال والخالة من الأب والأم لما كنه، وإن لم يكن فلبحال والخالة من قبل الأب، وإن لم يكن فلبخال والخالة من قبل الأم (١).

دليلنا: ما تقدم ذكره.

مسألة ٧: لعتات المفترقات يأخذ نصيب الأب يقسم بينهما قسمة الأخوات المفترقات بالسواء.

وقال من تقدم ذكره: يقدم من كان للأب ولأم، فإن لم يكن فإتي للأب، وإن لم يكن فإتي للأم (٢).
دليلنا: ما قدمه في مسألة الأولى.

مسألة ٨: مات لأخوة مفترقين يأخذ نصيب آناهم على ترتب الأخوة المفترقين، وكذلك أولاد الأخوة المفترقات.

وقال أبو يوسف في الصريقي: المال لمن كان للأب والأم، ثم لولد الأب، ثم لولد الأم (٣).

وكان محمد يورث بعضهم من بعض، بعد أن يحجز عدد من يدلي بآحت

(١) قال شيخ الصدوق في المصنف ١٧٥ «فإن انفصل من شاذان ذكر أن المال سحاب للأب والأم، ويسقط الخال للأب، وكذلك العم والخالة في هه سو، على ما ذكره.

(٢) هذا لقول أيضاً مسوب إلى الفصل من شاذان كما يظهر ذلك من المصنف بلشح الصدوق ١٧٤ - ١٧٥ فلاحظ

(٣) المسوط ٣٠ ١٣ و ١٤، وفتاوى اهدمة ٦ ١٦١ و ٤٦٢، وحاشه رة المحرر ٦ ٧٩٤، ومعني لآين قداسة ٧ ١٠٣ و ١٠٥، والشرح الكبير ٧: ١١٣.

أخوات، وعدد من مدنى ساح إحوه، ثم يورثهم على سبيل ميراث الأخوات
المفترقت، والاحوه المفترقين (١)، كما نفوس، لكن لا تراعى نحن العدد.
وروي عن أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف، ومحمد جميعاً (٢). وكذا
يورثون الأحوال والحالات من الأم وأولادها، لذكر مثل حظ الأنثى،
وكذلك الأعمام للأم والعزات وأولادها، لذكر مثل حظ الأنثى (٣).
وكان أهل السري (٤) لا يفضلون ذكرهم على إناثهم (٥)، وأجمعوا على أن
ولد الإحوه والأخوات من الأم لا يفضلون ذكرهم على إناثهم (٦).
وكان أبو عبيد لا يفضل ذكر على إناثه في جميع دوى لأرحام (٧).

(١) مسوط ٣٠ ١٤، وحاشه رد محمد ١٩١.٦، وعدوى هدية ٦ ٤٦١ و ٤٦٢، والمعنى لأم قدامه
١٠٣:٧ و ١٠٤، والشرح الكبير ١١٣:٧.

(٢) الباب ٤: ٢٠١، مسوط ٣٠ ٦ ١٢٥، وعدوى هدية ٦ ٤٦، وحاشه رد محمد
٧٩٤:٦

(٣) مسوط ٣ ٢٢ ٢٣، وعدوى هدية ٦ ٤٦٢ و ٤٦٤، وحاشه رد محمد ٦ ١٩٦ و ١٩٧

(٤) أول سري في مسوطه ٣٠ ٤٤ هـ «خير يورثون دوى الإرحام أضاف ثلاثة صنف مهم
يسمون أهل سريه وهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، ورفعه، وعيسى بن أبي سري، سموا
بذلك لأهم بدموم لأقرب ولا قرب.

وصنف مهم يسمون أهل سريه وهم: عفيفه، وشعبي، ومروفي، وعمر بن حمد، وأبو نعم،
ويعبد القاسم بن سلام، وشريك، وعيسى بن حمد، سموا بذلك لأهم بدموم مدنى سريه مدنى
به في الاستحقاق.

وصنف ثالث يسمون أهل الرحيم، مهم: عيسى بن ميثر، وروح بن راج، سموا بذلك لأهم بدموم
بن لأقرب والأبعد في الاستحقاق، وثم لا يحدى رخص رحيم

(٥) المسوط ٣٠: ١٢.

(٦) لمسوط ٣٠ ١٣، والقوى هدية ٦ ٤٦١، وهدية العهد ٢ ٣٤٤، وأبو حنيفة ١ ٢٦٢، وسراج
نوح ٣٢٦، ومعنى نخ ٣ ١٨. والمعنى لأم قدامه ٧ ٩٧

(٧) المسوط ٣٠ ٩٢، والمعنى لابن قدامه ٧ ٩٦.

دليلاً: إجماع الفرقة على ما تقدم ذكره (١).
مسألة ٩: حثلف (٢) عن أهل العرق في عدم الأم وعمها، وحواله
وحالانها، وأجدادها وحدتها أمين يرثون (٣) بأرحم. وفي أحوال الأب وعمته،
وأجداده وجداته الذين يرثون بالرحم.
فروى عنهم عيسى بن أدراس: أن نصيب لأم لقرباتها من قبل أبيها،
ونصيب الأب لقرباته من قبل أبيه (٤).
وروى أبو سيمان الخورجاني (٥)، ومؤوي. أن نصيب لأم ثلثاه لمرثته
من قبل أبيها، وثلثه لمرثته من قبل أمها، وأن نصيب الأب ثلثاه لمرثته من
قبل أمه، وثلثه لمرثته من قبل أمه. وقد جمع قرائن الأب والأم، وكان
بعضهم أقرب بدرجة، ولما كان كنه لأقرب مثل أم أبي أم، وأم أبي أم، فالمل
كنه لأم أبي الأم (٦).

وهذا هو الصحيح الذي نذهب إليه.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٧).

مسألة ١٠: اختلف من ورث دوى لأرحام. إذا كان معهم زوج أو
زوجة، مثل أن يحتف الميت روحاً وسبباً وسبباً تحت.
فعدد بلروح سهمه الربع، ولذا في لست لست، وتسقط سبب الأخت.
وكان الحسن بن زيد، وأبو عبيد يعصان الروح فرصه النصف، ويجعلان

(١) عدم ذكر لاجماع في دليل مسألة الخامسة من هذا الكتاب فلاحظ

(٢) في نسخة ملحقة حثلف عن عدم من (٣) في نسخة ملحقة حثلف عن عدم من

(٤) لميسوط ٣٠ ٢٣، ٢٥ و ٢٦.

(٥) أبو سيمان الخورجاني، كان رافضياً لمعنى بين مصوري نجد القصة ورويه

الكتب. روى عن أبي يوسف ومحمد، مرات بعد الثمانين والمائتين، خواهر لصبته ٢ ١٨٦

(٦) نظره في التبيين ٩ ٢٦ ٨ و ٣٢٤

(٧) لميسوط ٣٠ ٢٣ و ٢٥ و ٢٦

الصف الباقي ليست الست نصفه، ونصفه ليست الاحت لأنها منزلة ست واحدة واخت (١).

وكان يحيى بن آدم (٢)، وأبو يعيم يحجب اسروج ويعطينه الربع، ولانته ليست نصف سهمان من أربعة، واساني ليست الأخت، ثم يرجعان فيعطيان الروح الصف، ويجعلان باقي المال بين ست الست وست الأخت على ثلاثة، ثلثاه ليست الست، وثلثه ليست الأخت على قدر سهميهما في حال المحب. وتصح من ستة (٣).

دليلاً: ما تقدم ذكره من إجماع الفرقة، وأيضاً: فست الست ست يتزوجها اظهروا، وقد يت أيضاً: أن ولد الأب لا يرث مع ولد الصلب وإن برن (٤).

مسألة ١١: عم لأب مع اس عم لأب وأم، لما لاس العم بالأب والأم، دون العم للأب. وحالف جميع الفقهاء في ذلك (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة، فاسم لا يحلفون في ذلك، ويقولون: أن أمير المؤمنين عليه السلام - كان أولى من العباس لو حار أن يرث مع الست، لأن القول بالعصبة باطل عندهم.

مسألة ١٢: لا يرث المولى مع ذي رحم، قريباً كان أو بعيداً. وبه قال عبيد عليه سلام، وعمر، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو الدرداء، ومعاذ، وعقمة،

(١) يعني لاس فدامة ٩١٧، وشرح الكبير ١٢٨٧ و ١٢٩، والبحر لرحمة ٢٥٣

(٢) أبو بكر بن يحيى بن آدم بكوفي، القبة المحفوظ سمع من يونس بن أبي سحاق، وبصرى بن حبيقة وهذه الطبعة، مات سنة (٢٠٣) هجرية. شذرات ذهب ٨٤٢، ودرآة الجواهر ١٠: ٢.

(٣) يعني لاس فدامة ٩٤٥، والشرح الكبير ١٢٨٥ و ١٢٩.

(٤) تقدم منه في دليل المسألة الخامسة فلاحظ.

٥) صف ٢، ٨٣٦، ٨٣٨، وأب ٤ ١٩٣ و ١٢٩، والقانون الجديد ٤٥١ ٦، والسيوط ٢٩ ١١٤.

ومجموع ١٦ ٩٧ و ٩٨، وكلمة الأخت ٢ ١٣، والنجاشي ٢٦٣، وشرح بهاج ٣٢٣

والأسود، وعبيدة، وشعبي، وشريح، ومجاهد (١).
 وكان زيد يورث ذا سهم سهمه، ويحل الذي للموتى، ويورثه دون ذوي
 الأرحام الذين لا سهم لهم وإليه ذهب الحسن البصري، والأورعي، ومالك،
 والشافعي، وس أبي ببي، ونوحيفة، وأهل العراق (٢).
 وروى عن عبي-عليه السلام- لقولان معاً (٣).
 دليلنا: إجماع المارقة. وأيضاً قوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى
 ببعض» (٤) وقوله تعالى: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، وللنساء
 نصيب مما ترك الوالدان والأقربون» (٥) ودو لأرحام من جهة لرحام
 والنساء.

مسألة ١٣: الأس، والأب، والجد، وس الأخ، والعم، وس لعم، والموت
 كنهم يأخذون ناية أو الأرحام (٦) دون النصيب، ولتو يأخذ بالولاء.
 وقان لشافعي: يأخذ هؤلاء كنهم نصيب. ومن قاب باقي الفقهاء (٧).

(١) يعني لاس قدمه ٩٣ و٢٣٩ و٢٤١، وشرح الكبير ١٠٤٦، ولسف ٨٤١٢، والمجموع ١٦ و٥٥
 و٥٦، والمبسوط ٣٠ و٣٢ و٣٣.

(٢) اللب ٢٠٢٤، وسف ٨٤١٢، والموتى عبيدة ٤٤٧، ونبيس الخلف ٦ و٢٤٢، والمجموع
 ١٦ و٥٥ و٥٦، وسراج الموهج ٣٢٧، وبعي لاس قدمه ٩٣ و٢٣٩، وشرح الكبير ١٠٤٦

(٣) المبسوط ٣٠ و٢٤٥، والنسب ٨٤١٢، والمجموع ١٦ و٥٦.

(٤) الأنعام ٧٥

(٥) نساء ٧.

(٦) «والأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من يؤمن بالله وانه حري» لأحزاب ٦

(٧) لسف ٨٣٧٢، واللب ٤ و١٩٣ و١٩٤، والمبسوط ٢٩ و١٧٤، والموتى عبيدة ٤٤٦ و٤٥١،

والموتى بيرية في هاشم الفتاوى عبيدة ٦ و٤٥٦، وحاشه رد المحتار ٦ و٧٧٦ و٧٧٧، وسبي

خلف ٦ و٢٣٨، وبعي لاس قدمه ٦٤٧، وشرح الكبير ٥٨٧ و٥٩، والمجموع ٦ و٩٧ و٩٨

و١١٣، ونوحير ١ و٢٦٠ و٢٦٣، وسراج الموهج ٣٢٠، وكردية لأخبار ٢ و١٣، وأقرب مالك

دليلنا: إجماع المرفة على بطلان القول بالتعصيب، وسدّد على ذلك فيما بعد - إن شاء الله - والمولى يأخذ بالولاء إجماعاً، وإن سقوا ذلك تعصباً فهو خلاف في عبارة.

مسألة ١٤: ميراث من لا وارث له لا ينقل إلى بنت المال، وهو للإمام خاصة.

وعند جمع الفقهاء ينقل إلى بنت المال، ويكون المسمى (١).

وعند الشافعي: يرثه المسمون بالتعصيب (٢).

وعند أبي حنيفة في إحدى الروايتين عنه.

وفي لرواية الأخرى بالموالاة دون التعصيب (٣).

دليلاً: إجماع المرفة وأخبارهم (٤).

وأيضاً: فإخلاف أن للإمام أن يخص به مومناً دون قوم، فهو لأنه به م يخرج ذلك، ولأنه لو كان ميراثاً لكان كذلك مثل حظ لأشبه كأميرات، فلما لم يفصل ذكر عن أنى دن على أنه ليس بميراث. ومما الذي إدامات ولا وارث به، فإن ما له لست المال فثلاً بإخلاف سهم (٥).

(١) مختصر سري ١٣٩، ووجيز ٢٦٣، والمجموع ١٦ ٥٤ ١١٣، ومعنى محتاج ٤٣، وسراج نوهج ٣٢٠، وكفية الأحبار ١٣ ٢، وبدية العبد ٢ ٣٤٩، وسيف ٢ ٨٤٣، ومعنى لابن قدامة ٧ ١٧٩، والشرح الكبير ٧ ١٧٤، وسنن حمدني ٦ ٢٤٢، وسنن مسلم ٣ ٩٥٨.

(٢) مجموع ١٦ ٥٤ ١١٣، ووجيز ٢٦٣، ومعنى محتاج ٤٣، وسراج نوهج ٣٢٠، وكفية الأحبار ١٤٢.

(٣) التتب ٢ ٨٤٣، والوجيز ١ ٢٦٣، وبدية العبد ٢ ٣٤٩، وحاشية رد المحتار ٦ ٧٦٦.

(٤) الكافي ٧ ١٦٨ حديث ١ و ٤١، والفقيه ٢ ٢٤٢ باب ١٧٠، وتهذيب ٩ ٣٨٦ حديث ١٣٧٩ و ١٣٨٣، والأسبصار ٤ ١٩٥ حديث ٧٣٢ و ٧٣٦.

(٥) مجموع ١٦ ١١٣، ومعنى لابن قدامة ٧ ١٧٩، والشرح الكبير ٧ ١٧٤، ومعنى محمد ٣ ١٥٣، ووجيز الرحار ٦ ٣٧٠.

وعتدنا أنه للإمام مثل الذي للمسلم سواء.

دليلنا: عليها واحد، وهو إجماع العروة.

مسألة ١٥: كل موضع وجب المال لست المان عبد الفقهاء، وعدنا بالإمام، بـ واحد الإمام لعدم شتم إبيه بـ لا خلاف، وإن لم يوجد وجب حفظه له عدنا كما يحفظ سائر أمواله حتى يستحقها.

وختف أصحاب الشفعي، منهم من قال: إذا فقد لأمم العدة سلم إلى ذوي الأرحام، لأن هذه مسألة اجتهادية، وقد فصل إحدى الجتهتين ثبتت الأخرى (١).

ومهم من قال: هذا لا يجوز، لأنه حق لجميع المسلمين، فلا يجوز دفعه إلى ذوي الأرحام، لكن يقع به ميعن بركة لأموال طاهرة، والإنسان بالخيار بين أن يستلمه إلى الإمام الخثر، وبين أن يصعه في مصالح المسلمين، وبين أن يحفظه حتى يظهر، مام عادل كذلك (٢).

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم (٣).

وأيضاً إذا دفعه إلى الإمام العادل برئت دمه بـ لا خلاف، وبمس على راءة دمه إذا دفعه إلى الخثر أو صرفه في مصالح المسلمين دليل.

مسألة ١٦: لا يرث الكافر المسلم بـ لا خلاف.

وعتدنا: أن المسلم يرث الكافر قريباً كان أو بعيداً. وبه قال في الصحة - على رواية أصحابنا - علي عليه السلام (٤)، وعلى قولنا لمن: معاد من

(١) المجموع ١٦: ١١٣، وكفاية الأحبار ١٣: ١٤ - ١٤.

(٢) المجموع ١٦: ١١٣ و ١١٤، وكفاية الأحبار ١٣: ١٤ - ١٤.

(٣) الكافي ٧: ١٦٨، حديث ٤٥١، ونعمته ٤: ٢٤٢، باب ١٧٠، والتهذيب ٩: ٣٨٦، باب ٤٤، حديث ٧٣٧٩ و ١٣٨٣، والاستبصار ٤: ١٩٥، باب ١١٣، حديث ٧٣٢ و ٧٣٦.

(٤) الكافي ١٤٦: ٧، حديث ١، وتهذيب ٩: ٣٧١، حديث ١٣٢٦، والاستبصار ٤: ١٩٣، حديث ٧٢٣.

حل، ومعاوية بن أبي سفيان. وبه قال مسروق، وسعيد، وعبد الله بن معقل،
ومحمد بن الحنفية، ومحمد بن عبيد الباقر عليه السلام، وسحاق بن راهويه (١)
وقال الشافعي: لا يرث المسلم الكافر (٢). وحكوا ذلك عن عبي الله
لسلام، وعمر، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وريد بن ثابت
والفقيهاء كلهم (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

وأيضاً قول النبي صلى الله عليه وآله: «الاسلام يعمو ولا يعلى عليه» (٥).
وروي محمد بن جبل: قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:
«الاسلام يزيد ولا ينقص» (٦).

وما روه المحققون من قول النبي صلى الله عليه وآله: «لا يتوارث أهل
ميتين» (٧) صحيح، لأن ذلك لا يكون، لا نشوب النوارث بين كل واحد من

(١) لأُم ١، ٧٣، وحكام القرآن سورة ص ١٠-١١، والمعنى لاس قدامة ١٦٧، وأبسط ٣٠٠،
ومع بري ١٢، ٥٠، وأشرح لكبير ١٦١، ٧، ونداء العهد ٣٤٧، ٢، وعمدة القاري ٢٣، ٢٦٠، والمعنى
٣٠٤، ٩، وسنن السلام ٣، ١٥٤، والبحر الزخار ٦، ٣٦٩.

(٢) مختصر لمربي ١٤٠، ومعنى لابن قدامة ١٦٦: ٧، ١٦٧، والوسم ١، ٢٢٦، ومعنى مختار ٣، ٢٤،
وعنده لمربي ٢٣، ٢٦٠، وأشرح لكبير ١٦١، ٧، ومعنى لمربي ١٢، ٥٠، وأشرح الوهم ٣٢٩،
والام ٤، ٧٣، وكهنية الاختيار ٢، ١٢، والمجموع ١٦، ٥٧، ٥٨.

(٣) حكام القرآن لمختصر ١١، ١٢، ونداء ٣، ٣٢١، والمعنى ٩، ٣٠٤، والمجموع ٦، ٥٨،
والمعنى لاس قدامة ١٦٦، ٧، ١٦٧، وأشرح لكبير ١٦٠، ٧، ١٦١، ومعنى لمربي ١٢، ٥٠،
أثر ري ٢٣، ٢٦٠، وأبسط ٣٠، ٣٠٠، ونداء العهد ٢، ٣٤٦، وسنن السلام ٣، ١٥٤، وأبسط
المذكر ٣، ٢٨٨، والخروشي ٨، ٢٢٣.

(٤) الكافي ٧، ١٤٢: ٧، حديث ٣، ٣٠٢، والتهذيب ٩، ٣٦٥، حديث ٣، ١٣٠٣، ١٣٠٤.

(٥) من لا يضره الفقيه ٤، ٢٤٣: ٤، حديث ٧٧٨.

(٦) سنن أبي داود ٣، ١٢٦: ٣، حديث ٢٩١٢، ومسنن أحمد بن حنبل ٥، ٢٣٦، ونسب الكبرى ٦، ٢٥٤.

(٧) سنن أبي داود ٣، ١٢٦: ٣، حديث ٢٩١١، وسنن الترمذي ٤، ٤٢٤: ٤، حديث ٢١٠٨، وسنن بن ماجة

صاحبه، وذلك لانقوله.

ويدل على صحة ماكتبه، قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» (١) وقوله: «وكم نصف ما ترك أزواحكم» (٢) وقوله: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون» (٣) فهو على عمومته إلا ما أخرج به الدليل.

مسألة ١٧: لكفر منة واحدة، والدني يرث من لدني، كما أن المسم يرث من المسم. وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، والثوري، وأصحاب أبي حنيفة (٤).

وذهب قوم إلى أن كفر ملل، ولا يرث الدني من لدني. وبه قال شريح، والزهري، وربيعه، وس أبي جبي، وأحمد، وسحاق (٥).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).

وروى اسامة بن زيد أن السي صني الله عليه وآله قال: «لا يرث المسلم بكفر، ولا الكفر المسلم» (٧) فجعل الكفر منة واحدة.

٢ ٩١٢ حديث ٢٧٣١، وسى الدارسطي ٤ ٧٢ حديث ١٦ و٢٥، وأحكام القرآن للخصاص ١٠١٧.

(١) النساء: ١١.

(٢) النساء: ١٢.

(٣) النساء: ٧.

(٤) ندر ١٩٧٤، والبوط ٣٠ ٣١، وفتح الباري ١٢ ٥١، وتبيين الحقائق ٦ ٢٤٠، والمجموع ١٦ ٥٨ و٥٩، وانراخ الودج ٣٢٩، ومعني جناح ٣ ٢٥، والوجهر ١ ٢٦٦، وكفاية الاحبار ١٣٠٢، والندوة الكبرى ٣٩١.٣، وندبه لمجد ٢ ٣٥٣، والخزفي ٢٢٣٠٨.

(٥) مجموع ١٦ ٥٩، والمعي لابن قدامة ١٦٨ و١٦٩، وندوة المجتهد ٢ ٣٥٣، وفتح الباري ١٢

٥٩

(٦) دعائم الاسلام ٢ ٣٨٥ حديث ١٣٦٩، وتهذيب ٩ ٣٧١ و٣٧٢ حديث ١٣٢٧ و١٣٣٠

(٧) صحيح مسلم ٣: ١٢٣٣ حديث ١٦١٤ وسى أبي داود ٣: ١٢٥٣ حديث ٢٩٠٩، وسى ابن ماجه

فَسأَلَهُ ١٨: إِذَا أُسْلِمَ لِكَافِرٍ قَبْلَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ، شَارَكَ أَهْلَ الْمِيرَاثِ فِي مِيرَاثِهِمْ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قِسْمَتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ. وَهَذَا قَالَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَجَابِرُ بْنُ رَيْدٍ، وَعُكْرُمَةُ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ (١).

وَقَالُوا: كَانَ عَلَى عَهْدِ السَّلَامِ لَا يُوْرَثُ مَنْ أُسْلِمَ عَلَى مِيرَاثِ (٢). وَهَذَا قَالَ ابْنُ سَبْتٍ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُوسٌ، وَأَهْلُ لِعِرَاقٍ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣).
دَلِيلُنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ وَأَحَادِيثُهُ (٤). وَأَيْضًا: طَوَاهِرُ اقْرَآنَ كُلِّهَا تَسَاوُلُهُ (٥).
وَإِنْ مَعَاهُ الْمِيرَاثُ فِي حَالِ كُفْرِهِ بِالْإِجْمَاعِ.

مَسْأَلَةٌ ١٩: لِمَنْوُكٍ لَا يُوْرَثُ مِنْهُ بِلَا خِلَافٍ، لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ. وَهَلْ يُوْرَثُ أُمُّ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ.

فَعِدْنَا: أَنَّهُ إِنْ كَانَ هَذَاكَ وَارِثًا وَهَذَا لَا يُوْرَثُ إِلَّا أَنْ يَعْنُقَ قَبْلَ قِسْمَةِ الْمَالِ، فَإِنَّهُ يَقْسِمُهُمُ الْمَالُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَاكَ مُسْنَقًا شَتَرَى الْمَمْنُوكَ بِذَلِكَ الْمَالِ أَوْ بَعْضِهِ، وَأَعْنُقَ، وَأَعْطَى الدِّيَّ. وَإِنْ لَمْ يَسَعْ لِمَالِ لُثْمِهِ سَقَطَ ذَلِكَ، وَكَانَ لِبَيْتِ الْمَالِ.

٢ ٩١١ حديث ٢٧٢٩، وسنن الدارمي ٢ ٢٧٠ و٣٧١، ومسنن أحمد بن حنبل ٥ ٢٠٠، والسنن الكبرى ٦ ٢١٨. وخاتمة ترتيب صحيح ابن خزيمة ٧ ٦٠٩ حديث ٦٠٠١، ومسنن لعبد الرزاق ٣٤١:٩٠ حديث ١٩٣٠٤

(١) أحكام القرآن لمختصص ٢ ١٠٤، ومسنن عبد الرزاق ١٠ ٣٥٠ حديث ١٩٣٣٢، ومغلي ٣٠٧٩، ومدة محمد ٢ ٣٥٤، والمغلي لأبن قدامة ٧ ١٧٣ و١٧٣، والمجموع ١٦ ٦٠، وشرح الكبير ٧ ١٦٩ و١٦٢، ومعدة القاري ٢٣ ٢٦٠

(٢) أحكام القرآن لمختصص ٢ ١٠٤، والمغلي لأبن قدامة ٧ ١٧٣، وشرح الكبير ٧ ١٦٢
(٣) المدونة الكبرى ٣ ٣٩١، وأحكام القرآن لمختصص ٢ ١٠٤، والمغلي ٩ ٣١٠، ومعدة لعبد الرزاق ٢٣ ٢٦٠، وكفاية الأخبار ٢ ١٢ و١٣، والمجموع ١٦ ٦٠، وفتح الباري ١٢ ٥، ومدة محمد

٢ ٣٥٤، والمغلي لأبن قدامة ٧ ١٧٣، وشرح الكبير ٧ ١٦١ و١٦٢

(٤) الكافي ٧ ١٤٤ حديث ٤٠٣، والتهذيب ٩ ٣٦٩ حديث ١٣١٧ ١٣١٨

(٥) النساء ١١-١٢

وقد اس مسعود: يشتري هذا المال، فما بقي يرثه (١)، ولم يفضل.
 وقال طاووس: يرثه كالوصية (٢).
 وقال باقي الفقهاء: أبو حنيفة، ولشافعي، ومالك: أنه لا يورث (٣).
 وروي ذلك عن علي بن عبد السلام، وعمر (٤).
 دليلنا: إجماع الفرة وأحارهم (٥). وجميع طوهر الفرة (٦) تناول عمومها
 هذا الموضع. وإنما تخصها بدين في بعض الأحوال.
 مسألة ٢٠: العبد إذا كان بعضه حراً وبعضه مملوكاً فإنه يرث بحساب
 الحرية، ويحرم بحسب الرى. وحالف فقهاء كلهم (٧) في ذلك، وقالوا:
 حكمه حكم العبد القن سواء (٨).
 دليلنا: إجماع الفرة وأحارهم (٩). تدن على ذلك، وليس ههنا محصص
 لها.

-
- (١) و(٢) معي لآب قدامة ١٣١:٧، والشرح الكبير ٢٢٢:٧.
 (٣) الأم ٤ ٧٢ ٧٤، وندوة بكبرى ٣٩٠، وأحكام العرب بمصا ١٠١ ٢، والنف ٢ ٨٤٦،
 ونسب ٣ ٣١٥، والمعنى ٩ ٣٠١، وعمدة القاري ٢٣ ٢٦١، وكفاية الاحبار ٢ ١٢، وشرح
 بوهج ٣٢٩، والمجموع ١٦ ٥٧، وفتح الباري ١٢ ٥٣، ومعني لآب قدامة ٧ ١٣١ و١٣٢،
 والشرح الكبير ٧ ٢٢٢، ومعني لمحتاج ٣ ٢٥٣، وتبيين لمحتاج ٦ ٢٣٩ و٢٤٠، والاشبه والنظر
 ٣١٢، والبحر الزخار ٦: ٣٦٨، وفتح الرجح ٣: ١٥٨.
 (٤) المعني لآب قدامة ٧: ١٣١، والشرح الكبير ٧: ٢٢٢، وسبل الدارمي ٢: ٣٥١.
 (٥) الكافي ٧: ١٤٦ و١٤٩، والفتاوى ٤: ٢٤٦، والهدب ٩: ٢٢٣، والاستبصار ٤: ١٧٥.
 (٦) سجل ٧٥.
 (٧) يستمد من كلام ابن قدامة في معي ٧ ١٣٤ و١٣٥ من الكثير من فقهاء هؤلاء يقولون فلا حظ
 (٨) الأم ٤ ٧٤ و٨٣، والمجموع ١٦ ٥٧، وشرح الوهاج ٣٢٩، وكفاية لاحبار ٢ ١٢، ومعني
 المحتاج ٣ ٢٥٣، ومعني لآب قدامة ٧ ١٣٤ و١٣٥، والمعنى ٩ ٣٠٢، والفتاوى ٤: ٢٤٤،
 وأسفل الدارمي ٣: ٢٤٨، وفتح الرجح ٣: ١٥١، وتبيين لمحتاج ٦ ٢٤٠.
 (٩) الكافي ٧ ١٥١، والفتاوى ٤ ٢٤٧، والهدب ٩ ٣٤٩، والاستبصار ٤ ٣٧.

مسألة ٢١: متى اكتسب هذا عمد مالا فإنه يكون منه وبين سيده، إما بالمهاياة (١) أو بغير لهاياة ومات فانه يورث عنه ما يخصه، ولا يكون لسيد. وللشافعي فيه قولان: أحدهما: يورث.

والثاني: لا يورث، لأن كل معنى أسقط إرثه أسقط الإرث به كالارتداد (٢).

دليلا: إجماع العروة وظاهر الآيات (٣)، وإما تحضه بدليل. مسألة ٢٢: القاتل إذا كان عمداً في معصية فانه لا يرث المقتول بخلاف. وإن كان عمداً في طاعة فانه يرثه عندنا، وفيه خلاف. وإن كان خطأً فانه لا يرث من دينه ويرث ماسوها، وفيه خلاف. وروي مثل مذهبا عن عمر (٤). ووافقا عليه جماعة من الفقهاء: عطاء، وسعيد بن المسيب، ومالك، والأوزاعي (٥).

وذهب قوم إلى أنه يرث من ماله ودينه (٦).

- (١) من اصطلاحات الفقهاء، يراد به إجماع كل واحد منها بغير سهمه في لاكتساب.
- (٢) لمعي لابن قدامة ١٣٥ ١٦، والمجموع ١٦ ٥٧، وسراج بوهج ٣٢٩، ومعني المحتاج ٣ ٢٥، وكفاية الاحبار ١٢: ٢.
- (٣) انظرها في سورة النساء، آية ١١ و ١٢ و ١٧.
- (٤) من بدارقني ٤ ٩٥ حديث ٨٣، والموطأ ٢ ٨٦٧ حديث ١٠، ورس الكري ٦ ٢٢٠، ومعي لابن قدامة ٧: ١٦٣.
- (٥) الموطأ ٢ ٨٦٨، ورس البدارمي ٢ ٣٨٤، والمعي لابن قدامة ٧ ٦٣، والمجموع ١٦ ٦١، ومدايه مجتهد ٢ ٣٥٤، والبسوط ٣ ٤٧، وفتح المرحوم ٣ ١٥٦، وأسهل المدارك ٣ ٢٨٨، وبيل لاوطار ٦ ١٩٥، والبحر الزخار ٦: ٣٦٧.
- (٦) لمعي لابن قدامة ٧: ١٦٣، والمجموع ١٦: والبسوط ٣٠: ٤٨.

وقال الشافعي القاتل لا يرث سواء كان صغيراً أو كبيراً، محنوباً أو عاقلاً، عمداً كان أو خطأ، لمصلحة أو لغير مصلحة، مثل أن يسميه دواء، أو بظ (١) جرحه (٢) قات. وسواء كان قتل مباشرة، أو بسبب جنبة أو غير جنبة، وسواء كان حاكماً شهد عنده ما قتل أو بارزاً وكان محصاً، أو اعترف فقتله. وسواء كان عادلاً (٣) فرماه وقتله في المعركة (٤). وله قال في الصحة: علي عليه السلام. عني مارواه عنه عبدالله بن عباس، وفي الثامنين: عمر بن عبدالعزيز، وفي الفقهاء: أحمد، أظنوا بأن لقاتل لا يرث حال (٥).

ومس أصحاب شافعي من قال: أن كان جنبة لا يرثه، مثل أن يكون قتل العمد الذي يوجب القود والكفارة أو قتل لخصه الذي يوجب الدية وكفارة، أو قتله مسلم في دار الحرب، فوجب الكفارة (٦).

وقال أبو سحاق: أن كان موضع لتهمة فيه لا يرثه، مثل أن يكون حاكماً فشهد عنده بقتل ابنه عمداً، أو بارزاً وكان محصاً فقتله، فيه لا يرثه. وإن هاهنا تهمة التزكية، لأن إليه تركية العدول، فأما إن اعترف فإنه يرثه فيه ليس بمتهم (٧). قال أبو حامد: وهذا ليس بشيء.

واختلفوا في قاتل الخطاء، فكان علي عليه السلام - على ما رووه عنه -

(١) البط شق البطن والخراج ونحوهما. انظر انتهای ١: ١٣٥.

(٢) في نسخة: جرحه بطى جرحه (٣) راد في بعض النسخ «أو دواء»

(٤) المجموع ١٦: ٦١، والموح ١: ٢٦٧، والأ ٤: ٧٢، ٧٣، ومعني المحتاج ٣: ٢٥٣، والسرّاج الوهاج: ٣٢٩، وكفاية لاجير ٢: ١٢، وبدية المحدث ٢: ٣٥٤، ومعني لاس ٧: ١٦٢ و ١٦٤، وبحر

نرخار ٦: ٣٦٧، وقيل الأوطار ٦: ١٩٥.

(٥) المجموع ١٦: ٦١، والمعي لابن قدامة ٧: ١٦٢ و ١٦٣

(٦) المجموع ١٦: ٦١، والسرّاج الوهاج: ٣٢٩.

(٧) المجموع ١٦: ٦١، وبدية المحدث ٢: ٣٥٤.

وعمر، ورشد، وابن عباس لا يورثونه (١). وبه قال شافعي، وسحبي،
والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه (٢)، إلا أن من قول أبي حنيفة: أن المحنون،
والمعدون على عمه، والصبي. والعدل إذا قس الدعوى ورثوا من المات والدثة
معاً (٣)، وكان عطاء وميث، والرهري، وأهل المدينة يورثون قاتل الخطء من
مات دواب الدثة (٤) وكان أهل مصر يورثونه من بدل ودية معاً
وقال أبو حنيفة: إن كان القاتل ناشئاً فإنه لا يرثه، إلا في ثلاثة:
الطفل، والمحنون، والعاد إذا رمى في الصف فقتل واحداً من المتقاتلين، فاما
بالسب، مثل أن لو حمر بشراً فوقع فيها بساً، أو نصب سكناً فغتره بساً
فب، أو ساق دابة أو فاده فرفست فقتله (٥) فانه يرثه (٦) وإنما كان ركياً
على الدابة فرفسها وقتلت بساً فانه لا يرثه (٧).

وقال أبو يوسف ومحمد: رث من لقي فسته الدنة، وإن كان ركياً (٨).

دليلنا: إجماع الفرق.

(١) من إمامي ٢ ٣٩٥، ومن كبار ٦ ٢٢٠، وألقي لاس قدامه ٧ ١٦٣، والشرح الكبير
٧ ٢١٩

(٢) الإ ١ ٧٣، ومختصر سري ١٣٨، وموسم ١ ٢٦٧، ومجموع ١٦ ٦١، وألقي لاس قدامه
٧ ١٦٣، والفتا ٣ ٣١٥، وسنن ٣٠ ٤٦، ٤٧، ولقن الهدى ٦ ٤٥٤، وكفاية الاحمر
٢ ١٢، والشرح الكبير ٦ ٢١٩، وحاشية رد المحتار ٦ ٧٦٧، ومن الأوط ٦ ١٩٥، والبحر ربح.
٦ ٣٦٧.

(٣) موسم ٣٠ ٤٨، ومجموع ١٦ ٦١، والبحر ربح ٦ ٣٦٨

(٤) الميسوط ٣٠ ٤٧، وألقي لاس قدامه ٦ ١٦٣، ومن الأوط ٦ ١٩٥، والشرح الكبير ٧ ٢٢٠،
وبداية العهد ٢ ٣٦، ونهر الرحار ٦ ٣٦١ (٥) في السعة العجربة فقتلت

(٦) مسنون الهدى ٦ ٤٥٤، وحاشية رد المحتار ٦ ٧٦٧، وألقي لاس قدامه ٧ ١٦٤، ومجموع
١٦ ٦١، والشرح الكبير ٧ ٢١٩، ٢٢٠، وبحر ربح ٦ ٣٦٧، ٣٦٨

(٧) المتلوى لهندية ٦ ٤٥٤، والمجموع ١٦ ٦١.

(٨) المسنون الهدى ٦ ٤٥٤، ومجموع ١٦ ٦١، ٦٢، ونهر الرحار ٦ ٣٦٧

وروى محمد بن سعد (١) فإن له رقطي (٢): وهو ثقة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حذو عبد الله بن عمرو، أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا توارث أهل منين بشيء، ترث المرأة من ما رزقها ومن دته، ويرث رجل من ما رزق ومن دته ما لم يصل أحد من صاحبه، فإن قتل أحد من صاحبه عمد فلا يرث من ماله ولا من دته، وإن قتلته حصء ورث من ماله ولا يرث من دته» (٣) وهذا نص.

وكلما يروى من لأحد مني أن يقتل لا يرث، ويتعلق بعمومه، بما أن يخصه بهذا الخبر.

مسألة ٢٣: المهذوم عليهم والعرق إذا لم يعرف تقدم موت بعضهم على بعض، فإنه يورث بعضهم من بعض من نفس ماترك، دون ما يرثه من صاحبه. وبه قال علي عليه السلام، وهو جدي الروايتين عن عمر (٤)، وبه قال شريح، وإياس بن عبد الله (٥)، وأحمد بن حنبل، ولشعبي، وسفيان شوري، وابن أبي ليلى، كلهم ذهبوا إلى أن الميت يرث من الميت (٦).

(١) محمد بن سعد الطائفي، روى عن ابن جريح وعنه الحسن بن صالح بن حي، قال الدارقطني بعد ذكر حديث أنه ثقة، سنن الدارقطني ٧٣: ٤ حديث ١٧.

(٢) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن محمود بغدادى، له رقطي، درس فقه نشأ في أبي سعد الاصطخري، ولد سنة ٣٠٦ ومات في سنة ٣٨٥ هجرية، أهم تصانيفه: سنن، نظر شذرات الذهب ٣: ١١٦.

(٣) سنن الدارقطني ٧٢: ٤ - ٧٣ حديث ١٦ و ١٧ باختلاف في لفظ فلاحظ.

(٤) المجموع ١٦: ٦٨، وسعي لأبن قدامة ١٨٧: ٧، وبه في عهد ٣٤٨ و ٣٤٩، والموسم ٣٠: ٢٧.

(٥) ٢٨، والشرح الكبير ١٥٦: ٦، وسين الحقائق ٢٤١: ٦.

(٦) ٢٨، وسعي لأبن قدامة ١٨٧: ٧، والشرح الكبير ١٥٦: ٦، والبحر الرجا ٦: ٣٦٢.

وقال الشافعي: من عرق أو نهدم عنه، أو يقتل في الحرب وم يعرف موت أحدهم إذا كانوا جماعة، فإنه إن كان يعرف أن أحدهم سبق موته فإن الميراث يكون لبقية. وإن عرف السبق لكن نسي أنهم كن، فإن الميراث يكون موقوفاً رجاء أن يذكر دكراً ناقصاً أو تاماً. وإن كن أحدهما أسبق ولم يعرف عيه، فإن ميراثه يكون لورثته لأخيه، ولا يرث الموتي عنه (١). وبه قال أبو بكر، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، ورشد بن ثابت، وأبو عمر، وهو إحدى الروايتين عن عمر (٢)، ومعاذ بن جبل لا يرث الموتي من مولى. وبه قال أبو حنيفة (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

وروى أبو يس بن عبد الله (٥): أن النبي - صلى الله عليه وآله - سئل عن بيع الماء (٦)، وسئل عن قوم أهدم عليهم بيت فقل: «يرث الموتي من المولى» (٧). مسألة ٢٤: القاتل والمملوك والكافر لا يمحون. وبه قال جميع الفقهاء،

(١) مجموع ١٦: ٦٨، ومعني شرح ٣: ٢٦، وشرح بوهج ٣٢٩، وبوجه ١: ٢٦٧، ومعني لأبن

قدامة ١٠٨٧: ٦، وشرح الكبير ١٥٦: ٦، وندوة المحبد ٢: ٣٤٩، والبحر الرخاء ٦: ٣٦٢

(٢) معني لأبن قدامة ١٨١: ٦، وشرح الكبير ١٥٦: ٦، وأبسط ٣: ٢٧، وندوة المحبد ٢: ٣٤٩،

ومجموع ١٦: ٦٨، وتبيين الحقائق ١٦: ٢٤١.

(٣) أبسط ٣: ٢٧، وأبن قدامة ١٥٦: ٦، وشرح الحقائق ١٦: ٢٤١، ومجموع ١٦: ٦٨، وندوة

المحبد ٢: ٣٤٩، ومعني لأبن قدامة ١٨٧: ٦، وشرح الكبير ١٥٦: ٦

(٤) الكافي ٧: ١٣٦، وبهذيب ٩: ٣٥٩، فإن عيه أكثر أحدثت الكتب فلاحظ

(٥) كذا في جميع النسخ المعتمدة، ثم جعلت الهي عن بيع الماء فقد رواه أناس بن عبد البر عن النبي

صلى الله عليه وآله وعنه بوهج. عبد الرحمن بن مقصود. وهو عن من تقدم ذكره فلاحظ تهذيب

تهذيب ١: ٣٨٩

(٦) سنن الترمذي ٣: ٥٧١، حديث ١٢٧١، وصند أحمد بن حنبل ٣: ٤١٧.

(٧) المعني لأبن قدامة ١٨٩: ٧، والشرح الكبير ٧: ١٥٧.

وجميع الصحابة إلا عبد الله بن مسعود، فإنه يفرق بحسب مسائل (١) هذه أوهما،
فيه قال: سقات والمملوك والكافر يحجبون حجاً مقتداً (٢) (٣). والمقيد:
ما يحجب من فرض إلى فرض.

دليلنا: إجماع لفرقة، بل إجماع الأمة، وابن مسعود قد يقرض خلافاً.
مسألة ٢٥: أولاد الأم يسقطون مع الأبوين ومع الأولاد، ذكوراً كانوا أو
إناثاً، ومع ولد الوالد ذكوراً كانوا أو إناثاً، سواء كانوا أولاد من أولاد ست،
ولا يسقطون مع الجد.

وقال الشافعي: يسقطون مع أربعة: مع الأب، وخذ وإب علا، ومع
الأولاد ذكوراً كان (٤) أو إناثاً، ومع أولاد الإبن ذكوراً كانوا أو إناثاً (٥).
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).

ودليلاً على أنهم لا يسقطون مع اخذ بعد لإجماع مذكور: أنهم يتساوون في
انقضى، ولخذ يرث عبداً يرحم لا ينعصب.
وما سقطهم مع ولد الست، فلأن ولد ست ولد على الحقيقة، على
مادلنا عليه.

(١) ابن مسعود في معنى ٣٠٠ مالفظة: «فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل من هذه
إحدهن... إلى آخر مسئلة».

(٢) قال ابن قدامة في المصدر المذكور: «السادس يحجب روحاً ولأمة وكفراً ومسد والقائلين
ولا يورثهم».

(٣) أحكام لفرقة يخصص ٨٣٢، والسف ٨٤٦، والسقوط ٢٩ ١٤٨ ٢٠٢، وسبب خلقاني
٢٣٩ ٦، يدوي مودة ٤٥٣ ٦، والمعنى (٤) من قوله ١٩٣ ٧، وبداية مجتهد ٣ ٣٥٤، ومجموع
٩٠: ١٦، والبحر الرخاير ٦: ٣٦٧. (٤) في النسخة الحجرية: كانوا

(٥) مجموع ١٦ ٨٦ ٨٦، والسراج الموضح ٣٢٢، والسوحر ١ ٢٦٥، ومعني صحاح ٣ ١١، وكفايه
لا خيار ٢: ١٧، والمعنى لابن قدامة ٥ ٦

(٦) انظر لكافي ٧ ٩١ و ٩٢ حديث ١ وصفيحة ١١١ (رب الإخوة من الأم مع خذ)، ونهيدت ٦
٢٨٠ حديث ١٠١٣ و ٢٨٤ حديث ١٠٢٦ و ٣٠٧ حديث ١٠٩٦ و ١١٠٣.

ثبت» (١). وهذا حكم يختص ولد الأم بلاحلاف.
وأما كلالة الأب، فقوله تعالى: «يستميتونك من الله يفتيك من كلالة اب
امروء هلك ليس له ولد، وبه ائت فقهها نصف ميراث وهو يرثها من لم يكن لها
ولد» (٢) فصل على الكلالة إذا لم يكن ولد، وأصغر لوالدين، لأنه جعل
ميراث الائمة كمنه له إذا لم يكن له ولد، والأخ لا يرث إلا مع عدم ودين.
فكانه تعالى قال من امروء هلك ليس له ولد ولا والدا يكون ورثته كلالة.
وعلى المسألة إجماع، لأنه روي عن أبي بكر أنه قال: الكلالة إذا لم يكن له
ولد ولا والد (٣).

وروي عن عمر أنه قال: اني استحيي أن حاف من كربي الكلالة (٤).
وروي عن علي عليه السلام مثله (٥).
وسميت لكلالة كلالة لأنه ليس معها علو ولا نزول، لا يعمو ولا ينزل، وهو
لوسط.

قال أبو عبيدة لكلالة إذا لم يكن معه طرفاء، وقال أبو عبيدة: يقال تكلله
انساب إذا أحاط به، ومن هذا سمي الاكليل إكليلاً لأنه يحيط بالرأس

لباري ٤: ١٢، والشرح الكبير ٥: ٤٤٧.

(١) النساء: ١٢.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) مسند نديمي ٢: ٣٦٥-٣٦٦، والسنن الكبرى ٦: ٢٢٣، وكشاف ١: ٤٨٦، والنجاشي
٢٩٨، والمجموع ١٦: ٨٩، والمعني من قدمه ٦: ٦٧، والشرح الكبير ٧: ٥٧، ومسعود ٢٩: ١٥١،
وجامع البيان للطبري ٤: ١٩١، وتلخيص الخير ٣: ٨٩.

(٤) مسند نديمي ٢: ٣٦٥-٣٦٦، والسنن الكبرى ٦: ٢٢٣، وحكم بمراد لمخصص
٨٦، وجامع السنن للطبري ٤: ١٩٢، والتميز لكر ٩: ٢٢٢، واليسوط ٢٩: ١٥١، ونجاشي
٢٩٨: ٩.

(٥) المجموع ١٦: ٨٩.

لا يصعد ولا ينزل (١) .

قال الشاعر (٢) :

ورثتم قناة الملك لاعن كلاله عن أبي منافس عند شمس وهاشم (٣)

وقال الشاعر (٤) :

فكيف بأطرافي إذا ما شئتني وما بعد شتم الوالدين صلوح (٥)

قال أبو عبيدة وهذا يدل على أنه إذا سقط طرفاه يسمى كلاله .

مسألة ٢٧ : الأخوة والأخوات من الأب والأم، أو من الأب كلاله، وهم يسقطون بثلاثة : مالأب، ومالان، وبابن الاسن بلا خلاف . ويسقطون بابنات، وببنات الاس، وبحميع ولد الولد، وإن نزلوا، سواء كانوا أولاد ابن، أو أولاد ست .

وقول الشافعي : لا يسقطون بهؤلاء (٦) .

ولا خلاف أنهم لا يسقطون بالجد .

دليلاً : إجماع الفرقة . وأيضاً بما قلنا : أهم يسقطون بهؤلاء ، لأن الله تعالى جعل لهم الميراث بشرط أن لا يكون هناك ولد ، لأنه تعالى قال : «يستتبوك

(١) تعبر عرب القرآن لاس قبه ١٢١ ، وأحكام القرآن شخصاً ص ٣ ٨٨ ، والجميع لأحكام القرآن ٧٧ : ٥ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١ : ١٣٤٧ .

(٢) الفردوسي هم من غالب سمدي ، أبو الحسن شعره من أهل الموصل ، رحل في بغداد ، مات سنة ٣٧٠ هجرية ، الأعلام ٨ : ٩٣٨ .

(٣) راجع العروس ٨ : ١٠١ ، ولسان العرب ١١ : ٥٩٣ ، وتصدير لكثير ٩ : ٢٢٢ ، وجامع لأحكام القرآن ٧٦ : ٥ ، ومعني لاس قدامه ٦٧ ، والجميع ١٦ : ٨٩ .

(٤) بوريد يعقوب بن عبد الله بن عتبة بن مسعود .

(٥) تعبر عرب العراق ١٢١ ، ولسان العرب في أعراب العراق ٢ : ٤٤٨ .

(٦) الجميع ١٦ : ٩٠ ، والشرح الوجوه ٣٢٢ : ٣٢٣ ، وبيحار ١ : ٢٦٥ ، ومعني لمحمد ١٨٣ : ١١ ، وكفاية الاختيار ٢ : ١٧ و ١٨ ، وفتح الباري ١٢ : ٢٤ .

قل الله يفتيكُم في الكلالة ان امرؤ هنك ليس له ولد وله اخت فهي نصف ماترك» (١) فسمى لها الصف مع عدم لولد، ثم عطف لاختين والاحوة ولأخوات بعد ذلك، والست و بنت الابن ولد، فيجب أن يسقطوهم.

مسألة ٢٨: تسقط أم الأم بالأب.

وعند الفقهاء: أنها لا تسقط، لأب تدلى بالأم لا بالأب (٢).

دليلنا: إجماع الصرقة. وأيضاً فإن الأب أقرب بدرجة واحدة، وإن لم تدل بالأب وأدلت بالأم فقد بعدت بدرجة، فوجب أن لا ترث، لقوله: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٣).

مسألة ٢٩: أم لأب لا ترث مع الأب. وبه قال في الصحابة: علي عليه السلام - وعثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، والريزن العموم، وسعد بن أبي وقاص (٤). وفي لفظه: أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي، ومالك (٥).

ودهب قوم إلى أنها ترث مع الأب وهو قول أبي بكر، وعمر، وعبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وعمران بن حصين، وشريح، والشافعي، وأحمد،

(١) نساء ١٧٦.

(٢) المجموع ١٦: ٨٦، والبراج بوجه ٣٢٣، ومعني المحتاج ٣: ١٣، وبحر ١: ٢٦٥، وكفاية الاحبار ١٦٢، وحاشية عمه الطالبين ٣: ٢٣٣، وبسوط ٢٩: ١٦٩، والشرح الكبير ٧: ١١.

(٣) الاحزاب: ٦.

(٤) مصنف عبد الرزق ١٠: ٢٧٦ حديث ٩٠ و ٩١، والسنن الكبير ٦: ٢٢٥، والمعي لاس ص ٥٩ و ٦٠، وشرح كبير ٦: ٤٤، وبسوط ٢٩: ١٦٩، والبحر بوجه ٦: ٣٤٧، والمجموع ١٦: ٨٦، وحاشية لعانة الطالبين ٣: ٢٣٣.

(٥) مختصر بري ١٣٩، والمجموع ١٦: ٨٦، والبراج بوجه ٣٢٣، ومعني المحتاج ٣: ١٢، وكفاية لاحبار ١٦٢، والمبسوط ٢٩: ١٦٩، والعتاوى اعمده ٦: ٤٥٣، وتبيين الحقائق ٦: ٢٣٠، والمعي لاس قدمة ٧: ٥٩ و ٦٠، والشرح الكبير ٧: ٤٤، ونداه المجتهد ٤: ٣٤٤، وعمدة القاري ٢: ٢٤٠، وأسهل المدارك ٣: ٢٩٦، وخواهر الاكليل ٢: ٣٣٠.

واسحاق، ومحمد بن جرير الطبري (١).

وقال أصحابنا: إذا حلف أنوين وحدة أم أنه، فبلا ثم ثلث، وللأب الثلثان، ويؤخذ السدس من نصيب الأب، ويعطى حدة التي هي منه عن وجه الطعمة، لا الميراث (٢).

دليلنا: جمع العرقه وأحدهم (٣).

مسألة ٣٠: إذا حلف أم الأمة وأنه لأب مع الأب، ولما كان كلفه عندما للأب، ويؤخذ منه السدس طعمة، فيعصى أم الأب، ولا شيء لأب الأم. وقد الشافعي، ومن ذكرناه في المسألة الأولى: لا تراث أم لأب مع الأب شيئاً عن مقلناه ولا يشارك عند الشافعي ومن وقفه في المسألة الأولى م الأم أم الأب (٤).

وعند محمد بن عبد الله بن أبيه، أمي أم الأب، وأم الأم (٥).

دليلنا: جمع عرقه وأحدهم (٦). وما رواه عبد الله بن مسعود، وعبد الله

(١) بسند ٢٩ ١٦٩، وسند ٢ ٣٤٥، وعصم ١٦ ٨٦، ومعني لاس عدده ٧ ٥٩ ٦٠، والشرح الكبير ٤٤٧.

(٢) انظر ذلك في الوصية لابن عمر ٣٨٨، وأبو لاس مرة ٦٠٧ (صلى جوامع الفقه)، والسرير ٤٠٢.

(٣) كافي ١١٤٧ حديث ١٥١١، وشهدت ٩ ٣١٠ و٣١١ حديث ١١١٤ و١١١٦ و١١١٨ و١١٢٠، والاحتصار ١٦٣ و١٦٣٠ حديث ٦١٣ و٦١٦ و٦١٨.

(٤) مجموع ١٦ ٨٦، وكفاهه الأحب ١٦ ٢، ووجيز ١ ٢٦٥، ومعني للمصحح ٣ ١٢، وبسند ٢٩ ١٦٩، وصلة الفاري ٢٣: ٢٤٠، ونداية محمد ٢: ٣٤٤، وسفي لاس فدامة ٧: ٦٠، ولشرح الكبير ٤٤٧-٤٤٨، والجامع لأحكام العرب بصرى ٥ ٧٠.

(٥) مداهه محمد ٢ ٣٤٥، ومعني لاس عدده ٧ ٦٠، وشرح كبير ٧ ٤٥، والبوط ٢٩ ١٦٩، وجمع لأحكام العرب بصرى ٥ ٧، وعصم ١٦ ٨٦، وكفاهه لأخبار ٣ ١٦.

(٦) الكافي ١١٤٧ حديث ١٥١١، وشهدت ٩ ٣١١ و٣١٢ حديث ١١١٦ و١١١٨ و١١٢٦، ولا يبيح ١٦٢: ١٦٦ و١٦٦٤ حديث ٦١٦.

ابن عباس، أن النبي -صلى الله عليه وآله- ورث حدة وإنها حي (١).
مسألة ٣١: لا تحجب الأم عن لثث إلا بأخوين، أو بأخ وحين، أو
أربع أخوات. ولا تحجب باحتين.
وقال جميع الفقهاء أنها تحجب باحتين أيضاً (٢).
وقال ابن عباس: لا تحجب رقل من ثلاثة إخوة (٣)، وهذه في حمة الخمس
مسائل التي انفرد بها.
دليلاً: إجماع المرفقة، ولأن مادكرناه مجمع على وقوع حجب به، إلا قول
ابن عباس، ووقوع الحجب باحتين ليس عليه دليل.
فما قوله تعالى: «فإن كان له إخوة» (٤) ويرى أن نفي الحجب لفظ الجمع،
فحين نحمله على الاثنين، بدلالة الإجماع من المرفقة على أن في الناس من قل:
قُلْ لِّخَمْعٍ ثَلَاثٌ (٥)، فمن هذا قد وثق بظاهر حقه.
مسألة ٣٢: لا يقع حجب بالاحوة ولا بالأخوات إذا كانوا من قبل الأم.
وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٦).

(١) ص الترمذي ٤ ٤٢١ حديث ٢١٠٢، وص ابن أبي شيبة ٢ ٣٥٨، وص ابن ماجة ٢ ٩١ حديث ٢٧٢٥، وص الكشي ٦ ٢٣٤، وأحكام عمر بن الخطاب ٥ ٧٠.

(٢) التنف ٢ ٨٣٤ و ٨٤٧، واللباب ٤ ٣١٨، وعمدة القاري ٢٣ ٢٣٠، والعهدي هدية ٦ ٤٥١،
وتبيين الحقائق ٦ ٢٣١، ومجموع ١٦ ٧١ و ٧٢، وبداية المعتمد ٣٣٧٠٢، وأسفل مدارج ٣ ٢٩٧،
والغريشي ٢٠١٠٨، ونهر الزجرار ٦ ٣٤٤، وأشرح الكبير لاس فدايه ٢٦٧.

(٣) المغني لابس قدامة ٧ ١٧ و ٢٨، وأشرح الكبير ٢٦٧، وسدسه المختار ٢ ٣٣٧، والتنف ٢ ٨٤٧،
وعمدة القاري ٢٣ ٢٣٠، وتبيين الحقائق ٦ ٢٣١، ونهر الزجرار ٦ ٣٤٤، ومجموع ١٦ ٧٢.

(٤) النساء: ١١.

(٥) تبيين الحقائق ٦ ٢٣١.

(٦) التنف ٢ ٨٤٧، واللباب ٤ ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢٣، وفتح الباري ١٢: ٤، ولبسوط ٢٩: ١٥٤،
وعمدة القاري ٢٣ ٢٣٠، ومجموع ١٦ ٨٩، ولعلي لاس فدايه ٥: ٧، وأشرح الكبير ٧: ٥٤.

دليلنا: إجماع الفرقة، ولأن ما اعتبره مجمع على وقوع الحجب به، وليس على ما قالوه دليل وقوله تعالى: «فإن كان له إحوة» (١) فحزن يخصه بكلاية الأب، بدلالة إجماع لفرقة على ذلك.

مسألة ٣٣: زوج وأنواء، عندنا للروح لمصف، وللام ثلث الأصل، وساقى - وهو السدس - للأب. وبه قال عبدالله بن عباس (٢)، وإليه ذهب شريح (٣)، وروي عن عبيد السلام مثله في المسألتين (٤).
وقال جميع الفقهاء: للام ثلث ما يبقى (٥).

دليلنا: إجماع لفرقة، وأيضاً قوله تعالى: «فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه» (٦) فأطلق لها اثلث مع عدم الولد، سواء كان زوج أو لم يكن. فمن قال ثلث ما يبقى، فقد ترك الظاهر، وعليه إجماع الفرقة.

مسألة ٣٤: زوجه وأنواء، للزوجة لربع بلاخلاف، وللام ثلث جميع المال، وما يبقى للأب. وبه قال ابن عباس (٧).
وقال جميع الفقهاء: لها ثلث ما يبقى، مثل المسألة الأولى سواء (٨).

(١) كنساء: ١١.

(٢) لمجموع ١٦: ٧٣، ومغنى ٩: ٢٦٠، والمعي لابن قدامة ٢٣١٧: ٢٨، وبدانة المجتهد ٣٣٧: ٢.

(٣) مغنى ٩: ٢٦٠، وبدية المجتهد ٣٣٧: ٢، والمجموع ١٦: ٧٣، والمعي لابن قدامة ٢٢١٧.

(٤) سنن الدارمي ٢: ٣٤٦، وبدية المجتهد ٣٣٧: ٢، والمعي لابن قدامة ٢١٧.

(٥) مختصر بري ١٣٨، والمجموع ١٦: ٧٣، وكفاية الأحبار ١٦: ٢، ومغنى ٩: ٢٦٠، وللباب ٣١٧: ٤.

ومعي لابن قدامة ٢١٧، وبدية المجتهد ٣٣٧: ٢، وسين حقائق ٦: ٢٣١، والبحر الرخاير

(٦) نساء: ١١.

٣٤٥: ٦

(٧) سنن الدارمي ٢: ٣٤٦، والمجموع ١٦: ٧٣، وبدية المجتهد ٣٣٧: ٢، والمعي لابن قدامة ٢٢٧.

و٢٨، والبحر الزخار: ٣٤٥: ٦.

(٨) مختصر بري ١٣٨، والمجموع ١٦: ٧٣، وكفاية الأحبار ١٦: ٢، وسرخ نواج ٣٢٥، ومعي

المخاص ٣: ١٥، ومغنى ٩: ٢٦٠، وبدية المجتهد ٣٣٧: ٢، ومعي لابن قدامة ٢٢٧، وسباب

٣: ٣١٧، والبحر الزخار: ٣٤٥: ٦.

وقال ابن سيرين، في مسألة الأولى، بقول الفقهاء، وفي هذه المسألة بقول (١).

دليلاً: الآية (٢)، وإجماع الفرقة. فأما فرق ابن سيرين فإنه يسقط بالإجماع، لأن من حالف لإجماع في مسألة مثل من فرق بين مسألتين على السواء في أنه عالف للإجماع.

مسألة ٣٥: روح وحت لأب وأم، لسروح النصف وبلاحت نصف الآخر لإجماع. وإن كان روح واحتن لأب وأم ولأب، فسروح نصف من أصل المال، وساقى للحيين، ولا عول.

وعند الفقهاء أنها تعول إلى سبعة (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة على ذلك، وأيضاً فإذا ثبت بطلان العول ثبتت هذه المسألة، لأن أحداً لا يعول بها مع بطلان لعول.

مسألة ٣٦: زوج وأم واحتنان لأب وأم، لسروح لنصف، ولساقى للأم، ولا يرث معها الاختنان.

وعند الفقهاء أنها تعول إلى ثمانية (٤).

(١) المغنى ٩: ٢٦٠، والمجموع ١٦: ٧٣، والمغني لأبي القاسم ٧: ٢٢، ومبدئ محمد ٢: ٢٤٣.

(٢) النساء ٤: ١١-١٢.

(٣) مسكون لسروح نصف ثلاثة، وبلاحيين بثلاث ثمنه انظر مجموع ١٦: ٩٣، والشرح بوجه ٣٣٢، ومعني بمخرج ٣: ٣٢، والوجيز ١: ٢٦٩، والمغني لأبي القاسم ٧: ٣٣، وشرح الكبير ٧: ٧٣، والمبسوط ٢٩: ٢٠٢، وسين الحنفى ٦: ٢٤٤، والدرر النورية ٦: ٤٦٨، وأسفل لمدارك ٣: ٣٠٧، والخرشى ٨: ٢١٠، وفتح المعين: ٩٧.

(٤) أي لسروح نصف ثلاثة، وبلاحت النصف ثلاثة وإلا لثالث سهمان انظر المجموع ١٦: ٩٣، والشرح بوجه ٣٣٢، ومعني بمخرج ٣: ٣٢، وفتح معني ٩٧، والمغني لأبي القاسم ٧: ٣٣، وشرح الكبير ٧: ٧٣، وسين الحنفى ٦: ٢٤٤، وفتح المعين ٦: ٤٦٨، وأسفل لمدارك ٣: ٣٠٨، والخرشى ٨: ٢١٠، وخوهر الأكسب ٢: ٣٣٣، والشرح الصغرى ما مشبعة نسانك ٢: ٤٨٩.

دليلنا: إجماع القرعة، ولأن الله تعالى جعل للآم الثلث مع عدم بولده (١)، وكل من قال أن لها ثلث جميع الماء، قال هاهنا أن لها ثلثي دلالة.

مسألة ٣٧: زوج واحد لآب وأم، وأم، وأخ للآم، لسزوج نصف، والباقي للآم، ولا شيء للاحتن، ولا للأخ من الأم معه.

وعند الفقهاء، أنها تعول إلى تسعة (٢).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٨: زوج واحد لآم وأب، واحتان لآم، وأم. لسزوج نصف، والباقي للآم.

وعند الفقهاء أنه يعول إلى عشرة (٣).

وهذه المسألة يقل لها: أم الصروح (٤).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٩: زوج وستان وأم، لسزوج الربع، وللأم سدس، وساقى للستين، ولا عول.

وعند الفقهاء أنها تعول من إثني عشر إلى ثلاثة عشر (٥).

(١) إشارة إلى قوله تعالى في سورة نساء ١١ «وإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فللمأمة الثلث»

(٢) المعنى لأم قدامة ٣٤٠٧، والشرح الكبير ٧٣٧، والمجموع ١٦ ٩٣، وسراج الوهاج ٣٣٢، والمعنى المحتاج ٣٣٣، وفتح المعنى ٩٧، وبيبي حقائق ٦ ٢٤٤، والمعدوى عليه ٦ ٤٦٨، والخرشي ٨ ٢١٠، وأسهل المدارك ٣ ٣٠٨، وخواهر لاكتس ٢ ٣٣٣، ونشرح الصغير بامشبعة ٢٤٤، وأسفل المدارك ٢ ٤٨٩.

(٣) المجموع ١٦ ٩٣، ومعنى المحتاج ٣٣٣، والسراج الوهاج ٣٣٢، والمعنى لأم قدامة ٢٦: ٣٤٠، ونشرح الكبير ٧٣: ٧، والفتاوى الهندية ٦ ٤٦٨، وبيبي حقائق ٦ ٢٤٤، وأسهل المدارك ٣ ٣٠٨، والشرح الصغير في هامش بلغة السالك ٢ ٤٨٩.

(٤) قول في مجموع ١٦ ٩٣ (سمى أم الصروح لكثرة ما خرجت به من سهام). ونحوه في المعنى ٧ ٢٧: ٣٤٠، والفتاوى الهندية ٦ ٤٦٨، وأسهل المدارك ٣ ٣٠٨.

(٥) المعنى لأم قدامة ٣٥٠، ونشرح الكبير ٧ ٧٤، وبيبي حقائق ٦ ٢٤٤، والخرشي ٨ ٢١٠.

- دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.
- مسألة ٤٠: روح ونون وستن، لروح الربع، وللأيوين السدسان، والباقي للبنتين.
- وعندهم يعول إلى خمسة عشر (١).
- دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.
- مسألة ٤١: روح ونون وستن، لزوج الربع، وللأيوين السدسان، والباقي للبنت.
- وعند الفقهاء أنها تعول إلى ثلاثة عشر (٢).
- دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.
- مسألة ٤٢: زوجة واختان من أب وم أم، للزوجة الربع، وللأم ماقى.
- وعند الفقهاء تعول من اثني عشر إلى ثلاثة عشر (٣).
- دليلنا: ما قلناه في المسائل لأول سواء.
- مسألة ٤٣: فان كان معهم أخ من أم، كان للزوجة الربع، ولبقى للأم.
- وعندهم تعول إلى خمسة عشر (٤).
- دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

٢١١، وأسفل المدرك ٣ ٣٠٩، والشرح بصير بهمش بقعة السالك ٢ ٤٨٩

(١) المجموع ٩٤:١٦، ومعني لاس قدامة ٧ ٣٥، والشرح بكبير ٧ ٧٤، والخرشي ٨ ٢١١، وأسفل مدرك ٣ ٣٠٨، وسبب تحقيق ٦ ٢٤٤، والشرح بصير بهمش بقعة السالك ٢ ٤٨٩.

(٢) انظر المعني لاس قدامة ٧ ٣٥، والشرح بكبير ٧ ٧٤، والشرح بصير بهمش بقعة السالك ٢ ٤٨٩.

(٣) للاختين ثلثان ثمانية، وللزوجة الربع ثلاثة، ولام السدس سهران فهد ثلاثة عشر انظر مجموع ٩٤:١٦، وسراج الوهاج: ٣٣٢، والموسط ٢٩ ٢٠٢، ومعني لاحتاح ٣ ٣٣، ومعني لاحتاح ٣ ٩٧، والشرح الكبير ٧ ٧٤.

(٤) المجموع ٩٤:١٦، والسراج الوهاج: ٣٣٢، ومعني لاحتاح ٣ ٣٣، وفتح المعنى: ١٧.

مسألة ٤٤: وان كان معهم أح آخر قتل ذلك .

وعندهم تعمل إلى سبعة عشر (١).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء .

مسألة ٤٥: بنتان وأب وأم وزوجة، لزوجته الثمن، وللأبوين لسدسان،

والباقي للبنتين .

وعندهم تعمل من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين (٢).

دليلنا: ما قلناه سواء .

وهذه المسألة يقل لها المنزلة (٣)، التي قال فيها: «صار ثمنها تسعاً» (٤).

مسألة ٤٦: لبنتين فصاعداً الثلاثان . وبه قال عامة الفقهاء (٥).

ورويت رواية شاذة عن بن عباس أن لبنتين النصف (٦)، وللثلاث فما

(١) المبسوط ٢٩: ٢٠٢، والمجموع ١٦: ٩٤، والسراج الوهاج: ٣٣٣، ومعي المحتج ٣: ٣٣، وفتح المعين:

٩٧، وأسهل المدارك ٣: ٣٠٩، والشرح الكبير ٧: ٧٤.

(٢) المجموع ١٦: ٩٤، وسراج نواحي ٣٣٣، ومعي المحتج ٣: ٣٣، وفتح المعين في شرح مرة المعين

٩٧، وأسهل المدارك ٣: ٣١٠، والخروشي ٨: ٢١١، والمعي لاس قدامة ٧: ٣٦، ولشرح الكبير

٧٥: ٧، والمبسوط ٢٩: ٢٠٢، واللباب ٣: ٣٣٢.

(٣) قيل في سبب تسميتها بالمنزلة لأن أمير المؤمنين عي بن أبي طالب عليه السلام مثل عنها وهو عي

لمن، فأجاب عنها. انظر المجموع ١٦: ٩٤ وغيره.

(٤) أحكام القرآن لمجاص ٢: ٩٤، والمجموع ١٦: ٩٤، وسهل مدارك ٣: ٣٠٩، والخروشي ٨: ٢١١،

وفتح المعين. ٩٧، وشرح الكبير ٧: ٧٥.

(٥) مختصر المزني ١٣٨، والمجموع ١٦: ٧٩، والسراج الوهاج ٣٣٣، وكفاية الاحبار ١٥٠٢، ووجيز

٢٦١: ١، ومعي المحتج ٣: ١٣، والمبسوط ٢٩: ١٣٩، وسباب ٤: ٣١٦، والنسب ٢: ٨٣٢،

وأحكام القرآن لمجاص ٢: ٨٠، وأعلى ٩: ٢٥٤ - ٢٥٥، وبدية الجهد ٢: ٣٣٤، والمعي لابن

قدامة ٧: ٩٤، والشرح الكبير ٧: ٤٧.

(٦) أحكام عرآن لمجاص ٢: ٨٠، والمجموع ١٦: ٧٩، وبدية المجتهد ٢: ٣٣٤، والشرح الكبير

٧: ٤٧.

فوقهن الثلثان (١).

دليلاً: إجماع بفرقة وإجماع الأمة في عصرنا، لأن خلاف ابن عباس قد انقصر. وقوله تعالى: «فإن كن نساء فوق ثنتين» (٢) لا خلاف أنها برت سبب البتتين، ولا يجوز أن تترك الآية على سبب، ولا يدخل السبب فيها. وأيضاً قيل: قوله «فوق» صلة، مثل قوله تعالى: «فاصربوا فوق الأعناق» (٣) ولعل: اضربوا الأعناق.

وروى جابر أن امرأة أتب النبي صلى الله عليه وآله ومعها اثنتان، فقالت: هاتان بنتا سعد بن ربيعة قتل يوم أحد معك، وإن عنهما أحد جميع ما بها وميراثهما، أفتري والله لا تنكحان ولا مالهما؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله: «يقضي الله في ذلك»، فمزل قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» إلى قوله: «فإن كن نساء فوق ثنتين فهن ثلث مترك» (٤) فقال صلى الله عليه وآله: «بأخبار ادع إلي المرأة وصاحبها»، قل: فدعوتها، فقال صلى الله عليه وآله: «إعطيهما ثنتين، وللام الثمن، وما يبقى فلك» (٥).

ووجه لدلالة أنها كانت إثنتين، فقال: إعطيهما لثنتين.

مسألة ٤٧: بنت وست ابن وعصمة. المان لبيت، النصف بالتسمية،

(١) أحكام القرآن للحصاص ٨٠ و ٨١، والبيوط ١٣٩: ٢٩، والمطلى ٢٥٥ ٩، والمجموع ١٦ ٨٠، وندية المهجد ٣٣٤.٢

(٢) النساء ١١.

(٣) الأنعام ١٢٠.

(٤) النساء ١١.

(٥) سنن أبي داود ٣ ١٢١ حدث ٢٨٩٢، وسنن الترمذي ٤ ٤١٤٤ حديث ٢٠٩٢، وسنن من مائة ٢ ٩٠٨ حديث ٢٧٢، ولسن الكبرى ٦ ٢٢٩، وفي نسخة من اختلاف بيروني نسخة حديث

والباقي ردّ عليها.

وقال الفقهاء: ليست النصف، ولبتت الان السدس - تكمة ثلثين
والباقي للعصبة (١).

دليلاً: إجماع سرفقة، وأيضاً قوله تعالى: «واولوا الأرحام بعضهم أولى
بعض» (٢) والست أولى، لأنها أقرب، والقول بالعصبة ناطق، على ماسيته
فيها بعد.

مسألة ٤٨: ست وست ابن وعصبة، لبتت نصف للعرض، والباقي ردّ
عليها.

وقال الفقهاء: لها نصف، والسدس لبت الان، والباقي للعصبة (٣).
دليلاً: ماقداه في المسألة لاوى سواء.

مسألة ٤٩: ست وست ابن وعصبة، لبتين الثلث بالتسمية، والباقي ردّ
عليها.

وقال الفقهاء: لبتين ثلثين، وتسعد بت الان، وساقى لعصبة (٤).
دليلاً: ماقداه في المسألة لاوى سواء.

(١) مختصر لمري ١٣٨، والمجموع ١٦ ٧٩ و ٨، والوجيز ١ ٢٦١، ومعني المحتج ٣ ١٤٢، وشرح
بوهاج ٣٢٤، وكفاية لأخبار ٢ ١٦، وأحكام لقراء بخصاص ٢ ٨٥، وبسوط ٣٠ ٦٦، وفتح
باري ١٢ ٢٤، ومعني ٩ ٢٧١، ودرية المجهد ٢ ٣٣٩، وبلغة أنسان ٢ ٤٨١ و ٤٨٢، ومعني
لان مداه ١٢ ١٣، وشرح الكبير ٧ ٤٧

(٢) الأنصاف ٧٥

(٣) مختصر المري ١٣٨، ومجموع ١٦ ٧٩ و ٨، والوجيز ١ ٢٦١، وأحكام لقراء بخصاص ٢ ٨٥،
وبسوط ٢٩ ١٤١، ودرية المجهد ٢ ٣٤١، والمعني لان مداه ٧ ١٣، وشرح كبير ٧ ٤٩،
والمجنى ٢٧١: ٩.

(٤) بسوط ٢٩ ١٤١ و ١٤٢، ودرية المجهد ٣ ٣١٩، والوجيز ١ ٢٦١، والمجنى ٩ ٢٧، والمجموع ١٦ ٨٠،
وشرح الوهاج ٣٢٤، ومعني المحتج ٣ ١٤٢، والشرح كبير ٧ ٥٠ و ٥.

مسألة ٥٠: بنتان وبنت ابن ومعهما بن ابن، لستين الثلث، والباقي ردّ عليها.

وقال جميع الفقهاء: لهما الثلثان، والباقي بين ست الابن وأخيه، للذكر مثل حظّ الأنثيين (١).

وقال عبد الله بن مسعود: لستين الثلثان، والباقي لابن الابن، وتسقط ست الابن (٢).

وهذه المسألة الثانية التي انفرد بها من جملة الخمس مسائل.
دليلاً: ما قدمه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٥١: زوج وأنوان وست وست ابن، لزوج الربع، وللأنوين السدسان، ولباقي لبنت، ولبس لبنت الابن شيء.

وقال جمع لفقهاء: هذه من إثني عشر تعود إلى خمسة عشر، للزوج الربع ثلاثة، وللأنوين السدسان أربعة، ولست نصف ستة، وست الابن السدس تكلة الثلثين سهمان (٣).

دليلاً: ما قدمه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٥٢: ست وسات ابن وابن ابن، للثنت النصف بالتسمية، والباقي لها بالردّ.

وقال الفقهاء: الباقي لسات الابن مع أخيهما، لمذكر مثل حظّ

(١) مختصر المرنى: ١٣٨، وأحكام القرآن للحصص: ٨٥٠٢، ومغلى ٩: ٢٧١، واللباب ٣: ٣١٩، ونوحيه ١: ٢٦١، ومعي المصحح ١٤٤: ٣، والرح الوهاج ٣٢٤، والنسوط ٢٩: ١٤١ و ١٤٢، وبداية المجتهد ٣٣٩: ٢، والمغني لابن قدامة ١٠: ٧، والشرح الكبير ٥١: ٧.

(٢) أحكام القرآن للحصص ٨٥: ٢، والمغني لابن قدامة ١١: ٧، وشرح كبير ٥١: ٧، وليسوط

الاثني (١).

وقال بن مسعود، ثلث لاس يدفع اليهن ما هو أضربهن من سدس أو المقاسمة، فإن كان المقاسمة أضربهن فبهن المقاسمة، وإن كان لاس سدس أضربهن من المقاسمة فبهن السدس، ما على فصله ثلث لاس إذا استمكن الثني وكان هناك بنت بن وبن اس، فأل لاس لاس لاس، لأن عبده بعد تكلمة اثني لا ترث لاس. وإن كان معهن أخ فهاهما سدس أضربهن، لأنه إذا كانت بنت لاس أكثر من بني لاس فالسدس أضربهن، وإن كانوا سوا لاس أكثر فالمقاسمة أضربهن (٢).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سوء.

مسألة ٥٣: بنتان وابن اس وبنت من اس، فليستين بثلثان بالمرص، والباقي رد عليهما، ويسقط الباقي.

وقال الفقهاء: الباقي لاس لاس، وتسقط بنت من لاس، لأن العصاة من الأولاد يسقطون من هو أول مهم، ألا ترى أن لاس يسقط من لاس، والأخ يسقط ابن الأخ (٣).

دليلنا: ما قدمناه في المسائل الأولى.

مسألة ٥٤: بنتان وبنت ابن، وابن من ابن، فليستين الثلثان، والباقي رد عليهما، ويسقط الباقي.

(١) مختصر لمربي ١٣٨، والوجيز ٢٦١، ومعني المحتاج ١٤٣، وأحكام القرآن لمختص ٨٦٢، وأنيسوط ١٤٢: ٢٩، والذباب ٣٢٢: ٤، والمجلد ٢٧١: ٩.

(٢) أحكام القرآن لمختص ٨٦٢، ومجموع ٨١: ١٦، والمجلد ٢٧١: ٩، ومعني لاس مقدمه ١٣٧ و١٤، والشرح الكبير ٥٠: ٧ و٥١.

(٣) مختصر لمربي ١٣٨، ومجموع ٨١: ١٦، ومعني محتاج ١٤٣، والراجح (نوهاج) ٣٢٤، والمجلد ٢٧١: ٩، وبداية المجتهد ٣٣٩: ٢.

وقال الفقهاء: الباقي بين بنت الابن، وابن من الابن، للذكر مثل حظ الأنثيين (١).

وقال ابن مسعود: لباقي لابن ابن الابن، وتسقط بنت الابن (٢).
ومن يقول: الباقي بينهما، من حلف هاهنا - وهو لأصم - فقال: الباقي لابن ابن لابن، ولا يعصب هذا لابن، بنت من (٣).
دليلنا: ما تقدم وتكرر.

مسألة ٥٥: بنت واحد لأب وأم أو لأب، للسنتين الثلثان قرصاً، والباقي رد عيها.

وقال فقهاء: باقي بلاحت، لأن لأخوت مع ليات عصاة (٤).
دليلنا: ما قدمناه في المائتين لأب، وأيضاً: قوله تعالى: «إن امرؤ هلك ليس له ولد وله بنت ختمت عهداً نصف ما ترك» (٥)، فمرص هـ النصف مع عدم الولد.

(١) محضر شري ١٣٨، ومجموع ١٦ ٨١، والمواع ٣٢٤، ومعي فتح ٣ ١٤، والهي ٢٧١، ٩، وديانة محمد ٢ ٣٣٩، وميسوط ٢٩ ١٤٣، وسبب الحقائق ٦ ٢٣٤ و ٢٣٥، والمعني لابن قدامة ٩٠٧.

(٢) معني لابن قدامة ٧ ٣، ومعني ٩ ٢٧١، وشرح الكبير ٧ ٦٣.
(٣) في نسخ معتدلة خطتها، والمطبوعة قبل في نسخة واضطرب، وبسبب الأصوب ما أنشده، هي البعص من «ولا يعصب هذا لابن بنت من من» وفي بعض الآخر «ولا يعصب هذا لابن بنت من» وقد عني صاحبه به أنه عظمى من الآخر وحده. قدس سره في ديوانه عبارة كما حكى عنه في النسخة المطبوعة بطهران والنجف الأشرف بنقطة «كأن في عبارة السحتن حلل هـ»
وكي لظاهر سقوط لأب من «هذا» و«الابن» من انساح فتكون عبارة كما أنشده، ويرد من «الابن» هـ هو «من ابن الابن» مشرعه في المسألة فلاحظ.

(٤) سك ٢ ٨٣٧، وميسوط ٢٩ ١٥٧، وسبب الحقائق ٦ ٢٣٥، ومجموع ١٦ ٨١ و ٨٤، وديانة المجتهد ٢ ٣٣٨، والمعني ٩ ٢٥٦، والمعني لابن قدامة ٧: ٧.

وهذه ولد وهي البنت، من أعطاهها مع وجود لولد فقد حالف الطاهر.
مسألة ٥٦: بنت واحدة واخت لأب وأم أو لأب، ليست النصف
بالفرض، والباقي ردة عليها.

وقال الفقهاء: الباقي للاخت بالتعصيب (١).

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء

مسألة ٥٧: ولد يولد يقوم مقام بولد، وبأحد كل واحد نصيب من
يتقرب به. فلو بنت يقوم مقام البنت ذكراً أو أنثى. وولد لاس يقوم
مقام الابن ذكراً أو أنثى. فإذا اجتمع أحد كل واحد نصيب من يتقرب
به.

مثال ذلك: بنت ابن وابن بنت، نسب الابن اثنتان، ولابن البنت
الثلاث. ثم الأقرب يجمع الأبعد، والأعلى يجمع الأسفل، فعلى هذا لا يجتمع لأعلى
مع من هو أنزل منه، ذكراً كان أو أنثى.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: ولد الولد يقوم مقام بولد (٢).

ومعناه: لو كنوا ولد لصلب بورثوا ميراث ولد اصلب، فولد بنت لا يرث
على مذهب الشافعي (٣). وقد مضى الخلاف فيه.

وبنت الابن تأخذ النصف وإن كان معها أخوها كان ولد كمثل حظ

(١) أحكام القرآن لمصنف ١٣٢، والموسط ١٥٧، ٢٩، وابن الخثيث ٢٣٦، ٦، ومغني ٢٥٦، ٩،
والمجموع ١٦، ٨٤.

(٢) مختصر بري، ١٣٨، والمجموع ١٦، ٨٠، وكفاية الأحبار ١٣، ٢، وبيحر ١، ٢٦١، والشرح بوجه
٣٢٤، ومغني المحتاج ١٤٣، وفتح الباري ١٢، ١٦، والموسط ٢٩، ١٤٩، ونسب الخثيث
٢٣٤، ٦، وبداية المجتهد ٣٣٩، ٢، ومغني لاس قدامة ٨، ٧، وشرح لكبير ٧، ٤٨، وبيحر برثر
٣٥١، ٦.

(٣) مختصر بري، ١٣٨، والشرح الوهاب ٣٢٠، ومغني المحتاج ٥٣.

لأنثيين، وبنت الأس لهما الثلثان، وبنت الأس مع بنت أس الأس تحريان
عمرى البنت لمصب مع بنت الأس، وقد مضى الخلاف.

ثم على هذا بتزويج، لبنت العبد الصف، ولبي ثلثها تكملة الثلث،
ويسقط من هو أثرل منها، إلا أن يكون معها أخوها، فيكون الباقي سبها لدكر
مثل حظ الأنثيين.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

مسألة ٥٨: لو لأخ يرثون مع أخت وإن يرثوا، ويقومون مقام أبيهم
وخالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: هم يسقطون مع أخت (٢).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

مسألة ٥٩: أخت من أب وأم، وأخت من أب وعصبة، للاحق من لأب
ولأم الصف بالأخلاف، ولنا في عدنا يرة عينا، لأنها تجمع سببين.
وقال جميع الفقهاء: للاحق للأب السدس تكملة لثلث، ولنا في
لعصبة (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة، وقدم الدليل على بطلان القول بعصبة. ولأن
لاحق من لأب ولأم تجمع السببين، وللاحق من الأب لها بنت واحد،
فهي أولى سبباً. وقوله تعالى: «وإن كانت إثنين فلهما الثلثان» (٥)

(١) الكافي ٨٨: ٧، والفتاوى ١٩٦: ٤، والاستبصار ١: ١٦٦.

(٢) مختصر بري ١٣٨، وأمعنوع ١٦ ٩٠ ٩١، وسراج نوح ٣٢٦، والوجع ١ ٢٦٢، ومعني
محتاج ٣ ١٩، ونداية محمد ٢ ٣٤٦، وأسهل إدراك ٣ ٢٩٦، وفتح كاري ١٢ ٢١.

(٣) انظر الكافي ١١٢ ٧ حديث ٨-١، وسبعة ٤ ٢٠٧ حديث ٧٠١، والتهذيب ٩ ٣٠٩ حديث
١١٠٤ و١١١٠.

(٤) مختصر بري ١٣٨-١٣٩، ومجموع ١٦ ٨٣ و٩٧، وكفاية الاح ٢ ١٦ و١٧، والرح نوح
٣٢٢، ومعني المحتاج ٣: ١١٣، والمعني لاس مذمة ٧ ١٤، ونداية محمد ٢: ٣٣٩ و٣٤٠، وأسهل
المدارك ٣: ٢٩٤، والمبسوط ٢٩: ١٥٦، (٥) النساء: ١٧٦.

لايتناولهما، لأنه لو تناولهما كان ذلك يبيها بالسوية.

مسألة ٦٠: احت من أب وم، وأحوات من أب وعصية. سلاخت من الأب والام النصف بلاخلاف، والفي عندنا رد عليها.
وعند الفقهاء: للأحوات من الأب لسدس تكمة الثلثين، وساقى للعصية (١).

دليلنا: ماقلناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٦١: حتان من أب وام، واحت من أب، وابن أخ من أب، للاحتين الثلثان بلاخلاف، واساقى عندنا رد عليهما، ويسقط الباقيون.
وقال جميع الفقهاء: الساقى لاس الأخ من الأب، لانه عصية، ولاشيء للاحت من الأب (٢).

دليلنا: ماقلناه في المسألة الاولى سواء، ولأن الاحت للأب والام مع أنها تجمع لسيين أقرب بدرجة، فهي أولى.
مسألة ٦٢: احتان من أب وام، واحت وأخ من أب، للاحتين الثلثان بلاخلاف، والباقي عندنا رد عليهما.
وقال جميع فقهاء: الساقى للأخ والاحت من لأب، سذكر مثل حظ الانثيين (٣).

(١) مختصر بري ١٣٨، ومجموع ١٦ ٨٣، وكفاية الاحير ١٦ ١٧، وسراج الوهاج ٣٢١ و٣٢٢، ومعني المحتج ٣ ١٤، ومعني لاس قدامة ١٤ ٧، والفردى هدية ٦ ١٥، وسبب الحقائق ٢٣٦: ٦، ونداه المحدث ٢ ٣٣٩.

(٢) مجموع ١٦ ٨٤، والشرح الكبير ٥٣٧ ٢٣٧، والفردى هدية ٦ ٤٥٢، وسبب الحقائق ٦ ٢٣٦، والمعني لاس قدامة ٧ ١٦.

٣ مختصر بري ١٣٨، وحكم القرآن لمخصص ٢ ٨٥، والمجموع ١٦ ٨٣، ونداه المحدث ٢ ٣٣٩، والبيوط ٢٩ ١٥٦، وسراج الوهاج ٣٢٦، ومعني لاس قدامة ٧ ١٤ و ١٥.

وقال بن مسعود: البني للاح وتسقط الاحت لأب (١). ساه على أخته في البنين وبنت ابن وابن ابن (٢).

دليلاً: ما قدمناه في المسائل الأولى.

مسألة ٦٣: اخت من أب وأم، وأخ وأخوات من أب، لاخت من الأب والام نصف بلاحلاف، والباقي عدداً ردة عنها.

وقال الفقهاء: الذي للاح ولأخوات للدكر مثل حظ الاشياء (٣).

وقال ابن مسعود: يكون للأخوات من أب ما يكون لأخته من، فإن كان السدس أصراً من فلهن السدس، وإن كانت لمقاسمة أصراً من فيقاسمهم أخوهم. بناء على أصله على ما مضى (٤).

دليلاً: ما قدمناه في المسائل الأولى سواء (٥).

مسألة ٦٤: ثلاث أخوات معوقات وعصبة، لاخت من الأب والام نصف، وبلاخت من الام لسدس، والذي ردة على الاخت من أب والام. ومن أصحابنا من قال: يرد عليها لأبها ذو سهام، وتسقط لاخت من الأب (٦).

وقال جميع الفقهاء: للاخت من الأب السدس تكمة الشئ، وبما في

(١) أحكام بقران للحصان ٨٥٠٢، ومغنى ٢٦٩:٩، ومسند دارمي ٣١٩ ٢، والمبسوط ١٥٦ ٢٩، ونداء الجهد ٣٣٩:٢، والمغني لابن قدامة ١١٤:٧ و١١٥.

(٢) تقدم في مسألة ٥٠ ملاحظ.

(٣) مختصر لمربي. ١٣٨، والمجموع ٨٣، ١٦، والمبسوط ١٥٦ ٢٩، وندوة مجتهد ٣٣٩ ٢، والمغني لابن قدامة ١١٤:٧ و١١٦، والشرح الكبير ٥٢:٧ و٥٣.

(٤) مجموع ٨٣ ١٦، والمبسوط ١٥٦ ٢٩، والمغني لابن قدامة ١٥٧ ٧، والشرح الكبير ٥٢ ٧.

(٥) تقدم في المسألة ٥٢، ملاحظ.

(٦) وبه قال ابن أبي عقيل كما ورد ذكره في مختلف نشيئة ١٨٦ من كتاب الفرائض وأحكامه، ملاحظ.

للعصبة (١).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٦٥: ثلاث أخوات مفترقات، مع إحداهن أخ، نظرت، فإن كان مع الاخت للأم، فإن لها الثلث، وبلاحت من الأب والأم نصف، والبقية ردة عليها، وتسقط الاخت من الأب.

وقد الفقهاء: بلاحت من الأب السدس تمام الثلث.

وإن كان الأخ مع لاحت للأب والأم، يكون للاخت من الأم السدس، والباقي للاخت من الأب والأم مع أبيها، وتسقط للاخت من الأب بلاخلاف.

وإن كان الأخ مع الاخت للأب كان للاخت بلام سدس. وللأخت للأب والأم نصف، والباقي ردة عليه.

وقال الفقهاء: للاحب من الأم السدس، والباقي للأخ والاخت من قبل الأب، للذكر مثل حظ الأنثيين (٢).

دليلنا: ما قدمناه في المسائل الأولى.

مسألة ٦٦: ثلاث أخوات مفترقات، مع كل واحدة منهن أخ، فإن للأخ والاخت من الأم الثلث، والباقي للأخ والاخت من قبل الأم والأب، بلذكر مثل حظ الأنثيين بلاخلاف، ويسقط الأخ والاخت من قبل الأب (٣).

دليلنا: إجماع العروة.

(١) مختصر مرعي ١٣٨، وبدایة المجتهد ٣٣٨-٣٣٩، والمعنی لاس قدامة ٤٩٧ و٥٠، ومجموع

٨٣ ١٦

(٢) المجموع ٨٣ ١٦، وبدایة المجتهد ٣٣٩، والمعنی لاس قدامة ٥٠ و٥١

(٣) مسرود ٢٩ ١٥٩ و١٦٠، ولصاویر الهدية ٤٥٣. وبخلاف ٩ ٢٦٨ و٢٦٩، والمعنی لاس

قدامة ٦٧ و١٤، وبدایة المجتهد ٣٣٩.

ودليلهم: ما رواه أبو إسحاق، عن الحارث عن عبيّ عليه السلام أن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أعيان بني لأم يرثون دون بني أعلاب» (١) يرث الرجل أخاه من أبيه وأمه دون أخيه من أبيه» (٢).

مسألة ٦٧: لا يرث مع البنات - وحدة كانت أو اثنتين - أحد من الأخوات.

وقد الفقهاء: بنت وأخت، وبنت وإحوة، وأخوات من قبل لأب والأم، أو من قبل الأب، للبنت النصف، ولباقي للاحقة أو لاحوة والأخوات، لأن الأخوات مع البنت عصبة (٣). وقالوا في بنت، وبنت ابن وأخت: للبنت النصف ولست لابن العدة، وباقي للأخت (٤).

وقال عبدالله بن مسعود: لا يرث الأخت، لأن الأخوات لا يرثن مع البنات، ولا يكن عصبة مع البنت. وبه قال ابن عباس (٥)، وهذا مثل قوسا. دليلنا: إجماع المرفقة. وقوله تعالى: «إن مرؤهك سس له ولد وبه أخت فلها نصف ما ترك» (٦) وهاهنا له ولد.

(١) بنو العلات: الذين أمهاتهم عتله وأبوهما واحد.

(٢) سنن الترمذي ٤: ١١٦ حدث ٩١ ٢ ٢٠٩٥، وسنن الدارقطني ٤: ٨٦ حديث ٦٩، وسنن بن ماجة ٢: ٩٠٦ حديث ٢٧١٥، ومسنن أحمد بن حنبل ١: ٧٩، والسنن الكبرى ٦: ٢٣٢ و٢٣٩ وفي جميعها «بنو لأم» بدلًا من «بنو لأم» فلاحظ.

(٣) مختصر المبرني ١: ١٣٩، ومعي المحتاج ٣: ١٨، والشرح الوهاب ١: ٣٢٦، ومبسوط ٢٩: ١٥٧، ونفتوى الهدية ٦: ٤٥٢، وتبيين الحقائق ٦: ٢٣٦، وهدية المصنف ٢: ٣٣٨ و٣٣٩، والمعي لابن قدامة ٧: ٧، والشرح الكبير ٧: ٥٣.

(٤) المبسوط ٢٩: ١٥٨، وتبيين الحقائق ٦: ٢٣٦، وكفاية الاختيار ٢: ١٦٦ و١٧، ومفتي المحتاج ٣: ١٩٠، والمعي لابن قدامة ٧: ٧، والشرح الكبير ٧: ٥٣.٧ - ٥٤.

(٥) المبسوط ٢٩: ١٥٧، والمعي لابن قدامة ٧: ٧، والشرح الكبير ٧: ٥٣، وتبيين الحقائق ٦: ٢٣٦.

(٦) نساء ١٧٦.

وأيضاً. مارووه عن أبي صلي الله عليه وآله أنه قال: «ألقوا المرائض بأهلها، فما بركت - وفي بعضها فما أنفت - فمرحله ذكر» وفي بعضها: «فلنذكر» (١).

مسألة ٦٨: أنور وإحوة. للام السدس، والباقي لأب ملاحف (٢)، إلا ماروي عن ابن عباس - برواية شاذة - أنه قال: السدس الذي حجبوا به الام يكون للاخوة (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة، وقوله تعالى: «وورثه ثوبه، فلامه الثنت، فإن كان له إخوة، فلامه لسدس» (٤) فأضاف الميراث إلى الأتوب، ثم جعل سهم الام ثنت، وساقى حصص لأب. كما يقول لقنن سافينك على أن يك ثلث لثمة، فيكون الساقى لرت السجل ثم قل: «فد كد به إخوة، فلامه سدس» (٥) فجعل له السدس مع لاحوة، ولباقي يكون لأب، لأنه أضاف لال، لهما ثم أخرج الثنت، ثم أخرج السدس على صفة، فلا يكون للام مع تلك الصفة إلا السدس، والباقي لأب.

مسألة ٦٩: بنت وأب، لأب السدس، ولست الصنف، والباقي ردّ عليها على قدر سهمها.

وقال بققهاء: لباقي يرّد على الأب بالتعصيب (٦).

(١) بطرس الترمذى ٤١٨ ٤ حديث ٢٠٩٨، ومسنن الدارمي ٣٦٨:٢، ومسنن الدارقي ٧١ و٧٠٤.

حديث ١٠ و١٢ و١٣، ومسنن أحمد بن حنبل ٢٩٢:١، وصحيح البخاري ١٩٠:٨.

(٢) بسوط ٢٩ ١٤٥، ومعي لاس قدامة ١٨ ١٩، والشرح لكبير ٧ ٨، والفتاوى الهندية ٤٥٠:٦، ولبجر الزخ ٦ ٣٤٤.

(٣) لصف عبد نراق ١٠ ٢٥٦ حديث ١٩٠٢٧، والمسوط ٢٩ ١٤٥، وندوة مجتهد ٢ ٣٣٧.

(٤) و(٥) النساء ١١.

٦. المجموع ١٦ ٨٥، وسراج لوهاج: ٣٢٤، ومعي لمحتاج ٣ ١٥، والوجيز ١ ٢٦١، والمعي لاس قدامة ١٨ ١٩، والشرح لكبير ٧ ٨، والمسوط ٢٩ ١٤٤، وسين الحقائق ٦ ٢٣٠، والفتاوى

دليلنا: إجماع الفرقة، وقيام الأدلة على بطلان القول بالتعصيب (١)، وإثبات الرد بالقري، والقري من الجهتين واحدة، فبحسب أن يردّ عليهما على قدر نصيبهما.

مسألة ٧٠: مات وأب، لها الشئان، وللأب السدس، والساقى ردّ عليهم على قدر سهامهم.

وقال الفقهاء: الباقي للأب (٢).

دليلنا: ما جاء في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٧١: مات، وبنت اس، وأب، لست النصف النصف، وبنت السدس، وساقى ردّ عليهما، وتسقط بنت لاس معها.

وقال الفقهاء: للأب سدس، وللبنت الشئان (٣)، وللبنت لاس وللأب بالتعصيب (٤).

دليلنا: ما جاء في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٧٢: لا ترث وحدة من جذات مع أولاده.

وقال جميع الفقهاء: لوحدة السدس مع لولد (٥).

مقدمة ٤٤٨:٦، وأسهل المدارك ٢٩٨:٣.

(١) نظر أحاديثه في لكتي ٧٩٧، والفتاوى ١٨٧، وانتهى ٢٤٧.

(٢) لمسوط ٢٩١، والفتاوى لمقدمة ٤٤٨، وبين الحق ٢٣٠، ومعنى لاس مقدمة ١٨٧.

١٩، وشرح الكبير ٨٧، ومجموع ١٦٨٥، والشرح الوهاب ٣٢٤، ومعنى المحتج ١٥٣.

(٣) في بعض نسخ لمقدمة ما نفقه. (وبنت نصف النصف، ولست لاس بكنه شئان)

(٤) المجموع ١٦٨٥، والشرح الوهاب ٣٢٤، ومعنى المحتج ١٥٣، والرحمة ٢٦١، ومعنى لاس

مقدمة ١٨٧، وشرح الكبير ٨٧، ولمسوط ٢٩١، والفتاوى مقدمة ٤٤٨، وتبيين

حقائق ٢٣٦.

(٥) الرحمة ٢٦١، ومقدمة مجتهد ٣٤٤. ٣٤٥، ومعنى ٢٧٧، والمعنى لاس مقدمة ٧٥٩، و٦٠

والشرح الكبير ٤٤٧، و٤٥٠، ولمسوط ٢٩١، والفتاوى المقدمة ٤٥٣.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١). وقوله تعالى: «وولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٢).

مسألة ٧٣: للحدة من قبل الأم نصيب الأم، إذا لم يكن غيرها شئت المسمى للام، والباقي يرث عليها كما يرث على الام.

وإن اجتمعت حداث حدة ام، وحدة أب، كان لحدته من قبل الام الثلث، وللحدة من قبل الأب الثلثان، كل واحد تأخذ نصيب من يتفرع به.

وقال ابن عباس: حدة الام لها ثلث نصيب الام (٣)، كما قلناه. وقل انقصها كلهم: لها السدس، فإن حتمت كد السدس سهم نصفين (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة على ذلك، وأخبارهم (٥).

مسألة ٧٤: أم الأب (٦) ترث وإن علت بالاجماع، وأم الأب ترث أيضاً عندما إذا لم يكن هناك من هو أقرب منها، وتقسم من هو في درجتها وعندهم أنها لا ترث بالاجماع (٧).

أقول: يظهر من مصدر مسألة أن ذكر خلاف أقوال فقهاء العشرة، وبطل ادعاء الشيخ المصنف قدس سره للاجماع مبني على مصادر سابقة والله أعلم.

(١) بحسب معرفة الرجال ١٣٣ و ١٣٤ برقم ٢١١، وحكاية عنه آخر تعاملي في الوسائل ١٧ ١٧٧ حديث ٦.

(٢) لأفعال ٧٥

(٣) المبسوط ٢٩، ١٦٥ و ١٦٦، والمجموع ١٦، ٧٥، والمعي لابن قدامة ٧، ٥٣، والشرح الكبير ٧، ٣٨

(٤) نسب ٢، ٨٣٥، وسبوح ٢٩، ١٦٦، والمناوي الهدية ٦، ٤٥٠، وبين الحقن ٦، ٢٣٢، والمجموع ١٦، ٧٥، وكفاية الاحيار ٢، ١٦، وبداية المجتهد ٢، ٣٤٣، والمعي لابن قدامة ٧، ٥٦، ونشر الكبير ٧، ٣٨، والمحلى ٩، ٢٧٨.

(٥) انظر المعقبة ٤: ٢٠١ حديث ٧٠٣، والتهذيب ٩، ٣٠٣ و ٩، ٣١٥ حديث ١١٣٢، والامستصار ٤: ١٦١ حديث ٦١٩.

(٦) في النسخة المحررة: أم الأم.

(٧) المعني لابن قدامة ٧، ٥٥، وشرح الكبير ٧، ٤٢، والمجموع ١٦، ٧٦، والمراج الوهاج، ٣٧٥.

وَأُمُّ أُمِّ الْأَبِ تَرِثُ وَإِنْ عَلَتْ مَالًا حَقَّ، وَأُمُّ ابْنِ الْأَبِ تَرِثُ عَدَمًا وَلَا تَرِثُ
يَكُونُ هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهَا.

ولشافعي فيها قولان:

أحدهما: ^١ ترث - وهو الصحيح عندهم - وله قال في الصحة عني عليه السلام، وعند الله من مسعود، وعند الله من عباس. و^٢ حدى يروين عن ربه من ثبوت. وفي فقهاء أهل البصرة، والخمس البصري، وابن سيرين، وأهل الكوفة، وأبو حنيفة وأصحابه (١).

وعول ثاني: وهو الضمف أنه لا نرت. وبه قال في صحابة: سعد بن أبي وقاص، وإحدى الروايتين عن زيد بن ثابت، وأهل الحجاز مالك، وربيعة (٢).

دليلنا: إجماع المصنف، وقوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ» (٣) وهؤلاء كتبهم من أولي الأرحام. فحسب أن يرثوا، ومن مع منه فعليه بدلالة مسألة ٧٥: مُمُّ أُمُّ مُمِّ هِيَ أُمُّ أَب. صورته: كان لها س س ابن، وست ست ست، فزوج س س بها ست ست است، فحذاء م يولد، فهي م م م وأم م م م. فإذا مات المولود، ترث س س س معاً عبدنا على حسب استحقاقها.

وفي أصحاب الشافعي من قول: ترث ما بيني معاً ثلثي سدس. وهو قول أبي عبدس (٤)، وبه قال الحسن بن صالح بن حي، ومحمد، وروى، قلوا: ترث

وعملي المحتاج ١٦:٣.

(١) مجموع ٧٦ ١٦، وأنسراح الوهاج. ٣٢٥، ومعني المبحر ١٦ ٣، والمعني لاسر وداية ٧ ٥٥، وتيجي الحق لئ. ٢٣٢-٦

(٢) معى لابن قدامة ٥٥:٧، والمجموع ٧٦:١٦.

(٣) الأفعال: ٧٥. (٤) المجموع ٧٨: ١٦.

ميرث حدّتين، وكلّما رادت امرأة تورث عمتها، ورثت مع حدّات لأحر بعدد قراباتها في السدس (١).

ومذهب الشافعي: أنها لا ترث الثمن. وبه قال أبو يوسف (٢).
 دليلنا: ما قدّمه في المسائل الأولى من جماع مرقّة، وآية أولو الأرحام (٣).
 مسألة ٧٦: أم أب الأم ترث عمتنا. وبه قال ابن سيرين (٤).
 وقال جميع الفقهاء: لا ترث (٥).
 دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء، ونيفاً فإن اسم الحدة يتناولها، فتدخل تحت ظواهر الأخبار (٦).
 مسألة ٧٧: أم أب أب لا تسقط بأم أم أب.
 وعند الشافعي: تسقط لأنها جهة واحدة.

وعن ابن مسعود روايتان أحدهما مثل قول الشافعي ولثلاثة مثل قولنا (٧).
 دليلنا: أن درجتهم واحدة، فوجب أن لا تسقط أحدهما بالآخرى، ومن

(١) المجموع ١٦: ٧٨، والمعني لاس قدمه ٧: ٥٨ و ٥٩، والمعني ٩: ٢٧٧ و ٢٧٨، والبسوط ٢٩: ١٧١، والشرح الكبير ٧: ٤٦.

(٢) المجموع ١٦: ٧٨، ومعني محج ٣: ١٦، وبحر ١: ٢٦٥، والمعني لاس قدمه ٧: ٥٨ و ٥٩، والبسوط ٢٩: ١٧١، والشرح الكبير ٧: ٤٦.

(٣) الأنساب ٧٥.

(٤) المعني لاس قدمه ٧: ٥٥ و ٥٦، والمجموع ١٦: ٧٦، وشرح بكر ٧: ٤٢، وجامع لأحكام القرآن ٧١: ٥.

(٥) بسوط ٢٩: ١٦٦، والحدود لقدمه ٦: ٤٥٠، وحدّين ٦: ٢٣٢، والمجموع ١٦: ٧٦، ومعني محتج ٣: ١٦، وشرح التوحّج ٣٢٥، والمعني لاس قدمه ٧: ٥٦، والشرح الكبير ٧: ٤٢، وأسهل مدارك ٣: ٢٩٤، وجامع لأحكام العرب ٥: ١١ و ١٢.

(٦) نظير الكشي ١١٤: ١ حديث ١٠ و ١٦، وعصبة ٤: ٢٠٤، وهديب ٩: ٣٠٣ حديث ١١٥ و ١١٣٦.

(٧) المجموع ١٦: ٧٧، وشرح التوحّج ٣٢٥، ومعني محتج ٣: ١٦، وكفاه لأحمر ٢: ١٦، والمعني ٩: ٢٧٧، والبسوط ٢٩: ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٣.

استقطها فعلية الدلالة.

مسألة ٧٨: إذا كانت قريى وبعدى من جهة واحدة، مثل أن تكون ام ام، وم ام ام، أو م أب، وام ام أب، فإن القريى تحجب البعدى بلا خلاف. وإذا اختلفت جهات الحذات، مثل أن تكون من جهة الام ومن جهة الأب، فإنها تسقط البعدى بالقريى عندنا. وإن تساويا لم تسقط أحدهما، مثل ام ام، وام ام أب، أو ام أب، وام ام ام، فإنه تسقط القريى البعدى. واختلعت الصحابة في ذلك على ثلاثة مذاهب.

مذهب على - عليه السلام - إلى أنه تسقط البعدى بالقريى، سواء كانت من قبل الام أو من قبل الأب، مثل ما قبلناه. وبه قال أهل العرق (١). وقال ابن مسعود: يتشركون فيه القريى والبعدى من قبل لأب ومن قبل لام (٢).

وثالث: مذهب زيد بن ثابت أنه قال: إن كن من قبل الام فإن البعدى تسقط بالقريى، وإن كن من قبل الأب ففيه روايتان: أحدها لا تسقط، ويشرك بينهما في لسان (٣). وبه قال مالك، وأكثر أهل الحجاز (٤).

(١) المجموع ١٦: ٧٨، والمعني لسان قدامة ٧: ٥٧ و ٥٨، ومسعود ٢٩: ١٦٨، والشرح الكبير ٦: ٤١٦.

وسمي حديث ٢٣٢: ٩، ومعنى ٩: ٣٧٨، وندبه مجلد ٢: ٣٤٤.

(٢) مسوط ٢٩: ١٦٨، ومعنى ٩: ٣٧٧، وندامة مجلد ٢: ٣٤٤، والمعني لسان قدامة ٧: ٥٧، والشرح الكبير ٦: ٤١٧، والمجموع ١٦: ٧٧ و ٧٨.

(٣) المسوط ٢٩: ١٦٨، وتبيين الحقائق ٦: ٢٣٣، والمعني لابن قدامة ٧: ٥٧ و ٥٨، والشرح الكبير ٦: ٤١٧، والمجموع ١٦: ٧٧ و ٧٨، والمعنى ٩: ٣٧٨.

(٤) معلى ٩: ٢٧٨، والمعني لسان قدامة ٧: ٥٧ و ٥٨، والشرح الكبير ٦: ٤١٧، والمجموع ١٦: ٧٧ و ٧٨، ومسوط ٢٩: ١٦٨، ومعني ترجيم ٣: ١٥٣، وأسهل المدارك ٣: ٢٩٥ و ٢٩٦.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما أنه تسقط لعدي بالقربى. والثاني: أنهما، إن كانتا من قبل أم فإن القربى تسقط للعدي، وإن كانت من قبل أب فعلى قولين، مثل قول زيد (١).

دليلنا: إجماع الفرقة. وأيضاً: قوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٢) وإذا كنت حدهم أقرب فهي أولى بالميراث، ومن سوى بينهما فعليه الدلالة.

مسألة ٧٩: أم الأم لا ترث عندما مع الأب.

وقال إمامي، مع باقي الفقهاء: لها السدس (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة. وقوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٤) وهذه قد عدت لأنها تدلي بالأم، والأم تدلي بنفسها، ولأب يدلي بنفسه، فلا يجوز أن يشاركه من يدلي بغيره. وأيضاً: ليس في القرآن ولا في السنة أنها ترث مع الأب، فيجب أن لا ترث معه.

مسألة ٨٠: لقول بالعصبة بطل عندنا، ولا يورث بها في موضع من المواضع، وإنما يورث بالعرض المسمى، أو بقربى، أو بالاسباب التي يورث بها، من الزوجية والولاء.

وروي ذلك عن ابن عباس، لأنه قال: فيما حلف ستاً وحتاً: أن نمل

(١) مجموع ١٦ ٧٧ ٦٨، ومعنى لاس قدومه ١ ٥٧ - ٥٨، وشرح الكبير ١ ٤١، وسموود ٢٩ ١٦٨، والمختار ٩ ٢٧٨.

(٢) الأندلس ٦٥.

(٣) نوحه ١ ٢٦٥، والبراج نوحه ٣٢٢ ٣٢٣، ومعنى إعراب ٣ ١٠ ١٢، والمجموع ١٦ ١١ ٧٥٥، ومعنى لاس قدومه ١ ٦٠، وشرح الكبير ٧ ٤٥، وسموود ٢٩ ١٦٩ و ١٧، وسبب خفائض

٢٣٣: ٦، وضع الرجم ٣: ١٦٤، والجامع لأحكام القرآن ٥ ٧.

(٤) الأنعام ٧٥.

كله للبت دون الاخت (١). وواقه جابر بن عبدالله (٢) في ذلك .
وحكى الساجي : أن عبدالله بن الربير قصى بذلك (٣)، وحكى الصري
مثل ذلك .

وروى موافقة ابن عباس عن ابرهيم السحي ، روى عه الاعمش
ولم يحفل داود لأخوات مع السات عصبية (٤) .
وتخاف جميع الفقهاء في ذلك ، فائشوا العصات من جهة الأب
والابن (٥) .

دليلنا : جماع الصفة وأحارهم ، وقد ذكره في كتاب الكبير (٦)
مها : مارواه عبدالله بن بكير ، عن جابر الزراري (٧) ، قال : أمرت من يسأل أبي
عبدالله عليه السلام ، المال لمن هو الأقرب أو للعصبة ؟ فقال : «المال
للاقرب ، والعصبة في فيه التراب» (٨) .

(١) بن بكير ٢٣٣ ٦ ، مصدر - الحكم ٣٣٩ ٤ ، وأحكام القرآن لمحمد ٩٣ ٢ ، وعلى
٢٥٦ ٩ و ٢٥٧ ٩ ، ومسود ٢٩ ١٥٧ ، وفتح ابن ربي ١٢ ٢٤ ، ومعني لأش قدومه ٧ ٢٨٩ ،
والشرح الكبير ٥٢ : ٧ ، والانتصار للشيخ المرتضى ٢٧٧

(٢) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرم بن ثعلبة بن حرم بن كعب بن عمرو بن كعب بن جريح
الانصاري ، أبو عبدالله شهد مع النبي صلى الله عليه و به سبع عشر غره مات سه ثمان وتسع
وسبعين بعد أن عمي وكان له يوم مات أربع وسبعون سه - ربيع نصحه لاش حيا ٥٨
(٣) أحكام القرآن لمحمد ٩٣ : ٢ ، ومستدرک الحاكم ٤ : ٣٣٧ و ٣٣٨ .

(٤) المعنى ٩ ٢٥٦ ، ومسود ٢٩ ١٥٧ ، وندوة المحقق ٢ ٣٣٨ ، وفتح ابن ربي ١٢ ٢٤
(٥) أحكام القرآن لمحمد ٩٣ ٢ ، وفتح ١٦ ٨١ و ٩٧ ، ومعني لأش قدومه ٧ ٢٨٩ ، والشرح
الكبير ٥٣ ٧ ، والمحل ٩ ٢٥٦ ، والمسود ٢٩ ١٥٧ ، وندوة المحقق ٢ ٣٣٨ - وفتح ابن ربي ١٢
٢٤ ، وعمدة القاري ٢٣ : ٢٤٤ .

(٦) لم ينف به على برهة خاله ، وقد جتعب سحر في نفسه في نكاحي الزراري . وكفى في تهذيب
والاستبصار البزار واقه أعلم بالصواب

(٨) لكافي ٧٥ ٧ حديث ١ ، والتهذيب ٩ ٢٦٧ حديث ٩٦٢ ، والاستبصار ٤ ١ حديث ٦٤٢

وروى حكيم بن حابر (١) عن زيد بن ثابت أنه قال: من قضاه الجاهلية أن يورث الرجال دون النساء (٢).

واستدل أصحابنا على ذلك أيضاً بقوله تعالى: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً» (٣) فذكر تعالى أن للنساء نصيباً مما تركه الوالدان والأقربون، كما أن للرجال نصيباً في مثل ذلك. ولئن حاز لقائل أن يقول: ليس للنساء نصيب، جاز أن يقول آخر ليس للرجال نصيب.

ويدل أيضاً على بطلانه، قوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» (٤) فحكم أن ذوي الأرحام بعضهم أولى ببعض، وإنما أراد بذلك الأقرب فالأقرب بلا خلاف. وبحسب نعم أن البنت أقرب من ابن ابن الابن، ومن ابن العم، ومن العم أيضاً نفسه، لأنها تتقرب بنفسها إلى أميت، وهؤلاء يتقربون بغيرهم ومن بينه وبينهم درج كثيرة.

واستدل المخالفون بخبر روه عن وهيب (٥)، عن ابن طاووس (٦)،

(١) حكم بن حابر بن طارق بن عوف الأحمسي، روى عن أبيه وعمر وعثمان وابن مسعود وغيرهم قيل إنه مات سنة ٨٢ وقيل سنة ٩٥ هجرية تهذيب ٢: ٤٤٤.

(٢) الكافي ٧: ٧٥، والتهذيب ٩: ٢٦٨ حديث ٩٧٣ وفيه زياد بن ثابت.

(٣) النساء ٧.

(٤) الأنعام ٧٥.

(٥) وهيب بن خالد بن عجلان تاهي مولاهم أبو بكر المصري، صاحب الكراميس، روى عن حميد الطويل وابن طاووس وابن شبرمة وجرعة، وعنه اسماعيل بن عتبة وابن برك وابن مهدي وغيرهم مات سنة خمس وستين ومائة، وقيل ١٦٩ هجرية تهذيب ١١: ١٦٩.

(٦) عبدالله بن طاووس بن كيسان النخعي أبو محمد الأسدي، روى عن أبيه وعطاء وعمرو بن شعيب وغيرهم. مات سنة ١٣٢ هجرية تهذيب ٥: ٢٦٧.

عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الحقوا الفرأض، فما ثقت الفرأض فلاولي عصية ذكر» (١).

ونحبر روه عن عبدالله بن محمد بن عقيل (٢)، عن جابر: أن سعد بن الربيع (٣) قُتل يوم أحد، وأن النبي صلى الله عليه وآله رأى امرأته، فجاءت ماستي سعد، فقالت: يا رسول الله إن أناهما قُتل يوم أحد وأخذ عتقهما المال كله، ولا تكحان إلا ولهما مال. فقال النبي صلى الله عليه وآله: «سيقضي الله في ذلك» فأمر الله تعالى: «يوصكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» (٤) حتى حتم لآية، فدعا النبي صلى الله عليه وآله عتقهما وقال: «اعط الحاريتين الثلثين، واعط قهما الشمس، وما يبقى لك» (٥).

واستدلو بقوله تعالى: «وأنني خمت الموالى من ورائي وكنت إمرأتي عاقراً فهب لي من بدنك ولياً يرثني» (٦) وإنما حاف أن يرثه عصيته، فسأل الله تعالى أن يهبه ولياً يرثه دون عصيته، ولم يسأل ولية فترث.

(١) رواه الشيخ مصنف فخر السرخسي تهذيب ٢٩١، وروى أيضاً في صحيح البحري ١٨٧٨ و١٩٠، وصحيح مسلم ١٢٣٣ حديث ١٦١٥، ومسند الترمذي ٤١٨١ حديث ٢٠٩٨، ومسند أحمد بن حنبل ٣٢٥١، ومسند الدارقطني ٧٢٤ حديث ١٥، ومستدرک الحاكم ٤٣٣٨، ومسند كبرى ٢٣٨٠٦ باختلاف في مدخلها.

(٢) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني روى عن أبيه وحده محمد بن عيسى، وحضر وعبرهم وعنه محمد بن عثمان وحمام بن سماعة وشرط القاضي وأخبر من مات بعد الأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ١٥٠٦.

(٣) سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي رهم بن ميث الخوارجي الأنصاري مدني، شهد العقبة ويدر، وقتل يوم أحد شهيداً. تاريخ الصحابة لابن حبان: ١١٣.

(٤) ساء ١١.

(٥) مسند الترمذي ٤١٤٤ حديث ٢٠٩٢، ومسند الدارقطني ٧٨٠٣ حديث ٣٤، ومستدرک الحاكم ٣٣٢٤ و٣٣٤٤، والتهذيب ٢٦٠٠٩.

(٦) مريم: ٦٥.

وقد طعن في هذه الأخبار بما يرجع إلى سدها، بأن قيل: هذا خبر رواه يزيد بن هارون (١)، عن سفيان، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يذكر فيه ابن عباس. وإنما ذكر فيه ابن عباس وهيب، وسفيان أثبت من وهيب، وأحفظ منه ومن غيره. وهذا يدل على أن الرواية غير محفوظة. هذا الذي ذكرناه ذكره الفصل بن شاذان (٢).

وليس هذا طعنًا، لأن هذه الرواية قد رويت مسندة من غير طريق وهيب. روى أبو طالب الأنباري (٣)، عن العرياني (٤) والصاغاني (٥) جميعاً، قال: حدثنا أبو كريب (٦)، عن عبي بن سعيد الكندي (٧)، عن

(١) يزيد بن هارون بن ودي، ومما رآه من ثقات السني، مولاهم. أبو جندب، واسطي، أصله من بخارى، روى عن عاصم الأحول ومحمد بن عيسى وشوري، ومعه عنه محمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وغيرهم. تهذيب التهذيب ١١: ٣٦٦.

(٢) أبو محمد، لفصل بن شاذان الشافعي، متكلم، فقه، حنبل، قد رآه كتب مصنفات منها كتب الفرائض الكبير، كتب الفرائض الصغير، وكتاب الفلق وغيرها عدة شيخ القنوصي في أصحاب الإمام الهادي ولعسكري عليها سلام. صحيح نقل ٩٢ (من أبواب الهدى).

(٣) عبد الله بن أحمد بن أبي زيد يعقوب بن نصر الأنباري، أبو طالب، كتب يومئذ، وكتاباً واحداً ثم عدل إلى الإمامة، ثقة، مات سنة ٣٥٦ هجرية بمصر. شيخ عيسى ٣: ١٠١ وحب سحاشي ١٦١.

(٤) أبو بكر حمزة بن محمد بن الحسن بن محمد بن الفريابي، سرقي، فاضل، قد رآه، حدث عن محمد بن إسحاق الصغاني وعبي بن عبيد وأبي حمزة السلمي وغيرهم، مات سنة إحدى وثلاثمائة. انظر تذكرة الحفاظ ٢: ٦٩٣.

(٥) أبو بكر محمد بن إسحاق بن حمزة الصاغاني، حرصاني الأصل، رآه بعد دروي عن روح بن عباد وأحمد بن محقق الحصري والأخوص وجماعة، وعنه حمزة بن محمد الفريابي، وموسى بن هارون وابن صاعد وغيرهم. مات سنة ٢٧٠ هجرية. تهذيب التهذيب ٣: ٣٥٠٩.

(٦) أبو كريب محمد بن شعلاء بن كريب، همداني، سمع ابن عتبة وابن المبارك وحاتم بن إسماعيل وطبقته وعنه العرب بن وهب ورواية وغيرهم. مات سنة ٢٤٨ هجرية. تذكرة الحفاظ ٢: ١٩٧.

(٧) عبي بن سعيد بن مسروق الكندي، أبو الحسن الكوفي، روى عن حمزة بن عبيد وابن المبارك

عني بن عباس (١)، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «ألحقوا بالاموال الفرائض فما أتقت الفرائض فلا ولي عصبة ذكر» (٢).

والذي يدل على بطلان هذه الرواية أنهم رَوَوْا عن طاووس خلاف ذلك، وأنه تَرَكَّ من هذه الحصر، وذكر أنه شيء ألقاه الشيطان عني السنة العامة. روى ذلك أبو طالب الأسدي: قال: حدثنا محمد بن أحمد البربري (٣)، قال: حدثنا بشر بن هرون (٤)، قال: حدثنا الحميري (٥)، قال: حدثنا سفيان (٦)، عن أبي إسحاق (٧)، عن حارثة بن مضرب، قال: جلست عند بن عباس وهو بمكة، فقلت: يابن عباس، حديث يرويه أهل

وعبد الرحيم بن سليمان وجماعة من سنة ٢٤٩ هـ حديث تهذيب ٣٢٦٧

- (١) كذا في جميع النسخ المتمدنة والتهذيب أيضاً، ثم سجد برهني في الانتصار ٢٧٨ فقد عونه في سجد الحديث «عن بن عباس»، وقد عثر على سجد حدثت في كتب لغوه الموقر أم عني بن عباس فهو عني بن عباس الأسدي الأرقى كقولنا ثلاثي فيه روى عن مسعبل السدي وعمر المهدي وبعلاء بن المنيب وغيرهم، تهذيب التهذيب ٣٤٣٧
- (٢) تهذيب ٢٦١٩، ومصحح مسلم ١٢٣٤٣، وموسى بن قاضي ٧٠٤ حدث ١٥١٠، وسندحدث على الصحيح ٣٣٨٠٤ بطريق آخر عني بن عباس، وموسى بن عماري ٣٦٨٠، والسلي الكري ٢٣٤٠٦ و٢٣٨ و٢٣٩ بطريق واحد مختلفة

(٣) م أوقف له على شرح حال في المصادر المتوفرة.

- (٤) كذا في النسخ المتمدنة من كتاب الخلاف والتهذيب، ولم أشر له على ترجمة حاله في المصادر المتوفرة، ولعله ضعيف، حيث أن روى عن الحميدي هو بشر بن موسى الأسدي تبعه يدي ولا حظ تاريخ بغداد ٨٦:٧.

(٥) أبو بكر عبد الله بن البربري القرشي الأسدي الحميدي مكي أحد عن معاذ بن عتبة ومسلم بن حازم وقصير بن عباس. نقله عن مذهب شافعي، وروى عنه سنة ٢١٩ هجرية. تذكرة الحفاظ ٤١٣٢.

(٦) هو سفيان بن عتبة أحد شيوخ الحميدي تقدمت برحمته في كتاب نبيوه ما في ٢٣٦

(٧) أبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السعفي، تقدمت برحمته

العراق عنك، وطاووس مولك يرويه: أن ما أبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكر. قال: أمن أهل العراق أنت؟ قلت: نعم. قال: أبلغ من وراءك، أني أقول: أن قول الله عز وجل: «آبائكم وأبنائكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا» فريضة من الله» (١) وقوله: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» (٢) وهل هذه إلا فريضة؟ وهل أبقتا شيئاً؟ ما قلت هذا ولا طاووس يرويه عتي. قال حارثة بن مضرب: فليقتطع طاووس، فقال: لا والله ما رويت هذا عن ابن عباس قط، وإنما الشيطان ألقاه على ألسنتهم (٣).

قال سفيان: أراه من قبل ابنه عبدالله بن طاووس، فانه كان على حاتم سليمان بن عبد الملك (٤)، وكان يحمل على هؤلاء القوم حملاً شديداً - يعني بسي هاشم - ثم لاختلاف بين الأمة ان هذا الخبير ليس هو على ظاهره، لأن ظاهره يقتضي ما أجمع المسلمون على خلافه.

ألا ترى أن رجلاً لو مات وخلف بنتاً وأخاً واختاً فمن قولهم أجمع: أن للبنت النصف، وما بقي فللأخ والأخت، للذكر مثل حظ الأنثيين. والخبر يقتضي أن ما يبقى للأخ لأنه الذكر. وكذلك لو أن رجلاً مات وترك بنتاً وابنة ابن وعماً أن يكون النصف للبنت. وما بقي للعم، لأنه أولى ذكر، ولا تعطى بنت الابن شيئاً. وكذلك في أخت لاب، وأخت لأب وأم، وابن عم انه لا تعطى الأخت للأب شيئاً، بل تعطى التي من قبل الأب والأم النصف، وما يبقى لابن العم، لأنه أولى ذكر. وكذلك في بنت واس ابن وبنت ابن.

(١) أنباء ١١

(٢) لأهل ٧٥

(٣) أنباء ٩ - ٣٦١.

(٤) أبو أيوب سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، مات خلفاً عن أئمة، بويج به بعد أخيه الوليد

سنة ٩٦ وبني سنة ٩٨ وهو ابن خمس وأربعين سنة انظر مدون لابن قنينة ٢٠٣

وكذلك في بنت وبنت ابن واخوة واخوات لاب وأم، وأمثال ذلك كثيرة جداً.

فان قايوا: جميع ما ذكرتموه لا يلزمنا منه شيء، لأننا لم نقل في هذه لموضع إلا لظواهر دلّت عليه، صرفتنا عن استعمال الخبر فيه، ألا ترى أن البنت مع ست الابن والعلم إنما أعطيت ست الابن السدس، لأن الطواهر تقتضي أن للبنتين الثلثين. وإذا علمنا أن للبنت من الصلب النصف علمنا أن ما يبقى - وهو السدس - لبنت الابن، وكذلك القول في الاخت للأب والأم، ولاخت للأب وأبنت. وكذلك في بنت وبنت ابن وابن ابن، لأن للاختين الثلثين.

وقد علمنا أن للاخت من قبل الأب والأم النصف، علمنا أن ما يفيض - وهو السدس - للاخت من قبل الأب. وكذلك قوله: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» (١) يقتضي أن ست لصلب، وبنت الابن، وابن الابن المال سهم للذكر مثل حظ الأنثيين. وإذا علمنا أن للبنت من لصلب النصف. علمنا أن ما يبقى للمقين على ما فرض الله.

قيل لهم: هذا باطل، لأن الموضع الذي تناول أن للاختين الثلثين اقتضى أن لكل واحدة منهما مثل نصيب صاحبته، وليس فرص كل واحدة منهما مع الانضمام فرضها مع لانفراد. وكذلك القول في البنت للصلب مع بنت الابن، فان كان لظاهر يتناولهما، فوجب أن يقتضي أن لكل واحدة منهما مثل نصيب صاحبته، فإذا لم يقولوا ذلك علمنا أنهم ما قصون، وكذلك القول في المسائل الأخر.

على أن هذا إنما الرماهم على أصولهم، وناقضناهم على مذاهبهم، لأن عندنا أن هذه المسائل كتبها الأمر فيها بخلاف ذلك، لأن مع الننت للصب لا يرث أحد من الأخوة والأخوات على حال، ولا يرث معها أحد من ولد الولد. ولا مع الاخت من الأب والأم يرث العم، ولا الاخت من الأب، لقوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (١) وأن الننت لتصلب أوى وأقرب من جميع ما ذكره.

فقد بينا أنهم تاركون لطاهر الخسر، وإذا تركوا ظاهره إلى ما قبله جازل أن نحمده على ما قبله، بأن نقول: هذا الخسر على تسليمه يحتمل أشياء. منها: أن يكون مقدراً في رجل مات وحلف احتين من قبل لام، وابن أخ و بنت أخ لاب و ثم وأخت لأب، فاحتين من قبل الأم الثلث فرضهما، فما بقي فلاولى ذكر- وهو الأخ للأب-. وفي مثل امرأة وخال وخاله وعم وعمّة وابن أخ، فامرأة مريضتها الربع، وما بقي فلاولى ذكر- وهو ابن الأخ- ويسقط الباقيون.

فإن قيل: ليس ما ذكرتموه صحيحاً، لأنه إنما ينبغي أن تبيينوا أن أولى ذكر يحوز الميراث مع التساوي في الدرج. فأما إذا كان أحدهما أقرب فليس بالذي تناوله الخبر.

قلنا: ليس في ظاهر الخبر أن ما أبقيت العرائض فلاولى عصة ذكر مع التساوي في الدرج، بل هو عام في المتساويين وفي لمتعددين. وإذا حمناه على شيء من ذلك برئت عهدتنا، على أنه لو كان المردنه مع التساوي لم يجز لهم أن يورثوا ابن العم والعم مع البنت، لأن البنت أقرب منهما.

ولامحيص من ذلك إلا بالتعلق بعمومه، على أنه يمكن دلت مع التساوي في الدرج، بأن نقول: هذا مقدّر في رجل مات وخلف زوجة وأحاً لأب وأم، واختاً لأب، فلزوجة سهمها المستوي الربع، والباقي للأخ للأب والأم، ولا ترث معه الاخت من قبل الأب. وفي مثل امرأة ماتت وحلفت زوجاً وعمّاً من قبل الأب والأم، وعمّة من قبل الأب، فلزوج النصف سهمه المستوي، وما بقي فلعمة للأب والأم، ولا يكون للعمّة من قبل الأب شيء.

وهذا وجه صحيح وليس ينزماً أن نتأوى الحر على ميوافق الخصم عليه، لأنه لو كان كذلك لما حازتأوين شيء من لأحار، لمخالفة من يخالف في ذلك. وقد ألزم القانون بالعصبة من لأقوال الشيعة ولا يحصى، ذكرنا بعضها في تهذيب الأحكام (١).

من ذلك: أن يكون الولد الذكر للصلب أصعب سباً من ابن العم، بأن قيل لهم: إذا قدر أن رجلاً مات، وحلف ثمانية وعشرين ستاً وانناً، كيف يقسم المال؟ فمن قول الكل: أن لاس جرّين من ثلاثين، ولكلّ واحدة من الست جزء من ثلاثين، وهذا بالأحلاف. فقيل لهم: فلو كان بدل الابن ابن ابن العم، فقالوا: أن لاس بن ابن العم عشرة أسهم من ثلاثين سهماً، وعشرين جزء ثمانية وعشرين ستاً. وهذا على ما ترى تفضيل لبعيد على لولد للصلب، وفي ذلك خروج من لعرف والشرعة، وترك لقوله تعالى: «وولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٢) وما يجري هذا المجرى من الالتزامات والمعارضات، فمن أرادها وحدها هناك.

وأما الكلام على الخبر لثاني، فقيل: أن رواية (٣) رجل واحد، وهو عبد لله ابن محمد بن عقيل - وهو عندهم ضعيف، ولا يحتج به حديثه - وهو مفرد بهذه

(٣) في نسخة أخرجه راويه

(٢) الأنفال ٧٥.

(١) انظر تهذيب الأحكام ٩ ٢٦٥

الرواية، ومع هذا فهي معارضة لطاهر القرآن.

وأما ما تعلقوا به من قوله تعالى: «وَأَنِّي حَفَتُ الْمَوَالِي» (١) فإنما هي تأويل على خلاف الظاهر، وذلك أنه لم يك له سو العَمَ فيرثوه بسبب دوي الارحام لا بسبب العصبة، لأنه لو لم يكن سو العَمَ، وكن بدلهم بنت العَمَ لورثه بسبب دوي الارحام، فليس في هذا ما يدل على العصبة.

وأما قولهم: إنه سأل وبتاً وم يسأل وبتة فنفى ذلك لأن لخلق كلهم يرغبون في البنين دون البنات، فهو عليه السلام - بما سأل ما عليه طبع البشر، ولو كان يعلم أنه لو ولد له أنثى لم يكن يرث العصبة العدى مع الولد الأقرب، يكن رغب فيما يرغب الناس كلهم فيه. على أن الآية دالة على أن العصبة لا ترث مع الولد الانثى، لقوله تعالى: «وَكُنْتُ امْرَأَتِي عَاقِرًا» (٢) والعاقرة هي التي لا تلد، فلو لم تكن امرأته عاقرة وكانت تلد، لم يخف لموالي من ورائه، لأنها متى ولدت ولداً كان ذكراً أو أنثى ارتفع عقرها، وأحرز الولد الميراث.

ففي الآية دلالة واضحة على أن العصبة لا ترث مع احد من ولده، ذكراً كان أو أنثى. على أنها لا تسلّم أن زكرب سأل الذكر دون الانثى، بل الطاهر يقتضي أنه طلب الانثى كما طلب الذكر.

ألا ترى الى قوله تعالى: «وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَبَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ يُرِزُقُ مَنْ يَشَاءُ غَيْرِ حِسَابٍ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً أَنْتَ سَمِيعٌ لِدَعَائِ» (٣) وإنما طلب زكريا حين رأى مريم على حالها أن يرزقه الله تعالى مثل مريم لما رأى من منزلتها عند الله، فرغب الى الله في مثلها، وطلب الى

الله عز وجل أن يهب له ذرية طيبة مثل مريم، فأعطاه الله تعالى أفضل مما سأل، فامر زكريا حجة عنهم في إبطال ما يتعلقون به (١).

مسألة ٨١: العول عندنا باطل، فكّر مسألة عول على مذهب المخالفين، فالقول عندنا فيها بخلاف ما ولوه، وبه قال بن عباس، فإنه لم يقول للمسئل، وأدخل القصص على لسان، وبت الاس، ولأخوات للأب والأُم، ولأب. وبه قال محمد بن الحنفية، ومحمد بن علي بن الحسين بن عبي بن أبي طاب عليهم السلام، ودود بن علي (٢)، وأما ما جمع لعقهاء (٣).

مثال ذلك: روح واحت. لروح لصف، ولاحت الصف بلا خلاف في هذه المسألة.

روح واحتان، لروح لصف، والبي للاحتين. وعندهم تعول الى سبعة (٤).

معهم أم، لروح لصف، والبي للأُم، وعندهم تعول الى ثمانية (٥).
معهم أخ من أم تعول الى تسعة (٦).
معهم أخوان من أم تعول الى عشرة. ويقال لهذه المسألة «أم العروح»،
لا أب تعول دلوثر، وتعول بالشع أيضاً (٧).

(١) حكى الشيخ مصنف قدس سره كل ما تقدم من قول الفصل من شدات في الهدى ٩ و٢٦٧ و٢٦٧ ملاحظ

(٢) محلى ٩ و٢٦٣، ومعني لاس فداية ٧ و٢٦، والمبوط ٢٩ و١٦١، والشرح لكبير ٧ و٧٠ و٢٦١، والمجموع ١٦ و٩٢ و٩٤ و٩٥.

(٣) اعنى ٩ و٢٦٤، والمبوط ٢٩ و١٦١، والمعني لاس فداية ٧ و٢٦، والشرح لكبير ٧ و٧٠، والمجموع ١٦ و٩٤، والتب ٢ و٨٤٩ و٨٥١، وروح ١ و٢٦٨، والحر لرح ٦ و٣٥٦.

(٤) تقدم في المسألة ٣٥ ملاحظه.

(٥) تقدم في المسألة ٣٦ ملاحظه.

(٦) تقدمت الإشارة اليه في المسألة ٣٨ ملاحظ

(٧) تقدمت لمسألة برقم ٣٧ ملاحظ

ومثل مسألة المبرية، وهي: زوجة وأبوان وبتتان، لزوجة الثمن، وللأبوين السدسان، والباقي لبيتين. وعندهم: لبيتين الثلثان تعول من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين (١).

ووافقنا في إدخال الصرر على البتين داود بن علي (٢).

دلينا: إجماع العروة، فاهم لا يختفون في بطلان العول.

وأيضاً: روى الزهري، عند عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه قال: استفتيت أبا ورفر بن أوس النصري (٣)، فقلنا: غصي إلى ابن عباس نتحدث عنه، فضيت فتحدثنا، فكان مما نتحدث ذكر المرائض والمواريث.

فقال: ابن عباس: سبحانه الله العظيم، أترون الذي أحصى رمل عالج عدداً، جعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً، [إذا] ذهب النصعان بالمال فأين [موضع] الثلث؟ إنما جعل الله نصفاً ونصفاً وأثلاثاً وأرباعاً. وأيم الله لو قدموا من قدمه الله، وأخروا من أخره الله لما عالت الفريضة قط.

قلت: من الذي قدمه الله ومن الذي أخره الله؟

قال: الذي أهبطه الله من فرض إلى فرض، فهو الذي قدمه الله. والذي أهبطه من فرض إلى مابق، فهو الذي أخره الله.

قلت: من أول من أعاد المرائض؟

(١) المعنى لابن قدامة ٣٦٧: ٧، وشرح الكبير ٧: ٧٥، والمجموع ١٦: ٩٢ و ٩٤، وتقدمت أيضاً في مسألة ٤٥ فلاحظ.

(٢) المحقق ٢٦٢: ٩ و ٢٦٣ و ٢٦٤.

(٣) رفر بن أوس بن أخطان نصري أندي، أحومالك، روى عن أبي السائل بن عككث، وعنه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة. ذكره ابن مسعود وأبو يعقوب في كتاب الصحابة وقال: فقال أدرك سبتي حتى الله عليه وآله وسلم ولا يعرف له رواية ولا صحبه ولم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم. قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣: ٣٢٧، وانظر ميراث الاعتدال ٧١: ٢.

قال: عمر بن الخطاب.

قلت: هلا أشرت به عليه؟.

قال: هبته، وكان امرأ مهيباً.

قال الزهري: لولاه تقدم ابن عباس إمام عدل وحكم به وأمصاه
وتبعه الناس على ذلك لما اختلف على ابن عباس اثنين. فكان الزهري من
إلى ما قاله ابن عباس (١).

ووجه الدليل من وجهين:

أحدهما: قال الذي يعلم عدد الرمل لا يعلم أن المال لا يكون له نصف
ونصف وثلاث، ويستحيل أن يكون كذلك.

والثاني: أنه قال لو قدموا من قدمه الله، وأحرزوا من حره الله، قال: لزوج
النصف، إذا لم يكن ولد، وله ثلث مع الولد، وللزوجة الربع، ولها اثمن مع
الولد، وللأم الثلث، وله مع الولد الدس، وليس إذا كانت وحدها
النصف، وهكذا الاحت لها النصف. وإذا كن مع الست ابن، ومع الاحت
أح فإن لها ما سبق للذكر مثل حظ الأنثيين.

والزوج والزوجة يهبطان من فرض إلى فرض، والنسب ولاخت يهبطان إلى
ما بقي، فوجب أن يكون النقص يدخل على من يهبط من فرض إلى ما بقي، لا على
من يهبط من فرض إلى فرض.

فإن قيل: إذا جتمع ذوا السهام، وعجز المال عن توفية سهامهم، فالذي

(١) انظر أحكام القرآن لمصباح ٩٠:٢، والمجلد ٢٦٤:٩، وسورة ٢٩ ١٦١، والمتدرك على
الصحيحين ٣٤٠:٤، وأسنن الكبرى ٢٥٣:٦، والمجموع ١٦ ٩٤ و ٩٥، والبحر الزخار ٣٥٦:٦،
ولهديد النشيج لطوسي مؤلف هذا الكتاب ٢٤٨:٩ حديث ٩٦٣، وفي البعض ما اختلف به
في الألفاظ مع تقدم وتأخير لا يضر بالمعنى فلا حظ.

تعمون فيه؟ فان أدخلتم النقص على الكل، فهو الذي أردناه، وإن أردتم نقصاً بعض، فلا بعض بذلك أولى من بعض.

قيل: نحن ندخل النقص على من أجمع المسلمون على دخول النقص عليه، ولا ندخل النقص على من احتلفوا في دخول النقص عليه. مثال ذلك:

إذا اجتمع روج وأنوان وبنتان، فإنها تعطى الراج كماً، ولأبوين لسدسان كماً، ويدخل النقص على الستين، فإنها مقوصتان بلا خلاف.

فنحن نقول: جميع النقص داخل عليهما، وهم يدعون أن النقص داخل عليهما وعلى غيرهما، فقد حصلنا بالاجماع مقوصتين. ولزوج ولأبوان ما أجمع المسلمون على دخول النقص عليهم، ولا قام دليل عليه، فوفيتهم حقوقهم على الكمال.

واستدلوا على صحة مذهبهم بقياس ذوي السهام على الديون إذا عجزت التركة عنها، وأنه يدخل النقص على جميع الغرماء، وكذلك بوصايا كثيرة يعجز الثلث عنها، وأنه يدخل النقص على الجميع، وكذلك ذوو السهام، وقد تكفينا على ذلك في تهذيب الأحكام، وبيننا أن مذهبنا في الوصية مخالف لمذهب القوم، وهو أن النقص يدخل على من ذكر أخيراً، فلا يلزمنا ما قلناه (١).

وأما الديون فلا تشبه ما نحن فيه، لأنها بقية في دمة الميت، فاد قضي بعضها بقي الباقي في ذمته. وليس كذلك ذوو السهام، لأنهم يستحقون من التركة ما يصيب كل واحد منهم، فاد نقصوا عما سمي لهم لم يبق لهم شيء هناك، فبان لفرق بين ذلك والوصية والدين.

وذكرنا هناك ما يلزم القائلين بالعود من الحال والأقوال الشنيعة ما يكفي، فلا نطوّل بذكره ها هنا.

واستدلوا أيضاً بخبر رواه عبيدة السلماني، عن عمي عليه السلام حين مشى من رجل مات وحيف روحه وأبوين وابنتيه، فقال عليه السلام: «صار ثمنها تسعاً» (١)، قالوا: وهذا صريح بالعلول، لأنكم قلتم أنها لا تنقص عن اثنين، وقد جعل عليه السلام ثمنها تسعاً.

والجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون خرج محرر التقية، لأنه كان يسم من مذهب المتقدم عليه القول بالعلول، وتقرر ذلك في نفوس الناس، فلم يمكنه إظهار خلافه، كما لم يمكنه المطاهرة بكثير من مذهبهم، ولأجل ذلك، قال لقصاصه، وقد سأله: بم نحكم يا أمير المؤمنين؟ فقال: اقضوا بما كنتم تقضون حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي. وقد روي شرح هذا في كتاب الكبير (٢). وما روي من تصريح أمير المؤمنين - عليه السلام - بعمده لعمره، وأنه لم يقبل ذلك، وعمل بما أراه. ولوجه آخر: أن يكون ذلك خرج محرر الكبير لا الأخيار والحكم، كما يقول الواحد منا إذا أحسن إلى غيره، وقابله بالذم والاساءة، فيقول قد صار حسني قبيحاً، وليس يريد بذلك الخير، بل يريد الانكسار حسب مقدمناه.

والكلام في هذه المسألة مستوفي حيث ذكرناه.

مسألة ٨٢: اما عمّ أحدهما أخ من أم. للأخ من الأم السدس بالتسمية بلاخلاف. والباقي يرث عليه عندنا، لأنه أقرب من ابن العم.

وقال الشافعي، وباقي الفقهاء: الباقي بينهما نصف بالتعصيب. ورووا ذلك عن علي عليه السلام، وعن زيد بن ثابت. وروى قال من الفقهاء: ماله، والاوزاعي، وأبو حنيفة، وأهل العراق، وأهل الحجاز (٣).

(١) تقدم في مسأله ٤٥ ملاحظ، وكذلك انظر البحر الزحار ٣٥٦٦.

(٢) انظر التلخيص ٢٤٨: ٩ الحديث ٩٦٣.

(٣) المعني لابن قدامة ٢٨٠٧، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٦، والمجموع ١٦: ١٠٢، وشرح الكبير ٧: ٦١،

وذهب عمر، وابن مسعود، إلى أنَّ الأُح من الأَم يسقط، وبه قال شريح،
والحسن، وابن سيرين (١).

وروي عن عليّ عليه السلام أنه قال: رَحِمَ الله ابن مسعود ل كان
لفقيه، لو كنت أن جعلت لاس الأُح للام لفسد، والباقي بيها (٢).

وذكر من يديه شريح وأنه يفور به، فقال عليّ عليه السلام ادعوا لي
المعد، فحدثوا به، فقال به عليّ عليه السلام: في أي كتاب الله وحدث هذا؟
فقال قوله تعالى: «واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٣) فقال: هذا
قلت؟ (٤) معناه، أنه ضعيف، أي حجة ضعيفة. وبه قال حسن البصري (٥).
دليلنا: إجماع المصنف، وتمام الدلالة على بطلان لفور بالعصاة (٦). وروى
ثبت ذلك ثبت ما قصاه، لأن أحدا لا يقول سوى ذلك.

وأبصاراً ما رواه أبو سحاق، عن الحديث، عن عليّ عليه السلام، أن النبي
صلى الله عليه وآله قال: «أعبدني بي الأُم أو من بي علات» (٧) وذلك
عام في جميع المواضع.

وفتح الباري ١٢: ٢٧ و ٢٨، والبحر الزخار ٦: ٣٥١.

(١) عمدة القاري ٢٣: ٢٤٦، والمغني لابن قدامة ٧: ٢٨، والشرح الكبير ٧: ٦١.

(٢) بسند الكرى ٦: ٢٤٠، وسنن دارمي ٢: ٢٤٨، وفي جميع خلاف يسير في اللفظ لا يصر
بالمعنى ولا حظ.

(٣) الأنعام ٧٥.

(٤) حكاه خلاف بسند سهل في سننه لكرى ٦: ٢٣٩ و ٢٤٠، وسنن حنبل في فتح الباري ١٢: ٢٧،
والمعنى في عمدة القاري ٢٣: ٢٤٦ فلاحظ.

(٥) عمدة القاري ٢٣: ٢٤٦، وفتح الباري ١٢: ٢٧.

(٦) نظر تهذيب الأحكام ٩: ٢٤٧ باب ٢١ في بطلان العود والعصاة.

(٧) سنن الدارمي ٢: ٣٦٨، ومسنن أحمد بن حنبل ١: ٧٩، وسنن نكرى ٦: ٢٣٩، ويستدرك على الصحيحين
٣٤٢: ٤ وفي الجمع اختلاف يسير في اللفظ فلاحظ.

مسألة ٨٣: يولاء لا يثبت به الميراث مع وجود أحد من ذوي الأنساب، قريباً كان أو بعيداً، ذاسهم كان أو غير ذى سهم، عصبة كان أو غير عصبة، أو من يأخذ بالرحم، وعلى كل حال.

وقال الشافعي: إذا لم يكن له عصبة، مثل: الأس، والأب، والجد، والعم، وابن العم الذين يأخذون الكل بالتعصيب. أو الذي يأخذ بالفرص جميع الماء، وهو: بروح، والاخت. أو من يأخذ بالفرص والتعصيب، مثل: ست وعم، وحت وعم، وست وابن عم، وست وأخ. فإن لم يكن ولث فالمولى يرث (١).

والمولى له حالتان: حالة يأخذ كل الماء، وحالة يأخذ لنصف، وذلك إذا كان معه واحد ممن يأخذ بنصف، مثل الاخت، ولبت، وزوج، فإن لم يكن مولى فعصبة لمولى، فإن لم يكن عصبة المولى فهو المولى، فإن لم يكن مولى لمولى فعصبة مولى المولى، فإن لم يكن عصبة مولى المولى فليس المال (٢).

دليلاً: جمع مفرقة، وثبوت القول بطلان لتعصيب على مامضى (٣)، وثبوت التوريث لذوي الأرحام.

مسألة ٨٤: يولاء يحري بحرى النسب، ويرثه من يرث من ذوي الأنساب على حد واحد، إلا لائحة ولا حوت من لام، أو من يتقرب بها من حد والجدّة، والخال والخالّة وأولادهما.

وفي أصحابنا من قال: أنه لا ترث لساء من لولاء شيئاً، وإنما يرثه

(١) الأم ١٢٧، ٤، والمجموع ١٦، ١٤ و ١١٣ و ١١٤، والرحب بهاج ٣٢٧

(٢) الأم ١٢٧، ٤، وكفاية لأخبار ٢، ١٣ و ١٨، وأنسرج أبوهاج ٣٢٧، وسوحي ١، ٢٦٣، والمجموع ١٦، ٤٤ و ١١٣ و ١١٤.

(٣) انظر دث في هيب الأحكام ٩، ٢٤٧ باب ٢١ في بطلان القول والعصبة

الذكور من الأولاد والعصبة (١).

وقال شافعي: أولى العصبات يقدّم، ثم الأولى فالأولى بعد ذلك، على ما ذكر في السب سوء. وعنده: الابن أول من لأب، وأقرب منه بالتعصيب، ثم الأب أول من أخذ، ثم الجد أول من الأخ، ثم الأخ أول من ابن الأخ. وابن الأخ أول من لعم، والعم أول من ابن العم. وبه قال أكثر الفقهاء. ولا يرث أحد من الياب ولا الأخوات مع الأخوة شيئاً (٢).

وقال الشعبي، وأنس يوسف، وأحد، وأسحاق: يكون للأب السدس، والباقي يكون للابن كما يكون في السب، مثل ما نقول (٣).

وقال سفيان شوري: يكون بينهما نصفين (٤).

وكان طاووس يورث بنت المولى من مال مكانه (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة، وأيضاً قوله عليه السلام: «الولاء حمة كحمة النسب لا بيع ولا يوهب» (٦). وفي السب يكون للأب السدس، والباقي للابن، فكذلك يجب في الولاء مثله.

(١) وهو قول الشيخ مفيد محمد بن محمد بن الصمد في نسخة ١٠٦، وأبو الصلاح حبي في الكافي. ٣٧٤.

(٢) كناية الإخبار ١٣٢، والبرهان ٢٦٣، والمجموع ١٦ ٤٤ ٤٥ و٩٧، والسراج الوهج ٣٧٧، والمعني لاس قدامة ٧ ٢٦٩ و ٢٧٠، والمبسوط ٣٩٠، وتبيين الحقائق ٥ ١٧٨.

(٣) المبسوط ٣٩٠، وسبب ٤ ٣٢٩، وعمدة القاري ٢٣ ٢٤٠، وتبيين الحقائق ٥ ١٧٨، ومعني لاس قدامة ٧ ٢٧٢، والشرح الكبير ٧ ٢٥٨.

(٤) لم أقف على هذا القول في الكتب المتبره.

(٥) الأم ٨٥: ٨، وفتح الباري ٩٣: ٤٨.

(٦) انظر لتهذيب ٢٥٥: ٨ حديث ٩٢٦، والاسنبيهار ٤: ٢٤ حديث ٧٨، والمستدرک علی الصحيحین ٣٤٦: ٤، والسنن الكبرى ٦ ٢٤٠-٢٩٢، وترتيب مسند الشافعي ٧٣٠٢ حديث ٢٣٧، ومجمع

نروند ٢٣٩: ٤، وبعض المصادر خالية من دليل الحديث فلا حد.

مسألة ٨٥: ابن الابن لا يرث الولاء مع الابن للصلب. وبه قال الشافعي وأكثر الفقهاء (١).

وقال شريح: يرث ابن لاس مع الابن (٢).
 دليلنا: جمع الفرقة، وأيضاً قوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٣) وأيضاً فإن ابن الابن يسقط في الميراث مع الابن للصلب، وكذلك في الولاء.

مسألة ٨٦: المُعتق إذا كان امرأة، فولاء مولاه لها لعصمتها دون ولدها، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً.

ونخالف جميع الفقهاء في ذلك (٤).
 دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).
 مسألة ٨٧: الحذ ولأح يستويان، وهما مصرية أخوين في الولاء يتقاسمان لدا، وهو أحد قولي لشافعي (٦). وبه قال الأوزاعي، ونويوسف، ومحمد، وأحمد، وإسحاق. غير أنه داوود: يستويان، فاخذ أوى. والقول لآخر: الأخ أوى، ويسقط لجد. وبه قال مالك (٧).

(١) بسوط ٣٠ ٣٩، والمعني لاس قدامة ٧ ٢٧٥ و ٢٧٦، والشرح الكبير ٢٦٣.٧، والمجموع ٤٥: ١٦.

والوجيز ٢٦٣: ١، وتبيين الحقائق ١٧٨: ٥.

(٢) المعني لاس قدامة ٧ ٢٧٥ و ٢٧٦، والشرح الكبير ٢٦٤: ٧.

(٣) الأنفال: ٧٥.

(٤) المعني ٩ ٣٠٠، واللباب ٤ ٣٢١، وبسوط ٣٠ ٤٠٣، وبدانة لمحمد ٢ ٣٥٩، والمعني لاس قدامة

٢٧٧: ٧، والشرح الكبير ٢٧٣: ٧.

(٥) التبيين ٨ ٢٥٤ حديث ٩٢١ و ٩٢٢، والامتنع ٢٥ حديث ٨٠.

(٦) مختصر مري ٣٢٢، وسجير ٢٦٣: ١، والمجموع ١٦ ٤٥، والمعني لاس قدامة ٧ ٢٧٢ و ٢٧٣،

والشرح الكبير ٢٥٩: ٧.

(٧) معني لاس قدامة ٧ ٢٧٢ و ٢٧٣، والشرح الكبير ٧ ٢٥٩، واللباب ٤ ٣٢١، وتبيين الحقائق

١٧٨ ٥، وحاشية الشيخ أحمد الشلي في هامش تبيين الحقائق ٥ ١٧٨.

وقال أبو حنيفة: الحد أولى من الأخ في الميراث بالنسب والولاء (١).
 دليلنا: إجماع الفرق، وقول النبي صلى الله عليه وآله: «الولاء حمة كل حمة
 نسب» (٢) يدل أيضاً عليه، لأن في النسب يقسم الحد الأخ على ما دل
 عليه، ولأنه يدلان رآب، فوجب أن يستويا فيه.
 وقال الشافعي: الأقرب أن الأخ أولى، ولو لا الإجماع لعلت ناسط الحد
 مع الأخ في النسب، لكن ذلك لم يقه أحد. وفي الولاء ما أجمعوا عليه، ولأجل
 هذا قلت ناسط الحد مع الأخ في الولاء (٣).
 مسألة ٨٨: إذا حنف مول إحوة وأحوات، أو أحاً وحتاً، فإن الولاء
 يكون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. وبه قال شريح وطووس (٤).
 وقال الشافعي وعامة الفقهاء: المال للذكور منهم دون الإناث (٥)، وفي
 أصحابنا من قال بذلك (٦).
 دليلنا: قول النبي صلى الله عليه وآله: «لولاء حمة كل حمة نسب» (٦) وفي

- (١) الباب ٤، ٣٢٩، وشرح به عليه على هداية في هامش الباب ٤، ٣٢٩، وعمدة القاري ٢٣، ٢٤٠.
 واهداية في هامش شرح فتح القدير ٧: ٢٨٨، وتبيين الخلف ٥، ١٧٨.
 (٢) تهذيب ٨، ٢٥٥ حديث ٩٢٦، والاستبصار ٤، ٢٤ حديث ٧٨، وسندت عن أصحاب
 ٤، ٣٤١، وترتيب من الشافعي ٢، ٧٣ حديث ٢٣٧، والسبب الكبير ٦، ٢٤٠ و ١٠، ٢٩٢، ومجمع
 الزوائد ٤: ٢٣٩.
 (٣) المجموع ١٦: ٤٥، مختصر مري ٣٢٢، ومعني لاس قدامه ٧، ٢٧٣، وشرح الكبير ٧، ٢٥٩، والوجيز
 ٢٦٣.
 (٤) معني لاس قدامه ٧، ٢٧٥، وفتح القاري ١٢، ٤٨، وبيان لأوطار ٦، ١٩٠، وأبسط ٢٩، ومعني
 (٥) معني لاس قدامه ٧، ٢٦٤ و ٢٦٧، والشرح الكبير ٧، ٢٦٥، وفتح القاري ١٢، ٤٨، والمجموع ١٦، ٤٥.
 وبيان لأوطار ٦، ١٩٠.
 (٦) منهم الشيخ لعبد محمد بن محمد بن العماد قيس سره في المقنع ١٠٦، والشيخ أبي الصلاح الخليلي
 في الكافي: ٣٧٤.
 (٧) التهذيب ٨، ٢٥٥ حديث ٩٢٦، والاستبصار ٤، ٢٤ حديث ٧٨، والسندت عن أصحاب

السب للذكر مثل حظ الأنثيين، فكذلك يجب في الولاء.

مسألة ٨٩: إن تركت ابنة لولاه، وبن من له، فذلك للابن دون ابن لاس.

وبه قال جميع الفقهاء (١).

وقال شريح، وط ووس: لمال بينهما، كل واحد منهما يأخذ من الأب (٢).

دليلاً: إجماع بقرعة. وأيضاً فإن لاس أقرب من ابن لاس، ولا يأخذ

البعيد مع القريب.

وأيضاً قوله صلى الله عليه وآله: «الولاء حمة كل حمة السب» (٣) وفي السب

الابن أولى من ابن الابن.

وروي عن علي عنه السلام، وعمر، وعثمان سهم قدوا: الولاء بلاك (٤).

وروي عن بن مسعود أنه قال: «ولاء للابن دون ابن لاس» (٥).

مسألة ٩٠: مولى مات وحلف ثلاثة بنين، ثم مات أحد البنين وخلف

بنين، ثم مات لثاني وحلف ثلاثة بنين، ومات الثالث وحلف خمسة بنين، ثم

مات معتك. فإن الولاء سهم أثلاثاً، لأولاد كل واحد من اثنين مثلاث

١ ٣٤١، وتريب مسند الشافعي ٣ ٧٣ حديث ٢٣٧، وأبسن الكبير ٦ ٢٤٠ و ١٠ ٢٩٢، ومجمع
بروائد ٢٣٩:٤.

(١) المبسوط ٣٩٠:٣، والهداية المطبوع هامش شرح فتح القدير ٧ ٢٨٨، ولمحي لاس هدية ٧ ٢٧٥ و
٢٧٦، ولشرح الكبير ٧:٢٩٣، والمجموع ١٦:٤٥ و ٤٦، وبين الاوصاف ٦ ١٩٠، وشرح معانيه على
هدية المطبوع هامش شرح فتح القدير ٧ ٢٨٨.

(٢) لم أقف على هذا القول في المصادر المتوفرة.

(٣) التمهيد ٨ ٢٥٥ حديث ٩٢٦، والاصحبار ٢٤:٤٤ حديث ٧٨، ولمسند بن علي الصحيحين
٣٤١، وأبسن بكبرى ٦ ٢٤٠ و ١٠ ٢٩٢، وتريب مسند شافعي ٣ ٧٣ حديث ٢٣٧، ومجمع
بروائد ٢٣٩:٤.

(٤) أبسن بكبرى ١٠ ٣٣، ومبسوط ٣٩٠:٣، والمجموع ١٦:٤٥ و ٤٦، وسمل لأوطار ٦ ١٨٩.
١٩٠، وشرح الهداية على الهداية المطبوع هامش شرح فتح القدير ٧ ٢٨٨.

(٥) لم أعتز على هذا القول في المصادر المتوفرة.

نصيب أبيهم.

وقال جميع الفقهاء: المال بينهم، لأن جميعهم يشركون في أن الولاء هم،
وسس الولاء لأنابهم، فاهم أموات (١).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وأيضاً قوله صلى الله عليه وآله: «الولاء لحمه كلحمته النسب» (٢)، ولو مات
الأب كان يأخذ ولد كل بن نصيب أنه بلا خلاف، فكذلك في الولاء، لأن
حكمه حكم النسب.

مسألة ٩١: إذا مات المتيق وخلف المتيق، فإنه لا يرثه المتيق. وبه قال
جميع الفقهاء (٣).

وقال شريع وطاووس: يرث كل واحد منهما من صاحبه (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وأيضاً قوله صلى الله عليه وآله: «يولاء لمن أعنت» (٥)، وهذا ما اعتق.

مسألة ٩٢: رجل زوجه أمته من عبيد، ثم أعنتها، فعادت بولد، فإن الولد
حر بلا خلاف، ويكون ولاء ولدها لمن أعنتها، فإن أعنت بعد حر الولاء إلى
مولي نفسه. وبه قال في الصحابة: علي عليه السلام، وعمر، وعثمان، وعبد الله

(١) المعني لابن قدامة ٢٧٦: ٧، وشرح الكبير ٢٦٣ و ٢٦٤، والمجموع ١٦ ٤٦.

(٢) التهذيب ٨ ٢٥٥ حديث ٩٢٦، والاسنصار ٢٤: ٤ حديث ٧٨، والمسنن على الصحيح

١ ٣٤١، وتزيين مسند شافعي ٧٣: ٢ حديث ٢٣٧، والنسب الكبرى ٢١: ١٠ و ٢٩٢، ومجمع

الروايات ٤ ٢٣٦.

(٣) المعني لابن قدامة ٧ ٢٧٧، وشرح الكبير ٢٧٤: ٧، والمجمع لأحكام بقران لقرطبي ٥ ١٦٧.

(٤) المعني لابن قدامة ٧ ٢٧٧: ٧، وشرح الكبير ٢٧٤: ٧.

(٥) صحيح البخاري ٣ ٩٦، وصحيح مسلم ١١٤١: ٢ حديث ١٥٠٤، وموطأ ٢ ٧٨٢ حديث ٨٧٠،

ومسنن أبي داود ٤ ٢٩١ حديث ٣٩٢٩ و ٣٩٣٠، ومسند أحمد بن حنبل ١ ٢٨١: ٢ و ٢٨٠، وسنن

الكبرى ١٠: ٢٩٨ و ٣٣٨.

بن مسعود، وأنريرس العوام، وزيد بن ثبت، والحسن، وابن سيرين، وفي
المصنفاء: أبو حبيصة وأصحابه، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق،
ولأوزاعي (١).

ودهب طائفة من التابعين: إلى أنه لا يحرر الولاء، وهم: الرهري، ومجاهد،
وعكرمة، وجماعة من أهل المدينة. وبه قال رافع بن حديج (٢).

دليلاً: إجماع الفرق، ولأنه قول جميع الصحابة، وله قصة، روي أن الزبير
قدم خبير فتي فتية لعمساً، فأعجبه طرفهم، فسأل عنهم فقيل له: هم موالى رافع
ابن حديج، قد اعتق أمهم وأنوهم ممنوك لآل حرقه، فاشترى الزبير أمهم
فاعتقه، فقال الزبير، انتسبوا إلي فأنا مولاكم. قال رافع بن حديج: الولاء
لي، أنا اعتقت أمهم، فتخاصموا إلى عثمان، فقصى للزبير، وأثبت الولاء
له (٣)، ولم يكره أحد، فمن على أنه إجماع.

مسألة ٩٣: عبد تزوج معتقة قوم، فجاءت بولد، حكنا بالولاء لمولى الأم.
فإن كان هناك حدة، فأعتق حدة والأب حي، فهل يحرر الولاء إلى مولى هذا
الجد من مولى الأم؟

عندنا أنه يحرر به، فإن أعتق بعد ذلك الأب أحرر إلى مولى الأب من
مولى الجد. وبه قال مالك، ولأوزاعي، وابن أبي ليلى، ورور (٤).

(١) لمي لاس قدامة ٧ ٢٥٣ و ٢٥٤، ولشرح الكبير ٧ ٢٦٦ و ٢٦٧، ومجموع ١٦ ٤٦ و ٤٧، وبداية
المجهد ٢ ٣٥٨

(٢) لمي لاس قدامة ٧ ٢٥٤، ولشرح الكبير ٧ ٢٦٦ و ٢٦٧، وبداية المجهد ٢ ٣٥٨

(٣) انظر لمي ٧ ٢٥٤، ولشرح الكبير ٧ ٢٦٧، ومجموع ١٦ ٤٦، والمستدرک علی الصحاح ١٠ -
٣٠٧

(٤) المدونة الكبرى ٣ ٣٧١، وبداية المجهد ٢ ٣٥٨، وبوط ٢ ٧٨٣، وسهیل بدرک ٣ ٢٥٥، وللمي

لابن قدامة ٧ ٢٥٦، ولشرح الكبير ٧ ٢٦٦ و ٢٧٠

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تسحر الولاء إلى الحد (١).

ولأصحاب الشافعي فيه وجهان: ذكرهما الاستقرائي، أحدهما: مثل قوله.

والثاني: مثل قول أبي حنيفة (٢).

دليلاً: أن أحد يقوم مقام الأب في جميع الأمور، فدا مع مانع من الأب لا يتعدى إلى الحد، ألا ترى أنه سققت الأب به محرم الميراث، فإن كان له أب أخذ الميراث الحد وم محرم، لمكان محرم لأب، وكذلك لو كان الأب كافراً والجد مسلماً يحكم بسلام الولد تبعاً لجد، فكذلك هاهنا.

مسألة ٩٤: حر تزوج بأمة، وحاءت بولد سنة أشهر فصاعداً، فإنه لا يشت

الولاء لأحد عنه. وبه قول الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: إن كان الرجل عربياً فلا يشت الولاء، وإن كان أعجمياً

نشت عليه الولاء. بناء على أنه حيث يقول: إن عدة الاوثان لا يسترقون إذا كانوا من العرب (٤).

دليلاً: إن الأصل عدم سولاء، وإثباته يحتاج إلى دليل، ولأنه صلى الله عليه وآله

قال: «الولاء لمن اعتق» (٥)، وهذا مما عتق.

مسألة ٩٥: عند تزوج عمتة رجل، فحاءت بولد، فإنه يكون حر، ولو لم

الأم عنه سولاء، فإن عتق لعبد ومات الولد، فإن لولاء يحرر إلى مولى الأب،

(١) اللقي لابن قدامة ٢: ٢٥٦، والشرح الكبير ٧: ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٢) المجموع ١٦: ٤٧١، وسراج مودع ٦٣١، ومعني لابن قدامة ٧: ٢٥٦، و شرح بكنر ٧: ٢٧٠، وبداية المجتهد ٢: ٣٥٨.

(٣) الأم ٨: ٨٥، وبجر ٢: ٢٧٩، والمجموع ١٦: ٤٧.

(٤) الهدية لطوع بـ من شرح مع بصير ٧: ٢٨٦، وكذلك شرح العناية على الهداية ٧: ٢٨٦، وتبيين

المخالف ٥: ١٧٧، ومعني لابن قدامة ١: ٢٥٧ و ٢٥٨، و شرح الكبير ٧: ٢٤٧.

(٥) صحيح البخاري ٣: ٩٦، وأوسطاً ٢: ٧٨٢، حديث ٨٦٠، ومن أبي داود ٤: ٢١ حديث ٣٩٢٩، و

٣٩٣٠، ومسنود أحمد بن حنبل ١: ٢٨١ و ٢٨٢، ونسب لكبرى ١: ٣٣٨.

فان لم يكن مولى الأب فعصية مولى الاب، فان لم يكن عصية فهو عصية مولى لأب، فان لم يكن مولى ولا عصية كان لبيد له، على ما مضى من اختلاف بينا وبينهم. وبه قال جمع الفقهاء (١).

وقال من عاس بكون الولاء لمولى لام، لأن الولاء كان له، فبما حر مولى الأب كان له، فبما لم يكن عصية المولى عاد اليه (٢).

دليلنا: ما أحجم على انتقائه عنه، وعوده اليه يحتاج الى دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ٩٦: عند تروح معتقة رجل، فاستولده بنتين، فبها حرقت، وولانها لمولى الام، واشترتا أباها، فانه ينعتق عنهما كل ذلك ملاحق.

فان مات الأب لستين الثمان بحق النسب، والباقي يرث عنهما.
وقال الفقهاء: اباقي لكن واحدة منهما نصف الثلث بحق لولاء، لأنها مولاته (٣).

وان ماتت إحدى البنتين للشافعي فله قولان، حكى الربيع، ولويطي، أن هذه بنت سبعة أثمان، والباقي يرجع الى مولى الام. وبه قال محمد بن الحسن، وزفر (٤).

وبقل المزي أن لها ثلاثة أرباع، والربيع باقي لمولى لام. وبه قال مالك (٥).

(١) مختصر بري ١٣٩، والمعني لاس قدومه ٢٥٥ ٧، والشرح الكبير ٢٦٨ ٧، فتح بري ١٢ ٤٥، والمداية المنطوق بهامش شرح فتح القدير ٢٨٤ ٧، وشرح معانيه ٢٨٤ ٧، وأسهل مدارك ٢٥٦ ٣.
(٢) معني لاس قدومه ٢٥٥ ٧، والشرح الكبير ٢٦٨: ٧.
(٣) معني لاس قدومه ٢٦٩: ٧ و ٢٦٢، والشرح الكبير ٢٧٥: ٧ - ٢٧٦.
(٤) معني لاس قدومه ٢٦٩ ٧ و ٢٦٢، والشرح الكبير ٢٧٥ ٧ - ٢٧٦.
(٥) معني لاس قدومه ٢٦٩: ٧.

وعلى ماقررناه، هذا المرع وأمثاله يسقط عنا، لأن أحداً من ذوي القرى قريباً كان أو بعيداً، أما كان أو أمماً أو غير ذلك - لا يجتمع له الميراث بالنسب والولاء، لأن الولاء عندنا إنما يشبت إذا لم يكن هناك ذونسب، فاما إذا كان هناك ذونسب فلاميراث بالولاء على حال، وهذا أصل فيما يتعلق بهذا الباب، فلأجل هذا لم نذكر المسائل المضرعة عليه، لانه لا فائدة في ذكرها.

مسألة ٩٧: الأخوة من الأم مع الجد للأب، يأخذون نصيبهم الثلث المروص، والباقي للجد. وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا: الدال للجد ويستقصون (١).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وأيضاً قوله تعالى: «وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس»، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث» (٢) ولم يفرق، من أسقطهم مع الجد فقد خالف نص القرآن.

مسألة ٩٨: اخذ واحدة من قبل الأم، بمنزلة الأخ والاخت من قبلها، يقاسمان الاخوة والاحوت من قبل الأب والأم، أو من قبل الأب، ولاخوة ولاخوات من قبل الأم. وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

(١) محصر ترى ١٣٨، وسف ٢ ٨٣٤ و١٣٦، ومعنى لأس قدمه ٦٥٧، والشرح لكبير ١٧ ٩٦ و٥٦، ومجموع ١٦ ٨٩ و١١٦، وكشفه لأخبار ١٨٢، ومعنى بمخرج ٣ ٢١، وفتح مرجع ٣ ١٦١ و١٦٤، والوجيز ٢٦٤:٩، والمتاوى المدة ٦ ٤٥٠ و٤٥٣، وقيل الأوطار ٦: ١٧٨.

(٢) الساء: ١٢.

(٣) محصر ترى ١٣٩، ومعنى لأس قدمه ٦٣١، ومجموع ١٦ ٥٣، والسراج لوجه ٣٢٠، وكمايه الاختيار ٢: ١٢، ومعنى المحتاج ٣: ٦٣.

(٤) سكتي ١٠٩٧ حديث ٣ ٥٠٣ و٦٠٥ و١٠ و١١، وعقده ٤ ٢٠٦ حديث ٦٩٩ و٦٩١، والنهدب ٩ ٤ ٣ حديث ١٠١٢ و١٠٩٤، والاستبصار ٤ ١٥٦ حديث ٥٨٤ - ٥٨٦ و٥٨٩.

مسألة ٩٩: إذا كان مع الحد للأب إخوة من الأب والام، أو إخوة من الأب، فإنهم يرثون معه ويقاسمون.

واختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين:

فذهب قوم إلى أنهم لا يقطعون مع الحد ويرثون. وحكوا ذلك عن علي عليه السلام، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وريد بن ثبوت، وفي التابعين جماعة، وفي المقهاء مالك بن أنس، وأهل الحجاز، والأوزاعي، وأهل الشام، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ولشافعي، وأحمد بن حنبل (١).

وذهب طائفة إلى أن الإخوة للأب والام، أو للأب لا يرثون مع الحد، ويسقطون. روي ذلك عن أبي بكر، وابن عباس، وعشرة من مهاجري الصحابة مثل: أنس بن كعب، وعائشة، وأبي الدرداء، وغيرهم. وفي الفقهاء: أبو حنيفة، وعثمان السبي، وداود، والمزني من أصحاب الشافعي، ومحمد بن جرير الطبري، وإسحاق بن راهويه (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

وأيضاً: من قرأه كل واحد منهم على حد واحد، لأن الأخ يدي بالاب، وكذلك الجد يدي بالاب، فقد اتفق، فيجب أن يشتركا في الميراث.

٥٩٦ وحكمه المخرى بعد في الوسائل ١٧-١٩٣ حدث ٢٢ عن كعب بن أبي عيسى أيضاً

ملاحظ

(١) الام ٤ ٨١، والوحد ١ ٢٦٤، وكعدة لأب ٢ ١٨ و ١٩، ومجموع ١٦ ١١٦، ومعني لاس قدامة ٦٥٧، وشرح الكبير ٧ ١٠٩٩، ونسب ٢ ٨٣٦، ونداء المجدد ٢ ٣٤٠، وفتح الباري ١٢ ٢٠.

(٢) الام ٤ ٨١، ومجموع ١٦ ١١٦، ونسب ٢ ٨٣٦، ومختص ٩ ٢٨٨، ومعني لاس قدامة ٦٥٧، وشرح الكبير ٧ ١٠٩٩، وفتح الباري ١٢ ٢٠، ونداء المجدد ٢ ٣٤٠.

(٣) لكفي ٧ ١٠٩٧، ولتقريبه ٤ ٣٠٦ حدث ٦٩٢ و ٦٩٦، وتهذيب ٩ ٣٣ حديث ١٠٩١ و ١٠٨٦،

وأيضاً: قوله تعالى: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون» (١) والاحوة والاحوات من قبل الاب من الرجال والنساء.

مسألة ٩٠٠: ابن الأخ يقوم مقام الأخ في مقاسمة الحد إذا عدم الأخ. وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٢).

دليلاً: إجماع الفرقة وأحارهم (٣).

مسألة ٩٠١: الحد يقاسم الاحوة، ويكون كواحد منهم دليلاً ما نلوا. وقال شافعي يدفع إلى الحد ما هو جبرله من مقاسمة، أو ثبت جميع لما. وبه قال في أصحابنا ابن مسعود، وزيد بن ثابت (٤).

وروي عن علي بن عبد السلام ثلاث رويات:

أحدها: أنه يدفع إلى حد السدس أو المقاسمة، فإن كانت المقاسمة جبراً له من السدس فامسمة، وإلا فالسدس (٥).
والثانية: بلحد المقاسمة أو السدس (٦).

(١) النساء: ٧.

(٢) فتح - ر: ١٢، ١٦، ومعني المحتاج ٣، ١٩، وسراج يوهج ٣٢٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٩: ٥.

(٣) انظر الكافي ١١٣٧، والتهذيب ٩: ٣٠٩ حديث ١١٠٤ و ١١١٠.

(٤) معني لاس فدامه ٦٩ و ٧٢، والشرح الكبير ١٣٦ مختصر مربي ١٤٢، ومعني المحتاج ٣ و ٢١، وسراج البهجة ٣٢٧، والموح ١ ٣٦٤، وكندة الأحبار ٢ ١٨، والنسب ٢ ٨٣٧ و ٨٣٨، والمنسوط ٢٩ ١٨٠، وسنده محمد ٢ ٣٤١، ٣٤٢، وعنى ٩ ٢٨٥ و ٢٨٦، والمجموع ١٦ ١١٧، والجامع لأحكام القرآن لمصطفى ٥ ٦٨، ونسب الكبرى ٦ ٢٤٩ و ٢٥.

(٥) المحلى ٩ ٢٨٤ و ٢٨٥، وسبب ٢ ٨٣٦، والمنسوط ٢٩ ١٨ و ١٨٤، وسنده محمد ٢ ٣٤٢، والمجموع ١٦ ١١٧، ومعني لاس فدامه ٧١ و ٧٢، والشرح الكبير ١٤٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٨: ٥.

(٦) النسب الكبرى ٦ ٢٤٩، وعنى ٩ ٢٨٤، ومعني لاس فدامه ٧١ و ٧٢، والمجموع ١٦ ١١٧، والشرح
←

والثالثة: المقاسمة أو الثمن (١).

وروي عنه أنه قال في سبعة إخوة وحدّ. «هو كحدّهم» (٢). وهذه رواية تدلّ على مذهب، لأب مثل ما رويناه عنه عليه السلام (٣).
وروي عنه عليه السلام: أنه فرض لحدّ مع لست ولأخوة والأخوات سدس، وحفل التعصيب للأخوة والأخوات (٤).
ودهب أبو موسى لأشعري، وعمران بن حصين إن لحدّ المقاسمة أو نصف السدس (٥).

دليلاً: جماع الفرقة وأخبارهم (٦).

مسألة ١٠٢: إذا كان إخوة من أب وأم، وإخوة من أب وجدّ، قاسم الجدّ من كان من قبل لأب ولأمّ. وكان ريديّة سم الجدّ بهما، قد حصل لولد لأب ردّه على ولد الأب ولأمّ، إلا أن يكون احده من أب وأمّ، فيردّ عليها من ولد لأب تمام نصف، وإن بقي شيء، كان بين ولد الأب. وروي عن عمر بنو هذا. وبه قال الأوزاعي، ومالك، والشافعي، ولثوري، وأبو يوسف، ومحمد، وكثير من أهل العراق (٧).

لكبير ١٤٧

- (١) المصنّى ٢٨٤:٩، والمعي لاس قدّمه ٧١٧، والشرح لكبير ١١٧.
- (٢) المصنّى ٢٨٤:٩، ومعني لاس قدّمه ٧١٧، والشرح لكبير ١٤٧.
- (٣) من لا يضره الفقيه ٢٠٨ حديث ٧٠٦.
- (٤) السالكين ٢٤٩، ومعني لاس قدّمه ٨١٧.
- (٥) المصنّى ٢٨٤:٩، والمعي لاس قدّمه ٧١٧، والشرح لكبير ١٤٧:١٦، والمجموع ١١٧:١٦.
- (٦) من لا يضره الفقيه ٢٠٧:٤ حديث ٦٩٦ و٦٩٧. والهدب ٣٠٤:٩ حديث ١٠٨٦ و١٠٩٠.
- والاستبصار ١٥٦ و١٥٧.
- (٧) مختصر لمروى ١١٢، والشرح الوهاب ٣٢٥ و٣٢٨، والمجموع ١١٥:١٦، والمعي لاس قدّمه ٦٩٧ و٧٢٢، وشرح الكبير ١٣ و١٣، والمصنّى ٢٨٦:٩، والمبسوط ١٨٣:٢٩، وبدلة المجدد ٣٤٢:٢.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١)، لا يختلفون فيه.
مسألة ١٠٣: الأخوات مع الجدة يقاسمن الجدة. وبه قال زيد بن ثابت،
والشافعي (٢).

وروا عن علي عليه السلام. وابن مسعود: أن الأخوات لا يقاسمن، إنما
يفرض هن، إذ كانت واحدة لها النصف، وإن كانتا إثنين فلهما الثلثان (٣).
دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

مسألة ١٠٤: بنت واخت واحد. للبنت لنصف بالفرص، وباتى
بالرحم، ويسقط الباقر.

وقال الشافعي: للبنت لنصف بالفرص، والباقي بين الاخت والجد (٥).
وبه قال زيد بن ثابت، وجماعة من الصحابة (٦).

وعلى مذهب أبي بكر. وابن عباس: للبنت النصف والباقي للجد
دلتعصيب (٧)، لأنهم لا يقوون بالمقسمة.

وعلى مذهب علي وابن مسعود: للبنت النصف، وللجد السدس، والباقي
للاخت، لأن الاخت مع البنت عصبية لا يمكن أن يفرض لها، وليس من
مذهبهم أن يقسم لها (٨).

والبحر لرحار ٦ ٣٤٩.

(١) انظر دعائم الاسلام ٣٧٥:٢ حديث ١٣٤٦.

(٢) المجموع ١١٨:١٦، والمبسوط ١٨٧:٢٩.

(٣) الميسوط ٢٩ ١٨٥، ١٨٧، ونعمي لاس قدامة ٧ ١٤٤، ومجموع ١٦ ١١٨.

(٤) الكافي ٧ ١٠٩، حديث ٢، ١١٠ ٧، حديث ٨٧، ٨٠، ومهذب ٩ ٣٠٣، حديث ٨١ ١ و ٩ ٣٠٥.

حدث ١٠٨٧، والاستبصار ٤ ١٥٥، حديث ٥٨٣، ١٥٦:٤، حديث ٥٨٩.

(٥) المجموع ١٦ ١٢١، ميسوط ٢٩ ١٨٩، ١٩٢، ومجموع ١٦ ١٢١.

(٦) المجموع ١٦ ١٢١، والمبسوط ٢٩ ١٩٢.

(٨) مسود ٢٩ ١٩٢، والمعي لاس قدامة ٧ ٨١، وشرح الكبير ٧ ٢٢، والمجموع ١٦ ١٢١.

دليلاً: إجماع الفرق وأحبارهم (١). وقوله تعالى: «وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٢) و سنت أولى، لأنها تتفرّب بنصها، ولأن قد بيّنا بطلان قول بالتعصيب.

مسألة ١٠٥: روح وأمّ وحداً. لروح النصف بلاخلاف، وللأم ثلث بالفرض بلاخلاف، والباقي يرث عليها.

وقال الشافعي: باقى للحدا (٣). وبه قال زيد بن ثابت (٤).

وعن عمر روايتان:

أحدهما: لروح النصف، وللأم ثلث ما بقي

والرواية الثانية: لروح النصف، وللأم سدس جميع المال (٥).

وهكذا في روضة وأمّ وحداً، ولا يخلف قوله في روح وأمّ، وفي روضة وأمّ، لا أن في الزوج ولأمّ لا فرق بين ثلث ما بقي وبين سدس جميع المال، وليس كذلك في روضة وأمّ وحداً، لأن لروضة أربع، فثلث ما بقي أكثر من السدس من جميع المال.

وعن بن مسعود ثلاث روايت. روايتان مثل قول عمر (٦)، والثالثة: قل

للزوج النصف، وباقي بين لأمّ ولحداً، بينهما بضعان

وهذه لمسألة التي يقال لها أربعة أس مسعود (٧).

دليلاً: إجماع الفرق، والآية التي ذكرناها (٨)

(١) الكافي ٧ ٨٧ حديث ٩٤ و ٩، والهدى ٩ ٢٧٨ حديث ٥ و ١٠ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩

(٢) الانفال: ٧٥.

(٣) مختصر المزني: ١٣٩، والمجموع ١٦: ١٢١.

(٤) المجموع ١٦: ١٢١. (٥) المصدر السابق.

(٦) البسيط ٢٩ ١٨٠ و ١٩٠، والمجموع ١٦: ١٢١.

(٧) المجموع ١٦: ١٢١، وبسيط ٢٩ ١٨٠ و ١٨٥.

(٨) ذكرها في المسألة ١٠٤، وهي آية ٧٥ من سورة النساء

مسألة ١٠٦: أحب وام واحد، للام لثلاث باعرض بلاحلاف، والساقى عندنا ردة عليها، ويسقط الباقيون.

واختلف الصحابة فيها على سبعة مذاهب.

فذهب أبو بكر، وابن عباس إلى أن للام الثلث، والساقى لمحد وسقطت الاخت (١).

وعن عمر ورويتان، أحدهما للام الثلث مما يبق (٢)، ولشأنية: لها سدس جميع لال. يكون للاحت النصف وللأم سدس جميع المال، وساقى لمحد (٣)، ولا يختلف هاهنا ثلث ما يبق، وسدس جميع لال، إلا أن يكون في المسألة اختان وام.

وعن ابن مسعود ثلاث رويين رويتان مثل قون عمر (٤)، وثلثية لاحت لنصف، والبقى بين الأم والحده نصفان (٥).

ومذهب عثمان: امان بينهم ثلاثاً (٦).

ومذهب علي - عليه السلام - للام ثلث جميع المال، والساقى لمحد، وتسقط لاحت (٧).

(١) محلى ٢٨٩ ٩، والمبسوط ٢٩ ١٩٠ ١٩١، ومعنى لاس قدومه ٧ ١٠٦ ٨، والشرح الكبير ١٩ ٦.

وسداية محمد ٢ ٣٤٣، والمجموع ١٦ ١١٩ ١٢٠ و١٢٢، والبحر برزخ ٦ ٣٥١.

(٢) لمبسوط ٢٩ ١٩٠ ١٩١، والمجموع ١٦ ١٢٠ و١٢٢، والشرح الكبير ١٩ ٦.

(٣) محلى ٢٨٩ ٩، والمجموع ١٦ ١٢٠ و١٢٢، وسداية محمد ٢ ٣٤٣، والشرح الكبير ١٩ ٦.

(٤) مسعود ٢٩ ١٩٠، ومحلى ٩ ١٩٠، والشرح الكبير ١٩ ٦، ومعنى لاس قدومه ٧ ١٠٦ ٨.

(٥) ١٦ ١٢٠ و١٢١، وسداية محمد ٢ ٣٤٣، وقوله (ذكر رويته وحده عن ابن مسعود للاحت النصف

واللحد الثلث وللأم السدس).

(٥) لمبسوط ٢٩ ١٩٠ ١٩١، والمجموع ١٦ ١٢٠ و١٢٢، والشرح الكبير ١٩ ٦.

(٦) لمعى لاس قدامة ٧ ٨٠، والمحلى ٩ ٢٨٩، وسداية محمد ٢ ٣٤٣، والمبسوط ٢٩ ١٩٠ و١٩١.

والمجموع ١٦ ١٢٠.

(٧) يظهر من مصادر مسنده وذكر بعضها أنه قد نقل هذا القول أبو بكر وابن عباس ومن وافقهم.

ومذهب زيد بن ثابت، للام ثلث جميع المال، والباقي بين الحد والاحب للذكر مثل حظ الانثيين (١).

وهذه يقال لها مربعة ابن مسعود، وهي الثانية من المربعة، ويقال لها مثثة عثمان، ويقال لها خرقاء لأنها تحرقت فيها أفاويل الصحابة (٢).

دليلنا: إجماع المرفة، والآية (٣)، وبطلان القول بالتعصيب.
مسألة ١٠٧: (٤) روح أمّ وأخت وجد، عبدنا للروح لنصف، وبلام ثلث بالفرض، والباقي ردّ عيها، ويسقط الباقي.

وحنف الصحابة - على حسب مذاهبهم - على نفص ما ذكرناه.
فذهب أبو بكر ومن تابعه من الصحابة - إلى أن يروح نصف، وبلام الثلث، ولحدّ السدس، ويسقط الاحب بناء على أصبه أن الاحب تسقط باحد (٥).
ودهب عمر، وابن مسعود: إلى أن للزوج النصف، وللأخت النصف، وللأم السدس، ولحدّ السدس، تصير لمسألة من ثمانية، لأبها لا يفصل الأم على الجذ (٦).

أما نقول المصوب لأبي بكر المؤيد علي بن أبي طالب عليه السلام هو للاحب نصف وللأم ثلث والباقي للحد. انظر المعنى لاس قدماء ٨٠٧، والمغنى ٢٨٩، وديبته مجتهد ٣٤٣، وبسوط ١٩٠: ٢٩، والمجموع ١٢٠: ١٦ و ١٢٢.

(١) المغنى ٢٨٩، وبسوط ٢٩ و ١٩١، وديبته مجتهد ٣٤٣، والمعنى لاس قدماء ٨٠٧، والشرح الكبير ١٩٠: ٧، والمجموع ١٢٠: ١٦ و ١٢٢.

(٢) لبسوط ١٩٠: ٢٩، والمغنى ٢٨٩، والمعنى لاس قدماء ٧٩ و ٨٠، والشرح الكبير ١٨٧ و ١٩، والمجموع ١٢٠: ١٦، وديبته مجتهد ٣٤٣. (٣) النساء: ١١.

(٤) في النسخة خجيرية: الاكديرة.

(٥) لام ٨١، وبسوط ٢٩ و ١٩١، والمعنى لاس قدماء ٧٧، والشرح الكبير ١٥٦، وبسوط ٢٩، وديبته مجتهد ٣٤٠: ٢٢، والمجموع ١١٦: ١٦.

(٦) مغنى ٢٩، وبسوط ٢٩ و ١٩١، وديبته مجتهد ٣٤٢، والمعنى لاس قدماء ٧٧، والشرح الكبير ١٥: ٧.

وروي عن علي عليه السلام أن لنزوح النصف، وللأم الثلث، وللأخت النصف، وللحدّ السدس، لأن من مذهبه تفضيل الأم على الحدّ، فتكون المسألة من تسعة (١).

وذهب زيد بن ثابت إلى أن للروح النصف، وللأم ثلث، وللأخت نصف أيضاً، يضاف إلى سدس الحدّ، فيكون بينها للذكر مثل حظ الأنثيين، فيعرض الأخت مع الحد لما صاقت به المريضة، لأن الروح لا يحجب، لا يولد، وليس ههنا ولد، ولا تحجب الأم بأقل من أخوين، ولا يعرض للأخت مع الحدّ، ولا يجوز أن يقص من سدس الحدّ، فاصف لنصف إلى السدس وجعل بينهما (٢).

وروي سفيان قال: قلت للأعمش: لم سميت هذه المسألة الأكدرية؟ قال: سأل عبد الملك بن مروان (٣) رجلاً من الفرضيين فقال له أكدر، فأجاب على مذهب زيد بن ثابت (٤).

وقيل: إن امرأة ماتت وحلفت هؤلاء الذين ذكرناهم، وكنت اسمها أكدر، فسميت المسألة أكدرية (٥).

وقيل: أنها سميت أكدرية لأنها كثر المذهب على زيد بن ثابت، لأنه نقص أصله في هذه المسألة في موضعين. أحدهما: أنه عرض للأخت مع الحدّ،

(١) المبسوط ٢٩: ١٩١، والمجلد ٩ ٢٨٩ و ٢٩٠، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٢، والمعي لابن قدامة ٧: ٧٧، والشرح الكبير ٧: ١٥.

(٢) والمحلى ٩: ٢٩٠، والمجموع ١٦: ١٢٠، والشرح بوف ٦: ٣٢٨، وكف به لأخبار ٢: ١٩٠، والمعنى لابن قدامة ٦: ٧٧، وشرح الكبير ٧: ١٥، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٢، والمبسوط ٢٩: ١٩١.

(٣) أبو محمد عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن شمس مائة سنة وستة وثمانين، عث في طبقة ابن السبكي في القضاة طبقات الفقهاء ٣٣، وشرقات الذهب ١: ٩٧.

(٤) المجموع ١٦: ١٢٠ و ١٢٣، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٥، ونبذة لسائل ٢: ٤٨٦.

(٥) بداية المجتهد ٢: ٣٤٢، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٥، والمجموع ١٦: ١٢ و ١٢٣.

ولا حث مع جدد لا يفرص له، وأعان لمسألة مع لحد والحد عصاة، ومن مذهبه أن لا يعال بعصاة.

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (١).

مسألة ١٠٨: أح لأب وام، وأخ لأب، وحذ. المال بين لأخ للاب ولام، والحد بصفاء، ويسقط الأخ من جهة الأب. واختلف الناس فيها.

ذهب أبو بكر ومن تابعه: إلى أن المال للحد، ويسقطان معاً (٢). وبه قال أبو حنيفة، بناء على أصله في أن لائحة لا يقاسمون الحد (٣).

وذهب عمر، وعبد الله بن مسعود. إلى أن المال بين لأخ للأب ولام وبين لحد بصفاء. مثل ما فضاء. ويسقط الأخ للأب (٤).

وذهب زيد بن ثابت إلى أن المال بينهم أثلاثاً، للحد لثث، ثم يعد الثث يدي للأخ لأب، ولأخ للأب ولام، فبأحد لأخ للأب والام الثثين (٥).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٦).

(١) نظر الكافي ١١٠٧ حديث ١، وتهذيب ٣٠٤٩ حديث ١٠٩٣، ونعمه ٢٠٥:٤ حديث ٦٨٦، والاستبصار ١٥٦:٤ حديث ٥٨٥.

(٢) لام ٨١، والمحلى ٢٨٧، والجامع لأحكام القرآن بقرطبي ٥ ٦٨، والمبسوط ٢٩ ١٧٩ و ١٨٠، وفتح الباري ١٢: ١٩ و ٢٠، والمجموع ١٦: ١١٦، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٠.

(٣) لمبسوط ٢٩ ١٨٠، والجامع لأحكام القرآن بقرطبي ٥ ٦٨، وفتح الباري ١٢: ١٩ و ٢٠، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٠، والمجموع ١٦: ١١٦.

(٤) والمحلى ٩ ٢٨٥، والمبسوط ٢٩ ١٨٥، وفتح الباري ١٢: ٢٠، والمجموع ١٦ ١٢٣.

(٥) الموطأ ٢٩ ١٨٣، والمجموع ١٦ ١٢٣، والمحلى ٩ ٢٨٦، والجامع لأحكام القرآن بقرطبي ٥ ٦٨، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٣.

(٦) يدل على ذلك عموم الأخبار الواردة في دعائه لأب والأم، ٣٧٦٢ حديث ١٣٤٨، وتهذيب ٩ ٣٠٣.

مسألة ١٠٩: احت لأب وأم، وأخ لأب، وخذ، المال بين الحدة والاحت
للأب والأم، للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقط الأخ من الأب.
واختلف الصحابة فيها:

فذهب أبو بكر ومن تابعه: إلى أن المال للحد، ويسقط لباقر (١).
وذهب عمر، وابن مسعود: إلى أن المال بين الاحت للأب والأم وبين
الحد بصفاء، ويسقط الأخ من الأب (٢).
وروى عن علي عليه السلام أن لاحت للأب ولأم البصف، والباقي بين
الحد والأخ للأب نصفين (٣).

ومذهب زيد بن ثابت لحد حسن، لأن المسألة من خمسة. حمدا للحد
إثنا، وللاحت من الأب والأم البصف سهمان وبصف، ويبقى بصف سهم
فيصير إثنا في خمسة يكون عشرة. للحد أربعة، وللاحت للأب والأم خمسة،
يبقى سهم للأخ سلب، وإنما صار كذلك لأنه يعطى الحد حسين، ويبقى بين
الأخ للأب والاحت، للذكر مثل حظ الأنثيين، يرجع فيأخذ من الأخ للأب
تمام بصف الاحت للأب والأم، فيعطيه.

وهذه تسمى عشرية زيد (٤). ويقال لها مختصرة زيد بن ثابت.

دليلاً: إجماع بفرقة على ما مضى القول فيه.

مسألة ١١٠: إذا ارتد المسلم ومات على كفره، أو قتل، فيراثه بورثته

حديث ١٠٨١ و ١٠٨٧ وغيرها

(١) الأم ١: ٨١، والمحلّى ٩: ٢٨٧، والمبسوط ٢٩: ١٨٠، ومع برقي ١٢: ١٩، والشرح الكبير ٩: ٩٠،
وبداية المجتهد ٢: ٣٤٠.

(٢) المحلّى ٩: ٢٨٥، والمبسوط ٢٩: ١٨٨، والمحلّى ٧: ٧٢.

(٣) المحلّى ٩: ٢٨٤ و ٢٨٥، والمبسوط ٢٩: ١٨٨.

(٤) المجموع ١٦: ١١٥ و ١٢٤، والمبسوط ٢٩: ١٨٣.

المسمى دون الكفار، قريباً كان المسلم أو بعيداً كما لو كان مسلماً، سواء كنسبه في حار إسلامه، أو في حال ارتداده. فان لم يكن له وارث مسلم، كان بيت المال. وله قال عبدالله بن مسعود، وحدى الروايتين عن علي عليه السلام (١) فروي عنه عليه السلام: أنه قتل مسعود بحلى (٢) حين ارتد، وقسم ماله بين ورثته (٣). وله قال ابن المسيب، وحسن، وعطاء، وشعبي. وفي الفقهاء: الأورعي، وأبو يوسف، ومحمد (٤)، ولا يرثه كافر عن حار.

وذهب شافعي، إلى أنه ينتقل ماله إلى بيت المال فتن، سوء اكتسبه حال سلامه أو حال ارتداده، وسواء قال (٥) زال ملكه بالردة أم لم يزل (٦). وله قال من الصحابة ابن عباس (٧)، وحدى بروين عن علي عليه السلام (٨). ومن تابعين: جماعة (٩)، وفي الفقهاء ربيعة، ومالك، وابن أبي شيبة، وأحمد

(١) سنن أبي داود ٣٨٤٢ (أبو مسعود مرتد) وأحكام القرآن لمختص ١٠٢٣.

والمعنى لابن قدامة ١١٥٦، ومعه ٣٤٤٣، والمجموع ١٩٠٢٣٧.

(٢) لم أقف له على شرح حال في المصادر المتوفرة.

(٣) السنن الكبرى ٢٥٤٦، والألم ٨٥٤٤، والبحر الزخار ٣٦٩:٦.

(٤) أحكام القرآن لمختص ١٠٢٣، والمعنى لابن قدامة ١١٥٦، وشرح الكبير

١٦٨٧، وفتح الباري ١٢٠١٢، والمصنف لابن قدامة ١٢٥٦، وسنن أبي مسعود ٣٨٣، وبحر الرجا

٣٦٩:٦، وبين الأوطار ١٩٣٥.

(٥) مختصر بري ١٤٠، والوحي ٢٦٦١، وكلمته لابن قدامة ١٢٢٢، والمعنى لمختص ٢٥٣، والمجموع

٥٩١٥، وسراج التوحي ٣٢٩، وسنن أبي مسعود ٣٨٣٠، وأحكام القرآن لمختص

٧٢، والمعنى ٣٠٥٩، ومقدمة المجتهد ٣٤٧٢، والمعنى لابن قدامة ١١٥٦، وفتح

الباري ١٢٠٤٠.

(٦) أحكام القرآن لمختص ١٠٢٣، والمعنى لابن قدامة ١١٥٦، والشرح الكبير ١٦٨٧، والمجموع

٥٩١٦.

(٨) المعنى ٣٠٥٩، وأحكام القرآن للمختص ١٠٢٣، والمجموع ٥٩:١٦.

(٩) أحكام القرآن لمختص ١٠٢٣، والمعنى ٣٠٥٩، ومقدمة المجتهد ٣٤٧٢، والمجموع ١٦٠٢٣٧.

ابن حنبل (١).

وقال قوم: إن ماله الذي اكتسبه في حال حقن دمه، يرثه عنه المسلم. ولدي اكتسبه حال اراحة دمه ينقل الى بيت المال. وبه قال الثوري، وأبو حنيفة (٢).

وقال قوم: إن مال المرتد يكون لأهل منته الذين انتقل إليهم، إن كانوا يهوداً يراثونه، وإن كانوا نصارى يراثونه. وبه قال عمر بن عبدالعزیز وقتادة (٣).
وقال أبو حنيفة: إذا ارتد رال ملكه، لكن لا يقسم بين ورثته، رجاء أن يعود، وإن لحق بدار الحرب فانه يرث عنه، كما لو مات فبعثت عليه رقيقه وأمهات أولاده، ويقسم ماله على الورثة، فان عاد فالذي عتق لا يعود والعتق باء، وأما المار بطرت فان كان عبداً يرد، وما كان قد تلف فلا يرجع عليه، ولا ضمان على ورثته (٤).

قال الشافعي: قلت محمد بن الحسن، رجل ارتد وحق بدار الحرب يرث عنه؟ قال: نعم، قلت: إن عاد مع أهل الحرب، ويقاومها يرث عنه؟ قال: كذلك، قلت: رجل حي يقاومها يرث عنه؟ قال: أبو حامد الاسفرايني حكى أبو أيوب المرزسي (٥)، عن أبي حنيفة من مذهبه شيئاً عجيباً، وددت أنه قال:

والنقي لابن قدامة ١١٥٧، وشرح الكبير ١٦٨٧

(١) لمؤلفه بكرت ٣٨٨، ومضى ٦٩، ومعني دار قدامة ١١٥٧، وشرح الكبير ١٦٨٧.

وأحكام القرآن للمصالح ١٠٢٢، والبحر الزخار ٣٦٦.

(٢) أحكام القرآن للمصالح ١٠٢٢، وعلمة القاري ٢٣، وفتح الباري ١٢: ٤، والفتاوى

معدية ٤٥٥، ومضى ٣٠٥، ومضى لاس قدامة ١٧٥٧، والسيوطي ٣٧، ٣٨.

وشرح الكبير ١٦٩٧، والمجموع ١٦، ٥٩، ١٩، ٣٣٧، وبيت ٣٢٤.

(٣) أحكام القرآن للمصالح ١٠٢٢، والمجموع ١٥، ٥٩، ١٦، ٣٣٦.

حكماء قرآن، لمصالح ١٠٤٢، ومعني دار قدامة ١٧٥٧، والمجموع ١٦، ٢٣٧.

(٥) لم أقف له على شرح حال في المصادر المتوفرة.

الزوجان إذا ارتدا ولهما أولاد، ولحقا بدار الحرب، قال: فإن حملا الأولاد إلى دار الحرب، حكم بكفر الأولاد أيضاً، وإن تركا الأولاد في دار الاسلام لا يحكم برذتهم وكفرهم (١).

دليلاً: إجماع لعرقه، وأخبارهم على أن المسم يرث الكافر والكافر لا يرثه، وهي على عمومها (٢).

وأيضاً: قوله تعالى: «وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض» (٣) ولم يفرق. وقوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» (٤) وقوله: «ولأبويه لكل واحد منهما لدرس» (٥) وقوله: «ولكم نصف ما ترك أزواجكم» (٦) وقوله: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان ولأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون» (٧) ولم يفرق بين المرتد وغيره.

مسألة ١١١: المطلقة تطليقة ثالثة في حال المرض ترث ما بينها وبين سنة إذا لم يصح من ذلك المرض ما لم تتزوج، فإن تزوجت فلا ميراث لها، والرجل يرثها مادامت في العدة الرجعية. فأما في السنة فلا يرثها على حال.

وللشافعي في المطلقة الباتنة قولان:

أحدهما أنها لا ترث. وهو عياس عندهم.

والثاني: ترث (٨). ولم يعضلوا الذي ذكرناه.

(١) انظر المسعودي ٣٠: ٣٧، والمجموع ١٦: ٥٩.

(٢) الفقه ٤: ٢٤٤ و ٢٤٥ حدث ١٨٣ و ١٨٥ و ٧٨٩. وبهيب الأحكام ٩٠: ٣٧٢ حدث ١٣٢٨ و

١٣٢٩، والاستبصار ٤: ١٩١ و ١٩٣ حديث ٧١٧ و ٧٢٤.

(٣) الاندلس ٧٥.

(٤) و (٥) نساء: ١١.

(٦) النساء: ٧.

(٦) النساء: ١٢.

(٨) مختصر غري ١٤٠، ومجموع ١٦: ٦٢ و ٦٣، و لمحي لاس مقدمة ٧: ٢١٧، والشرح الكبير ٧: ١٨٢

وفار اس لي ليل وعطاء، والحق الصري: هي ترثه ما لم تنزوح، ولم يقيّدوا بالسنة (١).

وروي عن عبيّ عنه السلام، وعد الرحا من عوف، واس الربير أنهم م يورثوه (٢). وكان أبو حنيفة وأصحابه، ولثوري يورثوها مادامت في عدة، إلا أن يكون الطلاق من جهتها، فإنها لا ترثه (٣). وهو أحد قولي الشافعي (٤).

وروي عن عمر، وعثمان: أن ترثه، سواء تزوجت أو لم تنزوح. وبه قال مالك (٥). واتفقوا: عسى أن المرأة إذا ماتت لم يرثها الزوج، واتفق الجميع على أن إطلاق الرجعي لا يقطع التورث من الزوجين (٦).

دليلاً: إجماع المرقّة وأحبارهم، وقد ذكره في كتاب الكبير (٧). مسألة ١١٢: مشتركة روح و م، وحواء لاب وام، وحواء لام. عند للروح نصف، وباقى للام ثلث بالعرض، والبقى بالزّد.

وقال شافعي: للروح النصف، وللأم السدس تكملة شتين، وللأخوين للام ثلث، ويشركهم سوا الأب والام، ولا يسقطون وصاروا بي ام معاً. وبه قول في الصحابة عمر، وعثمان، وس مسعود، وريد بن ثبّت. وفي التابعين: شريح، وسعيد، ولرهري. وفي الفقهاء: مالك، واسحق، والشافعي،

١ يعني لاس مقدمة ٢١٦، وشرح الكبير ١٨٢، ومجموع ١٦ و ٦٤

(٢) يعني لاس مقدمة ٢١٦، وشرح الكبير ١٨٢، ومجموع ١٦ و ٦٤

(٣) مسعود ٣٠ و ٦٠، ومجموع ١٦ و ٦٤، يعني لاس مقدمة ٢١٦، وشرح الكبير ١٨٢ و ١٨٣

١٨٣

(٤) مجموع ١٦ و ٦٤، يعني لاس مقدمة ٢١٧، وشرح الكبير ١٨٢ و ١٨٣

(٥) يعني لاس مقدمة ٢١٦، وشرح الكبير ١٨٢، ومجموع ١٦ و ٦٤ و ٦٤

(٦) المصادر السابقة

(٧) تهذيب ٩ و ٣٨٣ (باب ميراث الصّدة)، وانظر كذا في ١٣٣ (باب ميراث مطهات في

نفس)، والاستبصار ٣٠٣ (باب طلاق للرّهي).

والثوري، وأهل المدينة والبصرة (١).

ودعت طائفة إلى أن لسروح نصف، وبلاّم سدس، وللأخوين للأُمّ ثلث، ويسقط الإخوان من قبل الأب والأُم، وروى ذلك عن عبيد الله بن عبد السلام - وابن عباس، وأبي موسى الأشعري، وأبي سعيد كعب، والشعبي. وفي المصنف: أبو حنيفة وأصحابه، وأهل العرف، وبس أبي ليلى، وأحمد بن حنبل (٢).

وروي عن زيد وابن مسعود مثل ذلك (٣)، والمشهور عنهما لأب (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).

وأيضاً: فإن الأُمّ لها ثلث هاهنا، لأنها إنما تحجب بالاحوة إذا كان ههنا أب، ولم مع عدمه فلا تحجب. وإذا ثبت أن لها ثلث فكل من قال بذلك قال بما قلناه، ولم يفرق.

وأيضاً قوله تعالى: «وأولوا لأرحام بعضهم أول ببعض» (٦) ولأُمّ أقرب من الاحوة، والقول بالتعصيب قد أفسدناه. وأن الاحوة بلاّم فإن الله تعالى إنما فرض لهم الثلث إذا كان برجل يورث كلاله أو امرأة، وإذا كان ههنا أبوان أو أحدهما فلا كلاله، فيسقط بسببهم ههنا.

(١) ٤٨٤، وأحكام القرآن للخصاص ٢/٩١ و٩٢، ومسود ٢٩/١٥٤، والشرح بوجه ٣٢٥

٣٢٦، ومعني بفتح ٣/١٧ و١٨، ومعني لاس قدومه ٢٣٧، ونداء بمحمد ٢/٣٣٩ و٣٤٠

(٢) لم يقع عن هذه الرواية وأقرب معناه المذكورين في مقدمته من المصنف في النسخة

(٣) أحكام القرآن للخصاص ٢/٩١ و٩٢، والنداء ٣/٣٢٣، والمسود ٢٩/١٥٤، والمغني لأبي قدامة

٢٣٧، والمجموع ١٦/١٠١ و١٠٢، ونداء المجتهد ٢/٣٣٩ و٣٤١.

(٤) انظر المباحث رقم (١) من هذه الصفحة.

(٥) نظر الكافي ١٠٢/١١٣ حديث ٤/٨، وأغنية ٤/٢٠٢ حديث ٦٧٧، والتهذيب ٩/٢٩٢ و٣١٠

حديث ١٠٤٦ و١١١٩، والاستبصار ٤/١٦١ حديث ٦٠٨.

مسألة ١١٣: إذا مات ولد الملاعة وحلّف أمّاً وأخوين منها (١)، فلامّ لثث بالتسمة، والباقي يرث عليها، ويسقط لأخوان معها.

وقال الشافعي: للام السدس، وللاخوين ثلث، والباقي لمولى لام، وإن لم يكن فليت المال. وبه قال زيد بن ثابت (٢).

وقال أبو حنيفة: لها السدس، وهما الثلث، وباقي يرث عيهم (٣).

وقال عبدالله بن مسعود: المال كله للام لأنها عصبة (٤).

وقال عبدالله بن عمر، وابن أبي ليلى: الباقي من فرض الام والاخوة فلعصبة الام (٥).

دليلنا: إجماع المارقة. وقوله تعالى: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» (٦) ولا م أولى من الاخوة، لا هم يتقربون بها، وقد بينا أن لاقوة من جهة لام لا يحجبون، ومن جهة الأب إنما يحجبون إذا كان هناك أب حتى، وليس هاهنا أب.

مسألة ١١٤: الظاهر من مذهب أصحابنا أن ولد الربا لا يرث امه، ولا ترثه امه، ولا أحد من جهتها.

وقد ذهب قوم من أصحابنا إلى أن ميراثه مثل ميراث ولد الملاعة، وسواء

(١) في السبعة المحررة: لها.

(٢) الام ٨٢: ١، ومختصر مرقى ١٤١، ومجموع ١٦: ١٠٤، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٩، وفتح الباري ١٢:

٣١، وندوة المجتهد ٣٤٩: ٢، والمعي لأبن قدامة ٧: ١٢٤، والبحر الزخار ٦: ٣٦٥.

(٣) عمدة القاري ٢٣: ٢٤٩، وندوة المجتهد ٣٤٩: ٢، والمعي لأبن قدامة ٧: ١٢٤، والبحر الزخار ٦: ٣٦٥.

(٤) المعنى لأبن قدامة ٧: ١٢٤، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٩، وفتح الباري ١٢: ٣١، والمجموع ١٦: ١٠٤،

وندوة المجتهد ٣٤٩: ٢، والبحر الزخار ٦: ٣٦٥.

(٥) معني لأبن قدامة ٧: ١٢٤، وعمدة القاري ٢٣: ٢٤٩، والبحر الزخار ٦: ٣٦٥.

(٦) النساء ٧٥.

كان ولدٌ واحداً أو ودين، فإن أحدهما لا يرث الآخر (١) إلا على قول ثانٍ
وقل الشافعي: إن كان واحداً فحكمه حكم ولداً للملاعة، فأما إذا كانا
ولدي زنا فليس فإن مات أحدهما فله يرثه الآخر بالامومة ولا يرثه بالانوة.
وهكذا قال جميع الفقهاء (٢).

دليلاً: الأخبار المروية عنهم عليهم السلام (٣)؛ ولأن الميراث تابع لنسب
شرعي، وليس هاهنا نسب شرعي من ولد الزنا وبين لأم.
مسألة ١١٥: ولد زنا إذا كان توثقاً ثم مات أحدهما فإنه يرث الآخر
منه من جهة الامومة دون لانوة، على قول من قال من أصحابنا: أنه يجري
مجرى ولد الملاعة (٤).

وللشافعي فيه وجهان:
أحدهما: أنه يرث بالانوة والامومة. وبه قال مالك (٥).
والوجه الثاني: يرث بالامومة محض (٦).

(١) ذهب إلى هذا القول كل من إسحاق، وشيخ الصدوق في منيع: ١٧٧ و ١٧٨، وأبو الصلاح في
الكنى ٣٧٧، أشار إلى ذلك به العلامة حلي في المصنف ٢: ١٩٢ - ١٩٣، فلاحظ.
وروي ذلك في سنن أبي بكر في ١٦١٧ حديث ٤، وسهيد في ٣٤٤ حديث ٢٣٨، والاستبصار
١٨٣: ٤ حديث ٦٨٩.

(٢) الأم ٤: ٨٢، ومختصر لمربي ١٤١، والمحتسبي ٢: ٣٩، والمبسوط ٢٩: ١٩٩، والمعنى لأم من هدامة
١٣٠: ٧، والمجموع ١٠٢: ١٠٥، والبحر الزخار ٣٦٥: ٦.

(٣) انظر سنن أبي بكر ١٦٣٧ و ١٦٤٤ حديث ١ و ٤، والمصنف ٢: ٢٣١ و ٢٣٢ حديث ٧٣٨، ودل حديث
٧٣٩، وسهيد في ٣٤٣ حديث ١٢٣٢ و ١٢٣٦، والاستبصار ٤: ١٨٢ حديث ٦٨٥ و ٦٨٨.

(٤) تقدمت الإشارة إلى أقوالهم في المسألة السابقة فلاحظ.

(٥) المجموع ١٠٢: ١٠٥، والمدونة الكبرى ٣٨٧.٣ و ٣٨٨، والخروشي ٢٢٢: ٨، والمعنى لأم من قدامة
١٢٨: ٧.

(٦) لأم ٤: ١٢، ومختصر لمربي ١٤١، وسنن أبي بكر ٢٦٧١، والمجموع ١٦: ١٠٥، والمعنى لأم من قدامة
١٢٨: ٧.

دليلتنا: ماقلتاه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١١٦: إذا مات إسماعيل وحلف حتى مشكلاً له ما در حال و ما
لنساء فإنه يعتبر بالمال، وإن حرج من أحدهم أولاً ورث عنه، وإن حرج
من كليهما اعتبرا الانقطاع. فورث على ما يمتنع أخيراً.

فان إتفق^١ روى أصحابنا أنه تعدّ أصلاعه، فان تدويا ورث ميراث النساء، وإن نقص أحدهما ورث ميراث برحان (١)، والمعمول عنده أنه يرجع إلى القرعة فيعمل عنهما.

وقال الشافعي: سره مخ بأسوء حالته، فعطيه نصف مال؛ لأنه البقيس،
والذي يكون موقوفاً حتى يبين حاله. وإن كان أنه ذكر أعطياه مرات المذكور،
وإن كان أنه أثنى بعد أحد حقّه وبعضي لباي العصبة. وبه قال زيد بن
ثابت (٢).

وقال أبو حنيفة: يعطيه النصف يقبلاً، وساقى يدفع إلى عصبته (٣).
 وذهب قوم من الحناريين، وقوم من البصريين: إلى أنه يدفع إليه نصف
 ميراث ذكر، ونصف ميراث الأنثى، فعطى ثلاثة أرباع المال. وله قال أبو
 يوسف، وجماعة من أهل الكوفة (٤).
 دليلنا: إجماع العروة وأحبارهم (٥).

(۱) الفقه ۲۳۸ حدیث ۷۶، و شہد ۹ ۳۵۴ حدیث ۱۲۷۱

(٢) الوجيز ٢٦٨:١، والمجموع ١٠٨:١٦ و ١٠٩، والمغني لاس مدامة ١١٦:٧، وشرح الكبير ١٥٠:٧ - ١٤٩، والبحر الرحار ٣٦٠:٦.

(٣) التفسير ٣٠: ٩٣، والسف ٢: ١٥٧، والمعي ١٥: ١١٦، والشرح الكبير ١٢٩: ١٥٠، والجميع ١٦: ١٠٨، والجميع الزجر ٦: ٣٦٠.

(٤) لسط ٣٠ و٩٣، وسعي لاف قد م٧ ١١٦، وشرح كبير ٧ ١١٩ و١٥٠، والمجموع ١٠٨، ١٦، والبحر الزخار ٦-٣٦١.

(٥) الك ٧٣ و١٥٦ و١٥٧ حديثاً و ٥٠ غرضه ٢٣٧ حديثاً و ١٥٩ و ١٧٢ و بمقتضى ٣٥٦ و ٣٥٧

مسألة ١١٧: رءن مء وءف ءولاء مسلمف ومركف؁ ءان لمسلمف يرءونف ءوب لمركف بلاءلاف؁ ءء أسف لمركف بعء موءف فل القسمة قاسموفم الماء؁ وء أسموف بعء قسمة الماء ءلامفرء لهم؁ وء قاء عفرس الءطاب؁ وعءمان من عفاء(١).

وقال ءمع الفقهاء: إفهم لامفرء لهم ءءا إءا أسلمواف بعء موءف سواء قسم ءولم فقسف(٢).

ءلفنا: إءماع الفرقة وأءبارهم(٣).

وروف عى السف صلف الله عفف وآف أفه قاء. «من أسلم عى شفء ففوف»(٤) وهؤلء أسموف عى مفرء وءب أف فكون لهم.

مسألة ١١٨: مسف مء وله ءولاء مسلمون بعصفهم معء ءصور؁ وبعصفهم مأسوروف؁ ءان لمفرء للءءصرف والمأسورف. وء قال ءمع الفقهاء(٥).

ءفء ١٢٦٧ و١٢٦٨ و١٢٧٠ و١٢٧٣ و١٢٧٥.

(١) أءكام القرآن لمءصاف ١٠٤٢؁ والمعى لاس ءءمة ١٧٢٧؁ والشرء كبر ٦١٧؁ وعمءة القارى ٢٣: ٢٦٠؁ وءءاة اعءف ٢: ٣٥٤ و٣٥٥؁ وءمءوف ١٦: ٦٠

(٢) أءكام قرآن لمءصاف ١١٤٢؁ وءمءوف ٣٠٣؁ وءءاة عفف ٢: ٣٥٤؁ وعمءة القارى ٢٣: ٢٦٠؁ وءءة الاءف ١٢٢ و١٣؁ وءمءوف ١٦: ٦٠؁ والمعى لاس ءءمة ١٧٢٧ و١٧٣؁ وشرء لكبر ٧: ١٦١ و١٦٢؁ وفتح الرءف ٣: ١٦٧.

(٣) الكافى ١٤٣٧؁ ءفء ٢ و٥ باب مفرء أهى المال؁ وفى ءب آءرف مفرء أهى المال معء صفءة ١٤٤ ءفء ٢ و١ وفى صفءة ١٤٦ ءفء ١؁ والءفء ٩: ٣٦٩ ءفء ١٣١٦ و١٣٢٠؁ والفقفء ٢٤٤: ٢٤٤ ءفء ٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٥ و٧٨٧.

(٤) نسف كبرى ٩: ١١٣؁ وءمء الروف ٥: ٣٣٥؁ وفى ءرفه فى ءرفء آءافء أهءافه ٢: ١٢١ ءفء ٧١٦ لاس أسلم عى مال ففوف.

(٥) معى لاس ءءمة ٧: ٢١٢؁ وشرء كبر ٧: ١٤٧؁ وعمءة نف رف ٢٣: ٢٥٩؁ وفتح الر ١٢: ٥٠؁ والءامع لأءكام القرآن للمرفطى ٨٠٥؁ وءمءوف ١٦: ٦٨

وقال شريح: المأسورون ثلث (١). وول الحمعي لا يرث لمأسور (٢).
 دليلنا: إجماع الفرة وظواهر القرآن وعمومها، ونخصيصها في التوريث والمعم
 يحتاج إلى دليل.

مسألة ١١٩: اختلف أصحابنا في ميراث المحوس على ثلاثة أقوال:
 أحدها: إتهم لا يرثون إلا بسب أو نسب يسوع في شرع الاسلام (٣).
 والآخر: إتهم يرثون بالنسب على كل حال، وسالب الذي يحور في
 شرع، وما لا يحور لا يرثون به (٤).

والثالث: أنه يحور أن يرث بالأمرين معاً، سوء كان جائزاً في الشرع أو لم
 يكن. وهو الذي حترته في (لهاية) و(هديث الاحكام) (٥)، وهدي اندي
 حترته أحسراً قال على عليه السلام وعمر، وعد لله من مسعود، وأهل الكوفة،
 وابن أبي سبي، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، والحمعي، وقنادة. فاهم قنوا
 كلهم محوس يرثون بجميع قراناتهم التي يدسون بها ما لم يسقط بعضهم
 بعضاً (٦)، وهذا هو الذي ذهبنا إليه.

وما إذا تزوج واحد منهم ممن يحرم عليه في شرع الاسلام مثل أن يزوج

(١) عمدة القاري ٢٣: ٢٥٩، وفتح الباري ١٢: ٤٩.

(٢) انبي لاس عداه ٦: ٢١٢، و شرح الكبير ٦: ١٤٧، ومجموع ١٦: ٦٨.

(٣) سب شريح الحموسي رصود الله بعد عن عمه في سبب الحكماء ٩: ٣٦١ هذه نقول لموسى بن
 عبد الرحمن ومن بعده فلاحظ.

(٤) سب شريح مؤلف قدس سره في حيدر الشرح هذه نقول بفصل من شذوذ ومن بعده وحكي
 علامه خاني قدس سره في المحقق ٢: ١٩٦ هذه الأقوال وقسمها من قسمين وقد سب نقول
 أن في لاس بي عقيل، وأصح أصعد محمد بن محمد بن محمد بن قدس الله روحه.

(٥) انظر لهاية: ٦٨٣، وتهذيب الأحكام ٩: ٣٦٤.

(٦) الباب ٣: ٣٢٥، ومعنى لاس عداه ١: ١٦٩، و شرح الكبير ٦: ١٧١، ومجموع ١٦: ٩٧، ومسوط
 ٣٠: ٣٣ و ٣٤، والبحر الزحار ٦: ٣٦٦.

بأمة، أو بنته، أو عمه، أو وحده، أو بنت أخيه، أو بنت خنّه وبه لاشتب
بينها الميراث بالروحية بالاختلاف عند فقهاء؛ لأن الزوجية لم تثبت (١).

والصحيح عدى أنه يشب بينهما لميراث بالروحية. وروي ذلك عن عبي
عنه السلام. ذكره ابن بلكان لعرصي (٢) في (الموخر).

وقاب شافعي: كل قرينة إذا بررد كل واحد منها يرثه بحجة واحدة، وإذا
حتمعتا لم يرثهما - يعني جهتين - مثال ذلك: محوسي تزوج بنته فماتت هي،
فإن الأب يرث بالبنوة ولا يرث بالروحية. وهكذا إن ماتت لاب فبها ترث
بالبنوة لا بالزوجية.

قالوا: وهذا لا خلاف فيه.

قالوا: لأن الزوجية مدّنت (٣).

وإن كان محوساً تزوج بالاحت فماتت بنت وماتت المحوسي، فإن هذه
البنات هي بنت وستة أخت، وأُمّها أخت وأُمّ لهذه، فإن ماتت البنات فإن
الأم ترث بالأمومة، لأن الأمومة أقوى من الإحوة، لأنها تسقط، والأم
لا تسقط.

وإن ماتت الأم فهي ترث بالبنوة لا بالاحوة، لمثل ذلك. وبه قال في
لصحابة: ريد بن ثابت. وفي الديعي: الحسن البصري، وأنزهري. وفي
لفقهاء: مالك، والأوزاعي، وأهل المدينة (٤).

(١) يعني لاس قدمه ١٧٩ ٧، وشرح الكبير ١٧٤ ٧، والمجموع ١٦ ٩٦ و٩٧، والفتاوى ٣ ٣٢٥،
ونحو الزخار ٣٦٦:٦.

(٢) محمد بن عبد الله بن الحسن البصري شافعي المعروف بابن بلكان (ابن الحسن) توفي في بيع الأول
سنة ٤٠٢ هـ من تصانيفه الأثرية. في المرائض معجمه مؤلفين ١ ٢٠٧.

(٣) مختصر لمروى ١٤١، والأم ٨٢ ٤، والمجموع ١٦ ٩٦ و٩٧، والمعنى لاس قدمه ١٧٩ ٧، وشرح
الكبير ١٧٩:٧، والبحر الزخار ٣٦٦:٦.

(٤) الأم ٨٢ ٤، ومختصر نوري ٤١، ونحوه ٢٦٥ و٢٦٦، والمجموع ١٦ ٩٦ و٩٧، والمعنى لاس قدمه ١٨١ ٧.

دليلاً: قوله تعالى «وورثه نواه فلائمه ثلث» (١) فحصل للأئم ثلاث،
وللاخت نصف ولم يعص. وكذلك قوله «ولكم نصف ما ترك
أرواحكم» (٢) وقوله: «ولهن الربع مما تركن» (٣) وكل ذلك عدم، وقد ذكرنا
برواية صريحه عن اثنتا عشرين مسلماً بذلك في تهذيب الأحكام (٤).
مسألة ١٢٠: بحصة مانت وحلفت أمّاً هي أخت لأب، للأئم ثلاث،
والباقي رد عليها.
وقال الفقهاء: الباقي للعصبة (٥).

دليلاً: ما قدمناه من بطلان القول بالتعصب، وكلّ من نُظله قال بما قلناه.
مسألة ١٢١: بحصّة مانت وحلفت بتاً هي أخت لأب، لست انصف
بالتسمية، والباقي رد عليها.
وقال أبو حنيفة: ساق لها أيضاً بالعصب، لأن الأخت تعصب
لست (٦).

وقال أبو العباس فيه قولان:

أحدهما: مثل قول أبي حنيفة

والثاني: الباقي للعصبة، لأن كلّ من يدي سسين، لا يرث مريض، ولأنها
لو ماتت هي وكانت عصباً لي هي أمّها ترث منها بسبب واحد. كذلك إذا
ماتت تلك ترث هي منها بسبب واحد.

(١) النساء: ١١. (٢) والنساء: ١٢.

(٤) التهذيب ٩: ٣٦٤ باب ٣٧ حديث ١٢٩٩ وغيره ملاحظ.

(٥) معني لاس فيه ١٨٤٧ و ١٨٥٠، وشرح الكبير ٧: ١٦٤ و ١٦٥، ومجموع ١٦: ٩٧، والوجيز

٢٦٦: ١، والراجح الوهاج: ٣٣٩، ومعني المحتاج ٣: ٣٠.

(٦) لمبوض ٣٠: ٣٦٦، والفتاوى الهندية ٦: ٤٥٥، وسر حدائق ٦: ٢٤٠، والفتاوى البرزانية في هدمش

الفتاوى الهندية ٦: ٤٧٣، والمجموع ١٦: ٩٧.

وفرق نجوس من هذه المسألة وتي قبلها إذا ماتت الأم. قال. لأن هناك نجوسا ترث بسبب واحد، لكاتب هي حنّ ولاخرى اختاً، وكل يؤدي إلى أن تحجب نفسها نفسها، ولاسكان لا يحجب نفسه نفسه، وليس كذلك هاهنا، لأنه لا يؤدي الى ذلك (١).

قال أبو حامد وهذا التعليق ليس بشيء؛ لأنه هنا يصحّ تصور أن تعصب نفسها نفسها، فلما لم يحجبك لم يحجبها.

دليلنا: ماقدماه من أن مع الأم لا يرث أحد من لاجوة والاحوت من أي جهة كانوا (٢).

مسألة ١٢٢: مجوسي مات وحيف أمّ هي تحت لأب، واختاً لأب وأم، للأم ثلث بالفرض، والباقي يرث عليها.

وقال الشافعي: سلام الثلث، وللأخت للاب والأم النصف، والساقى للعصبة (٣).

وقال أبو حنيفة: للأخت من الاب والأم النصف، وللأم السدس، ولها سدس آخر لأنها تحت لأب (٤).

فتصورها اثنين يحجب بها الأم إلى السدس.

دليلنا: ماقدماه في المسائل المتقدمة.

مسألة ١٢٣: ماتت مجوسية وحيفت أمّ هي تحت لأبيها، وحنّ لأب وأم، للأم الثلث، والباقي يرث عليها.

وقال أبو حنيفة: للأم السدس، والساقى للاح (٥).

(١) انظر المعنى لابن قدامة ١٨٤: ٧، والمجموع ١٦: ٩٧.

(٣) الوجيز ١: ٢٦٦، والمجموع ١٦: ٩٧.

(٤) لميسوط ٣٠: ٣٧، والمجموع ١٦: ٩٧.

(٥) لميسوط ٣٠: ٣٦ و ٣٧، والفتاوى الهندية ١: ٤٥١.

وقال الشافعي: للآثم الثلث، والساقى للاح (١)

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى من أنه لا يرث مع الأم أحد من الإخوة والإخوات، لا بالعرض ولا بالتعصيب.

مسألة ١٢٤: المولود إذا علم أنه حتى حين ولادته بصحيح أو حركة أو احتلاح أو عطاس بعد أن يسه حبانه فإنه يرب. وبه قال حسن، والأورعي، وشافعي، ولثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وأهل يعرف (٢)، إلا أن من قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، ورفعة، وأحمد بن صالح بن حي: إن مولود إذا حرج أكثره من أرحمه وعلم حينه ثم حرج جميعه وهو ميت فإنه يرث ويورث منه (٣).

وكذلك مالك، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والشافعي لا يورثون لمولود حتى يسمع صوته (٤)

دليلاً: إجماع الصرقة وأخبارهم (٥). وقوله: «يوصيكم الله في أولادكم لمنكم مثل حظ الأنثيين» (٦)، ولم يفضل.

مسألة ١٢٥: إذا مات ميت وحلف ورثة وامرأة حاملاً فإنه يوقف ميراث

(١) الوحي: ١: ٢٦٦، والمراج الوهاج: ٣٣٩.

(٢) المحلى: ٣٠٨: ٩، والمعنى لابن قدامة ٢: ٢٠٠، وشرح كبير ١٣٦: ٧، والمجموع ١١٠: ١٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥: ٦٥، وبيّن الحقائق ٢٤١: ٦، والفتاوى الهندية ٤٥٦: ٦.

(٣) سقوط ٥٠٣، ٥١٠، وفتاوى هندية ٤٥٦: ٦، وبيّن الحقائق ٢٤١: ٦، وحاشية رد المحتار ٨٠: ٦، والمعنى ٢: ٢٠٠، وشرح كبير ١٣٦: ٧، والمجموع ١١: ١٦.

(٤) مختار ٣٠٨: ٩، والمعنى لابن قدامة ٢: ١٩٩، وشرح كبير ١٣٥: ٧، والمجموع ١١٠: ١٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥: ٦٥.

(٥) الكافي ١٥٥: ٧، حديث ٢، والعهدة ٢٢٦: ٤، حديث ٧١٨، والتهذيب ٣٩١: ٩، حديث ١٣٩٧ و١٣٩٩، والاستبصار ١٩٨: ٤، حديث ٧٤٢ و٧٤٤.

اسي، ويقسم الباقي. وانه قاب لمحمد بن الحسن، ويؤخذ منهم صماء (١).
وقاب الشافعي، ومايك لايعتبه المراث حتى تصع، ولا أن يكون حمل
يدخل بقصد على بعض الورثة، فيدفع ذلك لوارث حقه معطلاً، ويوقف
الباقي (٢).

وكان أبو يوسف يقسم ميراث، ويوقف نصيب واحد، ويأخذ من الورثة
ضميناً (٣). وهذا أيضاً جيد، بخلاف أن يعمله وكان شريك يوقف نصيب
أربعة، وهو قياس الشافعي (٤).

وروى بن المارث، عن أبي حنيفة نحوه (٥)

وروى الثوري عن أبي حنيفة أنه يوقف لمن كثرته حتى تصع حمل (٦).
دليلاً: أن العادة حرت، لأن أكثر ما تده المرأة له، وما راد عنه شذ
خارج عن العادة، وتحوير ذلك أحدا الصماء. وربادة ما حرت به عادة
وحيث ايفاه يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٢٩: دية الحسن، دية خمسة مائة دينار، وإذا لم يتم فقرة عند أو

مة

(١) مسود ٥٢٣٠، وبني خندق ٣١٦، وحاشية رد المحتار ٨٠٦، ومعني لاس فده ١٩٦٧.

وشرح الكبير ١٣٢٦، والمجموع ١١١:١٦.

(٢) مجموع ١٠٩١٦، وشرح يفتح ٣٣، ومعني المحتار ٢٨٣، ومعني لاس فده

١٩٥٧، والشرح الكبير ١٣١:٧.

(٣) مسود ٥٢٣٠، والفتاوى الهندية ٤٥٦، وبني خندق ٣١٦، وحاشية رد المحتار ٨٠٦،

ومعني لاس فده ١٩٥٧، وشرح الكبير ١٣١٦، والمجموع ١١١:١٦.

(٤) الوجيز ٢٦٨، ومعني لاس فده ١٩٥٦، وشرح الكبير ٣١٧، و١٣٢

(٥) مسود ٥٢٣٠، وحاشية رد المحتار ٨٠٦، ومعني لاس فده ١٩٥٧، وشرح الكبير

١٣١٧، و١٣٢

(٦) مسود ٥٢٣٠، وحاشية رد المحتار ٨٠٦، ومعني لاس فده ١٩٦٧، وشرح

الكبير ١٣٢:٧.

وعند معناه عند أو أمة على كل حال، إلا أن هذه بديّة يرثها سائر
المساجين، وغير المساجين. وبه قال جميع الفقهاء (١) إلا ربيعة فإنه قال: أن
هذا بعد لامة، لأنه قبل ولم ينقص منه، فكأنه أثلّف عصباً
منه (٢).

دليلاً: إجماع المرفقة وأحبارهم (٣).

وروى معبرة بن شعبة: أن امرأتين من هذيل اقتتلتا، فقتلت إحداهم
الأخرى، فقضى رسول الله - صلى الله عليه وآله - بديّة المقتول على عاقلة
القاتلة، وقضى في الحين بغرة عند أو أمة (٤). فوجه الدلالة: أن لسي - صلى
الله عليه وآله - أفرد ديّة الجين عن ديّة البعس، فثبت بذلك ما قسناه.

مسألة ١٢٧: يرث البديّة جميع الورثة، سواء كانوا مسجيين أو غير مسجيين،
من الروح والروحة. وبه قال جميع فقهاء (٥).
وعن علي - عليه السلام - روايتان:

(١) الام ٦ ١٠٧ و ١٠٨، وسج ٢ ١٥٧ و ١٥٨، والمجموع ٥٦: ١٩ و ٦١، وكفاية الاختيار ١٠٧: ٢،
والشرح الوهاب ٥٠٩ و ٥١٠، ومعني عم ٤ ١٠٣ و ١٠٥، والمبسوط ٢٦ ٨٧ و ٨٨، ومب
٦٢ ٣، وسدع السدع ٣٢٥ ٧، والموسوس منه ٦ ٣٤، ومسح المسح ٦ ١٣٩ و ١٤٠،
والمعني لاس منه ٦ ٤٧ و ٢ ٩٣٦ و ٥٤٣، وشرح بكر ٩ ٥٢٣ و ٥٣٥، والبحر برد ٦ ٢٥٦
و ٢٥٧، والمجلد ٣٢: ١١، وعلمة القاري ٢٣: ٢٤٣.

(٢) المفتي لابن قدامة ٤٠٤: ٧، وبداية المجتهد ٤٠٨: ٢.

(٣) الكافي ٣٤٢: ٧ حديث ١ و ٢ و ٣٤٤ حديث ٤ و ٧، والعنف ٤٠: ٤ حديث ١٩٤، والتهذيب
٢٨٥: ١٠ حديث ١١٠٧ و ٢٨٦ حديث ١١٠٨ و ١١٠٩، والامتنع ٤: ٢٩٩.

(٤) صحيح مسلم ٣ ١٣١٠ حديث ٣٨ و ٣٩، ومسح أبي داود ٤ ١٩٠ و ١٩١ حديث ٤٥٦٨ و ٤٥٦٩،
ومسح الدارمي ٢ ١٩٦، ومسح الترمذي ٤ ٢٢٣: ٤ حديث ١٤٩٠ و ١٤٩١، ومسح كنفائي ٨ ٥١،
وحكام القرآن للجصاص ٢: ٢٢٤، والمجموع ١٩: ١٤٣.

٥ الام ٦ ٨٩ و ٧ ١٠٨ و ١٠٩، والمجموع ١٩ ٦١، وشرح المعجم ٥١، والمبسوط ٢٦ ١٥٦، والمعني
لابن قدامة ٢٠٥: ٧.

إحداهما: كما قنناه (١)، وهو الصحيح.

والثانية: ان الدية للعصاة، ولا يرث من لا يعرض عنه العن مثل الاحت

والزوج والزوجة (٢)

دليلاً: إجماع الفرقة.

وروي أن عمر بن الخطاب قال: لا ترث الروحة من دية زوجها، حتى
سأل الصحابة فقال له الضحاك بن سعيد (٣): ان النبي صلى الله عليه وآله
كتب إلينا بأن نورث امرأة أشيم الصابي (٤) من دية زوجها فورثاه، فرجع
عمر عن ذلك وورثها (٥).

مسألة ١٢٨: يقضى من دية الدين والوصايا. وبه قول عامة لعقهاء (٦)،
ولا نورثاه قال: لا يقضى من الدين والوصية (٧).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٨).

مسألة ١٢٩: يحض الأس لأكثر من لركة شاب حدد لمست، ومبيه،

(١) انظر الكافي ١٣٨:٧ حديث ١، وبعقبه ٢٢٦:٤ حديث ٧٦٩، والتهذيب ٣٧٦:٩ حديث ١٣٤٤.

(٢) البسوط ١٥٧:٢٦، والمعني لابن قدامة ٧:٢٠٥.

(٣) الحديث بن سعيد بن عوف بن عبد بن كعب بن أبي بكر بن كلاب الكوفي كان يورث نبيته،

له صحبة، استعمله النبي صلى الله عليه وآله على لأعرب. انظر تاريخ بغداد ١٠٠:١٤١.

١٤١.

(٤) أشيم الصابي، قتل في حب النبي صلى الله عليه وآله، وكسب النبي صلى الله عليه وآله من

صحاح بن سعيد في نورث روحته من دية زوجها، ولم يقف على راحة به أكثر من ذكر اسمه

وقصة النورث انظر أمثالنا ١: ٩٩.

(٥) لصف بغدادري ٩: ٣٩٧ حديث ١٧٧٦٤ نحوه خلاف بسري نفعه، وسنن أبي داود ٣: ١٢٩

حديث ٢٩٢٦، وسنن شرمدي ٤: ٢٥٤ حديث ٢١١٠، ولأ ٦: ٨٨، والمعني لابن قدامة ٧: ٢٠٥

(٦) بسوط ٢٦: ١٥٧، والمعني لابن قدامة ٧: ٢٠٥، والشرح ٥١٠.

(٧) المعني لابن قدامة ٧: ٢٠٥.

(٨) الكافي ١٣٩:٧ حديث ٧، والتهذيب ٣٧٥:٩ حديث ١٣٤٤.

مسألة ١٣٢: إذا تزوج رجل في حال مرضه ودخل بها ثم مات ورثته، وإن لم يدخل بها لم ترثه.

وقال أنوحية، وأهل لعراق، والنصرة، والشافعي: إيا ترثه (١) ولم يقصوا. وقال مالك وأهل المدينة لا ترثه (٢)، ولم يقصوا أصلاً. دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

مسألة ١٣٣: المكتب على صريين: مشروط عليه، ومطلق. مشروط عليه: بمحلة الص مائتي عليه درهم، لا يرث ولا يرث. ومطلق: يرث ويورث بمقدار ما تحرره. وبه قال عبي الله السلام (٤). وروى عن عمر، وريد، وعائشة، وس عمر: أنهم حملوا المكاتب عبداً مائتي عليه درهم، ولم يقصوا (٥). وإليه ذهب الرهري، ومالك، والشافعي، وأنوحية (٦).

وعن ابن عباس أنه قال: إذا كتب صحفة فهو حر (٧)

-
- (١) الأم ٤١٠٣، والمجموع ١٥: ٤٣٩، ومعنى لاس مقدمة ٢١٣٧، شرح الكبير ١٧٦٧
 (٢) معنى لاس مقدمة ٢١٣٧، والشرح الكبير ١٧٦٧، والمجموع ١٥: ٤٣٩
 (٣) الكبير ١٢١٦، ١٢٣، حديث ١٢١، وفيه ٤٢٨ حديث ٧٢٤، وانتهى به ٧٧٨ حديث ٢٥٩، ٢٦١، والاستبصار ٣: ٣٠٤، حديث ١٠٨٠
 (٤) انظر لك في ١٥٢٧، حديث ٦، وبه ٣٥٢ حديث ١٢٦٣، وفيه ٤٢٨ حديث ٢٤٨، ٨٠، والاستبصار ٤: ٣٧، حديث ١٢٤.
 هـ مخمس ٢٢٩، وسيوط ٢٠٦، وبه ٣٧٢ و ٣٧٣، ومعنى لاس مقدمة ١٣٢٧، ١٣٢٧، وبيل الأوطار ١٩١: ٢٦٨، والفتاوى الهنكية ٢٦٨: ٢٦٨.
 (٦) الأم ٨٤٨، وكفاية الاحب ١٨١، والمجموع ١٦: ٢٩، وسيوط ٢٠٦، وبه ٢٢٩، ٢٢٩، وبه ٣٧٢، وسهل المدارك ٣: ٢٥٧، ومعنى لاس مقدمة ١٣٢٧، وشرح الكبير ٢٢٣: ٧، والفتاوى الهنكية ٢٦٨: ٢٦٨.
 (٧) معنى ٢٢٩، ومعنى لاس مقدمة ١٣٤٠٧، وسيوط ٢٠٦، وشرح الكبير ١٣٤٠٧، وبيل الأوطار ١٩١: ٢٦٨.

وعن ابن مسعود: أنه إذا أدى ثلثاً أو ربعاً فهو حر. وعن عمر نحوه (١).
 دليلاً: إجماع عمره وأحبارهم (٢) فيهم لا يختلفون، والطاهر كلها تناول
 لمكانت وغيره، وبني بحرمة الميراث بدليل.
 مسألة ١٣٤: معتق بعضه ميراث المكاتب المطلق إذا أدى بعض مكاتبته،
 ميراث ويورث بحسب حرية، ويمسح بحساب رقه. وبه قال علي عليه
 السلام (٣)، وإليه ذهب من أبي لبى، وعطاء، وطاؤوس، وعثمان التي (٤).
 وكان الرهري، وبه بك، وأحد قوي الشافعي لا يورثون منه، ويحتمون ماله
 ليمتلك رقه (٥).
 وأبو حنيفة يحبس ماله كمال لمكانت يؤدي عنه مكاتبته، فإن بقي منه
 شيء كان لورثته، ولا يورثه مالم يكمل فيه الحرية (٦).
 وروى عن الشافعي أنه قال: يورث عنه بقدر ما فيه من الحرية
 ولا يورث (٧).
 وكان الثوري، وأبو يوسف، ومحمد، وروى يحتمون معتق بعضه ميراث الحر

(١) معي لاس فداة ٧ ١٣٤، وشرح الكبير ٧ ٢٢٤، وحنس ٩ ٢٢٩ و ٢٣٠، وسنة محمد
 ٢ ٣٧٣، والقندوى المدة ٦ ٢٦٨

(٢) الكافي ١٥١٧ باب ميراث المكاتب، ولفظه ٤ ٢٤٨ حديث ٨٠١ و ٨١٣، وشهد به ٩ ٣٤٩
 باب ميراث المكاتب، والاصح ٤ ٣٧٧ باب ميراث مكاتب

(٣) حنس ٩ ٣٠٢، ومعني لاس فداة ٧ ١٣٥، وشرح الكبير ٧ ٢٢٥، والندوى عديده ٦ ٢٦٨

(٤) حنس ٩ ٣٠٢، ومعني لاس فداة ٧ ١٣٥، وشرح الكبير ٧ ٢٢٥

(٥) سنة محمد ٣ ٣٦٤، وأسهل المدارك ٣ ٢٤٨، والآل ٨ ٨٤، وبيحار ١ ٢٦٦، والمعني لاس فداة
 ٧ ١٣٥، والشرح الكبير ٧ ٢٢٥، وأغنى ٩ ٣٠٢.

(٦) المساوي عديده ٦ ٢٦٨، وسنة محمد ٢ ٣٧٤ و ٣٧٥، وحنس ٩ ٣٠٢، ومعني لاس فداة
 ٧ ١٣٥، والشرح الكبير ٧ ٢٢٣ و ٢٢٥

(٧) حنس ٩ ٣٠٢، ومعني لاس فداة ٧ ١٣٥، وشرح الكبير ٧ ٢٢٥

جميع أحكامه (١) .

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء .

مسألة ١٣٥: لأسير عليه حسنة فانه يورث، وإذا لم نعم حي هو أم

ميت فهو عسرة بمفقود. وبه قال عامة الفقهاء (٢)

وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال: لا يورث لأسير (٣).

وعن إبراهيم قال: لا يورث الأسير. وعن إسماعيل أيضاً قال: لمعه من

لميراث (٤) .

دليلاً: إجماع بفرقة وطواهر انفراد (٥)، وهي عامة في لأسير وعسرة (٦)

مسألة ١٣٦: لا يقسم مال لمفقود حتى نعم ماله، أو عصي رمال لا يعيش

مثله فيه محرمي العدة، وبما مات به من يرثه بمفقود دفع إلى كل ورث ثل

مريضه، ويوقف ساقى حتى يعلم حاله. وبه قال الشافعي. وقبل عن مالك

نحوه (٧).

وقال بعض أصحاب مالك: يصرب للمفقود مدة سبعين سنة مع سنة يوم

فقد، ولان علمت حاله وإلا قسم ماله. وقال بعض أصحابه: يصرب به مدة

(١) انظر لابن قدامة ١٣٥:٧، وشرح الكير ٧ ٢٢٥

(٢) يعني لاس قدامه ٢١٢ ٧، وشرح الكير ١٤١ ١، ومعدون عده ٦ ٤٥٧، وفتح الباري ١٢

٥، ومجموع ١٦ ٦٧ ٦٨، ووجيز ١ ٢٦٧، والجامع لاحكام العرب بمفرضي ٥ ٨٠، وعمده

٢٣ ٢٥٩

(٣) عمدة الفري ٢٣ ٢٥٩، والجامع لاحكام العرب بمفرضي ٥ ٥٩ ٨٠، وفتح الباري ١٢ ٥٠

ومعني لابن قدامة ١٣٢:٧ و٢١٢، والشرح الكير ٧:١٤٧.

(٤) يعني لاس قدامه ٢١٢ ٧، ومجموع ١٦ ٦٨، وشرح الكير ٧ ١٤٧، والجامع لاحكام العرب

للقرطبي ٥ ٥٩.

(٥) السهم ١١ و١٢

(٦) في نسخة حجرية من مصنفه فعنه دلالة

(٧) المعني لاس قدامه ٢٠٨ ٧، وشرح الكير ٧ ١٤١، ومجموع ١٦ ٦٨

تسعين سنة (١).

وقال محمد: إذا بلغ مالا يعسر مثله في مثل سنته جعلناه ميئاً، وورث منه كل وارث حي، وإن مات أحد من ورثته قل ذلك لم أورثه ولا أورث المفقود من ذلك الميت، ولم يحده مدة، وهذا مثل ما قلناه وقاله الشافعي (٢).

وقال الحسن بن زياد السلولي: إذا مضى على المفقود من السنين ما يكون مع سه يوم فقد مائة وعشرون سنة قسم ماله بين الأحياء من ورثته. وبه قول أبو يوسف (٣).

دليلة: أن الاعتار بما حرت به لعدة، وقد عمل عليه فقد أحذر بالاحوط، ولم تحر به عادة لئلا يسه طريق، وأما التحديد بمدة معينة، وبه يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٣٧: ولاء المولاة حائز عبداً.

ومعناه: أن يسمى رجل على يد رجل فمواله، فيصير مولاه، وبه أن يفضل ولائه في غيره ما لم يعمل عنه، أو عن أحد من أولاده الذين كانوا صغاراً عند عقد الولاء. وبه قول علي بن عبد السلام، وعمر، وروى عنهما أبيه ورثاه. وبه قال ابن المسيب، وعطاء، والزهري والأورعي، وثو حيفة وأصحابه (٤).

وكان يريد لا يجعل الولاء، لا للمعتق، وإليه ذهب مالك، والشافعي، ومن

(١) المجموع ١٦ ٦٨، والمعنى لاس قدمه ٢٠٨ ٦، والشرح الكبير ١٤١ ٦

(٢) مجموع ١٦ ٦٨ و ٦٩، ومبسوط ١١ ٣٤ و ٣٥، وأصح ٢ ١٥٥، والمعنى لاس قدمه ٢٠٨ ٦، والشرح الكبير ١٤١ ٦

(٣) مبسوط ١١ ٣٥ و ٣١ و ٥٤، والمعنى لاس قدمه ٢٠٨ ٦ و ٢٠٩، والشرح الكبير ١٤٢ ٦

(٤) أنساب ٤ ٣١ و ٣٢، ومبسوط ٨ ٩١ و ٣١ و ٤٣، وسنن أبي حمزة ٦ ٢٧١، والنف ١ ٤٣١ و ٤٣٢، وعمدة ٢ ٢٣ و ٢٥٥ و ٢٥٦، وأحكام عمران لخصاص ١٨٦ ٢ و ١٨٧، وندوة المنجد ٢ ٣٥٥ و ٣٥٦، وفتح الباري ١٢: ٤٧.

أبي ليل (١) .

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

مسألة ١٣٨: حكم الرجل لمجهول النسب حكم الذي يسلم على يد غيره إذا توالى إليه. وبه قال أبو حنيفة (٣).

وقال الشافعي: لا يجوز ذلك (٤).

دليلنا: مرقاه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٣٩: المعتق سائنة لا ولاء عبه، وله أن يولي من شاء، وبه قال عمر، وابن مسعود في إحدى روايتي عنهما. وبه قال الرهري، وسليمان بن يسار، وأبو العالية، ومالك (٥).

ولرواية الأخرى عنهما قالوا: لا سائنة في الإسلام، الولاء لمن أعتق، فإن يخرج من ميراثه جعده في بيت مال المسلمين (٦).

وكن الشعي، والشافعي، وأهل العراق يحسمون ولاءه لمعتقه (٧).

(١) الام ٤ ١٢٦، وكفاية الأحب ٢ ١٧٧، وأعمق ١٦ ٤٣ و ٤٤، وأمدونه كبرى ٣ ٣٦٥، ومعني لاس قدمه ٧ ٢٧٨، وبدنه محمد ٢ ٣٥٥، وحكم القرآن لمخصص ٢ ١٨٦، وفتح القاري ١٢ ٤٦، والمبسوط ٨ ٩١ و ٣٠ ٤٣، وبل الأوطار ٦ ١٨٣.

(٢) نكالي ٧ ١٧١ حديث ٣، وشهدت ٩ ٣٩٤ و ٣٩٦ حديث ١٤١٧ و ١٤١٣ و ١٤١٤.

(٣) تنق ١ ٤٣٢ و ٢ ٥٨٨، ومبسوط ٨ ١١٣ و ١٠ ٢١٣، والمعني لاس قدمه ٧ ٢٧٨، وعمدة القاري ٢٣: ٢٥٢.

(٤) الام ٤ ٧١، ويختصر القاري ١٣٧، وأبو حنيفة ١ ٤٥٨، وأعمق ١٥ ٢٩ و ١٦ ٤٣ و ٤٤، ومعني لاس قدمه ٧ ٢٧٨، والنسب ١ ٤٣٢، وعمدة القاري ٢٣: ٢٥٢.

(٥) بدايه محمد ٢ ٣٥٦، والمعني لاس قدمه ٦ ٢٤٥ و ٢٤٦، وشرح الكبير ٦ ٢٤٦، ومبسوط ٣٨: ٣١، وفتح القاري ١٢: ٤٦، وعمدة القاري ٢٣: ٢٥٣.

(٦) بدنه محمد ٢ ٣٥٦، وعمدة القاري ٢٣ ٢٥٣، وفتح - روى ١٢ ٤١. والمعني لاس قدمه ٧ ٢٤٥، وشرح الكبير ٧ ٢٤٦.

(٧) الام ٤ ١٢٧، وأعمق ١٦ ٤٤، ومعني لاس قدمه ٦ ٢٤٥، وشرح الكبير ٧ ٢٤٦، والمبسوط

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٤٠: من أعتق عن غيره، فإن كان بأمره كان ولاؤه للأمر، وإن كان بغير أمره فلاؤه لمعتقه دون المعتق عنه. وبه قال لأوراعي، والشافعي، وأبو يوسف (١).

وكان أبو حنيفة يحل ولائه للمعتق، أمر المعتق عنه بذلك أو بأمره، إلا أن يكون أمره أن يعتق عنه عبده على عوض يدفعه إليه، ويلزمه عوض فيكون الولاء له (٢).

وقال مالك، وأبو عبيدة: ولائه للمعتق عنه على كل حال، أمره بذلك أو لم يأمر (٣).

دليلنا: قول النبي صلى الله عليه وآله: «(الولاء لمن أعتق)» (٤) والأمر بالمعتق معتق على كل حال، كما أن الأمر بالبيع والطلاق وسائر عقود عاقد هـ.

مسألة ١٤١: إذا مات بعد المعتق وبس له مولى فميراثه لمن يتقرب إلى مولاه من جهة أبيه دون أمه، الأقرب أول من لأبعد، على تدريج ميراث المال.

٣٨٣٠، والتمهيد ٢٨١، وفيه ١٢، والتمهيد ٤، ٢٣، ٢٥٣، وندوة محمد

٢٥٦ ٢

(١) لأ ١٣٤، وسواء ٨، ٩٩، وندوة محمد ٢، ٣٥٥، وسبعة ٢، ٤٦٢، ومعني لاس قدامة

٢٥١: ٧، والشرح الكبير ٧: ٢٥١.

(٢) سواء ٨، ٩٩، ومعني لاس قدامة ٧، ٢٥١، ٢٥٢، وشرح الكبير ٧، ٢٥١، ٢٥٢.

(٣) بديه محمد ٢، ٣٥٥، وسبعة ٢، ٤٦٢، وسجل مد ر ٣، ٢٥٢، ومعني لاس قدامة

٧، ٢٥١، والشرح الكبير ٧، ٢٥١، ٢٥٢، وجواهر لأ ٢، ٣١٤، ٣١٥.

(٤) صحيح البخاري ٩٦، ١٩١، وصحيح مسلم ٢، ١١٤١، حديث ١٥، وصح في ر ٣، ٢٦

حديث ٣٩١٥، وح ٢١، حديث ٣٩٢٩، ٣٩٣، واليوس ٢، ٧٨٢، ٨٧٠، والتمه الكبير

٣٣٨: ١٠.

وروي عن علي بن عبيد السلام وعمره، ورند بن ثابت، وابن مسعود، أن
ميرته لأقرب عصاة مولاه يوم يموت بعد. وله قال مالك، والشافعي،
ولأوراعي، وأهل العرق، والبخاري (١).

وكان شريح يورث ابولاء كما يورث المال. فيقول: إذا أعتق رجل عبداً،
ويعتق ويخلف من، فيموت أحد لاسين ويخلف ساء، ثم يموت العبد لمعتق.
نصف المال لابن المولى ونصفه لابن لاس لأنه ورث ذلك عن أبيه (٢).

وعلى قول المصنف: لاس لا غير (٣). وعلى مذهبه يكون لاس نصف دواب
ابن الابن، لأنه أقرب.

وروي عن النخعي مثل قول شريح (٤).

دليلاً: إجماع عرفة. وأيضاً: قوله عنه سلام، «الولاء خمسة كلحمة
سب» (٥) ومع بولد لتصلب لا يرت من لاس، فكذلك الولاء لصهر خير.

مسألة ١٤٢: د حلف المعتق له مولاه وابن مولاه، فملاط لاس
والباقي لابن المولى.

وعند ريد، المال لاس المولى. وله قال الزهري، وخس، وعطاء، ومالك،
والشافعي، وأهل العراق (٦).

(١) الأم ٤: ١٢٧، ومجموع ١٦: ٤٤١ و ٤٥٠، وسبوت ٨: ٨٤، والنسخ لابن قدامة ٧: ٢٦٩ و ٢٧٤.

٢٧٥، وفتح الرحيم ٣: ٣٦، وأسهل المدارك ٣: ٣٢٥، وجواهر الأكلي ٢: ٣٣٧.

(٢) لسيوط ٨: ٨٢ و ٨٣، والنسخ لابن قدامة ٧: ٢٧٥.

(٣) الأم ٤: ١٢٨، وكذا في الإخبار ٢: ١٧٦، ومجموع ١٦: ٤٥٠، يعني لاس قدامة ٧: ٢٧٥. ولسيوط

(٤) لسيوط ٣٠: ٣٩.

٨٣٨.

(٥) لفقهاء ٣: ٧٨، حديث ٢٢٨، والتهذيب ٨: ٢٥٥، حديث ٩٢٦، والاستبصار ٤: ٢٤٤، حديث ٧٨،

وسنن الكبرى ٦: ٢٤٠ و ١٠: ٢٩٢، وسنن مسند الشافعي ٢: ٧٣، حديث ٢٣٧، ومجموع نروان

٢٣٩ ٤

(٦) الأم ٤: ١٢٩، ومجموع ١٦: ٤٥٠، وكذا في الإخبار ٣: ١٧٧ و ١٧٨، ولسيوط ٨: ٨٥ و ٣٩٠،

وعلى قول شريح، وأبي يوسف والأورعي، والسحبي مثل ماقله: لأبي المولى السدس، والباقي لابنه (١) (٢).

مسألة ١٤٣: إذا ترك أحد مولاة وأخا مولاة فاللأول سهمان نصفين. وبه قول لأوزاعي، والثوري، وأحد قولي لشافعي، وأبي يوسف، ومحمد (٣).

وقال أحمد: وقول الشافعي الآخر: لأخي مولاة (٤).

دلينا: إجماع الفرقة، ومقدمة من خبر (٥).

مسألة ١٤٤: إذا ترك ابن أخى المولى، وأحد المولى، فإل للابن أخى المولى. وأحمد.

وعلى أحد قولي لشافعي، ومالك: لابن أخ (٦).

وكان أبو حنيفة، وسعيد بن حماد (٧)، وأبو ثور يجعلون المال لجدد دون ابن أخيه (٨).

والباب ٤: ٣٢٩، ومعنى المحج ٣ ٢، وشرح الكبير ٤٠٣، وشرح الكبير ٢٥٨، والمعنى لاس قدامة ٢٧٢: ٧.

(١) في نسخة: لمحيرة: دلينا إجماع الفرقة وقوله (ع): الولاء حمة كحمة السب.

(٢) مسوط ٨٥ ٨، والباب ٤: ٣٢٩، والمعنى لابن قدامة ٢٧٢ ٧، والشرح الكبير ٢٥٨: ٧.

(٣) الأم ١٢٩: ٤، والمجموع ٤٥: ١٦، ومختصر المزني ٣٢٢، وكفاية الخبير ١٧٧-١٧٨، والموطأ ٢٩:

١٨٠ و١٨٢، ومعنى لابن قدامة ٢٧٢: ٧.

(٤) الأم ١٢٩، والمجموع ٤٥: ١٦، ومختصر المزني ٣٢٢، وكفاية الخبير ١٧٧، ومعنى لاس قدامة ٢٧٢ ٧.

(٥) شرح نوهاج ٣٢٧، وشرح الكبير ٢٥٩ (٥)، مقدم في حاشية ٩٩ ملاحظ.

(٦) الأم ١٢٩، ومعنى المحج ٣ ٢، والمجموع ٤٥: ١٦، ومعنى لاس قدامة ٢٧٣ ٦، وشرح الكبير

٢٥٩: ٧، وفتح الرحيق ٤٠: ٣.

(٧) أبو عبد الله نعم بن حماد بن رضى لا يعرف، ولا يعرف داعسي في شدة بن محمد ٦٦ ٢ «مهم»

من وثقه والأكثر منهم ضعفه كتاب من عبد بن مضر بن مضر بن مضر ٢٢٨ مخرجه.

(٨) قلت ٣: ٣٢٩، ومعنى لاس قدامة ٢٧٢ و٢٧٣، وشرح الكبير ٢٥٩، ومعنى لمحتاج

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٤٥: الولاء لاساع ولا يوهب. وبه قال جمع الفقهاء (١).

وروي أن ميمونة (٢) وهبت ولأه سليمان بن يسار لأم عباس (٣).

وروي أن ابن السيب، وعروة (٤)، وعنقمة أحرو بيع الولاء وهبته (٥).

دليلنا: إجماع امرقة.

وقوله: صلى الله عليه وآله: «الولاء لحمه كل لحمه السب لا يبيع

ولا يوهب» (٦).

مسألة ١٤٦: قد نبأ أن مراث ولد الملاعة لأمه، إذا كنت حية، فإن لم

تكر حية فلمن يتقرب إليه من الإحوة ولأخوات، وأخوة وأخوات، وأحد

واحدة للام، يعتزم لأوى ولأوى، والأقرب والأقرب، كما يقول في لوبد

صحيح. وروي حدث عن علي عليه السلام، وذهب إليه أهل لعراق

والبصرة (٧).

(١) الإ ١٢٥، وكه ٢، ١٧٧، ومجموع ١٦، ٢١. وب ٢، ٣٢١، ومبسوط ٨، ٩٨، ٩٧.

وفتح ماري ١٢، ١٤، ٤٥، والمعنى لأم فدهمه ٢، ٣، ٤، وشرح الكبير ٧، ٢٦٢، وأسهل مدرك

٢٥٢ ٣

(٢) ميمونة بنت حارث من حرب غلامه، روي عن أبيه في حديثه ٥، ٥٥٠.

(٣) انظر الام ٤، ١٣١، والمعنى لأم فدهمه ١، ٢، ٣، ٤، ٥، وشرح الكبير ٦، ٢٦٢، ومبسوط ٨، ٩٧.

٩٨، وفتح ماري ١٢، ٤٥.

(٤) عروة بن الزبير بن عوف، أبو عبد الله، ولد سنة ست وعشرين ومائة سنة ربيع وسبعين وقيل سنة

سبع وسبعين وقيل عروث، انظر طبقات الفقهاء للشيخ: ٢٦.

(٥) معنى لأم فدهمه ٧، ٢١٤، وشرح الكبير ٧، ٢٦٢، وفتح ماري ١٢، ٤٥.

(٦) الفقيه ٧٨: ٣، حديث ٢٨١، والتهذيب ٨: ٢٥٥، حديث ٩٢٦، والامتنعبار ٤: ٢٤٤، حديث ٧٨،

و سن الكبير ٦، ٢٤٠، و ٢٩٢، وسنن أبي يعقوب ٤، ٣٤١، وسنن مسند

الشافعي ٧٣: ٢، حديث ٢٣٧.

(٧) مجموع ١، ١٠٤، وعمدة الأحكام ٢٣، ٢٤٩، وفتح ماري ١٢، ٣١، والمعنى لأم فدهمه ٧، ٢٤.

وروي عن علي عليه السلام أنه قال: «جعل عصاة ولد الملاعنة عصبة أمه
إد لم يكن له وارث دوسهم من دوي رحامه، وإن كان له ورث دوسهم من
دوي لأرحمه جعل فاضل المال رداً عليه» (١). وكان ابن مسعود يقول: عصته
عصبة أمه، وإن لم يكن فعصاة عصبة أمه. وعن ابن عباس، وابن عمر نحوه،
وأبيه ذهب لحسن، وابن مسروق، وعطاء، وأبو جهم (٢).

وكان يريد يجعل الباقي من فروص دوي سهم لأمه إن كان له مولود،
وإن لم يكن له مولود فبنت له. وأبيه ذهب عروة، وابن المسيب، والزهري،
ومالك، والشافعي، والأوزاعي (٣).

والخلاف في ولد الرد كخلاف في ولد الملاعنة، إلا أن ما سكا كان
يقول: يورث نون الملاعنة من أخيه ميراث الأخ لأب وأم، ويورث نونم الراسة
ميراث أخ لام (٤)، وورثه عممة الفقهاء ميراث أخ لام (٥) (٦).

مسألة ١٤٧: حدة الأب لا ترث مع أبيه. وله قال علي عنه السلام، (٧)

والشرح كبر ١، ٣٠، ٣١، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٩، والبحر بزخار ٦: ٣٦٥.

(١) انقي لابن قدامة ٧: ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥، والشرح الكبير ٧: ٣١٠ و ٣١١، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٩، وفتح

في ١٢، ٣١، وعمدة ٤: ٢٣، ٢٤، ٢٥، بحر ربح ٦: ٣٦٥.

(٢) المبسوط ٢٩: ١٩٩، وفتح في ١٢، ٣١، ومعنى ابن قدامة ١٢٣، والشرح الكبير ٧: ٣١.

والمجموع ١٦: ١٠٤، وبداية المجتهد ٢: ٣٤٩، والبحر الزخار ٦: ٣٦٥.

(٣) (٤) لا، ١٢، ومختصر عربي ١٤١، ومجموع ١٦: ١٠٤، وبدونه بخلاف ٣: ٣٨٦، وبدونه عمدة

٢: ٣٤٩، ومعنى ابن قدامة ١٢٤، وعمدة ٤: ٢٣، ٢٤، وفتح في ١٢، ٣١، والشرح

الكبير ٧: ٣١، والمبسوط ٢٩: ١٩٨ و ٢٠٠.

(٤) حوشر لا كتب ٢: ٣٣١، وسه ٣: ٣٢٢، ٣٢٣، ومعنى ابن قدامة ١٢٨، والشرح

الكبير ٧: ٣٤، والمبسوط ٢٩: ١٩٩.

(٥) المبسوط ٢٩: ١٩٩، ومجموع ١٦: ١٠٥، ومعنى ابن قدامة ١٣، والشرح الكبير ٧: ٣٤، ٣٥.

(٦) في نسخة بحريته ديب ديب عن أبو لأرحمه عصمه ود بعض في كتب الله وأتباعاً خرج معرفة و

أخبارهم. (ج ٥). (٧) في نسخة بحريته وعمر.

وعثمان والزبير، وسعد، وزيد. وإليه ذهب الشافعي، ومالك، وأهل العراق، وأكثر أهل الحجاز (١).

ولا أن أصحابنا رَوَوْا أنها تطعم السدس من نصيب ولدها، طعمة دون الميرث (٢).

وروي عن عثمان وابن مسعود، وأبي موسى، وعمر بن الخطاب، وأبي الطفيل أنهم ورثوا الحدة وإنها حي. يعنون: أنها الميت دون عمه. وبه قال شريح، وإحسان، وابن سيرين، وعطاء، وأهل البصرة (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة، ولأن الجدّة ليس لها فرض في الكتاب، ووجوب توريثها يحتاج إلى دلالة. وقوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ نَحْسُهُمْ أُولَى نَحْسٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» (٤) وهي أبعد من الأب، لأنها تدعى دالاس، ولأن نسبه، وكان من يتقرب بنفسه أولى ممن يتقرب بغيره.

مسألة ١٤٨: توزّث من الحداث القرني دون سعدى، من أي جانب كانت وبه قال عي - عنه السلام - وروي عن زيد نحوه، وبه قال أهل العراق (٥).

(١) المحلى ٢٧٩:٩، والمعني لابن قدامة ٧٠٠٥٩، والشرح الكبير ٤٤:٧، والوجيز ١:٢٦٥، ومجموع ٧٦:١٦، وكفاية الأحبار ١٦:٢، وأخرج أبو حنيفة ٣٢٣، ومعني المحتاج ١٢:٣، وسف ٢: ٨٣٥، والسيوط ٢٩: ١٦٩، وأبو عبد الله ٤٥٣:٦، ودرر السند ٣٤١:٢، وسف ٣٤٥، وفتح برجم ١٥٣:٣، و١٦٤، ولبحار الرخاء ٣٤٧:٦.

٢. بطر الكافي ١١٤:٧، حديث ١١٠:١١، وسف ٢: ٦٨، و٦٨٣، وسف ٩: ٣١١، حديث ١١١٥، و١١١٨، والاستبصار ١٦٢:٤، حديث ٦١٦:٦١٦.

(٣) السف ٢: ٨٣٥، والسيوط ٢٩: ١٦٩، وبداية المجتهد ٣٤٥:٢، والمعني لابن قدامة ٧٠٠٥٩، والشرح الكبير ٤٤:٧، والمجموع ٧٦: ١٦، والمحلى ٢٧٩:٩.

(٤) الأنعام ٧٥

(٥) سيوط ٢٩: ١٦٩، والسف ٤: ٣٢٦، وسف ٦: ٢٣٣، ودرر السند ٤٥٣:٦، وبداية المجتهد ٣٤٤:٢، ومجموع ١٦: ٧٨، والمعني لابن قدامة ٧٠٠٥٧، والشرح الكبير ٤١: ٧

والشهور عن زيد أنه ورث القرني إذا كانت من قبل الام، وإن كانت من قبل الأب أشرك بهما في السدس. وبه قال مالك، والشافعي، وأكثر أهل الحجاز (١).

ولشهور عن ابن مسعود: أنه ورث القرني والسعدى إذا كانت من جهتين، جهة الام وجهة لأب. وإن كانت من جهة واحدة ورث قريها، وقيل: أنه ورث قرني والسعدى من جميع الجهات (٢).

وأجمعوا على أن الحدة تحجب أمهاتها فلا يرث معها، والجدة التي ورثها الصحابة هي التي لا يكون بينها وبين الميت أب بن أمي، إذا نسب إليه مثل أم أب الام (٣).

وعن ابن عباس أنه ورث أم أب الأم. وعن جابر بن زيد، وابن سيرين نحوه (٤). وكان مالك وأكثر أهل المدينة لا يرثون أكثر من حنتين أم الام، وأم الاب وأمها (٥).

(١) كذا في الأصل. ١٦٢ ر. ومجموع ١٦ ٧٧-٧٨، والشرح لموهج ٣٢٣، ومسوط ٢٩ ١٦٨، وبد به المجلد ٣١٣: ٣٤٤، والمعني لاس قدمه ٥٨، والشرح الكبير ١١ ٤١، وتيسير الخدين ٦ ٢٣٣، وخواهر الاكثيل ٣: ٣٣٠، وأسهل المدارك ٣: ٢٩٥.

(٢) لمسوط ٢٩ ١٦٨، وبد به المجلد ٢ ٣٤٤، ومجموع ١٦ ٧٧-٧٨، والمعني لاس قدمه ٧ ٥٧، والشرح الكبير ٧: ٤١.

(٣) نياي ٤: ٣١٧، والمسوط ٢٩: ١٦٥، ١٦٩، والمعتاوى فندية ٦ ٤٥٣، والنوحر ١ ٢٦٥، وكفاية لاجد ٢ ١٧، ومجموع ١٦ ١٤، وبد به المجلد ٢ ٣٤٥، والمعني لاس قدمه ٧: ٥٦، وأسهل المدارك ٣: ٢٩٦، وخواهر الاكثيل ٢ ٣٣٠، وفتح مريح ٣: ١٦٤، والشرح الكبير ٧: ٣٨٨، ٤٢.

(٤) لمسوط ٢٩ ١٦٥، والمعني لاس قدمه ١ ٥٦، والشرح الكبير ٧ ٤٢، ومجموع ١٦ ٧٦، وبد به المجلد ٢: ٣٤٤.

(٥) المعني لاس قدمه ٧ ٥٦، والشرح الكبير ٧ ٤٠، والمسوط ٢٩ ١٦٦، ومجموع ١٦ ٧٦، وفتح مريح ٣ ١٦٥، وخواهر الاكثيل ٢ ٣٣، وأسهل المدارك ٣ ٢٩٥.

وكان لأوراعي وأحمد لا يورثان أكثر من ثلاث حداث، وهي أم الأم، وأم
لاب، وأم الجد أبي الاب (١).

وورث سائر الصحابة والعلماء حديثاً، وباب كزب (٢).

دليلنا: ما تقدم ذكره من الاجماع، واثباته.

مسألة ١٤٩: كن ابن معود لآلِ آلِ آلِ آلِ مع لاحت ملام
والأم والحد شيت، وبه نفوس. وروي من ذلك عن عمر بن الخطاب (٣).
وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٤).

دلیسا: جماع الفرقہ.

مائة ١٥٠: مرة، وألف، وخ. واحد، سمرة، برقع، ولألف شئت
بالمرض، والباقي يرد عليها.

وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: ممررة أربع، ولئلا تمسكس،
وللباق بين الجد والأخ.

وروي عنه أنه جمعهم من أربعة: للمرأة سهم، وللمرأة سهم، وللأم سهم، وللأخ سهم، وهي أربعة عبد الله (٥) .

دليلنا: جماع المعرفة المختة.

مسألة ١٥١: الفاضل من فرص ذوي السهام يرد عليهم قدر سهمهم، إلا

(١) أبوط ٢٩ ١٦٦، ودد به محمد ٢ ٣٢١، ومضى لاس قدمه ٧ ٥٥، والشرح الكبير ١٠: ١٧ و ١٨.

(٢) لم يسطر ١٦٥,٢٩ و ١٧٢ و ١٧٣، وتبين الحقائق في ٢٣١، وفي نفس التاريخ ٥٦,٠٥٥، والشرح لكبير ٤٠٧.

(٣) الخبث، ٢٨٥ و ٢٨٦، وفيه من قدمه ١٢٦، شرح كبير ١٩٧، وموسط ٢٩ ١٨٥،
والمجموع ١٦: ١٢٣.

١٨٣٢٩. وسيدية محمد ٣٤٤٢، ومعه رأس قدامه ١٧٢٦، شرح كبر ١٧٠٩.
والشمس ٢٨٦٩، ومحمد ١٦١١٥، وكده ١٩٢٢، والشرح ٣٣٨

(٥) مجموع ١٦-١١٩، والبط ٢٩-١٩٢.

على الزوج والزوجة، أو يكون من ذوي الفروض من له ميبان، والآحر له سبب واحد، فیردّ علی من له ميبان.

وروی عن علي عيه السلام مثل ذلك . وإليه ذهب أهل العراق، إلا أنهم لم یستثنوا (١).

وكان ابن مسعود یردّ علی كل ذي سهم سهمه بقدر سهمه، لا علی ستة: زوج، والزوجة، والحدّة مع دي سهم من ذوي الأرحام، وسات الاس مع البنت، والأخوات للاب مع الاحب للاب والامّ، وولد الامّ مع الامّ (٢).

وروي عن علي عيه السلام، وان عاس اهما لم یردّا علی الحدّة مع دي سهم من ذوي الارحام، فاذا انفردت ردّوا عيه (٣).

وكان زيد يحمل الباقي لبیت المال. وإليه ذهب الأوراعي، ومالك، والشافعي، وأهل المدينة (٤).

دليلاً: إجماع العرقة. وقوله تعالى: «وولو لأرحم بعضهم أولى ببعض» (٥).

مسألة ١٥٢: «فرد ابن عباس ثلاث مسائل:

بطلان القول بالمول (٦)، وبه نقول.

(١) الأم ٤ ٨٠، ومجموع ١٦ ٩٧ و١١١، والموسم ٢٩ ١٩٢، ومداية المجتهد ٢ ٣٤٥ و٣٤٦، ومعي

لاين قدامة ٧ ٤٧، والشرح الكبير ٧ ٧٦، وأنهل اند رث ٣ ٣٣١

(٢) لموسم ٢٩ ١٩٢، والمعي لاين قدامة ٧ ٤٧، والشرح الكبير ٧ ٧٦

(٣) الموسم ٢٩ ١٩٣.

(٤) الأم ٤ ٧٦، ومجموع ١٦ ٩١٣ و١١٤، والموسم ٢٩ ١٩٣، ومداية المجتهد ٢ ٣٤٦، وأنهل

المدار ٣ ٣٣٠، والمعي لاين قدامة ٧ ٤٧ و٤٨، والشرح الكبير ٧ ٧٧

(٥) الأنعام ٧٥

(٦) لمعي لاين قدامة ٧ ٢٨، والشرح الكبير ٧ ٧١، والموسم ٢٩ ١٦١، وأحكام امراءات لمخصاص

٩١:٢، ومداية المجتهد ٢:٣٤٢، والمجموع ١٦:٩٤.

ولم يجعل البنات مع الاخوات عصة كما نقول (١).
ولم يحجب الأم بدون لثلاثة من الاخوة (٢)، ونحن نحجبها اثنين، وقد مضى الخلاف فيه.

وانفرد ابن مسعود بخمس مسائل:

(١) كان يحجب لروح والروحة والأم بالكفر والعبد وقتنين، وقد ذكرنا الخلاف فيه (٣).

(٢) وروي عنه انه أسقط الاخوات ولد الأم بالولد المشترك، والممكوك، وروي عنه أنه لم يسقطهم (٤).

(٣) وروي عنه أنه أسقط حدة الأم لمشركة والمملوكة، وروي عنه انه لم يسقطها، وإليه ذهب أبو ثور. وكان عبي غلبه السلام، وريده، وفقهاء لامصار لا يجزون إلا باخر المسم غير القاتل (٥).

(٤) وإذا استكمل الاخوات للأم والاب الشئين، حصر باقي للاحوة للاب دون أخوتهم. وإليه ذهب الأسود، وعقمة، والنحوي، وأبو ثور. وكان باقي الصحدة، وفقهاء الأمصار يجمعون الباقي بين الذكور والادث لذكر مثل حظ الانثيين (٦).

(١) بسوط ٢٩ ١٥٧، والمجموع ١٦ ١٤٤، وأحكام عمران لمصالح ٢ ٩٣، والمعني لاس مقدمة ٧ ٧٢٨، والشرح الكبير ٧: ٥٣١.

(٢) لمبسوط ٢٩ ١٤٤، ١١٥، ومدة عهد ٢ ٣٣٧، والمجموع ١٦ ٩٠، والمعني لاس مقدمة ٧ ٢٨٨، والشرح الكبير ٧: ٧١.

(٣) مدية العهد ٢ ٣٤٨، وبسوط ٢٩ ١٤٨، والمعني لاس مقدمة ٧ ٣٠٧، والشرح الكبير ٧ ٦٣، وأحكام القرآن للمصالح ٢ ٨٣، والمجموع ١٦ ٩١.

(٤) بداية المجتهد ٢: ٣٤٧.

(٥) بداية المجتهد ٢: ٣٤٧ و ٣٤٨، والمجموع ١٦ ٩٠.

(٦) بسوط ٢٩ ١٥٦، وبداية المجتهد ٢: ٣٣٩، والمجموع ١٦ ٨٣. والمعني لاس مقدمة ٧ ١٥.

وعندنا أن الباقي يرّد على الاختين للاب والامّ، لأنها تجمعان سببين.
 (٥) وكان يقول في بنت وبنات ابن وبني ابن، لبنت النصف، ولبنات
 الابن الأضرّهن من المقاسمة، أو السدس، والباقي لني الابن. وكذلك في
 اخت لاب وامّ، واخوة واخوات لاب، يحمل للاخت للاب والامّ النصف،
 وللأخوات للاب الأضرّهن من المقاسمة أو السدس، ويحمل الباقي للاخوة
 للاب. وكذلك مع البنت أو الاخت للاب والامّ دونه. وبه قال أبو ثور.
 وكان سائر أصحابنا وفقهاء الأمصار يجعلون الباقي بين الذكور والإناث
 للذكر مثل حظ الأنثيين (١).
 وعندنا: الباقي يرّد على البنت، وقد مضى الخلاف فيه.

والشرح الكبير ٥٢: ٧ و ٦٣.

(١) مسوط ٣٩ ١٤٢، و مجموع ١٦ ٨١ و ٨٣، والنعى لابن قدامة ١٥ ٧، والشرح الكبير ٥٢ ٧ و ٦٣،

ومدونة المحمد ٣٣٩ ١٢.

كتاب الوصايا

مسألة ١: يصح توصية للوارث، مثل الابن، والأبوين وغيرهم.
 وخالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: لا وصية للوارث (١)
 دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).
 وأيضاً: قوله تعالى: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم لموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين» (٣) وهذا نص.
 فإن ادّعوا: أن هذا مسوَّح بقوله عنه اسلام: «لا وصية لوارث» (٤).
 قلنا: هذا خبر واحد، ولا يجوز نسخ القرآن بأحد ملاحلاف.
 فإن ادّعوا: الإجماع على صحة الخبر.
 قلنا: لا نسلم ذلك، على أن في أصححاننا من مع من نسخ القرآن بسنة

(١) الأم ٩٤:٤ و١٠٨، وكفاية الأحيار ٤:٢٠، والوحي ٢: ٧٠، والمجموع ١٥: ٣٣٩ و٤٢٢، والمعي لابن قدامة ٤٤٩:٦ و٤٥٠، والمعالي ٩: ٣١٦، والميسوط ٢٧: ١٤٣ و١٧٥، والنياب ٣: ٢٩٥، وبداية مجتهد ٢: ٣٢٨، وسمعه سألث ٢: ٤٦٧، وتفسير الفجر سراجي ٥: ٦٨ و٦٩، وسبل السلام ٣: ٩٦٨، والدر المنثور ١: ١٧٥.

(٢) الكافي ٩: ٧ حديث ٥٠١، وسمعه ٤: ١٤٤ حديث ٤٩٣، وسمعه ٩: ١٩٩ حديث ٧٩٤ و٧٩١ و٧٩٨، والاستبصار ٤: ١٢٦-١٢٧ حديث ٤٧٦ و٤٧٨.

(٣) البقرة ١٨٠.

(٤) سنن البرمدي ٤: ٤٣٣ حديث ٢١٢ و٢١١، وسمي سألث ٦: ٢٤٦، وبطون توصية للوارث، وسمي ابن ماجة ٢: ٩٠٥ حديث ٢٧١٣، وسمي الدارقطني ٤: ١٥٢ حديث ١٠، وسمي أبي داود ٣: ١١٤: ٢٨٧٠.

وإن كانت مقطوعاً بها (١)، وإذا منع من ذلك وليس في القرآن ما يدل على نسخه فوجب حمل الآية على طاهرها.

فإن حمها إسان على الوالدين والأقربين، إذا كانوا كفراً غير ورثين.

قيل: هذا تخصيص بغير دليل.

مسألة ٢: الأقارب الذين يرثون لكن معهم من يحجبهم، مثل: الاخت مع الأب ومع الوالد، يستحب أن يوصي هم، وليس بواجب. وبه قال جميع الفقهاء، وعامة الصحابة: علي - عليه السلام - وابن عباس، وعائشة، وابن عمر، ولم يعرف لهم مخالف (٢).

وذهبت طائفة: إلى أن الوصية واجبة لهؤلاء. وبه قال الزهري، والضحاك، ونو محمد، وفي المتأخرين: داود بن علي، وابن حنبل، والطبري (٣).

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، وإيجابها يحتاج إلى دليل. فأما استحسانها فلا خلاف فيه.

مسألة ٣: إذا كان رجل له ابن فأوصى لأجنبي مثل نصيب ابنه كان ذلك وصية بنصف المال. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وشافعي (٤). وقال مالك أنه يكون وصية بجميع المال (٥).

(١) وهو قول السيد المرتضى. رسول الله تعالى عليه في الامتناع ٣٩.

(٢) محمّد ٣١٥٩، ومعني لاس قدامة ٤٤٨٦، وعمدة القاري ٢٨١٤، وفتح الباري ٣٥٩٥.

(٣) نسحي ٣١٤٩، والمعني لاس قدامة ٤٤٩٦، وشرح الكبير ٤٤٦٦، وعمدة القاري ٢٨١٤، والمجموع ٣٩٩:١٥، وفتح الباري ٣٥٨:٥.

(٤) لأب ٨٩٤، ومختصر عربي ١٤٣، وسوحر ٢٨٠١، ومجموع ٤٧٩١٥، ومعني لاس قدامة ٤٧٩١٥، وفتح الباري ٣٥٨:٥.

(٥) ٤٧٩١٦، وشرح الكبير ٥٧٠٦، وبلد ٣٠٢٣، والفتاوى هندية ٩٩٦، وفتح الباري ٣٥٨:٧، وتبيين الحقائق ١٨٨٦.

(٥) سنة بسبك ٤٧١٢، وأسهل الدار ٢٧٦٣، ومعني لاس قدامة ٤٧٩١٦، والشرح الكبير ٥٧٠:٦.

دليلنا: إن ما قلناه مجمع عليه، وليس على قول من قال أكثر من ذلك دليل.

وأيضاً: فإن هذا جعل للموصى له نصيباً، وجعل للابن نصيباً، وجعل نصيب الابن أصلاً، وحمل عليه نصيب هذا الموصى له، فلا يسقط، وإنما يشتركان، وهذا كرحل قال لعلان: في هذه الدار مثل ما لفلان فانه يقتضي اشتركا في الدار. وكذلك إذا قال: لعلان في هذا الميراث مثل ما لفلان يقتضي اشتراكاً بينهما.

وأيضاً: فإن ما قلناه ماسك يؤدي إلى أن يكون للموصى له أكثر مما يكون لاسه، وذلك إذا كان به ابنان، فقال: أوصيت له بمثل نصيب أبي، فإن المال عندهم بينهم أثلاثاً، وعند مالك يكون للموصى له النصف، والنصف الباقي للابن سكر واحد منها ربع المال، فحصل للموصى له نصف المال، ولكل واحد من الابن ربع مال. وهذا لا يجوز.

مسألة ٤: إذا قال: أوصيت به بنصيب أبي، كانت الوصية بطله. وانه قال الشافعي (١).

وقد أوضحه. يصح، ويكون به كل المال (٢).

دليلنا: إن قوله بنصيب أبي، كأنه قال: ما يستحق أبي، وما يستحق ابنه لا يجوز أن يستحقه غيره.

(١) المجموع ٤٧٥: ١٥، والمعي لاس قدامة ٤٨٠: ٦، وشرح الكرم ٥٧١: ٦، والبحر الزخار ٣٢٨: ٦.
(٢) نعم المصدر نفسه تتوفر لديه على موافقه قول أبي حنيفة لقول الاماميه بتقديم وهو الشافعي أيضاً. ومن سبب من لقول أبي حنيفة فهو قول مالك وأهل المدينة وأهل بصره ومن أبي ليلى وروادود كما صرح بذلك حل كتب لعنه رحمه الله يعني لاس قدامة ٤٨٠: ٦، والشرح الكبير ٥٧١: ٦، وكتاب ٣٠٢: ٤، ومبيري حدائق ١٨٨: ٦، والبحر الزخار ٣٢٨: ٦، وعن الشيخ قدس سره اعتمد مصدرنا ثم نشر عليه. والله العالم بالصواب.

مسألة ٥: إذا قال أوصيت له بصعف نصيب أحد ولدي، فإن عندنا يكون له مثلاً نصيب أقل ورتته؛ لأنّ لصعف مثلاً الشيء. وبه قال جميع الفقهاء، وأهل العلم (١).

وقال أبو عبيدة: الضعف هو مثل الشيء. واستدلّ بقوله تعالى: «يا ساء السي من يأت منكن بما حشة مبيّنة يضاعف لها لعذب صعفين» (٢) قال: وأجمع أهل العلم: أنهن إذا أتت بفحشة عليهن حدّان ولو كان بصعف مثله لكان عليهن بدل كل فاحشة ثلاث حدود، فلما أجمعوا أن عليهن حدّين، ثبت أن الضعف إنّما هو المثل (٣).

دليلاً: ما روي أن عمر صعّف لصدقة على بصاري بني نعلب، ومعلوم أنه كان يأخذ زكّاتين من كل أربعين، مثّلتين (٤).
وأيضاً: فإن أهل اللغة يقولون صعفت الثوب، وأضعفته، إذا ثنيته، وضممت طرفه إلى الطرف الآخر (٥).

ويقال أيضاً: أعطيت فلاناً مثل نصبه، وأضعفته، أي أعطيته مثلي (٦).
وأما الجواب عن الآية، فإننا نقول: كذلك، يقتضي الظاهر ثلاث حدود، وبه قال أبو عبيدة (٧)، لكن تركنا ذلك بدليل، وهو قوله: «ومن جاء بالسبيّة فلا يجزى إلّا مثلها» (٨).

(١) الام ٤٨٩، ومختصر بري ١٤٣، ونوحر ١٢٨، ومعني لاس قدّامة ٤٨١: ٦، والشرح الكبير ٥٧٢: ٦، وسفة لسالك ٤٧١: ٢ و ٤٧٢، ولسان العرب ٢٠٤: ٩.

(٢) الاحزاب: ٣١.

(٣) المجموع ٤٨١: ١٥، والمقي لاين قدّامة ٤٨١: ٦.

(٤) مجموع ٤٨١: ١٥، ومعني لاس قدّامة ٤٨١: ٦، والشرح الكبير ٥٧٢.

(٥) لسان العرب ٢٠٥: ٩ (مادة ضعف).

(٦) مجموع ٤٨٢: ١٥.

(٧) لسان العرب ٢٠٥: ٩ (مادة ضعف). (٨) الأنعام: ١٦٠.

مسألة ٦: إذا قال: فلان صعباً نصيب أحد ورثتي، يكون له ثلاثة أمثاله. وبه قال عامة الفقهاء (١)، إلا أنا نوره فانه قال (٢). أربعة أمثالها (٣). دليلنا: إن ما قصاه مجمع عليه، وما رد عنه ليس عليه دليل.

وأيضاً فإن الصعف هاهنا يجب أن يضاف إلى نصيب، والضعف مدي هو مثله إذا أضفته إلى نصيبه يكون ثلاثة. بي، لوقا: لفلان صعب صعب نصيب أحد ورثتي، وإن ذلك يكون أربعة، فيها قال: صعباً نصيب مدي كان ضعف مضي إلى النصيب، لا إلى ضعف، فيكون ثلاثة هذا استدلال فقهاء. والذي يقوى في نفسي مذهب أبي ثور؛ لأننا قد دللنا على أن ضعف الشيء مثله، فاد ثبت ذلك وقد ثبته فيجب أن يكون أربعة أمثاله.

مسألة ٧: إذا قال: فلان جزء من مالي. كان له واحد من سبعة.

وروي جزء من عشرة (٤).

وقال الشافعي: ليس فيه شيء مقدّر، ولأمر فيه إلى الورثة، أن يعطوه ما يقع عليه اسم ذلك (٥).

دليلنا: إجماع الفرقة على القولين.

مسألة ٨: إذا قال اعطوه كثيراً من مالي. فانه يستحق ثمانين على ما روه أصحابنا في حدّ الكثير (٦).

(١) لأم ٤٨٩، ومختصر لمري ١٤٣، والوحد ١ ٢٨٠، والمجموع ١٥ ٤٨٢، والمعنى لاس قدامة

٦ ٤٨١، وشرح الكبير ٦ ٥٧٣ (٢) في نسخة المحرقة له

(٣) المجموع ١٥ ٤٨٢، والمعنى لاس قدامة ٦ ٤٨٢، وشرح الكبير ٦ ٥٧٣

(٤) الكافي ٣٩:٧ حديث ١، واللمعة ٤: ١٥٢٢ حديث ٢٢٨، ومعاني الأحبار ٢١٧، ونهذب ٩ ٢٨٨ حديث ٨٢٤، والاستبصار ١٣١: ٤٤ حديث ٤٩٤.

(٥) لأم ٤ ٩، ومختصر لمري ١٤٣، ووحيد ١ ٢٨٠، والمجموع ١٥ ٤٧٥، والمعنى لاس قدامة ٦ ٤٧٨، والشرح الكبير ٦ ٥٧٩، و ٥٨ ٥٨٣

(٦) الكافي ٧ ٤٦٣ حديث ٢١، ومعاني الأحبار ٢١٨، ونهذب ٩ ٢٨٨ ٣ حديث ١١٤٧

وقال الشافعي مثل مقاله في المسألة الأولى سواء (١).

دليلنا: ما قمناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٩: إذا قال: لفلان سهم من مالي، أو شيء من مالي. كان له سهم من ماله.

وقال الشافعي: مثل ما قال في المسألتين الأولىين (٢).

وقال أبو يوسف، ومحمد: أنه يُدفع إليه أقل نصيب أحد الورثة إذا كان مثل الثلث أو دونه، وإن كان نصيب أحد الورثة أكثر من الثلث، فإنه يعطى إليه الثلث (٣).

وعن أبي حنيفة روايتان:

إحداهما: قال هذا الموصي له أحسن نصيب أحد الورثة، إذا كان أنفص
نصيباً أو السدس (٤).

والثانية: يعطى أقل نصيب أحد الورثة نصيباً، إذا كان أكثر من
السادس (٥).

وفي الرواية الأولى: قبل الأمرين، وفي الثانية: الأكثر من السدس، وأقنهم

(١) الأم ٩٠.٤، ومختصر الزبي: ١٤٣، والمجموع ١٥ ٤٦٦

(٢) ٤٠٤، والوحيد ٢٨٠، والمجموع ٤٧٦، ومعني (س.ف.ا.م.ه) ٤٧٦، وسبح الكبير ٥٨٦

(٣) كتاب ٣٠٣٣، وصف ١٧٢٢ و ١٧٣١، وسدس ٣٥٦١، وسبعة ١٢٥٢٦، والجميع ١٢٦١٥. وهي لأبي قدامة ٤٧٦: ٤٧٦، والشرح الكبير ٨١٦: ٨١٦، وسب ١٨٩٦

(٤) التبرع ٢ ٨٧٢ - ٨٦٣، و التبرع ٢٧ ١٤٥، و تبرع ٤ ٣٠٣، و تبرع ٦ ٩٨٦، و تبرع ٦ ٩٩،
و تبرع ٦ ٣٥٦، و تبرع ٦ ١٨٩، و تبرع ٦ ٢٧٦، و تبرع ٦ ٢٧٦، و تبرع ٦ ٢٧٦، و تبرع ٦ ٢٧٦،
٥٨١-٦

(د) الغياب ٣٠٣، واستيف ١٨٢٢ + ١٢٣، ونسبة شغل بعد بيع ٧ ٣٥٦، ووقت من القيمة ٩٩.٦
والعموم ٤٧٦:١٥، وبين حصة كل واحد ١١٩

نصيباً، على أنه لا ينقص من السدس.

دليلنا: إجماع القرعة.

وروى ابن مسعود: أن رجلاً أوصى لرجل بسهم من ماله، فأعطاه نسيّ
صلى الله عليه وآله السدس (١).

وعن ابن مسعود مثل هذا موقوفاً عليه (٢).

وروي عن أبياس بن معاوية (٣) أنه قال: السهم في اللغة إنما هو
السدس (٤).

مسألة ١٠: إذا أوصى لواحد بنصف ماله، ولآخر بثلث ماله، ولآخر بربع
ماله، ولم تجز الورثة وفي لأول الثلث من التركة، وسقط ما راد عليه، ويسقط
بما قون، فإن نسي من بدأ ذكره استعمل القرعة، ووقي ما ذكره له، فإن
فضل، كان لمن يليه في القرعة.

وقال الشافعي: هذه تعول من اثني عشر إلى ثلاثة عشر. لصاحب النصف
مئة، ولصاحب الثلث أربعة، ولصاحب الربع ثلاثة، ولم يفضلوا. وبه قال
الحسن البصري، وسخمي، وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد، وأحمد،
وإسحاق (٥).

(١) لمعي لاس قدمة ٦ ٤٧٧، وشرح الكبير ٦ ٥٨١، والمجموع ١٥ ٤٧٦

(٢) لمعي لاس قدمة ٦ ٤٧٦، وشرح الكبير ٦ ٥٨٠، والمجموع ١٥ ٤٧٦، وبدائع الصنائع ٦ ٣٥٦

(٣) أبو وائل، أبياس بن معاوية بن مرة بن أسد بن هلال الحارثي البصري، روى عن أنس وسعيد بن
المنكدر وسعيد بن حبيب وغيرهم عنه أبو بوب وعبد القوي وسعد وجماعة، مات سنة ١٢٢ هجرية
تهذيب التهذيب ١ ٣٩٠

(٤) المبسوط ٢٧ ١٤٥، والمعي لاس قدمة ٦ ٤٧٧، وشرح الكبير ٦ ٥٨١، وبدائع الصنائع
٦ ٣٥٦، وبين الحقائق ٦ ١٨٩، والمجموع ١٥ ٤٧٦.

(٥) الأم ١٠٥٤ و١٠٦، ومختصر مربي ١٤٣، ومجموع ١٥ ٤٨٢، والمبسوط ٢٧ ١٥٠، وبدائع

وقال أبو حنيفة: يسقط الزيادة على جميع المال، ويكون الباقي على أحد عشر سهماً. لصاحب النصف الثلث أربعة، ولصاحب الثلث الثلث أربعة، ولصاحب الربع الربع ثلاثة.

ووافق الشافعي إذا أجاز الورثة، وأنه يقسم على ثلاثة عشر (١).

دليلنا: إجماع لفرقة، وقيام الدلالة على بطلان القول.

مسألة ١١: إذا أوصى لرجل بكل ماله، ولآخر ثلث ماله، فإن بدأ بصاحب الكل وأجازت الورثة، أخذ الكل، وسقط الآخر، وإن بدأ بصاحب الثلث وأجازت الورثة، أخذ الثلث، وأبقى - وهو الثلث - لصاحب الكل. فإن شتبه، استعمل القرعة على هذا الوجه. فإن لم تجز الورثة، وبدأ بصاحب الكل، أخذ لثلث، وسقط الآخر، وإن بدأ بصاحب الثلث، أخذ الثلث وسقط صاحب الكل. فإن اشتبه استخرج بالقرعة.

وقال الشافعي: إن لم تجز الورثة قسم لثلث سهماً على أربعة، لصاحب الكل ثلاثة، ولصاحب الثلث واحد.

وقال أبو حنيفة: يقسم سهماً بصين (٢).

وإن أجازت لورثة قسم - الشافعي - على أربعة أقسام مثل ذلك.

وعن أبي حنيفة رويان:

إحدهما: مثل قول الشافعي - وهذه رواية أبي يوسف، ومحمد - وأنه يقسم

على أربعة (٣).

(١) المسوط ٢٧ ١٥، وبدائع الصنيع ٣٧٤ ٧، والمجموع ٤٨٢ ١٥.

(٢) بد ب ٣ ٣٠٠، والمسوط ٢٧ ١٤٨ و ١٦٨، و ٢٨ ١٢١، والمعانوي الهدية ٦ ٩٨، ومبين الخلق

١٨٧ ٦

(٣) الباب ٣ ٣٠٠، ومسوط ٢٨ ١٢١، وبدائع الصنيع ٣٧٥ ٧، ومفتوى الهدية ٦ ٩٨،

وحاشية الشري في هامش سنن الحقائق ١٨٧: ٦.

دليلنا: إجماع العروة.

وأبصاراً فإن هذا المال الذي وُصِيَ به لا يخرج من بين الموصي والورثة؛ لأنه إما أن يرُفِّصَ، فيكون المال له، أو يموت فيكون المال لورثته. فإن كان للموصي فقد وُصِيَ به، وإن كان سورة فقد أُخاروه.

وأيضاً فإن كل خبر روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ: «أن الموصية بما رد على بنت ناصية، لأنَّ تحريم الورثة» (١) عمة في الإحارة في حار أو بعد الوفاة.

مسألة ١٥: إذا وُصِيَ بثلاث ماله في الرقاب منه يصرف إلى مكاتب، والعبيد يشترون ويعتقون.

وقد نُوحِيفَةُ (٢)، والشَّعْبِيُّ: يصرف إلى المكاتب (٣).

وقد ملث: بشري ثلث ماله عسء ويعتقون (٤).

دسنا: ب الاسم سرون عبيد كما يتدور لمكاتب، وكذلك نقول في آية الصدقات، والخلاف فيها واحد.

مسألة ١٦: إذا قل شترو بثلاث ماله عسء واعتقوهم، فيعنى أن يشتري بثلاث ماله عسء؛ لأنهم قُلُوبُ الحمع إن سع الثلث قيمة ثلاثة ملاحلاف. وبه لم يسع وسع اثنين وجزء من الثالث فإنه يشتري الاثنان، وعتقا، وعطي لقية.

ولشَّعْبِيُّ فيه قولان:

أحدهما: يشتري اثنان غلهم ثمناً.

(١) لم أعثر على هذا الحديث في مقدمه من أحد من المؤلفين.

(٢) لمجموع ٤٦٩: ١٥.

(٣) لأنَّ ٤٩٣، ومختصر مربي ١٤٤، ومجمل ٢٧٦، والمجموع ١٥ ٤٦٦ و ٤٦٩.

(٤) لمجموع ٤٦٩: ١٥، والوجه ٢٧٦.

وثاني. أنه يشتري ثيابا وبعض الثالث (١).

دليلا: إجماع لفرقة، فإن هذه مصنوعة لهم، وذكرنا الرواية بها في الكتاب الكبير (٢).

مسألة ١٧: إذا كانت عليه حجة الإسلام، فأوصى أن يخرج عنه من ثلث ماله. وأوصى بوصايا أخر قدّم الخلع على غيره من الوصايا.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ماقتضاه. والثاني: يسوي بينه وبين بوصاي. فإن وفى الثلث ما كلف فلا كلام، وإن كان نصيب خلع لا يكفبه تمام من رأس المان، فإن حجة لاسلام تحب من رأس المال (٣).

دليلا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

مسألة ١٨: إذا أوصى لرحل شيء، ثم مات الموصي، فإنه يستقل ما أوصى به إلى منك الموصى له بوفاء الموصى (٥).

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها. مرواه من عبدحكيم مثل مقلده.

(١) الأثر ٩٣، ومختصر بري ١٤٤، والنوحر ١٢٧٥، ومعني محج ٣ ٥٨٩٥٧، وسراج الوهاج ٣٤١، والمجموع ١٥: ٤٨٣.

(٢) لم أذكر على هذه الرواية في مظاها من كتاب التهذيب.

(٣) الأثر ٩٤، ومختصر بري ١٤٤، نسخة ٢٧٠١، والمجموع ١٥: ٤٤٦ و ٤٥١ و ٤٩٢، وسراج الوهاج: ٣٤٤، ومعني المحتاج ٣: ٦٧، ٨.

(٤) سكر في ١٨٧، ١٩ حديث ١٤، وبعده ١٥٦ و ١٥٩ حديث ٥٤٣ و ٥٥٢، وهدية ٩ ٢٢٦ حديث ٨٦٩، والاسبصار ٤: ١٣٥ حديث ٥٠١ و ٥٠٩.

(٥) هذا خلاف ما ذكره بعض قدامس سره في ١١٠ من كتاب تركاء، حيث كان إذا أوصى بعيده ومات الموصي قبل أن يخل شو، ثم قبل الموصى به بوصفه من قبل من حد امرين بقاءه قبل قبل أن يخل شو أو بعده. وهذا فيه كتاب الفهره عنه، لأنه حصل في ملكه بلا خلاف، وإن قبل بعد أن يخل شوال فلا يلزم أحدًا قطرته.

والثاني: ينقل شرطي: بوفاه الموصى، ومول الموصى له.
والثالث: أنه مراعى، فان قل، تبب أنه انتقل إليه بوفته، وإن رد، تب
أنه انتقل إلى ورثته بوفته دون لموصى له (١).

دليلاً: أنه لا يحبو الشيء الموصى به من ثلاثة أحوال: إما أن يبقى على
ملك الميت، أو ينتقل إلى الورثة، أو ينتقل إلى الموصى له، ولا يجوز أن يبقى على
ملكه، لأنه قد مات، والميت لا يملك، ولا يكون ملكاً للورثة، لقوله تعالى: «من
بعد وصية يوصى بها أو دين» (٢) فحمل لهم الميراث بعد الوصية، فلم يبق إلا
أن يكون ملكاً للموصى له بالموت.

مسألة ١٩: إذا قل الرجل أوصيت لفلان ثلث هذا بعد أو ثلث هذه
سدار، أو لثوب، ثم مات الموصي، وخرج ثلثا ذلك العدد، أو ثلث الدار
استحقاقاً فان لوصية تصح في الثلث الذي إذا خرج من الثلث، وبه قل أبو
حنيفة، ومالك، والشافعي (٣).

ودهب أبو ثور إن أن لوصية، إنما تصح في ثلث ذلك الثلث (٤).
ودهب أبو عبد الله بن سريج، في قول أبي ثور، وخرج ذلك وحياً آخر. وبه
قال زفر (٥).

دليلاً: أنه إذا قال: أوصيت لفلان ثلث هذه الدار، فإنه أوصى له
بملكه ألا ترى أنه إذا قال له: بعث ثلث هذه الدار، فإن ذلك يصرف إلى

(١)، ومجموع ١٥: ٤٣٣، ٤٣٤، وشرح الكبير ٦: ٤٧٨، وذهب عنه ٢: ٣٣١.

(٢) البقرة: ١٨٠.

(٣) مختصر سري ١١٤، ومجموع ١٥: ٤٥٤ و ٤٥٥، ومعني لاس فيه ٦: ٦٢٢، وشرح الكبير
٦: ٥٦٣، والمبسوط ٢٨: ١١٤، وسين الحقائق ٦: ١٨٩.

(٤) المجموع ١٥: ٤٥٤ و ٤٥٥، والبحر الرجاد ٦: ٣٢٥.

(٥) المجموع ١٥: ٤٥٥، والمبسوط ٢٨: ١١٤، والبحر الرخاوي ٦: ٣٢٥.

ثلث الذي يملكه منها، وإذا كان أوصى له بما يملك وجرح من ثلث وحب أن يصح، كما لو أوصى له بعبد يملكه.

مسألة ٢٠: إذا أوصى ثلث ماله في سبيل الله، فسيب الله هم العراة المطوعة، دون المترصدين لقتال، الذين يستحقون أربعة أحاس لغنيمة. وهو قول الشافعي (١).

وفي أصحابنا من قال: إن سبيل الله يدخل فيه جميع مصالح لمسلمين من بناء القناطر، وعمارة الساحد، والمشاهد، والحج، والعمرة، ونفقة الاخاح، والزوار، وغير ذلك (٢).

دليلاً على هذا: أحبر لطائفة (٣). وأيضاً: فإن جميع ذلك طريق إلى الله وسبيل إليه، فالأولى حمل السعة على عمومها، وكذلك الخلاف في آية الزكاة.

مسألة ٢١: إذا قبل الوصية، له أن يرده مدام الموصي باقياً، فإن مات فليس له ردها. وإن قال أبو حنيفة، لا أنه قال ليس له ردها في حال حياته ما لم يردها في وجهه، وبعد الوفاة ليس له ردها. كما قلده: إلا أن يقر بالمعجر أو الخيانة كالوكالة (٤).

(١) لأم ٤ ٩٤، ومجموع ١٥ ٤٦٦ و ٤٦٩، والوحد ٢٧٦٠١، وكدهم الاخبار ٢ ٢٢

(٢) ذهب إلى هذا القول شيخ المصنف قدس سره في نسخة ١ ٢، وبين عليه في الكافي ١٤١٧ حدث ١، وألقيه ٤ ١٤٨ حديث ٥١٥، وأتهذب ٩ ٢ ٢ حديث ٨٠٥، والإستبصار ٤ ١٢٨ حديث ٤٨٥ ملاحظ

(٣) الكافي ١٤٧ حدث ٣٠١، وألقيه ٤ ١٤٨ ر ٩٦، وبهذب ٩ ٢ ٢٠١ باب ١٣، والاستبصار ٤ ١٣٠ باب ٧٨.

(٤) سبب ٤ ٣٩٦، ومعني لا من قدمه ٦ ٦ ٦، ومجموع ١٥ ٥١٨، وشرح كبير ٦ ٦٢٥، وأبسط ٢٩ ٢٢ ٤٦، وشف ٢ ٨٢٧، وعبودى مقدمه ٦ ٩ ١٣٧، وتبسن الخصال ٦ ٢٠٦، والبحر الزخار ٦ ٣٣٠.

وقال الشافعي: نه ردها قبل الوفاة، وبعد الوفاة (١).
 دليلنا: إجماع الفرقة؛ ولأن الوصية قد لزمّت بالقبول بلا خلاف، وحوز
 ردها على كل حال يحتاج إلى دليل.
 مسألة ٢٢: من أوصى له نأيه، يستحب له أن يقبلها، ولا يرد بوصية،
 وإن رده لم يجر على قبولها، وبه قال الشافعي (٢).
 وقال قوم: يلزمه قبولها (٣).
 دليلنا: أن لأصل راءة الذمة، وإيجاب قبولها عليه يحتاج إلى دليل.
 مسألة ٢٣: نكاح المريض يصح إذا دخل به، وإن لم يدخل بها ومات من
 مرضه لم يصح النكاح.
 واختلف الناس فيه على أربعة مذاهب.

فقال الشافعي: نكحه صحيح كنكاح غير المريض، وبطريق المهر، فإن
 كان المسمى وفق مهر مثله تستحق ذلك من الأصل، وإن كان أكثر
 فقدّر مهر المثل من رأس المال، ومثله زيادة، وإن كانت ورثة لم تستحق
 الزيادة إلا دحارة سائر الورثة، وإن كانت غير ورثة - بأن تكون فاتنة، أو
 دمية - لم تستحق تلك سرادة من الثلث؛ لأنه يصح الوصية له. قال وهو
 إجماع صحابة. وبه قال الحنفى، والشافعى، وأحمد بن حنبل، وأصحاب. وهو
 قول أبي حنيفة وأصحابه (٤).

(١) الأم ٩٧:٤، والمجموع ١٥: ٥١٨، ومختصر بري ١٤٤، والوجيز ٢٨٣:١، ومعنى المحتج ٧٧:٣،
 وسراج يدهج ٣٤٦، والمعنى لابن قدامة ٦: ٦٠٦، وشراء كذا ٦: ٦٢٥، وسير برهان
 ٦: ٣٣، وأنسوط ٢٨: ٤٧.

(٢) الأم ٩٧:٤، والمعنى لابن قدامة ٦: ١٥٤.

(٣) المعنى لابن قدامة ٦: ٢٥٤.

(٤) سنن ١٨٢: ١٠٣، ١٠٤، ومختصر بري ١٤٤، ومجموع ١٥: ٢٣٩.

وذهب ربيعة بن أبي عبد الرحمن: إلى أن السكاح صحيح، ولكن لا تستحق المهر إلا من الثلث (١).

وذهب الزهري، وأبو راعي، إلى أن سكاح صحيح، وتستحق المهر من أصل المال، إلا أنها لا تورث (٢).

وذهب مالك إلى أن السكاح باطل (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

مسألة ٢٤: إذا أوصى بثلثه لقراته.

من أصحابنا من قال: أنه يدخل فيه كل من يتفرق إليه في آخر أيام في الإسلام (٥).

واختلف الناس في القرابة:

فقال الشافعي: إذا أوصى بثلثه لقرنته ولأقربائه وبني رحمه، فاحكم واحد، فإنها تصرف في المعروفين من أقربائه في العرف، ويدخل فيه كل من يعرف في العادة أنه من قراته، سواء كان وارثاً أو غير وارث (٦).

وهذا قريب بقوى في نفسي، وليس لأصحابنا فيه نص عن الإثمة عليهم السلام.

(١) لم أقف على هذا القول في مظانة من المصادر المتوفرة

(٢) عمود: ١٥، ٣٩

(٣) لمجموع: ١٥، ٤٣٩.

(٤) النكاح: ١٢١، ٦، حديث ١٠١، وفيه ٤٢١، ٢٢٤، حديث ١٧٣٤، وفيه ١٠، ٧٨، حديث ٣٦١.

والاستبصار: ٣، ٣٠٤، حديث ١٠٨٠

(٥) هو قول الشيخ المفيد - قدس سره - في نسخة ١٠٢

(٦) الأم: ١٤، ١١١، وعناصر أمري: ١٤٥، والوجيز: ٢٧٧، والسراج الوهاج: ٣٤٢، ٣٤٣، وعمده

لقد في: ١٤، ٤٥، ٤٨، وفتح الباري: ٣٨١، ٥، والمعني: ٢، قدامة: ٥٧٩، ٦، ومعي: المحتاج: ٣، ٦٣، و

والص: ٢٧٤، ٦٤

سهم ذي القرنى (١).

وفي بعض لأحبار أن ربيع كان يصرف في العيضة بأربعة أسهم سهم له،
وسهمان لفرسه، وسهم لأمه (٢).

وهذه الدلالة على ماثل، حيث قال: من ليس بورث لا يدخل تحت
لقراءة (٣): ولأن اسم لقراءة يقع على من يعم، وإن أدخل حقيقة فوجب
أن يدخل تحتها.

مسألة ٢٥: إذا أوصى ثلث ماله خيرانه، فرق بين من يكون سه وبين
داره أربعون دراعاً من أربع حوسب. وقد روى أربعون داراً (٤).

وقال شافعي: يفرق فيما كان سه وبينه أربعون داراً من كل وجه (٥).

وقال أبو حنيفة: حرره: حر المملوك (٦).

وقال أبو يوسف: حرره: أهل دره (٧).

وقال محمد: أهل محله (٨).

(١) لم ألق عليه في مظان من المصادر المتوفرة.

(٢) لم ألق عليه كتابه.

(٣) المعنى لأن قراءة ٥٨٠:٦.

(٤) انظر من كبرى ٢٧٦:٦، ومعاني الآثار ١٦٥:٦، حصن ٥٤٤:٦، حديث ٢.

(٥) لا ٤٨٤:٦، وكتابه لأحد ٢٢٢:٦، وجه ٢٧٦:٦، وعموم ٤٦٢:٦، ومعنى لأن مدته

٥٨٦:٦، شرح لكبرى ٥٢١:٦، وصف ٨٢٤:٦، وسهم حديث ٦:٢، وسحر سر ٦:٣٢٣.

(٦) التتبع ٨٢٤:٢، والمتاوى البرارية في هامش الفتاوى امدته ٤٣٩:٦، وبين الحقائق ٢٠١:٦،

ومعنى لأن مدته ٥٨٦:٦، شرح لكبرى ٥٢١:٦، وب ٣٠٦:٣، وسحر سر ٦:٣٢٣،

وحاشية الشلي في هامش تيسر حديث ٦:٢.

(٧) نصف ٨٢٤:٢، وب ٣٠٦:٣، وسهم حديث ٦:٢، وجه شه شلي ٢٠١:٦، ومعنى لأن

مدته ٥٨٦:٦، والشرح الكبير ٥٢١:٦.

(٨) الباب ٣٠٦:٤، والتتبع ٨٢٤:٢، وبين الحقائق ٢٠١:٦، وحاشية الشلي ٦:٢.

وقال الشافعي: تصح للحري (١).

دليلاً: أن حوار ذلك يحتاج إلى شرع، وطريقة لاحتياط تقتضي أن لا يفعل ذلك.

مسألة ٢٧: يصح أن يوصى للقاتل.

وهو أحد قولَي شافعي، وبه قول مالك، وأهل الحجاز (٢).

وبقول آخر: لا يصح، وبه قول أبو حنيفة (٣).

دليلاً: قوله تعالى: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك حيراً

الوصية للوالدين والأقربين» (٤) ولم يفرق. وقوله: «من بعد وصية يوصي بها أو دين» (٥) ولم يفرق، والمع من ذلك يحتاج أن دليل.

مسألة ٢٨: إذا وصى بثلاث ماله لرحل ثم وصى لآخر ثلث ماله ولم

تخر موثقة كاتب الوصية كتابة دافعة للاولى وباسطة له. وبه قال الحسن البصري، وعطاء، وطاووس، وداود (٦).

وقل لشافعي: لا يكون ذلك رجوعاً عن الأول. وبه قول ربيعة، ومالك،

والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه (٧).

(١) صحيح ١٠١، وسراج ٥٥٥ ج ٢٣٥ و٢٣٦، ومجموع ٤١٤: ١٥ و٤١٦، ومعني لمناج ٣ ٤٣، ومعني لاس قدامة ٦: ٤٩٧.

(٢) الوجيز ٣٦٠، وسراج ٥٥٥ ج ٣٣٧، ومعني لمناج ٣ ٤٣، ومعني لاس قدامة ٦: ٥٧٠، وشرح الكبير ٥٨٦، ومجموع ٤١٤: ١٥ و٤١٦، وسبوت ٢٧ ٧٦.

(٣) المتف ١٥٢ و١٥٠، وسبوت ٢٦ ١١٦، وسراج ٣٢٣، والمتف ٢: ٨٢١، ومعني لمناج ٣ ٤٣، ومعني لاس قدامة ٦: ٥٧٠، والشرح الكبير ٥٨٦.

(٤) سورة النساء ١٠١.

(٥) سورة البقرة ١٨٠.

(٦) مجموع ١٥: ٥٠٢، والشرح الكبير ٤٨٥: ٦.

(٧) الام ٤: ١١٨، والوجيز ٢٨١: ١، والمجموع ٥٠١: ١٥ و٥٠٢، والمتف ٢: ٨٢١، والديباج ٣: ٣٠١، وسبوت ٢٧: ١٤٦، والشرح الكبير ٤٨٥: ٦.

دليلاً: جماع العرقه وأحدهم (١).

وأيضاً: فإنه لا خلاف إذا كان بعد لدي كنت قد أوصيت به لفلان قد أوصيت به لفلان فإن هـ يكون رجوعاً عن الوصية كذلك إذا أنطق، يكون رجوعاً، لأنه لا فرق بين أن يقينه وبين أن يظنه.

مسألة ٢٩: إذا ضرب الحامل الطلق كان ذلك مرضاً محوفاً، سواء كان قبل الطلق أو بعده، أو معه.

وقال الشافعي: مريضه قبل لطلق لا يكون محوفاً، وما يصريها مع الضيق فعلى قولن، وما يكون بعده فعلى صريين (٢).

وقال مالك: إذا بلغ الحمل ستة أشهر كان ذلك محوفاً (٣).

وقال سعيد بن المسيب: «حمل من ابتدائه إلى انتهائه حالة لخوف، ويكون كله محوفاً» (٤).

دليلاً: إن العادة تختف في ذلك، فحصل التنف بعد الأول وقبه ومعه، ولخوف حاصل على كل حال.

مسألة ٣٠: إذا اعتق، ثم حدث في مرضه محوفاً كان ذلك من الثلث لا خلافاً، ويمتد العتق على المحابة. وإن قال الشافعي الأسبق (٥).

وقال أبو حنيفة: يسوي بينها بين العتق والمحابة، ووافقنا في أنه إذا بدأ

(١) «عربي لأحد» معصوم في ذلك، مصنف قدس سره في مظنها في مصدر مؤخره

(٢) محضر مرقى ١٤٦، وسجده ٢٧٣، وجميع ١٥ و ٤٣٨ و ٤٣٨، والعلي لأين قدامة ٥٤٢: ٦، وأما في ٦ و ٦

(٣) «عربي ٩، ٣٥٢، ومعني لأين قدامة ٥٤١، ٦، وسجده ٣٠٦، ٦»

(٤) «والعربي لأين قدامة ٥٤٢: ٦»

(٥) «سراج الوهيج ٣٣٨، ومعني صحاح ٤١٣، وجميع ١٥ و ٤٤٣، ومعني ٩ و ٣٣٤، ومعني لأين قدامة ٥٢٦، ٦»

بالمحادثة ثم العتي يقدم الأول فالأول (١).

دليلاً: أنا نيتنا في الوصية كلها تقدم الأولى فالأولى مِم تكن مسخرة، فإن تكون مسخرة بذلك أول.

مسألة ٣١: إذا جمع بين عطية مسخرة وعطية مؤخرة دفعة واحدة، ولم يجرحاً من اثنت، فإنه تقدم المسخرة على المؤخرة. وبه قال الشافعي (٢).
وقل أبو حنيفة: لا تقدم إحداهما على الأخرى، ويسوى بينهما، لأنه يعتبر كله من الثلث (٣).

دليلاً: أن العطية المسخرة سابقة ولأرمة في حق المعطي، فوجب أن تقدم على العطية المؤخرة التي لم ندم، كما أنه عتيق ثم وصى.
مسألة ٣٢: إذا أوصى بثالث ماله لأهل بيته دخل أولاده فيه وبآبائه وأجداده؛

وقل ثعلب: لا يدخل الأولاد فيه (٤)، وهو الذي إختاره أصحاب الشافعي، ولم يذكروا فيه خلافاً (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة. وقوله تعالى: «وَمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ لِرْحَمِ أَهْلِ الْبَيْتِ» (٦) ولا خلاف أنه كان فيهم الحسن عليه سلام - والحسين عليه

(١) كتاب ٤ ٣٠٣، والبوط ٢٧ ١٥٣، وتبيين الحقائق ٦ ١٩٦، والمجموع ١٥ ٤٤٢، والتملح ٩ ٣٣٣، والمعي لأين قدامة ٦ ٥٢٦.

(٢) لأين ٢ ١، ونوح ١ ٢٧٣، ومعي مدح ٣ ٤٨، ومجموع ٥ ٤٤٢، وشمس ٩ ٣٣٤، والمعي لأين قدامة ٦ ٥٢٦، والسراج الوهاج: ٣٣٨.

(٣) كتاب ٤ ٣٣، وأسمود ٢٧ ١٥٣، وشمس أحمد ٦ ١٩٦، والتملح ٦ ١٠٩، والتملح ١١٠، ومعي ٩ ٣٣٣، والمعي لأين قدامة ٦ ٥٢٦، والمجموع ١٥ ٤٤٢.

(٤) معي لأين ٦ ٥٨٣، و٦ ٥٨٣.

(٥) الوجيز ١: ٢٧٧، ومفني المحتاج ٣: ٦٤.

(٦) الأحزاب: ٣٣.

السلام - ووظمة عليها السلام - أمهما. وقول لستى صتى الله عليه وآله لما جلّتهم بالعبادة: «للهم هؤلاء أهل بيتي» (١) يدلّ على ذلك.

مسألة ٣٣: إذا أوصى بعترته كان ذلك في دريسته الذين هم أولاده وأولاد أولاده، كذلك قال ثعلب، وبين الاعرابي (٢).

وقال القتيبي: عترته عشيرته (٣). واستند بقول أبي بكر: نحن عترة رسول الله صلى الله عليه وآله (٤).

وحكى أصحاب شافعي القولين معاً، وصنعوا قول القتيبي ولم يصححو الخبر (٥)، وهو الصحيح.

دليلاً: جماع الفرقة.

مسألة ٣٤: إذا أوصى لمواليه، وله مول من فوق، وموالم من أسفل، ولم يبيّن، اشتركوا كلّهم فيه.

وللشافعي فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: مثل ما قلناه.

والثاني: لمواليه من فوق.

والثالث: تبطل فيها معاً (٦).

دليلاً: أن اسم المولي يتناولها، فتحصيص بعضهم بذلك يحتج لي دليل.

مسألة ٣٥: إذا أوصى لمواليه وله مول، ولأبيه مول كان ذلك مصروفاً إلى موله دون مولي أبيه. ولم يجد لأحد من الفقهاء فيه نصاً. وبدي يقتضيه

(١) صحيح مسلم ٤: ١٨١١، ومسنن سريدي ٥: ٣٥١ حديث ٥٣٢، ونسب كبير ٦: ٦٣٧، ومسند

أحمد بن حنبل ٦: ٢٩٢ و ٤٣

(٢) بقني لابن قدامة ٥: ٤٣٦ (٣) و (٤) المصدر السابق.

(٥) لم أقف على هذه الحكاية في المصادر الموفرة

(٦) المعني لابن قدامة ٦: ٨٤٤.

مذهبهم أن يكون مثل الأولى سواء.

دليلنا: إجماع عروة وأحارهم، وقد ذكرناها في الكتب الكبير (١).

مسألة ٣٦: إذا أوصى لرجل بعد له وله من غائب ماله ستم إلى الموصي له ثلث العبد على كل حال.

ولشافعي فيه وجهان:

أحدهما: مثل ما قلناه.

والثاني: لا يستلم إليه (٢).

وقال مالك: سورة ناخير، إن شأوا أحروه، وإن شأوا فسحوه، فيحصل حق الموصي له متعلقاً بجميع ماله مشاعاً.

ق: وهكذا إذا أوصى له بمال مورو له عقار، أو أوصى بمال له دين، أو أوصى بمال ناص له مال غائب، أو للورثة لغيره، إن شأوا أحراروا، وإن شأوا فسحووا وصية، ويعتق حق الموصي له بجميع ماله (٣).

دليلنا: أن من المعلوم أنه استحق ثلث هذا العبد، لأنه إن ستم ما نعتب استحق جميعه، وإن لم يسلم له فالثلث من هذا يستحقه على كل حال. ونصاً قوله تعالى: «من بعد وصية يوصي بها أو دين» (٤) يدل على نصاً، وم يقص.

مسألة ٣٧: لا يجوز للمموت أن يكون وصياً. وبه قال شافعي (٥) سواء

(١) تهذيب ٩: ٢١٥ حديث ٨٤٩، وص ٢٤٤ حديث ٩٤٨.

(٢) الأم ١١٩: ١٥، والوجيز ١: ٢٧٣، والمجموع ١٥: ٤٤٧.

(٣) المدونة الكبرى ٦: ٥٢ و ٥٣، مسند أحمد ٢: ٢١٢، والمجموع ١٥: ٥٢.

(٤) النساء ١١.

(٥) الأم ٤: ١٢، والوجيز ١: ٣٨٢، وكفه بالأحد ٢: ٢٢، والمجموع ١٥: ٤٢٠، والعي لابن

قدامة ٦: ٦٠٢، والشرح الكبير ٦: ٦١٦، والبحر الرُّحَار ٦: ٣٣١.

كان عبد لموصي أو عبد غيره، وسواء كان في الأولاد كباراً أو لم يكن. وله
 قال أبو يوسف، ومحمد وإسحاق، وأبو ثور (١).

وقال مالك: يجوز أن يكون وصياً بكل حال (٢).

وقال لأوزاعي، وابن شبرمة: إن الوصية إلى عبد نفسه تصح، وإلى عبد
 غيره لا تصح (٣).

وقال أبو حنيفة: الوصية إلى عبد عمره لا تصح، وإلى عبد نفسه طهرت،
 وإن كان في الأولاد كذا لم تصح، وإن لم يكن في الأولاد كذا تصح الوصية
 إليه (٤).

دليلنا: أن من حوّل الوصية إليه مجمع عليه، ومن ذكره ليس على حور
 الوصية إليه دليل.

مسألة ٣٨: يجوز أن تكون المرأة وصية. وله قول جميع الفقهاء (٥) إلا عطية
 فإنه قال: لا يصح أن تكون المرأة وصية (٦).

دليلنا: إجماع الفرقة. وأيضاً المصنف يمدح إلى دليل.

(١) الإمام ١٢٠٤، وكفاية لأخبار ٢٢٢، وسيف ١٥٢، والمصنف ٢٩٨، وسنن حنبل
 ٢٠٧:٦، والفتاوى الحلبيّة ٣٧:٦ و١٣٨.

(٢) الصدوق الكشي ١٩٦ و٣٤٤، حريص ١٦٩ و١٧٠ و١٩٢، ومعني لاس فداة ٦٠٢،
 والشرح الكبير ٦١٦:٦ والبحر الزحار ٣٣١:٦.

(٣) معني لاس فداة ٦٠٢، والشرح الكبير ٦١٦، وسنن جرير ٣٣١.

(٤) المبسوط ٢٤٢٨، وسيف ١٥٢، ومصنف ٢٩٨، وسنن حنبل ٢٠٧، ولسان الهدى
 ١٣٧ و١٣٨، ومعني لاس فداة ٦٠٢، وسنن جرير ٦١٦، والبحر الزحار ٣٣١.

(٥) الإمام ١٢٠٤، ومختصر مرقى ١٤٦، وأخبار ٢٨٢، ومجموع ٥١٠ و٥١١، وكفاية لأخبار ٢٢٢،
 وسنن بوضوح ٣٤٥، ومعني لاس فداة ١٥٣، ومعني لاس فداة ٦١٦، والشرح الكبير
 ٦١٧:٦ والبحر الزحار ٣٣١:٦.

(٦) المعني لاس فداة ٦٠١:٦، والشرح الكبير ٦١٧:٦، والمجموع ٥١٠ و٥١١، والبحر الزحار ٣٣١:٦.

وأيضاً: روي ألهندأ (١) أنت النبي صتي الله عليه وآله، فقالت: يا رسول الله إن أرميالك رجل شحيح، والله لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أحدهم سرّاً، فقال النبي صتي الله عليه وآله: «حذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» (٢) فحمل النبي صتي الله عليه وآله إياها قيمة أولاده، ولهذا حارم الحاكم أن يحمل المرأة قيمة الحمل.

وروي أبو عمرُ وصيُّ أبي بطة حصّة (٣) ولم يذكر عيه (٤).

مسألة ٣٩: إذا أوصى إلى رجلين فلا يخلو من ثلاثة أحول:

أحدها: أن يوصى اليها على اجتماع والأمر.

ووشای اب یوصی بیها عن الاحتماء، و بیها عن الاخر داتصرف.

والثالث: أن يطلق.

والأول متى انفرد أحدهما بالتصرف حرة، وإن حتمها صبح، وإن تغير
حال أحدهما عرص أو كثر أقام لهما أميناً يقوى يده، ويكون الوصي كما
كان، وإن مات أحدهم فليس للحاكم أن يصب وصياً آخر، لأن الميت له
وصي ثابت.

(١) همدت عه من ربيعته بن عبد شمس بن عبد مناف بدرثيه بدمشمة امرأة أبي صفية بن حرمه وهي أم معاوية، أسلمت في يجمع بعد إسلام زوجها أبي سفيان وكانت قبل أبي سلمة بن عبد المطلب من المعصرة أعزومي ماتت في يوم الذي مات فيه يوسف بن زيد وأبي بكر في سنة عمر من الخطاب. أسد الغابة ٥: ٥٦٣.

(٢) صحيح مسلم ١٣٣٨٣ وصحيح البخاري ٩٩٩٩، ومسنود احمد بن حنبل ٦٣٩٥٠ و٥٠٦٠، والسنن الكبرى ٤٦٦٧ و٤٦٧٧ و ١٤٩١ و ٢٧٠٠ اختلاف بعض الروايات لعدم ذكر بعض المصنفين

(٣) حصصه بنت عمر بن الخطاب، روح رسول وكنت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله تحب حميم بن حذافة السهمي، ماتت حصصه سنة إحدى وأربعين، وبقي غير ذلك.

(٤) سن الد رمى ٤٢٦٢، وذكر ذلك ابن قدامة في المعني ٦٠١٦، والشرح الكبير ٦١٧٦، وانظر في مجموع ١٥ ٥٠٨ : ٥١٠، والبحر الزحار ٢٣١٦.

والثاني: إذا سعى كل واحد منهما عن الآخر بالتصرف، فتي اجتماعاً صح
التصرف، وإن انفرد أحدهما لم يصح، وإن تعذر أحدهما فليس لئدي لم
يتغير حاله أن ينفرد بالتصرف، وبما حكم أن يقيم مقامه آخر ويضيقه إلى الذي
بقى، وإن رأى الحاكم أن يتوصل الأمر إلى الذي بقى، هل يصح ذلك أم لا؟
على وجهين، فإن تعذر أحدهما فعلى الحاكم أن يقيم رجليهما مقامهما. وهل له
أن يقيم واحداً مقامهما، أم لا؟ فعلى وجهين، وهذا الفصلان لاختلاف فيهما.
وثالث: إذا أطلق وحكم فيه كالحكم في الفصل الثاني في جميع الوجوه،
وبه قال الشافعي (١).

وقد أبو يوسف: يجوز لكل واحد منهما أن ينفرد بالتصرف إذا أطلق كما لو
قيد (٢).

وقد أبو حنيفة، ومحمد: عباس يوجب أن لا يجوز أن ينفرد أحدهما
بالتصرف أصلاً، لكن حوز في حمة أشياء، أن ينفرد كل واحد منهما
بالتصرف استحداثاً، شراء، وكس، وحرر القر، والدين، وشفقة في الثلث،
وقضاء الدين، ورد الوديعة، والشفقة على عيانه مثل الطعام. وأما لكسوة
فوافقونا أنه لا يجوز أن ينفرد أحدهما بشرائه (٣).

دليلاً: أنه إذا جتمع صح تصرفهما لاختلاف، وإذا انفرد أحدهما
فلا دليل على صحة تصرفه.

مسألة ٤٠: لا يجوز أن يوصي بن يحيى بن تولى من أولاده مع وجود أبيه،
ومضى فعل لم تصح بوصيته، لأن أحد أولي به. وبه قال الشافعي (٤).

(١) الأثر ١٢٠: ٤، والوجه ٢٨٣: ١، ومضى محمد ٣، ٧٧، والمجموع ١٥، ٥١٣. والمعنى لاس قاعدة
٦٠٠: ٦، والشرح الكبير ٦٢٠: ٦، والبحر ٦٢٠: ٦.

(٢) و(٣) لمجد ٣، ٢٩٤، والمعنى لاس قاعدة ٦٠٠: ٦، والشرح الكبير ٦٢٠: ٦، والبحر ٦٢٠: ٦.

(٤) واحد ١، ٢٩٣، ومضى محمد ٣، ١٦٦، والشرح ٣، ٣٤٦، والمجموع ١٥، ٤٠٠.

وقال أبو حنيفة: يصح وصيته بلاحتي مع وجود الخد (١).

دليلنا: إجماع الفرقة على أن للحد ولاية على ولد الولد، وإذا كان له ولاية عنه غير تولد، فلا يجوز أن يولي عليه، كما أن الأب لا كاتب له ولاية لم يحرر أن يولي عليه.

مسألة ٤١: الأم لا تأتي على ولدها معها، لا بوصية من أبيها. وله قال الشافعي وأكثر أصحابه (٢).

وقال أبو سعيد الاصطخري: هي تلي أمرهم معها من غير ولاية (٣).
دليلنا: أنه لا دلل على ذلك في الشرع، فوجب فيه، لأن طريق ذلك الشرع.

مسألة ٤٢: إذا أوصى إبيه بخعة من الخهاب، فليس له أن يتصرف في غيرها من الخهاب، مثل أن يوصي إبيه بخعة ثمة، أو رد ودائع، فليس له أن يتصرف في غيرها أوصى إياه. وله قال أبو يوسف، ومحمد، والشافعي (٤).
وقال أبو حنيفة: إذا أوصى إبيه بخعة من الخهاب، له أن يتصرف في جمع الخهاب (٥).

دليلنا: أنه لا دلل على حواص تصرفه في غيرها أصيف إياه، فوجب فيه، فأما ما أسد إليه، فلا خلاف فيه، ولا أصل للمع، لأنه تصرف في ملك لغيره.
مسألة ٤٣: إذا أوصى في غيره، وأطلق الوصية، ولم يقل: فإذا مات أنت فوصي (٦) فلان، ولا قال: فمن أوصيت إليه فهو وصي (٧). لأصحابنا فيه قولان،

(١) سنن حريز ٦: ٢١٣. (٢) لوائح ١: ٢٨٢، ومغني المحتاج ٣: ٧٥.

٣ معني محتاج ٣: ٧٥، والمعي لابن قدامة ٦: ٥٩٨، ٥٩٩.

(٤) أصحح ١٥: ٥٩٨، والمعي لابن قدامة ٦: ٥٩٩، وسنن حريز ٦: ٢٢٩، وسنن حريز ٦: ٣٣.

(٥) معني لابن قدامة ٦: ٥٩٩، وسنن حريز ٦: ٢٢٩، ومغني ١٥: ٥١٢، وسنن حريز ٦: ٣٣.

(٦) و(٧) في النسخة المحررة وصي.

لمروي ثل له أن يوصي إلى غيره (١) وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والثوري (٢).

وقال أبو حنيفة: لو أوصى هـ موصي إلى رجل في أمر أطفال نفسه. كان ذلك الوصي الثاني وصياً في أمر أطفال الموصي الأول (٣)، لأن عبده الوصية لا تنعص، وهـ لا يقوله بحس.

وقال بعض أصحابنا: حس له أن يوصي. فادمت قوة البصر في أمر المسلمين من يسطر في تملك بوصفه (٤). وبه قال الشافعي، ولأوراعي، وأحمد وإسحاق (٥).

دسلسا: على لقوس: رويات أصحابنا التي ذكرناها في كتاب مقدم ذكره (٦).

مسألة ٤٤: إذا وصى إليه وقال: من وصت إليه فهو وصي كذب هذه الوصية صحيحة.

وبشافعي فيه قولان. ذهب المري، وأبو إسحاق، وجماعة إلى أن المسألة على قوين: أحدها: مثل مقلده. وبه قال مالك، وأبو حنيفة (٧).

(١) ٥٥ من حدود سنن حجاج، حكاه عن علامه يحيى في كونه مختلف من ٦٣ من كذب بوصفه ورواه الشيخ مؤلف فقه سره في التلخيص ٢١٥:٩ حديث ١٥٠.

(٢) يعني (١) من ٦٠٠، والمجموع ٥١٨:١٥، وشرح نكح ٦٢٦:٦.

(٣) للمجموع ٥١٧:١٥. (٤) قاله الشيخ المفيد فقه سره في المتن ١٠٢.

(٥) لأن ١٢١:٤، والمجموع ٥١٨:١٥، يعني (١) من ٦٠٠، وشرح الكبير ٦٢٦:٦، وشرح الرحار ٣٣٣:٦.

(٦) لم أقف على رواية تصح من حواز الوصية عبر في الكشف المتوفرة، لقنا رواية حواز فقد تقدمت الإشارة إليها في المامش رقم ١ من هذه المسألة فلاحظ.

(٧) مختصر المري: ١٤٦، ومغني المحتاج ٧٦:٢، وشرح بهاج: ٣٤٦، والمجموع ٥١٨:١٥، ومغني

والقول الثاني: لا تصح (١).

وفي أصحابه من قال: أن المسألة على قول واحد، وهو أنها تخور كما قلناه.
واختاره أبو حامد الاسفرايني (٢).
دليلاً: أن الأصل حوار، ولا مانع في شرع يجمع به، فوجب أن يكون
حائراً.

مسألة ٤٥: إذا أوصى إليه وقال: متى أوصيت إني فلا فهو وصيي
كانت الوصية صحيحة.

واختلف أصحاب الشافعي، منهم من قال: هذه صحيحة قولاً وهداً،
لأنه نص على الوصي الثاني (٣).

ومهم من قال: هذا أيضاً على قولين (٤).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٤٦: لا تجب الزكاة في أموال الطفل الصامتة، ولا فطرة عليه، وإنها
تجب الزكاة في غلاته ومواشيه.

وقال الشافعي: تجب في جميع أمواله (٥).

وقال أبو حنيفة: لا تجب الزكاة في جميع أمواله (٦).

لاش قدامة ٦ ٧ ٦

(١) لأم ٤ ١٢١، ومختصر سري ١٤٦، ومعيي المدح ٣ ٧٦، وسراج الوهاج ٣٤٦، والمجموع

٥١٧ ١٥ (٢) مختصر المزني ١٤٦، والمجموع ١٥ ٥١٨.

(٣) لمجموع ١٥ ٥١٨، والمعيي لابن قدامة ٦ ٥١٥، ومفتي المحتاج ٣ ٧٦.

(٤) مختصر المزني ١٤٦، والوحداني ١ ٢٨٢، ومعيي المدح ٣ ٧٦، والسراج الوهاج ٣٤٦، والمجموع

٥١٥ ٥١٨، والمعيي لاش قدامة ٦ ٧ ٦

(٥) لأم ٢ ٧٨ ٤ ١٢١، ومختصر المزني ٤٤ ١٤٦، ومعيي المدح ١ ٤١٩، والوحداني ١ ٨٧، والمجموع

٣٣١ ٥، والموسط ٢ ١٦٢، وسيف ١ ١٦٦، وهداه المتحد ١ ٢٣٦، والمعيي لاش قدامة ٢ ٤٨٨

(٦) الساب ١ ١٤٠، وسيف ١ ١٦٦، والموسط ٢ ١٦٢، وسيفي حديق ١ ٢٥٢، وهداه مطبوع مع

دليلنا: إجماع الفرقة، وهذه قد مضت في كتاب لركاة (١) مستوفاة.
مسألة ٤٧: ما يجب فيه الزكاة من أموال الطفل، فعلى الوصي أن يخرج من ماله. وبه قال الشافعي (٢).

وقال ابن أبي ليلى: لا يخرج لزكاة من ماله حتى يبلغ، ثم يخرج هو بنفسه (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة. وقوله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة» (٤) وذلك عدم إلا ما أخرجه الدليل.

مسألة ٤٨: إذ أوصى لعد نفسه، صححت الوصية، وقوم لعد. واعتق إذا كان ثمنه أقل من الثلث، وإن كان ثمنه أكثر من ثلث استسعى فيما يعقل لمورثة.

وقال جميع الفقهاء: أنه لا تحوز الوصية لعد نفسه (٥).
دليلنا: إجماع الفرقة، لأنهم إما أبطوه من حيث أن موصيه له يكون لورثته، ووصية لورث لا تصح. وعندها: أن الوصية للورث صحيحة، وقد مضى الكلام فيها (٦).
مسألة ٤٩: لا تصح الوصية لعد الغير من الأحباب.

شرح فتح بقدير ٢: ١١٥، ومعني لاس قدامة ٢: ٤٨٨، ونداه المجدد ١: ٢٣٦، والمجموع ٥: ٣٣٠.

(١) انظر المسألة ٤٢ من كتاب الزكاة.

(٢) الأم ٤: ١٢١، ١٢٤، والمجموع ٥: ٣٣٠.

(٣) الأم ٤: ١٢٤، ومختصر المزني: ١٤٦.

(٤) تنويه: ١٠٣.

(٥) الأم ٤: ١٢٠، والمجموع ١٥: ٤٢٠، والوجيز ١: ٢٧٠، وكفاية الاختيار ٢: ٢٢٢، واللباب ٣: ٢٩٨.

ومعني لاس قدامة ٦: ٦٠٢، والشرح الكبير ٦: ٥٠١، ٦١٦، والبحر راجح ٦: ٣٣١.

(٦) قد تقدم الكلام فيها في المسألة الأولى من كتاب الوصايا فرجع.

وقال جميع لعمهاء: إنها نصّح (١).

دليلنا: إجماع شرفة وأحبارهم (٢).

مسألة ٥٠: إذا أوصى بثلاث مائة اعتر حال الموت لاحال بوصبة، وبه قول الشافعي بصاً (٣). وقال بعض أصحابه: يعتبر حال بوصبة (٤).
دليلنا: أن الوصبة تنزّم بالموت، فوجب أن يعتبر عند ذلك، وأما حال الوصبة فإما تكون واقعة عنده. وأيضاً: فما قساه مجمع عن لرومه فيه، وما قلوه ليس عليه دليل.

مسألة ٥١: الوصبة للسبب باصة، سواء كان عدلاً بموته أو طرأ أنه حيّ ثم ظهر له موته. وبه قال أبو حنيفة، وأهل العراق، وشافعي (٥).
وقال مالك: إن طرأ أنه حيّ فأوصى له، ثم بان له أنه كان ميتاً، وإن وصبة لم نصّح، وإن علم أنه ميت فأوصى به، فإن نصّح ويكون للورثة (٦).
دليلنا: أنه لادلالة على صحة هذه الوصبة، وادعاء صحته يحتاج إلى دليل. وأيضاً: فإن الوصبة تقتصر إلى القلوب، وميت لا يصح منه الموت.

مسألة ٥٢: من ليس له وارث قريب أو بعيد ولا مولى بعمّة، لا يصح أن يوصي بجميع ماله، ولا يوصي بأكثر من الثلث. وبه قول مالك، وأهل المدينة،

(١) مدونة بكرى ٦: ٣٤، والمعني لأبى مده ٦: ٥٦٩ و ٦: ٦٠٢، وبيحر ١: ٢٧٠، والشرح الكبير ٦: ٥١٦.

والمجموع ١٥: ٤٢١، وسراج الموضح ٣٣٦، وفتح الرّحار ٦: ٣٣١.

(٢) التهذيب ٩: ٢١٦، حديث ٨٥٢، والاستبصار ٤: ١٣٤، حديث ٥٠٦.

(٣) صحيح ١: ٢٧١، وكه نه الاحبار ٢: ٢٢. ومعني مجرح ٣: ٤٧، والمجموع ١٥: ٤١٣، وسراج نوهاج ٣٣٨، والمعني لأبى قدامة ٦: ٦٢٢.

(٤) كمدية الاحبار ٢: ٢٢، وسراج الموضح ٣٣٨، ومعني المحتاج ٣: ٤٧، والمجموع ١٥: ٤١٣.

(٥) المجموع ١٥: ٤٢١، ومعني لأبى مده ٦: ٤٦٦، ونجرح الرّحار ٦: ٣٠٥.

(٦) سهل نه رار ٣: ٢٧٨، وفتح ررحم ٣: ١٤٤، والخروشي ٨: ١٧٠، وعلى ٩: ٣٢٢، والمعني لأبى

والشافعي، ولأوزاعي، وأهل الشام، وابن شرملة (١)، وعبد الله بن الحسن عميري (٢).

وذهب شريك، وأبو حنيفة وصحابه إلى أن له أن يوصي بجميع ماله (٣)، وروى ذلك في أحاديثنا (٤).

دليلاً: أن الوصية نزلت مجمع على صحتها، ومراد عنه لأدليل عليه.
وروى معاذ بن حل: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «أن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثبت أموالكم ريذة في حسباتكم (٥)» - وفي بعض الأخبار - ريذة في أعمالكم (٦) ولم يصرح من يكون له ورث، ومن لا يكون له وارث.

(١) أبو شرملة عبد الله بن شرملة البصري، روى عن أنس بن مالك عن ودة بن عبد الله بن مسعود ومات سنة أربع وأربعين مائة. شلوات الذهب ١: ٢١٥، وطبقات الفقهاء ٦٤.

(٢) مهمل ١: ٣١٧، ٣١٨، ومعنى لسان عدامة ٦: ٥٦٦، وشرح الكبير ٦: ٤٦٠، ورواه محمد ٢: ٣٣٠، والمجموع ١٥: ٤١٠.

(٣) الفوايد ٦: ٩٠، والمهمل ١: ٣١٧، ومعنى لسان عدامة ٦: ٥٦٦، وشرح الكبير ٦: ٤٦٠، ورواه المجتهد ٢: ٣٣٠، والمجموع ١٥: ٤١١.

(٤) انظر من لا يحصيه الفقيه ٤: ١٥٠، حديث ٥٢٠ و ٥٢١، والتهذيب ٩: ١٨٧، حديث ٧٥٣ و ٧٥٤، والامتنع ٤: ١٢١، حديث ٤٥٩ و ٤٦٠.

(٥) من لا يرقعه ٤: ١٥٠، حديث ٣، ونحوه خبر ٩١ حديث ١٣٦٣.

(٦) مسند من مائة ٢: ٩٤، حديث ٢١، ومسند الكبير ٦: ٢٦٩، ونحوه خبر ٩١ حديث ١٣٦٣.

كتاب الودیعة

مسألة ١: ليس للمودع أن يسافر بأوديعة، سواء كان الطريق محوفاً، أو غير مخوف، وسواء كانت المسافة قريبة، أو بعيدة، مع الاحتيار وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: إن كان محوفاً (٢) - كما قلناه - وإن لم يكن محوفاً كان له أن يسافر بها (٣).

دليلنا: أن حور السفر به يحتاج إلى دليل. وأيضاً: فإنه إذا سافر بها فإنه يحفظها في موضع لم تخري العدة بحفظه فيه فوجب أن يلزمه الضمان كما لو تركها في حراة، لأن الطريق بطراً عليه الخوف.

مسألة ٢: إذا شرط في سوديعة أن تكون مصمومة، كان الشرط باطلاً، ولا تكون مصمومة بالشرط. وبه قال جميع الفقهاء (٤). لا عيب لله من الحسن

(١) لم ٤٣٥، ومختصر بري ١١٧، ونوحد ١٢١٤، وكندمة لأخبار ٨٢، والمجموع ١٤ ١٨٦، و ١٨٧، وسرخ التوضيح ٣٤٨، وسنن ١١ ١٢٢، ومعني عهد ٣ ٨٣، وسدائع الصنائع ٢ ٩٦، ومعني لأين قدامة ٢٨٤٧.

(٢) سدائع الصنائع ٢٠٩٦، والمقي لأين قدامة ٢٨٤٧.

(٣) سد ٣ ١٤٧، وسد به محمد ٢ ٣٠١، وسدائع الصنائع ٦ ٢٠٩، ومعني لأين قدامة ٧ ٢٨٤، وسنن ١١ ١٢٢، وتيسر المختلق ٥ ٧٩.

٤. لمحي ٨ ٢٧٧، ومعني لأين قدامة ١ ٢٨١، وسرخ الكبير ٧ ٢٨٣، وديانة عهد ٢ ٣٥٢، وسدائع الصنائع ٦ ٢٠٩، وسدائع ١٤ ١٨٠، وجرارجر ٥ ١٧٠.

العنبري، فانه قال: تكون مضمونة (١).

دليلتنا: إجماع الفرقة، بل إجماع الأمة؛ لأن خلاف لعنبري قد انقصر.

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده: أن النبي صلى الله عليه وآله

قال: «ليس على المستودع ضمان» (٢) ولم يفصل.

مسألة ٣: المودع متى أودع الوديعة عند غيره مع قدرته على صاحبه فانه

يكون صامتاً، سواء أودع زوجته، أو غير زوجته، أو من يعوله، أو من لا يعوله،

وبه قال الشافعي (٣).

وقال مالك: إن أودع زوجته لم يصم، وإن أودع غيرها ضمن (٤).

وقال ثوريقة: إن أودعها عند من يعول ويموت لا يصم، وإن أودعها عند

غيرهم ضمن (٥).

دليلاً: هو أنه قد تعدى في لوديعة؛ لأن صاحبها إما انتمسه عيب دون

غيره، فذا انتمن عليها غير نفسه فقد تعدى.

مسألة ٤: إذا تعدى في لوديعة بصمها، فادارعتها إلى حررها مبرل

الضمان عنه، إلا أن يردها على المودع، أو حدث استئمان آخر محدد. وبه قال

(١) بحر الرحار ٥ ١٦٠

(٢) رواه ابن قدامة في المعنى ٦ ٢٨١، ورواه الشيخ في مسنده ٣ ٤ حدث ١٦٨، والمعنى في مسنده

الكبرى ٩١٦ و٢٨٩، يلفظ آخر: «ليس على المستودع ضمان وليس على المستودع غير

المثل ضمان». وكذلك نحوه في تلخيص الحبير ٩٧:٢ حديث ١٣٨٢.

(٣) لأ ٤ ١٣٦، ومختصر ابن أبي عمير ١٤٧، وكذا في لاجب ٢ ٨، والوحي ١ ٢٨٤، والشرح لموهج

٣٤٧، ومعنى المختار ٣ ٨٢، وديع الصنيع ٦ ٢٠٨، ومعنى ابن قدامة ٦ ٢٨٣، وبحر الرحار

١٦٠ ٥

(٤) ردها بمقتضى ٢ ٣١٧، ومقتضى حديث ٢ ٢٠١، وسواء ١١ ١٠٩، وسيف ٣ ٥٨

(٥) اليد ٣ ١٤٥، والسيف ٢ ٥٨٠، وسدائع الصنائع ٦ ٢٠٨، والبسوط ١١ ١١٠، والمعنى لابن

قدامة ٧ ٢٨٣، ورواه بمقتضى ٢ ٣٧٢، وشرح الرحار ٥ ١٦٠

الشافعي (١).

وقال مالك، وهو حيفة: إن ردها إلى حرزها زال الصمام (٢).
دليلنا: أن بالتعدي قد ضمن، واشتغلت دمه بها، فمن ادعى براءتها بردها
إلى حرزها فعليه الدلالة.

مسألة ٥: إذا أخرجها من حرزها ثم ردها إلى مكانها فإن عندنا يضمن
بكل حال. وله قال الشافعي (٣)
وعند أبي حنيفة: لا يصممها، لا في ثلاث مسائل:
إذا جعله، ثم اعترف به.

ثاني: إذا طاب بردها مع برده، ثم بدل ردها.
الثالث: إذا حبطه ثم ميره فإنه لا يبرون ضمانته في هذه المسائل لثلاث
عنده (٤).

وقال مالك: إن ألقها وجعل بدلها مكانها من الضم. لأن عنده إذا
كان المودع موسراً وكان سودبعة دراهم ودناير كان للمودع أن يلقها
وتكون في دمه. قال. ويكون أحطى للمودع من الخرز (٥).
دليلنا: أنه إذا ثبت وجوب الصمام عليه بالتعدي، فلا دليل على روال

(١) الأم ٤ ١٣٥، ومختصر المري ١٤٧، وكشافه الاحبار ٨٢، وشرح بوهج ٣٤٩، ومجموع
١٤ ١٩٤، والمعي لابن قدامة ٢٩٦، والشرح الكبير ٣٠٥

(٢) طعة ثالث ٢٠٠٢، واللباب ١٤٧، ومدينة عهد ٣٠٦، ومعني لاس قدامة ٢٩٦،
وشرح الكبير ٣٠٥

(٣) الأم ٤ ١٣٥، ومختصر المري ١٤٧، وشرح بوهج ٣٥، ومعني لاس قدامة ٢٩٦، ومدينة
عهد ٣٠٦

(٤) اللباب ١٤٧، والسنن ٥٧٩ و٥٨٠، وسدع تصانيع ٢١٦ و٢١٣، وسدوني هندية
٣٥٢، وتبيين حقائق ٥ ٧٧ و٧٨

(٥) المدونة بكبرى ٦ ١٤٧، ومدينة عهد ٣٠٦، وفتح الرحيم ٢ ١٧٧

صمان بالرد.

وروى سمرة: أن النبي -صلى الله عليه وآله قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي» (١) وهذا قد أخذ، فوجب أن يؤدي.

مسألة ٦: إذا قال له رب الوديعة -بعد أن تعدى فيها وضمها-: أنرتك من صمها وحملتها عدت وديعة وانتمت على حفظها فله يرون ضمانها. وطاهر مذهب الشافعي: أنه لا يزول، لأن بالبراء لا يرون ضمان، إلا أن يردّها عليه، ثم يتسلّمها من الرأس (٢).

وفي أصحابه من قال: يزول ضمانه (٣).

دليلاً: أن حق الصمان إذا كان لصاحبها، فهي أنراه وحب أن يزول الضمان؛ لأنه إسقاط حق له.

مسألة ٧: إذا أخرج الوديعة لمنفعة نفسه -مثل أن يكون ثوباً فأراد أن يلبسه أو دابة فأراد ركوبها- فانه يصم بنفسه لا حرج. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: لا حرج لا يصم حتى يستمع، مثل أن يمس أو يركب (٥).

(١) من ابن ماجة ٢ ٨٠٢، حديث ٢٤، ومن الترمذي ٣، ٥٦٦ حديث ١٢٦٦، ومن أبي داود ٣ ٢٩٦٦ حديث ٣٥٦٦، وصند أحمد بن حنبل ٥ ٨٠٥ و١٢ و١٣، والسنن الكبرى ٦ ٩٠٦ و٩٥، والسنن على الصحيحين ٢: ٤٧.

(٢) مفهومي المحتاج ٣: ٩٠، والشرح الوهاب ٣٥٠، والمجموع ١٤: ١٩٤، واللبوط ١١: ١١٤، وبدائع الصانع ٦: ٢١٢، وقبيل الحقائق ٥ ١٩.

(٣) الشرح الوهاب ٣٥٠، ومعني مدح ٣ ٩٠، ومجموع ١٤: ١٩٤.

(٤) لأحمد ٤ ١٣٥، ومعني مدح ٣ ٩١، ووجز ١ ٢٨٥، وكفريه الآخر ٢ ٩٢، ومجموع ١٤: ١٩٣، والشرح الوهاب ٣٤٩، وبدائع الصانع ٦ ٢١٣، وندية محمد ٢ ٣٠٦، وشرح الكفر ٦ ٣٢٠.

(٥) الصب ٢ ١٤٧، وبدائع الصانع ٦ ٢١٣، وشرح بكير ٧ ٣٢٠.

دليلاً: أنه تعدي فيها بنفس الاحراج، فوجب أن يكون صامتاً لها، وإن لم يستعمل.

مسألة ٨: إذا بوى أن يتعدى، لا يصح بالية حتى يتعدى.

واختلف أصحاب الشافعي على وجهين:

فقال بعضهم مثل ما قلناه (١).

وقال أبو لعاس: أنه يصح بنفس البية، لأن بية لتعدي تعد (٢).

دليلاً: أنه لا دليل على أن ذلك تعد، فمن جعله تعدياً فعليه الدلالة، ولأصل براءة بدنة.

مسألة ٩: إذا أودع غيره حبوساً ولم يئمره بأن يسقيها ولا يعصمها. ولا يهاه.

نزله الاتفاق عليه وسقيها وعصمها. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: لا يلزمه أن يسقى عليها ولا يسقيها ولا يعصمها (٤).

دليلاً: أن الاحتياط يقتضي ذلك؛ لأنه متى انفق عليها كسب بعفته غير ضائعة؛ لأنه يرجع بها على صاحبها، وإن لم يسقى وهلكت الدابة ضمن على خلاف فيه، فالأحد بالاحوص أولى؛ ولأن لمحبواك حرمة في نفسه، فلا يجوز أن يضيق حرمتها وحق الله تعالى في ذلك؛ ولأنه إذا نطق بالعدة حرية بأن الدابة تسقى وتعصف، فوجب حمل ذلك على العرف وإن لم يتلفظ به.

(١) الوحي ١: ٢٨٥، ومعني المحج ٣: ٨٩، والخراج ٥: ٣٤٩، والمجموع ١٤: ١٩٣.

(٢) الوحي ١: ٢٨٥، ومعني المحتج ٣: ٨٩، والمجموع ١٤: ١٩٣، والمعني لاس قدامة ٢٩١٧، ونسج برحارة ١٦٩.

(٣) الأم ١٣٥٠٤، وعنصر سري ١٤٦، والنوحي ١: ٢٨٥، ومعني المحتج ٣: ٨٤، والمجموع ١٤: ١٩١١، و١٩٢، وشرح نواحي ٣: ٣٤٨، والمعني لاس قدامة ٢٩٢٧، وشرح الكبير ٧: ٢٩٠.

(٤) المبسوط ١١: ١٢٦، والمجموع ١٤: ١٩٢، وشرح الزحار ١٧٠، والمعني لاس قدامة ٢٩٢٧، وشرح الكبير ٧: ٢٩٠.

مسألة ١٠: إذا أودعه وديعة وقال: إيدعها إلى فلان أمانة فادعى المودع أنه دفعها إليه وأنكر المودع أن يكون دفعها فالقول قول المودع. وبه قال أبو حنيفة (١).

وللشافعي فيه وجهان:

أحدهما: إذا قال بلزمه الأشهاد على دفع ولم يشهد فنه كان مفرضاً ويضمن (٢).

والآخر: أنه لا يلزمه الأشهاد. فعلى هذا يكون لقول المودع (٣).
دليلاً: أن المودع مؤتمن، فوجب أن يكون القول قوله، كما لو دعى أنه ردها على المودع.

مسألة ١١: إذا أودعه صدوقاً فيه مناع وقال به: لا ترقد عليه ولا تفضله فدام عليه وأفضله ففعل آخر لم يضمن. وبه قال شافعي، وأكثر أصحابه (٤).
ومهم من قال: يضمن؛ لأنه منه عليه النصوص بأن فيه مالا (٥). وبه قال مالك (٦).

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة، وإلزامهم بضمن يحتاج إلى دليل؛ ولأنه أضاف إليه حرراً آخر ودلح فيه، كما لو أودعه وقال: تركه في صحن دارك، فتركه في بيته وأقص عنه، لم يضمن؛ لأنه رده حرراً، وما قالوه من تشبهه عليه

(١) بدائع الصنائع ٢/١١٦ و ٢/١١٢، والفتاوى الهندية ٤/٣٥٧ و ٣/٣٥٨، والام: ٤/١٣٧.

(٢) المجموع ١٤/١٩٩.

(٣) الأم ٤/١٣٧، ومختصر الربيعي. ١٤٧، وكفاية الاحيار ٢/١٠٠، والمجموع ١٤/١٩٩.

(٤) الأم ٤/١٣٦، ومختصر الربيعي ١٤٧، ونوحد ٢/٢٨٦، والشرح لبوهاج، ٣٤٩، والمجموع ١٤/١٨٠ و ١٨١، والعلي لابن قدامة ٧/٢٨٨.

(٥) محي المحتج. ٨٦، وسراج لبوهاج ٣٤٩، والمجموع ١٤/١٨١ و ١٨٢، والعلي لابن قدامة ٧/٢٨٨.

(٦) ملغة السالك ٢/٢٠١، والمجموع ١٤/١٨١، والبحر الزخار ٥/١٦٩.

لو كان على مبالغه لم يجب به الضمان؛ لأنه لو صرح وقال: إن فيه مالا لم يضمن فبان لم يضمن بالتبعية عليه أولى.

مسألة ٩٢: إذا خلط الوديعة بماله خلطاً لا يتمتر، مثل أن يحيط درهم بدراهم أو دنانير بدنانير، أو طعاماً بطعام فانه يضمن، سواء خلطها بمشها، أو أرفع منها، أو أدون منها على كل حال. وبه قال أبو حنيفة، وأهل العراق (١).
وقال مالك: إن خلطها بأدون منها ضمن، وإن خلطها بمشها لم يضمن (٢).

دليلاً: طريقة الاحتياط، وأيضاً فانه قد تعدى به بالخط، بدلالة أنه لا يمكنه أخذ ماله بعينه، فوجب عليه ضمان.

مسألة ٩٣: إذا أودعه دراهم أو دنانير وبعقها المودع ثم رده مكائها غيرها، لم يزل الضمان. وبه قال الشافعي (٣).

وقال مالك: ربح الضمان عنه بذلك الرد. بناء على أصله؛ لأن عنده للمودع إيفاق الوديعة، فقرر الأقسام أن يكون ديباً في ذمته، فهو أحظى للمودع من الخرز (٤).

(١) المبسوط ١١: ١١٠، وأنبأ ١٤٦: ٢، وسف ٥٧٩: ٢، وبدائع الصنائع ٢١٣: ٦، وامتأوى أهدية ٣٤٨: ٤، وتبيين خفايا ٧٧: ٥، ومعني محتاج ٨٩٠: ٣، والسراج لمهاج ٣٥٠، والمغني لابن قدامة ٢٨١: ٧، والشرح الكبير ٣٠٧: ٧.

(٢) المدونة الكبرى ١٤٦: ٦، وبيداتية المجتهد ٣٠٦: ٢، وفتح الرجم ١٧٩: ٢ و١٨٠، وبلغت المال ك ١٩٩: ٢، والمجموع ١٩١: ١٤، والمغني لابن قدامة ٢٨١: ٧، والشرح الكبير ٣٠٧: ٧، والبحر الزخار ١٧٠: ٥.

(٣) مختصر المرقى ١٤٧، وشرح أوهج: ٣٤٩، ومعني محتاج ٨٩٠: ٣، والمجموع ١٤: ١٩١، معني لابن قدامة ٢٩٥: ٧.

(٤) مدونة نكري ٦: ١٤٧، وبيداتية المجتهد ٣٠٧: ٢، وفتح رجم ١٧٧: ٢ و١٨٠، والمعني لابن قدامة ٢٩٥: ٧.

دليلنا: أنه ضمن بالاختلاف، وروى الزمان عنه بالرد يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٤: إذا كان عنده وديعة، فادّعاها بفساد، فقال المودع: هو لأحدهما، ولا أعلم صاحبه بعينه، وادّعى كل واحد منهما عنده بذلك برمه بين واحدة أنه لا يعلم لأيهما هي. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يخلف لكل واحد منهما يميناً، فيلزمه يمينان (٢).
دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، فمن عتق عبداً يميناً فعليه الدلالة؛ ولأن في صمن يمين واحدة أنه لا يعلم أيها هو صاحبه يميناً في حق كل واحد منهما، فلامعنى لليمين الأخرى.

مسألة ١٥: إذا حلف، وأحرقت الوديعة من عنده وبذل كل واحد من المتدعيين يميناً له، استخرج واحد منهما بالقرعة، فمن خرج اسمه حلف، وسلمت إليه، أو يقسم بينهما نصفين.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يقسم بينهما نصفين (٣).

والآخر: يوقف حتى يصطبحا وبه قال ابن أبي ليلى (٤).

دليلنا: إجماع عروة على أن كل أمر مشكل أو مهم فعنه القرعة، وهذا من ذلك.

(١) مختصر الزلي: ١٤٧، والوجيز: ٢٢٨، والمجموع ١٤ ١٩٨.

(٢) المبسوط: ١١ ١٣١، وبدائع الصنائع ٦ ٢١٠ ٢١١، وتبيين الحقائق ٨٧: ٥، والمعني لابن قدامة ٢٩٤: ٧، والشرح الكبير ٣٢٧: ٧.

(٣) مجموع ١٤ ١٩٨، والمعني لابن قدامة ٢٩٥: ٧، والشرح الكبير ٣٢٨: ٧.

(٤) الأم ٤ ١٣٨، ومختصر الرزي: ١٤٧، والمعني لابن قدامة ٢٩٥: ٧، والشرح الكبير ٣٢٨: ٧.

كتاب الفاء وقسمة الغنائم

مسألة ١: كل ما يؤخذ بسيف قهر من مشركين يسمى عيمة
بلا خلاف (١)، وعدنا أن ما يستعبده لاسان من أرباح التجارات والمكاسب
والمصايع يدخل أيضاً فيه. وحلف جمع بعده في ذلك.

دليلاً: إجماع بفرقة وأيضاً قوله تعالى: «وعموا أني غنمتم من شيء فإن
الله حمسه» (٢) عدمه في جميع ذلك، من حصصه فعنه الدلالة.

مسألة ٢: شيء كان لرسول الله -صلى الله عليه وآله- خاصة، وهو لم قام
مقامه من لأئمة عليهم السلام -وبه قال عبي- عليه السلام -، وابن عباس، وعمر،
ولم يعرف لهم مخالف (٣).

وقال الشافعي: كان لواء يقسم على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله-
على خمسة وعشرين سهماً، أربعة أحاسه للنبي صلى الله عليه وآله وهو عشرون
سهماً، وبه أيضاً خمس ما بقي، يكون إحدى وعشرين سهماً للنبي صلى الله

(١) الأثر ٤١٣٩، وكذا في الأحكام ١٣٢٢، ونوحه ١٢٩، وشرح نوحه ٣٥١، ومعني المحج
٩٢٣، وأحكامه غير - لاس مربي ٨٤٤، وحكمه المبر - حبرصي ١٨، وبه في عهد
١٣٧٧، ولعن لاس قدمه ٢٩٧، وبه في هدية ٢٠٤، ورحمة الأمة بصوص بمن مبرال
لكبرى ١٦٥٢، والمبرال الكبرى ١٦٥:٢.

(٢) لأفعال ٤١

(٣) الأثر ٤١٣٩، وسنن في ديود ٩٤١:٤ حلفه ٢٩٦٥.

عليه وآله، ويبنى أربعة أسهم بين ذوي القرى، واليهامى، والمساكين، وأبناء
المسبل (١).

وقال أبو حبيبة: الذي كُتِبَ، وحسن العسمة، يفتسم على ثلاثة، لأنه كان يفتسم على حسن، وبما مات النبي - صلى الله عليه وآله - رجع سهم النبي وسهم دوي بفرني إلى أصل السهماء، فيقسم ابني على ثلاثة (٧).

وعند : کہ یسئحق سبی۔ صلی اللہ علیہ وآلہ۔ ایں ءِ اِلَّا خمس۔

وعند الشعبي: أربعة أخماس أي، و خمس مائتي من بيء (٣).

دليلنا: إجماع الفرقه.

وروي مہدی بن عوف، عن الزہری، عن مالک بن انس بن خدیج (۴)

قال: احتصم علي عليه السلام وعباس بن عمر بن الخطاب في أموال بني النضير، فقال عمر: كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله، مما لم

(١) لأم ١٣٩:٤، وكفاية الأحيار ١٣٢:٢، والمجموع ٣٧٩:١٩.

(٢) البوط : ١٠ و ٨ ب ٢ ، ٢٦ ، يدهم ج ه ٤ ١٢٩ ، ١٣٥ ، ومصر قه عدهم ٣٢٨ .

3 و 4 در محدوده 2 و 3، 5 و 6 بخشی از 33، رسوبانه آتشفشانی 33/7، و کوه 33/4 و 33/5.

ورحة الامة ٢ ١٦٥-١٦٦، والمبراب الكبرى ٢-١٧٨.

(٣) الام ٤، ١٤٠، وكفايه "الأخبار ٢، ١٣٢.

(۱) اہل بیت میں سے کسی ایک شخص کو جو اپنے آپ کو نبی کہے اور کہے کہ میں نبی ہوں، تو اسے کفر کہیں گے۔

ووعر وعثمان و لعماس وغيرهم. مات سنة اثنتي وتسعين (٩٢) لهجره. بتدبيره سلبت ١٠١٠.

(5) ن: بعد: في كلمة حلة وردت في كتابه ب

(۶) نکر ندواب التي كيت نصد - محرب

(٧) عدد من قديم السجلات في عهد محمد بن عبد الوحي .

ثم وليها أبو بكر كما وليها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم وليها أنا كما وليها أبو بكر، ثم سألتني أن وليكم أها فقلت كره على ما وليها لسي-صلى الله عليه وآله فوليها أبو بكر وولتها أنا، ثم حشمتني تحتصمان، وول كتما عحرتما عها فادفعها التي لا كفيكم أها (١).

فصرح عمر بأنها كانت لرسول الله-صلى الله عليه وآله المحاصة، ولم يكن عليه أحد، فدل على ما قلناه.

مسألة ٣: حكم أبيء بعد أبي-صلى الله عليه وآله حكمة في أبيه، في أنه خاص بمن قام مقامه.

ولشفعي فيه قولان، في أربعة أحاسه، وخمس الخمس:

أحدهما: يكون للمقاتلين.

وَيُؤْمَرُ الشَّيْءُ بِكَوْنِ فِي مَصْلَحِ، وَبِئْسَ بِالْأَهْمِ وَالْأَهْمِ، وَهُمْ الْأُمُورُ بِعَرَاةِ الْمُرَابِطُونَ.

وخمس خمس لعممة في مصالح المسلمين قولاً وحداً (٢).

دليلنا: ما قلناه من إجماع الفرقة.

وروى أبو بكر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «ما أطعم الله تعالى نبياً

طعمة إلا جعلها للذي يلي بعده» (٣).

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٣٧٦ ٣ حديث ٤٨، ورواه في سننه ٣٩ ٣ حديث ٢٩٦٣ و٢٩٦٥،

ونسائي ١٣٢٧، ورمضاني في سننه ٢١٦ ٤ حديث ١٧١٩، وشافعي في الآم ٤ ١٣٩. ومن

رشد لاندلسي في سننه مجلد ١ ٣٩٠، وبيهقي في سننه ٢٩٩ ٦ حديث ٢٩٩، وفي بعضه قد طبع

من الحديث فلاحظ.

(٢) الآم ٤ ١٥٤ و١٥٦، وكهنه لأخبار ٢ ١٣٢، وأخبار ١ ٢٨٩، ومجموع ١٩ ٣٨٦، يعني لأن

عدامة ٣٠٢، ٧.

(٣) رواه أحمد بن حنبل في مسنده لفظ (١) الله عز وجل إذا أطعم الله طعمة ثم قبضه جعله يدي يهود

من بعده) ونحوه في سنن أبي داود ٣ ١٤٤ حديث ٢٩٧٣

مسألة ٤: ما كان للشيء - صلى الله عليه وآله - ينتقل إلى ورثته، وهو موروث وخالف جميع الفقهاء في ذلك (١).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وأيضاً قوله تعالى: «وورث سليمان داود» (٢) وقوله في قصة زكريا: «يرثي ويرث من آل يعقوب» (٣) وأيضاً: قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم» (٤) عام، إلا من (٥) خصه بدليل، وكذلك قوله تعالى: «لرجل نصيب مما ترك أبواؤه والأقربون وللنساء نصيب مما ترك أبواهن والأقربون» (٦) وكل ذلك على عمومه، ونخصه يحتاج إلى دليل، وهذه لمسألة مستوفات في تلخيص الشافي.

مسألة ٥: كان للشيء - صلى الله عليه وآله - من خمس العيمة سهم الله، وسهم رسوله، وسهم ذوي القربى، ثلاثة من ستة.

وقد اختلف الفقهاء: كان له سهم من خمسة (٧).

دليلنا: إجماع الفرقة.

مسألة ٦: ما كان للشيء - صلى الله عليه وآله - من الصداق من خمسة، فهو لمن قام مقامه.

وقد اختلف الفقهاء: أن ذلك ينص بموته (٨).

(١) لا ١: ١١، ومجموع ١٩: ٣٧٦، وفتح ١٢٥٧، وندوة المحمد ١: ٣٧٧، ومعني لاس

قدامة ٧: ٣٠٢، (٢) النحل: ١٦، (٣) مريم: ٦،

(٤) النساء: ١١، (٥) في النسخة المحرقة: ما...، (٦) النساء: ٧،

(٧) معني لاس قدامة ٧: ٣٠، وفتح ١٢٥٧، وكندة لأحد ١٣١، والمجموع ٩: ٣٦٩،

ومعني ٧: ٣٢٧، وحكمه المحرر لا ١٢: ١٤٤، وحكمه محرم تخصص ٣: ٦٠، والمبران

نكيري ٢: ١٧٨، ورحمة الامة ٢: ١٦٦.

(٨) الام ٤: ١٤٠، وندوة المحمد ١٩: ٣٧٧، وهو لا قدامة ٣: ٣٧، ونسخ فتح القدير ٤: ٣٣١،

وعسوى قدامة ٢: ٢١٤، وفتح ١٢٥٧، وفتح ١٢٥٧، والمبران نكيري ٢: ١٧٨، والمبران

دليلاً: إجماع لفرقة وأحبارهم (١).

مسألة ٧: ما يؤخذ من الجرية، والصحة، والخراج، وميراث من لا وارث له، وما من المرتد لا يخمس، بل هو جهاته المستحقة له. وله قل عامة لفقهاء (٢).
ولشافعي فيه قولان:
أحدهما: مثل ما قساه.

والثاني: ذكره في الحديد أنه يخمس، وهو الصحيح عندهم (٣).
دليلاً: أنه لا دليل في الشرع يدل على أنه يخمس، فوجب نفيه ويصرف إلى جهاته.

مسألة ٨: لسب لا يستحقه القاتل، إلا أن يشترط له لإمام. وله قل هو حيفة، ومالك (٤).

وقال شافعي. هو سبيل، وإن لم يشترط له لإمام. وله قل الأورعي، والثوري، وأحمد بن حنبل (٥).

١٧٨:٢، وتبيين الحقائق ٢: ٢٥٧.

(١) الكوا ٥: ٤٤ حدث ٤، وأصول النكاح ١: ١٨٦، والتهذيب ٤: ١٢٨ حدث ٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٥، والمقنة للشيخ العيد: ٤٥.

(٢) لأ ٤: ١٥٣، ومعني المصحح ٣: ٩٣، وندوة المجهدين ١: ٣٩٠، والمسبوق ١٠: ٤١، ورحمة الأمة ١٧٩: ٢، والميراث الكبير ٢: ١٨٤.

(٣) الأم ٤: ١٤٠، وأبواب ١: ٢٨٨، والمجموع ١٩: ٣٧٥ و٣٧٦، وصفى المحتاج ٣: ٩٣، وإسراج الوهاج ٣٥٩، ورحمة الأمة ١٧٩: ٢، والميراث الكبير ٢: ١٨٤.

(٤) مسبوق ١٠: ٤٧، ومصرح فتح البدر ٤: ٣٣٤، ومعني ٦: ٣٣٧، وندوة المجهدين ١: ٣٨٤، ومصرع المصطفى ٨: ٥، ومعني لأ ١: ٣٠٠، وسبيل حدث ٣: ٢٥٩، ورحمة الأمة ٢: ١٦٥، وميراث كبير ٢: ١٧٧.

(٥) الأم ٤: ١٤٢، والمجموع ١٩: ٢١٦، وكندية أحمد ٢: ١٢٩ و١٣٠، وندوة المجهدين ١: ٣٨٤، وفتح القدير ٤: ٣٣٤، وتفسير سرصي ٥: ٥١، ورحمة الأمة ٢: ١٦٥، وإسراج الكبير ٢: ١٧٧، وتبيين الحقائق ٣: ٢٥٩.

دليلاً: أنه إذا شرطه استحقة ملاحف، ودا لم شرط له ليس على استحقاؤه له دليل.

مسألة ٩: إذا شرط له الإمام السب لا يحتسب عليه من الخمس، ولا يحتسب.

وعند أبي حنيفة يحتسب عليه من الخمس (١).

وقال الشافعي: لا يحتسب (٢). وبه قال سعد بن أبي وقاص (٣).

وقال ابن عباس يحتسب السب، قليلاً كان أو كثيراً (٤).

وقال عمر: إن كان قليلاً لا يحتسب، وإن كان كثيراً يحتسب (٥).

دليلاً: أن يسعي أن يكون شرط لإمام تأثير، ولو احتسب عليه من الخمس لم يكن فيه فائدة، وكذلك لو احتسب. على أن طهر شرط لإمام يقتضي أنه له، ومن قال أنه يحتسب عليه أو يحتسب فعليه الدلالة.

مسألة ١٠: سلب يأخذ القاتل بالشرط من أصل الغنيمة، لا من أصل الخمس. وبه قال شافعي، غير أنه قال: يكون للقاتل من غير شرط (٦).

وقال مالك: يكون له من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وآله (٧).

(١) المسوط ١٠: ٤٨، والذاب ٣: ٣٥٧، وعبودى هدية ٢: ٢١٧، ورجة لأمة بطوع يامش المراء لكبرى ٢: ١٦٥، والميزان الكبرى ٢: ١٧٧.

(٢) لأم ٤: ١٤٣، وكفاية الأحبار ٢: ١٣٠، وسراج موهج ٣٥٣، ومجموع ١٩: ٣١٨، ومعني المصاح ١٠: ١٠١.

(٣) الأم ٤: ١٤٣، والمختل ٧: ٣٣٦.

(٤) الأم ٤: ١٤٣، والمسوط ١٠: ٤٨، والمختل ٧: ٣٣٧.

(٥) لأم ٤: ١٤٣، وندبه مجتهد ١: ٣٨٤، ومختل ٧: ٣٣٦، والمسوط ١٠: ٤٨.

(٦) الأم ٤: ١٤٢، ومختصر بري ٢٧٠، وكفاية لأخبار ٣: ١٢٩، ومعني محتاج ٣: ١٠١، ورجة لأمة ٢: ١٦٥، والميزان الكبرى ٢: ١٧٧.

(٧) المصنف الكبرى ٢: ٣٠، وندامة مجتهد ١: ٣٨٢، وسهل مدرك ٢: ١٧، ورجة لأمة ٢: ١٧، والميزان الكبرى ٢: ١٧٩.

دليلاً: إذ قد بنا أن سهم الله، وسهم لسي - صلى الله عليه وآله - للإمام القائم مقام لسي - صلى الله عليه وآله -، فلا يصح ما ذكره لك، وأفسد قول الشافعي أنه يستحقه من غير شرط.

مسألة ١١: إذا شرط الإمام السب: إذا قتل فانه متى فيه استحق سبه على أي حال قتله.

وقال داود، وأبو ثور: السب للمقاتل (١). من غير مراعاة شرط وقاب شافعي وبيعة عقهاء: أن السب لا يستحقه إلا بشروط ثلاثة: أحدها، أن يفته مقبلاً، مقتلاً، وأخرب قائم، ولا يفته مبرماً وقد نقصت الحرب.

والثاني: أن لا يفته وهو مشرك مخرج. والثالث: لا يكون ممن يرمي سهماً من صف المسمين إلى صف المشركين فيفته؛ لأنه يحتاج أن يكون مغرراً بسبه (٢). دليلاً: أنه إذا شرط الإمام السب، فانه هو أنه متى حصل الفعل استحق السب؛ ولأن قول لسي - صلى الله عليه وآله - «من قتل كافرأ فانه سبه» (٣) على عمومته ومن راعى شرطاً رائداً فعنده الدلالة.

مسألة ١٢: إذا أخذ أسيراً، كان لإمام محيراً بين قتله، أو المرق عليه، أو استرقاقه، أو معاداته، فاداً فعل ذلك كان سبه وثمة إن استرقه، وقد ذه أب

(١) المجموع ١٩: ٣١٧.

(٢) الأم ١٤: ١٤٢، ولوجيز ١: ٢٩٠، والمجموع ١٩: ٣١٧، وسراج النبوة ٣: ٣٥٣، ومعنى صحيح ١٠٠ ٣.

(٣) من أن دود ٣: ٧١، حديث ٢٦١٨، ومن أن دود ٢: ٢٢٩، ومن أن دود ٣: ١١٤ و ١٩ و ٢٧٩، والمستدرک علی الصحیحین ٣: ٣٥٣، و زاد مسند في صحيحه ٣: ١٣٧١، وسرمدي في سننه ١٣١٢: ١٥٦٢ باختلاف في اللفظ والسند فلاحظ.

وأداه من حمة نفسه، ولا يكون لئدي أتره

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقصاه، والثاني: يكون لئدي أتره (١).

دليلاً: قوة عليه السلام «من قتل كافر فله سله» (٢) وهذا لم يقتله،
ولأن من أوجب له السلب أو شئ أو العداء فعليه الدلالة.

مسألة ١٣: يجوز للامام أن ينقل ملاحلاف، وإما ينقل بما من الذي يختصه
من النفي، أو من جملة الغنيمة.

وقل لشافعي: ينقل من خمس الخمس سهم لئدي صلى الله عليه
وآله (٣).

دليلاً: أن قد ثبتا أن ذلك السهم للامام القائم مقام لئدي صلى الله عليه
وآله. وإن نقل منه كان له، وإن نقل من الغنيمة حار، لأن لئدي صلى الله
عليه وآله كان ينقل منها.

وفي حديث ابن عمر: أن سهمهم بلغت ثني عشر شعيراً، فمهمم لئدي
صلى الله عليه وآله. بغير بغير (٤)، ولو كان من سهمه لما منع ذلك، لأن سهمه
خمس الخمس عندهم. وقد على أنه من أصل الغنيمة، ولا يدل حديث ابن مسلمة (٥)

(١) دأ ١٤٤، ومختصر مري ٢٧١، وكندة لأ ٢٢ ١٣٨

(٢) سنن أبي داود ١١٣ حديث ٢٧١٨، وسنن بدعي ٢٢٩٢، ومسنن أحمد بن حنبل ١١٤٣ و١٩٠
و٢٧٩، وسنن ترمذي على صحيحه ٣٥٣، ورواه عنه في صحيحه ١٣٧١، وتبرمذي في

سننه ١٣١:٤ حديث ١٥٦٢ باختلاف في اللفظ والنقط فلاحظ

(٣) الأثر ١٤٣:٤، والمجموع ٣٤٩:١٩، والوحد ٢٩٠:١، وعمدة القاري ٥٩

(٤) انظر صحيح البخاري ٢٠٣:٥، والموطأ ٤٥٠:٢، حديث ١٥، وسنن الدارمي ٢٢٨:٢، وسنن أبي
داود ٧٨:٢ حديث ٢٧٤١ و٢٧٤٤، ومسنن أحمد بن حنبل ١٠٠:٢٢٠.

(٥) أبو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة بن ديث الأكراد وهو بن لئدي عرشي مشهري، استعمله
عبدوه على رأس حرسه سنة ثمان مائة مائة من عسكره، فم منع وروى لئدي بن عبد الحنبل

أن النبي نقل في الدعاة لربع، وفي الرحمة لثلث (١). وذلك أكثر من خمس الخمس بلاخلاف.

مسألة ١٤: يجوز للإمام أن يقول - قبل لقاء العدو -: من أخذ شيئاً من الغنيمة بعد خمس فهو له. وله قان أبو حنيفة (٢)، وهو أحد قولي الشافعي (٣).
والآخر: أنه لا يجوز (٤).

دليلاً: أن الإمام معصوم، فلا يعمل ذلك إلا وهو حائر، وأفعاله حجة كإفعال النبي صلى الله عليه وآله.
وروي أن النبي صلى الله عليه وآله قال يوم بدر: «من أخذ شيئاً فهو له» (٥).

مسألة ١٥: مال الغنيمة لا يخلو من ثلاثة أحوال: ما يمكن نفيه وتخويله إلى بيد الإسلام مثل: الثياب، والدراهم والديابير، والأثاث، والعروض. أو يكون أجساماً (٦) مثل: النساء، والولدان، أو كان مما لا يمكن نفيه كالأرض، ولعقار،

نقل عنه ما عرجع به نزل مع معونة في حروبه كنه من ماله من يمين و نقل و قد سلع خمس سنة. قاله ابن الأثير في أسد الغابة ٣٧٤:١

(١) خمس من مائة ٢ ٩٥١ حديث ٢٨٥٢ و ٢٨٥٣، وابن شريم ٤ ١٣٠ حديث ١٥٦١، والنسائي الكبرى ٣١٣:٦، والمستدرک علی الصحيح ١٣٣:٢.

(٢) أسنن ٤٩، و مسند ٣٥١:٣، و قد سلع الخ. ١١٥٦، و الحدود ٢٢١٧:٢، و جمه الزمة ٣ ١٧، و مسند الكبرى ٢ ١٧٩.

(٣) الأم ٤ ١٤٤، و مجموع ١٩ ٣٥١، و معنى رأس قدمه ١ ٤٥٤، و مسند الكبرى ٢ ١٨٠، و جمه الزمة ٢ ١١٠.

(٤) الأم ٤ ١٤٤، و المجموع ١٩ ٣٥١، و المعني لآخر قدمه ١٠ ٤٥٤.

(٥) رواه شافعي في الأم ٤ ١٤٤، و أسنن في معناه ١٠ ٤٥٤، و أسنن في مجموع ١٩ ٣٥١، و لاحظ (٦) في النسخة المطبوعة - أخيراً.

وبسائين. فما يمكن ثقله يقتسم بين العامين بالسوية، لا يفصل راحل على راحل، ولا فارس على فارس، وإنما يفصل لما رس على الرجل. وبه قول الشافعي، غير أنه قل: لا تدفع العسمة إلى من لم يحضر الواقعة (١).

وعندما يحور ذلك أن يعطى لمن يلحق بهم مدد لهم، وإن لم يحضر الواقعة ويسهم عدد لنصيان ومن يولد في تلك الحار، ومسيحيء اختلاف فيه. وقول توحيفة لا يحور أن يعطى لغير عديمي، لكن يحور أن يفضل بعض العائنين على بعض (٢).

وقل ثالث: يحور أن يفضل بعضهم على بعض. ويحور أن يعطى مهب غير القائنين (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة وأحبارهم (٤).

مسألة ١٦: إذا دحر قوم دار الحرب وقتلوا غير ذن لأمام فعموا، كان ذلك للامام خاصة. وحلف جمع الفقهاء ذلك (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).

مسألة ١٧: الأسير على ضربين:

صرب يؤسر قبل أن تصع الحرب أوزارها، ولأمام محترمه بن شيبين: بما أن يقتله، أو يقطع يديه ورجليه ويتركه حتى يبرف.

(١) (الأ ١ ١٤٤ و ١٤٦، ومختصر بري ٢٧، و ٢٩١ و ٢٩٢، وسراج وديع ٣٥١، وكفاية

الأخبار ١٣٠٢، والمجموع ٣٥٤: ١٦ و ٣٦٣ و ٣٦٨.

(٢) مسود ١٠ ٣٦ و ٤١، وأب ٣ ٢٥٢، وديع تصديع ٢٤٧

(٣) مدونة الكبرى ١ ٣٠١ و ٢٧

(٤) كافي ٥ ٤٤ حديث ٢، والامستدر ٤ ٣٣ حديث ١ و ٦٠٤

(٥) عني ١ ٣٥١، ومسود ١ ٧٣، وديع مجهد ١ ٣١٨

(٦) الكافي ٤٣ ٥٥ حديث ١، والتهذيب ٤ ١٣٥: ٤ حديث ٣٧٨.

وأسير يؤخذ بعد أن تضع الحرب أوزارها، وهو مخير بين ثلاثة أشياء: المن، والاسترقاق، والمصادقة.

وقال الشافعي: هو مخير بين أربعة أشياء: القتل، والمن، والمصادقة، والاسترقاق. ولم يعقل (١).

وقال أبو حنيفة: هو مخير بين القتل والاسترقاق، دون المن والمصادقة (٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: هو مخير بين القتل والاسترقاق، والمصادقة على لرجال دون الأموال (٣).

وأجمعوا كتبهم على أن المصادقة على الأموال لا تخور. عني أهل العراق (٤) دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم. وقد ذكرناها في الكتاب الكبير (٥).

ويذكر على جواز المن قوله تعالى: «فصر الرقاب حتى إذا أثبتتموهم فشدو الوثاق فإما من بعد و إما فداء حتى تصع الحرب أوزارها» (٦) ومن ادعى نسخ هذه الآية فعليه الدلالة.

وروى الزهري، عن محمد بن حبيب بن مطعم (٧)، عن أبيه، أن رسول الله

(١) المجموع ١٩: ٣٠٤، ومعني المحتاج ٤: ٢٥٩، وشرح بوهج ٥١٤، وابن الكبير ٩: ٦٣. والمعني لأبن قدامة ١٠: ٣٩٣، وعمدة القاري ١٤: ٢٦٦.

(٢) مسوط ١: ٦٣ و ٦٤. وبدائع الصنائع ٧: ١١٩ و ١٢٠، وشرح فتح البدير ٤: ٣٠٥ و ٣٠٦. ولسانوي عمدة ٢: ٥٢، والمعني لأبن قدامة ١٠: ٣٩٤، ولاحكم خمسة عمدة ١: ١٣١، وعمدة القاري ١٤: ٢٦٦.

(٣) بدائع الصنائع ٧: ١٢٠، وشرح فتح البدير ٤: ٣٠٦ و ٣٠٧، وعمدة القاري ١٤: ٢٦٦.

(٤) شرح فتح البدير ٤: ٣٠٧.

(٥) التهذيب ٦: ١٤٣ حديث ٢٤٥، والكافي ٥: ٣٢ حديث ١.

(٦) محمد ٤.

(٧) محمد بن حبيب بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرظي، أموي، روى عن أبيه وعمرو بن عبد من ومعاوية وعمره، قيل أنه مات في خلافة سليمان بن عبد الملك، تهذيب التهذيب

يوم بدر، فانه فادى جماعة من كفار قريش بمل، والقصة مشهورة (١).

قل: انه فادى كن رجل بأربعمائة (٢).

وقل بن عباس: بأربعة آلاف (٣)، وفيهم رجل قوله تعالى: «ما كان سي

أن يكون به أسرى حتى ينخن في الارض» إلى قوله: عذاب عظيم» (٤).

وروي أن أن العاص (٥) زوج ريب بنت رسول الله (٦)، كان ممن وقع

في الأسر، وكانت هي ممكة، فأعتدت مالا لتفكّه من الأسر، وكانت فيه قلادة

كانت الخديجة أدخلت بها ريب على أبي عاص، فلما رآها رسول الله صلى الله

عليه وآله عرفها، فرف لها رقعة شديدة، فقال: «لو حلتتم أسيرها ورددتكم ماها»،

قلوا: نعم ففعلوا ذلك (٧). وهذا نص، لأهم فادوه المال، ثم متوا عليه مرد

المال عليه.

مسألة ١٨: ما لا ينحل ولا تحون من الدور والعقارب ولأرضين عندنا أن

(١) أخرجه في سنن أبي داود ٦١٣ حديث ٢٦٦. ومسنن كبرى ٦ ٣٢ و٣٢٢، وأخرجه في خروج
أحاديث الهداية ١١٩: ٢.

(٢) روه أبو داود في سنن ٦١٣ حديث ٢٦٦ عن ابن عباس، وكذا في سنن أبي بكر
٣٢٢ ٦.

(٣) لم أخرجه في هذا القول في المصادر المتوفرة.

(٤) الاتصاف: ٦٧ و٦٨.

(٥) أبو عاص بن بريج بن عبد الحمري بن عبد شمس بن عبد مناف، صهر رسول الله صلى
الله عليه وآله عن بنته ريب، وأمه هامة بنت حويدة وحلف في سمه ففعل، فبطل، وقبل هجم،
وقبل عذوبة شهد بدر مع كعب بن مالك، وقصته مشهورة، وبسنة ثني عشرة نظر سدا العادة
٢٣٧ ٥.

(٦) ريب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، روج أبو عاص بن بريج، وبنت ورسول الله صلى الله
عليه وآله مثلاً ثون سمه، وبنت سمه ثمة في حجة تعصلي الله عليه وآله. انظر أسدنا به ١٦٧ ٥.

(٧) روه أبو داود في سنن ٦٢٣ حديث ٢٦٦. وأحمد بن حنبل في مسنده ٢٧٣٦، والواقدي في
معارفه ١٣٠. وحي في سنن كبرى ٦ ٣٢٢. خلاف في الألفاظ فلاحه.

فيه الخمس، فيكون لأهله، وساقى لجميع المسلمين، من حصر القتال ومن لم يحضر، فيصرف انتفاعه إلى مصالحهم.

وعند لشافعي: أن حكمه حكم ما يقتل ويحول حمله لأهل الخمس، والباقي للمقاتلة العامين (١). وله قال بن لزيير (٢).

ودهب قوم: إلى أن الإمام يحترقه بين شيئين، بين أن يقتله على العمى، وبين أن يقفه على لمسلمين. ذهب إليه عمر، ومعاذ، وشوري، وعبدالله بن المبارك (٣).

ودهب أبو حنيفة وأصحابه: إلى أن الإمام يحترقه بين ثلاثة أشياء: بين أن يقتله على الغائب، وبين أن يقفه على لمسلمين، وبين أن يقتل أهلها عيباً، ويصرب عيباً جزية باسم لخرج. فإن شاء أقرضهم الدين كانوا فيها، وإن شاء أخرج ولنت وأتى بقوم يحربون من المشركين وأقرضهم فيها وصرّب عليهم الجزية باسم لخراج (٤).

ودهب مالك: إلى أن ذلك يصير وقعاً على لمسلمين نفس لاستعنام. والأخذ من غير إيقاف الإمام، فلا يجوز نعه ولا شرائه (٥).
دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).

(١) الام ١٨١٠٤، ومعنى صحيح ٤ ٢٣٤، والأحكام السلطانية للـ وردى ١٣٧، وبين حديث

٢٤٨:٣، ورحمة الأمة ١٧٦:٢، والميزان الكبرى ١٨٠:٢.

(٢) المحلى ٣٤٢:٧، والمغني لأبي قدامة ٥٧٦:٢.

(٣) الأحكام السلطانية للـ حبي ١٤٦، ولعي لاس مداعة ٢ ٥٧٧، ورحمة الأمة ٢ ١٧١.
والميزان الكبرى ١٨٠:٢.

(٤) شرح فتح صغير ٣٠٣ و٣٠٤، ومداية محمد ١ ٣٨٧، ومقدمات ابن شد ١ ٢٧١، وتبيين الحقائق ٣ ٢٤٨، ورحمة الأمة ٢ ١٧١، والميزان الكبرى ١٨٠:٢.

(٥) مدية محمد ١ ٣٨٧، وأسهل مدرك ٢ ١٣، ومقدمات ابن رشد ١ ٢٧١، والشرح مبكر ٢ ٥٧٩، ورحمة الأمة ٢ ١٧١، والميزان الكبرى ١٨٠:٢، والكافي ٥ ٤٤ حديث ٤.

وروي أنَّ السيِّدَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُمُوح هُوَازَن ولم يَقْسَم أرضها بين
لغائمين، فلو كانت للعائمين لقسَّمها فيهم (١).

وروي أنَّ عمر فتح قرى بالشام، فقال له بلال: أقسَّمها بيننا، فأبى عمر
ذلك، وقال: اللهم اكفني شرَّ بلال وذريه. فلو كانت القسمة واحدة لكان
يفعلها عمر (٢).

وروي أنَّ عمر استشار عليّاً عليه السلام في أرض السواد، فقال له علي
عليه السلام: «دعها عتة للمسلمين» (٣)، ولم يأمره بقسمتها، ولو كان واحداً
لكان يشير إليه بالقسمة.

مسألة ١٩: سواد العراق ما بين الموصل وعتادان طولاً، وما بين حلوان
ولقدسة عرضاً، فتحت عتوة، فهي للمسلمين على ما قدّمنا القول فيه.

وقال الشافعي: كانت غنيمة للعائمين، وفتنمها عمر بين العائمين، ثم
شترها منهم، ووقفها على المسلمين، ثم آخرها منهم، وهذا الخراج هو
أجرة (٤).

وقال لثوري، وابن المبارك: وقفها عمر على المسلمين (٥).
وقال أبو حنيفة: هذه الأرضون أقرها عمر في يد أهلها المشركين، وضرب
عليهم الجزية باسم الخراج، فهد الخراج هو تلك الجزية. وعنده لا يسقط ذلك
بالإسلام (٦).

(١) رواه الشافعي في أمّه ٤: ١٥٧.

(٢) بحسب ٧ ٣٤٧، و سنن الكبير ٩ ١٣٨، و لمعنى لاس فدائه ٢ ٥٧٦، و خرج لابي يوسف ٢٦
٣٥٠.

(٣) لم نُعثر على هذا الخبر في المصادر الموفرة.

(٤) لا ٤ ١٨١، و معنى لمحمد ٤ ٢٣٤، و شرح سوطي ٣ ٥٤٧، و المجموع ١٩ ٤٥٤، و مسبووط

١٥: ١٠، و بدايه المجتهد ١: ٣٨٧، و سنن الحقائق ٣ ٢٧٢، و صفي المصباح ٤ ٢٣٤.

(٥) حكى ذلك في المجموع ٤: ٤٥٤ عن أبي سعيد لا يصحح.

(٦) مسبووط ١٥: ١٠، و بداية المجتهد ١: ٣٨٧، و سنن الحقائق ٣ ٢٧١.

وقال مالك: صارت وقفاً بنفس الاستعصام (١).

دليلنا: ماقلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٠: الصبيان يسهم لهم مع الرجال. وبه قال الأورعي (٢)،

وكذلك من يولد قبل لقسمة. وأم النساء والعبيد والكفار فلاسهم لهم، وروى

شاء الامام أن يرضخ (٣) لهم فعل.

وعبد الشافعي: له أن يرضخ لمولاء الأربعة، ولاسهم لهم (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).

مسألة ٢١: النساء لاسهم لهم، وإنما يرضخ لهم. وبه قال جميع

لفقهاء (٦) إلا الأورعي وبه قال: يسهم للنساء (٧).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وروي عن ابن عباس أنه كتب إلى نخعة الحروري (٨): كنت تستفتيني

(١) مدونة الكبرى ٢٦٢، وندوة محمد ٣٨٧، وسهل ندرت ١٣٢، ورجة الأمة ٢١٢، والميران الكبرى ١٨٠٠٢.

(٢) مجموع ١٩، ٣٦١ و ٣٦٢، وندوة محمد ١، ٣٦٩، ومعنى لاس فدية ١٠، ٤٤٥.

(٣) الرصح: العطية لقليلة، النهاية ٢٢٨:٢ مادة رصح.

(٤) لأم ١، ١٥٦، ومجموع ١٩، ٣٦١، والسراج الوهج ٣٥٤، وندوة محمد ١، ٣٦٩، ومعنى لمصح ٣، ١٠٥، ومعنى لاس فدية ١٠، ٤٤٢، وشرح الكبير ١، ٤٩٧، ورجة الأمة ٢، ١٦٩، والميران الكبرى ١٧٩:٢.

(٥) الكافي ٥: ٤٥ حديث ٨، والتهديب ١٤٧:٦ حديث ٢٥٩ و ٢٦٠.

(٦) غلّي ٦، ٣٣٤، ولأم ٤، ١٤٦، والسنن ١٠، ١٦، وسدائع المصنف ١٢٦، وكفية الأحبار ٢، ١٣٠، ومجموع ١٩، ٣٦٢، وندوة محمد ١، ٣٦٩، وشرح الكبير ١٠، ٤٩٥، وسبيل المصنف ٣، ٢٥٦، ورجة الأمة ٢، ١٦٩، والميران الكبرى ١٧٩:٢.

(٧) مجموع ١٩، ٣٦١ و ٣٦٢، وسبيل الأوصار ٨، ١١٣، وسبيل سمرندي ٤، ١٢٦، وسبيل حديث ١٥٥٦، وشرح الكبير ١٠، ٤٩٥.

(٨) عنه بن عمر التميمي. حرّجه حروري من رؤوس جورج، فتلّسه ٦٩ محرره ميران

هل كن لساء بجرحن مع لسي - صتي الله عليه وآله - ؟ كن يجرجن معه،
يسقي الماء، ويدوين اجرحي. وكنت تسألني هل كن يسهم لمن؟ ما كان
يسهم لمن، وإنما يجدين (١) من العيمة (٢).

مسألة ٢٢: الكفار لا سهم لهم مع المسلمين، سوء قدو بدن الامام معه (٣)،
أو غير بدن الامام، وإن قاتلوا ناده أرضح هم إن شاء الامم. وانه قال
اشافعي، إلا أنه قل: يرضح لهم (٤).

وقل الأوراعي: يسهم لهم مع مسلمين (٥).

دلسنا: إجماع الفرقة، ولأن قد أجمعنا على وحب الاسهام للمسلمين،
ولادليل على إلحاق الكفار بهم.

وروي أن سبي صلى الله عليه وآله استعدن يهود بني قنقاع، فريضخ لهم،
ولم يسهم (٦).

مسألة ٢٣: من يريضخ له من لكفر والساء والعبيد - عدنا، وانصين
أيضاً على مذهب الشافعي - وإنما يريضخ له من أصل العيمة قبل أن تحمسن.

الاعتدال ٤ ٢٤٥، وشذرت بذهب ١ ٧٦

(١) قال الترمذي في دبل الحديث وعدين من حبيمة يقول: يريضخ من بشي من العيمة، يعطين
شيئاً

(٢) صحيح مسلم ٣ ١٤٤٤ حديث ١٦١٢، ومن الترمذي ٤ ١٢٥ حديث ١٥٥٦، والسن الكبير
٥٣٩ (٣) في نسخة المحرقة بدن الامام بخلاف (معه).

(٤) المجموع ١٩ ٣٦، وكفنه لأحد ٢ ١٣١، والمعي لاس قد مه ١٠ ٤٤٦، وشرح الكبير
١٠ ٤٩٩، ومعني تحتج ٣ ١٠٥، والبراج بوجه ٣٥٥، ورحمة لأمة ٢ ١٦٩، وميران الكبرى
٢ ١٧٩.

(٥) المعني لاس فذامة ١٠ ٤٤٦، والشرح الكبير ١٠ ٤٩٩.

(٦) رواد البقي في سبه بكبرى ٩ ٣٧ و٥٣، والمعني في كفايه لاجار ٢ ١٣١، والعسقلاني في
تلخيص الخير ٤: ١٠٠ حديث ١٨٥٥.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: مثل ما قبله.

ولثاني: من أربعة أخماس المقاتلة.

والثالث: من خمس لخمس سهم النبي صلى الله عليه وآله (١).

دليلاً: أن معونة هؤلاء عبادة على أهل العبيمة، فيجب أن لا يختص

برضخهم قوم دون قوم، مع أن معونتهم عبادة على جميعهم.

مسألة ٢٤: لراجل سهم ولفرس سهمان: سهم له وسهم لفرسه. وبه

قال أبو حنيفة (٢).

وفي أصحابنا من قال: للفرس ثلاثة أسهم: سهم له، وسهمان

لفرسه (٣). وبه قال الشافعي (٤)، وفي الصحابة علي بن عبيد السلام، وعمر، وفي

تسعين عمر بن عبد العزيز، وحسن البصري، وأبو سيرين، وفي نفعاء

مالك، وأهل المدينة، والأوزاعي، وأهل الشام، وأبي ثور سعد، وأهل مصر،

وأحمد، وإسحاق، وأبو يوسف، ومحمد (٥).

(١) لا ١١٦ ٤، ومجموع ١٩ ٣٦٣، وأخرج بفتح ٣٥٤، ومعنى مج ٣ ١٠٤

(٢) سنن أبي داود ٢ ١٢٦، ومسنن أبي داود ١٢٦ ٧، وعمدة القاري ١٤ ١٥١، ومسنن أبي

حنيفة ٢ ٢١٧، وسنن أحمد ٣ ٥١، وأبو داود ١٠ ٤٣٥، والشرح الكبير ١٠ ١٠٣،

ومسنن أبي داود ١ ٣٨١، ومجموع ١٩ ٣٥٨، وأحكام لسانه سبوري ١٤٠، ورجح الأئمة

٢ ١٦٧، والميراث الكبير ٢ ١٧٨.

(٣) حكاها العلامة حلي في مختلف ١٥٨ (كتاب الجهاد) عن ابن خزيمة

(٤) الام ١ ١١٤، ومختصر لمربي ٢٧٠، وكذا في الأحكام ٢ ١٣٠، ونوحي ١ ٢٩٢، والمجموع ١٩ ٣٥٨،

وسنن ٢ ٧٣٦، وأحكام لسانه سبوري ١٤، وعمدة القاري ١٤ ١٥١، وسنن

ترمذي ٤ ١٢٤، دليل حديث ١٥٥٤، ووجه الأئمة ٢ ١٦٧، و٢ ١٧٨.

(٥) سنن ترمذي ٤ ١٢٤، سنن حديث ١٥٥٤، ومسنن ١٦ ٣٣١، وأبو داود ١٠ ٤٣٤،

وشرح الكبير ١٠ ٥٠٣، والسنن في العتق ٢ ٧٣٦، وسنن حقائق ٣ ٢٥٤، ومجموع

١٩ ٣٥٨، وسنن لأوطر ٨ ١١٨، ورجح الأئمة ٢ ١٦٧، والميراث الكبير ٢ ١٧٨

دليلنا على الاول: الأخبار التي رواها أصحابنا، ذكرها في كتاب الكبير (١).

وروي عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى الفارس سهمين: سهماً له، وسهماً لفارسه (٢).

وروي عن المعتمد (٣) قال: أعطاني رسول الله سهمين، سهماً لي وسهماً لفارسي (٤).

وروي مجمع بن جارية (٥) أن النبي صلى الله عليه وآله قسم حير ثمانية عشر سهماً، وكانوا ثلثاً وخمسة رجل، منهم ثلاث مائة فارس (٦).

وأما الرواية الأخرى فقد ذكرها أيضاً في الكتاب الكبير (٧).

وروي ساقع عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله أسهم لرجل وعرسه ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لفارسه (٨).

(١) التهذيب ٦: ١٤٥ حديث ٢٥٣ و ١٤٧ حديث ٢٥٧.

(٢) سنن الترمذي ٤: ١٢٤ حديث ١٥٥٤، ومسند رطبي ٤: ١٠٧ حديث ٢٣، والمسند الكبير ٣٢٥: ٦، وعمدة القاري ١٤: ١٥٥.

(٣) بعد من عمرو بن شعيب بن مالك من ربيعة هروب المعروف بـ عدد من الأسود. قيل: وهذا لأسود يعني بك من هو لأسود بن يعقوب بن عمرو، وفي نسخة: أنه لأن بعدد حقيقه فتداه الأسود فبأنه، وبعد من بعد الكندي، وفي نسخة: وردت في قصه وجهه آخر. كثيره يعني عن سفيان بن عيينة أنه كان وفاته بـ عدد في حلاله عنه بـ وكان عمره سبعين سنة.

(٤) رواه العيني في عمدة القاري ١٤: ١٥٥.

(٥) مجمع بن جارية مشترك بين مجمع بن جارية بن عامر، ومجمع بن يزيد بن جارية، انظر تهذيب التهذيب ١٠: ٤٧ و ٤٨.

(٦) من أبي داود ٣: ٧٦ حديث ٢٧٣٦، ومسند الرطبي ٤: ١٠٥ حديث ١٨، والمسند الكبير ١١٦: ٢.

(٧) التهذيب ٦: ١٤٧ حديث ٢٥٧ و ٢٥٨.

(٨) صحيح مسلم ٣: ١٣٨٣ حديث ١٧٦٢، ومسند رطبي ٤: ١٠٢ حديث ٤، ومسند أبي داود

وروى الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان لصري، عن عمرو بن الخطاب، وطحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام: أن النبي -صلى الله عليه وآله- كان يعطي العارس ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لفرسه (١).

وروى عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي -صلى الله عليه وآله- أسهم يوم خيبر لكل فرس سهمين (٢).

وروى عبد الله بن الربيع، عن أبيه قال: أن النبي -صلى الله عليه وآله- أعطى أربعة أسهم، سهماً لي وسهمين لفرسي، وسهماً لأمي، وكانت من ذوي القرى (٣).

وروى الشافعي قال: كان الزبير يصرب في العائم أربعة أسهم، سهماً له وسهمين لفرسه وسهماً لأمه، وكانت من ذوي القرى (٤).

مسألة ٢٥: يسهم للفرس سهم، من أي فرس كان، عربياً كان أو عجمياً، أو مرقواً، أو هجيباً. وله قال أبو حنيفة (٥).

وقال الشافعي: يسهم له سهمان على اختلاف أنواعه (٦).

٣٧٥ حديث ٢٧٣٣، وصلى بن مروح ٢ ٢٥٢ حديث ٢٨٥٤، وصلى بكرى ٦ ٣٢٥، والمعنى

٣٣٠: ٧، وبيل الأوطار ٨ ١٥

(١) سنن نزار قطي ١٠٣: ٤ حديث ١١.

(٢) انظر سنن ترمذي ٤ ١٢٤ حديث ١٥٥٤، وبيل الأوطار ٨ ١١٦

(٣) سنن الدارقطني ٤ ١١٠ حديث ٢٦، ومسنن أحمد بن حنبل ١ ١٦٦، والسنن الكبرى ٦ ٣٢٦.

ولأمه ٤ ١٤٥، ومجتبى ٧ ٣٣١، وعمدة البحار ١٤ ١٥٤، وبيل الأوطار ٨ ١١٥، وفي بعض

مذكراته من المصادر اختلاف يسير في اللفظ والمسنن ملاحظ.

(٤) الأم ٤ ١٤٥، والمعجم ١٩ ٣٦٠

(٥) البسيط ١٠ ٤٢، ونسب ٣ ٢٥٩، ومبدئ الصانع ٧ ١٢٦، وفتح القدير ٤ ٣٢٤، والمندوب

الحلية ١٢: ٢١٢، وتبيين الحقائق ٣: ٢٥٥، ورحمة الامة ٢: ١٦٨

(٦) لأمه ٤ ١٤٥، والوحد ١ ٢٩٢، وكفاية الأحبار ٢ ١٣٠، ونسرح نوحا ٣٥٤، وسعي لاس

قدامة ١٠: ٤٣٦، ورحمة الامة ٢: ١٦٨، والبيان الكبرى ٢: ١٧٩.

وقال الأوزاعي: إن كان عربياً فله سهمان، وإن كان أعجمياً فلا سهم له، وإن كان هجيناً أو مرققاً فله سهم واحد (١).
 وقال أحمد بن حنبل: يسهم للعربي سهمان، ولما عداه سهم واحد (٢).
 وعن أبي يوسف روايتان:
 إحداهما: مثل قول أحمد. والثانية: مثل قول الشافعي (٣).
 دليلنا: عموم الاحصار التي رويناها في أن للعارس سهمين ولم يفضل (٤).
 وأيضاً: قوله تعالى: «ومن رباط لخير ترهون به عدو الله» (٥) ولم يفضل.
 مسألة ٢٦: إذا كان مع الرجل أفراس أسهم لفرسين منها، ولا يسهم لما زاد عليها. وبه قال أحمد بن حنبل، والأوزاعي (٦).
 وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: لا يسهم إلا لفرس واحد (٧).

(١) سنن أبي داود ٢: ٧٢٦، وعمدة القاري ١٤: ١٥٦، والمجموع ١٩: ٣٦٠، ورحمة الأئمة ٢: ١٦٨، والميزان الكبير ٢: ١٧٩.

(٢) معني لاس قدامه ١٠: ٤٣٧، والأحكام سبطية لساردي ١٤: ١٥٦، والشرح الكبير ١٠: ٤٠٥، وعمدة القاري ١٤: ١٥٦، ورحمة الأئمة ٢: ١٦٨، والميزان الكبير ٢: ١٧٩.

(٣) لم أفرع على هذا القول من مظان في المصادر المتوفرة.

(٤) سكاكي ٥: ٤٤، حديث ٢، ونهضة ٦: ١٤٥، حديث ٢٥٣، ودين حديث ٢٥٧، والاستبصار ٣: ٣٠٣، حديث ١.

(٥) الأنفال: ٦٠.

(٦) معني لاس قدامه ١٠: ٤٣٨، والشرح الكبير ١٠: ٥٠٦، وفتح باري ٦: ٦٨، والمجموع ١٩: ٣٥٩، والأحكام سبطية لساردي ١٤: ١٥٦، وعمدة القاري ١٤: ١٥٦، ورحمة الأئمة ٢: ١٦٨، والميزان الكبير ٢: ١٧٨.

(٧) لأمة ٤: ١٤٥، وسراج الوجود ٣: ٣٥٤، والمجموع ١٩: ٣٥٥، وفتح باري ٣: ٣٥٩، وسنن أبي داود ٢: ٧٢٦، وفتح باري ٦: ٦٧، حديث ٢٨٦٣، والأحكام سبطية لساردي ١٤: ١٥٦، وشرح فتح القدير ٤: ٣٢٣، والمفتي لابن قدامة ١٠: ٤٣٨، والشرح الكبير ١٠: ٥٠٦، وعمدة القاري ١٤: ١٥٦، ورحمة الأئمة ٢: ١٦٨، والميزان الكبير ٢: ١٧٨.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم، وقد ذكرناها في الكتاب الكبير (١).
وروي مكحول: أن الزبير حصر خير بفرسين فأسهم له خمسة أسهم،
سهم له وأربعة أسهم لفرسيه (٢).
مسألة ٢٧: إذا قاتل على فرس معصوب لم يسهم لفرسه.
وقال الشافعي: يسهم لفرسه.
ومن يستحق سهمه؟ فيه قولان:
أحدهم: لفراس. والثاني: للمعصوب منه. مثل الرمح في الدل المعصوب
فيه قولان (٣).

دليلاً: ما روي من الأخبار: أن الفرس به سهم، ولفرسه سهم أو
سهمان (٤). فأصاف الفرس إليه، وهذا ليس له فرس. ولأن الأصل عدم
الاستحقاق، وإثبات الأسهم له يحتاج إلى دليل.
وقياسهم على الصلاة في الدار المعصومة، نحن نخالف فيه، لأن عندنا
لا تجزي الصلاة فيها.

مسألة ٢٨: لا يسعي للامام أن يترك فرساً حطماً - وهو المكسر - أو قحماً
- وهو الهرم - أو صعباً أو ضرعاً - وهو الذي لا يمكن القتال عليه لصعره، أو
عجف - وهو المهروء - أو رزماً - وهو الذي لا حراك به - أن يدخل
دار الحرب لقتال عليه، فإن أدخل، وقتل عليه، أو لم يقاتل فإنه يسهم له.
وللشافعي فيه قولان:

(١) الكافي ٥ ٤٤ حديث ٣، وتهذيب ٦ ١٤٧ حديث ٢٥٦، ولاستبصار ٤ ٣ حديث ٦
(٢) السنن الكبرى ٦: ٣٢٨، والام ٤: ١٤٥، والمغلي ٧ ٣٣٠، ومن الأوطار ١١٦: ٨.
(٣) مجموع ١٩ ٣٥٥، وروح ١ ٢٩٢، والمعي ١٠ ٤٥٣، وشرح الكبير ١ ٥١٠.
(٤) الكافي ٥ ٤٤ حديث ٢، وتهذيب ٦ ١٤٧ حديث ٢٥٨، والاستبصار ٣ ٣ حديث ١

أحدهما: مثل ماقلناه. والآخر: لاسهم له، لانه لا يمكن الانتفاع به (١).
 دليلنا: عموم الأحكام الواردة في أن للفارس سهمين، ولم يفتلوا (٢).
 مسألة ٢٩: إذا دخل دار الحرب راحلاً، ثم وجد فارساً، فكان عند تقصي الحرب فارساً أسهم له. وإن دخلها فارساً، وعند تقصي الحرب كان راحلاً، فإن باعه أو وهبه أو آخره لم يسهم له. وبه قال الشافعي (٣).
 وقال أبو حنيفة: إن دخل الدار فارساً أسهم له. وإن خرجت يدانة من يده على أي وجه كان وكان عند تقصي الحرب راحلاً، وإن دخلها راحلاً لا يسهم له. وإن كان عند تقصي الحرب فارساً، فالاغتار عنه بدحون لدر. وعندها وعند الشافعي: بحال الحرب (٤).
 وقال محمد بقول أبي حنيفة إلا في فصل واحد، وهو أنه قال محمد: إذا باعه قبل تقصي القتال لم يسهم به. قال: لانه باعه باختياره (٥).
 دليلنا: قوله تعالى «ومن ربط أخيل ترهون به عدو الله» (٦) والارهاب بالفارس يكون حال القتال لا حال الدحون.
 وايضاً: قوله تعالى «واعلموا عى عمتهم من شيء فذل الله محمد» (٧)

(١) لأم ١٤٥: ٤، ومجموع ١٩ ٣٥٥، ومعي لمخاض ١٠٤: ٣، والسراج الوهاج: ٣٥٤، والشرح الكبير ١٠ ٤٨١، والمعي لاس قدامة ١٠ ٤٤٠

(٢) نكفي ٥ ٤٤، حديث ٢، والهدب ٦ ١٢٥، حديث ٢٥٣، والاستبصار ٣ ٣ حديث ١ و٣

(٣) الأم ١ ١١٥، والمجموع ١٩ ٣٥٦، وسنن أبي عبد الله ٢ ٧٢٧، وشرح فتح القدير ٤ ٣٢٥، واعدادة ٤ ٣٢٥

(٤) سنن ٢ ٧٢٦، ونسب ٣ ٢٥٩، والوسط ١ ١٢، وانفادوى الهدب ٢ ٢١٢، وشرح فتح القدير ٤ ٣٢٥، وبيين المختار ٣ ٢٥٥، وروحة الأمة ٢: ١٦٨، والميزان الكبير ٢: ١٧٩.

(٥) مسوط ١٠ ٤٣، وبيين حقائق ٣-٣٥٥، والمفتي لاس قدامة ١٠ ٤٣٤.

(٦) الأنفال ٦٠

(٧) الأنفال: ٤١

فعلم أن الباقي للمغانين. والغنائمون: هم الذين تولوا القتال. فمن أوجب من ذلك لفرس لم يحضر فعليه الدلالة، لأنه حالف الظاهر، ولأن لاستحقاق يكون تنقضي القتال والحرب، بدلالة أن من مات قبل ذلك لم يسهم له بلا خلاف.

مسألة ٣٠: إذا دخل لصحيح محاهد دار الحرب ثم مرض فانه يسهم له، سواء كان مرضاً يخرج به من كونه محاهداً، أو لم يخرج به. وبه قال قوم من أصحاب الشافعي، وهو نص الشافعي (١).

وقال قوم من أصحابه - وختاره الاسفرايني -: أنه إن كان مرضه لا يخرج به من كونه محاهداً مثل لصدع واحتق، فانه يسهم به. وإن كان يخرج به من كونه محاهداً مثل لاعماء وغير ذلك، فانه لا يسهم له (٢).

دليلنا: إجماع لفرقة على أن كل من حصر القتال يسهم له على كل حال. مسألة ٣١: إذا استأجر رجل أجيراً ودخل معاً دار الحرب للجهاد أسهم للاجبر، سواء كانت إحارة في الدقة، أو إحارة معينة، ويستحق مع ذلك الاجرة.

وقال أبو حنيفة: إن قاتل أسهم له، وإن لم يقاتل لم يسهم له (٣). وقال أصحاب الشافعي: إن كانت الإحارة في الدقة فانه يسهم به (٤). وإن كانت معينة ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: مثل مقنناه. ولثاني: لا يسهم له، كالعدو. والثالث: أنه يحريين فسخ الإحارة زمان جهده ويسهم له، ولا يستحق فيه الإحارة، وبين لمقام على

(١) المجموع ٣٦٠: ١٩، والشرح الكبير ٤٨٠: ١٠ و ٤٨١.

(٢) المجموع ٣٦٠: ١٩.

(٣) تبين المحقق ٣: ٢٥٦، ونجلى ٣٣٣: ٧.

(٤) في نسخة أخرجه سهم به.

الإجارة ولا سهم له (١).

دليلاً: إن العيمة تستحق بالحضور. وهذا حصر، ولا يباقي حضوره الإجارة، لأن لا سهم يستحق بالحضور وقد حضر، والآخر تستحق بالعمل وقد عمل، فمن أنظهما، أو أنظر أحدهما فعليه الدلالة. وعموم الأحرار أن العيمة يستحقها من حضر (٢)، على عمومها.

مسألة ٣٢: إذا بعت أسير من يد المشركين، فله حق بالمسلمين بعد تقضي القتال وحياة مال قبل القسمة، فانه يسهم له.

وعند الشافعي لا سهم له (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة على أن من لحقهم مدا قبل القسمة فانه يسهم به، وهذا منهم.

مسألة ٣٣: إذا خرق بهم بعد تقضي الحرب وقبل حيرة مال عبدنا يسهم له.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهم: مثل ما قلده. والثاني: لا يسهم به (٤).

وقال أبو حنيفة: إن قاتل سهم له، وإن لم يقاتل لم يسهم (٥).

دليلاً: ما قلده في المسألة الأولى سوء.

(١) الأم ٤ ١٤٦، ومجموع ١٩ ٣٦٣، ومحلى ٧ ٣٣٠، وفتح باري ٦ ١٢٥، وعمدة القاري ٢٣٤: ١٤

(٢) لكفي ٥ ٤٥٠، ولهدب ٦ ١٤٦، حدث ٢٥٤، والاسم ٣ ٢٣ حديث ٢١١

(٣) الأم ٤ ١٤٦، ومجموع ١٩ ٣٦٣، والمعي لاس قدامة ١٠ ٤٥٥، وشرح لكبير ١٠ ٤٨١

(٤) الأم ٤ ١٤٦، ومجموع ١٩ ٣٦٤، وشرح سوهج ٣٥٤، ومعنى مختار ٣ ١٠٣، ونوحر ١ ٢٩١، والمعي لاس قدامة ١٠ ٤٥٥، والشرح لكبير ١٠ ٤٨٢، وعمدة القاري ١٥ ٥٥، وشرح

فتح القدير ٤: ٣١٣.

(٥) عمدة القاري ١٥ ٥٥، ومعنى لاس قدامة ١٠ ٤٥٦، وشرح لكبير ١٠ ٤٨٢

مسألة ٣٤: تجار العسكر، مثل: الحيز، والطباخ، والسيطر وأمثالهم ممن حضر لالجهاد، لا يسهم له.

وقال أبو حنيفة: إن قتل أسهم له، وإن لم يقاتل لا يسهم به (١). وكذا نقول نحن.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل مقلده، أنهم لا يسهم لهم، غير أنه لم يفضل.

والثاني يسهم هم، لأنهم حصروا لفنيمة، والعزيمة إنما تستحق بالحصور (٢).

وهذا قوي نصاً إن عسر الحصور في استحصال الاسهام لا غير، عني ما تقدم.

دليلنا على الأول: أن العزيمة إنما تستحق بالجهاد أو بية الجهاد، وهؤلاء ما جاهدوا ولا حصروا بية الجهاد، فوجب أن لا يستحقوا، ومتى قاتلوا نسباً بذلك أنهم من المجاهدين، فاسهمنا لهم.

مسألة ٣٥: إذا حق العامين مدد فل قسمة لعزيمة بشركوهم وسهم لهم.

وقال الشافعي فيه المسائل الثلاثة التي تقدمت في الأسير، والقول في هذه مثل القول في تلك سواء (٣).

(١) لسورة ١٠، ٤٦، وشرح فتح مبدى ٤، ٣١٣، وشرح بعدة على حد به المصوغ بهم شرح فتح مبدى ٤، ٣١٣، وتبيين حقائق ٣، ٢٥١، والفتاوى ٣٣٠٧، والمعنى لا يسهم قدامه ١٠، ٥٢٢، وشرح لكبير ١٠، ٤٨٠.

(٢) الأم ١، ١٤٦، وشرح الوحد ٣، ٣٥٤، والمجموع ١٩، ٣٦٣، والمعنى لا يسهم قدامه ١٠، ٥٢٢، وشرح لكبير ١٠، ٤٨٠، وتبيين الحقائق ٣، ٢٥١.

(٣) الأم ١، ١٤٦، وسورة ١٠، ٢٩١، وسراج الوحد ٣، ٣٥٤، والمجموع ١٩، ٣٦٣، والمعنى لا يسهم قدامه ١٠، ٤٥٥، والشرح لكبير ١٠، ٤٨١، وسيف ٢، ٧٣٧، وعمدة القاري ١٥، ٥٤.

وقال أبو حنيفة: إذ لحق الغامين المدد بعد تقصّي القتال وحيازة المد، بشركوهم في الغنمة، إلّا في ثلاثة موضع:

أحدها: أن يلحقوا بهم بعد القسمة في دار الحرب؛ لأن عمده لا يجوز القسمة في دار الحرب، إلّا أنه إن فعل صغ.

وثاني: إذ لحقوا بعد أن دع الإمام الغنمة.

والثالث: أن يلحقوا بعد رجوع الغامين إلى دار الاسلام.

وفي هذه المواضع وافقوا فيها أصحاب الشافعي (١).

دليلاً على المسألتين الأخيرتين: ما قدمناه سواء. فأما الأول: فلا خلاف

فيها، وهي إذا حصوهم لمقتال قبل حيازة المد، وكذلك في الأسير. ويُصاف إجماع الفرقة على أن المدد إذا لحق الغامين شاركوه في الاسهام عام، ولم يخصوه، فوجب حمله على عمومته.

مسألة ٣٦: إذا أخرج الإمام جيشاً إلى جهة من الجهات، وأمر عيبت أمراً فرأى الأمير من مصلحة أن يمتد سرية إلى عدو فعدها فعصت بسرية فإن الحس يشارك السرية في تلك الغنمة. وهكذا، إذا عم الحس تشاركها السرية. وبه قال جميع الفقهاء (٢).

وقال الحس سصري أن الحس لا يشارك السرية، ولا تشارك سرية الحس (٣).

(١) مبوط ١٠ ٢٢ و٢٣، وبدائع الصنيع ١٢١ ٧، وسف في المدد ١٢٧ ٣، ومناوى هدية ٢ ٨ ٢، وشرح فتح العبد ٣١٢، وشرح كعدة على الهدية ٣١٢، ومعني لاس قداده ٤٨٥:١٠، والشرح الكبير ٤٨١:١٠.

(٢) لأم ٤ ١٤٦، ومجموع ١٩ ٣٦٤، والمسعودي ١٠ ٤٦، وفتح السري ٦ ٢٢٥، وندية المختار ٣٨١:١٠، والمعني لابن قدامة ٤٨٥:١٠، والبحر الزخار ٣٩:٦.

(٣) بداية العتد ٣٨١:١

دليلنا: إجماع الفرقة، من إجماع الأمة، وحلاف الحسن لا يعتد به، لأنه محجوج به، ومع ذلك فقد انقرض.

وأيضاً روي أن النبي صلى الله عليه وآله بعث سرية من الجيش قبل أوطاس (١)، فعصمت، فاشرك النبي صلى الله عليه وآله بيتها وبين الجيش (٢).

وروي عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يؤمنون تكفأ دماءهم، ويعمى بذقتهم أدمهم، ويحير قصصهم على دوابهم، وهم يد على من سواهم، ويرد على قاعدتهم سراياهم، ولا يقتل مؤمن بكفر، ولا دعو عهد في عهده» (٣) موضع لدلالة أنه قال: «يرد على قاعدتهم سراياهم» وهذا نص.

مسألة ٣٧: عندنا أن الخمس يقسم ستة أقسام: سهم لله، وسهم لرسوله، وسهم لذي القربى - وهذه ثلاثة أسهم كانت للنبي صلى الله عليه وآله - وسهم لذي القربى من الأئمة - وسهم لبيتامي، وسهم للمساكين، وسهم لأساء ليس من آل محمد - صلى الله عليه وآله ولا يشركهم فيه غيرهم. واختلف الفقهاء في ذلك.

فذهب الشافعي إلى أن خمس العسمة يقسم على خمسة أسهم: سهم لرسول الله صلى الله عليه وآله، وسهم لذي القربى، وسهم لبيتامي، وسهم

(١) أوطاس: واد في ديار هوز، فيه كتاب ومعة حسن النبي صلى الله عليه وآله فيه خموي في معجم البلدان ٢٨١:١٩.

(٢) من بكرى ٣٣٥ ٦، ونقصه من بكرى لاس سعد ٢ ١٥٢ + ١٥٣، ويعني لاس فداه ٤٨٦، وشرح الكبير ١٠ ٥١٦.

(٣) من أبي داود ٨٠ ٣ حديث ٢٧٥١، ومسند أحمد من حسن ١ ١١٩ و ٢ ٢١١، والنسائي بكرى ٢٨ ٨ و ٣٣٥ ٦، ومجموع ١٩ ٣٦٤.

للمساكين، وسهم لأبناء السبيل. فأما سهم رسول الله صلى الله عليه وآله فيصرف في مصالح المسلمين. وأما سهم ذي القرنى فإنه يصرف إلى ذوي القرنى على ما كان يصرف لهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (١). - على ما بينه فيما بعد.

وذهب أبو العالية الرياحي: إلى أن الخمس من العسمة واليـء مقسوم على ستة أسهم: سهم لله تعالى، وسهم لرسوله، وسهم لذي القرنى، وسهم لبيتى، وسهم للمساكين، وسهم لأساء السبيل (٢).

وذهب مالك إلى أن خمس العنينة وأربعة أخماس اليـء مقسوم إلى احتداد الامم ليصرفه إلى من رأى أن يصرفه إليه (٣).

وذهب أبو حنيفة: إلى أن خمس العسمة، وأربعة أخماس اليـء يقسم على ثلاثة أسهم: سهم لبيتى، وسهم للمساكين، وسهم لأساء السبيل. - هـ الذي رواه عنه الحسن بن زياد النؤلوي (٤).

(١) التوحيد ٢٨٨، وكفاية الأعداء ١٣١، ٢، ومجموع ٣٦٩، ١٩، وخمس ٣٢٩، ٦، وتفسير القرطبي ١٠: ٨، ومبدية العبد ٣٧٧، ومقدمات ابن رشد ٢٧٠، ١، ورحمة الأمة ١٦٦٢، وسيران الكبرى ١٧٨: ٢.

(٢) أحكام نيران بلخصاص ٦١، ٣، والمسعودي ٨، ١٠، وفتح الباري ٢١٨، ٦، ومقدمات ابن رشد ٢٧٠، ١، وسيران القرطبي ١٠، ٨، ومجموع ٣٧٣، ١٩، وأحكام نيران لابن نوري ٨٤٤، ٢.

(٣) مقدمات ابن رشد ٢٦٩، ٢، ومبدية العبد ٣٨٩، ١، وأسهل المدارك ١٥، ٢، وأحكام نيران بلخصاص ٦٢، ٣، وعمدة المري ٣٦، ١٥، ومجموع ٣٧٣، ١٩، وخامس أحكام نيران القرطبي ١١: ٨، ورحمة الأمة ١٦٦: ٢، والبرهان الكبرى ١٧٨: ٢.

(٤) أحكام نيران بلخصاص ٦٢، ٣، وأندلس ٢٦، ٣، ومداغم الصنائع ١٢٥، ٧، وشرح فتح القدير ٣٢٨، ٤، والمداغم مطبوع مع شرح فتح القدير ٣٢٨، ٤، وشرح نعيمة المطبوع به مش شرح فتح القدير ٣٢٨، ٤، والمناوي هـ ٢١٤، ٢، ومجموع ٣٧٣، ١٩، ورحمة الأمة ١٦٥، ٢، وسيران الكبرى ١٧٨: ٢.

وقال أبو حبيشة: سهم ذى القرنى سقط عوت سبي-صتى الله عليه وآله-
لأنه يعطيهم الامام شيئاً لحقّ امره والمسكنة، ولا يعطي الاعبياء منهم
شيئاً (١).

دللنا: إجماع الفرقة وأحدهم (٢).
وأيضاً: قوله تعالى: «ولذي القرنى» الآية (٣).
ولنا في الآية أدلة:

أحدها: أن الله تعالى أضاف الخمس إلى المذكورين، وشرك بهم نولو
الجمع، كما يقول القائل: هذه مدار لملان وفلان. حتى يذكر عدده، فإنه
يقتضي أن يكون بينهم بالسوية، وأبو حبيشة يفصرها على الثلاثة، فقد ترك
الظاهر.

وأيضاً: فإن الله تعالى أضاف الخمس إلى أهل الخمس بلام التملك،
وشرك بهم بواو التشريك. والذين حثلوا في هذه لاصافة، منهم من قال:
إنها إضافة ملك - وهم نحن والشافعي - (٤) وقال قوم: إنها إضافة محل، أي هم
أهل ذلك (٥) فمن قال: الأعبياء منهم لا يعطون فقد ترك القولين، وحرّج
عن الإجماع.

والثانية (٦): أن الله تعالى حمل السهم هم بحقّ القرابة؛ لأنه قال: «الله

(١) مسبو ١٠ ٩، ومناوى الهدية ٢ ٢١٤، والهداية المصنوع مع شرح فتح القدير ٤ ٣٣١، وشرح

المدة عن الهدية ٤ ٣٣١، ومعهات بن شد ١ ٢٧١، ولعلي لأن فدية ٧ ٣٠٢، وشرح

الكر ١ ٤٤٨، والمجموع ١٩ ٣٧١، ورحمة الأمة ٢ ١٦٦، ومرب الكون ٢ ١٨

(٢) يستمد من مجموع الأخبار مروية في تصح ٥٣، والهدية ٤ ١٢٥ حديث ٣٦٠، ٣٦١

(٣) الأندلس ٤١.

(٤) فتح الباري ٦ ٢١٧ و ٢١٨.

(٥) فتح باري ٦ ٢١٨، والمجموع لاحكام عراق ٨ ١١ (٦) في نسخة المحررة والذي

ولرسول ولدي القرني» (١) وطهر هذا أن لسهم لهم ، لأهم ذوي الفرق .
وعند أبي حنيفة ، هم لاسحقويه بالقرنة (٢) .

ون قيل : قوله تعالى «ذي القرني» (٣) محمل ، لأن ذي (٤) قرني الرسول
كثرون ، وهم سوهاشم ، وسوالمطلب ، وسوعبد شمس ، وسونوفل ، ولم يتي
من الذي يستحق ذلك منهم .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن لاسلم أنه محمل ، من هو عام يتناول جميع قرنة ، وإنما يخص
من يخصه بدليل ، والباقي على عمومه .

والجواب الثاني : أنها محملة في المستحقين ، وهذا لا يخرجهم من أن يكون
لهم فيه حق . وهذا كما نقول في قوله تعالى : «ونو حقه يوم حصاده» (٥) فهذا
يمكن أن يستدل به على وجوب لركاة وإن كان محملاً في قدره ، لأنه لا يخرج
عن أن يكون هناك حق فيه ، فكذلك ههنا .

وأيضاً روى حير بن مطعم ، قال لما كان يوم حير ، وضع النبي - صلى الله
عليه وآله - سهم ذي القرنى في بني هاشم وبني المطلب ، وترك بني نوفل وبني
عبد شمس ، فانطقت لنا وعشمن حتى أتينا النبي - صلى الله عليه وآله - ، فقيل :
يا رسول الله هؤلاء سوهاشم لا يكر فصلهم لموضعك الذي وضعك الله فيهم ، فما
بأن ، حو لنا بني المطلب أعطيتهم وتركنا ، وقرنته وحدة ؟ فقال رسول الله :
«أن وبني المطلب لا تصرف في جاهلية ولا إسلام ، وإنما نحن وهم شيء وحدث»
وشبك بين أصابعه (٦) .

(١) حشر ٧

(٤) هكذا في النسخة المحررة

(٢) شرح فتح مديد ٤ ٣٢٩ و ٣٣٢

(٥) الأنعام ١٤١ .

(٣) الأنفال : ٤١ .

(٦) سنن أبي داود ٣ ١٤٦ حديث ٢٩٨٠ ، وسنن نسائي ٧ ١٣١ ، وسنن ابن ماجه ٢ ٩٦١ ، ونسب

وفي هذا الخبر أدلة:

أحده: أنه قل وضع سهمه دى القرى، فأثبت لذي نقرى سهمها.
 وثاني: أنه جعل ذلك لأدنى أقربائه بني هاشم وبني المطلب.
 والثالث: أنه جعل لهم ذلك بالقرابة، لأن عند مناف كان له خمسة أولاد:
 هاشم وهو جد رسول الله - صلى الله عليه وآله -، والمطلب وهو جد الشافعي،
 وبوقل وهو جد حير بن مطعم، وعبد شمس وهو جد عثمان، ومعاوية، وبني
 أمية، وأبو عذرة، ولم يعقب. فأعطى رسول الله - صلى الله عليه وآله - من ذلك
 بني هاشم وبني المطلب، وقال: «إنما أعطيتهم لأنهم مهاجرون في جاهلية
 ولا إسلام» (١) ولم يسكر على جبر وعثمان حيث طلبا ذلك بالقرابة، فدل على
 أنه أعطاهم بالقرابة.

ون قيل: إني أعطى بني المطلب بالنصرة لا بالقرابة.
 قلنا: ليس هذا قولاً لأحد، لأن عندنا يستحقونه بالقرابة، وعندهم
 يستحقونه بالعقر (٢). فأما بالنصرة فهو خلاف الإجماع.
 وأيضاً في الخبر أن النبي - صلى الله عليه وآله - لم يعطه بني عبد شمس،
 ولابني بوقل، وأعطى بني هاشم وبني المطلب (٣)، ولو كان الاستحقاق بالفقر

الكبرى ٦ ٣٤١، وأحكام القرآن للحصاص ٦٣ ٣، وشرح معاني الآثار ٣ ٢٣٥ و ٢٣٦، لأن
 ٤ ١٤٦ و ١٤٧، والمعنى لأن قدامة ٧ ٣٠١، ومجموع ١٩ ٣٦٩ و ٣٧١، وفي بعض النسخ يسرى

نقطة ولا حظ

(١) يذهب الإشارة إلى مصادر الحديث في هذا الموضع ولا حظ.
 (٢) أحكام القرآن للحصاص ٦٣٣-٦٤، وندائع نصداً ٧ ١٢٥، وشرح فتح القدير ٤ ٣٣٢،
 وأهدياته ٤ ٣٣٢، وشرح معانيه ٤ ٣٣٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٢ ١٤٦، وبني لابن قدامة
 ٣٠٦ ٧

(٣) صحيح البخاري ٤ ١١١، وسنن أبي داود ٣ ١٤٥ حديث ٢٩٧٩، وسنن الكشي ٦ ٣٤٠، والألم
 ٤ ١٤٧، وكندة لأحمد ٢ ١٣٢، والمجلي ٧ ٣٢٨.

لما كان يحض واحداً دون آخر، فمما حض، علم أنه دفع السهم بالمرأة.
وروى عبدالرحمن بن ابي سبي (١)، عن علي عليه السلام قال: دخلتُ ما
وعباس وفاطمة وريد بن حارثة عن رسول الله صلى الله عليه وآله - فميت:
«يا رسول الله إن رأيتُ أن توليني حقاً في الخمس في كتب الله تعالى، فاقسمه
في حياتك حتى لا يترعما فيه أحد بعدك» ففعل ففعلت، فمات رسول الله
صلى الله عليه وآله - ولأبيه أبوبكر، فقسمته، فلما كان آخر سنة من سنتي عمر
أتاه ما كثير فعزل حقاً، فدعاني عمر فقال: إن بني هاشم في عي من ذلك،
وإن بالمسلم خلقة، فان رأيت أن تصرفه إليهم، ففعل عمر ذلك.
فقال العباس: لقد أحرمتما حقاً، انه لا يرجع بنا أحد. قال علي عليه
السلام: «وكان العباس داهياً» (٢). وفيه ديلا:

أحدهما: أن علياً ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله أن لسا حقاً، وانه
مذكور في كتاب الله تعالى من الخمس، فسأله أن يوليه إياه، فولاه، وما أنكر
عليه، والشرع يؤخذ منه قولاً وقولاً وإقراراً، فلما قرأ عدياً عنه لسلام على ذلك،
علم أن ذلك هو الشرع.

والثاني: من حيث الإجماع، وهو أن أنكر وعمر ولنا علياً ذلك، وكان
يأخذ الحق ويقسم، وما نازعه أحد، ولم يخالف أحد، فدل على أنه إجماع.
وروى عبدالرحمن بن ابي ليلى قال: أتيت عبداً عند أحجار الریت، فقلت
له: دئي أنت ومي ما فعل أبوبكر وعمر تحقكم من الخمس أهل البيت؟
فقال: «أما أبوبكر ف كان في زمانه خمس، وما كان معه أوفاءه، وأما عمر

(١) ابو عيسى عبدالرحمن بن ابي سبي لا يفرق بين لاوسى الكوفي، وند محمد، وند لست بهن من خلافة
عمر، روى عن أبيه وعمر وعثمان وعلي وغيرهم. اختلف في تاريخ وفاته، فقيل سنة ٧١ هجرية
وقيل، ٨٢ هجرية. انظر بهذا التهذيب ٢٦١:٦.

(٢) سنن أبي داود ١٤٧:٣ حديث ٢٩٨٤.

فكان يعطيا حتى أتاه مال ورمس ولسوس (أو الإلهور) الشك من لشافعي فقال لي: إن بالمسلمين حنة، فلو تركت حقكم من الخمس لأصرفه في حنة المسلمين، فإذا أتاني مال قضيه لكم. فقال لعباس لا تطعمه في حنة. فقلت: ألسنا أحق من أحب أمير المؤمنين ومن حنة المسلمين، فإت عمر قبل أن يأتيه مال فيعطينا» (١).

فوجه الدلالة: أن عمر أثبت الحق، وسأله على وجه القرص، وم يحافه أحد.

وروى يزيد بن هرم (٢)، قال: كتب بحدة الخروزي إلى ابن عباس سأل عن سهم دي القرني من هو؟ فقال: هو قرابة رسول الله -صلى الله عليه وآله- أراد عمر أن يعطيا عوضاً عنه فاسأه (٣)، لأن رأيه دون حقاً (٤). وحر أن ديت بقرابة النبي -صلى الله عليه وآله- وأن عمر أراد أن يعطيهم عوضاً عنه.

مسألة ٣٩: عدد أن سهم دي لقرني للإمام، وعند شافعي جميع دي القرني، يسوي فيه اقريب وسعد، والذكر والانثى، والصغير والكبير، إلا أنه للذكر مثل حظ الانثى (٥).

(١) رواه الشافعي في أئمة ٤: ١٤٨.

(٢) يزيد بن هرم عدي، نوهده لله، مود بني حنة، روى عن أبي هريرة ومن عدس وادان من شعاب وغيرهم، وعنه سهرري وسعد المبرقي و جعفر محمد بن عبي وعبرهم م م في خلافة عمر بن عبد العزيز، تهذيب التهذيب ١٩: ٣٦٩.

٣. من أي رواد ١٤٦ حديث ٢٩٨١، ومن سبأ ٧ ١٢٩ اختلاف بعد في بقاءه (٤) من السبأ ٦: ٣٤٥.

(٥) الإله ٤: ١٤٧، والمجموع ١٩: ٣٦٩، وشرح نوهده ٣٥١. ومعني شرح ٣: ٩٤، وكعبه الآخر ٢: ١٣٢، ومعني لاس فدمه ٧: ٣٠٥، والشرح كمر ١٠: ٤٩٢. وأحكام القرآن لمخصص ٣: ٦٢، ونجس ١: ٣٢٩، ونهده أعطوه مع شرح فتح عدير ٤: ٣٢٨، وشرح فتح القدير ٤: ٣٢٨، وشرح العباة في هدمس شرح فتح عدير ٤: ٣٢٨، وسبأ جديف ٣: ٢٥٦، مختصر المزني ١٥١، ورمة ←

وقال المزني، ووثور: الذكر والانشى فيه سوء (١).
 دليلنا: إجماع الفرق، ودليل الشافعي أن ذلك مسحق لدارث لدي يجري
 بحرى التعصيب، فوجب أن يعقل المذكور على الاناث. ودليل لمري وبى ثور:
 أن ذلك يستحق باقراة، وهم متساوون فيه.
 مسألة ٤٠: عند اشفاعى يجب في سهم دي القرى أن يفرق فيمن هو في
 شرق الأرض وغربها، ولا يخص به أهل سد دول سد (٢).
 وقل أبو اسحاق: ذلك يشق يخص به البلد الذي يؤخذ العيمة فيه، وما
 يفرق منه، فاد أخذت العيمة مثلاً بالري، فرق في دي قرى حراسا، وإذا
 أخذت من الروم، فرق فيمن كان بالشام (٣).
 وهذا مخرج يسقط عما عدا قول في سهم لبتامى والمساكين ونساء
 لسبيل منهم ما قوله أبو اسحاق، من أنه يفرق في أهل لبد الذي يؤخذ فيه
 لعيمة، أو ما قرب منه، لئلا يشق.
 مسألة ٤١: الثلاثة أسهم لني هي لبتامى، والمساكين، ونساء السبيل
 من الخمس يختص بها من كان من آل الرسول صلى الله عليه وآله دون
 غيرهم.
 وحالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: إنها لفرع لمسمين، وبتامهم،
 ونساء سبيلهم دون من كان من آل رسول الله خصوصاً (٤).

الأمة ١٦٦:٢، والمبراد الكبرى ١٧٨:٢.

- (١) المجموع ١٩ ٣٧٠، والمعنى لاس قدامة ٣٠٥ ٧، ونشرح لكبر ١٠ ٤٩٢.
- (٢) نوحد ٢٨٨، ١، والمجموع ١٩ ٣٧٠، والمعنى لاس قدامة ٣٠٥ ٧، والشرح الكبير ١٠ ٤٩٢.
- (٣) المجموع ١٩ ٣٧٠، والمعنى لاس قدامة ٣٠٥ ٧، والشرح لكبر ١٠ ٤٩٢.
- (٤) الأم ٤ ١٤٧، وكندية الأخبار ٢ ١٣١، والمجموع ١٩ ٣٧٠، ونسب ٢٦٠:٣، وبدايع نعتانغ ٧ ١٢٥، والمعنى لاس قدامة ٣٠٦ ٧، والشرح الكبير ١٠ ٤٩٣، وفتح الرحيم ٢ ٢٦٠.

دليلنا: إجماع العروة و أخبارهم (١)، ولأنه لا خلاف أن من ذكرهم داخلون فيه، لأنهم داخلون في يئى المسلمين وفقرائهم وأساء سيئهم، ويس على دخول من قالوه فيها دليل.

مسألة ٤٢: ما يؤخذ من الحرية، والصنع، والأعشار من المشركين للمقاتلة المجاهدين.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهم: أن جميعه لصالح المسلمين، ويسد الأهم فالأهم. والأهم: هم الغزاة، والباقي للمقاتلة كما قلناه. هذا إذا قال: إنه لا يفتس.

وأما إذا قال يفتس فأربعة أحاسه تصرف إلى أحد هذين النوعين على القولين، والمصالح مقدمة عندهم (٢).

دليلنا: إجماع العروة، وأخبارهم، في أن الحرية للمجاهدين لا يشركهم فيه غيرهم (٣). وقد ثبت ذلك ثبت في الكل؛ لأن الصلح أيضاً حرية عندنا. فأما الأعشار، فبه يصرف في مصابح المسلمين؛ لأنه لا دليل على تخصيص شيء منه به دون شيء.

مسألة ٤٣: المرابطون للجهاد والمطوعة لهم سهم من الصدقة و عيمة معاً. وقال الشافعي: المطوعة لهم سهم في الصدقات، وليس لهم سهم في الئىء، والئىء للمرابطين خاصة (٤).

دليلنا: عموم قوله تعالى «وفي سبيل الله» (٥) ويتساون ذلك بفاتلة

(١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٢٢ حدث ٧٩، والمصباح ١: ٣٢٤ حدث ١٢، والمصباح ٥٣، والتهذيب.

١٢٥ و ١٢٦ حديث ٣٦٠-٣٦٤

(٢) الأم ٤: ١٥٣، ١٥٤، وكفه لا حار ٢: ١٣٢، والمجموع ١٦: ٣٧٦، وبداية المجتهد ١: ٣٩٣.

(٣) بكاي ٣: ٥٦٨ حدث ٦، والمصباح ٤٥، والتهذيب ٤: ١٣٦ حديث ٣٨٠

(٤) الأم ٤: ١٥٥، وكفه لا حار ١: ١٢٤، والمجموع ١٩: ٣٨٢ (٥) لتوبة ٦

والمرابطين، فوجب عليها على عمومها.

مسألة ٤٤: لا يقض أساس في العطايا شرف، أو سابقية، أو رهبة، أو عدم. وبه قال عبي عليه سلام فإنه سوى بين الأساس، وأسقط العبد (١). وبه قول توبكر، فإنه سوى بين أساس وراثته بتعريض، وكان يعطي العبد، وكان عمر يقض أساس على شرفهم وهجرتهم، ويسقط لعبد (٢).

دليلاً: أن لاسم يتناول الجميع، وكونه مفاضل ومراطين مشترك فيه، فلا يسمي تفصيل بعضهم على بعض، لأن تفصيل بعضهم على بعض يحتاج إلى دليل.

مسألة ٤٥: إذا مات المجاهد أو قُتل وحبس ورثة وامرأة فإنه يُنفق عليهم إلى أن ينعوا من المصالح، وهو أحد قوي الشافعي.

والثاني: أنهم لا يعطون شيئاً لأهلهم أبداً لعبرهم، وإذا سقط بموته سقط هؤلاء (٣).

دليلاً: أن هذا من المصالح، فوجب أن يعطوا منه، وإنا نقول أنه من المصالح لأن المجهدين متى علم أنه إن قُتل أو مات يُنفق على ورثته كان أنشط للجهاد.

وروى لزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان، أن عمر بن الخطاب قال: ممن أحد، لا وله في هذا مال حق، إلا ما مكنك يماكنكم أعطيه أو أمسه (٤).

(١) الأم ١٤٨٠٤ و ١٥٥٥، ومجموع ١٩ ٣٨٤ و ٣٨٥، وانعي لاس فدانة ٣٩٦

(٢) الأم ١٤٨٠٤ و ١٥٥٥، ومجموع ١٩ ٣٨٤ و ٣٨٥، وانعي لاس فدانة ٣٩٧.

(٣) مجموع ١٩ ٣٨٢، ومعني المصالح ١ ٣٣، ونسراج النوهج ٣٥٤، والشرح الكبير ٥١٥٠١٠.

(٤) رواه الشافعي في الأم ٤ ١٥٥، والبيهقي في سننه الكبرى ٦ ٣٥١ و ٣٥٢، ومن رشد في بدنة المجهدين

كتاب قسمة الصدقات

مسألة ١: الكفار عندما يحاطون بالعبادات: الصلاة، والركاة، والصوم
واحج. وبه قال أكثر أصحاب الشافعي (١).
وقال شداد منهم واختاره الاسفرايني: انه ليسوا بخطيئين بالعبادات إلا بعد
أن يسمو (٢). وبه قال أهل العراق (٣).
دليلاً: عقده في اصول لفقه (٤)، وبما ذكره هذا الخلاف هاهنا لأننا
حد مد ذكره في نعلمه في هذا الموضع، وإلا فوضع هذا كتب اصول الفقه
لا فروعه.

ويدل عليه قوله تعالى: «مسلكنكم في سقر قلوا لم نك من المصلين ولم
نك نطعم المسكين» (٥). وقال: «فلا صدق ولا صلي ولكن كذب
وتولى» (٦) فدفعهم على ترك الصلاة وترك الزكاة. واستوفيت هذه المسألة
هناك، فلا وجه للتطويل بذكرها.

مسألة ٢: لا يجوز أن يعطى شيء من الزكاة إلا للمسلمين العارفين بالحق.

(١) المجموع ٤٣، وعمدة ٤٠٩، وسحر الرد ٣٩٩

(٢) عمدة لقاري ٢٣٦: ٨، وكفاية الأحكام ١٠٠، ١٠١.

(٣) بسوط ١١٦، وبدائع صديق ٤٢ و٦٩، والندوى ص ١٠١، وهنئ ٢٠١٥

(٤) عدة الاصول: ٧٦ من الطبعة المحررة (الفصل ١٦).

(٥) المآثر ١٢ و٤٤

(٦) القيامة: ٣١ و٣٢.

ولا يعطى الكفار لأزكاة المال، ولا زكاة الفطرة، ولا بكفارات.

وقال الشافعي: لا يدفع شيء منها إلى أهل الذمة (١). وبه قال مالك، والبيهقي، وسعد، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور (٢).

وقال ابن شبرمة: يجوز أن يدفع إليهم الزكوات: زكاة الفطرة، وزكاة الأموال (٣).

وقال أبو حنيفة: لا تدفع إليهم زكاة الأموال، ويجوز أن يدفع إليهم زكاة الفطرة (٤) والكفارات.

دليلاً: إجماع الفرقة، وأيضاً فقد اشتعلت الذمة بالزكاة بخلاف، وإذا أعطى لغير المسلم لم تبرأ ذمته بيقين.

مسألة ٣: الظاهر من مذهب أصحاب أن زكاة الأموال لا تعطى إلاّ المدلول من أهل الولاية دون الفساق منهم.

وحالف جميع المعهاء في ذلك، وقالوا: إذا أعطى الفاسق برئت ذمته (٥)، وبه قال قوم من أصحابنا (٦).

(١) كفاية الأحبار ١: ١٢٢، وسوحي ١: ٢٩٣، المجموع ٦: ٢٢٨، وأحكام القرآن لمصالح ٣: ١٣٥، ومعني لاس فدية ١: ٧١٠، والشرح الكبير ٢: ٧٠٨، وشرح فتح البدر ٢: ١٩، وبداية المجتهد ١: ٢٧٣، ورحمة الأمة ١: ١١١.

(٢) المدونة الكبرى ١: ٢٩٨، وأحكام القرآن لمصالح ٣: ١٣٥، ومعني لاس فدية ١: ٧١٠، وبداية المجتهد ١: ٢٧٣.

(٣) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ١: ١١١، والميزان الكبرى ٢: ١٥.

(٤) البداء ١: ١٥٦، وبدائع ص ٢: ٤٩، وشرح فتح البدر ٢: ١٩، وتبيين حقائق ١: ٣٠٠، ولأحكام نسطاس ١: ١٢٤، والفتاوى الهندية ١: ١٨٨، ومعني لاس فدية ١: ٧١٠، والمجموع ٦: ٢٢٨، وبداية المجتهد ١: ٢٧٣، ورحمة الأمة ١: ١١١، والسير الكبرى ٢: ١٥.

(٥) انظر فتح علي الثالث ١: ١٦٢، ولانصار بسند مرفعى ٨٢.

(٦) سب هذا قول أبي علي بن محبوب، علامة الخلفي في مختلف، كتاب ركعة ص ١١.

دليلنا: طريقة الاحتياط، لأنه إذا أعطاها لعبد برئت ذمته بلاحلاف.
وإذا أعطاه، بغير عدل لم تترأ ذمته بيقين.

مسألة ٤: لأموال الباطنة لاحلاف أنه لا يجب دفع زكاتها إلى الامام،
وصاحب المال بالخيارين أن يعطيها لامام، ومن أن يؤديها بنفسه.
وأما الطاهرة فعندنا يجوز أن يرحها بنفسه، ومن أرحها بنفسه فقد سقط
عنه فرضها، ولم يجب عليه الاعادة. وبه قال الشافعي في الحديد (١)، وبه قال
الحسن البصري، وسعيد بن جبير (٢). إلا أن عبدنا متى طلب الامم ذلك
وحب دفعه اليه، وإن لم يدفعه وفرقه لم يجزه. وبه قال لشافعي أيضاً (٣).
وقال في القديم: يجب عليه دفعها إلى الامم، فان تولاه بنفسه كان عليه
الاعادة (٤). وبه قال أبو حنيفة، ومالك (٥).

دليلنا: إجماع المرفقة؛ ولأنه متى أرحها بنفسه فقد امتثل الآية، ومن قال:
لا يميزه فعليه الدلالة.

ويدل عليه أيضاً قوله تعالى: «إب تدوا لصدقات فعما هي وإن تحموها
وتؤنوها الفقراء فهو خير لكم» (٦) وأما مدى يد على وجوب الدفع إذ طلبه
لامام قوله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة» (٧) فأمره بالأخذ، وأمره على

(١) مجموع ٦: ١٦٢، ومعني محتاج ١: ٤١٣، وسراج نواح ١: ١٣٤، والمعني لاس قدانه ٢: ٥٠٦،
والشرح الكبير ٢: ٦٧١.

(٢) المعني لاس قدانه ٢: ٥٠٥.

(٣) المجموع ٦: ١٦٢ و ١٦٦، والبحر الزخار ٣: ١٩٠.

(٤) مجموع ٦: ١٦٢، ومعني المحتاج ١: ٤١٣، وسراج نواح ١: ١٣٣، ١٣٤، والبحر الزخار ٣: ١٩٠.

(٥) لمسوط ٢: ١٦٢، وسدشع صناع ٢: ٤٤، والمدينة الكبرى ١: ٢٨٥، وأسفل المدارك ١: ٣٧٣،
٣٧٤، والمعني لاس قدانه ٢: ٥٠٦، والشرح الكبير ٢: ٦٧٢، والبحر الزخار ٣: ١٩٠.

(٦) بقره ٢٧١.

(٧) التوبة ١٠٣.

الوحيوب، فوجب أن يلزم الدفع.

مسألة ٥: إذا أخذ الإمام صدقة الأموال يسحب له أن يدعوا لصاحبها، وليس بواجب عنه ذلك. وبه قال جميع الفقهاء (١) إلا داود، وبه قال: ذلك واجب عليه (٢).

دليلاً: أن الأصل براءة الدقة، وإنجاب ذلك عليه يحتاج إلى دليل. وقوله تعالى: «وصلّ عليهم» (٣) محمول على الاستصحاب الذي ذكرناه
مسألة ٦: صدقة عطرة تصرف إلى أهل صدقة الأموال من الأوصاف
اثنتان، وبه قال جميع الفقهاء (٤).

وقال لاصطحري من أصحاب الشافعي: يختص بها فقير (٥).
دليلاً: قوله تعالى: «إنما الصدقات للفقراء» (٦) الآية، وذلك عام في صدقة لأموال وصدقة عطرة، لأن الكل يسمى صدقة.

مسألة ٧: الأوصاف ثمانية محل الركاة، ولا يدرم تصرف الركاة على كل فريق منهم بالسوية، بل لو وضع في واحد من الأوصاف كان حائراً، وكذلك لو أعطى جميع ركاته بواحد من هذه الأوصاف كان حائراً. وبه قال الحسن

(١) الأم ٢: ٨٢، والمجموع ٦: ١٧١، ومختصر المزي ٥٣ و ١٥٥، وفتح العريز ٥: ٥٢٩، ومبني لابن قدامة ٥٠٨، ٢، والأحكام السلطانية للماوردي: ١٢٠، والأحكام السلطانية للعلاء حسبي ١٢٩، ونبيل الأوطار ٢١٧: ٢، والشرح الكبير ٢: ٦٧٥.

(٢) المجموع ٦: ١٧١.

(٣) البقرة ١٠٣.

(٤) الأم ٢: ٧، ومجموع ٦: ١٨٥، وندوة الكبرى ١: ٢٩٦، وندوة المعبد ١: ٢٧٣، وسورة ٣: ٨، ومعنى لاس قدامة ٢: ٦٠٩، وشرح الكبير ٢: ٦٨٥، والمبني ٦: ١٤٣، ورحمة الأمة ١: ١٠٨، والميزان الكبرى ٢: ١٢٠١٣.

(٥) مجموع ٦: ١٨٥، ووجه لأقنه ١: ١٠١، والميزان الكبرى ٢: ١٣.

(٦) توبة ٦٠.

بصري، ولشعي، ومالك، ونوحيفة وأصحابه (١). لا أن مالكا يقول
يخص بها أنفسهم حصة (٢). ونوحيفة يقول: يجوز أن يدفع إلى أي صنف
شاء (٣).

وقال لشافعي: يجب توزيعها على من يوجد منهم، ولا يخص بها صنف
منهم دون آخر وسوى من الأصناف، ولا يقصر بعضهم على بعض، وأقل
ما يعطى من كل صنف ثلاثة فصاعد سوى بهم، فإن أعطي ثلث صنف
نصيب ثالث. وكم يصمن؟ فيه وجهان:
أحدهما: الثلث.

والآخر: جزء واحد قدر لاجراء (٤). وبه قال عمر بن عبد العزيز،
ولرهمي، وعكرمة (٥).

وقال السجعي: إن كانت الصدقة كثيرة وجب صرفها إلى الأصناف
لثمانية كلهم، وإن كانت قليلة حردفعها إلى صنف واحد (٦).

(١) المدونة الكبرى ١: ٢٩٥-٢٩٦، فتح رجب ١: ١٢٩، وأسهل مدارك ١: ٤١٠، وسدب ١: ١٥٤،
وشرح فتح التقدير ٢: ١٤٤، ورحمة الأئمة ١: ١٩٦، والأحكام السلطانية للساوري: ١٣٢، والميراث
الكبرى ٢: ١٣، وبيد الأوطار ٤: ٢٣٩.

(٢) حدوده الكبرى ١: ٢٩٧، وأسهل المدارك ١: ٤١٠، ٤١١، ومجموع ٦: ١٨٦، والشرح الكبير
٧: ٥٠٢، وبيد الأوطار ٤: ٢٣٩.

(٣) سبب ١: ١٥٦، مدائع الصنيع ٢: ٤٦، وفتح رجب ١: ١٨٨، ومجموع ٦: ١٨٦، وبيد
الأوطار ٤: ٢٣٩.

(٤) لأ ٢: ٩٠، ٩١، ومختصر لمري ١: ١٥٥، والسراج الوهاج: ٣٥٧، ومعني المحتاج ٣: ١١٦، ١١٧،
ومجموع ٦: ١٨٥، ١٨٦، ٢١٦، ومخى ٦: ١٤٦، والمعني لأين قدومه ٢: ٥٢٨، وشرح الكبير
٢: ٧٠٥، مدائع الصنيع ٢: ٤٦، ورحمة الأئمة ١: ١٩٦، والميراث الكبرى ٢: ١٣، ولسر نرحر
١٨٣٣.

(٥) المجموع ٦: ١٨٦، والشرح الكبير ٢: ٧٠٥.

(٦) المحلى ٦: ١٤٤، والمعني لأين قدومه ٢: ٥٢٨، والشرح الكبير ٢: ٧٠٥، والمجموع ٦: ١٨٦.

دليلهما: إجماع الفرقة وأخبارهم (١)، والآية محمولة على أن التثنية أصناف
مغنٍ لزكاة، لأنه يجب دفعها إليهم (٢). بدلالة أنه لو كان كذلك لوجب
تسوية بين كل صنف، وتعرف في جميع الأصناف، وذلك باطل بالاتفاق،
والشافعي أحذر أن يفرق على ثلاثة من كل صنف، فقد ترك عموم الآية.

مسألة ٨: لا يجوز نقل الزكاة من سد إلى سد مع وجود المستحق لها في السد،
فإن بقائها والحال على ما قلناه كان صامساً له، وإن لم يهلك أجزأه، وإن
لم يجد في السد مستحقاً، لم يكن عليه صمان.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: متى نقل إلى سد آخر أجرأه، وم يقص (٣)، وبه قال أبو حنيفة
وأصحابه (٤).

والثاني: لا يجزئ، وعليه لإعادة (٥). وبه قال عمر بن عبد العزيز، وسعيد
ابن حنيفة، والشافعي، ومالك، وشوري (٦).

(١) الكافي ٣: ٤٩٦ حديث ٩، والتهذيب ٤: ٤٩٦ حديث ١٢٨.

(٢) إشارة إلى الآية ٦٠ من سورة التوبة.

(٣) مختصر بري ١٥٩، وكذا لأحمد ١: ١٢٥، ومعنى محتج ٣: ١١٨، والوحي ١: ٢٩٥، والسراج
نوهج ٣٥٨، وأحكام نقرأ بمخصص ٣: ١٣٦، وعمدة القاري ٩: ٩٢، وفتح الباري ٣: ٣٥٧،
ورجحة الأئمة ١: ١١١، والميراث الكبير ٢: ١٥، والمجموع ٦: ٢٢١.

(٤) المسوط ٢: ١٨٠، وأحكام المرقن بمخصص ٣: ١٣٧، وعمدة القاري ٩: ٩٢، والمجموع ٦: ٢٢٠،
وسراج نوهج ٣٥٨، ورجحة الأئمة ١: ١١١، والميراث الكبير ٢: ١٥.

(٥) لأحمد ١: ٨٣، وكفاية الأخبار ١: ١٢٥، ونوحي ١: ٢٩٥، والمجموع ٦: ٢٢٠-٢٢١، وسراج
نوهج ٣٥٨، ومعنى المحتج ٣: ١١٨، وعمدة القاري ٩: ٩٢، وفتح الباري ٣: ٣٥٧، ورجحة لأئمة
١: ١١١، والميراث الكبير ٢: ١٥.

(٦) سهل بن عبد الله ١: ٤١١، وفتح الرحم ١: ١٢٩، والمعنى لأب قدامة ٢: ٥٣١، وأحكام نقرأ
للحصاص ٣: ١٣٦، وعمدة القاري ٩: ٩٢، والمجموع ٦: ٢٢١.

دليلاً: إجماع الفرق وأخبارهم (١).

وأيضاً قوله تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ» (٢) ولم يفضل بين أن يكونوا من أهل البلد وغيرهم.

وأخر الذي يروى أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لساعيه: «إذا أخذت المار إحذره إلباء، لصعه حيث أمر الله تعالى به» (٣) وذلك يدل على حوز النقل (٤).

مسألة ٩: دُعِيَ لصدقة العارمين والمكاتبين لاعتراض عليهم فيما يفعلون به.

وقال الشافعي: يراعى ذلك، فإن صرفوه في قضاء الدين وما كان لكتابة وإلا استرجعت منهم (٥).

دليلاً: إن استحقاقهم ثابت بالآية (٦)، وإذا سلم إليهم فقد أُحْدِثَ ما يستحقونه بالآية. وحوز سترجاع ذلك منهم يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٠: لفقير سوء حالاً من مسكين لأن الفقير: هو الذي لا شيء له، أو معه شيء يسير لا يعتد به. والمسكين: الذي له شيء فوق ذلك، غير أنه لا يكفه لحاحته ومؤنته. وبما فسد قل الشافعي، وجماعة من أهل البعة (٧).

(١) الكافي ٥٥٣: ٣، حديث ٧٥١، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ١٥٠ حديث ٢١، ونهضة ٤٧٤: ٤٧ حديث (٢) و (٦) التوبة ٦٠.

١٢٥.

(٣) التهذيب ٩٧: ٤ قطعة من الحديث ٢٧٤.

(٤) تقدم بحقه بمائة في كتاب تركه بمائة ٢٦ ملاحظ.

(٥) الأم ٢: ٧٢، والوجيز ١: ٢٩٤، ومعني محمد ح ٣: ١١٥، والشرح الوهاج ٣٥٧، والمجموع

٢٠٦: ٦، وعنده القاري ٤٤: ٨.

(٧) لام ٢: ٧١، وسوحي ١: ٢٩٢، وكه نة الأحبار ١: ١٢١، ومعني المحتاج ٣: ١٠٦ و ١٠٨، والشرح

الوهاب ٣٥٥. والمجموع ١٨٩: ١٩٥، وشرح الكبير ٢: ٦٨٥، ومن لا يؤطّر ٤: ٢٢٣، وسبل

السلام ٢٢٣: ٤، ولسان العرب ١٣: ٢١٤، ورجة الأئمة ١٠٩: ١.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لمساكين أسوأ حالاً من الفقير. فالمساكين عنده على صفة فقير عديم والفقير على صفة لمساكين. وهذا قال لقرءاء، وجماعة من أهل اللغة (١).

دللسا: قوله تعالى: «أَمْأَ لَسَفِيهَة فَكَأَب لِمَسَاكِين يَعْمَدُونَ فِي الْبَحْرِ» (٢) فسأهم مساكين مع أنهم يملكون سفينة بحرية، وذلك يدل على مقلبه، ولأن الله تعالى بدأ في آية الصدقة بالفقراء، ومن شأن العرب أن يشتدوا بالأهم.

مسألة ١١: لاستعفاء بالكسب يقوم مقام الاستغناء بالمال في حرمان الصدقة، فإذا كان رجل حرد مكتسب يكسب ما يحتاج إليه بنفقته ونفقة عياله حرمت عليه الصدقة. وبه قال الشافعي (٣). وفي الصدقة: عبدالله بن عمرو ابن العاص. وفي عمهاء: أنو ثور، وإسحاق (٤).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: الصدقة لا تحرم على المكتسب، وبها تحرم على من يملك نصيباً من مال لذي يخب فيه الركاه، أو قدر النصاب من مال الذي لا يجب فيه الزكاة (٥).

وقال محمد: أكره دفع الصدقة إلى المكتسب، إلا أنه يجزي. وبه قال قوم من أصحابنا (٦).

(١) الباب ١٥٥:١، وشرح فتح المدير ١٥:٢، والفتاوى الهندية ١٨٧:١، وسين الخلد ١: ٢٩٦.

وشرح الكبير ٢: ٦٨٥، وغيره نرضي ٨: ١٦٩، وسن الأوط ٤: ٢٢٣، ورحم لانه ١: ١٠٩.

(٢) الكهف: ٧٩.

(٣) الأثم ٧١:٢ و٧٤، وكفاية الأحبار ١: ١٢٩، ومختصر الخزي ١٥٦ و١٥٩، والسراج الوهاج: ٣٥٥.

والمصنوع ٦: ١٩٠، والمغني لابن قدامة ٢: ٥٢٣، وتفسير القرطبي ٨: ١٧٢.

(٤) المغني لابن قدامة ٢: ٥٢٣.

(٥) السدب ١: ١٥٨، وبه به محمده ١: ٢٦٧، ومعني لاس قدامة ٢: ٥٢٣، والشرح الكبير ٢: ٦٨٩، ورحمة

الأئمة ١: ١١١، والمبران الكبير ٣: ١٥.

(٦) حكمة العلامة حنفي ٣: ١٤ عن الخلاف وم بشر في فائله.

دليلنا: إجماع المرققة وأحبارهم (١). وطريقة الاحتياط لبراءة الدمة، لأنه متى أعطاها لمكتسب قادر على تحصيل مايقوم به ويعينه لم ترأ دتمته بيقين. وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في الصدقة: «لاحظ في لغني، ولالقوي مكتسب» (٢).

وفي أحاديث أصحابنا: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي» (٣). مسألة ١٢: إذا طلب من ظاهره القوة والفقر، ولا يعلم أنه قادر على التكسب، أعطى من الزكاة بلايين.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقتناه.

والثاني: أنه يطالب بالبينة على ذلك (٤).

دليلنا: ماقلناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ١٣: لا يجوز لأحد من ذوي العرى أن يكون عملاً في الصدقات، لأن لركاة محرمة عليهم. وروى قال الشافعي وأكثر أصحابه (٥).

(١) نظر بك في ٥٦٠:٣، ٥٦٣، والتحديق ٤٨:٤ باب ١٢.

(٢) سنن نسائي ٥ ١٠٠، وروى أبي داود ١١٨ ٢ حديث ١٦٣٣، ومسند أحمد بن حنبل ٤ ٢٢٤، ورواه الشافعي في ته ٧٣ ٢، وخصص في حكمه نيران ٣: ١٣، والرووي في المجموع ٢٢٨.٦.

(٣) الكافي ٥٦٣:٣، حديث ١٢، والتحديق ٤ ٥١، حديث ١٣٠، وصلى الدارمي ٣٨٦:١، وصلى نسري ١٢ ٣ حديث ٦٥٢، وصلى أبي داود ١١٨ ٢ حديث ١٦٣٤، وصلى النسائي ٥ ٩٩، وصلى ابن ماجه ١ ٥٨٩ حديث ١٨٣٩، ومسند أحمد بن حنبل ٢ ١٦٤ و١٩٢ و٣٧٧ و٣٨٩.

(٤) الأم ٧٣ ٢، والمجموع ٦ ١٩٥، والشرح الوضح ٣٥٦، ومعني شرح ٣ ١١٣.

(٥) الأم ٨١ ٢، ومختصر لمري ١٥٩، ومجموع ٦ ١٦٧ و١٦٨، وحكم في الفقرات بخصاص ٣ ١٣٢، وفتح سباري ٣ ٣٥٧، واسمي لاس هدامة ٦ ٣١٨، والشرح الكبير ٢ ٦٩١، وسيل الاوصار ٤ ٢٣١، وبيحر الرخار ٣ ١٨٤، ورجة لامة ١ ١١٠، سيرت الكبرى ٢ ١٤٢.

وفي أصحابه من قال: يجوز ذلك، لأن ما يأخذه على جهة المعاوضة كالاجارات (١).

دليلاً: إجماع المرفقة. وأيضاً: روي أن الفضل بن عباس، ولطفت بن ربيعة (٢) سألا النبي - صلى الله عليه وآله - أن يوليها العمالة، فقال لها: «أن الصدقة أوساخ أيدي الناس، وأنها لا تحل لمحمد وآل محمد» (٣).

مسألة ١٤: تحل الصدقة لآل محمد عليهم السلام - عند موت حمسهم، أو اخیولولة بينهم وبين ما يستحقونه من الخمس. وبه قال الاصطخري من أصحاب الشافعي (٤). وقال الباقر من أصحابه أنها لا تحل لهم؛ لأنها إنما حرمت عليهم تشريعاً لهم وتعطيماً، وذلك حاصل مع معهم الخمس (٥).

دليلاً: إجماع مرفقة، وأخبارهم (٦). وأيضاً قوله تعالى: «إنما لصدقات للمقراء والمساكين» (٧) الآية، وإنما أخرجهم في حل توسعهم إلى الخمس بدليل.

مسألة ١٥: مولي آل محمد لا تحرم عليهم الصدقة. وبه قول الشافعي وأكثر

(١) حكه ابن قدامة في المعني ٢ ٥١٩ عن خري، وانظر لشرح الكبير ٢ ٦٩١، ومجموع ٦ ١٦٧.

١٦٨ و ٢٢٧، وبين لأوطار ١ ٢٣٢ و ٢٣٧، ونسب لمرطبي ٨ ١٧٨.

(٢) عبدالمطلب بن ربيعة بن خازن بن عبدالمطلب بن هاشم بن مناف لفرشي الهاشمي، وقيل اسمه المطلب سكن مدينه أيام رسول الله صلى الله عليه وآله والمثم انتقل إلى شدم وبرل دمشق، ومات بها سنة إحدى وستين للهجرة، وصلى عليه معوية بن أبي سفيان أسدالعادة ٣ ٣٣١.

(٣) صحيح مسلم ٢: ٧٥٤ ذيل الحديث ١٦٨، والموطأ ٢ ١٠٠ حديث ١٣، ومس سائي ٥ ١٠٦، ومسنند أحمد بن حنبل ٤: ١٦٦، والمحلّى ٦: ١٤٦، والمعني لابن قدامة ٢ ٥١٩، وكافية لأخبار ١: ١٢٤، والمجموع ٦: ٢٢٧، وسيل السلام ٤: ٢٣١، وفيبين لحاشي ١ ٣٠٣.

(٤) مجموع ٦: ٢٢٧، وعمدة القاري ٩: ٨١٠، وبين لأوطار ٤ ٢٤١.

(٥) الام ٢: ٨١، والمجموع ٦: ٢٢٧.

(٦) تهذيب ٤: ٥٩ حديث ١٥٩ و ١٦١، والاستبصار ٢: ٣٦ حديث ١١٠ و ١١١. (٧) النورة ٦٠.

أصحابه (١).

و منهم من قال: تحرم عليهم (٢)، لقوله صلى الله عليه وآله: «مولى يقوم منهم» (٣).

دليلاً: إجماع مرفقة، وعموم لاجبار، وقوله تعالى: «تبا الصدقات للفقراء والمساكين» (٤) الآية، ومن ادعى إخراجهم من الآية فعبه الدلالة.

مسألة ١٦: سهم المؤلفة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وهم كانوا قوماً من المشركين يتألفهم النبي صلى الله عليه وآله ليفا تلوا معه. وسقط ذلك بعد لسي صلى الله عليه وآله، ولا تعرف مؤلفة الاسلام.

وقال أبو حنيفة، ومالك، سهم المؤلفة يسقط بعد النبي صلى الله عليه وآله (٥). وقال الشافعي: المؤلفة على ضربين: مؤلفة بشرية، ومؤلفة الاسلام. ومؤلفة الشرك على ضربين، ومؤلفة لاسلام على أربعة ضرب. وهل يسقطون أم لا؟ على قولين: أحدهما: يسقطون (٦).

(١) كونه الأحرار ١٢٤، والسراج الوهاج ٣٥٦، ومجموع ٢٢٧، ومعنى محتج ١١٢، وعمدة القاري ٨٧:٩، وشرح الكبير ٧٠٩، ورحمة الأئمة ١١٣، وشرح الكبير ١٢.

(٢) المجموع ٢٢٧، وكذا في الأحكام ١٢٤، وعمدة القاري ٩٩، ورحمة الأئمة ١١٣، الميراث الكبير ١٧:٢، والبحر الزخار ٣:١٨٥.

(٣) مسر مسائي ١٠٧، واه بر حرمي محتج ١٤٧، وهو مضعف من حديث، وتقدم «ان الصدقة لا تغل لنا وان مولى يقوم منهم»

(٤) التوبة ٦٠.

(٥) مسر ٩٣، واه ب ١٥٤، وشرح فتح القدير ١٤، وسدونه الكبرى ٢٩٧، وهداه محمد ٢٦٦، وسهيل ٩١، ومعنى ٣١٩، ورحمة الأئمة ١٠٩.

الميراث الكبير ١٣، وشرح الكبير ٦٩٣، واه ب ٢٣٤.

(٦) مختصر القاري ١٥٦، كذا في أحد ١٢٢، ومجموع ٩١، وشرح الكبير ٦٩٣، والميراث الكبير ١٣:٢، ورحمة الأئمة ١٠٩.

ولاحز: لا يسمطون (١)

دليلاً: إجماع الفرقة وأيضاً: فان إثبات ما قاله يحتاج إلى دليل.
مسألة ١٧: سهم سرق يدخل فيه لمكثون ولعبد إذا كانوا في شدة،
يشتركون من مال الصدقة ويعتقون.
وقال الشافعي: الرقاب هم المكاتبون إذا كانوا حيران الصدقات
فقط (٢).

وروي ذلك عن علي عليه السلام (٣). وفي التامع: سعيد بن حبيب،
والشعمي (٤). وفي الفقهاء: البيهقي، وأبو حنيفة وأصحابه (٥).
وقال قوم: إن الرقاب هم العبيد فحسب، يشتركون ويعتقون من سهم
صدقات. ذهب إليه ابن عباس، والحسن، ومالك، وأحمد (٦).
دليلاً: إجماع لفرقة. وأيضاً: قوله تعالى: «وفي الرقاب» (٧) وذلك عام في
الجميع.

-
- (١) مختصر بري ١٥٦، وكفاية لأخبار ١٢٣: ١، والمجموع ١٩٧: ٦، ورحمة لائمة ١٠٩: ١، والميران
الكبرى ١٣: ٢.
- (٢) الام ٧٢: ٢، وكفاية الأخبار ١٢٣: ١، والراجح الوهاب ٣٥٥: ٦، والمجموع ٢٠٠: ٦، وعمدة القاري
٤٤: ٩، وفتح البري ٣٣٢: ٣، ومداية المجتهد ٢٦٨: ١، والأحكام لسلطانية لساموردي ١٢٣،
ورحمة لائمة ١١٠: ١، والميران الكبرى ١٤٤: ٢، وفيل الأوطار ٢٣٤: ٤.
- (٣) المجموع ٢٠٠: ٦، وفيل الأوطار ٢٣٤: ٤.
- (٤) مجموع ٢٠٠: ٦، وعمدة القاري ٤٤: ٩، وفيل الأوطار ٢٣٤: ٤.
- (٥) أبسوط ٩: ٣، وعمدة القاري ٤٤: ٩، وفتح السري ٣٣٢: ٣، وبدائع الصانع ٤٥: ٢، والمجموع
٢٠٠: ٦، ومداية المجتهد ٢٦٨: ١، والأحكام لسلطانية لساموردي ١٢٣، وفيل الأوطار ٢٣٤: ٤.
- (٦) معي لاس قدامه ٣٧١: ٧، وشرح الكبير ٦٩٥: ٢، وأبسوط ٩: ٣، وبدائع الصانع ٤٥: ٢، ومداية
المجتهد ٢٦٨: ١، وفتح البري ٣٣٢: ٣، والمجموع ٢٠٠: ٦، والأحكام لسلطانية لساموردي ١٢٣،
ورحمة لائمة ١١٠: ١، والميران لكبرى ١٤٤: ٢، ونيس الحقائق ٢٩٧: ١، والجميع لأحكام القرآن
١٨٣: ٨.
- (٧) سورة: ٦٠.

مسألة ١٨: إذا أعطى المالك ثوباً شيئاً يصرفه في ما كانه، فممن يصرفه فيه، أو يتوقع إسداده عليه بما كانه، أو أسقط عنه مولاة ماله، فإنه لا سترجع منه ما أعطى. وكذلك القبول في عارم، وفي سبيل الله. وإن أسبل لا سترجع منهم ما يفصل من هفتهم إذا صنعوا على أنفسهم، ولم ينشقهوه فيما لأجله استحقوه.

وقول الشافعي: يُسترجع منهم كلهم إلا العاري، فإنه يأخذ أجرة عمله، فلا يسترجع منه ما يفصل من هفتهم، وإن بدا له من الغروا سترجع منه بلا خلاف (١).

دليلاً: أنه أخذ ما يستحقه، وإيجاب سترجاعه يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ١٩: العارم الذي عنه الدين وأنفق في طاعة أو مباح، لا يعطى من الصدقة مع الغنى.

وللشافعي فيه وجهان. أحدهما: يعطى. والآخرة: لا يعطى (٢).
دليلاً: إجماع الفرق. وأيضاً جواز إعطائه مع الفقر مجمع عليه، ولا دليل على جواز إعطائه مع الغنى.

مسألة ٢٠: إذا أنفق في معصية، ثم تاب منها لا يجب أن يُقضى عنه من سهم الصدقة.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه.

(١) الأم ٧٣:٢ و٧٤، والمجموع ٢٠٢:٦.

(٢) مختصر بري ١٥٧، وسوحي ٢٩٥ و٢٩٦، ونسرح سواح ٣٥٦، ومعني المحتاج ١١٠:٣ و١١١، والمجموع ٢٠٦ و٢٠٧، والشرح كبير ٧١١:٢، ووجهة لأمة ١١٠، والميران الكبير ١٤:٢.

والثاني: يُتقضى عنه (١).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢)، وهي عامة في أنه لا يُتقضى عنه إذا أنفق في معصية، ولم يفضلوا حال التوبة من غيرها.

مسألة ٢١: سبيل الله يدخل فيه الغزاة في الجهاد، والحاج، وقضاء الديون عن الأموات، وساء القناطر، وجميع المصالح.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، ومالك: أنه يختص المجاهدين (٣).

وقال أحمد: سبيل الله هو الحج، فيصرف ثمن الصدقة في الحج (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة. وأيضاً: قوله تعالى: «وفي سبيل الله» (٥) فإنه يدخل فيه جميع ذلك، لأن المصالح من سبيل الله.

مسألة ٢٢: ابن السيل هو المختار دون المشيء لسعره من بدنه. وبه قال مالك (٦).

وقال أبو حنيفة، والشافعي: يدخلان جميعاً فيه (٧).

(١) الأم ٨٥، ٢، ونوحي ٢٩٣، ١، والمجموع ٢٠٦، ٦.

(٢) تفسير علي بن إبراهيم القمي ٢٩٩: ١.

(٣) الأم ٨٥، ٢، ونوحي ٢٩٤، ١، ومعي محتاج ١١١، ٣، وسراج الوهاج ٣٥٦، والمجموع ٢١٢، ٦.

وسلباب ١٥٥، ١، وعنده الفاري ٤٤، ٩، وندية المجدد ٢٦٨، ١، والمعي لاس قدامة ٣٢٦، ٧.

ورحة الأئمة ١١٠، ١، وسيرت لكسرى ١٤، ٢، والأحكام بسطانية بمورددي ١٢٣، وسبوط

١٠: ٣.

(٤) معي لاس قدامة ٣٢٧، ٧، والشرح بكبير ٦٩٧، ٢، والمجموع ٢١٢، ٦، ورحمة الأئمة ١١٠، ١، والميراث

الكبرى ١٤: ٢. (٥) النوبة ٦٠.

(٦) المدونة أنكبرى ٢٩٩، ١، وفتح سرخس ١٢٨، ١، والمجموع ٢١٦، ٦، وشرح الكبير ٦٩٩، ٢.

ورحة الأئمة ١١٠: ١، والميزان الكبرى ١٤: ٢.

(٧) الأم ٨٦، ٢، والسراج الوهاج ٣٥٦، والمجموع ٢١٤، ٦، والد ب ١٥٥، ١، وشرح فتح تقدير

١٨، ٢، وندية المجدد ٢٦٨، ١، وشرح أنكبرى ٦٩٩، ٢، وسيل لأوطر ٢٣٤، ٤، ورحمة الأئمة

١١٠: ١، والميراث الكبرى ١٤: ٢.

دليلنا: أن من اعتزناهم مجمع على دخوله فيه، وليس على ماقلوه دليل.
مسألة ٢٣: حصة أصناف من أهل لصدقات لايعطون، لآ مع الفقر
بلاخلاف وهم: لفراء، والمساكين والرقاب، ولعزم في مصلحة نفسه، ومن
السبيل المنشئ لسفره.

وأما لعامل يعطى مع الفقر وعنى بلاخلاف.
وعندنا: أنه يأخذ الصدقات، صدقة دون لآخرة. وبه قول الشافعي (١)
وقال أبو حنيفة: يأخذ لآخرة (٢).

والمؤلفة سفظ سهمهم عدد، وعد أي حيفة (٣). والعزم لصدقة ذات
سب. لعاري لايعطى إلا مع لآخرة عدد أي حيفة (٤). وعد الشافعي:
يعطى مع العنى - وهو لصحيح - (٥) وإن ليس، المختار يعطى مع عنى في بده
بلاخلاف.

دليلنا: إجماع الفرقة، وعموم لآية بتدوير أن يستحقوا مع عنى والمقر (٦)،
وإنما أخرجنا بعضهم بدليل.

وأما دليل عنى أن سهم العزم صدقة دون لآخرة: انه لاخلاف أن آل
الرسوب صتى الله عليه وآله لايعوز أن يتولوا الصدقة، ولو كان ذلك لآخرة لجاز

(١) الام ٢ ٨٤، وكديه الأخبار ١ ١٢٢، وشرح فتح نقدير ٢ ١٧، والميران الكبرى ٢ ١٤٠.

(٢) مد لبع الصانع ٢ ٤٤، وشرح فتح النقدير ٢ ١٦، ولساب ١ ١٥٥، وشرح نصاية عنى هدايه
١٦٠٢، ورحمة الائمة ١٠٩، والميران الكبرى ٢ ١٤٠.

(٣) المبسوط ٣ ٩٩، ولساب ١ ١٥٤، وهداية ٢ ١٤٠، وشرح فتح النقدير ٢ ١١٠، وسبيل الخفائق
٢ ٢٩٦، وشرح العدة على اهداية ٢ ١٤٠، ورحمة الائمة ١ ١٠٩، والميران الكبرى ٢ ٣٠.

(٤) المبسوط ٣ ١٠، وعمدة القاري ٩ ٤٤.

(٥) الام ٢ ٧٣، ومختصر المري ١ ١٥٧، ومجموع ٦ ٣٠٥ و٢١١ و٢١٣، والمبسوط ٣ ١٠، وبدائع

الصانع ٢ ١٦.

(٦) التوبة: ٦٠.

لهم أن يتولوها كسائر الاجارات.

مسألة ٢٤: حدّ العي الذي يحرم معه لركاة عيه أن يكون له كسب يعود عليه بقدر كفايته لنفقه، ونفقة من تنزله النفقة عليه، أو له عقار يعود عليه ذلك بقدر، أو مال يكتسب به ذلك القدر.

وفي أصحابنا من أحله لصاحب السعمانة، وحرّمه على صاحب الخمسين بالشرط الذي قصده، وذلك على حسب حاله (١). وبه قال الشافعي إلا أنه قل: إن كان في بعض معاشه يحتاج أن يكون معه ألف دينار أو ثلث دينار متى نقص عنه لم يكفه لاكتساب نفقته حار له أن يأخذ الصدقة (٢).

وقال قوم: من ملك خمسين درهماً حرمت عليه صدقة. روي ذلك عن علي عليه السلام (٣)، وعمر، وسعد بن أبي وقاص (٤). وهو قول لثوري (٥) وأحمد (٦).

وذهب أبو حنيفة إلى أن حدّ العي يدي يحرم به الصدقة، أن يملك نصفاً تجب فيه لصدقة، إماماً ثلثي درهم، أو عشرين ديناراً، أو غير ذلك من الأحاس التي يجب فيها الركة. فإن كان ذلك من الأموال التي لاركة فيها، كالعبيد

(١) أشار إلى هذا بقول أبيه: سند لم يصرح عنه في الناصري في مسألة ١٢٥ من كتاب الزكاة فلا حظ.

(٢) كفايه لأخبار ١٢١، والمجموع ١٩٠: ٦، ورحمة لأئمة ١١١، والميران لكبرى ١٥٢، وبين الأوطار ٢٢٦: ٤.

(٣) قرب لاسد ٥٢، ومجلى ١٥٤: ٦، والمعنى لاس فداية ٥٢٢، والشرح لكبير ٦٨٨: ٢، والجمع لأحكام القرآن ١٧٢: ٨.

(٤) المجلى ١٥٤: ٦.

(٥) مجلى ١٥٤: ٦، والشرح لكبير ٦٨٨، والجمع لأحكام القرآن ١٧٢: ٨، وبين لأوطار ٢٢٥.

(٦) المعنى لاس فداية ٥٢٢، ورحمة لأئمة ١١١، والميران لكبرى ١٥٢، والشرح لكبير ٦٨٨: ٢، والجمع لأحكام القرآن ١٧٢: ٨، وبين لأوطار ٢٢٥.

والثياب والعقار، فإن كان محتاحاً إلى ذلك لم يحرم عليه الصدقة، وإن لم يكن محتاحاً نظراً يفصل عن حاجته، فإن كان يبيع قدر نصاب، حرمت عليه الصدقة، وإن لم يبيع حلت له (١).

ودهب قوم من أصحابنا إلى أن من ملك النصاب حرمت عليه الزكاة (٢).
 دليلاً على ما قسناه: أحاربنا التي ذكرناها في الكتب الكبيرة (٣). ولأن الله تعالى قال: «إنما الصدقات للفقراء والمساكين» (٤) ومن ملك ما لا يكفيه لمؤنته ومؤنة عياله يسمى فقيراً ويسمى مسكيناً.

مسألة ٢٥: يجوز للزوجة أن تعطي ركة لزوجها، إذا كان فقيراً، من سهم الفقراء. وبه قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: لا يجوز (٦).

دليلاً: قوله تعالى: «إنما الصدقات للفقراء» (٧) وهذا فقير، وتخصيصه يحتاج إلى دليل.

(١) الباصريات المسألة ١٢٥ من كتاب الزكاة، والباب ١٥٨.١، وسين خاتم ١ ٣٠٢، والفتاوى هدية ١٨٨:١، وسدية لمجتهد ٢٦٧-٢٦٨، ومجموع ١٩٧، ومغني ٦ ١٥٤، ورحمة الأئمة ١١١:١، والميران الكبير ١٥.٢، وسنن الاوسط ٤ ٢٢٥.

(٢) انظر مختلف شيعه ١٢ من كتاب الزكاة.

(٣) التهذيب ٤ ٥١ حديث ١٣٠ و١٣١.

(٤) التوبة. ٦٠.

(٥) مغني ١٥٢:٦، وعمدة القاري ٣٢.٩، والأحكام الطهنية لماوردي: ١٢٤، وشرح الكبير ٧١٣ ٢، ورحمة الأئمة ١١٢:٢، والميران الكبير ١٧:٢، وسين خاتم ١١١:٣.

(٦) مسوط ١١ ٣، والباب ١٥٦.١، وعمدة القاري ٣٢:٩، وشرح فتح القدير ٢ ٢٢، وبدائع صانع ٢ ٤٩، وسين خاتم ١٠١.٣، ورحمة الأئمة ١ ١١٢، والميران الكبير ٢ ١٧، والأحكام السنطانية لماوردي ١٢٤، والشرح الكبير ٢ ٧١٣، وسنن السلام ٢ ٦٣٠.

(٧) التوبة ٦٠.

مسألة ٢٦: النبي صلى الله عليه وآله كان يحرم عليه لصدقة لمعرضة، ولا يحرم عليه الصدقة التي يتطوع بها. وكذلك حكم آلهم: وهم: ولد عبد المطلب، لأن هاشماً لم يعقب إلا منه. وبه قال الشافعي (١). أعني في صدقة التطوع. إلا أنه أضاف إلى بني هاشم بني المطلب. وله في صدقة التطوع وجهان في السي خاصة دون آلهم.

دليلاً: إجماع لفرقة وأخبارهم (٢)، فإنهم لا يمتنعون فيه. وقد مصت هذه المسألة فيما مضى مستوفاة.

مسألة ٢٧: صدقة بني هاشم بعضهم على بعض غير محرمة وإن كانت فرصاً. وخالف جميع الفقهاء في ذلك وسووا بينهم وبين غيرهم (٣).
دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

مسألة ٢٨: إذا دفع صاحب المال الصدقة إلى من ظاهره الفقر ثم بان أنه كان عيباً في الدين لا صمدن عليه. وبه قال أبو حنيفة (٥).
وللشافعي فيه قولان منصوصان:
أحدهما: لأضمان عليه، كالإمام.
والثاني: عليه الضمان (٦).

(١) الأ ١٢ ٢ و٨١، وكفاية الأخبار ١٢٤، ومجموع ٢٢٦ ٦، وعمدة القاري ٩ ٨٠، وفتح بحري ٣٥٤: ٣، وتبيل الأوطار ٤: ٢٤١.

(٢) انظرها في الكافي ٤ ٥٨، والخصاص ١ ٢٩٠، حديث ٥٢، ولقنعه ٤٥، ونهبت ١ ٥٧ و ٤٥٨.

(٣) عمدة القاري ٩ ٨١، وسبيل السالكين ١ ٣٠٣، وتبيل الأوطار ٤: ٢٤٢.

(٤) انظرها في نكاي ١ ٥٩٤، حديث ٥، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ٢٠٢، حديث ٦٨، ولفظ ٥٥، والتهذيب ٤ ٥٨٤، حديث ١٥٦ و ١٥٧، والاستبصار ٢: ٣٥٢، حديث ١٠٧ و ١٠٨.

(٥) الباب ١ ١٥٧، وعمدة القاري ٨: ٢٨٧، وشرح فتح القدير ٢: ٢٦، والمغني لابن قدامة ٢: ٢٢٧، والشرح الكبير ٢: ٧١٤.

(٦) المجموع ٦ ٢٣١، وعمدة القاري ٨: ٢٨٧، والمغني لابن قدامة ٢: ٢٢٧، والشرح الكبير ٢: ٧١٥.

دليلنا: أن إيجاب ضمان ذلك يحتاج إلى دليل، والأصل براءة الدماء.
مسألة ٢٩: إذ دفعها إلى من طاهره الاسلام ثم دأن أنه كان كافراً، أو إلى من طاهره اأخرية فأن أنه كان عبداً أو دفعها إلى من طاهره أنه ليس من آل النبي عليهم السلام ثم دأن أنه كان من آل لم يكن عليه ضمان، سواء كان المعطي الامام أو رب المال.

وقال أبو حنيفة: عليه الضمان في جميع ذلك (١).

ولشافعي فيه قولان (٢):

فألدي عليه أكثر أصحابه أن هذه المسألة مثل لاوئ.

ومهم من قال: أنها محسنة، وان كان لمفرق رت المال لزمه لضمان قولاً واحداً، وإن كان الامام فعلى قولين.

دليلنا: ما قلناه في مسألة الاوئ سواء. وبما قلنا ذلك لأن لما حود عليه أن لا يعصى الصدقة، لأن طاهره انقصر، والاسلام، وحرية، والوطن لا طريق إليها، فاذا دفعها إلى من طاهره كذلك، فقد امتثل لأمره، وإيجاب لضمان عليه بعد ذلك يحتاج إلى دليل، والأصل براءة الدماء.

مسألة ٣٠: لا يعين أهل سهمان بالاستحقاق من أهل صدقة، حتى لو مات أحدهم انتقل إلى ورثته.

وقل شافعي: إن كان البلد صغيراً أو قرية فانهم يتعبدون وقت الوجوب حتى لو مات واحد منهم بعد الوجوب، وقبل العرقلة ينتقل نصيبه إلى ورثته. وإن غاب واحد منهم لم يسقط حقه لفسته، وإن دخل ذلك لموضع أحد من أهل السهمان لم يشارك من كان معه. وإذا كان البلد كبيراً مثل بغداد

(١) شرح فتح القدير ٢/ ٣٦، وشرح العناية على الهدية المطبوع في همدان شرح معتمد ٢/ ٢٦٦.
(٢) لمصنوع ٦/ ٢٣٠ و ٢٣١، وافي لاس فداة ٢/ ٥٢٧، وعمدة العدى ٨/ ٢٨٧، والشرح الكبير

وغيرها فهم لاسعيون باستحقاق، صدقات إلى وقت بقسمة، وإد ماب واحد
 منهم بعد الوحوب وقبل القسمة فلا شيء لورثته. وإن عاب سقط سهمه. وب
 دخل الموضع قوم من أهل السهام قبل القسمة شاركوه (١).
 دليلنا: قوله تعالى: «أما الصدقات للفقراء والمساكين» (٢) الآية، وم يعين
 قوماً منهم دون قوم، فيعني أن يحمل على جميعهم ومن إدعى التعيين فعليه
 الدلالة.

(١) المجموع ٢٢٦:٦.

(٢) التوبة. ٦٠.

كتاب النكاح

مسألة ١: كل امرأة تزوجها النبي صلى الله عليه وآله، ومات عنها، لا يحل لأحد أن يتزوجها بغير خلاف، دحل بها أو لم يدخل (١).
وعندنا: أن حكم من فارقها النبي صلى الله عليه وآله في حياته حكم من مات عنها، في أنها لا تحل لأحد أن يتزوجها.
وللشافعي فيه ثلاثة أوجه:
أحدها: مثل ما قبله، وهو ظاهري مذهبهم.
والثاني: أنها تحل لكل أحد، دحل بها أو لم يدخل بها.
والثالث: إذا لم يدحل بها حنبل لغیره، وإن دحل بها لم تحل لغيره (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً» (٣) وذلك عام.
وقوله تعالى: «وأزواجه أمهاتهم» (٤) يدل عليه أيضاً، لأنه على عمومته، ولأن نفس العقد يصرف أمهات له، فلا يحل له أن يعقد عيهاً.
مسألة ٢: الكاح مستحب غير واجب للرجال والنساء. وبه قال أبو حنيفة

(١) الوجيز ٢: ٢، والمجموع ١٦: ١٤٥.

(٢) المجموع ١٦: ١٤٥، ووجيز ٢: ٢.

(٣) الأحكام ٥٣.

(٤) الاحزاب ٦.

وأصحابه، ومالك، والشافعي، والليث بن سعد، والأوراعي، وكافة العلماء (١).
وقال داود: الكاح واجب، فمن قدر على طول حرة وحب عليه أن ينكح حرة، ومن لم يقدر عليه وحب عليه أن ينكح أمة. وكذلك المرأة يحب عيبها أن تتزوج (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وأيضاً قوله تعالى: «فاسكحو ما طاب لكم من النساء - إلى قوله - فواحدة أو ماملكت أيامكم» (٣) فعتق الكاح باستطاعتها، ومن هذه صورته فهو غير واجب.

وأيضاً: فإنه قال: «فواحدة أو ماملكت أيامكم» (٤) فخير بين النكاح، وبين ملك اليمين. ومعلوم أن ملك اليمين مباح، فهو كذا أسكاح واحداً لا خير فيه وبين ملك اليمين؛ لأن التخيير لا يكون بين وحب ومباح، وإنما يكون بين واجب، أو نفلين، أو مباحين.

وأيضاً: فظاهر قوله عز وجل: «فواحدة أو ماملكت أيامكم» (٥) يقتضي أنه لو اقتصر على ملك اليمين وعدل عن الكاح حمة لكان جثراً به، لأنه قال: هذا أو هذا.

وعند داود: أنه وإن ملك من لاماء مملك، فواجب عليه أن يتزوج.

(١) مسوط ٤، ١٩٣، وبدائع الصنيع ٢، ٢٢٨، وسبل الخلق ٢، ٩٥، ومداية المجد ٢، ٢، وفتح رحيم ٢، ٣٤، والوجيز ٢، ٢، ومعنى مختص ٣، ١٢٥، والراجح الوهاج ٣٥٩، وكفايته لأخبار ٢٣١٢، ومجموع ١٦، ١٣١، ١٣٢، والمعني لاس قدامة ٧، ٣٣٤، وشرح الكبير ٧، ٣٣٥، ورحمة الأئمة ٢، ٢٦، والميران الكبير ٢، ١٠٨.

(٢) المحلى ٩، ٤٤٠، والمسوط ٤، ١٩٣، وبدائع الصنيع ٢، ٢٢٨، والمعني لاس قدامة ٧، ٣٣٤، وشرح الكفر ٧، ٣٦٩، ومداية المجد ٢، ٢، ورحمة الأئمة ٢، ٢٦، وأخبار الكبير ٢، ١٠٨، وسبل السلام ٣، ٩٨٣، والمجموع ١٦، ١٣٦.

(٣) و(٤) و(٥) لسان ٣.

ولا يجوز به لعدو عنه، فلا يقطع بمك البيني (١).
 وأيضاً قوله تعالى: «ومن لم يستطع مكم طولاً أن يسكن لمحصات
 المؤمنات - إلى قومه - وأن يصبرو خير لكم» (٢) ولو كان نكاح لامة واحداً عند
 عدم طول الحرة لم يكن الصبر خيراً منه.
 وعند داود يلزمه ولا يجوز أن يصبر عنه (٣).
 وروي عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «خير لباس بعد المائتين الخفيف الخد»
 فقيل: وما خفيف الخاد؟ فقال: «سدي لأهل له ولأولده» (٤).
 وروي أن امرأة أتت سبي صلى الله عليه وآله وسألته عن حق الروح على
 الروحة، فبين لما ذلك، فقالت: والله لا تروحت ندي (٥).
 فلو كان لنكاح وجباً لأنكر عليها ذلك حين حصلت أن لا تتزوج أبداً.
 مسألة ٣: يجوز النظر إلى امرأة احسة يريد أن يتزوجها إذا نظر إلى ما ليس
 بعورة فقط. وبه قال أبو حنيفة، ومالك، وشافعي (٦). لا أن عند، وعند
 مالك، ولشافعي أن ما ليس بعورة الوجه والكفاح فحسب (٧).

(١) بدائع الصنائع ٢/ ٢٢٨

(٢) الباء ٢٥

(٣) بدائع الصنائع ٢/ ٢٢٨

(٤) رواه ابن حزم في صبي ٩ ١٤٠٩ مخطوطة جيزكم في المائتين الخفيف الخد الذي لأهل له ولأولده.

(٥) روى الحديث الشيخ لكسي في الكافي ٥ ٥١١ حدث ٢ عن الصادق عليه السلام خلافاً يسير
 في المخطوطة.

(٦) مختصر لمربي ١٦٣، وكذا به الأثر ٢ ٢٩، والوجيز ٣٠٢، والشرح الوهاج ٣٦٠، ومعني لمخزج
 ٣ ١٢٨، والمجموع ١٦ ١٣٣، وشرح معاني الآثار ١٦٣، وعمدة القاري ٢٠ ١١٩، وفتح
 نساري ٩ ١٤٨، وبدية مجتهد ٢ ٣، وفتح لرحيم ٢٢ ٣٤٢، والمعني لابن قدامة ٧ ٤٥٤، وشرح
 لكبير ٧ ٣٤٢، وفتح معني ٩٩، وشرح لثوري عن مسلم ٦ ١٥٣.

(٧) مختصر المزني ١٦٣، والوجيز ٢ ٣، وأنسراج الوهاج ٣٦٠، والمجموع ١٦ ١٣٣، وكفاية

وعن أبي حنيفة روايتان:

إحدهما: مثل ماقلناه.

والثانية: والقلمان أيضاً (١).

وقال المغربي (٢) لا يجوز أن ينظر إليها، ولا إلى شيء منها أصلاً (٣).

وقال داود: ينظر إلى كل شيء من بدنها وإن تعرت (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة وأحبارهم (٥).

وأيضاً: قوله تعالى: «ولا يبدین زینتهن، لا ما ظهر منها» (٦).

وقال المعتزون: الوجه والكفان (٧).

وروى حابر بن عبد الله - أبو السيِّ صتي الله عليه وآله قال: «إذا أراد أحدكم

أن يتزوج امرأة فليطرح إلى وجهها وكفها» (٨) وهذا نص.

وروى أبو الدرداء عن السيِّ صتي الله عليه وآله أنه قال: «إذا صرح الله في قبت

الأخبار ٢٩١٢، والبحر الرخا ٨٤، ومعني لابين قداسة ٤٥٤:٧، وفتح الرحيم ٣٤٤:٢، وشرح معاني

الأنوار ١٦٣، وفتح لمص ٩٩، ومعني المباح ١٢٨٣، وبدنه مجلد ٣٢، وشرح الكفا

٣٤٣:٧.

(١) بداية المجتهد ٣:٢، والمجموع ١٣٨:١٦.

(٢) م ألف لم على ترجمة.

(٣) لم أشر على هذا القول في مظانه من الكتب الموقرة.

(٤) المحلى ١ ٣١٠٣، ومعني لاس عدامه ٤٥٣:٧، وشرح الكبير ٣٤٢:٧، وهجدة القاري

١١٩:٢٠، والمجموع ١٦ ١٣٨، ورحمة الائمة ٢ ٢٦ والممرات الكبرى ٢ ٨٠-١٠٠، وبسبب الأوطار

٢٤٠:٦، وبحر الرخا ٨٠:٤، وشرح نووي على صحيح مسلم ٦ ١٥٣.

(٥) الكفا ٥ ٣٦٥، حديث ٩-٥، والتهذيب ٤٣٥:٧، باب ٣٩-حديث ٩-٣.

(٦) نور ٣١.

(٧) مهم بن عباس وأسريري، انظر التفسير الكبير ٢٣ ٢٠٥، ونس الكسرى ٧ ٨٥ و٨٦، وتدخيص

خبر ٣ ١٥٠.

(٨) مجموع ١٦ ١٣٨.

امرء خطبة امرأة فلا بأس أن يتأمن بحسن وجهها» (١).

مسألة ٤: يكره للرجل أن ينظر إلى فرج امرأته، وليس محظور.

وللشافعي فيه وجهان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٢).

والآخر: أنه يحرم (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة، وأيضاً الأصل الإباحة، والمع يحتاج إلى دليل.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «النظر إلى فرج المرأة يورث

لطمس» (٤) (٥). وقيل: «العمى» فدلّ، على أنه مكروه.

مسألة ٥: إذا مكنت المرأة فحلاً أو حصياً أو محبوباً لا يكون متحرماً له،

ولا يجوز له أن يجوّه، ولا يسافر معها.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه، قالوا: وهو الأشبه بالمدّ.

والآخر: أنه يصير محرماً (٦)، بقوله تعالى: «أو ما مكنت أيمن» (٧).

دليلاً: إجماع فرقة وأخبارهم (٨)، وطريقة الاحتياط. ومما آتت به الآية فقد

(١) روى أبو داود في المجموع ١٦ ١٣٨. وفي مسند أحمد بن حنبل ٤ ٢٢٦ عن محمد بن سنان نسخة ٥

قدف الله في قلب امرء خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها.

(٢) كنفية الأخبار ٢ ٢٦، وسراج سواهج ٣٦١، ومعي فتح ٣ ١٣٤، والمجموع ١٦ ١٣٤ و ١٤٦،

ورجعة لأمة انصوب ٣ مش ميرب الكبرى ٢ ٢٦، والمران الكبرى ٢ ١٠٨

كفنه الأخبار ٢ ٢٧، والمجموع ١٦ ١٣٤ و ١٤١، ورجعة لأمة ٢ ٢٦، وميرب الكبرى ٢ ١٠٨

(٤) في النسخة المحررة: الطرش. (٥) تلخيص خير ٣ ١٤٩، وكنفية الأخبار ٢ ٢٧،

والمجموع ١٦ ١٤١، وعمل بشرع ٢٠٢٢ ب ٢٨٩ في حسن حديث خامس

(٦) كفنه الأخبار ٢ ٢٦ و ٢٧، والمجموع ١٦ ١٤١، ورجعة لأمة ٢ ٢٦، وميرب الكبرى ٢ ١٠٨

(٧) البور ٣١.

(٨) انظر لكافي ٥ ٤٩٣ و ٥٣١ و ٥٣٢ حديث ١ و ٤ و ١٠، ومن لا يحضره الفقه ٣ ٢٨٩ حديث ١٣٧٣،

والتهذيب ٨: ٢٠٦ حديث ٧٢٧.

روى أصحابنا أن المراد بها الاماء دون العبد الذكران (١).

مسألة ٦: إذا سعت الحرة لرشيدة ملكت العقد على نفسها، ورالت ولاية الأب عنها ولجده، إلا إذا كانت مكراً، فإن الطاهر من رويتها أصحابنا أنه لا يجوز لها ذلك (٢).

وفي أصحابنا من قال: السكر أيضاً ترول ولايتها عنها (٣).

وأما غير الأب والجد فلا ولاية لأحد عليها، سواء كانت مكراً أو ثيباً. والأمر إليها بترويح كيف شاءت بنفسها، أو توكل في ذلك، بخلاف بن أصحابنا. غير أن الأفضل لها أن ترد أمرها إلى أبيها، أو إلى ابن أبيها، أو عمها، أو من عملها وليس ذلك شرطاً في صحة العقد.

وقد شافعي: إذا سعت حرة الرشيدة ملكت كل عقد؛ لا النكاح. فإنها متى أرادت أن تتزوج افتقر نكاحها إلى الولي، وهو شرط لا سعة إلا أنه يكتفى به، سواء كانت كسرة أو صغيرة، رشيدة عاقلة أو محبوبة، مكراً كانت أو ثيباً، بسلة كانت أو دبية (٤)، موسرة أو معيرة فإن نكاحها يعتقر إلى الولي، لا يجوز لها أن تتزوج بنفسها.

فإن كان لها ولي مناسب مثل الأخ، أو ابن الأخ، أو العم، أو ابن العم، أو الابن، أو الجد فهو أولى، وإن لم يكن فولاهها المعتق، وإن لم يكن فولاهم. وبولي يملك أن يزوجه بنفسه، وأن يوكل من يزوجه من لرحاها فإن أدركها أن تعتقد على نفسها لم يجز ذلك (٥).

(١) انظر نكاحي ٥ ٥٢٩ حديث ٣.

(٢) نظر نكاحي ٥ ٣٩١ حديث ٢ و ٣٩٣: ٥٠١ حديث ١، والتهذيب ٧: ٣٧٩ حديث ١٥٣١ و ١٥٣٢ والاستبصار ٣: ٢٣٥ حديث ٨٤٥ و ٨٤٦.

(٣) قاله الشيخ بعيد أحكام سواء ٢٠. (٤) في نسخة بحرية دبية كانت أو غير دبية.

(٥) الام ٥ ١٩، والوجع ٢: ٥٠، والبرج الوهاج ٣٦٤، والمجموع ١٦: ١٤٩ و ١٥٠.

وكذلك لا يجوز لمرأة أن تزوج غيرها باذن وليها، ولا إذا وكلها رجل بأن تزوج له وتقبل لنكاح فقلته له لم ينعقد.

وجملته: أنه لا ولاية للنساء في مباشرة عقد النكاح، ولا وكالة. وبه قال عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وعائشة. ورووه عن علي عليه السلام، وبه قال سعيد بن المسيب، والحسن البصري وفي الفقهاء: ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وأحمد، وسحاق (١).

وقال أبو حنيفة إذا بلغت المرأة الرشدة فقد زلت ولاية الولي عنها، كما زالت عن ماها، ولا يفتقر نكاحها إلى إذنه، بل لها أن تزوج وتعتد على نفسها. وإذا تروحت نظرت، فإن وضعت نفسها في كفولرم، وليس لولي سبيل إليها. وإن وضعت نفسها في عركم أو كن للولي أن يفسح. فخالف الشافعي في قصبي.

أحدهما: أن الولي ليس بشرط عقده في لنكاح، ولا يفتقر إلى إذنه.

و الثاني: أن للمرأة أن تناشر عقد النكاح بنفسها عنده (٢).

والمبسوط ١٠٥، وعمدة القاري ٢٠ ١٢٨، والمعني لابن قدامة ٣٣٧:٧، وأحكام القرآن لمصالح

١٠١:١، وسيف ١ ٢٦٧، والشرح الكبير ٧ ٣٨٧، ورحمة الأئمة ٢ ٢٧، والميران لكبرى ٢ ١٠٩،

وسبل السلام ٣:٩٩٢، والجامع لأحكام القرآن ٣ ٧٢

(١) الأم ١٩١٥، والمبسوط ١٦ ١٤٨، وأحكام القرآن لمصالح ١ ٤٠١، والمعني لابن قدامة

٧ ٣٣٧، والشرح الكبير ٧ ٣٨٧، ورحمة الأئمة ٢ ٢٧، والميران لكبرى ٢ ١٠٩، وسبل السلام

٣ ٩٩٢، والجامع لأحكام القرآن ٣:٧٢.

(٢) الوخير ٢ ٥، والمجموع ١٦ ١٤٩، وأحكام القرآن لمصالح ١ ٤٠١، والمبسوط ١٠٥، ونلب

٢ ١٨٩، وعمدة القاري ٢٠ ١٢٨، وسيف ١ ٢٦٧، والشرح فتح القدير ٢ ٣٩١،

والهداه ٢ ٣٩١، والمجلد ٩ ٤٥٥، ونداه لمحمد ٢ ٨، والمعني لابن قدامة ٧ ٣٣٧، والشرح الكبير

٧ ٣٨٧، ولحر الرخر ٤ ٢٤٠، والميران لكبرى ٢ ١٠٩، ورحمة الأئمة ٢ ٢٧، وسبل السلام

٣ ٩٨٨ و٩٩٢.

وقال أبو يوسف، ومحمد: التكاح يفتر إلى إذن الولي، لكنه ليس بشرط فيه، بحيث لا ينعقد إلا به، بل إن تزوجت نفسها صح. وإن وضعت نفسها في غير كفوف كان له الاعتراض والمسح. وإن وضعت نفسها في كفوف وجب عليه أن يحيره، فإن فعل وإلا أحاره الحاكم (١).

وقال مالك: إن كانت عربية ونسبة فكاحها يفتر إلى الولي، ولا ينعقد إلا به. وإن كانت معتقة دية لم يفتر إليه (٢).

وقال داود: إن كانت بكراً فنكاحها لا ينعقد إلا بولي. وإن كانت ثيباً لم يفتر إلى ولي (٣).

وقال أبو ثور: لا يجوز إلا بولي، لكن إذا دُن لها الولي فعقدت على نفسها جاز. فخالف الشافعي في هذا (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).

وأيضاً قوله تعالى: «فإن طَلَفَهَا فلتأخِذْ به من بعد حتى تسكح زوجها» وغيره (٦) وقد قال تعالى: «فلا تعصوهنَّ أن ينكحنَّ أزواجهنَّ» (٧) فضاف

(١) بسوط ١٠٥، ونسب ١٨٩ ٢، وشرح فتح القدير ١٥٧، وأحكام القرآن لمصنف ١٠١ ١، وعنده بقاري ٢٠: ١٢٨، والسنن ١: ٢٦٧ و٢٧٣، والمغلي ٩: ١٥٥ و١٥٦، والمجموع ١٦: ١٤٩، والميراث الكبير ٢: ٩٠٩، والبحر الرخا ٤: ٢٤٤.

(٢) مدونة الكبرى ٢: ١٦٦، ونداية محمد ٢: ٨، وأحكام نقرآن لمصنف ١٠١ ١، والمغلي ٩: ١٥٥، والمجموع ١٦: ١٤٩، وسبل السلام ٣: ٩٨٨، ورحمة الأئمة ٢: ٢٧، والبحر الرخا ٤: ٢٤٤، والميراث الكبير ٢: ٩٠٩.

(٣) المغلي ٩: ٤٥٨ و٤٥٩، وندية محمد ٢: ٨، والميسوط ٥: ١٠، والمجموع ١٦: ١٤٩، وسبل السلام ٣: ٩٨٨، ورحمة الأئمة ٢: ٢٧، والميراث الكبير ٢: ٩٠٩، وسبل السلام ٣: ٩٨٨.

(٤) المجموع ١٦: ١٤٩، والمغلي ٩: ٤٥٥، ورحمة الأئمة ٢: ٢٧، والميراث الكبير ٢: ٩٠٩، وسبل السلام ٣: ٩٨٨، ورحمة الأئمة ٢: ٢٧، والميراث الكبير ٢: ٩٠٩.

(٥) نكاحي ٣٩٤ ٥، حديث ٨، ونهيب ٧: ٣٧٧، ب ٣٢، والامتنع ٣: ٢٣٢، مات ١٤٣.

(٦) البقرة: ٢٣٠.

(٧) البقرة: ٢٣٢.

النكاح اليهن.

وروي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الأيام أحق بنفسها من وليها، ولكرهت أن ينفسها واذنها صمته» (١).

والأيام: التي لأزواجها، وهو عام.

وروي ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «يسر لولي مع الشيب أمر» (٢) وهذا نص.

وجماع الفرقة معقد في خبر لثيب وفي لبكر فيمن عد الأب والجد، لا يختلفون فيه.

مسألة ٧: قد تبنا أن السكاح بغير ولي جائز صحيح، وليس على الزوج إذا وطأها شيء.

واختلف أصحاب الشافعي فيمن وطأه، هل يجب عليه أخذ أم لا؟ فقال أكثرهم: أنه لا حد عليه، سواء كان عالماً بذلك أو لم يكن عالماً، وسواء كان حبيباً يعتقد إن حته أو شافعيّاً يعتقد تحريمه، لأن هذا شبهة (٣).

وقال أبو بكر الصيرفي: إن كان عالماً يعتقد تحريمه وحب عليه الحد (٤).
دليلنا: ما قدمناه من أن هذا عقد صحيح، ولو كان وسداً لما وحب عليه أيضاً الحد، لقوله صلى الله عليه وآله: «أدروا الحدود بالشبهات» (٥) وهذه شبهة؛ لأنه

(١) سنن أبي داود ٢٣٢٢ حديث ٢٠٩٨، وسنن الدارمي ١٣٨٢، وسنن النسائي ٦٨٤، وسنن من مائة ٦٠١١ حديث ١٨٧٠ وفي بعضها خلاف سب في اللفظ فلاحظ.

(٢) سنن أبي داود ٢٣٣٢ حديث ٢١٠٠، والسنن النسائي ٨٥٠٦، ومسند أحمد بن حنبل ٣٣٤:١.

(٣) مختصر بري ١٦٣، والسراج الوهج ٣٦٤، ومعني لمحتاج ١٤٨٣، وأبو جبر ٥٠٢، والمجموع ١٤٦:١٦ و١٥٣، وسين الحقائق ١١٧:٢.

(٤) المجموع ١٤٦:١٦ و١٥٢، ورحمة الائمة ٢٧:٢، والبرهان الكبير ١٠٩:٢.

(٥) من لا يضره الفقه ٤٥٣ حديث ١٩٠، ونقله السيوطي في الجامع الصغير ٥٢:١ حديث ٣١٤ عن ابن عدي في جزء له من حديث أهل مصر والحريزة، وعن أبي مسلم لكحي وابن السدي نظر

عقد مختلف فيه.

مسألة ٨: إذا نكح بعير ولي ثم طلقها فطلاقه واقع. فإن كانت التطيقة
ثالثة لا تحل به حتى تنكح زوجاً غيره.

وقال الشافعي: وأكثر أصحابه - نص عليه في كتاب الرجعة: أنه لا يقع
طلاقه، وإن كان ثلثاً حل له نكاحها قبل الزوج لآخر (١).

وقال أنو اسحاق: يقع الطلاق إحتياطاً (٢).

وقال ابن أبي هريرة: من أجاز لطلاق أحرار لنكاح، ومن منع مع
الطلاق.

وقال أحمد: الطلاق يقع في النكاح الفاسد (٣).

دليلاً: ب قد بينا أن هذا عقد صحيح، فاد ثبت ذلك صبح الطلاق، لأن
أحداً لا يفرق.

مسألة ٩: إذا أوصى إلى غيره بأن يروح به الصغيرة صحت الوصية،
وكن به تزويجها، ويكون صحيحاً، سواء عيّن الروح أو لم يعيّن. وإن كانت
كبيرة لم تصح الوصية.

وقال الشافعي: الولاية في النكاح لا تستفاد بالوصية (٤)، فإذا أوصى
بالنظر في ما أن أطفاله صبح، وإن أوصى بنكاحهن لم تصح الوصية، صغيرة

تفصيل ذلك في فريض التقدير للمتأوي: ٢٢٧:١.

(١) الأم ٢٥١:٥، وسرح الوهاج ٣٦٤، ومعني المدهج ١٤٨٣، والمجموع ١٥٤:١٦، ورحمة الأئمة
الطبع هاشم الميران الكبرى ٢٧٠:٢، والميران الكبرى ١٠٩:٢.

(٢) رحمه الأئمة ٢٨:٢، والميران الكبرى ١٠٩:٢، والمجموع ١٤٦:١٦ و ١٥٣.

(٣) معني لابين قدامة ٣٤٢:٧ و ٣٤٣.

(٤) لأم ١٢١:٤، والوحر ٥٢، والمعني ٩٦٤:٩، وسدانه مجتهد ١٣٠١٢:٧، وسمعة له رى
١٢٧:٢٠، وصبغ نسرى ١٨٧:٩، ومعني لاس قدامة ٣٥٤:٧، ونشرح بكبرى ٤٤٠ و ٤٤١.

ورحمه الأئمة ٢٨:٢، والميران الكبرى ١٠٩:٢.

كانت أو كبيرة، عتي الزوج أو لم يعتي. وه قال الشوري، وأوحيمة وأصحابه (١).

وقال مالك: إن كانت البنت كبيرة صحت الوصية، عتي الزوج أو لم يعتي. وإن كانت صغيرة صحت الوصية إذا عتي الزوج، ولم تصح إذا لم يعتي (٢).

دليلنا: أنه لا مانع منه، والأصل حوازه. وأيضاً قوله تعالى: «فمن بذله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلون» (٣).

وأيضاً: فلا خلاف أن له أن يوصي بالنظر في مالها، وكذلك الترويج. مسألة ١٠: ليكر إذا كانت كبيرة فلعاهر في الروايات أن للأب وحده أن يجبرها على النكاح، ويستحب لها أن يستددها، وذهب صماتها، فإن لم تفعل فلا حاجة بها إليه (٤). وه قال مالك، والشافعي، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق (٥).

(١) المسود ١: ٢٢٢، وفتح أبي ٩: ١٨٧، والمعني لاس قدامة ٧: ٣٥٤، وشرح الكبير ٧: ٤٤١ و ٤٤١، وأعلى ٩: ٤٦٣.

(٢) لمؤونة الكبرى ٢: ١٦٨، وبيداه المتهد ٢: ١٢٠، وفتح الرحيم ٢: ٣٥٤، وعمدة القاري ٢٠: ١٢٧، وبسوط ٤: ٢٢٢، والمعني لاس قدامة ٧: ٣٥٤، وفتح أبي ٩: ١٨٧، والشرح الكبير ٧: ٤٤١ و ٤٤١، ورجة الأفة ٢: ٢٨٨، والميزان الكبير ٢: ١٠٩.

(٣) بقره ١٨١.

(٤) الك في ٥: ٣٩٣ حديث ٦، وبيداه ٧: ٣٨١ حديث ١٥٣٩ و ١٥٤١ و ١٥٤٢، ولاستبصار ٣: ٢٣٥ باب ١٤٤.

(٥) كعبية الأح ٢: ٣٣، والمجموع ١٦: ١٦٨ و ١٦٩، والراجح والوهاج ٣٦٤ و ٣٧٥، ومعني المحتاج ٣: ١٤٩، وندية لمتهد ٢: ٥٠، وعمدة القاري ٢٠: ١٢٨، وشرح فتح البدير ٢: ٣٩٥، ولهداية ٢: ٣٩٥، ورجة لامة ٢: ٢٩٠، والميزان الكبير ٢: ١١٠، وسن السلام ٣: ٩٩٦.

وقال قوم من أصحابنا . ليس لوليها إجبارها على السكاح كالثيب
كسيرة (١). وانه قال أبو حنيفة وأصحابه، والأوراعي، والثوري. فاعتبر أبو
حنيفة بصعرو بكر، وفرق بينهما. واعتبر الشافعي الثبوت والبكرة (٢).
دليلاً: قوله تعالى: «وأسكنوها الأيامى منكم والصالحين من عبادكم
وإمائكم» (٣).

والأيم: التي لازوج لها. مكرراً كانت أو ثيباً.
فالظاهر أن له إجبار لكن، لأنه لم يفرق بين لصغيرة والكسيرة، فوجب
من الآية على عمومها، إلا أن يقوم دليل على تخصيصها.
وروى ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الثيب أحق
بفسها من وليها، والكر تستد في نفسها، وإدبا صماتها» (٤).
وروى أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال (٥)، عن صفوان، عن أبي
المغرا (٦)، عن إبراهيم بن ميمون (٧)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إد

(١) مهم ابن أبي عمير حكاه في المختلف ٨٩ من كتب سكاح

(٢) كسيرة الأحيار ٣٣، ونسب ١٨٩، ١٩١، وعمدة القاري ٢٠، ٢٨، وبدائع الصنائع
٢، ٢٤١، وشرح فتح القدير ٢، ٣٩٥، والمهذبة ٢، ٣٩٥، والمجموع ١٦، ١٦٩، ١٧٠، وبداية المجتهد
٥، ٢، ورحمة الأئمة ٢، ٢٩، والمبراه الكبرى ٢، ١١٠.

(٣) النور: ٣٢.

(٤) سنن نسائي ٦، ٨٥، وسنن أبي داود ٢، ٢٣٢، حديث ٢٠٩٨، وسنن الدارمي ٢، ١٣٨، وسنن بن
ماجة ١، ٦٠١، حديث ١٨٧٠، وشرح السنن على صحيح مسلم ٦، ١٤٥، وفي البعض منه خلاف
يسري اللفظ.

(٥) الحسن بن علي بن فضال بن عمرو بن أسد الكوفي، أبو محمد، مات سنة ثمانية وعشرين ومائتين
رجال النجاشي: ٢٤.

(٦) أبو انعماء، حميد بن سنان العلبي، مولاهم، روى عن أبي عبد الله في الحسن بن علي بن سلام كوفي ثقة
ثقة. قاله النجاشي في رجاله: ٩٦.

(٧) إبراهيم بن ميمون الكوفي، تابع هروي، ثقة الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الصادق عليه
السلام

كانت -جارية بين أبوها فبس لها مع أبوها أمر، وإذا كنت قد تروحت لم يزوجها إلا برضى عنها» (١).

وروى أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: لا يتأمر بخارية إذا كانت بين أبوها، ليس لها مع لأب أمر. وقاب: يتأمرها كل أحد ما عدا لأب (٢).

وروى الحنفي، عن أبي عبد الله عليه السلام، في الحرية يزوجها أبوها غير رضا منه قل: «ببس ها مع أبيها أمر إذا نكحها خاربك حها» (٣) وإن كانت كارهة» (٤).

وروى عبد الله بن الصب قل: سألت أبا الحسن عليه السلام عن خارية صغيرة يزوجها أبوها، ألها أمر، إذا بلغت؟ قل: «لا». وسألته عن البكر إذا بلغت سبع سنين، ألها مع أبيها أمر؟ فقيل: «ليس ها مع أبيها أمر ما لم تثيب» (٥).

مسألة ١١: لكاح لا يقف على الإحارة، مثل أن يزوج رجل امرأة من غير إذن وليها لرجل، ولم يذن له بولي في ذلك، ثم يقف العقد على إحارة بزوج. وكذلك يورق رجل بنت عمره وهي باعة من رجل فبس الزوج ثم يقف العقد على إحارة بولي ولا إحارة. وكذلك لورق رجل بنته التي بكسرة الرشيدة، أو أحده الكسرة الرشيدة لم يقف على إجازتها. وكذلك لو تزوج العبد

السلام. جاز لشح طوس ١٥٤، ونفع المأ ١٧١

(١) التهذيب ٣٨٠ ٧ حديث ١٥٣٦، والاستبصار ٢٣٥: ٣ حديث ٨٤٨

(٢) كافي ٥ ٣٩٣ حديث ٢، وتهذيب ٣٨٠ ٧ حديث ١٥٣٦، والاستبصار ٢٣٥ ٣ حديث ٨٤٩

(٣) في نسخة: الحجرية: حر بكاح

(٤) كافي ٥ ٣٩٣ حديث ٤، والتهذيب ٣٨١: ٧ حديث ١٥٣٩

(٥) كافي ٥ ٣٩٤ حديث ٦، وتهذيب ٣٨١ ٧ حديث ١٥٤٠، والاستبصار ٢٣٦ ٣ حديث ٨٥١

بغير إذن سيده والامة بغير إذن سيدها. كل ذلك باطل لا يقف على إجازة أحد. وكذلك لو اشترى لعبه بغير أمره لم يقف على إجارته، وكان باطلاً. وبه قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق (١).

وراد شافعي: ترويح البالغة الرشيدة نفسها من غير ولي، والبيع بغير إذن صاحبه (٢).

وعندنا: إن ترويح البالغة الرشيدة نفسها صحيح، والبيع يقف على إحارة ماله.

وقال مالك: إن أحاره عن قرب صخ، وإن أحاره عن بعد بطل (٣). وقال أبو حنيفة: يقف جميع ذلك على إحارة الروح والروحة والوي. وكذلك البيع (٤)، إلا أنه يقول في الكاح يقف في طرفين على إحارة لروح والروحة، وفي البيع يقف على إحارة الناع دون المشتري. ووافقا في ترويح البالغة الرشيدة نفسها.

وقال أبو يوسف ومحمد: هه يقف على إحارة يوي، وإن امتنع وكانت وصعت نفسها في كهو أحاره البصل (٥). ووافقا في مسألة وهو أن الشراء لا يقف على إحارة المشتري له، ويرم المشتري.

(١) كنهه لأخبار ٣٠٢، والمجموع ١٦: ١٥٤، والمعني لاس مدام ٧: ٤٠٩ و ٤١، وشرح فتح القدير ٢: ٤٢٨، وهدية ٢: ٤٢٨، وسنن العدل ٣: ١٣٢، وشرح الكبير ٧: ٤٣٥، وحرال الكبير ١٠٩: ٢.

(٢) مسوط ٥: ١١، وشرح فتح القدير ٢: ٣٩١، وهدية ٢: ٣٩١، وهدية محمد ٢: ١٧.

(٣) بداية المجد ٨: ٢، والمجموع ١٦: ١٥٤.

(٤) سيات ٢: ٢٠٢، وسند ثعلب ٢: ٢٣٥، وهدية ٢: ٤٢٨، وشرح فتح القدير ٢: ٤٢٨، وتبيين الحدائق ٣: ١٣٢، والمجموع ١٦: ١٥٤، وشرح الكبير ١٠٩: ٢.

(٥) مسوط ٥: ١٠ و ١٢٥، وهدية ٢: ٣٩١، وشرح فتح القدير ٢: ٣٩١، وشرح معدي لال ٣: ٣. والشرح الكبير ٧: ٤٣٥.

دليلاً: إنَّ محمود شرعة تحتاج إلى أدلة شرعية، ولادليل على أنَّ هذه العقود واقعة على لاجرة، فوجب القضاء بفسادها.

وَبُصّاً. روت عائشة أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ قَالَ: «أَتَيْتُ امْرَأَةً نَكَحْتُ بِعِيرٍ وَذُنٍّ وَلِيَهَا فَكَاحَهَا بَاصٍ» (١) وهذه نكحت بعيرٍ وذُنٍّ وليها.

وروى أبو موسى الأشعري قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوِيٍّ» (٢) ومعناه بعيرٍ وبليٍّ.

وروى جابر، عن النبي صَلَّى الله عليه وآله أنه قال: «أَتَيْتُ عَبْدَ تَرَوْحٍ بِعِيرٍ وَذُنٍّ مَوَالِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ» (٣).

وروى ابن عمر، عن النبي صَلَّى الله عليه وآله أنه قال: «أَتَيْتُ عَبْدَ سَكْحٍ بِعِيرٍ وَذُنٍّ مَوَالِيهِ فَتَكَاحَهُ بَاطِلٌ» (٤).

وروى أبو عباس الفصّل القشاق (٥) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يتزوج الأمة بعيرٍ وذُنٍّ هُبْها؟ قال: هو رِناء، إنَّ الله تعالى يقول: «فَانكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ» (٦) (٧).

(١) سنن الدارمي ٢: ١٣٦، ومن من مائة ١: ٦٠٥ حديث ١٨٧٩، ومن أبي داود ٢: ٢٢٩ حديث ٢٠٨٣، والسنن الكبرى ٧: ١٢٥.

(٢) سنن أبي داود ٢: ٢٢٩ حديث ٢٠٨٥، ومن الدارمي ٢: ١٣٧، ومن ابن ماجة ١: ٦٠٥ حديث ١٨٨١، وشرح معاني الآثار ٣: ٩، ومسنّد أحمد بن حنبل ٤: ٤١٨، والمسنّد علي بن صالح ٢: ١٧١.

(٣) سنن أبي داود ٢: ٢٢٨ حديث ٢٠٧٨، والسنن الكبرى ٧: ١٢٧.

(٤) سنن أبي داود ٢: ٢٢٨ حديث ٢٠٧٩.

(٥) هو أبو عباس الفصّل بن عبد الله بن عبد قيس، مدني، مدني بوجهه فلاحظ.

(٦) الباء ٢٥.

(٧) من لا يحضره الفقه ٣: ٢٨٦ حديث ١٣٦١، وبهذيب ٧: ٣٤٨ حديث ١٤٢٤، ولاستفصار ٣: ٩٢ حديث ٧٩٤.

وقد روى أصحابنا: إن ترويح العبد خاصة يقف على إحازة مولاه، وله فسخته (١).

ورواهم عليهم السلام قالوا: «إنما عصى مولاه ولم يعص الله» (٢) وقد ذكرنا الروايات بذلك في الكتاب الكبير (٣).

مسألة ١٢: يصح أن يكون الفاسق ولياً للمرأة في الترويح، سواء كان له لإجبار مثل لأب والحد في حق البكر، أو لم يكن له إلا حار كالأب واجد في حق شيب، لكسيرة، وسائر العصابات في حق كل أحد. وبه قال أبو حنيفة (٤).

وقال الشافعي: لا يصح في الفاسق أن يكون ولياً سواء كان له الإجمار أو لم يكن (٥)، وهو الصحيح عندهم.

وقال أبو اسحاق: إن كان ولياً له لإجمار رالت ولايته بالفسق، وإن لم يكن له إلا حار لم تزل ولايته (٦)، لأنه عمرة بوكيل.

وفي أصحابه من قال: الفسق لا يقدح في الولاية (٧)، كقول أبي حنيفة وقولنا، وليس بشيء عندهم.

(١) الكافي ٥/٧٨ حديث ٢، وألفه ٣/٢٨٣ حديث ١٣٤٩، وشهدت ٧/٣٥١ حديث ١٤٣١

(٢) التهذيب ٧/٣٥١ حديث ١٤٣٢

(٣) نظر تهذيب ٦/٣٣٤ باب ٣٠

(٤) مدائع الصانع ٢/٢٣٩، وهداه ٢/٣٥٢، وشرح فتح المدر ٢/٣٥٣، والمجموع ١٦/١٥٩، ورحمة

الأمة في اختلاف الأئمة ٢/٢٩، والميران الكبرى ٢/٩٢، وبحر الرضا ٢/٢٦

(٥) الوحر ٢/٦، والمجموع ١٦/١٥٨، وكفاية الأحبار ٢/٣١، وشرح الوهاج ٣/٣٦٦، ومعنى لمحج

٣/١٥٥، وبدائع الصانع ٢/٢٣٩، ورحمة الأئمة ٢/٢٩، والبحر الزخار ١/٢٦، والميران الكبرى

٢/١٠٩

(٦) مجموع ١٦/١٥٨، ورحمة الأئمة ٢/٢٩، والميران الكبرى ٢/١٠٩

(٧) الوحر ٢/٦، وكفاية الأحبار ٢/٣١، والسراج الوهاج: ٣/٣٦٦، والمجموع ١٦/١٥٩

دليلنا: قوله تعالى: «وانكحوا الانامى منكم» (١) ولم يقصص.
وأيضاً: فقد ثبت أن له الولاية قبل الفس، فمن ادعى أب ريت رالفق
فعليه الدلالة.

وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «النكاح إلا بولي مرشد
وشهدي عدل» (٢) محمول على الفصل والاستحب دون رفع الإحراء، على
أن قوله: «مرشد» يقتضي أن يكون مرشداً لغيره، فمن أين أنه لابد أن يكون
رشيداً في نفسه. على أن هذا خبر المشهور منه أنه موقوف على ابن عباس، ولم
يسنده إلى النبي صلى الله عليه وآله، وما كان كذلك لا يجب العمل به.

مسألة ١٣: لا يستقر النكاح في صحته إلى شهود. وبه قال في تصحاة
الحسن بن علي (٣) - عليها السلام - وابن الربر، وابن عمر، وإليه ذهب عبد الرحمن
بن مهدي، ويريد بن هارون، وبه قال أهل الظاهر (٤).
وقال الشافعي: لا يصح إلا شاهدين عدلين ذكرين (٥). وروى ذلك عن
عبي عليه السلام، وعمر، وابن عباس. وبه قال الحسن البصري، والشافعي،
وفي لفقه الأوزاعي، والثوري، وأحمد (٦).

وقال مالك: من شرطه ترك التوصي بالكنمان، فإن تواصوا بالكنمان

(١) سور ٣٢.

(٢) رتب مسند شافعي ١٢٠٢، والسبب كبرى ١٢٥٧، وتلخيص خير ١٦٢٣ حديث ١٥١٢.

(٣) في نسخة بحريه الحسين بن علي.

(٤) المغنى ١٦٥٩، والمغنى لاس قدمه ٣٣٩٧، والشرح الكبير ٤٥٧٧، والمجموع ١٦٧٥ و١٦٩٩.

والبحر الزخار ٢٧٤.

(٥) مجموع ١٦٧٥ و١٦٩٩، وسنة المجتهد ١٧٠٢، والبسوط ٣١٠٥، والشف ٢٧٩٦، وبدائع

مصنوع ٢٣٥٥، وشرح مع القدير ٢٣٥٢، والمغنى لاس قدمه ٣٣٩٧، والشرح الكبير ٤٥٩٧.

والميران لكبرى ١١١٢، والبحر الزخار ٢٧٤.

(٦) مجموع ١٦٧٥ و١٦٩٩، والمغنى لاس قدمه ٣٣٩٧، والبحر الزخار ٢٧٤، وبدائع الصائغ

٢٥٢٢، والشرح الكبير ٤٥٨٦ و٤٥٩٩، والميران لكبرى ١١١٢.

بطل، وإن حصره أشهود - وإن لم يواصوا بالكتف - صحيح، وإن لم يكن شهود
هكذا حكاه الزهري (١)، وكان يحكى أن من شرطه لإشادة وهي شهادة،
والصحيح الأول (٢).

وقال أبو حنيفة: من شرطه لشهادة وليس من شرطه لعدائه ولا الدكورة
فقل: يجوز شهادة عدي، وفاسق، وعميل، ومحدودين في قدسية، وشاهدين
وامرأتين (٣).

دليلنا: إجماع الفرق.

وأيضاً: قوله تعالى: «فاسكبوا ما طاب لكم من نسأ» (٤) ولم يذكر
الشهود.

قوله تعالى: «وبكحوا الأيامى منكم» (٥) مثل ذلك.

وأيضاً: روى سهل بن سعد الساعدي: أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وآله
فقالت: يارسول الله وهبت نفسي منك. فقال: «ماي اليوم بالنسأ من
حاجة». وذكر الحديث، حتى قل: «زوجهكما بما معك من اقرب» (٦).
ومعلوم أنه لم يكن شهود.

(١) في نسخة أخرى: زهري.

(٢) مدونة الكبرى ٢: ١٩٣، وبدية المجهدين ٢: ١٧، والتف ١: ٢٧٩، وبدائع الصانع ٢: ٢٥٢، وشرح
فتح القدير ٢: ٣٥١، ومجموع ١٦: ١٧٥ و ١٩٩، ولعي لاس فدامه ٧: ٣٣٩، وشرح كنز
٤٥٧: ٧، والبحر الرخا ٢٧.

(٣) الباب ٢: ١٨٤، والتف ١: ٢٧٩ و ٢٨٠، وبدائع الصنائع ٢: ٢٥٢ و ٢٥٥، وشرح فتح القدير
٢: ٣٥١ و ٣٥٢، وبسوط ٥: ٣١، وبدية المجهدين ٢: ١٧، ولعي لاس فدامه ٧: ٣٤١، وشرح
الكبرى ١٦: ٤٥٩، ومجموع ١٦: ١٩٩، والبحر الرخا ٢٧.

(٤) النسأ ٣.

(٥) النور ٣٢.

(٦) صحيح البخاري ٢٢: ١، والموطأ ٢: ٥٢٦ حديث ٨، ومسند أحمد ٥: ٣٣٦، ومسند
الترمذي ٣: ٢١٦، حديث ١١١٤، ومسند ابن ماجة ١: ٦٠٨، حديث ١٨٨٩.

وروي أنّ حنبل بن رباب (١) من بني أسد خطب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أممة (٢) بنت عبد المطلب (٣)، فزوجه بآها ولم يشهد (٤).

وما روي عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «النكاح إلّا بولي وشاهدي عدل» (٥) محمول على أنه لم يشهد به عند الحاكم إلّا شاهدي عدل دون انعقاد العقد في حال التزويج، ونحوه على صواب من الاستصحاب كحال بدلالة ما يقتضاه.

مسألة ١٤: إدا روح لدمتي بنته لكفرة من مسلم، إنعقد العقد، على قول من يقول من أصحابنا بخوار العقد عيها، وإن حصر شاهدان كافران (٦). وبه قال أبو حنيفة (٧).

وقال الشافعي: لا ينعقد بعقد بكافرين (٨).

(١) حنبل بن رباب بن معمر بن صبرة بن مرة بن كبر بن عم بن دود بن أسد لأبدي أبو عبد الله، تزوج في الحنفية بمكة بنت عبد المطلب بن هشام بن عبد مناف القرشية صبيات بن سعد ٨٤٥ و ٤٦ (٢) في السجدة حنبلية أمه.

(٣) أمه بنت عبد المطلب بن هشام بن عبد مناف بن قصي، أمها فاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، تزوجها في الحنفية حنبل بن رباب، فلهما بكرى لاس سعد ٨ ٤٥

(٤) لم يقع على هذه الرواية في المصادر موثقة، إلا أن البخاري في تزويجه لكبر ١ ٣٤٣ و ٣٤٥ ذكر ثقة أحاديث تدل على عدم الاستشهاد فلاحظ.

(٥) سنن سارمطي ٣ ٢٢٥ حديث ٢١-٢٣، والسنن الكبير ٦ ١٢٥، ودعائم الإسلام ٢ ٢١٨ حديث ٨ ٧، ومجمع نروان ٤ ٢٨٦، وشعبه خير ٣ ١٦٢ حديث ١٥١٢

(٦) من قول به: يقول الشيخ نصدوق في المصنف ١٠٢، وولده علي بن بابويه كما حكاه عنه العلامة الحلي في المحطوف: ٨٢ من كتاب النكاح.

(٧) المبوط ٥ ٣٣، وسباب ٣ ١٨٥، ومعني لابن قدامة ٧ ٣٤٠، والشرح الكبير ٧ ٤٦، ومجموع ١٦ ٢٠٢، والمعني لابن قدامة ٧ ٣٤، والشرح الكبير ٧ ٤٥٩

(٨) كنهه الأخير ٢ ٣٢، والمجموع ١٦ ٢٠٢، والمعني لابن قدامة ٧ ٣٤، والشرح الكبير ٧ ٤٥٩

دليلاً: ما يده من أنه ليس من شرط انعقاد العقد الشهادة، وإذا لم يكن ذلك من شرطه سقط منا هذا الفرع.

مسألة ١٥: الثيب إذا كانت صغيرة قد ذهبت بكارته، إما بالزواج أو غيره. قل السوء، حاز لأبيه العقد عليها، ولجدها مثل ذلك قل لسوء، وحكمها حكم الصغيرة المكر. وبه قل أبو حنيفة (١).

وقال الشافعي: ليس لأحد حارها على اسكاح، ويستظر بها السوء ثم تزوج بأدنها (٢).

دليلاً: جماع بفرقة؛ لأنهم روى الأحبار أن الصغيرة ليس لها مع أبيها أمر، ولم يفصلوا (٣).

وروى عبد الله بن الصلت (٤)، قال: سألت الرضا عن جارية الصغيرة يروحها أبوها، أم أمر إذا بنت؟ قال: «لا» (٥).

وروي عن السي. صتي الله عنه وآله أنه قال: «لأنكاح إلا بولي» (٦) وهذا نكاح بولي، فوجب أن يكون صحيحاً.

(١) مسوط ٨٥، ولب ٢ ١٩٠ و ١٩١، وسداع الصنائع ٢ ٢٤١ و ٢٤٢، وفتح الباري ٩ ١٩٣، ومجموع ١٦ ١٧٠، ومعني لاس قداسة ٧ ٣٨٥.

(٢) كفاية الأحبار ٢ ٣٤، ومعني المصحح ٣ ١٤٩، والشرح الموهج ٣٦٥، ومجموع ١٦ ١٧٠، ووجيز ٥ ٢٤٢، وسداع الصنائع ٢ ٢٤١، وفتح الباري ٩ ١٩٣، ومعني لاس قداسة ٧ ٣٨٥، والميراث الكبير ٢: ١١٠.

(٣) انظر الكافي ٥ ٣٩٣ باب امتياز المكر،... والتهدية ٧: ٣٧٧ باب ٣٢.

(٤) عبدالله بن الصلت، توطب القمي. مؤيد بن محمد بن باب بن شيبه، نقله مسكون إلى روايته قاله سحشي في رجاله ٢: ١٣٢.

(٥) الكافي ٥ ٣٩٤ حديث ٦، وتهدية ٦ ٣٨١ حديث ١٥٤٠، والانتصار ٣ ٢٣٦ حديث ٨٥٠.

(٦) سنن ابن ماجه ١ ٦٠٥ حديث ١٨٨٠، سنن دارمي ٢ ١٣٧، وسنن دارقطني ٣ ٢٢٥ حديث ٢٢٠٢١، وسنن الكرمي ١ ١٠٧، واستدرك على الصحيحين ٢ ١٧١.

مسألة ١٦: من ذهب عذرتي داريا، لا تزوج إلا ناديا، إذا كانت بالغة، ويباح في إدها إلى نطقها، وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: إذهبا صماتهما (٢).

دليلا: أن ما اعتبرناه مجمع على حوار الترويح به، وسن على ما قلناه دلس. وما روي عن السي صتي به عليه وآله قال: «الثيب حق نفسها من وليها، وسكر تستأذن وادها صماتها» (٣) دل على أن الثيب بحلافها.

مسألة ١٧: ندي له الاحبار على سكبج: الأب. واحد مع وجود الأب وإن غلا، وليس لمحد مع عده لأب ولاية.

وقال الشافعي: لهما لاحبار، ولم يعتبر حية الأب وبه قال الثوري (٤).

وقال من أبي يبي، وأحمد: الأب هو ندي بحر فقط دون الحد (٥).

وقال مالك: الأب يجبر الصغيرة دون الكبيرة (٦).

وقال أبو حنيفة: كل عصاة يرث منه الاحبار لأب واحد وإن غلا، ولاخوة وأبناءهم، ولأعمام وأبنائهم. وإذا أحروها على سكبج نظرت، فإن كان الأب أو جد فلاحبارها فلا خلاف بينهم.

(١) الوتر ٢، ٥، والمجموع ١٦، ١٦٥، وشرح الوتر ٣٦٥، ومعي شرح ١١٩، ٣.

(٢) المسود ٨، ٥، والليالي ٢: ١٩٠.

٣، صحيح مسلم ٢، ١٠٣٧ حديث ٦٧، ٦٨، وسنن أبي داود ٢، ٢٣٢ حديث ٢٠٩٨.

(٤) مختل ٩، ٤٥٩، وكذا في الاحبار ٣، ٣٣، والمجموع ١٦، ١٦٨، وسنن أبي أحمد ٢، ٦، ورحمة الله (٥) ٢٩، ٢، والمبررات الكبرى ٢، ١١٠، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦، ١٤٨.

(٥) مدنه لمحمد ٢، ٥، والمبررات الكبرى ٢، ١١٠، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦، ١٤٨.

(٦) المدونة الكبرى ٢، ١٥٥، وسنن أبي أحمد ٢، ٦، وسنن أبي داود ١، ٣٨١، ومعي ٩، ٤٥٩، والمجموع ١٦، ١٦٩، ورحمة الله ٢، ٢٩، والمبررات الكبرى ٢، ١١٠، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦، ١٤٨.

وإن كان غيرهما، قال أبو حيفة، ومحمد: ها الخبر بعد السلوع، إن شاءت أقامت، وإن شاءت فسخت (١).

وقال أبو يوسف: لا خيار لها كالأب والجد. فأما من قرب من غير تعصب كلاحوة من الأم، واخذ إلى الأم، والاحوال والخالات، والعَمَّات، والأُمّهات عنه روايتان:

إحداهما: لهم الاجبار كالأعمام.

والثانية: لا يجبرون أصلاً (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

مسألة ١٨: لا يجوز للعبد أن يتروح بغير إذن مولاه، فإن فعل كان مولاه بالخيار بين إحارته وبين فسحه. وله قال أبو حيفة (٤).

وقال الشافعي: العقد باطل (٥).

وقال مالك: العقد صحيح، ولمسجد أن يفسحه (٦).

(١) انساب ٢: ١٩١، والمجموع ١٦: ١٦٨ و ١٦٠، ونداية محمد ٦: ٢، ورجه الأئمة ٢: ٣٠٠، ٣٢٩، والميراث الكبير ٢: ١١٠، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٤٩: ٦.

(٢) اللب ٢: ١٩٢، ورجه الأئمة ٢: ٣٠٠، والميراث الكبير ٢: ١١، وشرح نسوي على صحيح مسلم ١٤٩: ٦.

(٣) الكافي ٥: ٣٩٣، واستيفار نكير. والعقبة ٣: ٢٥٠، ١١٧، رتب نوي وشهود. والاستبصار ٣: ٢٣٥، باب ١٤٤ أنه لا تزوج أسكن لادنه. والتهذيب ٧: ٣٧٩، حديث ١٥٣١ و ٥٣٣.

(٤) المبسوط ١٢٥: ٥، وديب ٢: ٢٠٢، واستيف في الفقه ١: ٢٨٢ و ٢٨٥، وشرح الخليل ٢: ١٣٣، وبعثي ٩: ٤٦٨، ولعلي لاس قدامة ٧: ١١، وجامع لاحكام القرآن مقرضي ٥: ١٤١، ورجه الأئمة ٢: ٢٧٧، والميراث الكبير ٢: ١٠٩.

(٥) المجموع ١٦: ١٣٠ و ١٣١، وشرح توهج ٣٧١، ومعني شرح ٣: ١٧١، وبعثي ٩: ٤٦٨، ولعلي لاس قدامة ٧: ٤٠٩ و ٤١٠، وشرح الخليل ٢: ١٣٢، وجامع لاحكام القرآن مقرطي ٥: ١٤١، ورجه الأئمة ٢: ٢٧٧، واصل السلام ٣: ٩٩٨، والميراث الكبير ٢: ١٠٩.

(٦) اللب ٢: ١٨٨، وفتح برجم ٣: ٤٨، وبعثي ٩: ٤٦٨، والمبسوط ٥: ١٢٥، وسين حدني

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

مسألة ١٩: للسيد إحار العبد على اسكاح. وله قول نوحيفة، والشافعي في القديم (٢).

وقار في حديد: ليس به إجباره على ذلك. وله قول أكثر أهل العلم (٣).
دليلنا: قوله تعالى: «وسكحو الأيامى منكم ولصالحين من عبادكم وإيمانكم» (٤).

وأيضاً: عليه إجماع الفرقة.

مسألة ٢٠: إذا طيب لعبد لترويح لا يجبر المولى على ترويجه.
وللشافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ماقلناه، قاله في لقديم (٥). والآخر: أنه يجبر عليه (٦).

دليلنا: أن لأصل برعة لخدمة، ووجوب ذلك عبه يحتاج إلى دليل.
مسألة ٢١: للسيد أن يجبر أم ولده على الترويح من غير رصها.

١٣٢٠٢. وجامع لأحكام القرآن لقرطبي ٥: ١٤١، ورحمة الأئمة ٢: ٢٧، والميراث الكبير ٢: ٢٧

(١) «الكتابي ٥: ٤٧٧ و ٤٧٨» حديث ٥٠١

(٢) المبسوط ٥: ١١٣، وبدائع الصنائع ٢: ٢٣٧، والمجموع ١٦: ١٩٥، والسراج الوهاج ٣٧٢، ومعني المحتاج ٣: ١٧٢، وبدائيه مجتهد ٢: ٥، والمعني لاس قدامه ٦: ٤٠٠، ورحمة الأئمة ٢: ٣٤، والميراث الكبير ٢: ١١٢.

(٣) النوحير ٢: ١٠، ومعني لمج ح ٣: ١٧٢، والسراج الوهاج ٣٧٢، والمجموع ١٦: ١٩٥، وفتح المعين ١٠، وبسوط ٥: ١١٣، والمخمس ٩: ٤٦٩، وبدائع الصنائع ٢: ٢٣٧، وبدائيه مجتهد ٢: ٥٠٤، والمعني لاس قدامه ٦: ٤٠٠، ورحمة الأئمة ٢: ٣٤، والميراث الكبير ٢: ١١٢.

(٤) النور ٣٢

(٥) نوحير ٢: ١٠، ومعني لمج ح ٣: ١٧٣، والمجموع ١٦: ١٩٥، وسراج الوهاج ٣٧٢، وفتح المعين في شرح قرعة معن ١٠٦، وحاشية إغاثة الطالبين ٣: ٣٣٠.

(٦) نوحير ٢: ١٠، والمجموع ١٦: ١٩٥، وسراج الوهاج ٣٧٢، ومعني لمج ح ٣: ١٧٣، وبسوط ٥: ١١٣، والبحر الزخرد ٤: ٥٨.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: مثل ماقلناه (١).

والثاني: أن له إنكاحها برضاها كالمعتقة (٢).

والثالث: ليس له ذلك، وإن رضيت كالاجنية (٣).

دليلنا: أنها مملوكة عبد، والولادة لم ترل ملكها، فإذا شئت ذلك كان له إحارها كالأمّة من، فإنه لا خلاف فيها.

مسألة ٢٢: إذا قال لأمنته: أعتقتك على أن أتزوج بك وعتقتك صدقك،

أو ستدعت هي ذلك فقالت له: إعتقتي على أن أتزوج بك وصدقي عتقي ففعل فإنه يقع العتق ويثبت الترويع. وبه قال أحمد بن حنبل (٤).

وقال الشافعي: يقع لعتق، وهي بالخيار بين أن تتزوج به، أو تدعه (٥).

وقال الأوزاعي: يجب عليها أن تتزوج به، لأنه عتق بشرط، فوجب أن

يلزمها الشرط. كما لو قال: أعتقتك على أن تحيطي لي هذا الثوب لرمتها بحياتها (٦).

(١) سراج نوهج ٣٧٢، ومعني المحتاج ٣ ١٧٢، ومعني من في شرح فرة عن: ١٠٦، ورجح الأئمة ٣٤٢، والميران الكبير ٣٤٢.

(٢) المعني لاس قدامة ٣٩٩، والشرح الكبير ٣٩٩، ورجح الأئمة ٣٤٢.

(٣) الميران الكبير ٣٩١، ورجح الأئمة ٣٤٢، ومعني لاس قدامة ٣٩٩، وشرح الكبير ٣٩١.

(٤) المعني لاس قدامة ٤٢٣:٧، والشرح الكبير ٤٥١، وبدله محمد ٢١٢، وعمدة القاري ٨١:٢٠، وفتح الباري ١٢٩:٩، والجامع لأحكام القرآن ٢٥:٥، ورجح الأئمة ٣٥٢، وسراج الكبير ١١٢:٢، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٦٧:٦.

(٥) مختصر لمربي ١٦٤، وبحر ٢٣٢، وبدله محمد ٢١:٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٥:٥، وعمدة نقاي ٨١:٢٠، ومعني لاس قدامة ٤٢٣:٧، والشرح الكبير ٤٥٢:٧، وفتح الباري ١٣٠:٩، ورجح الأئمة ٣٥٢، وسراج الكبير ١١٢:٢، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٦٦:٦.

(٦) المعني لاس قدامة ٤٢٣:٧، والشرح الكبير ٤٥٢:٧، وعمدة القاري ٨١:٢٠، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٦٧:٦.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

وأيضاً: فإن النبي صلى الله عليه وآله أعق صفة، وحمل عنقه صداقها (٢)، وكانت روحته، ولم يعمها صرب زوجته بغير الذي نقل من عتقها على هذا الشرط.

مسألة ٢٣: إذا اجتمع الأب والجد، كان الجد أولى.

وقال شافعي: لأب أولى (٣). وبه قال جميع الفقهاء (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).

مسألة ٢٤: إذا جتمع أح لأب وأُم مع أح لأب كان لأب وأُم مقدماً في الاستبذان عندنا، وإن لم يكن له ولاية.

وقال أبو حنيفة: الولاية له دون الآخر (٦). وبه قال الشافعي (٧) على أحد القولين، وهو أصحهما.

وقال في القديم: هما سواء. وبه قال مالك (٨).

دليلاً: أن ولاية من قناه بجمع عليه، وما ذكره ليس عليه دليل.

(١) نكاحي ٤٧٥:٥ حديث ١-٣، والتهذيب ٢٠١:٨ حديث ٧٠٦-٧١١.

(٢) صحيح بخاري ٨٧٧، وسنن أبي داود ١٥٤٢، وسنن ابن ماجه ١٢٩١ حديث ١٩٥٨، وسنن الباقين ٢٨٥:٣ حديث ١٤٩-١٥١، والسنن الكبرى ٥٨٧، وشرح معاني الآثار ٢٠٣.

(٣) الام ١٣٥، ومختصر البرقي ١٦٥، والرواجز ٦٢، والمجموع ١٦:١٤٧ و١٥٤، وكفاية الأختار ٣٢:٢، وابتداء المجتهد ١٤:٢، والمعي لأب قدامه ٣٤٦٧.

(٤) مختصر البرقي ١٦٥، وكفاية الأختار ٣٢٢، ومجموع ١٦:١٥٤، والمعي لأب قدامه ٣٤٦:٧، وشرح الكبير ٤١١٧، وابتداء المجتهد ١٤:٢، وسنن أبي داود ٧٧٢.

(٥) نكاحي ٣٩٥:٥ حديث ٥٥٤، والتهذيب ٣٩٠:٧ حديث ١٥٦٠-١٥٦٢.

(٦) المبسوط ٢١٩:٤، والمجموع ١٦:١٥٥.

(٧) الام ١٣٥، ومختصر البرقي ١٦٥، والرواجز ٦٢، وكفاية الأختار ٣٢٢، ومجموع ١٦:١٤٧ و١٥٥، ورجح الامة ٢٨٢.

(٨) مختصر البرقي ١٦٥، ومجموع ١٦:١٤٧ و١٥٥، وابتداء المجتهد ١٣:٢، ورجح الامة ٢٨٢.

وأيضاً قوله تعالى: «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً» (١) وأجمعوا على أن الإح من الأب والأمة أولى من الأخ للأب، وأنه يولي دونه.

مسألة ٢٥: الابن لا يروح منه النسوة، وإن وكنته حار.

وقال الشافعي لا يروحهم النسوة، ويحور أن يروحها بالتعصيب، بأن يكون ابن ابن عمها، أو مولى نعمتها (٢).

وقال مالك، وأبو حنيفة وأصحابه، وأحمد، وسحاق: له ترويح أمه (٣). ثم حتملوا، فقال مالك، وأبو يوسف، وسحاق. لاس أولى من الأب، وكذلك من لابن وابن سفل. وإن لم يكن حدث من ابن فالأب أولى (٤).

وقال محمد وأحمد: الأب أولى، ثم أخذ وإن علا، فلو لم يبق هناك جد فالابن أولى (٥).

وقال أبو حنيفة: أبوها وإنها في درجة سوء كاحتوا (٦).

دليلنا: ما قدمناه من أنه لا ولاية لأحد غير الأب والأخذ. إلا أن نؤكد، فهذا الفرع ساقط عتاً. على أن قد بيا أن النسب لا ولاية لأحد عيه أصلاً، بل هي وية نفسها. وهذه ثيب.

وأيضاً: فثبتت الولاية للابن يحتاج إلى دليل.

(١) لاسرء ٣٣.

(٢) مختصر مري ١٦٥، وكندية الأخيه ٣٢٢، والوحد ٦٠٢، واستراح الوحد ٣٦٥، ومعني المصاح ١٥١٣، والمبسوط ٢١٩، وسدائيه المجد ١٣٢، ومجموع ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨، ورحمة الأمة ٢٨:٢.

(٣) ندته لمحمد ١٣٢، ومجموع ١٥٨ و ١٦، ورحمة الأمة ٢٨:٢.

(٤) المدونة الكبرى ١٦١، وسدائيه المجد ١٣٢، ومعني لاس قد منه ٣٤٦٦، ومجموع ١٥٨ و ١٦، وبدائع الصنائع ٢٥٠:٢، ورحمة الأمة ٢٨:٢.

(٥) المبسوط ٢٢٠، وبدائع الصنائع ٢٥٠، ومجموع ١٥٨ و ١٦، ومعني لاس قد منه ٣٤٦٦.

(٦) المبسوط ٢٢٠، وبدائع الصنائع ٢٥٠، ومجموع ١٥٨ و ١٦.

مسألة ٢٦: كلاله الأمّ ومن يرث ما لرحم لا ولاية لهم في تزويج المرأة. وده قال الشافعي (١).

وعن أبي حنيفة روايتان (٢).

دليلنا: ما قدّمناه في المسألة لاوّل سواء من أنّه لا ولاية لأحد يغير الأب والجدّ، وعليه إجماع الفرقة.

مسألة ٢٧: الكفاءة معتبرة في الكاح، وهي عندنا شيثن. أحدهما: لايمان، والآخرة: إمكان نقيم بالمعقّة.

وقال الشافعي شرائط الكفاءة ستة: انساب، وحرّية، ولدين، والصناعة، والسلامة من لعيوب، واليسار (٣).

ولم يعتبر أبو حنيفة وأصحابه حرّية ولا السلامة من العيوب (٤).

ثم احتنفو فقال أبو يوسف: الشرائط أربعة فحذف الحرّية والسلامة من العيوب، وهو حذى برويتي عن أبي حنيفة (٥).

والرواية الأخرى أنّ الشرائط ثلاثة، فحذف الصناعة أيضاً (٦).

وقال محمد: شرائط ثلاثة فاثبت لصناعة، وحذف الدين. وقال: إذا

(١) الام ١٣٥، ومعني لاس قدّمه ١٧٠، وشرح الكبير ٤١٦٧، وفتح الباري ١٨٧٩.

(٢) لمعي لاس قدّمه ٣٥١، وشرح الكبير ٤١٦٧، وفتح الباري ١٨٧٩.

(٣) الام ١٥٥، والوجه ٨٢، ومجموع ١٨٢ و١٨٤ و١٨٧، ومعني ائصح ١٦٥٣ و١٦٦، ونسرح ائصح ٣٦٩ و٣٧، ورحمة الأئمّه ٣١٢، وشرح الكبير ١١٢، ومعني لاس قدّمه ٣٧٤٧.

والشرح الكبير ٤٦٥١ و٤٦٦، وحاشية إمامة الطالبين ٣: ٣٣٠.

(٤) الشف ٢٩٠: ١ و٢٩١، والباب ١٩٤: ٢، وتبيين الحقائق ١٢٨: ٢-١٣٠، ورحمة الأئمّه ٣١٢: ٢، والميزان الكبير ١١٠: ٢.

(٥) بسوط ٢٥٥: ٢، والشف ٢٩٠: ١، والباب ١٩٤: ٢، وتبيين الحقائق ١٢٨: ٢-١٣٠، والشرح الكبير ٤٦٦: ٧، ورحمة الأئمّه ٣١٢: ٢، والميزان الكبير ١١٠: ٢.

(٦) ائمه ب ١٩٤: ٢، وتبيين الحقائق ١٢٨: ٢-١٣٠، ورحمة الأئمّه ٣١٢، وسراج الكبير ١١: ٢.

دليلنا: ماقدّمناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٢٩: يجوز للعد أن يتزوج بخرّة، وليس بكفولها، ومتى روجت بعد كان لها الفسخ، ولأوليائها الفسخ.

وقال أبو حنيفة: ليس لهم فسخه (١).

وقال الشافعي: ليس للعد أن يتزوج بخرّة (٢).

دليلنا: ماقدّمناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٣٠: يجوز للعاسق أن يتزوج بالعنفة، ولا يفسد العقد وإن كان تركه أفضل. وبه قال محمد بن الحسن (٣).

وقال الشافعي: العاسق ليس بكفول للعنفة، لا يختلف المذهب فيه (٤).

دليلنا: ماقدّمناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٣١: لا مدع من تزوج أرمات الصنثع الدسبة من الحياكة، ولحمامة، وخراسة، والقيم، وحنامي بأهل الرؤب كالتحرة والبيدة ونحو ذلك. وبه قال أبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه (٥).

١٦ ٢، ومعني لاس قدمه ٧ ٣٧٥، وشرح بكبر ٧ ٤٦٧، والمجموع ١٦ ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٧.

(١) المبسوط ٥: ٢٤٥ و ٢٦٠، وتبيين الحقائق ٢: ١٢٨.

(٢) معني المصحح ٣ ١٦٥، والسراج بوجه ٣٦٩، والمجموع ١٦ ١٨٨، وفتح معني ١٠٧، وتبيين الحقائق ٢ ١١٧، والميزان لكبرى ٢ ١١١، وحاشية إمامه الطالبين ٣ ٣٣١.

(٣) بدائع الصالحين ٢ ٣٧٠، وميزان عدس ٢ ١٢٩ و ١٣٠، وشرح فتح القدير ٢ ٤٢٣، والمقدّمات في هدم شرح فتح القدير ٢ ٤٢٣، ومعني لاس قدمه ٦ ٣٧٤، وشرح بكبر ٧ ٤٦٦، وميزان الكبرى ٢: ١١٠، والمجموع ١٦: ١٨٨.

(٤) مجموع ٦ ١٨٢-١٨٨، ومعني المصحح ٣ ١٦٦، وشرح بوجه ٣٧٠، وفتح المعني في شرح قرّة العين: ١٠٧، وحاشية إمامه الطالبين ٣: ٣٣١.

(٥) مبسوط ٥ ٢٥٥، ونقد في شرح الكدب ٢ ١٩٤، وهدية مصبوع مع شرح فتح القدير ٢ ٤٢٤، وشرح فتح القدير ٢ ٤٢٤، ومعني لاس قدمه ٦ ٣٧٧، وشرح الكبير ٧ ٤٧٠، وميزان لكبرى

وقال الشافعي: الصناعة معتبرة (١).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٢: اليسار المرامي ما يمكنه معه القيام بمؤونة المرأة وكفايتها.

وقال أبو حنيفة: الفقير ليس مكفو للعتية، وكذا قال أصحابه (٢)، وهو

أحد وجهي الشافعي (٣).

والمرعى ما يكون معدوداً به في أهل السر دون اليسار العظيم، ولا يراعى

أن يكون أيسر منها، ويجوز أن يكون دونه.

والوجه الثاني: هو كفولها (٤).

لأن العقر ليس بعتبة في الرجاء، فعلى هذا إذا كان معسراً لم يكن لها

الخيار كما قلناه.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).

مسألة ٣٣: إذا رضى الولاة والروحة من ليس بكفو، فوقع العقد على من

دونها في السب، والحرية، والدين، والصبة، والسلامة من العيوب، واليسار

(١) المجموع ١٨٢: ١٦ و ١٨٧ و ١٨٩، ونوحي ٨: ٢، والشرح الوهاب: ٣٧٠، ومعني المحتاج ٣ و ١٦٦ و

١٦٧، وفتح المص شرح قرعة النعم ١٠٧، ومعني لابس قدامة ٣٧٤: ٧، ولشرح الكبير ٧ و ٤٦٦،

والبيان بكبرى ٢ و ١١، وحاشية إغاثة الطالبين ٣: ٣٣٢.

(٢) المبسوط ٢٥٥: ٥، وبدائع الصنائع ٣١٩: ٢، واللباب ١٩٤: ٢، وفتح الباري ١٣٧: ٩، وحاشية إعادة

الطائين ٣ و ٣٣٣، وشرح فتح القدير ٢ و ٤٢٣، وسين الحقائق ٢ و ١٣٠، والمجموع ١٦ و ١٨٢ و ١٨٩

(٣) الوجيز ٨: ٢، والمجموع ١٦ و ١٨٢ و ١٨٩، ومعني المحتاج ٣ و ١٦٧، والشرح الوهاب ٣٧٠، وفتح

النعم: ١٠٧، وفتح ساري ٩ و ١٣٧، وحاشية إعادة الطائين ٣ و ٣٣٣

(٤) المجموع ١٨٢: ١٦ و ١٨٩، ومعني المحتاج ٣ و ١٦٧، ووجيز ٢ و ٨، والشرح الوهاب ٣٧٠، وفتح

المص ١٠٧، وفتح الباري ٩ و ١٣٧، وحاشية إعادة الطائين ٣ و ٣٣٣

(٥) الكافي ٣٤٧: ٥، والتهذيب ٣٩٤: ٧، حديث ١٥٧٧ - ١٥٧٩.

كان لعقد صحيحاً. وبه قال جميع الفقهاء (١).
وقال عبد الملك بن ماحشون من أصحاب مالك: الكفاءة شرط في صحة عقد لكاح، متى لم يكن كفواً لها فالعقد باطل وإن كان برصه ورصه الولاية (٢).

دليلنا: إجماع الفرق، بن إجماع الأمة. وخلاف ابن الماحشون لا يعتد به، ومع ذلك فقد انقرض.

وروي: أن فاطمة بنت قيس أنبت النبي صلى الله عليه وآله فقالت يارسول الله إن معاوية وأباه (٣) حصني. فقال صلى الله عليه وآله: «وما معاوية فصعلوك لا ماله، وأما نوحهم فلا يصع عصاه من عاتقه، وكحي السامة بن ريد» قالت فاطمة فنكحته وما رأيت، لا خير (٤).

فهذه فاطمة قرشية، حظها قرشيان فعلى الله عليه وآله بها إلى ابن مولاه. ولو كانت كفوءة شرطاً في صحة العقد لما دُلَّ فيه.

وروي أبو هريرة أن أبا هذيل (٥) حَجَّم رسول الله صلى الله عليه وآله في

(١) البوط ٥ ٢٥ و ٢٦، والمجموع ١٦ ١٨٥، ونسب عثمان ٢ ١٢٨، ومعني لاس قدامة ٧ ٣٧٣،

والشرح الكبير ٧ ٤٦٣، والمبرز الكبير ٢ ١١٠، والبحر الزخار ١٠٤ ٥٠٤

(٢) المجموع ١٦ ١٨٥، والبحر الزخار ٥٠٤

(٣) أبو المظفر بن حديفة بن عامر بن عمرو بن عبد الله القرشي عدوى قيل اسمه عمرو، وقيل عبد، كان من معمر بن، صاحب بني ضبي لله عليه وآله ومات في مكة معوية بن أبي سفيان بطر أمه العاية ١٦٣٠٥

(٤) روي حديثاً مختلفاً في بعضه في كل من صحيح مسلم ٢ ١١٤ حديث ١٤٨، ووط ٢ ٥٨ حديث ٦٧، وسنن أبي ٦ ٧٥، ومسلم أحمد بن حنبل ٦ ٤١٢، وشرح معني الآثار ٥ ٣

(٥) أبو هذيل حماد بن أبي ضبي، مولى فروة بن عمرو، معني، اسمه عبد الله وقيل سارة، شهد بعض مشهديات النبي صلى الله عليه وآله. أمه العاية ٣١٨: ٥.

اليافوخ، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «يبي بياضة، أنكحو أبا هيد، وأنكحو إبيه» وقال: «إن كان في شيء مما بداوي به حبراً فاحمامة» (١).

وروي عن ابن عباس: أن بريرة أغسقت تحت عبد فاحتارت، فصيح، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله: «لوراجعتيه فإنه أبو ولدك» فقالت: «أأمرك يا رسول الله؟ فقال: «لا إني أنا شافع» فقالت: لا حاجة لي فيه (٢).

فوضع بدلالة أن النبي صلى الله عليه وآله أدن لحرمة أن تسكع عبداً، والعبد لا يكافئها عندهم.

وروي أن سمان المارسي خطب إلى عمر، وأحابه إلى ذلك، فكره عبد الله بن عمرو ذلك، فقال له عمرو بن العاص: «ما كفيك، فليكن عمرو بن العاص سمان المارسي فقال: ليس بك يا سمان، فمن هو؟ فقال: تواضع بك أمير المؤمنين فقال سمان: لمشي يقان هدا؟! والله لا نكحيتها أبداً (٣).

وسلمان كان من العجم، وأحابه عمر إلى الترويع. وإن عمر لم يكرهه كرهه.

مسألة ٣٤: ليس للأولياء الاعتراض على المكوحة في قدر المهر، فتي رصيت بكمولهم أن يزوجهما منه بما رصيت من المهر، سواء كان مهر مثهما أو أقل، فإن سمعوها واعتراضوا على قدر مهرها ولت أمرها من شاءت.

(١) سنن أبي داود ٢٣٣٢ حديث ٢١٠٢. وروى معاذ بن عبد الله في مسند أحمد بن حنبل

٣٤٢٢، والمستدرک علی الصحیحین ١٦٤٢، والأحد برسب صحیح بن حبان ١٤٧٠٦

(٢) صحيح البخاري ٦٣٧، ومسنن بن ماجه ٦١١١ حديث ٢٠٧٥، ومصحح ترمذي ٤٠٩٩ و٤٠٩٩.

وفي البعض منها اختلاف بين في اللفظ.

(٣) البيهقي ٢٣٥، وحكمه في البحر المحرر ٤٠٥ عن حبر لا حكمه.

وعند الشافعي يكون قد عضوها، ويكون السبطان ولها (١). وبه قال أبو يوسف ومحمد (٢).

وقال أبو حنيفة: للأولياء أن يعترضوا عليها في قدر المهر، ففى نكحت بأقل من مهر مثلها قلوي أن نقول لروح: إما أن تسع بالمهر مهر المثل، وإلا فسحت عليك الكاح، وأحرى المهر مجرى الكفاءة (٣).

دليلاً: إجماع الصرقة. ولأننا قد بينا أنه لا ولاية لأحدٍ عليها غير الأب وحده، وإذا لم يكن لهم ولاية فلا اعتراض لهم عنها بالمهر.

مسألة ٣٥: إذ روجت نفسها بأقل من مهر مشبه، فلنكح صحيح، وليس للأولياء الاعتراض عليها.

وقال أبو حنيفة: النكاح صحيح، وللأولياء لاعتراض عليها (٤).

وقال الشافعي: النكاح باطل (٥).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٦: إذ وكل وليها وكيلًا، فزوجه بوكيل دون مهر المثل بدنه، لم

(١) لأ ٥ ١٤، ومجموع ١٦ ١٦٣، ومختصر مرقى ١٦٥، والسراج الوهيج ٣٦٥ و٣٦٦، ومعنى عتاق ٣ ١٥٢ و١٥٣، ومعنى لاس عدده ٧ ٣٦٨، وعنده ٤ ي ٢٠ ١٢٧، والميران الكبرى ١١١:٢.

(٢) السبوط ٥ ١٣، وشرح فتح القدير ٢ ٤٢٥، وهداة ٢ ٤٢٤، ومعنى ٩ ٥٥، و٤٥٦، وميران الكبرى ١١١:٢.

(٣) سبب ٣ ١٤، وسبوط ٥ ١٤، وشرح فتح القدير ٢ ٤٢٤، وشرح بعده على هداه ٢ ٤٢٤، وحده ٢ ٤٢٤، وسداع الصنيع ٢ ٣٤٧، وسنن الحديث ٢ ١٣٠، وميران الكبرى ١١١:٢.

(٤) سبوط ٥ ١٣ و١٤، والفتا ٢ ١٩٥، وسداع الصنيع ٢ ٢٤٧، وشرح فتح القدير ٢ ٤٢٤، وهداة ٢ ٤٢٤، وشرح بعده على هداه ٢ ٤٢٤، وسنن الحديث ٢ ١٣٠، وأعلى ٩ ٤٥٥، والميران الكبرى ١١١:٢.

(٥) مجموع ١٦ ١٥٢ و١٧٨، ومعنى لاس عدده ٧ ٣٣٧، وميران الكبرى ١١١:٢.

يكن للأوباء لا عترض عليها. وانه قال الشافعي (١).

وقال أبو حيفة: لم لا عترض عليها (٢).

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سوء.

مسألة ٣٧: إذا كان أولى لأوباء مفعوداً أو غائباً غيبةً مقطوعةً على مسافة قريبة أو بعيدة، وكنت وزوجت نفسك، ولم يكن للسبطان تزويجها إلا بوكالة منها.

وقال الشافعي: إذا كان مفعوداً أو غائباً غيبةً مقطوعةً كان سلطان تزويجها، ولم يكن من هو أبعد منه تزويجها وإذا كان على مسافة قريبة على أحد زوجين مثل ذلك (٣). وانه قال زفر (٤).

وقال أبو حيفة: إذا كانت العسة مقطوعةً كان لمن هو أبعد تزويجها وإذا لم تكن مقطوعةً لم يكن له ذلك (٥).

قال محمد: المقطوعة من سكوفة إلى لركة، وغير المقطوعة من بعد د إلى سكوفة (٦).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء. من أنه لا ولاية لعير الأب والخذ، ومتى كان أحدهما غائباً كان للآخر تزويجها، ومن عدا جميعاً، وكنت دالة،

(١) المجموع ١٦: ١٨٥، فتح المعين: ١٠٨ و ١٠٩.

(٢) ليسوط ١٣: ٥ و ١٤، والباب ١٨٩: ٢.

(٣) مختصر المري ١٦٥، ومجموع ١٦: ١٦٤ و ١٦٥، والمعني لاس قداسة ١٦٠: ١، وشرح الكبير ٧: ١٣ و ٤٣٢، وشرح فتح القدير ٢: ٤١٥، والبداية والنهاية ١٤٢: ١٤٢، وعمدة القاري ٢٠: ١٢٧، ورجة الآفة ٢: ٢٩، والميراث الكبير ٢: ١٠٩.

(٤) عمدة القاري ٢٠: ١٢٧، وشرح فتح القدير ٢: ٤١٥، والمجموع ١٦: ١٦٤.

(٥) الباب ١٩٣: ٢، وعمدة القاري ٢: ١٢٧، وشرح فتح القدير ٢: ٤١٥، والمعني لاس قداسة ٧: ٣٦٩ و ٣٧٠، والمجموع ١٦: ١٦٤، والميراث الكبير ٢: ١٠٩ و ١١٠، ورجة الآفة ٢: ٢٩.

(٦) بدائع الصانع ٢: ٢٥١، وشرح فتح القدير ٢: ٤١٦، ومجموع ١٦: ١٦٤.

كان لها أن تعقد على نفسها، أو يوكل من شئت من دقي لأولياء.
مسألة ٣٨: إذ عصبتها وبها - وهو أن لا يروحها بكمو مع رضاها به - ك
لها أن توكل من يروحها، أو تروح نفسها إذا كانت بالغة.
وقال الشافعي: لمسطون أن يروحها عند ذلك (١)
دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).
مسألة ٣٩: من ليس له لأجبار من الأولياء، ليس له أن يوكل في ترويح
لأبائها.

ولشافعي فيه وجهان:
أحدهما: مثل ما قلناه.
والثاني: له أن يوكل من غير إده، غير أنه لا يعقد الوكيل إلا ردها (٣).
دليلاً: أن مقلده مجمع على حوازه، وما قواه ليس عنه دليل.
مسألة ٤٠: إذ أدبت في لتوكل، فوكل وعين الزوج صح، وإن لم يعين لم
يصح.
وقل شافعي: في الموضع الذي يصح لتوكيل، إن عيس لروح صح كما
قلناه، وإن أطلق فعلى قولين (٤).
دليلاً: مقلده في المسألة الأولى سواء من أن مقلده مجمع على صحته، وما
قالوه ليس على صحته دليل.

-
- (١) الأم ١٤٥، والسراج ٣٦٥ و ٣٦٦، ومختصر مربي ١٦٥، ومعني المحتاج ٣: ١٥٣، والمجموع ١٦: ١٦٣، وعمدة القاري ٢٠: ١٢٧، والوجيز ٢: ٥٠، وبدنه عهد ٢: ١٥٢.
(٢) بهدیب ٣٨٠: ٧، حديث ١٥٣٨، والاستبصار ٣: ٢٣٦، حديث ٨٥٠.
(٣) بوجیر ٧: ١٠٢، ولسرّح الوهاج ٣٦٧، ومعني المحتاج ٣: ١٥٨، وفتح معني شرح قرّة عين ١٠٥، والمعني لابن قدامة ٧: ٣٥٢ و ٣٥٣، وميرن الكسرى ٢: ١١٠، والمجموع ١٤: ١٠١ و ١٠٢.
(٤) الأم ١٤٥، ومختصر مربي ١٦٥، والنوحر ٢: ٧، ومعني المحتاج ٣: ١٥٧ و ١٥٨، ولسرّح الوهاج ١٦: ٣٦٧، والمجموع ١٦: ١٧٧.

مسألة ٤١: من كان له أمة كاهرة وهو مسلم، كان له سولاية عليها بالتزويج.

وللشافعي فيه وجهان:

الظاهر: مثل ماقلناه (١).

والثاني: ليس له عليها ولاية كاخوة (٢).

دليلنا: قوله تعالى: «فانكحوا ذوات أنفسكم» (٣) ولم يخص وقت تعالى:

«وانكحوا لا بأسيكم والصالحين من عبادكم وإمائكم» (٤) ولم يخص.

مسألة ٤٢: إذا كان للمرأة وسال في درجة، وأدبت لها في التزويج إداً

مطلقاً، ولم تعين روح، فزوجها معاً، بطر، فإن كان أحدهم متصفاً والآخر

متأخراً كان المتأخر باطلاً، دخل بها الروح أو لم يدخل. وهو المروي عن أبي

عبيد السلام. وفي لتابعين حسن بنصري، وشرع وفي مقهاء: الأوراعي،

وأبو حنيفة وأصحابه، ولشافعي، وأحمد، وسحن (٥).

وقت قوم: ينظر، فإن لم يدخل بها واحد منها، أو دخل بها كل واحد منها،

أو دخل الأول وحده، فذلك باطل كما قلناه، وإن دخل بها الثاني دون الأول

صح الثاني وبطل الأول ذهب إليه عمر بن الخطاب، وعطاء، وبرهزي،

ومالك (٦).

دليلنا: قوله تعالى: «حرمت عليكم متهاكم» في قوله. ومحصات من

(١) الأم ٥ ٥، ومختصر لمري ١٦٥، والوجيز ٢: ١٠٠، والمجموع ١٦: ١٦١، وميراث الكبرى ٢: ١١٢.

(٢) المجموع ١٦: ١٦١.

(٣) ساء ٢٥.

(٤) النور ٣٢.

(٥) الأم ٥ ٥، ومختصر لمري ١٦٥، والعملي لابن قدامة ٧: ٤٠٤، والشرح الكبير ٦: ٤٤٣، والمجموع

١٦: ١٦١، وندية المختار ٢: ١٥٠، وبدائع الصنائع ٢: ٢٥١، ورحمة الأمة ٢: ٣٢.

(٦) لمري لابن قدامة ٧: ٤٠٤، والشرح الكبير ٧: ٤٤٣، وندية المختار ٢: ١٥٠، والمجموع ١٦: ١٦١، ورحمة

لائه ٢: ٣٢.

النساء» (١) وأرد به دوات الارواح بلاحلاف فأجبر تعالى أنهم محرمات ولا يملك اليمين، وهذه روضة لأول عن نكاح صحيح، فوجب أن تكون محرمة على الثاني وروى قتادة، عن سمرة أن لبي-صلى الله عليه وآله قال: «أثما امرأة روجها وليد فهي للأول منها» (٢) ولم يفرق، ذكره أبو دود في السنن وعليه إجماع العروة.

مسألة ٤٣: امرأة المفقود إذا لم يعرف خبره. فإن لم يكن هناك ناظر للمسمين فعنها أن تصبر أبداً، فهي مثلاة. فإن كان هناك سبطان كانت بالخيارين أن تصبر أبداً وبين أن ترفع أمرها إليه. فإن رفعت أمرها إليه نظر، فإن كان له ولي يتفق عليها فعليها أن تصبر أبداً، وإن لم يكن ولي أجله أربع سنين، وكتب لي الآفاق يبحث عن أمره، فإن كان حياً لزمها الصبر، وإن لم يعرف به خبر بعد أربع سنين أمره أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها، وتزوج إن شاءت بعد ذلك.

وقال قوم. عنهما أن تصبر أبداً، ولم يفضلوا (٣). وروي ذلك عن علي عليه السلام (٤)، وروى قال أبو حنيفة (٥)، واحتاره الشافعي في الحديد (٦). وقال في

(١) - ٢٣

(٢) سنن أبي دود ٢: ٢٣٠ حديث ٢٠٨٨، وسنن الدرمي ٢: ١٣٩، والسنن الكبرى ٧: ١٤١ و١٤٠، ومسند أحمد بن حنبل ٥: ٨ و١٨

(٣) مهم بن شبرمه، وسنن أبي نعيم وأبو حنيفة وغيرهم سطر ذلك في معنى لاس مقدمة ٩: ١٣٢، وفتح باري ٩: ٤٣١

(٤) الأم ١٢٤١: ٥، وعمدة القاري ٢٠: ٢٧٩، وبدية محمد ٢: ٥٢، والنسب لاس مقدمة ٩: ١٣٢، والشرح الكبير ٩: ١٢٧، والمجموع ١٨: ١٥٨، وسبل السلام ٣: ١١٤٣، وفتح الباري ٩: ٤٣١.

(٥) عمدة القاري ٢٠: ٢٧٩، وبدية محمد ٢: ٥٢، والمصنف لابن قدامة ٩: ١٣٢، والشرح الكبير ٩: ١٢٧، والمجموع ١٨: ١٥٨، ورحمة الأمة ٢: ٨٤ و٨٥، والميران الكبرى ٢: ١٣٦، وسبل السلام ٣: ١١٤٣، وفتح الباري ٩: ٤٣١.

(٦) الأم ٥: ٢٤١، ومختصر بري ٢٢٥، والشرح لموهج ٤٥٤. وصلى لنجاح ٣: ٣٩٦، وبدية محمد

القديم: بصرب لها أربع سبب، ثم يفرق حاكم سبها ويحكم عوته. فإذا انقضت عدة الوفاة حارها لكاح (١). وله قول عمر بن الخطاب (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

مسألة ٤٤: إذا تزوج امرأة في عتق، ودخل بها اشائي، فرق بينهما، ولم تحل له أبدأ. وله قول عمر بن الخطاب (٤). وهو قول شافعي في القديم، ومالك (٥).

وقال في الجديد: لا تحرم عليه (٦)، وروي ذلك عن علي عليه السلام (٧).

دليلنا: إجماع الفرقة، فإنهم لا يختلفون في ذلك.

مسألة ٤٥: إذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً وغلب عليها، ثم راجعها قبل انقضاء عتقها، واشهد على نفسه بذلك، ولم تعم المرأة، لمراجعة فضت العدة

٢، ٥٢، وسوبر ٢: ٩٩، ومجموع ١٨ ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٩، والمعي لابن قدامة ٩: ١٣٢، وشرح

كبير ٩: ١٢٧، وعنده القاري ٢٠: ٢٧٩، ورحمة الأئمة ٢: ٨٤ و ٨٥، والميران الكبير ٢: ١٣٦،

وسبل سلام ٣: ١١٤٣، وفتح - رى ٩: ٤٣١

(١) لمجموع ١٨ ١٥٥، وسراج الوهج ٤٥٤، ولوحدر ٢: ٩٩، ومعني المصح ٣: ٣٩٧، ومعني لابن

قدامة ٩: ١٣٢، وشرح كبير ٩: ١٢٧ و ١٢٨، ورحمة الأئمة ٢: ٨٥، والميران الكبير ٢: ١٣٦،

وسبل السلام ٣: ١١٤٣، وفتح الباري ٩: ٤٣١

(٢) لمجموع ١٨ ١٥٥، وبدنه المجدد ٢: ٥٢، وسبل السلام ٣: ١١٤٣ و ١١٤٣، ورحمة الأئمة ٢: ٨٥،

والميران الكبير ٢: ١٣٦، وفتح الباري ٩: ٤٣١.

(٣) كافي ٦: ١٧٤ باب العقود، وسبل المصنف المصنف ٣: ٣٥٤ حديث ١٦٩٩، والتهذيب ٧: ٤٧٨ و ٤٧٩

حديث ١٩٢١ - ١٩٢٣.

(٤) لام ٥: ٢٣٣، وسنونة الكبرى ٢: ٤٤٢، وأحكام القرآن مخصص ١: ٤٢٥، والمغني ٩: ٤٨ و

٤٨١، والمجموع ١٨: ١٩١، وفتح الرقيم ٢: ٤٧.

(٥) الأم ٥: ٢٣٣، والمجموع ١٨: ١٩١، والمسنونة الكبرى ٢: ٤٤٢، ومصح رحم ٢: ٤٧، وبعده بسالك

١: ٤٩٩، والمغني ٩: ٤٩٩، وأحكام القرآن مخصص ١: ٤٣٥

(٦) أحكام القرآن مخصص ١: ٤٢٥، ولوحدر ٢: ٩٨، والمجموع ١٨: ١٩١، والمغني ٩: ٤٧٩

(٧) نظر أحكام القرآن مخصص ١: ٤٢٥، والمغني ٩: ٤٨٠، والمجموع ١٦: ١٩١.

في انظاره، وتزوجته، ودخل بها الثاني، كان نكاح الثاني باطلاً، دخل بها أو لم يدخل. **ونه قال عبيد بن ربيعة**، واحتاره الشافعي قولاً واحداً (١).

وقال **عمر بن الخطاب**: إذا دخل بها الثاني صح النكاح (٢).
دليلنا: أن لثاني تزوج بروحة الغير، فهي محرمة عليه، لقوله تعالى:
 «والمحصنات من النساء إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» (٣).

مسألة ٤٦: إذا كان للمرأة وليّ يحلّ له نكاحها، مثل إن كانت بنت عمه، أو كان له أمة وعتقها، فأراد نكاحها، جاز أن يزوجه من نفسه ماذهبها. **ونه قال ربيعة**، ومالك، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه (٤).

وقال **الشافعي**: ليس به أن يزوجه من نفسه، لكن يزوجه السبطان (٥).
دليلنا: أن قد دلت أن النكاح لا يقتضي ولي إذا كانت ثيباً، وإن كانت بكرًا فلا ولاية غير لأب والجد، وأنه لا ولاية لاس نعم. وداثت ذلك سقط هذا الخلاف.

وأيضاً قوله تعالى: «وترعون أن تكفوه» (٦) وهذه تتركب في شأن يتيمة

(١) زاد ٥ و ٢٤٤ و ٢٤٥، وندبه المحمد ٢ ٨٥، والمجموع ١٧ ٢٧٥، ومعني لاس قدمه ٨ ٤٩٩.

وشرح كبير ٨ ٤٨٣، ورحمه لأمة ٢ ٨٦، وأميرت كبرى ٢ ١٣٦.

(٢) مدينة المحمد ٢ ٨٥، وفتح رحيم ٢ ٧٥، والمجموع ١٧ ٢٧٥، ومعني لاس قدمه ٨ ٤٩٩، والشرح

لكبير ٨ ٤٨٣.

٣ - لاس ٢٤.

(٤) أحكام ١٠ - مدآ محمد ص ٥١٢، وسجد ٥ ١٧ و ١١٥، وندبه ٢ ٢٠٧، وشرح فتح مصدر

٢ ٤٢٧، وهداية ٢ ٤٣١، وفتح ١١ ١٨٨، ونسب الحقائق ٢ ١٣٢، والمجلد ٩ ٤٧٣،

والمعني لأين قدمه ٧ ٣٦١، والشرح كبير ٧ ٤٤٩، والمجموع ١٦ ١٧٦.

(٥) سحر ٢ ١١، والمجموع ١٦ ١١٥ و ١٧٣، ونسب ٩ ٤٧٣، ومعني لاس قدمه ٧ ٣٦١ و

٣٦٢، والشرح الكبير ١٠ ٤٥١، وشرح فتح القدير ٢ ٤٢٧، والهداية ٢ ٤٢٧، وفتح نيري

٩ ١٨٨، وبين خدش ٢ ١٣٢.

(٦) - لاس ١٢٦.

في حجر بعض الأنصار (١).

وأيضاً: فإن النبي صلى الله عليه وآله اعتق صفية، وحل عتقها صداقها (٢). ومعلوم أنه تزوجها من نفسه.

مسألة ٤٧: إذا جعل الأب أمر بنته البكر إلى أخي، وقال له: زوجها من نفسك، فإنه يصح. وبه قال أبو حنيفة (٣).

وقال الشافعي: لا يصح (٤).

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء، فإنه إذا ثبت ذلك فاحد لا يفرق بين المسألتين.

مسألة ٤٨: الولي الذي ليس ناسب ولا جدي، إذا أراد أن يزوجه كبيرة بأذن بابنه الصغير كان جائزاً.

وقال الشافعي: لا يجوز؛ لأنه يكون موجباً قادلاً (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة، وما قلناه في المسألة الأولى أيضاً.

مسألة ٤٩: للأب أن يزوج بنته لصغيرة بعد أو محمول، أو مجدوم، أو أبرص، أو خصي.

وقال الشافعي: ليس له ذلك (٦).

(١) فتح الباري ١٣٦: ٩ و ١٣٧.

(٢) سنن الدارمي ١٥٤: ٢، و سنن الدارقطني ٢٨٥: ٣ حديث ١٥ ١٥٢. و سنن ابن ماجة ١٦٢٩ حديث ١٩٥٨، وصحيح البخاري ٨: ٧، و سنن أبي داود ٢٢١: ٢ حديث ٢٠٥٤.

(٣) فتح الباري ١٨٨: ٩، وتبيين الحقائق ١٣٢: ٢، والمجموع ١٧٥: ١٦ و ١٧٦، والميراث الكبير ١١٠: ٢.

(٤) الوجيز ٢ ١، والمجموع ١٦ ١٦٥. وفتح الباري ١٨٨: ٩، وتبيين الحقائق ١٣٢: ٢، والميراث الكبير ١١٠: ٢.

(٥) مجموع ١٤ ١٠٢ و ١٠٣، وفتح الباري ١٨٨: ٩، وحكام بقره محمد ص ٥٣ ٢.

(٦) لأ ٥ ١١٠، ومختصر سري ١٦٦، ونوحد ٨ ١٨٢، وشرح وه ج ٣٦٩، ومعني عد ج ١٦٤ ٣.

دليلنا: أنا قد بينا أن الكفاءة ليس من شرطها الحرية ولا غير ذلك من الاوصاف، فعلى هذا يسقط الخلاف، وأيضاً: الأصل الاباحة، والمنع يحتاج الى دليل.

مسألة ٥٠: إذا تزوجها من واحد ممن ذكرناه، صح العقد.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (١).

والثاني: باطل (٢).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٥١: إذا كانت لسحره أمة، جاز له أن تزوجها. وبه قال أبو

حيفة (٣).

وقال الشافعي: لا يجوز (٤).

دليلنا: إجماع المرفقة.

مسألة ٥٢: يجوز أن يكون بعد وكلاً في التزويج في الإيجاب والقول.

وقال الشافعي: لا يجوز في الإيجاب. وفي لقول عبي وجهن (٥).

والنصوص ١٦، ١٩٦، ومعني لابن قدامة ٣٨١ ٦

(١)، والنوحي ٨٢، والنصوص ١٦، ١٩٦، والشرح لوهج ٣٦٩، ومعني المختار ١٦٤ ٣، ومعني لابن قدامة ٣٨١ ٧

(٢) الأم ٩٥، ومختصر مرقى ١٦٦، والنصوص ١٦، ١٩٦، والنوحي ٨٢، والشرح لوهج ٣٦٩، ومعني المختار ١٦٤: ٣، ومعني لابن قدامة ٣٨١: ٧.

(٣) احكامه مرقى مختصر ١٠١، والنصوص ١٦، ١٥٤، ورحمة الأئمة ٢٧ ٢، وميران لكبرى ١٠٩ ٢، وسبل سلاء ٩٩٢ ٣.

(٤) الأم ١٩٥، ومختصر المرقى ١٦٦، وكلمة لأحد ٢ ٣، والنوحي ١٠٢ ٢، والنصوص ١٤، ١٠٢، ورحمة الأئمة ٢٧: ٢، والميران لكبرى ١٠٩: ٢، والبسوط ١٠: ٥.

(٥) كنهه لأحد ٣١٢، والنوحي ٦٢، والنصوص ١٤، ١٣، والشرح لوهج ٢٤٧، ومعني المختار ٢١٨ ٢، وحاشية إعانة الطالبين ٣: ٨٤، ٨٥.

دليلنا: أن الأصل حوزة، والمنع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٥٣: إذا تزوج العبد بادن سيده، فقال: إنه حر، فإن أنه عبد، كانت بالخيار. وبه قال أبو حنيفة (١).

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: النكاح باطل (٢).

والآخر: النكاح صحيح (٣).

دليلنا: جماع العرقه وأحده (٤).

مسألة ٥٤: إذا تزوج العبد بحرة على أنه حر، فإن أنه عبد، أو تنسب إلى قبيصة وكان حلالها. سواء كان اعلى م ذكر أو أدنى. أو ذكر أنه على صفة وكن على حلالها من طول أو قصر، أو حسن أو قبح، أو سود أو بيصر كان النكاح صحيحاً والخيار إلى الحرية. وبه قال أبو حنيفة (٥).

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قبلناه، وهو حتم المربي، وأبي حامد لاسفري (٦).

(١) بسوط ٥ ١٣١، وسف ١ ٣٠٥، والمجموع ١٦ ٢٨٧، والمعني لاسفري ١٦ ٤١٩، والشرح بكم

٥٥٣ ٦

(٢) الأم ٥ ٨٣، ومختصر مربي ١٦٦، والشرح بكم ٣٨٣، والمعني شرح ٣ ٢٠٨، والمجموع

١٦ ٢٨٥ و ٢٨٧، والمعني لاسفري ١٦ ٤١٩، والشرح بكم ٥٥٣ ٦

(٣) الأم ٥ ٤٣ و ٨٣، ومختصر مربي ١٦٦، و شرح بكم ٣٨٣، والمعني شرح ٣ ٢٠٨، والمجموع

١٦ ٢٨٥، والمعني لاسفري ٧ ٤١٩، والشرح الكبير ٧ ٥٥٣.

(٤) الكافي ١٠٥ ٤١٠، حديث ٢ و ١، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ٢٨٧، حديث ١٣٦٩، وسيد ١٠ ٤٢٨

حديث ١٧٠٧.

(٥) البسوط ١٥ ١٣١، وسف ١ ٣٠٥، والمعني لاسفري ١٦ ٤١٩، وشرح بكم ٥٥٣ ٦، والمجموع

١٦ ٢٨٧، والبحر الرخا ٤: ٦٧.

(٦) الأم ٥ ٨٣، ومختصر مربي ١٦٦، والشرح ٢ ١٩ و ١٩٩، والمجموع ١٦ ٢٨٥ و ٢٨٧، و شرح

ولآخر: النكاح باطل (١).

دليلاً: أنه إذا ثبت لمسألة الأولى ثبتت هذه، وإن أجاد لا يعرف بينهما. ويصاً: عنه إجماع بفرقة وأحارهم (٢)، فاهم رروا أيضاً أن من انتسب إلى قسمة فكان على خلافها. فقال السي صلي لله عيه وآله: «ها خير» (٣).

ويصاً: والأصل حوار العقد وصحته، وبطلانه يحتاج إلى دليل وقال صتي الله عليه وآله: «النكاح إلا بون وشاهدي عدل» (٤) وهذا نكاح بولي وشاهدي عدل، فوجب أن يكون صحيحاً لطاهر الخبر.

مسألة ٥٥: إذا كان العرو من جهة بركة، بالنسب أو خرية أو صفة في نكاح موقوف على حتمه. وإن مضاه مضى، ولا كان له مسح. ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقدناه، وهو المذهب (٥).

والثاني: العقد باطل (٦).

الوهاب ٣٨٣، ومعني محتاج ٢٠٨ ٣، والمعني لابن قدامة ٤١٩:٧، والشرح الكبير ٥٥٣:٧، والبحر برحار ٦٧

(١) الام ٨٣:٥، والوجيز ١٨ ٢، وعموم ٢٨٥ ١٦، ولسراج الوهاب ٣٨٣، ومعني محتاج ٢٠٨ ٣، والشرح الكبير ٥٥٣:٧، والبحر برحار ٦٧

(٢) الكافي ٥ ٤١ باب الرجل يدنس نفسه، والفقهاء ٢٨٧ ٣ حديث ١٣٢٩، وانتهيب ٤٢٨ ٧ حديث ١٧٠٧ (٣) لم أعثر على هذا الحديث في المصادر المبورة

(٤) سنن أبي رظي ٣ ٢٢٥ حديث ٢٣٠٢١، ولسراج الكبير ١٢٥ ٧، ودعائم الاسلام ٢ ٢١٨ حديث ٨٠٧، ومجمع الزوائد ٤ ٢٨٦، وتلخيص الخبير ١٦٢:٣ حديث ١٥١٢.

(٥) الأم ٨٣:٥، ومختصر الخزي ١٦٦، وسوحيب ١٨٠٢، وعموم ٢٨٨-١٦، ولسراج الوهاب ٣٨٣، ومعني محتاج ٢٠٨ ٣، والمعني لابن قدامة ٤٢٢:٧، والشرح الكبير ٥٤٣:٧.

الام ٨٣ ٥، ومختصر الخزي ١٦٦، ولسراج الوهاب ٣٨٣، ومعني المحتج ٢٠٨ ٣، والوجيز ١٨ ٢، وعموم ٢٨٨ ١٦، ومعني لابن قدامة ٤٢٢:٧، والشرح الكبير ٥٤٣:٧، وسراج الزحار ٦٧

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

مسألة ٥٦: يجوز للمرأة أن تروح نفسها أو غيرها بستانها أو خبزها، ويجوز أن تكون وكيلة في الإيجاب والقبول. وله قول أبو حنيفة (٢).
وقال الشافعي: كل ذلك لا يجوز (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وأيضاً: ولأصل جوزه، والمنع يحتاج إلى دليل.

وروي عن عائشة أنها روت حفصة بنت أبي عبد الرحمن بن أبي بكر (٤) سالم بن الربيع (٥)، وكان أخوه عائناً بالشام، فلما قدم قال: أمثلي يفتات عليه في مناته؟ (٦).

مسألة ٥٧: لا ينعقد الكاح بلفظ البيع، ولا التلخيص، ولا الهبة، ولا لعارية، ولا لاحارة. فلو قال: بعثتها، أو ملكتها، أو وهبتها، كن ذلك لا يصح،

(١) الكافي ٥: ٤٠٤ باب المدائنه في كاح..، والهديب ٧: ٤٢٢ باب ٣٨ حدث ١٦٩٠-١٦٩٢.
(٢) أحكام المرأة للحصن ١: ٤٠١، ونسب ٢: ١٨٩، وبدائع الصنائع ٢: ٢٤٧، وفتح الباري ٩: ١٨٧، والمبسوط ٥: ١١، والمجموع ١٦: ١٥٤، ورحمة الأئمة ٢: ٢٦، وميزان الكبرى ٢: ١٠٩، وصل السلام ٣: ٩٩٢.

(٣) الزم ٥: ١٩، وكعبه لأخبار ٣: ٣٠٢، وعموع ١٤: ١٠٢ و ١٦: ١٥٤، ومعي لمباح ٣: ١٤٧ و ٢: ٢١٨، وسرح الوهاج ٢٤٧ و ٣٦٤، وأحكام المرأة للحصن ١: ٤٠١، ورحمة الأئمة ٢: ٢٧، والميزان الكبرى ٢: ١٠٩، والمبسوط ١٥: ١١، وفتح الباري ٢: ١٨٧، وصل السلام ٣: ٩٩٢، ولينظر برحار ٢٦: ٤.

(٤) حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي حمزة بن عمر. أمها فريسة الصغرى بنت أبي أمية بن معاوية. نظردت الكبرى ٨: ٤٦٨.

(٥) سدر بن الربيع بن نعيم، أبو عثمان، تولى إمارة المدائن من قبل حبه عبد الله بن الربيع سنة خمس وستين للهجرة. الطبقات الكبرى ٥: ١٤٧.

(٦) ابوظا ٢: ٥٥٥ حديث ١٥ بحسب الخلاف يستر في لفظه. وشرايين سعد في طبقاته ٨: ٤٦٨. في هذا الزواج فلاحظ.

سوء ذكر في ذلك المهر أو لم يذكر. وبه قال في السبعين: عطاء، وسعد بن مسيب، والرهري، وبه قول ربيعة، والشافعي (١).

وقال أبو حنيفة وأبو حنيفة: يصح لفظ سبع، والهة، والصدقة والتحكيم (٢).

وعنه في لفظ الأجرة روايتان سوء ذكر المهر أو لم يذكر (٣). وقال مالك: إن ذكر للمهر فقال: نكحتك على مهر كذا، أو ملكتكها على مهر كذا صح، وإن لم يذكر المهر لم يصح؛ لأن ذكر المهر يخص لفظ للنكاح (٤).

دليلاً: إجماع فرقة، وأيضاً. فإن ما عثرناه مجمع عنه، وما ذكرناه من أن النكاح ينعقد به ليس عليه دليل.

وأيضاً قوله تعالى: «يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك - إلى قوله - وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين» (٥) فأخبر تعالى أنه حصّر رسوله بأن جعل به لموهوبة خالصة له من

(١) الأئم ٥ ٣٧ و ٣٨، وشرح سراج ٣٩٣، ومعي مجروح ١٤١: ٣، والموح ٣: ٢، والمجموع ١٦ ٣١٠، وبدية المجتهد ٤٢، والمعني لاس قدومه ٤٢٩، وشرح الكبير ٧ ٣٧١، ورحمة الأئمة ٢ ٣٣، وميرت الكبرى ٢ ١١١، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦ ١٥٥، والبحر الرخا ١٨ ٤.

(٢) البد ٢ ١٩١، وبدية المجتهد ٤٢، والمجموع ١٦ ٣١٠، والمعني لاس قدومه ٤٢٩، وشرح الكبير ٧ ٣٧١، ورحمة الأئمة ٢ ٣٣، وميرت الكبرى ٢ ١١١، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦ ١٥٥، والبحر الرخا ١٨: ٤.

(٣) البد ٢ ١٩١، ومعي لاس قدومه ٤٢٩، والمجموع ١٦ ٣١٠، والشرح الكبير ٧ ٣٧١، ورحمة الأئمة ٢ ٣٣، والميرت الكبرى ٢ ١١١.

(٤) بدية المجتهد ٤٢، وأسهل لأدراكه ٢ ٦٩، والمعني لاس قدومه ٤٢٩، وشرح الكبير ٧ ٣٧١، والمجموع ١٦ ٣١٠، والميرت الكبرى ٢ ١١١ و ١١٢، ورحمة الأئمة ٢ ٣٣.

(٥) الأخر ٥٠.

دون المؤمنين؛ لأن الكساية إليها رجعت.

من قال: إنه في الموهوبة وغيره سواء، فقد ترك الآية.

فإن قيل: الكساية إنما رجعت إلى سقوط البدل في الموهوبة ابتداءً وانتهاءً، فكأنه قال: والموهوبة حالصة لك من دون المؤمنين بمير بدل ابتداءً وانتهاءً. وكذلك يقول: إن هذا له حاصة دون غيره.

والجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الكساية إنما ترجع إلى ما تقدم ذكره، والذي تقدم ذكره هو الموهوبة، ولم يجز للبدل ذكر.

فإن قالوا على هذا ولم يجز له ذكر بطقاً، فقد ضمن السطوق سقوط البدل، وهو كونها موهوبة.

قلنا: لكننا إنما ترجع إلى مذكور مطوق به، فما إن ما في ضمن اسطق فلا يجوز.

الثاني: أن تكون الكساية راجعة إلى الأمرين معاً، وهو أنها خاصة بسقط الهبة وغير بدل.

الثالث: إذا حمل الأمر على هذا لم يكن ذلك لشيء خاصة؛ لأن غيره يشاركه فيه وهو إذا رُوح السيد أمته من عنده فإن السكاح يصح من غير بدل ابتداءً وانتهاءً. ولقوم يقولون هاها: يحب المهر ثم يسقط. وهذه عبارة بيس تحتها معنى.

فإن قيل: قوله عروحي: «حالصة لك من دون المؤمنين» (١) معناه بعد تمام العقد، وحصول الملك تنفرد بها حالصة لك، وكذلك يقول. قلنا عنه جوابان:

أحدهما: هو أن الله تعالى إنما حصه بها، وجعلها حالصة له بالعقد، فهي في نفس العقد حالصة له.

ولثاني: حل هذا على ما بعد لعقد، وتعام الملك يسقط فائدة التخصيص؛ لأن غير النبي كاسبي في أن امرأته حالصة له دون غيره.

فإن قيل: فكيف يصح أن تكون الكناية رجعة إلى حل العقد، وحل العقد ما ملك بعد.

قنا: ملك الفنون حار العقد إيجاباً بلعطف الهمة، وهذا خالص له دون غيره. فإن قيل: فالنبي صلى الله عليه وآله حصه الله به أن يستكحها، وكذلك نفول متى أرد استئناف العقد عليها كان له، فإن الله تعالى قال ((إن أرد النبي أن يستكحها)) (١).

قنا: سبي صلى الله عليه وآله حصه به أن يقبل الكاح بأي عطية شاء من إيجاب سقط الهمة حصص له، وليس هد لعبه محل.

مسألة ٥٨: إذا قال بولي: روحكها أو تكحتكها فقال الروح: قتت ولم يزد. انعقد العقد وتم.

وللشافعي فيه ثلاث طرق:

منهم من قال: لا يجزي قولاً واحداً (٢).

ومنهم من قال: يجزي قولاً واحداً (٣).

ومنهم من قال: المسألة على قوين، وهو الأشبه عندهم (٤).

(١) لأخر ب ٥٠.

(٢) الأم ٥ ٣٨، و شرح نوح ٣٦٣، ومعني محمد ٣ ١٤١، ومجموع ١٦ ٢١١، ولحمي لاس قدامة

٧ ٤٢٨، ورحمة الأمة ٢ ٣٤، ولبيان الكبرى ٢ ١١٢، وشرح الكبير ٧ ٣٧٤

(٣) المجموع ١٦: ٢١١، ومعني محمد ٣ ١٤١، ورحمة لأمة ٢ ٣٤، ولبيان الكبرى ٢ ١١٢

(٤) الوجيز ٢: ٤، ومعني المحتاج ٣: ١٤١، والمجموع ١٦: ٢١١.

دليلاً: أَنَّ الجواب متضمن للإيجاب، فإذا قال روحتكها فقال قلب. معناه قلت بترويح، وكن صحيحاً. ألا ترى أنه لو قال وهنت منك هذا ثوب، فقال: قست صخ، وعدم أن معناه قلت لثوب. وكذلك في لبيع إذا قال: قست، ولم يهل الشراء. وكذلك إذا قرره الحاكم على دعوى مدع، هل يستحقه عليك؟ قال: نعم. أحرمه، وكان معناه نعم هي له.

مسألة ٥٩: متى شرط حذر لثلاث في عقد الكاح، كن العقد باطلاً. وانه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يبطل الشرط، والكاح بحاله (٢).

دليلاً: أن العقد حكم شرعي يحتاج إلى دلالة شرعية، ولادانة على ثبوت هذا العقد.

مسألة ٦٠: الخطئة قبل عقد لكاح مسنونة غير واجبة. وانه قالت الأمة بأجمعها (٣) إلا داود فإنه قال: هي واجبة (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة، بل إجماع الأمة، وحلاف داود لا يعتد به. وأيضاً: فإنه قد انقضى فني ما انفقت عليه الأمة، وهو الاستصحاب.

وأيضاً: فإن يحتاجها يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل على وجوبه؛ ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» (٥)

(١) الأم ٣٨:٥، ومعي مجاز ٣، ٢٢٦، والراجح الوهاج ٣٩٠، والمجموع ١٦، ٢٥، والمبسوط ٩٤:٥، وبداية المجتهد ٨٢.

(٢) المبسوط ٩٤:٥، وبداية المجتهد ٨٢.

(٣) المعني لاس قدامة ٧، ٤٣٣، والشرح الكبير ٧، ٣٦٩، وعمدة القاري ٢٠، ١٣٤، والمجموع ١٦، ٢٠٧، وبداية المجتهد ٣:٢، والميزان الكبير ٢: ١١١.

(٤) عمدة القاري ٣٠، ١٣٤، والمعني لاس قدامة ٧، ٤٣٣، والشرح الكبير ٧، ٣٦٩، والمجموع ١٦، ٢٠٧، وبداية المجتهد ٣، ٢، وسحر الرجا ٤، ١٠، والميزان الكبير ٢: ١١١.

(٥) سنن دارقطني ٣، ٢٢٥ حديث ٣٣، وسنن الكبرى ٧، ١٢٥، ومجمع نرواندي ٤، ٢٨٦، وديلم

ولم يذكر الخطبة.

وفي حديث سهر بن سعد الساعدي أنه صلى الله عليه وآله قال لرجل: «زوحكها معك من القرآن» (١) ولم يقل خطب.
وتروح صلى الله عليه وآله عشرة ولم يحط (٢).
مسألة ٦١: لأعرف بصاً لأصحابها في استحباب الخطبة التي تتحلل العقد.

وقال لشعبي: يستحب للولي أن يحط بكلمات عند لا يحجب، ويستحب لزوح مثل ذلك عند القول (٣).
دليلنا: أن استحباب ذلك يحتاج إلى دليل.
فإن قيل: دليله من حيث هو تحميد وتمجيد وصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله.

قنا: لم يخص ذلك حل العقد دون غيره من الأحوال.
مسألة ٦٢: لا يجوز لأحد أن يتروح بكثرة من أربع. وبه قالت لأمة
بأجمعها (٤) وحكو عن القاسم بن إبراهيم (٥) أنه حار العقد عن

الإسلام ٢: ٢١٨، وتلخيص الخير ١٦٢٣ حديث ١٥١٢

(١) صحيح البخاري ٦ و٢٣٦ و٢٣٧، وسنن لرمدي ٢٩١.٢ حديث ١١٢١، وسنن أبي داود ٢١٤٢ ٢، وسنن أبي داود ٢٣٦: ٢، حديث ٣١١١، والبحر الزخار ٤ ١٠

(٢) لم أقف على هذا الخبر في مصادر الموقرة.

(٣) نوح ٣٢، والمجموع ١٦ ٢٠٨ ٢١٠.

(٤) الأم ١٤٥: ٥، وأحكام نيران بلخصاص ٢ ٥٤، ونجى ٩ ٤٤١، ونسب ١ ٢٥٦، والفتا

٢ ٢٠٤، وعمدة القاري ٢٠ ٩١، وبدائع الصانع ٢ ٢٦٥، وفتح الباري ٩ ١٣٩، والمعني لانس

قدامة ٤٣٦.٧، والمجموع ١٦ ٢٤٤، وشرح لكبير ٧ ٤٩٧، وسبل لأوطار ٦ ٢٨٩، وتبيين

الحقائق ٢: ١١٢.

(٥) أبو محمد القاسم بن إبراهيم بن اسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه

تسع (١). وليه ذهبت القاسمية من الريدية (٢). هذه حكاية الفقهاء عنهم، ولم أحد أحد من الريدية يعترف بذلك، بل يُكروه أصلاً.

فاداً المسألة إجماع، وعليه إجماع بفرقة. وقوله تعالى: «مثنى وثلاث ورباع» (٣) لا يَدَّ على ذلك، لأن المرد دلووا «أو» ولو كن المرد لجمع لمار الجمع بين ثمانية عشر؛ لأن قوله تعالى: «مثنى» معناه اثنين اثنين. وكذلك قوله: «وثلاث ورباع» يعني: ثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً. كما يقول الغزل: جاء الدس مثنى وواحد، يعني: إثنين وواحد واحداً. وهذا رطل بالانفاق.

وأيضاً: فقد روي أن عبلان (٤) أسلم وعنده عشر نسوة، فقال صلى الله عليه وآله: «أُمسك أربعاً وفارق سائرهن» (٥) وأسلم بوف من معدوية (٦) ونحته خمس. وفمره سني- صلى الله عليه وآله- أن يفارق واحدة منهن (٧).

سلام- معروف بالرسى، جد لأخيه بريدية، وله نسب به سمعة ولد سنة ١٦٦، وبولي سنة

٢٤٦ هجرية. الحقائق البردية ٢٠٢.

(١) المعنى لابن قدامة ٤٣٦: ٧، والشرح الكبير ٤٩٧: ٦، وبدائع الصنائع ٢٦٥: ٢، وتبيين الحقائق ١١٢: ٢، والمجموع ٢٤٤: ١٦، وبيل الأوطار ٢٨٩: ٦.

(٢) المجموع ٢٤٤: ١٦، وبيل الأوطار ٢٨٩: ٦.

(٣) النساء ٣

(٤) عبلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب شامي أسلم يوم الفتح ونحته عشر نسوة، وفمره سني- صلى الله عليه وآله- أن يفارق منهن أربعاً ما عدا عبلان بن سمعة في آخر خلافه عمر بن الخطاب تاريخ تصحاحه لابن حبان ٢٠٤.

(٥) مستدرأ على الصحيح ١٩٣: ٢، ومسند ترتيب الشافعي ١٦٢: ٢ حديث ٤٣، والاحسان بترتيب صحيح بن حبان ١٨٢: ٦ حديث ٤١٤٥.

(٦) بوف بن معدونة بن عروة، وقيل بوف بن معاوية بن عمر البجلي من بني بديل بن بكر بن عبد شاة، أسلم، وشهد مع سبي- صلى الله عليه وآله- فتح مكة، وهو من مشاهير وروى المدينة حتى توفي بها أم يزيد بن معاوية، وكان عاش في الجاهلية من قبل وفي الإسلام سبعين سنة تاريخ الصحابة ٢٥١، وأسد العاجه ٤٧٥.

(٧) مسند ترتيب الشافعي ١٦٢: ٢ حديث ٤٤، وتلخيص الخبير ١٧٠: ٣ حديث ١٥٢٨.

مسألة ٦٣: لا يجوز للعد أن يتزوج بأكثر من حرتين، أو أربع إماء.
وقال الشافعي: لا يريد على ثنتين، حرتين كانتا أو أمتين (١). وبه قال
عمر في الصحابة، وعبد الرحمن بن عوف، وحكو ديث عن علي عليه السلام.
وفي التابعين: عطاء، والحسن البصري. وفي الفقهاء: ليس من سعد، وأهل
مصر. وبه قال أهل بكوفة إلا ابن أبي ليلى، وابن شرملة، والثوري، وأبو حنيفة
وأصحابه، وأحمد، وإسحاق (٢).
ودهب قوم: إلى أنه كالحرة، به نكاح أربع. ذهب إليه الرهري، وربيعة،
ومالك. وبه قال داود، وأبو ثور (٣).
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤)؛ ولأن عقد على ثنتين مجمع على حواره،
وما زاد عليهما يحتاج إلى دليل.

ودليلنا: على حواز أربع إماء، إجماع الفرقة.
وأيضاً: قوله تعالى: «صرت لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم من ما مكنتم
أنفسكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء» (٥) في المساواة بين السيد

(١) الام ٥١٥، وشرح صحيح ٣٧٤، ومجموع ١٦ ٢٤٤، ومعني المحتاج ١٨١، ٣، وأحكام القرآن
للخصاص ٥٥٢، وبديهة المعهد ١٠٢، والمعني لاس قدمه ٤٣٧، وشرح الكبير ١٩٨،
ومجمع لأحكام القرآن ٥ ٢٢ و ٢٣، ونجى ٩ ٤٤٤، ورحمة لأمة ٢ ٣٨، ومبران الكبرى
٢ ١١٤، وبين الأوطار ٢٨٩: ٦ و ٢٩٠.

(٢) أحكام القرآن للخصاص ٥٥٢، والميسوط ١٢٤، ٥، وسف ١ ٢٥٦، والمختل ٩ ٤٤٤، والمعني
لابن قدامة ٤٣٧، ٧، والمجامع لأحكام القرآن ٢٢٥ و ٢٣، ونسب ٤ ٢٠٤، وبديهة المعهد
٢ ٤٠، ورحمة الامه ٢ ٣٨، ومبران الكبرى ٢ ١١٤، وتبيين حقائق ٢ ١١٣.

(٣) أحكام القرآن للخصاص ٥٤٢، ونجى ٩ ٤٤٤، والمعني لاس قدمه ٤٣٧، ٧، والميسوط ٥ ١٢٤،
ومجمع لأحكام القرآن ٥ ٢٢، ورحمة لأمة ٢ ٣٨، والشرح الكبير ١٩٨، ٧، وسف به المعهد ٢ ١٠٢،
وبين لأوطار ٦ ٢٩٠، والمبران الكبرى ٢ ١١٤، ومجموع ١٦ ٢٤٣.

(٤) نكاحي ٥ ٤٧٦، باب ما يحل للمملوك من نساء حديث ١ ٣، والتهذيب ٢٩٦: ٧ حديث ١٢٣٩
١٢٤٠ و ١٢٤٢، والاستبصار ٣ ٢١٣ باب ١٣٣ حديث ٦، (٥) الروم ٢٨.

وعنده. وذلك على عمومته، وعليه إجماع الصحابة، أنه لا يجوز أن يعقد على أكثر من حرتين.

مسألة ٦٤: يجوز الجمع بين المرأة وعمتها ونخالتها، إذا رصيت العمة والحالة بذلك. وعند جميع الفقهاء أنه لا يجوز ذلك (١). أعني: الجمع بينهما، ولا تأثير لرضاها..

وذهبت الخوارج إلى أن ذلك حائز على كل حال (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة. وأيضاً: الأصل حواره، ولمع يحتاج إلى دليل.

وأيضاً: قوله تعالى بعد ذكر المحرمات: «وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ» (٣) ولم يفرق.

وقوله تعالى: «وَنَكَحُوا مَاطَابَ بَنِيكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلَ ثَلَاثٍ وَرَبَاعٍ» (٤) ولم يفصل.

مسألة ٦٥: إذا كان روحه بجمع، أو مضاف، أو مفعول، حارله أن يتزوج ناحتها، وعمتها، ونخالتها قبل أن يخرج من العدة. وبه قال زيد بن ثابت، والزهري، ومالك، والشافعي (٥).

(١) الأم ٥٠٥ و١٥٠، والمجموع ١٦: ٢٢٥ و ٢٢٦، والسراج الوهاج: ٣٧٤، ومعني المحتاج ١٨٠: ٣، وشرح النووي على صحيح مسلم هامش رشد الساري ٦: ١٣٢، وبه يتخذ ٤١: ٢، والتمحيص ٩: ٥٢٤، والمعني لابن قدامة ٧: ٤٧٨، وأحكام القرآن للحصص ١٣٤: ٢، وفتح الباري ١٦٦: ٩، وكفه الأبحر ٣٦٠: ٢، والشرح الكبير ٦: ٤٨٥، ورحمة الأئمة ٢: ٣٧، والمردان بكري ٢: ١٣، وسبل سلام ٣: ٩٩٨، وسبل لأوطار ٦: ٢٨٦ و ٢٨٧.

(٢) أحكام القرآن للحصص ١٣٤: ٢ و ١٣٥، والمعني لابن قدامة ٧: ٤٧٨، وشرح الكبير ٦: ٤٨٥، والمجموع ١٦: ٢٢٥، وفتح الباري ١٦٦: ٩ و سبل سلام ٣: ٩٩٨، وسبل لأوطار ٦: ٢٨٧، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٣٢: ٦. (٣) النساء: ٢٤. (٤) نساء ٣.

(٥) المجموع ١٦: ٢٢٧، والسراج الوهاج: ٣٧٤، ومعني المحتاج ٣: ١٨٢، والمبسوط ٤: ٢٠٢، وأحكام القرآن للحصص ١٣٢: ٢، والهداية ٢: ٣٨٠، والمعني لابن قدامة ٧: ٤٤١، وشرح الكبير ٧: ٤٩٩.

ودهب قوم: إلى أنه لا يجوز قتل الخروج من العدة على كسر حان. حكوا ذلك عن علي عليه السلام. واس عباس. ورواه الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه (١).

وهكذا الخلاف إذا كان تحت أربع فطلق واحدة، هل له نكاح أخرى قبل نكض عدة هذه أم لا؟ وبوطئتهن كلهن لم يكس له أن يتزوج غيرهن، لا واحدة ولا أربعاً حتى تنقضي عدتهن (٢).

وهكذا لو كان له زوجة واحدة فطلقها، كان له العدة على أربع سوها.

وقالوا: لا يجوز (٣).

دليلنا: إجماع المذاهب وأحاديثهم (٤). وأيضاً: قوله تعالى: «فانكحوا مطاب لكم من نساء مثنى وثلاث ورباع» (٥).

وقال عز وجل: «السوم حلت لكم الطيبات» إلى قوله. والمحصنات من مؤمنات والمحصنات من الذين آمنوا بكتاب (٦) وأراد بالمحصنات. خرائر. ولم يفصل.

مسألة ٦٦: إذا قنت المرأة نفسها قبل الدخول، لم يسقط بدلت مهرها،

(١) مسود ٢٤ ٢، وكتاب ٢ ١٨٧، وأحكام القرآن للمصنف ٢: ١٣٢، وشرح فتح القدير ٢ ٣٨٠، وهدية ٢ ٣٨٠، ومجموع ١٦ ٢٢٧، والمعني لاس قدامة ٧ ٤٤١، والشرح الكبير ٧ ٤٩٩.

(٢) أحكام القرآن للمصنف ٢ ١٣٢، وهدية ٢ ٣٨٠، والمعني لاس قدامة ٧ ٤٤١، والشرح الكبير ٧ ٤٩٩، ومجموع ١٦ ٢٢٧.

(٣) المعني لاس قدامة ٧ ٤٤١، ومجموع ١٦ ٢٢٧، وشرح الكبير ٧ ٤٩٩، وأحكام القرآن للمصنف ٢ ١٣٢.

(٤) أنكاحي ٦ ١٤٤، حديث ٩، وتهديت ١٣٧٨، حديث ٤٧٧، ونفعه لمبوب للإمام برصاعه السلام ٨٤ الطبعة القديمة.

(٥) النساء ٣.

(٦) النساء ٣.

حرّة كانت أو أمة.

وللشافعي فيه طريقتان، فقال أبو العباس فيه قولان:

أحدهما: يسقط، حرّة كانت أو أمة، كما لو رتدت (١).

والثاني: لا يسقط، بل يستمر المهر حرّة كانت أو أمة. وهو اختيار

لمزني (٢).

وقل أبو اسحاق وغیره: يسقط مهر الأمة ولا يسقط مهر الحرّة قولاً

واحداً (٣).

دليلاً: أن المهر قد ثبت بالعقد، وإسقاطه بالقتل يحتاج إلى دليل.

مسألة ٦٧: إذا روج لرحل أمته كان له بيعها بلاحلاف، فإذا باعها كان

سبعها طلاقها، والمشتري بالخيار بين مسح العقد وبين إمصائه، وأقرره على

ما كان.

وقل جميع مقهاء: أن لعقد بحاله (٤).

دليلاً: إجماع بفرقة وأخبارهم (٥)، وقد ذكره في الكتاب الكبير.

مسألة ٦٨: الأب إذا كان مقراً يجب على الولد عقته، ولا يجب عليه

إعماقه بتزويجه. وبه قال أبو حنيفة وأكثر أهل العلم (٦).

(١) الأتم ٥٥٥، ووجيز ٢٢٢، والرح الوهاج ٣٨٧، ومعي المباح ٣: ٢١٨، والمجموع ١٦: ٣٥٠.

(٢) المجموع ١٦: ٣٥٠، والراج الوهاج: ٣٨٧، ومعي المحتاج ٣: ٢١٨.

(٣) المجموع ١٦: ٣٥١، ومعي المحتاج ٣: ٢١٨.

(٤) الأم ١٢٥، ومختصر المزني: ١٧٧، وأحكام بقرآن شخصاص ٢: ١٣٦، وفتح بري ٩: ٤٠٤،

وعلمة القاري ٢٠: ٢٦٦، وبداية المجتهد ٢: ٤٧.

(٥) الكافي ٥: ٤٨٣، باب «الرجل يشتري الحر» - «و يهدى ب ٧٣٧٧ حيث ١٣٨١ و ١٣٨٢،

والاستبصار ٣: ٢٠٨، حيث ٧٥١ و ٧٥٢.

(٦) المبسوط ٥: ٢٢٢، والتمهيد ٢: ٩٠٩، وتبيين الحقائق ٣: ٦٤، وشرح فتح القدير ٣: ٣٤٧، وأهذية

٣: ٣٤٧، وشرح النهاية على النهاية ٣: ٣٤٧، والمجموع ١٨: ٣١٢، والميزان الكبير ٣: ١١٢.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقلناه.

والآخر: لا يجب نفقته ولا إعفافه (١).

دليلاً: عني وجوب اسقفة: إجماع الفرقة. وأما وجوب الأعفاف: فلا دلالة

عليه، ولاصل براءة الدمة.

مسألة ٦٩: يجوز ثلاث إذا كان صغيراً عديمً لوصول أنه ينروح بأمة إيه.

وقال الشافعي: لا يجوز (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «ومن لم يستطع مكم طويلاً أن يسكح المحصات

لمؤدت فما ملكت أيماكم» (٣) ولم يفضل.

مسألة ٧٠: إذا كانت عده روجه فربت لا يمسح العقد، والروحية باقية

وبه قال جميع الفقهاء (٤).

وقال حسن لصري: نس منه، وروي ذلك عن عني عليه السلام (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).

وأيضاً: الأصل بقاء العقد، وظلالته وبفساده يحتاج إلى دلل.

وروي عن سبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الولد للفرش والبعاهر

(١) مختصر لمري ٢٣٤، وكفاية لأحضر ٢ ٨٧، وجيز ٢ ٢٢، وسراج الوهاج ٣٨٤ و٣٨٥ و٤٧١ و

٤٧٢، ومعني المحتج ٣ ٢١١ و٢١٣ و٤٤٧، ومجموع ١٨ ٣٠٩ و٣١٠ و٣١٢، والمبران لكبرى

١١٢٠٢ و١٣٩

(٢) نوهر ٢ ٢٢، ومجموع ١٦ ٢٣٨، ومعني محتج ٣ ٢١٣، وسراج الوهاج ٣٨٥.

(٣) السد ٢٥

(٤) المعني لام فداية ٧ ٥١٨، والشرح لكبر ٧ ٥٠٥، والمجموع ١٦ ٢٢٣، ورحمة الأئمة ٢ ٣٦

(٥) روى ذلك بن فداية في معني ٧ ٥١٨، وشرح الكبير ٧ ٥٠٥، وس يش في بداية المجد ٢ ٤٠.

وكذلك روي في المجموع ١٦ ٢٢٣، ورحمة الأئمة ٢ ٣٦، وحكمه لمرآة لمخصص ٣ ٢٦٥

(٦) تهذيب ٣٣١٧ حديث ١٣٦٢.

الحجر» (١). ووجه الدلالة أنَّ من خالف يقول: تبين منه ما لا يلاح، والولد يحق بما يكون بعده من الانزال، والتيَّ صَلَّى الله عليه وآله ثبتها قرأها بعد أن حبلت فكيف يحكم بأنها ناست قبل.

وروي عن ابن عباس أنَّ رجلاً أتى النبيَّ صَلَّى الله عليه وآله فقال: إنَّ امرئاً لا تكف يد لأمس. فقال: «طلَّقها» فقال: في أحسَّه، فقال: «أمسكها» (٢). فبوبات منه لما أمره بأمسكها.

مسألة ٧٩: إذا ربا بامرأة حار له نكحها فيما بعد. وبه قول عامة أهل لعدم (٣).

وقال الحسن البصري: لا يجوز (٤).

وقال قتادة، وأحمد بن حنبل، وإمام جاز، وإمام بحر (٥). وروي ذلك في أخبارنا (٦).

دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضاً الأصل الإباحة.

وأيضاً: قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» (٧) ولم يفضل.

(١) من نسري ٤٦٣ حديث ١١٥٧، ومن أس ما ج ١ ٦٤٧ حديث ٢٠٠٦، ومسد أحمد من ج ١ ٣٢٦، ٥، ونك في ١٦٣ حديث ١، ونهذب ٣٤٦٩ حديث ١٢٤٢، والاستبصار ١٨٥، ٤ حديث ٦٩٣.

(٢) ، والنس الكرى ١٥٤٧، ومن سائي ٦٧٦ حديث ٦٩٣، وسير منقط.

(٣) الأم ٥ ١٤٨، وأبدوة الكرى ٢ ٢٧٨، وأسف ١ ٢٦٢، والمعني لاس فدمه ٥١٨٧، والشرح الكبير ٥٠٢٧ و ٥٠٥٥، ومجموع ١٦ ٢٢١، وسير بكري ٢ ١١٤، ورحمة الأئمة ٢ ٣٦٢، وسين الحقائق ٢: ١١٤، وأحكام القرآن للحصاص ٣: ٢٦٥.

(٤) مدنه لمحمد ٢ ٤٠، ومجموع ١٦ ٢٢١، وميران الكرى ٢ ١١٤، ورحمة الأئمة ٢ ٣٦.

(٥) المجموع ١٦ ٢٢١، والمعني لاس فدمه ٥١٧٧-٥١٨، ونشرح الكبير ٦ ٥٠٣ و ٥٠٥، ورحمة الأئمة ٢ ٣٦٢، والميران الكرى ٢: ١١٤.

(٦) نك في ٥ ٣٥٥ حديث ٢ و ٣ و ٦، والتلخيص ٧: ٢٢٧ حديث ١٣٤٤.

(٧) نساء ٣.

وقال تعالى: «وأحل لكم ما وراء ذلكم» (١) ولم يفصل.
وروت عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «الحرام لا يحرم
الحلال» (٢) وعليه إجماع الصحابة (٣).
وروي ذلك عن أبي بكر، وعمر، وابن عباس (٤)، ولا يخالف لهم.
مسألة ٧٢: لا عدة على الزانية، وبحورها أن تتزوج سوء كانت حاملاً أو
حائلاً، غير أنه لا يسيئ أن يظاها حتى تصعق في بطنها، و(٥) يستترنها بحصة
استحجاباً. وبه قول أبو حنيفة، ومحمد، والشافعي (٦).
وقال ربيعة، ومالك، والثوري، وأحمد، وسحق: عليها العدة حملاً كانت
أو حائلاً (٧).
وقال ابن شبرمة، وأبي يوسف، وزفر: إن كانت حاملاً فعليها العدة، وإن
كانت حائلاً فلا عدة عليها (٨).
دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، ويخاف لعدة عليها يخنح إلى دليل.
وأيضاً: قوله تعالى: «وأحل لكم ما وراء ذلكم» (٩) وقال: «فكحوا
مطاب لكم من النساء» (١٠) ولم يفصل.

(١) و (٩) نساء: ٢٤

(٢) سنن مساحه ٦٤٩: ١ حديث ٢٠١٥، وسنن كبرى ١٦٩: ٧، وسنن أبي داود ٤٧١: ٧ حديث

١٨٨٩، وسنن أبي داود ٢٦٨: ٣ حديث ٨٨، ٩٠، ومجمع الزوائد ٢: ٢٦٨.

(٣) أحكام القرآن للحصان ١: ١١٣: ٢.

(٤) أحكام القرآن للحصان ١: ١١٣: ٢، والمغنى ٩: ٥٣٣. (٥) في نسخة بحرية أو

(٦) التلخيص ٢٦٢: ١، وشرح فتح البدر ٢: ٣٨١، وشرح العدة ٢: ٣٨١، وأهلية ٢: ٣٨١، ورحمة لاقة

٣٦: ٢، والمجموع ١٦: ٢٤٢، والمغنى لابن قدامة ٧: ٥١٥، والشرح الكبير ٧: ٥٠٣.

(٧) المغنى لابن قدامة ٧: ٥١٥-٥١٦، وشرح الكبير ٧: ٥٠٢، والمجموع ١٦: ٢٤٢، ورحمة لاقة ٣٦: ٢.

(٨) المغنى لابن قدامة ٧: ٥١٥، وشرح الكبير ٧: ٥٠٢، والمجموع ١٦: ٢٤٢، وشرح فتح البدر ٢: ٣٨١،

وأهلية ٢: ٣٨١، وشرح لعدة ٢: ٣٨١، ورحمة لاقة ٣٦: ٢. (٩) نساء: ٣.

وقوله: «لا يحرم الحرام الحلال» (١) يدل عليه أيضاً.

مسألة ٧٣: إذا حصل بين صبيتين انصرع لذي يحرم مثله فإنه يشتر الحُرمة إلى إحداهما وأحواتهما، وإن من هو في طئسها ومن فوقها من آئنها.

وقال جميع الفقهاء خلاف ذلك (٢).

دليلاً: إجماع الفرقة. وأيضاً: قوله صلى الله عليه وآله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من سب» (٣) وهذا لو كان بالنسب يحرم فكذلك إذا كان من الرضاع.

مسألة ٧٤: كل امرأس لا يجوز اجمع بيها في الكرخ، لم يحرم اجمع بيها في بوطء عند ائمين. وبه قال جمع فقهاء (٤).

وقال داود وأصحابه: كل هذا يحل عند ائمين (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة. وأيضاً قوله تعالى: «ول تحمعو بين الأختين» (٦) ولم يفصل، وعليه إجماع الصحابة.

-
- (١) من من ماجة ١ ٦٤٩ حديث ٢٠١٥، والسنن الكبرى ١٦٩ ٧، وسهيد ٧ ٤٧١ ٧ حديث ١٨٨٩، ومن مدارق ٣ ٢٦٨ حديث ٨٨ - ٩٠، ومجمع الزوائد ٤ ٢٦٨
- (٢) مجموع ١٨ ٢٠٧ ٢٠٨، والشرح الكبير ٩ ١٩٤
- (٣) من من ماجة ١ ٦٢٣ حديث ١٩٣٧، ومسند أحمد من سنن ١ ٣٣٣، ولسن الكبرى ٧ ٤٥٣، ولكوفي ٥ ٤٤٢ حديث ٩، ومن لأبصره عنه ٣ ٣٠٥ حديث ١٤٦٧.
- (٤) المدونة الكبرى ٢ ٢٨٤، وأبني ٩ ٥٢٢، وأحكام القرآن لمصااص ٢ ١٣٠، ومذنب مصانع ٢ ٢٩٤، وعمدة القاري ٢ ١٠٧، وبيداه محمد ٢ ٤٢، وفتح الباري ٩ ١٦٠، وكذب الأعداء ٢ ٣٧، ولعلي لابن قدامة ٧ ٤٩٣، وشرح الكبير ٧ ٤٩٠، ومجموع ١٦ ٢٢٨، وخامع لأحكام القرآن ٥ ١١٧، وسين احقش ٢ ١٠٣٢
- (٥) غنى ٩ ٥٢٢، وخامع لأحكام القرآن ٥ ١١٧، وسين لابن قدامة ٧ ٤٩٣، وشرح الكبير ٧ ٤٩٠
- (٦) السام: ٢٣

وروي عن ابن عباس أنه مثل عن الجمع بين لاحتين بملك يمين؟
فقال: أحلتها آية، وحرمتها آية أخرى، والتحريم مقدم (١).

وعن عثمان أنه قال: أحلتها آية، وحرمتها آية أخرى، والتحريم أول (٢).
وروي مثل ذلك عن علي عليه السلام، وس مسعود، وابن الزبير، وابن
عبس، وعقارب بن ياسر، وعائشة (٣)، ولا يخالف لهم.

مسألة ٧٥: إذا تزوج بمرأاة حرمت عليه أمهات، وجميع أمهاتها وإن لم يدخل
بها. وبه قول في الصحابة: عبد الله بن عمر، وابن عباس، وابن مسعود،
وعمر بن حصين، وحابر بن عبد الله الأنصاري. وبه قول جميع الفقهاء (٤).
إلا أن للشافعي فيه قولان (٥).

وروا عن علي عليه السلام أنه قال: «لا تحرم الأم بالعقد، وإنما تحرم
بالدخول، كالربيعة. سواء طلقها أو مات عنها» (٦) وبه قول ابن سريج،
وعطاء (٧).

(١) أحكام القرآن لمجسط ٢، ١٣٠، وجامع لأحكام القرآن ٥، ١١٧، والمعني لاس قدمة ٧، ٤٩٣،
والشرح الكبير ٧: ٤٩٠.

(٢) المعني ٩، ٥٢٢، وأحكام القرآن لمجسط ٢، ١٣١، وجامع لأحكام القرآن ٥، ١١٧، وبدائع
المنيع ٢، ٢٦٤.

(٣) المحنن ٩، ٥٢٢، وأحكام القرآن لمجسط ٢، ١٣٠، وجامع لأحكام القرآن ٥، ١١٧، والمعني
لابن قدامة ٧: ٤٩٠، والشرح الكبير ٧: ٤٩٠.

(٤) مسوط ٤، ١٩٩، وأحكام القرآن لمجسط ٢، ١٢٧، وعلمه بقري ٢٠، ١٠٠، وبدائع الصنائع
٢، ٢٥٨، وأحكام القرآن لمجسط ١، ٣٧٦، وبدائع المنيع ٢، ٣٣، والمعني لاس قدمة ٧، ٤٧٢،
والمجموع ١٦، ٢١٧، وشرح الكبير ٧، ٤٧٤، وجامع لأحكام القرآن ٥، ١٠٦.

(٥) الأم ٥، ٢٤، ومختصر بري ١٦٨، ١٦٩، وبسوط ٤، ١٩٩، والوجيز ٢، ١١٢، وكفاية الأبحار ٢: ٣٥،
و ٣٦، والمجموع ١٦، ٢١٧، والمعني لاس قدامة ٧، ٤٧٢، وشرح الكبير ٧، ٤٧٤، وسهل مدرك ٢، ٨٠٢.

(٦) حكاه ابن الأثير في جامع الأصول ١٢-١٤ عن زريرين.

(٧) أحكام القرآن لمجسط ٢، ١٢٧، والمحنن ٩، ٥٢٨، وعلمه بقري ٢٠، ١٠٠، والمجموع ١٦، ٢١٧،
←

وقال زيد بن ثابت: إن طلقها حاز له نكاح الأم، وإن ماتت لم يحل له نكاح أمها. فحعل الموت كالدخول (١).

دليلنا: قوله تعالى «وَأَمْهَاتِ نَسَائِكُمْ» (٢) فأمهم، وم بشرط بدخول.

وقال ابن عباس في هذه الآية: أمهم ما أمهم لله سبحانه (٣).

وروى مثل ذلك عن ثُمثا عليه السلام (٤)، وعليه إجماع الفرقة.

وقد رويت رواية شاذة مثل مروته العامة عن عبي عليه السلام (٥).

ودليل المخالف: قوله تعالى: «مَنْ نَسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا

دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَاحِنَاحٍ عَلَيْكُمْ» (٦) فإو: وهذا يرجع أن جميع ما تقدم من قوله

تعالى: «وَأَمْهَاتِ نَسَائِكُمْ وَرَبَّكُمْ» (٧).

وقد أجيب عن ذلك: بأن الشرط والاستثناء إذا تعقب جملاً إنما يجب أن

يرجع إلى جمعه - عند من قال بوجوب ذلك - إذا كان مما يصح أن يرجع إليه

بمفرده، وهماها لا يمكن، لأنه قال: «وَرَبَّكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ

نَسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» (٨) والربائب من النساء لا محالة يصح أن يرجع

ليهن؛ لأنه شرط أن يكون من نساء، وأمّهات نساء ليس من نساء، بل

والعبي لابن ماجة ٤٧٢٧، وسنده عهد ٣٣٢، وحكمه بقرآن لأن مربي ٣٧٦ و٣٧٨.

ونشرح الكبير ٤٧١٧، وخامع لأحكام المبر ١٦٥.

(١) أحكام القرآن لمصنف ١٢١٢، والمحبس ٥٢٨٩، والمعني لابن ماجة ٤٧٢٧ و٤٧٣٨.

وسند ثُمث الصانع ٢٥٨٢، والعموم ١٦ و٢١٧ و٢١٨، وشرح نكبه ٤٧٥٧، والبراب الكبير

١١٣٢، والبحر الزخار ٣٢:٤.

(٢) النساء: ٢٣.

(٣) انظر بدائع الصنائع ٢٥٨٢:٢، والمبسوط ١٩٩٤، والمعني لابن ماجة ٤٧٢٧، وشرح الكبير

٤٧٥:٧، والبحر الزخار ٣٢:٤.

(٤) تهذيب ٢٧٣٧ حدث ١١٦٥، والإسبغ ١٥٦٣ حديث ٥٦٩.

(٥) لم اعثر على هذه الرواية في مصادر الحديث متوفرة. (٦) و (١٠، ٩، ٨) النساء ٢٣.

نسائنا منهم.

وأيضاً قتلوا. نحن نخصص ذلك بما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص أن
لسي صتي الله عليه وآله قال: «من نكح امرأة، ثم ماتت قبل اندحورها، لم
تحل له أمها» (١). وهذا نص.

مسألة ٧٦: إذا دخل بالأم حرمت الست على التأبيد، سواء كانت في
حجره أو لم تكن. وبه قال جميع الفقهاء (٢).

وقال داود: إن كانت في حجره حرمت عليه، وإن لم تكن في حجره لم
تحرم عليه (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وما قوله تعالى: «وربائكم اللاتي في أحواضكم» (٤) فليس ذلك شرطاً في
التحريم، وإنما وصفهن بذلك، لأن في العاص أنها تكون في حجره.

مسألة ٧٧: إذا ملك أمة فوطأها، ثم تزوج أختها، صح نكاحها، وحرم
عليه وطء الأولى. وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي (٥).

(١) رواه النووي في المجموع ٢١٨:١٦، معط «من نكح امرأة ثم طمها قبل اندحورها حرمت عليه أمها»
ولم تحرم عليه أختها».

(٢) الأم ٥: ١٤٩، ولوحرر ٢: ١١، وسدائع الصنيع ٢: ٢٥٩، والمحلى ٩: ٥٢٩، ومعني لاس قدامة
٧: ٤٧٣، ودييه محمد ٢: ٣٣، واللباب ٢: ١٨٥، والمبسوط ٤: ٢٠٠، وعمدة القاري ٢٠: ١٠٠،
و١٠٤، وفتح باري ٩: ١٥٨، والجميع لأحكام القرآن ١٢٩٢: ٥١٢، وأحكام القرآن لاس
الغري ١: ٣٧٨، وأسهل المدارك ٢: ٨٠، ومجموع ١٦: ٢١٨، ورحمة الأئمة ٢: ٣٥ و٣٦، والمران
لكبرى ٢: ١١٣، والفتاوى الهيدية ١: ٢٧٤، والبحر الزخار ٤: ٣٢.

(٣) محلى ٩: ٥٢٧ و٥٢٩، ودييه محمد ٢: ٣٣، والجميع لأحكام القرآن ١٢٩٢: ٥١٢، والمعني لاس قدامة
٧: ٤٧٣، وعمدة القاري ٢٠: ١٠٤، ومجموع ١٦: ٢١٨، ورحمة الأئمة ٢: ٣٥ و٣٦، وبيان الكبرى
٢: ١١٣، والبحر الزخار ٤: ٣٢.

(٤) النساء ٢٣.

(٥) مختصر بري ١٦٩، ونوحرر ٢: ١١٢، ونسراج لوهاح ٣٧٤، ومعني محتاج ٣: ١٨١، والمجموع

وقال مالك : لا ينعقد النكاح ؛ لأن الأولى فراشه كما لو سبق النكاح (١).
 دليلنا: قوله تعالى : «وأحلّ لكم ماوراء ذلكم» (٢) وقوله : «فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء» (٣) وذلك على عمومه.
 مسألة ٧٨: يجوز للرجل أن يجمع بين المرأة وزوجة أبيها إذا لم تكن أمها.
 وبه قال جميع الفقهاء (٤).

وقال ابن أبي ليلى : لا يجوز الجمع بينهما (٥).
 دليلنا: إجماع الفرقة، وقوله : «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» (٦)
 وقوله : «وأحلّ لكم ماوراء ذلكم» (٧) ولم يفرق.
 مسألة ٧٩: اختلفت روايات أصحابنا في الرجل إذا زنا بامرأة، هل يتعلق
 بهذا الوطء تحريم نكاح، أم لا؟
 مروى: أنه لا يتعلق به تحريم نكاح، ويجوز له أن يتزوج مُهْتَبَ وساتها (٨)،

١٦ ٢٢٨، وسعي لاس فدامة ١٩٦٧، وشرح الكبير ١٩٩٤، وبدائع الصانع ٢ ٢٦٥،
 وفصول قاصحان ١ ٣٦٤، والفتاوى الهندية ١ ٢٧٨، وسين خفائق ٢ ١٠٣
 (١) مدونة الكسرى ٢ ٢٨٠، ومدونة لمحمد ٢ ٤١، وأقرب المسالك ١ ١٠٠، وبدائع الصانع
 ٢ ٢٦٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١ ٣٨٠.

(٢) و(٧) نساء: ٢٤ (٣) و(٦) النساء: ٣.

(٤) الام ٧ ١٥٥، ومجموع ١٦ ٢٢٦، وكتابة لأخبار ٣٦٣، وسيوط ٤ ٢١١، والذباب ٢ ١٨٧،
 وشرح فتح مغير ٢ ٣٦٤، وبدائع الصانع ٢ ٢٦٣، وسين خفائق ٢ ١٠٥، والهداية
 ٢ ٣٦٤، والفتاوى هدية ١ ٢٧٧، وعمدة القاري ٢٠ ١٠١، وفتح الباري ٩ ١٥٣، وسعي لاس
 فدامة ٧ ٤٩٨، والشرح الكبير ٧ ٤٩٥، ومدونة محمد ٢ ٤١٢، والبحر برحار ٤ ٤٤
 (٥) ايسوط ٤ ٢١١، وبدائع الصانع ٢ ٢٦٣، وعمدة القاري ٢٠ ١٠١، وسين الخفائق ٢ ١٠٥،
 والمعني لاس فدامة ٧ ٤٩٨، والشرح الكبير ٧ ٤٩٥، ولام ٧ ١٥٥، والمجموع ١٦ ٢٢٦، والبحر
 برحار ٤ ٤٤

(٨) التهذيب ٧ ٣٢٦ حديث ١٣٤٣ و ٧ ٣٢٨ حديث ١٣٥٠ و ١٣٥١، والاستبصار ٣ ١٦٥ حديث

وهو سروي عن علي عليه السلام - واس عاس، وسعيد بن المسيب، وربيعة، ومالك، والشافعي، وأبي ثور (١).

وقد روي: أنه يتعق به التحريم كما يتعق بالوطء الماح، وهو لأكثر في الرويات (٢)، وهو لذى ذكرناه في «الهيئة» (٣)، وه قاب لأورعي، والثوري، وثو حسة وأصحابه، وأحمد، وسحاق (٤).

وقال أبو حنيفة: إن نظراً فرحها شهوة، أو قتلها شهوة، أو لمسها شهوة فهو كما يوربا به في تحريم الكرخ - قاب - ولو قتل أم امرأته شهوة حرمت عليه مرأته. ولو قتل رجل روحه به (٥) شهوة انسخ نكاحها (٦).

دليلاً: على لأوب لأحدر التي رويها في الكتاب الكبير (٧).
وأيضاً قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» (٨) وقوله: «وأحلّ

(١) الأم ١٥٥:٧، والمجموع ٢٢١:١٦، وأهمل ٥٣٣:٩، والمغني لابن قدامة ٤٨٢:٧، والشرح الكبير ٤٧٧:٧، والننف ٢٥٦:١، وعمدة القاري ١٠٢:٣٠، وفتح الباري ١٥٧:٩، والمبسوط ٢٠٤:٤، وبداية المهتد ٣٤:٢، والميران لكبرى ١١٣:٢.

(٢) الكافي ٤١٦:٥، حبيب ١٠٥، تهذيب ٣٢٦:١، حديث ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٧، ١٣٦٠، والاستبصار ١٦٥:٣، حديث ٦١٣، ٦١١، ٦١٢.

(٣) الهيئة: ٤٥٢.

(٤) لمسوط ٢٠٤:٤، وعمدة القاري ١٠٢:٣٠، وشرح فتح الباري ٣٦٥:٢، والمغني ٢٧٤:١، وبداية المهتد ٣٦٥:٢، وبدائع الصنائع ٣٦٠:٢، وفتح الباري ١٥٧:٩، ونسف ٢٥٥:١، وبداية المهتد ٣٤:٢، ومغني لاس فدمه ٤٨٢:٧، والمجموع ٢٢١:١٦، وشرح الكبير ٤٧٧:٧، وتهذيب لكبرى ١١٣:٢، وتبيين الحقائق ١٠٦:٢.

(٥) في بعض النسخ «أبيه»

(٦) الأم ١٥٥:٧، ومغني ٣٦٦:٢، ٣٦٧، وسب ١٨٧:٢، والمغني ٢٧٤:١، ٢٧٥، ٢٧٦، وسروي قاصصان ٣٦١:١، وفتح الباري ٣٥٧:٩، وشرح فتح الباري ٣٦٦:٢، ٣٦٧، وأهمل ٥٣٣:٩، ومغني ٣٣:٢، والمجموع ٢٢١:١٦.

(٧) التهذيب ٣٢٦:٧، حديث ١٣٤٣، ٣٢٨:٦، حديث ١٣٥٠، ١٣٥١، والاستبصار ١٦٥:٣، حديث

لكم ما وراء ذلكم» (١).

وأيضاً: الأصل الأباحة، وقوله صلى الله عليه وآله: «لا يحرم الحرام خلال» (٢) يدل عليه أيضاً، لأنه لم يفصل
وما اندي يدل على الثاني فطريقة الاحتياط، وأجابت الي ذكرها في
الكتاب الكبير (٣).

مسألة ٨٠: إذا فحرم علام فأوقف حرم عليه بنته وأمه وأخته.
وقال الأوزاعي: إذا لاط علام حرم عليه بنت هذا العلام (٤)؛ لأنها
نبت من قد دخل به. وحالف جميع الفقهاء في ذلك (٥).
دليلاً: إجماع لفرقة وأخبارهم (٦)، وطريقة الاحتياط تفتضي تجب
ذلك.

مسألة ٨١: اللبس بشهوة مثل القبله والتمس إذ كان مباحاً أو بشبهة
يشتر التحريم، وتحرم الأم وإن علقت، والسنت وإن برلت. وبه قول عمر بن
الخطاب، وإليه ذهب كثر أهل العلم: أبو حنيفة، ومالك (٧). وهو المنصوص

(١) إسناده ٢٤

(٢) من الد رطبي ٢٦٨ ٣ حديث ٨٨ ٩٠. ومن ابن ماجة ١ ٦٤٩ حديث ٢٠١٥، ومن الكبرى
١٦٩: ٧، ومجمع الزوائد ٤: ٢٦٨.

(٣) لك في ٤١٦: ٥ حديث ٨٠، ولهيب ٧ ٣٢٦ حديث ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٧ و ١٣٦٠،
ولاستبصار ٣ ١٦٥ حديث ٦٠٣ و ٦١١ و ٦١٢.

(٤) المعنى لاس قداه ٧ ٤٨٤، وشرح الكبير ٧ ٤٨٢ و ٤٨٣، ومجموع ١٦ ٢٢١، والجميع لأحكام
١١٦

(٥) سنن ١ ٢٦٩، وفتاوى صحيح ١ ٣٦٢، والمعنى لاس قداه ٧ ٤٨٤، وشرح الكبير ٧ ٤٨٢ و
٤٨٣، والجميع لأحكام ١١٦

(٦) لكافي ٥ ٤١٧ باب الرجل يفسق بعلام. حديث ١ ٢٠٣ و ٤٠٤، ولهيب ٧ ٣١٠ حديث ١٢٨٦ و
١٢٨٧

(٧) المسبوط ٤ ٢٠٧، وسدئع الصنائع ٢ ٢٦٠ و ٢٦١، وفتح الباري ٩ ١٥٧، وشرح منقح القدير

لشافعي (١)، ولا يعرف له قول غيره.

وحرّح أصحابه قولاً آخر: أنه لا يثبت به تحريم المصاهرة، فالمسألة مشهورة بالقولين (٢).

دلسنا: إجماع لمرفة وأخبارهم (٣). وأيضاً إجماع الصحابة، فنّ عمر قاله (٤) ولم ينكر عليه أحد.

مسألة ٨٢: رد نظر إلى فرحها، تعلق به تحريم المصاهرة. وبه قال أبو حنيفة (٥).

وقال الشافعي: لا يتعلق به ذلك (٦).

٣٦٧ ٢، وتبين الخاطئ ١٠٦ ٢ - ١٠٧، وسعدوى هدية ١ ٢٧٤، وأهنية ٢ ٣٦٦، والمعني
 لاس مقدمة ٧ ٤٨٦ و ٤٨٧، وشرح كبير ٧ ٤٨٠، ومعي ٩ ٥٢٦ و ١٠ ١١٦، ونداه بمحمد
 ٢ ٣٣، وأصحح الزحار ٤ ٣٢، وأحكم لمرآة لمحمد ص ٢ ١٢١، والدمع لأحكام لمرآة ٥ ١١٣
 (١) الأم ٧ ١٥٧، ووجيز ٢ ١١، والمجموع ١٦ ٢٢٩، والسراج جودح ٣٧٤، ومعي ٩ ٥٢٦، والمعني
 لاس مقدمة ٧ ٤٨٧، وشرح كبير ٧ ٤٨٠، ونداه بمحمد ٢ ٣٣، ومعي لبري ٩ ١٥٧، وسحر
 نرّخار ٤ ٣٢، وأحكام لمرآة لمحمد ص ٢ ١٢١، والدمع لأحكام لمرآة ٥ ١١٣
 (٢) المجموع ١٦ ٢٢٩، والسراج جودح ٣٧٤، ومعي المصحح ٣ ١٧٨، ووجيز ٢ ١١، ونداه
 بمحمد ٢ ٢٦٠، ومعي لبري ٩ ١٥٧، ومعني لاس مقدمة ٧ ٤٨٧، ونداه بمحمد ٢ ٣٣،
 وليعبر الزحار ٤ ٣٢، والشرح الكبير ٧ ٤٨٠.

(٣) أشار المصنف عدس سره إلى عدمه من الأخبار في التهديب والاستصار يستد من معيها التحريم
 ولا أنه عقب في دليل بحث الأحد رفقوه أن الوجه في هذه الروايات ضرب من الكراهة دون
 الخطر نظر تهديب ٧ ٢٨٠ حديث ١١٨٧ و ١١٨٨، والاستصار ٣ ١٦٢: حديث ٥٩٠ و ٥٩٢.

(٤) المجموع ١٦ ٢٢٩، وسين الخاطئ ٢ ١٠٦.

(٥) بسوط ٤ ٢٠٨، ونداه بمحمد مع ٢ ٢٦٠، وأهنية ٢ ٣٦٧، وشرح فتح المديبر ٢ ٣٦٧،
 والسعدوى هدية ١ ٢٧٤، وروى قصصا ١ ٣٦٢، ومعني لاس مقدمة ٧ ٤٨٧، والشرح الكبير
 ٧ ٤٨١، والمجموع ١٦ ٢٢١ و ٢٣٠، ومعي ٩ ٥٢٦، ونداه بمحمد ٢ ٣٣، ولآ ٧ ١٥٥، وسحر
 رح ٤ ٣٢، وأحكام لمرآة لمحمد ص ٢ ١٢١، والدمع لأحكام لمرآة ٥ ١١٣

(٦) لآ ٧ ١٥٥، والمجموع ١٦ ٢٢١ و ٢٣٠، وكده للاحيار ٣ ٢٧، والمعني لاس مقدمة ٧ ٤٨٧،

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١)، وطريقة الاحتياط.
وروي عن السيِّ صتيّ لله عليه وآله أنه قال: «لا يطر الله إلى رجل نظر
إلى فرج امرأة وبنتها» (٢). وقال صتيّ لله عنه وآله: «من كشف قناع امرأة
حرمت عليه أمها وبنتها» (٣).

مسألة ٨٣: إذا زن امرأة وأنت سبت يمينك أن تكون منه لم تنقض به
بلاخلاف، ولا يجوز له أن يتزوجها. وبه قول أبو حنيفة (٤).
وأختلف أصحابه، فقل المتقدمون لأنها سبت من قد زنا بها، والزنا يشمت
به تحريم المصاهرة (٥).

وهذا قوي إذا قلنا: أن الزنا يتعلق به تحريم المصاهرة.
وقال أصحابه: وعيبه المبطل. أن لمع (٦) لأهالي الطاهر محبوبة من مائة (٧)
وقال الشافعي يجوز له أن يتزوجها (٨).

- وشرح كبير ٤٨١:١، ومسود ٢١٤:٢، وبه محبة ٣٣:٢، الفهرست ٢٦٠:٢، وأحكام
عمران، مجلد ١٠:٢، والجامع لأحكام القرآن ١١٣:٥.
(١) عر عن هذه الأخبار في مظانها.
(٢) سنن أبي يعقوب ٢٦١:٣ حديث ٩٣، وعن كبير ١٧٠:١، والشرح لمحمد ٣٢:٤، وفتح الباري
١٥٦:٩، وبه محبة عن أبي شهاب موقوف عن أبي مسعود، وبني لأبي فدامة ٤١٧:٧، وأحكام
عمران، مجلد ١٠:٢، وجامع لأحكام عمر ١١٣:٥.
(٣) رد المحتار ١٠:١، جامع لأحكام عمر ١١٥:٥، حديث مسند خريصه، لا يطر الله إلى من
كشف قناع امرأة وابنتها.
(٤) مسود ٢١٦:٤، وبه دفع عبد الله ٢٦١:٢، وشرح فتح عبد ٣٦٥:٢، والآل ١٥٥:٧، ومير
الكبرى ١١٣:٢، والمجموع ٢٢٢:١٦.
(٥) المسود ٢٠٦:٤، وقوى فاصحان ٣٦٠:١، والفتاوى المتنبية ٢٧٤:١، والمجموع ٢٢٢:٦.
(٦) في النسخة الخيرية: ليس من جهة المصاهرة.

- (٧) مسود ٢٠٧:٤، والفتاوى حسنة ٢٧٤:١، وقوى فاصحان ٣٦٠:١، والمجموع ٢٢٢:١٦.
(٨) لام ١٥٥:١، والمجموع ٢١٩:١٦ و٣٣٢، والمسود ٢٠٦:٤، وبني لأبي فدامة ٤١٥:٧، وشرح

دليلنا: ما دللنا عليه من أنه إذا رنا بامرأة حرمت عليه بنتها وانتشرت
الحرمة، وهذه بنتها، وطريقة الاحتياط تقتضي تحجب هذه.

وأيضاً قوله تعالى: «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم» (١) وهذه بنته لعمه
وإن لم تكن شرعاً.

مسألة ٨٤: المحصلون من أصحابنا يقولون: لا يحل نكاح من خالف
لإسلام، لا لليهود ولا للبصاري ولا غيرهم (٢).

وقال قوم من أصحاب الحديث، من أصحابنا: يجوز ذلك (٣).

وأحار جميع الفقهاء التزويج بالكتبيات (٤). وهو المروي عن عمر،
وعثمان، وطلحة، وحذيفة، وجابر (٥).

وروي: أن عماراً نكح نصرانية، وكح طلحة نصرانية، وكح حذيفة
يهودية (٦).

الكبير ١٨٣٧، والميراث الكبير ٢ ١١٣.

(١) نسخة ٢٣

(٢) ذهب إليه شيخنا في نسخة ١٦، وسند يرضى في نسخة ١١٧، ومن أخرج في يهتد

٨١ ٢

(٣) ذهب إليه علي بن محبوب، كما حكاه عنه في مختلف كتب نكاح ١٢، وشرح صدوق في

نسخة ١ ٢

(٤) مدونة الكبرى ٣٠٦ ٢، وسهولته ر ٩٢ ٢، وحكمه بقر: مختلف ص ٣٢٤ ٢، وسهولته

٢١٠ ٤، ومعاين حقه ٢٨١ ١، وشرح فتح مدير ٣١٢ ٢، بحسب ٤٤٥ ٩، وفتح مدير

٤١٦ ٩، ومدايع الصنائع ٢٧٠: ٢، واللباب ١٨٨: ٢، وعنده القاري ٢٧٠: ٢، والمعني لاس

قدومه ٥٠١ ٦، وشرح الكبير ٥٠١ ٦، والجامع لأحكام القرآن ٦٨٠: ٣، والمجموع ٢٣٣: ١٦.

(٥) نصف مئة الرري ٨٣ ٦، حديث ١٠٠٨٣، ومن كبرى ١٧٢ ٦، وحكمه بقر: نصف مئة

٣٢٥ ٢، وتفسير الصري ٢٣٢ ٢، والجامع لأحكام القرآن ٦٨٠: ٣، وعنده القاري ٢٧٠: ٢.

والأم ٥ ٦، ومعني لاس قدومه ٥٠١ ٦، وشرح الكبير ٥٠٧: ٧، والمجموع ٢٣٢ ١٦، و٢٣٣.

(٦) نصف مئة بركات ٧٨ ٦، حديث ١٠٠٥٦، ومن كبرى ١٧٢ ٦، وأحكام بقر: لمخصص

←

وروي عن عمر كراهية ذلك ، وإليه ذهب الشافعي (١).
 دليلنا: قوله تعالى: «ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا» (٢) وقوله سبحانه:
 «ولا تمسكوا بعصم الكوافر» (٣) وذلك عام.
 فان قيل قوله: «ولا تكحوا المشركين» لا يتناول الكليات.
 قيل له: أن هذا غلط لغةً وشرعاً. قال الله تعالى: «وقلت: يهود عير ابن
 الله وقالت نصارى المسيح ابن الله. الى قومه سبحانه وتعالى عما
 يشركون» (٤) فسماهم مشركين.
 وأما اللغة: فان لفظ الشرك مشتق من لا شراك ، وقد جمعوا لله تعالى
 ولداً، فوجب أن يكونوا مشركين.
 وقول اليهود: إنما لا نقول أن عزيراً ابن الله لانقبه مع ما ينطق بقرآن به ، ثم
 إذا ثبت في نصارى ثبت في يهود بالاجماع؛ لأن أحداً لا يفرق.
 فان عارضوا بقوله تعالى: «ولمخضبات من الدين» وتو كذب من
 قلوبكم» (٥) بحمته عن من أسلم مهن، أو بحمته سكرح لمتعة؛ لأن ذلك
 حائز عندنا.
 وأما أحاديثهم فقد ذكرناها في كتاب الكبير، وتكتمنا على مدحها،

٢ ٣٢٥، وصلة القاري ٢٠ ٢١، وفتح مصرى ٢ ٣٢٢، وسبوت ١ ٢١٠، مجمع لأحمد

بقرآن ٣ ٦٨، وعموم ١٦ ٢٣٣، وشرح عمدة على الهدى ٢ ٣٧٤، ومجمع ١٦ ٢٣٣، معنى

لاين قدامة ٧ ٥٠٠، والشرح الكبير ٧ ٥٠٨.

(١) لأحمد ٧ ٥٠٥، وسنن بكر بن ١٧٢، وفتح ١ ١١١، وفتح مصرى ٣ ٦٨، وفتح مصرى

٢ ٢٢٢

(٢) سورة ٢٢١

(٣) سورة ١٠

(٤) التوبة: ٣٠-٣١.

(٥) المائدة: ٥.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجلّ له إلا بشرط واحد، وهو أن لا يكون عنده حرّة، وإن كانت تحته حرّة لم يجلّ (١). وبه قال قوم من أصحابنا (٢).
 وقال الثوري: إذا خاف العت حلّ، سواء وحد الطول أو لم يحد (٣).
 وقال قوم: يجوز بك حها مطبوعاً كاحرّة (٤).
 دليلنا: قوله تعالى: «ومن لم يستطع منكم طويلاً أن يسكح المحصنات فها ملكت أيمنكم من فتيانكم المؤمنات» (٥) وفيها دليلان:
 أحدهما: هو أن الله تعالى قال: «ومن لم يستطع منكم طويلاً» (٦) يعني: سعة وفضلاً. هكذا قال ابن عباس. والمحصنات أراد به: المؤمنات اخراثر (٧).
 قال قاسوا: معنى قوله: «ومن لم يستطع منكم طويلاً أن يسكح المحصنات» (٨) أرد به الوطء منها، فكأنه قال: من لم يقدر على وطء حرته وطأ أمته بملك اليمين، وهكذا نقول.
 قلنا: هذا فاسد من ثلاثة أوجه:
 أحدها: أنه ليس من شرط حوار وطء ميث يمين عدم القدرة على وطء اخرّة.

-
- (١) أحكام العرفان محقق ص ١٥١ ح ٢، و ص ٢٠٤ ح ٢، وسدائع عسديع ٢/٢٦٦ و ٢/٢٦٧، وبيبي
 خلدن ٢/١١٢، وفتاوى اهدى ١/٢٧٩، و المجموع ١٦/٢٣٩، وجمع لأحكام عرفت ٥/١٣٦
 و ١٣١، و يعني لاس قدامة ٧/٥١٠، والشرح الكبير ٧/٥١٣، والفتاوى ٨/٤٤٢؛
 (٢) لم نع عن من قاله من أصحابنا في المصادر للتوبة.
 (٣) أحكام عرفت محقق ص ١٥٨ ح ٢، و يعني ٩/٤٤٢، و يعني لاس قدامة ٧/٥١٠، و الشرح الكبير
 ٧/٥١٣، و المجموع ١٦/٢٣٩.
 (٤) مهم عثمان حثي، انظر حكمه عرفت محقق ص ١٥٨ ح ٢، و يعني ٩/٤٤٢، و سيجر برجر
 ٤/٤٢٤، و المجموع ١٦/٢٣٩.
 (٥) و(٦) و(٨) النساء ٢٥
 (٧) لسير الكبير ٧/١٧٣، و حكمه عرفت محقق ص ١٥٧ ح ٢، وجمع لأحكام العرفان ٥/١٣٦

والثاني: لا يجوز حمله على وطاء ملك اليمين؛ لأنه قال: «فانكحوهن بدين أهلهن» (١).

وشالث: أنه قال في سياق الآية «ذلك لمن حشي العت مسكم» (٢) وفس من شرط حواز وطاء ملك يمينه خوف العت على نفسه. وروى عن حار أنه قال: من وحد صدق حرة فلا يسكح أمه (٣). وروى عن ابن عباس مثله (٤). ولا يخاف لها. مسألة ٨٧: إذا كانت عبده حرة وأدب له في ترويح أمه حار عند أصحابنا (٥).

وحالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: لا يجوز وإن أدبت (٦). دللنا: إجماع بقرعة وأحارهم (٧). مسألة ٨٨: يجوز لحر أن يتزوج بأمتين، ولا يزيد عليها. وقار الشافعي: لا يجوز به أن يسكح أكثر من واحدة، وإن سكح ثبة وتحت أمه سكح الثانية باطل. وإن سكح أمتين بعقب واحد يطل سكاجهما (٨).

(١) و(٢) الباء ٢٥.

(٣) سنن الكبرى ١٧٤٧، وحكمه انوار المحاصص ١٥٨٢، ومغنى ٤١١٩.

(٤) المغنى ٤٤١:٩، وأحكام القرآن لمصالح ١٥٨:٢.

(٥) يستمد ذلك من قول الشيخ لمستحسن سره في نسخة ٧٧ ٧٨.

(٦) الإثم ٢٥٤٦، وحكمه انوار المحاصص ١٥٨٢، ومذائع الصنيع ٢٦٦٢، وفناون فاصيدان.

٣٦٥١، وانصارى هـ ٢٧٩،١، والمغنى لاس قدومه ٥١١٦، والمجموع ٢٣٨ ٢٤٠.

وتبيين الحقائق ١١٢:٢.

(٧) الكافي ٤٦٣٥ حديث ٣، ونهج ٢٥٧٧ حديث ١١١١، ولاستبصار ١٤٦٣ حديث ٥٣٣.

(٨) لأم ١٠٥، وكفاه الأجير ٢٥٢، وحاشية إمامة طائفة ٣٤٢٣، ومغني المحتاج ٣ ١٨٦.

والميران الكبرى ٢ ١١٤، والمغني لاس قدومه ٥١٤٧، والمبسوط ١١٠٥، وخامع لأحكام القرآن.

١٣٩:٥، وتبيين الحقائق ١١٢:٢.

وقال أبو حنيفة: إذا لم يكن تحته حرة حاز له أن ينكح من الإماء ما نكح من الحرائر، وله أن يتزوج أربع إماء بعقد واحد، أو واحدة بعد أخرى كيف شاء (١).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

مسألة ٨٩: لعبد أن ينكح أربع إماء، أو حرتين، أو حرة وأمتين، ولا يجوز أن ينكح أمة على حرة إلا برضاء الحرة.

وقال الشافعي: له نكاح أمة وأمتين، ونكاح أمة على حرة وحرة على أمة (٣).

وقال أبو حنيفة: يجوز له ذلك، لا إذا كان تحته حرة، فإنه لا يجوز له نكاح أمة، كالحرة (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).

وأيضاً: قوله تعالى: «وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم» (٦).

(١) المبسوط ١٠٨: ٥ و ١١٠، وأحكام بقران لمخصص ١٥٨: ٢، وكتاب ٤: ٢، وسف ١: ٢٦ و ٢٦١، وشرح فتح القدر ٣٧٩: ٢، وهدية ٣٧٩: ٢، وشرح بداية ٣٧٩: ٢، والهلبي ٤٤٢: ٩، وتبيين ختم فق ١١٢: ٢، ومعنى لاس فدامه ٥١٤: ٧، وتذرع لأحكام العراق ١٣٩: ٥، وميراث الكبرى ١١٤: ٢.

(٢) نكاحي ٣٥٨: ٥ حديث ١١، والتهذيب ٤٢٩: ٧ حديث ١٧٩٧.

(٣) المعنى لاس فدامه ٥١٤: ٧ و ٥١٥: ٧، والشرح الكبير ٥١٨: ٧، وسبوط ١٢٤: ٥، وبدائع الصنائع ٢٦٧: ٢، وميراث الكبرى ١١٤: ٢، وهداية ٣٧٧: ٢، وشرح بداية على هدية ٣٧٧: ٢.

(٤) المبسوط ١٢٤: ٥، وأحكام بقران لمخصص ١٥٨: ٢، وشرح فتح بغير ٣٧٧: ٢، والسف ١: ٢٦١، وبدائع الصنائع ٢٦٧: ٢، وهداية ٣٧٧: ٢، وشرح بداية على هدية ٣٧٧: ٢، وميراث الكبرى ١١٤: ٢، والمعنى لاس فدامه ٥١٥: ٧، والشرح الكبير ٥١٨: ٧.

(٥) نكاحي ١٧٦: ٥، وميراث لمخصص من إساءة الحديث ٣: ١، والتهذيب ٢١٠: ٨ حديث ٧٤٦.

(٦) النور: ٣٢.

وقال صلى الله عليه وآله: «أيما عبد نكح بغير إذن سيده فهو عاهر» (١). وهذا قد نكح بإذنه.

مسألة ٩٠: إذا عقد على حرة وأمة في عقد واحد بطل لعقد على لأمة، ولا يبطل في الحرة.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٢) - وهو أصحهما - وهو إختيار المزني (٣).

والآخر: يبطلان معاً (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة، وأيضاً: فلا خلاف أن العقد على الحرة على الانفراد حائر، فمن رعم أنه إذا قاربه العقد على الأمة فسد فعليه الدلالة.

مسألة ٩١: إذا تزوج الحر بأمة لوجود الشرط: عدم الطون وحوف العنت، ثم رآل الشرط، أو أحدهما، لم يبطل نكاح الأمة. وبه قال جميع الفقهاء (٥).

وقال المزني: متى أيسر ووجد لظول له حرة، بطل نكاح لأمة (٦).

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٦٣ حديث ١٩٥٩، وسنن الترمذي ٤٩١٣ حديث ١١١١ ١١١٢، ومسند أحمد بن حنبل ٣ ص ٣٦٦، وسنن بكر بن ٧ ص ١٢٧، وسنن أبي داود ٢ ص ٢٢٨ حديث ٢٠٧٨ باختلاف يسير في اللفظ.

(٢) لا ٥ ص ١٥٧، ومختصر بري ١٦٠، والوجيز ٢ ص ١٣، وشرح بوهاج ٣٧٦، ومعني المحتاج ٣ ص ١٨٦، وحاشية إمامة الطالبين ٣ ص ٣٤٤. (٣) مختصر المزني ١٧٠.

(٤) الأم ٥ ص ١٥٧، ومختصر بري ١٧٠، والوجيز ٢ ص ١٣، وشرح بوهاج ٣٧٦، ومعني المحتاج ٣ ص ١٨٦.

(٥) الأم ٥ ص ١٥٧، ومختصر بري ١٧٠، وشرح بوهاج ٣٧٦، والوجيز ٢ ص ١٣، وكفية الأحرار ٢ ص ٢٦، ومعني المحتاج ٣ ص ١٨٦، والمصنوع ١٦ ص ٢٣٨، وحاشية عنه الطالبين ٣ ص ٣٤٤، ومبسوط ٥ ص ١٠٩، ومعني لاس فداية ٦ ص ٥١٢، وشرح الكبير ٧ ص ٥١٦، والفتاوى حديه ١ ص ٢٧٩، وفتح معين ١٠٨.

(٦) مختصر بري ١٧٠ و١٧٦، ومعني لاس فداية ٧ ص ٥١٢، والمصنوع ١٦ ص ٢٣٨، والشرح الكبير ٧ ص ٥١٦.

دليلاً: إجماع عريقة، وأنصاف لحاقهم باليهود والنصارى يحتاج إلى دليل.
مسألة ٩٤: لا يجزى للمسلم نكاح أمة كتابية، حرّاً كان أو عبداً. وبه قال
في الصحابة: عمر، وابن مسعود. وفي التابعين: الحسن البصري، ومجاهد،
وربهمري. وفي الفقهاء مالك، والشافعي، والأوزاعي، وسليمان بن سعد،
والثوري، وأحمد، وإسحاق (١).

وقال أبو حنيفة: يجوز للمسلم نكاح أمة كتابية (٢).
دليلاً: أن قد دللنا على أنه لا يجوز نكاح خرة منها (٣)، فمن قال بذلك قال
بهذه المسألة، ولم يفصل (٤).

وأيضاً قوله تعالى: «فمن ماملكت أيديكم من فتياتكم المؤمنات» (٥) رُح
نكاح الأمة بثلاث شرائط: عدم اصول، وخوف عيب، وأن تكون مسلمة.
فمن لم يعتبر ذلك فقد ترك الآية.

شرح ١١٩٣، ومعنى لأن قدمه ٥١١٧، وشرح كتاب ٥١١٧
(١) رقم ٩٥، ومختصر مير ١١٠، وندوة بكرن ٣٦٢، وحكمه عرب بمختصر ١٦٢٢
وسيف ١٢٦، ومسعود ١١٠، ونحو ١٢٥٩، ومعنى لأن قدمه ٥١١٧، وشرح الكبير
٥٢٧، وشرح وجه ٣١٥ و٣١٦، ومعنى شرح ١٨٥٣، وجميع أحكام القرآن ١٢٥
وشرح فتح القدير ٣٧٦، وبيبي حنن ١١٢، وفتح مومن ١١٨، وشرح حنن ١١٢
حد ٣١٦، وهدية ٣٧٦، وجميع ٣٣١ و٣٣٩، وميراث بكرن ١٤٢
(٢) مسوط ١١٠، وسيف ٢٦٠، وهدية ٣١٦، وهدية ٢٨١، وشرح فتح القدير
٣٧٦، وشرح الهدية عن هدية ٣١٦، وحكمه عرب بمختصر ١٦٢٢، وجميع أحكام
القرآن ١٢٥، ومعنى لأن قدمه ٥١١٧، وشرح الكبير ٥٢٧، وبيبي حنن ١١٢،
والمجموع ٢٣٨: ١٦، والميراث الكبير ١١٤٢٢.

(٣) عدم حديث في ذلك في سنده ٨٤ من هذا كتاب ملاحظ
(٤) قال بذلك الشيخ العبد في الفتحة: ٧٦، وابن الميراج في المذهب ١٨٧: ٢، والسيد المرتضى في
الانتصار: ١١٧ كما تمت الإشارة إلى ذلك في المسألة ٨٤.
(٥) نساء: ٢٥.

وأيضاً فهو إجماع الصحابة، لأن عمرو وابن مسعود قالا: بذلك (١)، ولا مخالف لهما.

مسألة ٩٥: لعبد المسلم لا يحل له أن يتزوج بأمة كتابية. وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: يجوز (٣).

دليلنا: ما قبله في المسألة الأولى سواء (٤).

مسألة ٩٦: إذا صرح بالترويع للمعتدة ثم تزوجها بعد حروجه من المعتدة لم يبطل الكاح، وإن فعل محطوراً بذلك التصريح. وبه قال شافعي، وأبو حنيفة (٥).

وقال مالك: متى صرح، ثم تزوج، فسخ الكاح بينهما (٦).

دليلنا: إن فسخ الكاح يحتاج إلى دليل، وأيضاً: قوله تعالى: «فأنكحوا ما طاب لكم من النساء» (٧) وقوله صلى الله عليه وآله: «لأنكاح إلا بولي

(١) لعمري لاس قدامة ٥٠٨:٧.

(٢) الأم ٩، ٥، ومختصر لمري ١٧٠، والسراج الوهج ٣٧٦، ومعني المباح ٣، ١٨٥، وبوحر ٢، ١٢، ونيسوط ٥، ١١٠، ومعني لاس قدامة ٥٠٨:٧، ولخلى ٤٤٥:٩، وشرح فتح العبد ٣، ٣٧٦، والشرح الكبير ٥١٢:٧.

(٣) الباب ١٨٨:٢، وشرح فتح العبد ٣، ٣٧٦، والفتوى طه ١، ٢٨١، ولخلى ٩، ١٤٥، والمجموع ١٦، ٢٣٨، والمغني لاس قدامة ٥٠٨:٧، والشرح الكبير ٥١٢:٧.

(٤) تقدم القول في المسألة ٨٤ و٩٤ فراجع.

(٥) الأم ٥، ٣٧، والمجموع ١٦، ٢٦٠، وكفاية الأحبار ٢، ٣٣، والسراج الوهج ٣٦٢، ومعني المباح ٣، ١٨٥، وفتح العبد ٣، ٣٧٦، وعمدة القاري ٢٠، ١١٨، وفتح باري ٩، ١٨٠، ونيل الأوطار ٦، ٢٣٨.

(٦) لمدينة بكبرى ٣، ٤٣٩، وفتح الرحم ٢، ٣٤، والمغني لاس قدامة ٦، ٥٢٦، وعمدة القاري ٢٠، ١١٨، وفتح باري ٩، ١٨٠، والمجموع ١٦، ٢٦٠، ونيل الأوطار ٦، ٢٣٨.

(٧) النساء: ٣.

وشاهدي عدل» (١) وهذا نكاح بولي وشاهدي عدل.

مسألة ٩٧: إذا تزوجها في عدتها مع لعنم بذلك ولم يدحل بها فرق بينهما، ولا تحل له أبداً. وله قل مالك (٢).

وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

مسألة ٩٨: إذا تزوجها في عدتها مع الجهل بتحريم ذلك، ودحل بها فرق بينهما، ولم تحل له أبداً. وله قال عمر، ومالك، والشافعي في القديم (٥).

وقال في الجديد: تحل له بعد انقضاء عدتها (٦). وله قال أبو حنيفة وباقي الفقهاء (٧).

دليلنا: إجماع العرف، وطريقة الاحتياط.

(١) سنن أبي يعقوب ٣: ٢٢٥ حديث ٢١-٢٣، والسنن الكبرى ٦: ١٢٥، ودعم الإسلام ٢: ٢١٨.

وتلخيص الخبير ١٦٢: ٣ حديث ١٥١٢، ومجمع الزوائد ٢: ٢٨٦.

(٢) مدونة الكبرى ٢: ١٥٦، وسنن أبي داود ١٣: ٨٤، وعمدة القاري ٢: ١١٨، وأحكام بقرات

للحصاص ١: ٤٢٥، ومعني لاس قدمه ٩: ١٢٣، وفتح الباري ٩: ١٨١، وشرح الكبير ٩: ١٤١.

(٣) معني لاس قدمه ٩: ١٢١، وشرح الكبير ٩: ١٣٧، ١٤١، وحكم القرآن لحصاص

١: ٤٢٥، وعمدة القاري ٢: ١١٨، وفتح الباري ٩: ١٨١، ومجمع ١٨: ١٩٣ و١٩٢.

(٤) الكافي ٥: ٤٢٨ و٤٢٩ حديث ١٠ و١١، والتهذيب ٧: ٣٠٥-٣٠٧ حديث ١٢٧٢-١٢٧٥،

والاستبصار ٣: ١٨٥ حديث ٦٧٤ و٦٧٧.

(٥) المدونة الكبرى ٢: ٣٩، ومعني ٩: ٤٧٩، وحكم القرآن لحصاص ١: ٤٢٥، وعمدة القاري

٢: ١١٨، وبتدأية المجتهد ٢: ٤٦٦ و٤٦٧، والمجموع ١٨: ١٩١ و١٩٢، ومعني لاس قدامة ٩: ١٢٣ و

١٢٤، والشرح الكبير ٩: ١٤١، وفتح المرحوم ٢: ٤٧، وسنن لأوطار ٦: ٢٣٨.

(٦) أحكام القرآن لحصاص ١: ٤٢٥، ومعني ٩: ٤٧٩، وأخبار ٢: ٩٨، وبتدأية المجتهد ٢: ٤٦٦، ومجموع

١٨: ١٩١ و١٩٣، ومعني لاس قدامة ٩: ١٢٤، والشرح الكبير ٩: ١٤١.

(٧) معني ٩: ٤٧٩، وحكم القرآن لحصاص ١: ٤٢٥، وعمدة القاري ٢: ١١٨، ومعني لاس قدامة

٩: ١٢٣ و١٢٤، وشرح الكبير ١٦: ٤٤١، وبتدأية المجتهد ٢: ٤٦٦ و٤٦٧، وسنن لأوطار ٦: ٢٣٨.

مسألة ٩٩: إدا تزوجها في حال إحرامها جاهلاً فدخل بها . فرق بينهما ، ولم تحل له أبداً . وإن كان عالماً ولم يدخل بها فرق بينهما أيضاً ، ولم تحل له أبداً . وخالف جميع الفقهاء فيها (١) .

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٢)، وطريقة الاحتياط.

مسألة ١٠٠: إذا طلقها تسع تطليقات للعدة، تزوج فيها بها زوجين، لم تحل له أبداً. وهو إحدى الروايتين عن مالك (٣).
وحالف جميع الفقهاء في ذلك.

دليلنا: إجماع لفرقة وأخبارهم (٤)، وطريقة الاحتياط.

مسألة ١٠١: كل موضع بقول: يحرم على الرجل أن يحطب على حطبة غيره بأن تكون أحست ورضت، أو أجب ولها ورضي، لم تكن من أهل الولاية، وإذا حطب وتزوج كان الترويج صحيحاً. وبه قال جميع الفقهاء (هـ).
وقال داود: النكاح فاسد (٦).

دلیلہا: قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» (۷) وقوله صبي

(١) رقم ٧٨٥، وأعلى ١٩٨١ و١٩٩، ومختصر برقي ١٧٥، وعملة القاري ٢٠: ١١٠ و١١١، وفتح نسري ١٦٥: ٩، وبداية المجتهد ٢: ٤٥، والمعني لاس مد منه ٣١٨ و٣٢٠، والشرح الكبير ٣: ٣١٨، وللمعجم ٧: ٢٨٧ و٢٩٠.

(۲) البکری ۴: ۳۷۲، حدیث ۳، وسعیدی ۴: ۳۲۹، حدیث ۱۱۳۲ و ۱۱۳۳.

(٣) انظر المذونة الكبرى ١٩:٣.

(٤) أفب على لأحد في مذهبها من مصادر موقوفة، سوى مذكورة السيد مرتضى من ر. ب. ع. مسألة في الانتصار: ١٠٨.

(٥) الأم ٣٩ ٥، ٤، وجميع ١٦ ٢٦، وعمدة اندري ٢٠ ١٣٢، وفتح الباري ٩ ١٩٩ و٢٠٠،
وعدة نسخة ٣٢، وسنن اسلام ٣ ٩٨١، ونبذ الأوصاف ٦ ٢٣٥ و٢٣٦، والبحر نرجار ٩٠٤.

(٦) الخبي ٩، وعمدة القري ٢٠ ١٣٢، وفتح نيري ٩ ٢٠٠، وديرة محمد ٢ ٣، وسبل السلام ٣ ٩٨١، وسبل لأوطار ٦ ٢٣٦، وأبجر برخر ٤ ٩. (٧) السه ٣

الله عليه وآله: «الأنكاح الابوي وشهدى عدل» (١).

وأيضاً: فإن فعلاً محظوراً سبق حال العقد، فلا يؤثر في العقد، فمن قبل تأثيره فيه فعليه الدلالة.

مسألة ١٠٢: إذا تزوج الكافر بأكثر من أربع نسوة، فأقسم، احتار منهن أربعاً، سواء أسلمن أو لم يسمين، إذا كنّ كتابيات. فإن لم يكن كتابيات، مثل لوثية والمجوسية. فإن أسلمن معه احتار منهن أربعاً، وإن لم يسمين لم تكن له واحدة منهن، سواء تزوجهن بعقد واحد أو بعقد بعد عقد، فإن له الخيار في إتيان شاء. وبه قول الشافعي، ومحمد بن الحسن (٢).

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: إن كان تزوجهن بعدة وحيد بطل نكاح كل، ولا يمسك واحدة منهن، وإن تزوج بوحدة بعد أخرى اثنتين اثنتين، أو أربعاً أربعاً ثبت نكاح لأربع لأول، وبطل نكاح الوقي، فليس بزوج عده سبيل إلى الاختيار (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤). وروى الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن غيلان بن سلمة الشامي (٥) أسلم وعده عشر نسوة. فقال له النبي صلى الله

(١) سنن الدارقطني ٣: ٢٢٥ حديث ٢١-٢٣، وسنن الكشي ١٢٥٠٧، ولبعض الخبر ٣: ١٦٢

حديث ١٥١٢، ودعائه الإسلام ٢: ٢١٨ حديث ٨٠٧، ومجمع الروايات ٤: ٢٨٦.

(٢) لام ٤: ٢٦٥ و٤٩٥، ومختصر بري ١٧١، والسراج الوهاج ٣٧٩ و٣٨٠، ومعني لمحتاج

٣: ١٩٩، والمجموع ١٦: ٣٠٣، ولعلي لابن قدامة ٧: ٥٤١، وشرح الكبير ٦: ٦٠٧، ودرر المعجم ٢: ٤٨.

(٣) شرح فتح تفسير ٢: ٥١٦، والمعني لابن قدامة ٧: ٥٤١، وشرح الكبير ٦: ٦٠٧، ودرر المعجم

٢: ٤٨، والمجموع ١٦: ٣٠٣.

(٤) الكافي ٥: ٤٣٦ حديث ٧، والتهذيب ٧: ٢٩٥ حديث ١٢٣٨.

(٥) غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن معتب الشامي، أسلم يوم الفتح وبعثه عمر

سوم فأمره النبي صلى الله عليه وآله أن يذر منهن أربعاً. مات غيلان بن سلمة في آخر خلافة عمر

بن الخطاب ربيع بصحابه ٢٠٤

عليه وآله: «أمسك أربعاً وفارق سائرهم» (١)، وفي رواية أخرى أمره بسبي صتي الله عليه وآله أن يختار من أربعاً ويهارق الوافي (٢). وهذا نص.

مسألة ١٠٣: إذا كانت عنده يهودية أو نصرانية، فانتقلت إلى دين لا يقبل عليه أهله، لم يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي خرجت منه.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: مثل ما قلناه (٣).

وإنشائي: لا يقبل منها إلا الإسلام (٤).

والثالث: يقبل منها كل دين يقبل أهله عليه (٥).

وحكم نكاحها: إن كان لم يدخل به وقع الفسخ في الحال، وإن كان بعده وقف على انقضاء العدة (٦).

دليلاً: أن ما ذكرناه مجمع عليه، وما إدعوه ليس عليه دليل.

مسألة ١٠٤: إذا انتقلت إلى دين يقبل عليه أهله: مثل أن تنفذ إلى يهودية أو نصرانية إن كانت مجوسية، أو كانت وثنية فانتقلت إلى اليهودية أو النصرانية أقرت عليه.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه.

(١) ترتيب مسند شافعي ١٦٢ حديث ٤٤٣، ومسند بدرعطي ٢٦٩٠٣ حديث ٩٤، والمسالك الكبرى ١٨١:٧، والام ٤٩:٥ باختلاف يسير في اللفظ.

(٢) مسند شرمدي ٤٣٥٣ حديث ١١٢٨، ومسند ابن ماجة ١٦٢٨٨ حديث ١٩٥٣، ومسند بدرعطي ٢٦٩٠٣ حديث ٩٣، والمسالك الكبرى ١٨١:٦، ومسند أحمد بن حنبل ١٣٢ و١٤.

(٣) الوجيز ١٣٢، والشرح الوهاب ٣٧٧، ومعني المحتاج ٣١٠، والمجموع ١٦ و٣١٤ و٣١٧.

(٤) الشرح الوهاب ٣٧٧، ومعني المحتاج ٣١٠، والوجيز ١٣٢، والمجموع ١٦ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٧.

(٥) المجموع ١٦ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٧، والشرح الوهاب ٣٧٧، ومعني المحتاج ٣١٠، والوجيز ١٣٢.

(٦) المجموع ١٦ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٧.

والآخر: لا يقرّون عليه.

فإذا قال: يقرّون فلا كلام. وإذا قال: لا يقرّون، ما الذي يفعل بها؟ على قولين: أحدهما: لا يقبل غير لاسلام، والثاني: يقبل الاسلام، أو الدين الذي كانت عليه لاغيره.

فإذا قال: تقرّ على ما انتقلت اليه. فإن كانت مجوسية أقرت في حقها دون النكاح، فإن كان قبل الدخول وقع الفسخ في الحال، وإن كان بعده وقف على انقضاء العدة. وإن كانت يهودية أو نصرانية فاتّها تقرّ على النكاح.

وان قال: لا تقرّ على ما انتقلت اليه فهي مرتدة، فإن كان قبل الدخول وقع الفسخ في الحال، وإن كن بعده وقف على انقضاء العدة (١).

دليلاً: أنّ ما ذكرناه مجمع عليه، وما إدّعاء ليس عليه دليل. وأيضاً الأصل بقاء العقد، ولحكم بفسخه في الحال أو فيما بعد يحتاج الى دليل.

مسألة ١٠٥: إذا كانا وثنيين أو مجوسيين، أو أحدهما مجوسياً والآخر وثنياً، فأتياها أسلم، فإن كن قبل الدخول بها وقع الفسخ في الحال، وإن كان بعده وقف على بقاء العدة. فإن أسدا قبل انقضائها فهما على لنكاح، وان انقضت لعدة انفسخ نكاح، وهكذا إذا كانا كثنائين فأسلمت الروحة، سواء كن في دار الحرب، أو في دار الاسلام. وبه قال الشافعي (٢).

وقال مالك: إذا أسلمت لزوجة، مثل ما قلناه. وإن أسلم لزوج وقع

(١) لمجموع ١٦، ٣١٤، ٣١٥، والوجيز ٢، ١٣، والسراج الوهاج ٣٧٧، ومعني صناع ٣، ١٩٠

(٢) الأم ٥، ٤٥، ٤٩، ٧٠، ٢١٧، ٢١٨، والوجيز ٢، ١٣، والسراج الوهاج: ٣٧٨، وحاشية إمامة الطالبين

٣، ٢٩٥، ومعني المحتاج ١٣، ١٩١، والمجموع ١٦، ٢٩٥، ٣٠٠، وبداية المجتهد ٤٩٢، والمعني لابن

قدامة ٧، ٥٣٢، ٥٣٤، والشرح الكبير ٧، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٠٠، واللبوط ٤٥، ٤٥، وبداية الصانع

٢، ٣٣٧، وتبيين الحقائق ٢، ١٧٥، والبحر الزخار ٤، ٧٣.

انفسخ في الحال، سواء كان قل لدخول أو بعده (١).

وقال أبو حنيفة: إن كانا في دار الحرب وقف على مضي ثلاث حيض إن كانت من أهل الإقراء، أو ثلاثة أشهر إن كانت من أهل الشهور. فإن لم يسلم المتأخر منها، وقع الفسخ بمضي ثلاث حيض، وكان عيها مستثافا بعدة حيض (٢).

وعندنا لعدة وقعت من حين احتلف الدين بينهما، وسواء كان قبل الدخول أو بعده، عندهم الباب واحد.

قالوا: وإن كانا في دار الإسلام لعقد دمة أو معدة، متى أسلم أحدهما لم يقع الفسخ في الحال، سواء كان قل الدخول أو بعده ولا يقف على انقضاء المعدة. فموقيا سبب فها على السكاح، لكنها لا يقرآن على لدوام على هذا النكاح، بل يعرض الإسلام على المتأخر منها، فإن أسلم فها على النكاح، وإلا فترق بينهما. ثم نظر، وإن كان المتأخر هو الزوج فالفرقة طلاق، وإن كان المتأخر هو الزوجة فالفرقة فسخ (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة وأحدهم (٤).

وأيضاً وقوع الفسخ في الحال يحتاج إلى دلالة شرعية، ولأصل بقاء العقد.

(١) سنده محمد ٢: ٤٩٠، والمعني لأبى قدامة ١: ٥٣٢ و ٥٣٥، وشرح نسك ٧: ٥٩٧، ومجموع ١٦: ٣٨٠، والبحر الرخا ٤: ٧٣.

(٢) الذب ٧: ٢٨٩، وشرح فتح البدر ٢: ٥٠٨، والمعاون سنده ١: ٣٣٦، وسنده ٢: ٥٠، وبيس الحديث ٢: ١٧٥، والمعني لأبى قدامة ١: ٥٣٢ و ٥٣٥، وشرح كبير ٧: ٥٩٦ و ٥٩٧، والمجموع ١٦: ٣٠٠.

(٣) المعني لأبى قدامة ٧: ٥٣٢، والشرح الكبير ٧: ٥٩٤ و ٥٩٦ و ٥٩٧، والطلب ٢: ٢٠٨، ومدايح مصنف ٢: ٣٣٦، والمعاون سنده ١: ٣٣٦، ومجموع ١٦: ٢٩٩، والشرح راجع ٤: ١٣.

(٤) كافي ٥: ٤٣٥ (باب نكاح أهل الله وشركاءه) حديث ٣ و ٤، و تهذيب ١: ٣ حديث ١٢٥٤ و ١٢٥٨ - ١٢٥٩، والاستبصار ٣: ١٨٢ حديث ٦٦٢.

وأوصى فلاحاً فُلَّ لَنِيَّ صَنَى الله عليه وآله لما فتح مكة جرح اليه
أبوسفيان (١) فبقي العباس فحمده الى السيِّ صَنَى الله عليه وآله، فاسم ودخل
السيِّ صَنَى الله عليه وآله مكة، ومضى خالد بن الوليد (٢) وأبو هريرة إلى
هد (٣) وقرأنا عليها لقرآن فلم تسلم، ثم أسمت فيما بعد، فردّها لَنِيَّ صَنَى
الله عليه وآله على أبي سفيان بالعقد الأول (٤).

فلو كانت في حان ما أسلم الروح لم يرده السيِّ صَنَى الله عليه وآله إلا
بعقد مستأنف، وهذا نص على مالك.

مسألة ١٠٦: إذا اختلفت ابدار بالروح فعلاً وحكماً لم يتعق به مسخ
النكاح. وبه قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: إذا اختلفت ابدار بها فعلاً وحكماً وقع مسخ في الحال.
وإن اختلفت فعلاً لا حكماً، أو حكماً لا فعلاً فهما على النكاح. أما اختلفت
فعلاً وحكماً فإن يكونا دقيقتين في دار لا سلام، فلهو الروح بدار آخر، ونقص
ابعد، فقد اختلفت ابدار بها فعلاً؛ لأن أحدهما في دار آخر، وحكماً أيضاً.

(١) يوسف بن صحر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف لأبوي ود معاوية سمى به
الصحابي توفي سنة إحدى وثلاثين، وقبل بعد ذلك في خلافة عثمان سنة ٢١٦ هـ

(٢) خالد بن الوليد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بقرشي المخزومي، كان إسلامه سنة ثمان،
وكان خالد عن حبلى المشرقي يوم أحدية مات سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب
وأوصى إلى عمر، سنة الف ١٣٢ هـ

(٣) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف نزلت في صفاء بن حرب. أسمت
في مسخ بعد اسلام زوجها. هي بنت بنت عمرة بن عبد الله بن شقيق بن عبد مناف
فلاكنه فم نطق ماتت في خلافة عمر بن الخطاب سنة الف ٥٦٢ هـ.

(٤) المعني لانس فداة ٥٣٥ و ٥٣٦ هـ، وبشرح الكبير ٦٠١ و ٦٠٢ هـ، والمجموع ٩٦ و ٩٧ هـ، وشرح الزجر
٧١ هـ، وأسند نسخة في مصادر الترجمة نسخة

(٥) الآم ٥ ٤٥ و ٤٦ و ٧ و ٢١٧ و ٢١٨ هـ، والمجموع ٤١٦ و ٣٠٠ هـ، والمبسوط ٥٠٥ هـ، وعمدة القاري ٢٠ و ٢٧٢ هـ،
وشرح فتح تقدير ٢ و ٥٠٩ هـ

فإن حكم الروح حكم أهل الحرب يسي ويسترق، وحكم هذه حكم أهل
الدعة في دار لاسلام لانسي ولا يسترق. وكذلك إذا كان الروحان في
دار حرب فدخل الروح إليها بعقد دعة لنفسه، أو دخل إليه فأسلم عبداً،
فقد احتسنت بدارها فعلاً وحكماً وقع الفسخ في دار.

وأما دعة، فإن دخل هو إياها مسلماً ماتت منه روحته لني في دار حرب،
ولا دعة عليها في قولهم جميعاً. وإن كان الذي دخل اليها مسلماً هو الروح
ولا دعة عليها، على قول أبي حنيفة، إن كانت حائلاً، وعليها لدعة إن كانت
حاملًا (١).

وقال أبو يوسف، ومحمد: عليها الدعة على كل حال، لأنها تبت في
دار لاسلام (٢).

وأما اختلافها فعلاً لا حكماً، فإن يدخل النسي إلى دار حرب في تحرة
وزوجته في دار لاسلام، أو يدخل الحربي سبي في دار لاسلام في تجارة وروحته
في دار الحرب، فقد احتسنت الدار بها فعلاً لا حكماً، فهما عن الكاح
بلا خلاف.

وأما اختلافها حكماً لا فعلاً فإن يسلم أحد الزوجين في دار الحرب، فقد
اختلف حكمها فإن أحدهما يسي ويسترق دون الآخر، ولم يختلف بها الدار
فعلاً فهما على الكاح، ولا يقع الفسخ في الحال، ويقف على مضي ثلاثة أشهر
أو ثلاث حيص، على ما قلناه في المسألة الأولى، وقد مضى وم يحتسنا على
الاسلام، وقع الفسخ حينئذ.

(١) بسوط ٥٠:٥ و ٥١ و ٥٧، وعمدة القاري ٢٧٠:٢ و ٢٧٢، والشف ٣٢٢:١، وشرح فتح مدير

٥١٢:٢، واهداه ٥١٢:٢ و ٥١٣، والمناوي الهندية ٣٣٨:١، وتبيين الحقائق ١٧٧:٢.

(٢) لمسوط ٥٧:٥، وعمدة القاري ٢٧٠:٢، والشف ٣٣٢:١، وفتح مدير ٣٣٨:١، واهداه

٥١٢:٢، وشرح العناية على الهداية ٥١٢:٢.

والخلاف معهم إذا احتضنت الدار فعلاً وحكماً، هل يقع الفسخ أم لا؟
والكلام في العدة هل تجب أم لا؟.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

وأيضاً الأصل بقاء العقد، ووقوع الفسخ في الحال يحتج إلى دليل. وخبر
الذي قدمناه في اسلام أبي سفيان وأحر اسلام همد، وثبت لسي-صلى الله عليه
 وآله أقرهما على ابروحيه (٢) يدين على ذلك. فإن أوسع كان قد احتضنت
 الدرسه وبين روحته فعلاً وحكماً، فأنما فعلاً، فمشاهدة. وأما حكماً، فلأن
 مكة كانت در حرب، وأسمه هو عمر الطهران (٣)، وهي دار اسلام؛ لأن
 النبي-صلى الله عليه وآله كان برها وملكها واستولى عيب، ومع هذا قسم يقع
 الفسخ سبها.

وأيضاً: فصعوان بن مينة (٤)، وعكرمة بن أبي جهل (٥) أسمت زوجتهما،
 وحرحت زوجة عكرمة أم حكيم بنت الحارث (٦) حمله إلى الساحل فردته
 وأخذت له الأمن. وكانت زوجة صعوان فاختة بنت الوليد بن المغيرة (٧)

(١) بكرى ٥ ٤٣٥ حديث ٢١٥١، وبهذيب ٧ ٣٠٠ حديث ١٢٥٣، والامشبار ٣ ١٨١ حديث ٦٥٧

(٢) السنن الكبرى ٧ ١٨٦، وخوهرابي لمصوع في دين سنن الكبرى ٧ ١٨٦ وشرح بكرى ٧ ٦٠١

(٣) طهران ودر حرب مكة، وعنده قرية بعد ما مر بعد إلى هذا الودي فيقول مر الظهر

(٤) صعوان بن مينة بن حنبل بن وهب بن حذافة بن جمح الجمحي القرشي، أبو وهب، وقيل أبو أمية
 مات سنة ثنتين وأربعين في ولاية معاوية بن زياد الصنف ١٣٥

(٥) عكرمة بن أبي جهل، واسم أبي جهل عمرو بن هشام بن مغيرة المخرومي القرشي أسم يوم الفتح
 قبل انه قتل يوم اليرموك في خلافة عمر بن الخطاب ١٩٤

(٦) أم حكيم بنت الحارث بن هشام القرشي مخرومي، شهدت أحد وهي كاهنة، ثم أسلمت يوم الفتح،
 كانت تحت ابن عمها عكرمة بن أبي جهل وثبت أسمت كان زوجها قد هرب إلى اليمن، فأسلمت
 له من النبي صلى الله عليه وآله ودعاها، فردته، وأسما أسما العانة ٥ ٥٧٧

(٧) فاختة بنت الوليد بن مغيرة المخرومي، أحب حبيب بن النوب، أسمت يوم الفتح، ويرجع رسول الله
 صلى الله عليه وآله سنة ثمانية ٥ ١٥٥

يجري مجرى الطلاق، فكما لو طعنهما لم تحب عليها لعنة، فكذلك إذا مسح العقد.

مسألة ١٠٨: إذا جمع بين العقد على الأم والست في حال شرك بنفظ واحد، ثم أسلم، كان له إمساك أيتها شاء، ويفرق لأخرى.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قصاه (١)، وهو أقواهما عنده.

والآخر: بمك السب، ويختي للأم (٢)، وهو اختار مري (٣)

دليلاً: أن المشترك إذا جمع بين من لا يجوز الجمع بينهما في نكاح، فأنما يحكم بصحة نكاح من يصح لا يختار على عقده. ألا ترى أنه إذا عقد على عشرة دفعة واحدة، وأسلم، واختار منهن أربعاً، فادفع، حكماً بأن نكاح الأربع وقع صحيحاً، ونكاح الباقى وقع باطلاً، بذلل أن نكاح سوق يرون، ولا يجب عليه نصف المهر إن كان قبل بدخول، فإذا كان كذلك، فمضى اختار إحداها حكماً بأنه هو الصحيح، ولآخر باطل.

ولأنه إذا جمع بين من لا يجوز الجمع بينهما واختار في حال الإسلام، كان اختياره بمنزلة ابتداء عقد. بذلل أنه لا يجوز أن يختار إلا من يجوز أن يستأنف نكاحها حين الاختيار، فإذا كان لا يختار كابتداء العقد، كان كأنه لأن تزوج بها وحدها، فوجب أن يكون له اختيار كل واحدة منها.

مسألة ١٠٩: إذا أسلم وعنده أربع زوجات إمساء، وهو واجد لبطول،

(١) مختصر المري ١٧١، والمجموع ١٦ ٣٠٨ و ٣٠٩، ونسرح نوحه ٣٨٠، ومعني له ج ٣ ١٩٧، ومعني لاس قدامة ٥٤٩: ٧، والشرح الكبير ٦١٤: ٧.

(٢) مختصر المري ١٧١، ونسرح نوحه ٣٨٠، ومعني له ج ٣ ١٩٧، والمجموع ١٦ ٣٠٩، ومعني لاس قدامة ٥٤٩: ٧، والشرح الكبير ٦١٤: ٧.

(٣) مختصر المري ١٧١، والمجموع ١٦ ٣٠٩، ومعني لاس قدامة ٥٤٩، وشرح الكبير ٦١٤

ولا يخاف لعنت، حاز له أن يختار اثنين مهن.

وقال الشافعي: ليس له أن يختار واحدة مهن^(١).

وقال أبو ثور: له أن يختار واحدة مهن، كما له أن يختار واحدة مهن إذا لم يكن واجداً للطول وخاف العنت^(٢).

دليلنا: أن اختياره إستدانة العقد، وليس باستئناف عقد. ألا ترى أنه لو أسلم وعنده خمس زوجات، فأحرم، ثم أسلمن، كان له أن يختار أربعاً وهو محرم؛ فلو كان الاختيار كالابتداء مآجلاً للمحرم الاختيار، كما لا يجوز به الابتداء. ولأنه لو كان الاختيار كالابتداء لاحتاج إلى ولي وشاهدي عدل عند من قال بذلك، وقد أجمعنا على خلافه.

مسألة ١١٠: إذا اعتقت الأمة تحت عبد كان لها الخيار، وهو على الفور. وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه، وهو اختياره^(٣).

والثاني: على التراخي^(٤).

وكم مدة التراخي؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: ثلاثة أيام.

والثاني: حتى يتمكن من الوطء، أو تصرح بالرضا.

(١) مختصر لسري، ١٧١، ومعني لمحتاج ٣ ١٩٧، والمجموع ١٦ ٣١١، والمعني لاس قدمة ٧ ٥٥٣، والشرح الكبير ٧: ٦١٦ و ٦١٧.

(٢) المجموع ١٦: ٣١١، والمعني لاس قدمة ٧ ٥٥٣، والشرح الكبير ٧: ٦١٧.

(٣) الأم ٥: ١٢٢، ومختصر الزبي ١٧٧، ولسرح الوهاج: ٣٨٤، ومعني لمحتاج ٣ ٢١٠، ونوحي ٢ ١٩. (٤) ٢٠٤، والمجموع ١٦: ١٩١ و ٢٩٢، والمعني لاس قدمة ٧ ٥٩١ و ٥٩٣.

(٤) مجموع ١٦ ٢٩٢، والشرح الوهاج ٣٨٤، ومعني لمحتاج ٣ ٢١٠، ونوحي ٢ ٢٠٢، ومعني لاس قدمة ٧: ٥٩٣.

والثالث: أن يكون منها ما يبدن على الرضا (١).

دليلاً: أن حشارها على الصور يجمع عليه، وثبوته على التراخي يحتاج إلى دلالة.

مسألة ١١١: المرتد على ضربين:

مرتد عن فطرة الاسلام، فهذا يجب قتله وتين امرأته في الحال وعليها عدة المتوفى عنها زوجها. ولآخر: من كان اسلم عن كفر ثم ارتد وقد دخل بروحته ونفسه يقف على انقضاء العدة، فنرجع في العدة إلى الاسلام فهما على الكاح، وان لم يرجع حتى انقضت العدة وقع المصح بالارتداد. وبه قال الشافعي، إلا أنه لم يقسم المرتد (٢).

وقال أبو حنيفة: يقع الفسخ في الحال، ولا يقف على انقضاء العدة، ولم يفضل أيضاً (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

مسألة ١١٢: نكحة لشركيين صحبة. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وشافعي، وأبو حنيفة، والأوراعي، والثوري (٥).

(١) مجموع ١٦: ٢٩٢، والجرح ٢: ٢٠٢، والسراج ٥: ٣٨٢، ومعني ٣: ٢١٠، ومعني لاس

قدامة ٧: ٥٩٣، راحة الأئمة في اختلاف الأئمة ٢: ٤١، وسرر الكبر ٢: ١١٥

(٢) المجموع ١٦: ٣١٦، والسراج الوهاج: ٣٧٧، والجرح ٣: ١٣، ومعني ٣: ١٩٠، وحاشية إمامة

الطالبين ٣: ٢٩٥، والمبسوط ٥: ٤٩، وشرح فتح القدير ٣: ٥١٤، وشرح المعاني على هدية ٢: ٥١٣،

وتبيين حاشي ٢: ١٧٨، ومعني لاس قدامة ٦: ٥٦٥، والجرح ٢: ١٤

(٣) مبسوط ٥: ٤٩، والتدبر ٢: ٢٠٩، وشرح فتح القدير ٢: ٥١٣، وهدية ٢: ٥١٣، وشرح المعاني على

هدية ٢: ٥١٣، وتبيين حاشي ٢: ١٧٨، والمجموع ١٦: ٣١٦، والمعني لاس قدامة ٦: ٥٦٥

(٤) لم أقف على الأخبار في مظانها من المصادر المعروفة.

(٥) تنقيح ١: ٣٠٧، واعتقود حاشي ١: ٣٣٦، وشرح فتح القدير ٢: ٥٠٢، وحاشية رد المحتار ٣: ١١٤،

وتبيين حاشي ٢: ١٧٨، والجرح ٢: ١٤، وشرح الوهاج: ٣٧٩، ومعني ٣: ١٩٣، والمجموع

وقال مالك: أنكحتم فاسدة، وكذلك طلافهم غير واقع. فلو طلق المسلم روحته الكتابية، ثم تزوجت عشرته، ودخل بها، لم يحل لزوجها لمسلم (١).

دليلنا: إجماع الصرة وأحارهم (٢).

وأيضاً: قوله تعالى «فإن صدقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» (٣) وهذه نكحت زوجاً غيره، فمعي أن تحل للاول.

وأيضاً: قوله تعالى: «وامراته حلاله لخطب» (٤) بعد ذكر أبي لهب فأضافها إليه فاقضى حقيقة هذه روحية صحيحة.

وقال تعالى: «وقال رب فرعون اقربني إلى وليك» (٥) فأضافها إليه. وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «ولدت من نكاح لأمس سفاح» (٦) ومعنى أنه ولد في جاهلية، فأحر أن هم أنكحة صحيحة.

مسألة ١١٣: إذا تزوج الكوفي محوسبة أو وثنية، وترافعوا إلى قبل أن يسموا، أقررباهم على نكاحهم. وبه قال جمع أصحاب الشافعي (٧).

٢٩٩: ١٦، وحاشية إغاثة الطالبين ٢٩٩: ٣، والمعني لأمن قدمه ٥٣١: ٧، والشرح كبير ٥٨٧: ٧، وروحة الأئمة ٣٧: ٢، والميران الكبرى ١١٤: ٢.

(١) بدو به بكبرى ٣١١ و ٣١٢، ومعني لأمن قدمه ٥٦٢: ٧، وشرح كبير ٥٨٧: ٧، وشرح صحيح العبد ٥٢٢، والمجموع ٢٩٩: ١٦، وحاشية رد المحتار ١١٤: ٣، ووجه الأئمة ٣٧: ٢، وميران الكبرى ١١٤: ٢.

(٢) لم أقف على الأخبار المشار إليها في المصادر الشهيرة.

(٣) البقرة ٢٣

(٤) البقرة ٤

(٥) القصص ٩

(٦) رد المحتار ٥٦٣: ٧، ووجه في حكمه شرح ١٢٦: ٢، وشرح صحيح ١٥٧: ١٤، ووجه من نكاح ولست من سفاح.

(٧) مختصر المزي ١٧٣، وشرح صحيح ٣١٩، ومعني صحيح ١٩٥ و ١٩٦، ووجه ١٤٧ و ١٥٧، والمجموع ٣١٥ و ٣١٧.

وقال أبو سعيد الاصطخري: لا نقرهم (١).

دليلنا: عموم الأخبار التي وردت في إقرارهم على أنكحتهم وعقودهم (٢)
مسألة ١١٤: كل فرقة كانت من جهة اختلاف الدين، كان فسحاً
لاطلاقاً. سواء أسلم الروح أولاً، أو الزوجة. وبه قال الشافعي (٣).
وقال توحيفة: إن أسلم الروح أولاً كما قلناه. وإن أسلمت الروح
أولاً عرض الاسلام عليه فان فعل وإلا فسحاً العقد بينهما (٤).
دليلنا: أن ما قلناه مجمع عليه، ومن قال كان طلاقاً يحتاج إلى دليل.
مسألة ١١٥: كل من خاف لاسلام، لا تحل مناهجته، ولا كل ذبيحته،
سواء كان كتيباً أو غير كتابي، على ما تقدم لقول فيه. ولولود بينهما حكمه
حكمهما.

وقال الفقهاء بأجمعهم: إن كانا كتابين يجوز ذلك (٥)، وإن كانت الأم
كتيبة والأب غير كتابي، قال شافعي: لا تحل ذبيحته قولاً واحداً (٦).
وان كان الأب كتاباً والأم غير كتيبة، ففيها قولان، وحكم النكاح
حكم الذبيحة سواء (٧).

- (١) المجموع ١٦: ٣١٥-٣١٧
(٢) قدمت لأشرف بها في سنة ثمان
(٣) الأم ٤: ٢٧٢ و ٤٥٥، وحاشية إمامه الفاضل ٣: ٢٩٥، ومعني لاس قدامة ٧: ٥٣٢، والشرح الكبير
٥٩٤: ٧، والبحر الزخار ٤: ٧٣، والمجموع ١٦: ٢٩٩.
(٤) المتف ١: ٣٠٨ و ٣٩٠، ونائب ٢: ٧٢، وهذه ٢: ٥٠٦ و ٥٠٧، ومعني لاس قدامة ٧: ٥٣٢،
والشرح الكبير ٥٩٤: ٧، والبحر الزخار ٤: ٧٣.
(٥) المعني لاس قدامة ٧: ٥٠٠، والأم ٢: ٢٤٠ و ٢٧٢: ٤ و ١٥٧: ٥، والمجموع ١٦: ٢٣٣، والشرح
نوهج ٣٧٦، وحاشية إمامه الفاضل ٣: ٢٩٤ و ٢٩٥، ونوهج ٢: ١٣، ومعني المحتج ٣: ١٨٧،
وعدة لمحمد ٢: ٤٣
(٦) الأم ٢: ٢٣٣، ومختصر لمري ٢٨٢، والمبسوط ٥: ٤٤٥، والمعني لاس قدامة ٧: ٥٠٣، والشرح الكبير
٥١١ و
(٧) مختصر لمري ٢٨٢، والمعني لاس قدامة ٧: ٥٠٣، والشرح الكبير ٧: ٥١١، والنوهج ٢: ١٣ و ٢٠٥

وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك على كل حال (١).

دليلنا: ما قدمناه من أنه لا يجوز العقد على من خالف الاسلام، وهذا الموضع يسقط عما.

مسألة ١١٦: إذا تخاكم دتمان إليها، كتا عيرين بين الحكم بما يقتضيه شرع الاسلام، وبين ردّهم إلى أهل منتهم. وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قدمناه (٢)، وهو أصحها عندهم.

ولآخر: يحسب عليه أن يحكم بينهما (٣)، وهو احتار لمري (٤).

دليلنا: قوله تعالى: «فإن جاءوك فاحكم بيهنم أو عرض عنهم» (٥) وهذا نص، وأيضاً إجماع الفرقة عليه.

مسألة ١١٧: يكره إثبات الساء في أدارهن، وليس ذلك محظور.

وبقل المري كلاماً ذكره في تقديم في إثبات النساء في أدارهن، فقال: قل بعض أصحابنا: حلال، وبعضهم قال حرام، ثم قال: وأحرم ما قال الشافعي: ولا أرتخص فيه، بل أنهى (٦).

وقال الربيع: نص على تحريمه في ستة كتب (٧).

وقال ابن عبد الحكم (٨): قل الشافعي: ليس في هذا الباب حديث يثبت.

(١) البوط ٥ ٤٤.

(٢) مختصر مري ١٧٤، والوجيز ١٤٢-١٥، والبراج بومح ٣٧٩، ومعي المصح ١٩٥٣ و١٩٦، والمجموع ١٦ ٣١٥ و٣١٧.

(٣) مختصر المري ١٧٤، والمجموع ١٦ ٣١٥ و٣١٧.

(٤) مختصر لمري ١٧١. (٥) الباشة ٤٢.

(٦) مختصر المري ١٧٤، والمجموع ١٦ ٤٢٠، وأحكام القرآن سحصاص ٣٥١:١.

(٧) المجموع ١٦ ٤٢٠، وتيل الأوطار ٣٥٥:٦.

(٨) أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبد الحكم لمصري، ولد سنة اثنين وثلاثين ومائة ث على مذهب

وقال: القياس أنه يجوز (١).

قال لربيع: كذب والذي لا إله إلا هو، فقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب (٢).

وحكوا تحريمه عن علي عليه السلام - وابن عباس، وابن مسعود، وأبي لدرداء. وفي التبعين: عن الحسن البصري، ومجاهد، وطاووس، وعكرمة، وقتادة. وروى قاتل الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه (٣).

ودهب زيد بن أسلم، وبافع إلى أنه مباح (٤).

وعن ابن عمر رويان: إحداهما: أنه مباح (٥).

وحكي بطحوي عن حجاج بن رطاة بإباحة ذلك (٦).

وعن مالك روايتن، أهل المغرب يروون عنه إباحة ذلك، وقالوا: نص عليه في كتاب السنة.

ورواه أبو مصعب (٧)، عن مالك، وأصحابه بالعرق بأبون دك،

مالك، قد قدم الشافعي مصر صحنه وثقله منه. ومات سنة ٢٦٨ هجرية. وفيه أنه انتمى إلى مذهب مالك قبل وفاته، لأنه كان يظن أن الشافعي يسحب منه واستحب السويطي طبقات الشافعية ٧

(١) المجموع ٤١٩:١٦، وأحكام القرآن للحصاص ٣٥١:١، ونبيل الأوطار ٣٥٣:٦.

(٢) المجموع ٤١٩:١٦ - ٤٢٠، ونبيل الأوطار ٣٥٥.

(٣) شرح معاني الآثار ٤٦٣، والمعني لاس قدامة ١٣٢٨، والشرح الكبير ١٣١٨، والمجموع ٤٢٠:١٦، ونبيل الأوطار ٣٥٥:٦.

(٤) شرح معاني الآثار ٤١٣، والمعني لاس قدامة ١٣٢٨، والشرح الكبير ١٣١٨.

(٥) شرح معاني الآثار ٤١٣، وأحكام بقرآن للحصاص ٣٥٢:١، والمعني لاس قدامة ١٣٢٨، والشرح الكبير ١٣١٨.

(٦) لم أشر على هذه الحكاية في مظانها من المصادر المتوفرة.

(٧) أبو مصعب أحمد بن أبي بكر واسمه القاسم بن الحارث بن رارة بن مصعب بن عبد الرحمن الزهري مدي. وروى عن مالك بن نوطة وابن أبي حارم ومغيرة بن عبد الرحمن وغيرهم. مات سنة ٢٤٢ وله ٩٢

ويقولون لا يحل عنده ولا يعرف لما لك كتاب السر (١).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢). وأيضاً الأصل، لأباحة، والمعم يحتاج إلى دليل.

وأيضاً: قوله تعالى: «فاعتزلوا النساء في الحيض» (٣) وإنما أراد مكان الحيض، فدلّ على أنّ ما عداه مباح.

وقال تعالى: «ساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» (٤). ولم يعص بين القل والدبر. وقال تعالى: «أتأتون الذكور من العالمين، وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواحكم» (٥) فيها هم عن إتيان الذكور، وعاتبهم على ترك مثله من أزواحهم، فثبت أنه مباح.

وروى نافع قال، قال لي ابن عمر: إمك عليّ هذا المصحف، فقرأ عبد الله حتى بلغ «ساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» (٦) فقال: ينافع أتدري فيمن برت هذه الآية؟ قل، قل، لا. قال: في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها، فوجد في نفسه من ذلك، فسأل النبي صلى الله عليه وآله، وأنزل الله تعالى: «ساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم» (٧). وذكر في التفسير ما قل في هذه الآية التي أوردتها (٨).

مسألة ١١٨: تكح الشعراء عندها. وبه قال مالك، والشافعي،

سنة تهذيب التهذيب ١ ٢٠

(١) أحكام القرآن لمصنف ١ ٣٥٢، ومعنى لا يعرف قداسة ٨: ١٣٢، وسرج كبير ٨: ١٣١، وتفسير

نقري ٢: ٩٣، والمجموع ١٦: ٤٢٠، وقيل الأوطار ٦: ٣٥٥.

(٢) الكافي ٥: ٥٤٠، حديث ٢، والتهذيب ٧: ١١٥، حديث ١٦٦٣ و١٦٦٦.

(٣) البقرة ٢٢٢

(٤) (٦) و(٧) سورة ٢٢٣

(٥) الشعراء: ١٦٥ و١٦٦.

(٨) أحكام القرآن لمصنف ١ ٣٥٢، والدر الثور ١: ٢٦٦.

وأحد، وإسحاق. غير أن مالكاً أفسده من حيث فسد المهر، وأفسده الشافعي من حيث أنه ملك لبضع كره واحد من شخصين (١).

ودهب لرهري، ولثوري، وأبو حنيفة وأصحابه: إلى أن نكاح الشغار صحيح، وإنما فسد فيه لمهر، فلا يفسد بفساده (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

وروى نافع عن بن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله هو عن الشغار، وأشعر: أن يقول روجعت بنتي عن أن تزوجني ستك، على أن يكون بضع كل واحدة منها مهر الأخرى (٤).

ول كره هذا التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله - وهو اضطهر - فإنه أدرجه في كلامه فهو نص، وإن كان من الروي به، وحب المصير إليه، لأنه أعرف بما يقنه، وأعلم بما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله - فإنه شاهد الوحي والتبريل، وعرف أسياب ولثاوين، وعرف أعرض رسول الله صلى الله عليه وآله.

(١) الام ٥٧٦ و٧٧، ومختصر لمري ١٧١، ومندوبه الكبير ١٥٢ ٢، ومغلي ٥١٤ ٩، والمبسوط ١٠٥ ٥ و١٧٤، ومعنى لاس قدامة ٥٦٨ ٧، والشرح الكبير ٥٢٩ ٧، وعمدة الباري ١٠٩ ٢، وفتح الباري ١٦٣ ٩ و١٦٤، وبداية المجتهد ٥٧ ٢، وسبل لأوطار ٢٧٩، ٢٧٩، وأسفل مدرك ٨٧:٢، والمجموع ٢٤٧:١٦، وسبل السلام ٣:٩٩٥.

(٢) اغلي ٥١٤:٩، والمبسوط ١٠٥ ٥، ونصاب ١٩٩:٢، والمعنى لاس قدامة ٥٦٨:٧، وعمدة القاري ١٠٨:٢٠ و١٠٩، والشرح الكبير ٥٢٩ ٧، وفتح الباري ١٦٣:٩ و١٦٤، وبداية المجتهد ٥٧:٢، والمجموع ٢٤٧:١٦، وسبل لأوطار ٢٧٩:٦، وسبل السلام ٣:٩٩٥.

(٣) لكاي ٣٦٠:٥ باب نكاح الشغار حديث ١-٣، والتهذيب ٣٥٥ ٧ حدث ١٤٤٥ و١٤٤٦.

(٤) صحيح البخاري ١٥ ٧، وصحيح مسلم ١٠٣٤ ٢ حديث ٥٨، وصن الدارمي ١٣٦ ٢، وسن السنن ١١٢ ٦، وسن ابن حبان ٦٠٦ ١ حديث ١٨٨٣، والمبسوط ٥٣٥ ٢ حدث ٢٤، والمندوبه الكبرى ١٥٣ ٢، والسن الكبرى ١٩٩ ٧. والام ٧٦ ٥ و١٧١ بخلاف يسري يعظها.

مسألة ١١٩: نكاح المتعة عندنا مباح حائز. وصورته أن يعقد عليها مدة معنومة مهر معلوم، فإن لم يذكر المدة كان العقد دائماً. وإن ذكر الأجل ولم يذكر المهر بطل العقد. وإن ذكر مدة مجهولة، لم يصح على الصحيح من المذهب. وبه قال علي عليه السلام على ما رواه أصحابنا (١).

وروي ذلك عن ابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وسلمة بن الأكوع، وأبي سعيد الخدري، والمغيرة بن شعبه، ومعاوية بن أبي سفيان، وسعيد بن جريح (٢) (٣)، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وعطاء (٤).

وحكى الفقهاء تحريمه عن علي عليه السلام وعمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن الزبير وابن عمر (٥). وقالوا: إن ابن عباس رجع عن القول بإباحتها (٦).

(١) الكافي ٤: ٤٤٨، حديث ٢، والتهذيب ٧: ٣٥٠، حديث ١٠٨٠، والاستبصار ٣: ١٤١، حديث ٥٠٨.

(٢) عبد الله بن عبد العزيز بن حريج، الأموي، مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي أصبه رومي، روى عن عطاء بن أبي رباح وروى عن أسلم وهريري وجماعة وعنه محمد وأوراعي والبيهقي وآخرين. مات سنة ١٥٠ هجرية بهيم بتهذيب ٦: ٤٠٢ (٣) في نسخة المحررة ابن حريج.

(٤) أحكام القرآن لمصاحص ٢: ١٥٠، وشرح معاني الآثار ٣: ٢٤١، ونهج ٩: ٥١٩، ونسب ١: ٢٧٧، والمعني لاس قدامة ٧: ٥٧١، ونداة المهجد ٢: ٥٨، والشرح الكبير ٧: ٥٣٧، وبل لأوطار ٢٧٠: ٢٧١، وشرح النووي على صحيح مسلم المطبوع بهامش ارشاد الساري ٦: ١١٩.

(٥) صحيح مسلم ٢: ١٠٢٧، حديث ٣٠، والام ٧: ٧٩٠ و١٧٤، ومختصر الزبي ١٧٥، وشرح معني الآثار ٣: ٢٥٣، وأحكام القرآن لمصاحص ٢: ١٥٠، والشرح الكبير ٧: ٢٠١، وعلل ٩: ٥٢٠، والمبسوط ٥: ١٥٢، والمعني لاس قدامة ٧: ٥٧١ و٥٧٢، والشرح الكبير ٧: ٥٣٦، وفتح ساري ٩: ١٦٧ و١٧١، وشرح فتح القدير ٢: ٣٨٦، والمجموع ١٦: ٢٤٩ و٢٥٤، وتبيين المعانيق ٢: ١١٥، وشرح النووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد الساري ٦: ١١٨.

(٦) أحكام القرآن لمصاحص ٢: ١٥١ و١٥٢، ومبسوط ٥: ١٥٢، والمعني لاس قدامة ٧: ٥٧٢، وفتح القدير ٢: ٣٨٦، وفتح الساري ٩: ١٧٣، ونداة المهجد ٢: ٥٨، والمجموع ١٦: ٢٥١، وبل لأوطار ٦: ٢٧١، وشرح النووي على صحيح مسلم في هامش ارشاد الساري ٦: ١٢٢.

دليلنا: إجماع الفرق المحقة.

وأيضاً: قوله تعالى: «فاسكحوا ما طاب لكم من النساء» (١) وهذا مما قد طاب له منهن. وقال تعالى: «وأحلّ لكم ما وراء ذلكم أن تستعوا بأموالكم» (٢) وهذا مما قد ابتغاه بماله. وقال تعالى: «فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة» (٣) ولم يلفظ الاستمتاع إذا أطلق لا يعيد إلا سكح المتعة.

وفي قراءة ابن مسعود: «فما استمتعتم به منهن إلى أحل مسمى فتوهن أجورهن» (٤). وهذا نص.

وأيضاً: لا خلاف أنها كانت مباحة (٥)، فمن ادعى نسحها فعليه بدلالة. وأيضاً: الأصل الإباحة، ولمع يحتاج إلى دليل.

وأيضاً قول عمر: متعتن كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنا أنهي عنها، وأعاقب عبيها: متعة لساء، ومتعة الخ (٦). وقوله: (كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله) إحار منه عن كونها مباحة في زمانه، وما كان في زمانه صلى الله عليه وآله مفعولاً فهو شرعه ودينه.

وأما ما روي من الأحبار في تحريمها، فكذلك أحبار حاد، وفيها مع ذلك اضطراب، لأن فيها أنه صلى الله عليه وآله حرّمها يوم خيبر في رواية ابن

(١) النساء ٣

(٢) و(٣) النساء ٢٤.

(٤) مجمع ٣٢٠٣، وسنن لأوطار ٢٧٥٦، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦ ١١٨.

(٥) أحكام القرآن بحصص ١٥٢ ٢ و١٥٣، وسنن ١٥٢ ٥، والمعني لاس قدمة ٧ ٥٧١ و٥٧٢، وجامع لأحكام القرآن ١٣٠ ٥، وفتح باري ٩ ١٦٧ و١٧٤، ومجموع ١٦ ٢٥٤، وسنن الأوطار ٢٧٢ و٢٧٤.

(٦) سنن الكبير ٢٠٦ ٧، وأحكام القرآن بحصص ١٥٢ ٢، والمعني لاس قدمة ٧ ٥٧١ و٥٧٢، والشرح الكبير ٧: ٥٣٧.

الحنفية، عن أبيه (١).

وروى الربيع بن سبرة (٢)، عن أبيه قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة عام الفتح، فأذن في متعة النساء، فخرجت أنا وابن عم لي، وعين بردان لفعل ذلك، فلقتني امرأة وأعحبها حسي، فتزوجت بها، وكان لشرط عشرين ليلة فأقمت عندها ليلة، فخرجت فاتيت لسيّ صلى الله عليه وآله وهو بين لركس والمقام فقال: «كنت أدب لكم في متعة النساء وقد حرّمها الله تعالى إلى يوم القيامة، فمن كان عنده شيء من ذلك فليحلّ مسيئها ولا يأخذ مما آتاه شيئاً» (٣) وهذا إصطراب، لأنّ ابن الوقتين قريب من ثلاث سنين.

ون قالوا: حرّمها يوم حبر، وعدد ذكرها بمكة، وهذا لا يجمع.

قيل: هذا باطل؛ لأنّ ابن سبرة روى أن لسيّ صلى الله عليه وآله أذن فيها بمكة.

ون قالوا: حرّمها بحبر، ثم أحلّها بمكة، ثم حرّمها، وهذا سانع في شرعه يحلّ شيئاً ثم يحرمه.

قيل: هذا يسقط راجع، لأنّ أحداً ما قال: أن لسيّ صلى الله عليه وآله أحلّها دفعتين وحرّمها دفعتين، ودخل بينهما سبع دفعتين، وتحليل دفعتين. والراجع يسقط هذا التّأويل، ومن عبس كان بقي بها، وباطره على ذلك ابن

(١) صحيح مسلم ٢/١٠٢٧ حديث ٣٠٩ و ٣١٠، وابن أبي شيبة ٦/١٢٦، وابن الكثير ١٠/٢٠١ و ٢٠٢، والألم ٧/١٧٤، وشرح معاني الآثار ٣/٢٥٣، وعبدة القاري ١/١١١، ٢٠.

(٢) ربيع بن سبرة بن معبد، وهو من عوسجة حمصى بنى روى عن أبيه وغيره حديث يثبت ٣/٢٤٤.

(٣) سنن الكبرى ٢/٢٠٣، وسنن أبي داود ٢/١٤٠، وحلاف يسره وفيه وكان الأصل عشر أبداً «عشرين ليلة».

الزبير، وهي مناظرة معروفة رواها الساس كلهم (١)، وبطم الشعراء فيها القول. فقال بعضهم:

أقول لنشيخ لمتا طال مجسه : يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس
هل لك في قينة (٢) بيضاء تهكت (٣) تكون مثوك حتى يصدر لناس (٤)
فان قالوا: رجع عن ذلك.

قيل: لا يقل ذلك لأن قومه مجمع عليه، ورجوعه ليس عليه دليل.
مسألة ١٢٠: إذا تزوج امرأة قد طلقها زوجها ثلاثاً، بشرط أنه متى حلها
للأول طلقها، كان لتزويج صحيحاً، والشرط سطلاً.
وللشافعي فيه قولان:

أحدهما وهو الأطهر الذي نص عليه في عمدة كنيته مثل ما قلناه (٥).
وقال في تقديم والاملاء: النكاح باطل (٦). وله قول ثالث (٧).

(١) سنن الكبرى ٧: ٢٠٦، وشرح معاني الآثار ٣: ٢٤، وشرح فتح القدير ٢: ٣٨٦.

(٢) قصة الامه العتية (٣) الهكته اندامة.

(٤) حكاية أكثر من مصدر مختلف في اللفظ. انظر المجموع ١٦: ٢٥١، والمعني لايس قدمه ٧: ٥٧٣،
والسنن الكبرى ٧: ٢٠٥، والدراسة في بحريج أحاديث الهدية ٢: ٥٨، وبل الأوطار ٦: ٢٧٠ وفي
بعضها لفظه

قد قلت نشيخ ما طال مجسه
وهل ترى رجعة الاطراف آتية
يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس
يكون مثوك حتى يصدر الناس

(٥) الام ٥: ٨٠، والسراج النوهج ٣٩٠، والمجموع ١٦: ٢٥٥، والمعني لايس قدمه ٧: ٥٧٤، ونشرح
الكبير ٥٣٢: ٧، وبداية المجتهد ٢: ٥٨، والبرهان الكبير ٢: ١١٥، ورجمة الائمة ٢: ٣٩، والخامع
لأحكام القرآن ٣: ١٤٩، ١٥٠.

(٦) الام ٥: ٧٩، والسراج النوهج ٣٩٠، ومعني المحتاج ٣: ٢٢٦، ٢٢٧، والنوحي ٢: ٢٧٠، ورجمة
لائمة ٢: ٣٩، والبرهان الكبير ٢: ١١٥، والمعني لايس قدمه ٧: ٥٧٤، والخامع لأحكام القرآن
٣: ١٤٩، ١٥٠، والشرح الكبير ٥٣٢: ٧.

(٧) بداية المجتهد ٢: ٥٨، وبلغة السالك ١: ٤٠٣، وحاشية سعدوي ٢: ٦٨، والمجموع ١٦: ٢٥٥.

دليلنا: قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» (١) وهذا نكح من طاب، فمن أفسده بمقارنة الشرط له كان عليه الدلالة.

مسألة ١٢١: إذا نكحها معتقداً أنه يطلقها إذا أباحها، وأنه إذا أباحها، فلانكاح بينهما إن اعتقد هو أو الزوجة ذلك، أوهما والولي، أو تراصيا ذلك قبل العقد على هذا، ثم تعاقدا من غير شرط، كن مكروهاً، ولا يبطل العقد به. وبه قال الشافعي (٢).

وقال مالك: النكاح باطل (٣).

وحكى أبو اسحاق، عن أبي حنيفة: أنه يستحب ذلك؛ لأنه يدخل السرور على الأول (٤).

دليلنا: ما قصه في المسألة الأولى سواء. وأيضاً: فإن إفساد هذا العقد يحتاج إلى دليل، والأصل صحته.

وروي أن في أيام عمر حدث مثل هذه، فأوصت المرأة الرجل أن لا يفارقها، فأقرهما عمر على النكاح، وأوجع الدلالة بالصرح (٥). فدل ذلك

والجامع لأحكام القرآن ٣: ١٤٩، ورحمة الأئمة ٣: ٣٩٠، والميراث الكبير ٢: ١١٤ و ١١٥.

(١) نساء ٣٠

(٢) الأم ٨٠: ٥، والمجموع ١٦: ٢٥٥ و ٢٥٦، والمعني لابن قدامة ٧: ٥٧٥، وشرح الكبير ٧: ٥٣٣، وندية مجتهد ٢: ٥٨، وسف ١: ٢٥٧، ورحمة الأئمة ٢: ٣٩٠، وميراث الكبرى ٢: ١١٥، والجامع لأحكام القرآن ٣: ١٥٠.

(٣) بذي الحجة ٢: ٥٨، وأسهل المدارك ٢: ٨٦، وسمعة السالك ١: ٤٠٣، وحاشية لمصوي ٢: ٦٨، والمعني لابن قدامة ٧: ٥٧٥، والشرح الكبير ٧: ٥٣٣، وسف ١: ٢٥٧، ورحمة الأئمة ٢: ٣٩٠، والميراث الكبير ٢: ١١٥، والجامع لأحكام القرآن ٣: ١٤٩ و ١٥٠.

(٤) التنص ١: ٢٥٧، وتبيين الحقائق ٢: ١١٥ و ١١٦، ورحمة الأئمة ٢: ٣٩٠، وميراث الكبرى ٢: ١١٥.

والمجموع ١٦: ٢٥٥، والشرح الكبير ٧: ٥٣٣، والجامع لأحكام القرآن ٣: ١٤٩

(٥) المعني لابن قدامة ٧: ٥٧٥ و ٥٧٦.

على صحة العقد، وعلى كراهته بضرب الدلالة.

مسألة ١٢٢: إذا نكحها نكاحاً قاسداً، ودخل بها، لم تحل للأول.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما مثل ماقتناه، قال في الجديد (١)، لأنه لا يشت به الاحصان.

وقل في القديم: يبيحها، لأنه نكاح يشته به السب ويدراً به الحد،

ويجب بالوطء المهر (٢).

دليلنا: قوله تعالى: «فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً

غيره» (٣) ومحرم يعلم أنه أراد بذلك نكاحاً شرعياً سائفاً، لأن الله تعالى لا يبيح بفساد.

ويدل على ماقلناه: أن تحريمها للأول مجمع عليه، فمن ادعى تحليلها بهذا

الوطء فعليه الدلالة.

مسألة ١٢٣: إذا تزوج المحرم، فنكاحه باطل، وكذلك إن كان مُحَلِّلاً

وهي محرمة، أو كناساً محلياً والولي محرمًا وليس كح باطل. وبه قول

الشافعي (٤).

(١) الام ٥٠٥، والمجموع ١٧ ٢١٩ و ٢٨٥، والخامع لأحكام الفرس ٣ ١٥١، وشرح سنن أبي

صحيح مسلم ٦ ١٨٦، ورحمة الأئمة ٢ ٦٠، والميراث الكبير ٢ ١٢٤

(٢) الام ٥٠٥ و ٨١ ٢٤٩، والوجز ٢ ٢١، والمجموع ١٧ ٢٨٥، ومعني لابن قدامة ٨ ٤٧٥، وبداية المجتهد

٢ ٨٧، وشرح سنن أبي داود ١ ٢٨٦، ورحمة الأئمة ٢ ٦٠، والميراث الكبير

٢ ١٢٤.

(٣) نكحه ٢٣٠.

(٤) الام ٥٠٥، ومختصر سنن ١١٥، والمجموع ٦ ٢٨٧ و ٢٨٨، والسنن ٤ ١٩١، وعمدة العاري

٢ ١١٠، وفتح الباري ٩ ١٦٥ و ١٦٦، وعمدة ٢ ٣٧٤، وشرح منيع لطيف ٢ ٣٧٤، وشرح

المنهاية على الهداية ٢ ٣٧٤، وشرح سنن أبي داود ٢ ١٣٤، وتبيين الخلف ٢

١١٠.

وقال أبو حنيفة: النكاح صحيح (١)، وقد ذكرناهما في كتاب الحج (٢).
 دليلنا: ما قلناه هناك من إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).
 وأيضاً: روى عثمان بن عفان: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:
 «لا يسكح المحرم ولا يسكح» (٤) وهذا نص؛ لأنه نهي، والهي يدل على مساد
 المهني.

فإن قيل: قوله صلى الله عليه وآله: «لا يسكح» معناه لا يطيئ.
 قسنا: هذا باطل، لأن حقيقة عبارة عن عقد عرف اشترع، ولأننا نعلمه
 على الأمرين، فإنه لا تنافي بينهما. وأيضاً فإنه قال: «ولا يسكح» وذلك لا يمكن
 حمله على الوطء، فدل على ما قلناه.

مسألة ١٢٤: يفسح النكاح عبداً بالعب. المرأة تفسخه بالحب، والعنة،
 والخنون. والرجل يفسحه ستة أشياء: الخون، والحدام، والبرص، والرتق،
 والقرن، والافضاء.

وفي أصحابنا من أحق به العمى، وكونها محدودة (٥) ولا يحتاج مع الفسح
 إلى الطلاق.

وقال الشافعي: يفسح النكاح من سبعة، إثمان يختص الرجل: الحب

(١) المسوط ٤ ١٩١، وعمدة القاري ٢٠ ١١٠، ومعجم الزبيدي ٩ ١٦٥ و ١٦٦، وهذا ٢ ٣٧٤، وشرح
 لعدية عن غدايه ٢ ٢٧٤، وشرح معجم نقديري ٢ ٣٧٤، وشرح الحوزي على صحيح مسلم ٦ ١٣٤،
 وسين حقائق ٢ ١١٠، والآثم ٥ ٢٧٨، ومختصر الزبيدي ١٧٥، ومجموع ١ ٢٨٧ و ٢٨٨.

(٢) انظر المسألة ١١١ من كتاب الحج.

(٣) الكافي ٤ ٣٧٢، حديث ٦-١، ومن لا خصره الفقيه ٢ ٢٣٠، حديث ١٠٩٦-١٠٩٨، والتهذيب
 ٣٢٨-٥، حديث ١١٢٨-١١٣٠.

(٤) صحيح مسلم ٢ ١٠٣٠، حديث ٤١ ٤٤، وسنن أبي رمي ٢ ١٤١، وسنن أبي رطبي ٣ ٢٦٠،
 حديث ٥٧، والسنن الكبرى ٧: ٢١٠، والآثم ٥ ٧٨.

(٥) ذهب إليه الشيخ المفيد من سبعة المقعة ٨٠.

امراً من غفّار (١)، فلما خلاها رأى في كشحها بياضاً، فقال لها: «ضمتي عليك ثيابك والحقى باهلك» (٢). وفي بعضها «دلّستم عني»، وفي بعضها فردّها، وقال «دلّستم علي» (٣).

فوضع الدلالة أن الراوي نقل الحكم، وهو الرد، ونقل السبب، وهو وجود البياض بكشحها، فوجب أن يتعلّق الحكم بهذا السبب متى وجد.

مسألة ١٢٥: إذا كان الرجل مسلّواً، لكنه يقدر على الجماع، غير أنه لا ينزل، أو كان خنثى، حكم له بالرجل لم يرد بالعيب. وإن كانت المرأة خنثى حكم لها بالمرأة مثل ذلك.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٤).

والثاني: ها الخيار، وكذلك له الخيار (٥).

دليلاً: أن العقد قد ثبت بالاجماع، وإثبات الخير لهما بذلك يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٢٦: إذا دخل بها، ثم وجد بها عيباً، فنها المهر ويرجع على من دلّسها وغرّه.

بمعاون يريد من كتب وأخرى بمعاون كتب من ردد وذكر قصة رواح التي في حديث المذكور مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، ولم يذكر شرح حال له.

(١) أسدّها الحاكم البيهقي في مستدركه «سواء بنت النعمان العماريّة» وقبل غير ذلك فلاحظ ميل الأوطار ٢٩٨:٦.

(٢) السرخس لكبرى ٢٥٧، والمستدرك على الصحيحين ٣٤٢، وبين الأوطار ٢٩٨:٦.

(٣) السرخس لكبرى ٢١٣ و ٢١٤، ومبسوط ٩٥٥، وجامع لأحكام القرآن ٣: ١٥٣، معين سلام ١٠٩٨:٣ نقلاً عن أبي كثير.

(٤) المجموع ١٦: ٢٦٦، والمعي لاس قدامة ٥٨٢، وسحر الزخار ٦٢:٤.

(٥) انظر للمصادر المتقدمة.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه ذكره في القديم (١).

والثاني: يستقر عليه، ولا يرجع على أحد (٢).

وروي ذلك في بعض الأحبار عن النبي صلى الله عليه وآله (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

وروى سعيد بن المسيّب قال: قال عمر بن الخطاب: أتيا رجل تزوج امرأة وبها جذام أو حنون أو برص ففسها، فبها صداقها وذلك لزوحها غرم على وليها (٥)، ولا يخالف له.

مسألة ١٢٧: إذا حدث بالرجل جب، أو جنون، أو جذام، أو برص لم يكن في حار العقد، فإنه لا يرد إلا في الجنون الذي لا يعقل معه أوقات الصلاة فإنه يرد به.

وقال الشافعي: يرد به قولاً واحداً (٦).

دليلنا: أن العقد قد صبح، وثبت الرد يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٢٨: إذا حدث بالمرأة أحد العيوب التي ترد به، ولم يكن في

(١) الأم ٨٤: ٥، والوجيز ١٨٢، والسراج الوهاج ٣٨٢، ومعني المحبس ٢٠٥٣، والمجموع

١٦، ٢٧٥، ومعني لابن قدامة ٥٨٧، وشرح الكبير ٥٨٣٧.

(٢) الأم ٨٤: ٥، ومختصر مربي ١٧٦، ومعني المحبس ٢٠٥٣، والسراج الوهاج: ٣٨٢، والمجموع

١٦، ٢٧٥، والمعني لابن قدامة ٥٨٧، وشرح الكبير ٥٨٣٧، والوجيز ١٨٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٦٦٦، والسنن الكبرى ١٢٥٦، والألم ٨٥، ومختصر الزبيدي: ١٧٦.

(٤) الكافي ٤٠٨: ٥ حديث ١٤، والتهذيب ٤٢٥: ٧ حديث ١٦٩٩.

(٥) الأم ٨٤: ٥، وموطأ ٥٢٦: ٢، والسنن الكبرى ٢١٤٠٧، ونصف عبد الرزاق ٢٤٤: ٦

حديث ١٠٦٧٩، اختلاف يسري في بعض الألفاظ.

(٦) الأم ٤٠: ٥، والوجيز ١٨٢، والسراج الوهاج ٣٨٢، ومعني المحبس ٢٠٣: ٣، ورحمة الأمة

٤٠: ٢، والميران الكبرى ١١٥: ٢، والفتي لابن قدامة ٥٨٤: ٧، والمجموع ٢٧٢: ١٦.

حال العقد، فإنه يثبت به الفسخ.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: قوله - في القديم - لاختيار له (١).

وقال في الجديد: له الخيار، وهو أصحهما (٢).

دليلنا: عموم الأحبار (٣) التي وردت في أن به الرد بهذه العيوب، ولم يعضدوا بين عيب كان في حال العقد وبين ما يحدث فيما بعد. وخبر الفسائية يدل على ذلك؛ لأن السي - صلى الله عليه وآله لم يفصل (٤).

مسألة ١٢٩: إذا دخل بها مع العلم بالعيب فلا خيار له بعد ذلك فلا خلاف، فإن حدث بها بعد ذلك عيب آخر فلا خيار له.

وقال الشافعي: إن كان الحادث في مكان آخر فإنه يثبت به الخيار، وإن كان الحادث ريادة في المكان الذي كان فيه فلا خيار له (٥).

دليلنا: أنه قد ثبت العقد وصل خبره بعد لدخول مع علمه بالعيب، وثبت الخيار بعيب حادث يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٣٠: إذا تزوجها على أنها مسلمة، وباتت كنية، كان العقد بطلاً.

(١) الأم ٨٥: ٥، ومختصر بري ١٧٦، ونبوحر ١٨٢، ومفني المحتاج ٣: ٢٠٢ و ٢٠٣، والسراج انوهاج: ٣٨٢، والمجموع ١٦: ٢٧٢، والميران الكبرى ٢: ١١٥، ورحمة الأئمة ٢: ٤١٢، والمعي لابن قدامة ٧: ٥٨٣ و ٥٨٤.

(٢) الأم ٨٥: ٥، ومختصر بري ١٧٦، والسراج الوهح ٣٨٢، ومعي المحتاج ٣: ٢٠٢ و ٢٠٣، ونبوحر ١٨٢، والمجموع ١٦: ٢٧٢، ورحمة الأئمة ٢: ٤١٢، والميران الكبرى ٢: ١١٥، والمعي لابن قدامة ٧: ٥٨٣ و ٥٨٤.

(٣) من لا يخسر مدعيه ٣: ٢٧٢ (ب ١٢٥ مريد منه النكاح)، ونهدب ٧: ٤٢٤ حديث ١٦٩٣ - ١٦٩٨ و ٤٢٢ (باب التدليس في النكاح ومريد منه ومد لا يرد).

(٤) تقدم في مسألة ١٢٤ من هذا الكتاب فلاحظ.

(٥) الأم ٨٥: ٥، والمجموع ١٦: ٢٧٢، وحاشية إمامة الصائبي ٣: ٣٣٤.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (١).

والثاني: أنه صحيح (٢).

دليلنا: أن ما ثبت أن يعقد على الكافرة لا يصح (٣)، فكيف إذا انصاف

إليه الفرور.

مسألة ١٣١: إذا عقد على أنها كنية، وكنت مسلمة، كان العقد باطلاً

ومن أجاز بكاح الكتابات من أصحابنا (٤) يجب أن يقول أن لعقد صحيح،

ولا خيار له.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: أنه باطل (٥).

والثاني: أنه صحيح (٦). فاد قار صحيح، فهل له الخيار أم لا؟ قال:

ليس له الخيار قولاً واحداً (٧).

دليلنا: على بطلانه أنه عقد على من يعتمد أنه لا يعقد بكاحه، فكان باطلاً.

(١) مختصر المرنى: ١٧٦، والسراج الوهاج: ٣٨٣، والوجيز ١٨٢ و ١٩٠، ومعني مدح ٢٠٨: ٣، والمجموع

٢٩١: ١٦، والمغني لابن قدامة ٤٢٢: ٧

(٢) مختصر المرنى ١٧٦، والوجيز ١٩٠، والمجموع ٢٩١: ١٦، ومعني مدح ٢٠٨: ٣، وشرح الوهاج

٣٨٣، والمغني لابن قدامة ٤٢٢: ٧.

(٣) تقدم بيانه في المسألة ٨٤ من هذا الكتاب ملاحظ.

(٤) من ذهب إلى هذا ذهب على من رآه على من حكه عنه العلامة الحنفى في لمعنف كتاب

النكاح: ٨٢، وإبته الشيخ الصديق في المنع: ١٠٢.

(٥) مختصر مرنى ١٧٦، والسراج الوهاج ٣٨٣، ومعني المدح ٢٠٨: ٣، والمجموع ٢٨٧ و ٢٨٩،

و الوجيز ١٨٢ و ١٩٠.

(٦) مختصر مرنى ١٧٦، والسراج الوهاج ٣٨٣، ومعني مدح ٢٠٨: ٣ و ٢٠٩، و الوجيز ١٨٢ و ١٩٠

والمجموع ٢٨٧ و ٢٨٩.

(٧) مختصر مرنى ١٧٦، والسراج الوهاج ٣٨٣، ومعني مدح ٢٠٨: ٣

مسألة ١٣٢: إذا عقد الحر على مرقية على أنها حرة، فبانت أمه، كان العقد حلالاً، وكذلك يقول في الروح إذا كان حراً.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه.

والآخر: صحيح (١).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

مسألة ١٣٣: سمع الأئمة المروحة طلاقها. وبه قد دل ابن عباس، وابن مسعود، وأنس بن مالك وأبي بن كعب (٣).

وذهب عمر، وابن عمر، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص والمقهاء أجمعين إلى أن العقد بحاله، ويقوم لمشتري مقام ابنته في ملك رقبته، ولا يكون بيعها طلاقاً (٤).

دليلنا: إجماع لفرقة وأخبارهم (٥). ويصاً قوله تعالى: «والمحصنات من النساء إلا ما ملكتم بأيديكم» (٦) والمحصنات زوجات الغير، فحرمت عليهن إلا

(١) الأم ٥ ٨٣، ومختصر المزي ١٦٦ و١٧٧، وسعي المحتج ٣ ٢٠٨، والسراج الموع ٣٨٣، ووجه ١٨:٢ - ١٩، وحاشية إمامة الطائفة ٣ ٣٣٦ و٣٣٧، والمجموع ١٦-٢٨٨، وسعي لاس مقدمة

٤١٣:٧

(٢) نكاحي ١٠٤:٥ حديث ١، والتهذيب ٤٢٢:٧ حديث ١٦٩٠.

(٣) أحكام القرآن لشيخنا ١٣٦٢ و١٣٧، وعمدة القاري ٢٠٠:٢٦٦، وفتح الباري ٩ ٤٠١، وإجماع لأحكام القرآن ٥ ١٢٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٨٢-١

(٤) مختصر المزي ١٧٧، وعمدة القاري ٢٠٠:٢٦٦، ونسب ١ ٢٨٧، وفتح الباري ٩ ٤٠١، وإجماع لأحكام القرآن.

(٥) نكاحي ٥ ٤٨٣ حديث ١-٦، والتهذيب ٧:٣٣٧ و٣٣٨ حديث ١٣٨١ و١٣٨٢ و١٣٨٨

١٣٩٠، ومن لا يحضره الفقيه ٣:٢٨٥ حديث ١٣٥٥.

(٦) النساء: ٢٤.

مامسكت اليمين، فالظاهر أنه متى مدت زوجة لغير حلت له ملك اليمين، فإذا حلت له ثبت أنها حرمت على زوجها.

مسألة ١٣٤: إذا أعتقت لأمة تحت حُرٍّ، فالظاهر من روايات أصحابنا أن لها الخدر (١). وبه قال الحنفي، والشعبي، وطاووس (٢).

وقال طاووس: لا الخدر، ولو أعتقت تحت قرشي (٣).

وقل بعضهم: لو أعتقت تحت أمير من الأمراء لا الخدر. وبه قال الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه (٤).

وروي في بعض أحبار: أنه ليس لها أخبار (٥). وبه قال شافعي، ومالك، وربيعه، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق. وفي الصحابة: من عمر، ومن عدس، وعائشة، وصفة (٦).

(١) التهذيب ٣: ٣٤١ و ٣٤٢ ح ٣٩٤، و ١٤ و ١٥ و ١٦، و بهدب ٢٠١: ٩ حديث ٧٠٩ و ٧١٠،

والاستبصار ٣: ٢١٠ حديث ٧٥٩ و ٧٦٠، والعقبة ٣: ٢٦١ حديث ١٢٤٤.

(٢) معني (١) قد مره ٥٩١، وبعده بدري ٢٠: ٢٦٧، وجموع ١٦: ٢٩٤، والشرح الكبير ٧: ٥٥٤، والبحر الزخرد ٤: ٦٨ و ٦٩.

(٣) المجموع ١٦: ٢٩٤، وعتقة نقاري ٢٠: ٢٦٧ من دون ب.

(٤) المبسوط ٥: ٩٨ و ٩٩، واللباب ٢: ٢٠٥، وعتقة الفار ٢٠: ٢٦٧، وفتح ياري ٩: ٤٠٧، وشرح فتح الخدر ٢: ٤٩٥، وبدائع خدائ ٢: ٣٢٥، وهدية ٢: ٤٩٥، وسف ١: ٣٧١، وهدية الخد ٢: ٥٣٢، وشرح الكبير ١: ٥٥٤، ومعني (١) قد مره ٥٩١، وجموع ١٦: ٢٩٤، وسنن الألبان ٢: ٢٩٤.

(٥) التهذيب ٨: ٢٠١ حديث ٧٠٦ و ٧٠٧.

(٦) معني (١) قد مره ٥٩١، والهداية ٢: ٤٩٥، وبداية المجتهد ٣: ٥٣، والمجموع ١٦: ٢٩١ و ٢٩٤، والشرح الكبير ٧: ٥٥٤، وفتح بدري ٩: ٤٠٧، وشرح فتح القدير ٢: ٤٩٥، وبدائع الصائغ ٢: ٣٢٢، وسف ١: ٣١٠، وجموع ٥: ٩٩، ورحمة الله ٢: ٤١، وسنن الأوطار ٦: ٢٩٤، وشرح "تدريج على هدية ٢: ٤٩٥، وسنن بدري ١: ٣١٠، وسنن سريدي ٣: ٤٦١، وسنن برحار ٤: ٦٨ و ٦٩.

دليلنا: على الأول أخبار أصحابنا ورواياتهم (١).

وروى ابراهيم عن الأسود، عن عائشة قالت: خير رسول الله صلى الله عليه وآله بريرة وكان زوجها حراً (٢)، وهذا نص.

وقد روى مثل ذلك أصحابنا (٣).

والرواية الاخرى رواها أصحابنا أن زوج بريرة كان عبداً (٤).

والذي يعزى عني أنه لأحياها، لأن العقد قد ثبت، ووجود الحياها يحتاج الى دليل.

وروي عن عائشة في حبر بريرة أنه كان زوجها عدواً، وأنها قالت: لو كان حراً لم يخبرها (هـ).

مسألة ١٣٥: العتة على يثت امرأة به الخيار، ويصرف له مدة سنة،
فإن حامع فيها ولا فرق بينها. وإن قال حية العتة (٦).

وقال شافعي: لأعلم خلافاً فيه عن مذهب أبيه في أنه جامع ولا
 فرق بينهما (٧).

وقار الحكم: لا يصرب له مدة ولا يفسح به اسكاج، وبه قاب أهل

(١) التي تحملت الإشارة إليها في الهامش رقم ١ من هذه المذلة.

(۲) مندرجہ ذیل ۲۶ خدوے ۲۲۳۵ سے ۲۶۱۳ تک ۱۱۵۵ سے ۱۱۵۷ تک کی

(۳) الکاف ۴۸۵:۵-۴۸۶:۱، والتہذیب ۳۴۱:۷، حدیث ۱۳۹۹.

(٤) الكافي ٤٨٧، ح ٦٠٥، تهذيب ٣٤٢، حديث ١٣٩٧ و ١٣٩٨.

٥٦) صحيح مسلم ١١٤٣ ح ٩، وص: في داود ٢٧٠: ٢ حديث ٢٢٣٣، وص: الترمذي ٤٦٠: ٣
حديث ١١٥٢، وص: الكشي ٢٢١: ١

١٦) ٥٠٥، ٤، والمجموع ٢٦٩١ و٢١٠. وحسب ٥٩١، وبقي ٦٣٧، وشرح
الكثير ٥٦٩، وشرحت العدد ٢٦٣، وهدى ٢٦٣ و٢٦٩

لظاهر (١).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

وأيضاً، إجماع الصحابة، فإنه روي ذلك عن عبيد السلام، وعمر،
وس مسعود، والمغيرة بن شعبة. فقالوا: كنهه: بؤس سنة (٣)، ولا يعرف هم
مخالف. وسندلوا بقوله تعالى: «لصلاق مرتد فإمساك بمعروف أو تسريح
بإحسان» (٤) فادعهم عن أحدهما. وهو أن يمساكها. وحب أن يسرحها
بإحسان.

مسألة ١٣٦: فتح العنن يس بطلاق. وبه قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة، ومالك: هو طلاق (٦).

دليلنا: إجماع فرقة واحبارهم، فأبهم روي أنها يس بغير طلاق (٧).

مسألة ١٣٧: إذا قل لها أنه عتي، فبروحته على ذلك، فكان كما قل، م

يكن لها بعد ذلك خيار.

وللشافعي فيه قولان:

المنى ٥٨١: ١٠ و ٦١ و ٦٣، وبني لاس مقدمة ٦٠٣: ١، والشرح الكبير ٥٦٩: ٦، والمجموع ١٦: ٢٧٩،
٢، لكاي ٤١٠: ٥ «باب لرجل يدين نفسه والعنن»، وبهذب ٣٠: ٦ و ٣١، حديث ١٧١٤ و ١٧١٦ و
١٧١٨ و ١٧١٩

(٣) المنى ٥٩: ١٠، وبني لاس مقدمة ٦٠٣: ٧، والشرح الكبير ٥٦٩: ٧، وهداه ٢٦٣: ٣، وشرح فتح
المدبر ٢٦٣: ٣، والمجموع ١٦: ٢٧٩ و ٢٨٠، وبني لاس مقدمة ٣٠٥ و ٣٠٦، حديث ٢٢١ و ٢٢٤ و
٢٢٥ و ٢٢٦.

(٤) البقرة: ٢٢٩.

(٥) الأم ٥: ١٠، والمجموع ١٦: ٢٨٢، وبني لاس مقدمة ٦٠٥: ٧، وهداه بطبوع في هامش شرح فتح
المدبر ٢٦٤: ٣، وشرح فتح القدير ٢٦٤: ٣.

(٦) بدائع الصنائع ٢: ٣٢٥، وشرح فتح القدير ٢: ٢٦٤، وهداه ٣: ٢٦٤، وفتاوى هديه ١: ٢٨٦،
والمناهي لابن قدامة ٧: ٦٠٥، والمجموع ١٦: ٢٨٢.

(٧) لكاي ٤١٠: ٥، حديث ٤: ٦، والتهذيب ٧: ٤٣١ و ٤٣٢، حديث ١٧١٤ و ١٧١٧.

قال في القديم: مثل ماقلناه (١).

وقال في الجديد: لها الخيار (٢).

دليلاً: إجماع المصنف وأيضاً أنها دحنت عن بصيرة، فكان كالأقدام والبرص لم يثبت لها الخيار. وأيضاً فقد ثبت العقد، وثبت الخيار بعده يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٣٨: إذا كان له أربع نسوة، فعن عن واحدة مهن ولم يعن عن الثلاث، لم يكن لها خيار، ولا يصرب لها الأهل.

وقال الشافعي: لها حكم نفسها، ويصرب لها المدة ويثبت لها خيار (٣).
دليلاً: إجماع المصنف وأحبارهم (٤)؛ ولأن ثبت الخيار يحتاج إلى دليل، والعقد صحيح مجمع عليه، ولادليل على ثبوت الخيار بعده.

مسألة ١٣٩: إذا رصيت به بعد انقضاء لمدة، أو في حلال مدة، لم يكن لها بعد ذلك خيار.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقلناه، وهو الأطهر عندهم (٥).

والمذهب: أنه لا يسقط خيارها (٦).

دليلاً: عموم الأخبار التي وردت في سقوط خيارها إذا رصيت دليلاً (٧).

(١) الأم ٤٠٥، ومجموع ٢٨٣: ١٦، ونوحي ١٨٢، والمعي لابن قدامة ٦٠٧: ٧.

(٢) النوحي ١٨٢، ومجموع ٢٨٣: ١٦، والمعي لابن قدامة ٦٠٧: ٧.

(٣) لمجموع ٢٨٤: ١٦، ونوحي ٢٠: ٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٣: ٣٥٨، حديث ١٧١٠، وتهذيب ٤٢٩: ٧، حديث ١٧١١، والكافي ٥: ٤١١.

حديث ٩، والاصبصار ٢٥٠: ٣، حديث ٨٩٨.

(٥) الأم ٤٠٥، ونوحي ٢٠: ٢، والمجموع ٢٧٨: ١٦.

(٦) الأم ٤٠٥، ومجموع ٢٧٨: ١٦، والنوحي ٢٠: ٢.

(٧) من لا يحضره الفقيه ٣: ٣٥٨، حديث ١٧١١، والتهذيب ٤٣١: ٧، حديث ١٧١٩، وأيضاً يستلزم

وأيضاً وثبت الخيار يحتاج الى دليل، والأصل بقاء العقد وصحته.
مسألة ١٤٠: إذا اختلفا في الاصابة، فقال: أصبتها، وأنكرت، فإن كانت
ثبناً والقول قوله مع يمينه عند أبي حنيفة وأصحابه، والشافعي، والثوري (١).
وقال الأوزاعي: يحلّي بينهما، ويكون بالقرب منها امرأتان من وراء
الحجاب، فإذا قصى وطره بادرنا ليه، فإن كان الماء في فرجها فقد جامعها،
وإن لم يكن في فرجها ماء فجامعها (٢).

وقال مالك هكدي، لا أنه قل يقتصر على امرأة واحدة (٣).
وقد روى أصحاب: أنه تؤمر المرأة أن تحشوقنها خلوقاً، فإذا وطأها وكان
عن ذكره أثر خلوق غُلم أنه أصابها، وإن لم يكن غُلم أنه لم يصبها (٤)، وهذا
هو المعمول عليه.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥). وأيضاً الأصل بقاء النكاح، وما يوجب
الارالة يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٤١: إذا تزوجت برجل، فقال أنه حصني، أو مسلول، أو موهوب،
كان لها الخيار.
وللشافعي فيه قولان:

من عموم الأحاديث الواردة في حديث ٤٣٠٧ أمره ١٧١٢-١١١٦.
(١) لام ٤٠: ٥، ومختصر البرقي: ١٧٨، والسراج الوهاج ٣٨٣، ومعنى صحيح ٢٦٣، ومجموع
١٦ ٢٨١ و ٢٨٢، ومحلّي ١٠ ٥٩، ومعنى لاس قدمه ٦١٦، وشرح الكبير ٧ ٥٧٥.
(٢) المعنى لاس قدمه ٦١٨، وشرح الكبير ٧ ٥٧٦، ومجموع ١٦ ٢٨١.
(٣) مجموع ١٦ ٢٨١ و ٢٨٢، ومعنى لاس قدمه ٦١٨، وشرح الكبير ١٦ ٥٢٦.
(٤) كفي ٤١١ ٥ حديث ٨، ومن لا يضره نصيب ٣ ٣٥٦ حسب ٤ ١٧، ونسبته ٧ ٤٢٩ حديث
١٧١٠، والاسبصار ٣: ٢٥٦ حديث ٩٠٠.
(٥) انظر المصادر المتقدمة تحت الرقم ٨٤٨.

أحدهما: مثل ماقلناه (١).

والثاني: لاخير لها، لأنه متمكن من لايلاج وإف لاينزل، وذلك لايجب الفسخ (٢).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

مسألة ١٤٢: الحثي تعتبر المال، فيمن أيها حرج أولاً حكم به، وإن كان حرج مهياً، من أيها انقطع أخيراً حكم به. وبه قال لشافعي (٤). - إلى هاهنا وقفاً. فإن قطعاً معاً عند يرجع إلى القرعة.

وروي عنه الأصل (٥)، والمعول على القرعة.

وعنده هل يرعى قلة البول وكثرته؟ فيه قولان:

فإن سدويماً في ذلك رجح إليه، قال أيها مال طبعه حكم به، وهو المعول عليه عندهم (٦).

وقد روي عنه الرجوع إلى عقد الأصل، وهو ضعيف. قال اشافعي: وليس بشيء (٧).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٨).

(١) مختصر لمري ١١٨، والوجيز ٢٠٣، والمجموع ١٦: ٢٦٦، والشرح بوجه ٣٨٢، ومعني شرح ٢٠٣٣.

(٢) شرح بوجه ٣٨٢، ومعني المحتاج ٢٠٣: ٢، والوجيز ٢٠٢: ٢، والمجموع ١٦: ٢٦٦.

(٣) الكافي ٤١١: ٥، حديث ٦، والتهذيب ٧: ١٣٢، حديث ١٧٢٠، ١٧٢٢.

(٤) لأ ٦: ٢٥، والمجموع ١٦: ١٠٣، والآداب والسنن ٢٤١.

(٥) من لا يخبره الفقه ٢٣٨: ٤، حديث ٧٦٠.

(٦) المجموع ١٦: ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، والمقي لاين مقدمة ١١٥: ٧.

(٧) لم أترع هذه الرواية في المصادر الموفرة.

(٨) الكافي ١٥٦: ٧، ١٥٧، حديث ١٠٥، والفقيه ٢٣٧: ٤، حديث ٧٥٩، وتهذيب ٣٥٣: ٩ (باب

وروى ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وآله قال في الذي به
مال الرحال وما للساء : «يؤثر من حيث يؤثر» (١).

مسألة ١٤٣ : العزل عن الحرة لا يجوز إلا برضاها ، حتى عزل بغير رضاها
أثم ، وكان عليه عشر دية الجنين عشرة دنانير .
وللشافعي فيه قولان :

أحدهما : أنه محظور لا يجوز . مثل ما قدمناه . غير أنه لا يوجب دية (٢) .

ومذهب : أن ذلك مستحب ، وليس محظور (٣) .

دليلاً : إجماع الفرقة وأحبارهم (٤) ، وطريقة الاحتياط .

مسألة ١٤٤ : إذا تزوج الحرّ حرة ، ففرق بينهما ، ولد ، كان حرّاً .

وقال الشافعي : إن كان مخرجاً عربياً ولولد على قولين :

أحدهما : يكون حرّاً (٥) ، وبه قال أبو حنيفة (٦) .

والآخر : يكون رقاً (٧) .

وإن كان عبر عربياً فهو رق قولاً وحداً (٨) .

دليلاً : إجماع الفرقة وأحبارهم (٩) . وأيضاً : فإن الأصل الحرية ، والرق طارئ

(١) السنن الكبرى ٢/٢٦١ ، والمعنى لأبي داود ١١٥:٧ .

(٢) مجموع ١٦/٢١١ ، وعمدة ٢٠/١٩٥ ، وفتح الباري ٩/٣٨٩ ، وشرح النووي عن

صحيح مسلم في هامش ٦/١٩٢ ، وسبل السلام ٣/١٠٣٦ .

(٣) مجموع ١٦/٢١١ ، ورحمة الأئمة ٢/٤٧ ، والميزان الكبرى ٢/١١٨ ، وعمدة ٢٠/١٩٥ ،

وفتح الباري ٩/٣٠٨ ، وشرح النووي عن صحيح مسلم ٦/١٩٢ ، وسبل السلام ٣/١٠٣٦ .

(٤) نكاحي ٥/٥٠٤ ، حديث ٣-١ ، والتهذيب ١٧/٤١٧ ، حديث ١٦٦٧-١٦٦٩ ، وسبل في حديثه .

(٥) انظر الأم ٥/٨٦ ، ومجموع ١٦/٢٨٨ ، وفتح المعين ١٠٨ . (٦) البوط ٥/١١٨ ، و١٣١ .

(٧) مجموع ١٦/٢٨٨ ، ومعني المحتاج ٣/١٨٦ ، وفتح المعين ١٠٨ من دون نسخة .

(٨) الأم ٥/٤٣ ، ومعني المحتاج ٣/١٨٦ ، وفتح المعين ١٠٨ .

(٩) الكافي ٥/٤٩٢ ، ولغته ٣/٢٩١ ، حديث ١٣٨١ و١٣٨٢ ، والتهذيب ٧/٣٣٥ و٣٣٦ ، حديث ١٣٧٤

يحتاج الى دلالة شرعية.

مسألة ١٤٥: اد عاب الرجل عن امرأته، فقدم رجل، وذكر لها: أنه طلبها خلافاً باب منه، وذكر لها أنه وكله في استئاف الكاح عيها، وأن يصنفها تبعاً يصممها ما عه، فصعبت ذلك، وعقد كاح، وصمم لرسو الصدق. ثم قدم الروح، فأكر الطلاق، وأكر التوكيل. فالفور قوله، والكاح الأول بحاله، والثاني لم يصعد، ولا يلزم بوكيل ضمان مصممه لها. وبه قال أبو حنيفة (١)، والشافعي، على ما حكاه صاحب عه (٢).

وقال في الاملاء: على الوكيل نصف المستقى (٣).

وقال مالك، وروى: لزومه ضمان ذلك (٤).

دليلاً: أن الكاح الأول باق، وإنما يلزم صدق بالعقد، فاد م يكن بينها عقد فلا صدق عليه. والأصل براءة الدمة، وشغلها يحتاج الى دليل.

- ١٣٧٨، والاستبصار ٢٠٢: ٢ و ٢٠٣ حطيت ٧٣١-٧٣٥.

(١) الموطأ ٢٠٥ و ٢١٠، وشرح منح لغير ٢٣٢ و ٤٣١، و مجموع ١٦ و ١٨١

(٢) المجموع ١٦: ١٨١.

(٣) الأم ٥ ٨٢، و مجموع ١٦ و ١٨١ وفيه مرجع عنه لأف، أي كَلَّ المستقى ها.

(٤) لم أف له على هذا القول في المصادر التواترة، سوى ما نقله في هامش المدونة الكبرى ١٧٤: ٢ من علي بن زياد لزوم الضمان.

كتاب الصداق

مسألة ١: إذا عقد على مهر فاسد، مثل: الخمر والخنزير والميتة وما أشبهه فسد المهر، ولم يفسد لنكاح، ووجب لها مهر المثل. وبه قال جميع الفقهاء (١) إلا مالكا فإنه عنه روايتان:

إحدهما: مثل ما قلناه.

والأخرى: يفسد النكاح (٢).

وبه قال قوم من أصحابنا (٣).

دليلنا: أن ذكر المهر ليس من شرط صحة العقد، فإلّا ذكرها هو فاسد، لم يكن أكثر من أن لم يذكره أصلاً، فلا يؤثر ذلك في فساد العقد.

وأيضاً قوله صلى الله عليه وآله: «النكاح إلا بولي مرشد وشهدي عدل» (٤)

(١) الأم ٥، والبرهان ٢٦٢ و٢٦١، والشرح لموهب ٣٨٩، ومعنى محتج ٣ ٢٢٥، ومختصر المزي

١٧٨، والمعني لاس فداية ٨ ٢٣٠، وشرح الكبير ٨ ٢٧، والمبسوط ٥ ٨٩، وسبب ٢ ١٩٧،

ومدافع بصدائح ٢ ٢٧٩، وشرح فتح القدير ٢ ١٥٢، ومدة العقد ٢ ٢٧

(٢) مبسوط ٥ ٨٩، والمعني لاس فداية ٨ ٢٣، والشرح الكبير ٨ ٢٧، ومدة العقد ٢ ٢٧، وأسهل

المدارك ٢ ١٠٨.

(٣) بسبب هـ، يقول العلامة حنفي في مجموع شعبة ٢ ٩٣، من كتب النكاح إلى شيخ القيد وبين

البراهين، وما في المسححة المطبوعة من الفتحة ٧٨: والمذهب ٢ ١٩٩، خلاف ذلك، وليس العلامة

قدس سرهماستعداد ذلك من بعض كتبها وافته العالم.

(٤) نسس الكبير ٧ ١١١ و١٢٤ و١٣٥ و١٤٨، ودرر الإسلام ٢ ٢١٨، ورسبب مسد نشافعي

فتمناه لعدم الولي والشاهدين، وأثبتته بهم، وهذا نكاح قد عقد بهم، فوجب أن يكون ثانياً.

وأيضاً فإنها عقدان يصح أن يسفرد كل واحد منهما عن صاحبه. لا ترى أنه لو عقد بعير مهر يصح النكاح بلا خلاف، ورد ثبت بعد ذلك المهر صح أيضاً، وإذا كان عقدان ففساد أحدهما، لا يوجب فساد الآخر إلا بدليل.

مسألة ٢: الصداق مقرر أصيب عليه، مما يصح أن يكون ثمناً لمبيع أو أجرة لمكتري، قليلاً كان أو كثيراً. وله قول في الصحابة عمر بن الخطاب، وابن عباس، وفي التابعين سعد بن المسيب، والحسن بنصري. وفي الفقهاء ربيعة، والأوزاعي، وثورى، والشافعي، وأحمد، وإسحاق (١).

وقال مالك: مفذر بقل ما يجب فيه القطع وهو ثلاثة دراهم (٢).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: مفذر عشرة دراهم، فإن عقد النكاح بقل من عشرة صححت التسمية وكملت العشرة، فيكون كأنه عقد عشرة. وهذه التسمية تمنع من وجوب مهر المثل (٣).

١٢ ٢، وعنصر المزي ١٦٤، ولبعض أخبار ١٦٢ ٣ حدث ١٥١٢، ومنه في المطبوع ٢٢١ ٣

حديث ١١، ومن ٢٢٥ حديث ٢٢١ و٢٢٢

(١) الأم ٥٨:٥، والمجموع ٦ ٣٢٦، وكذا في لأحد ٢ ١٠، ومعني لمح ٣ ٢٢٠، والشرح الوهح ٣٨٧، وحاشية إغانة الطالبين ٣ ٣٤٨، وسقوط ٥ ٨٠، وشرح فتح المغير ٢ ٤٣٥، وندائع الصنائع ٢ ٢٧٦، وسنن أحمد ث ٢ ١٣٦، وفتح الباري ٩ ٢٠٩، ومعني لابن قدامة ٨ ٥٨، والشرح الكبير ٨ ٥، وندوة المعبد ٢ ١٨٠، ورحمة الأئمة ٢ ٤١، والبرال الكبير ٢ ١١٦، ومن الترمذي ٣ ٤٢١ ديل حديث ١١١٣

(٢) لمدونة الكبرى ٢ ٢٢٣، وندوة المعبد ٢ ١٨٠، وحوهر الأكليل ١ ٣٠٩، ومعني ٩ ١٩٥، ونبع ٢٩٥:١، وعمدة القاري ٢٠:١٣٩، وفتح الباري ٩ ٤٠٩، وبن أحمد ث ٢ ١٣٦، والمجموع ١٦:٣٢٦، ورحمة الأئمة ٢ ٤١، والبرال الكبير ٢ ١١٦، وسحر الزبد ١ ٩٩، ومن الترمذي ٣ ٤٢١:٣ ديل الحديث ١١١٣.

(٣) بسوط ٥ ٨٠، وكتاب ٢ ١٩٥، وفتح الباري ٩ ٢٠٩، وندائع الصنائع ٢ ٢٧٥، والنبع

وقال رور سمعت المسمى، ونحو مهر المثل، وهو العياس على قولهم (١).

وقال ابن شبرمة: أقله خمسة دراهم (٢).

وقال النخعي: أقله أربعون درهماً (٣).

وقال سعيد بن حير: أقله خمسون درهماً (٤).

دليلنا: إجماع لفرقة واحد رهم (٥).

وأيضاً قوله تعالى: «وإن طلعتُموهنَّ من قبل أن تمتوهنَّ وقد فرضتم لهنَّ فريضةً فنصف ما فرضتم» (٦) فجعل لها بالطلاق قبل الدخول نصف المسمى، ولم يعصل القلب من الكثير. وعندهم إذا كان فرض لها خمسة وحب كتبها، وهو خلاف القرآن.

وروى ابن عمر: أن نبي صتي الله عليه وآله قال: «أدوا العلائق» قيل يارسول الله وما العلائق؟ قال: «متراضي به لأهلون، وقد يتراضون بدرهم

٢٩٠١، وعنده بدر ٢٠ ١٣٨، وشرح فتح القدر ٢ ٤٣٥، وشرح الهداية ٢ ٤٣٧، وتبيين الحقائق ١٣٦٢، والفتاوى الهندية ٣٠٢:١، والمغني ٩ ٤٩٥، ونداية المحبد ٢ ١٨، والمعي لابن قدامة ٨ ٥٠، وشرح الكبير ٨ ٥٠، والمجموع ١٦ ٣٢٦، ورحمة رامة ٢ ٤١، ولسان التكري ٢ ١١٦، وكفاية الأحيار ٢: ٤٠، وسنن الترمذي ٣: ٤٢١، ذيل الحديث ١١١٣.

(١) وبد له بصنع ٢ ٢٧٦، وشرح فتح القدر ٢ ٤٣٧، والهداية ٢ ٤٣٧، وشرح بداية على الهداية ٢ ٤٣٧، والمجموع ١٦ ٣٢٦.

(٢) والمجموع ١٦ ٣٢٦، ونداهه محبد ٢ ١٨، وفتح بري ٩ ٢٠٩، وتبيين الحقائق ٢ ١٣٦، ومعي لاس قدامة ٨ ٥٠، والشرح الكبير ٨ ٥٠، والبحر الزخار ٤: ٩٩.

(٣) لمحي ٩ ٤٩٥، والمجموع ١٦ ٣٢٦، والمعي لاس قدامة ٨ ٥٠، وشرح الكبير ٨ ٥٠، ونداهه محبد ٢ ١٨.

(٤) لمعي لاس قدامة ٨ ٥٠، وشرح الكبير ٨ ٥٠، والمعنى ٩ ٤٩٥، والمجموع ١٦ ٣٢٦، وسنن الحقائق ٢ ١٣٦.

(٥) الكافي ٥ ٣٧٨، ومبسطة ٧٨، ونهبت ٦ ٣٥٤ وفي عدة أحاديث فلاحظ.

(٦) البقرة: ٢٣٧.

ودرهمين» (١).

وقال صلى الله عليه وآله: «من استحل بذرهمين فقد استحل» (٢)
وعندهم من استحل بذرهمين فقد استحل بعشرة.

وروى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا جناح
على امرء أن يصدق امرأة قلبلاً كان أو كثرراً، إذا كان اشهدوا
وتراضوا» (٣).

وأيضاً فإن النبي - صلى الله عليه وآله - روح امرأة على تعميم آية من كتب
الله. بعد أن طلب حاتم من حديد فلم يقدر عليه (٤)، وذلك يدل على ما قبله.

مسألة ٣: يجوز أن يكون مافع الحرمهراً، مثل: تعميم آية، أو شعر مباح، أو
بهاء، أو حياطة ثوب وغير ذلك، مما له الأجرة.

واستثنى أصحابنا من حلة ذلك الإحارة، فقالوا: لا يجوز ذلك؛ لأنه كان
يختص بذلك موسى - عليه السلام - . وانه قال الشافعي، ولم يستثن الإحارة، بل
أجازها (٥).

وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز أن يكون مافع الحر صدقاً بحل، سوء
كانت فعلاً أو عمراً؛ لأنَّ عندهم لا يجوز المهر، لا أن يكون مالاً، أو ما يوجب

(١) سنن أبي يعقوب ٣: ٢٤٤ حديث ١٠ عن ابن عباس، وليس بالكبرى ٢٣٩١٧، وعمدة البحري
١٣٨: ٢٠ و١٣٧.

(٢) السنن الكبرى ٧: ٢٣٨.

(٣) سنن الدارقطني ٣: ٢٤٤ حديث ٩٧ باختلاف يسير فلاحظ.

(٤) صحيح مسلم ٢٦٦، وسنن أبي يعقوب ٣: ٢٤٧، وسنن ابن ماجه ١: ٦٠٨ حديث ١٨٨٩.

(٥) لام ٥٦٥، والمجموع ١٦: ٣٢١، ورحمة الأئمة ٢: ٤١٢، وشرح الكرمي ٢: ١١٦، والبسوط ٥: ٧١.

وفتح البحري ٩: ٢١٣، وشرح فتح البدير ٢: ٤٥٠، وندائع بعدة ٢: ٢٧٨، ونداءة محمد

تسم المذل، مثل: مكى دار، أو خدمة عبديسة، فأما ما لا يكون مثل ذلك فلا يجوز (١).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

وأيضاً روى سهل بن سعد بن عدي. أن امرأة أنت لى. صلى الله عليه وآله. فقالت: يارسول الله إني قد وهبت نفسي لك. فقدمت قياماً طويلاً، فقام رجل فقال: يارسول الله روحني إن لم تكن لك فيها حاجة. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله. «هل عندك من شيء تصدقها إياه؟» فقال: ما عندي إلا أراري هدي. فقال النبي: «إن أعطيتها إياه حسبت ولا أرا لك، فالتمس شيئاً» فقال: ما أجد شيئاً. فقال: «إتمس ولو حانئاً من حديد» فتمس فلم يجد شيئاً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «هل عندك من القرآن شيء؟» قال: نعم. سورة كذا وسورة كذا، قد سقاهما. فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «قد روحنكهما معك من القرآن» (٣).

وظاهره أنه جعل الذي معه من لقرآن صدقاً، وهذا لا يمكن، فقد ثبت أنه إنهما جعل الصدوق تعليمها إياه.

وروى عنه عن أبي هريرة: أن نسي صلى الله عليه وآله قال للرجل: (ما تحفظ من القرآن؟) قال: سورة البقرة والتي تليها. قال: «فقم وعتمها»

(١) المبوط ٧٠٥، والليالي ١٩٩:٢، وعمدة القاري ١٣٩:٢٠، وفتح الباري ٢١٣:٩، واهدأية ٤٥٠:٢، وشرح فتح القدير ٤٥٠:٢، وشرح العدة على الهداية ٤٣٧:٢، وبنسب الحقائق ١٤٥١:٢، وبدائع الصنائع ٢٧٧:٢، وأحكام عرف نسخة ص ١١٢، ورحمة الأئمة ٤٢:٢، وميراث الكبرى ١١٦:٢، والمجموع ٣٢٨:١٦، والبحر الزخار ٩٩:٢.

(٢) الكافي ٣٨٠:٥، حديث ٣٥٤:٧، واهدأية ١٤٤٤.

(٣) صحيح صحيح ٢٦٦، وسند ٥٢٦:٢، حديث ١١٣:٦، وسند أبي دور ٢٣٦:٢، حديث ٢١١١، وسند ترمذي ٤٢١:٣، حديث ١١١٤، وعمدة ١١٣٨:٢، ١٣٩:٢.

عشرين آية، وهي امرأتك» (١).

مسألة ٤: إذا أصدقها تعليم سورة، فلقها، فلم تحفظ منها شيء، أو حفظتها من غير، فالحكم واحد. وكذلك أن أصدقها عدد، فهدك قل يقبض، فالكل واحد، كان لها مثل الصداق، وهو أجرة مثل تعليم السورة، وقيمة العدد. وبه قال الشافعي في (القديم) (٢).

وقال في الحديد أنه يسقط المسمى، ويجب لها مهر امثل (٣).
 دليلنا: أن يحتاج مهر امثل يحتج إلى دليل، لأن الذي وجب لها بالعقد شيء بعينه، فإذا تعذر كان لها أجرة أو فتمته.
 مسألة ٥: إذا أصدقها تعليم سورة، ثم ضلها قبل الدخول بها وقبل تعميمها، حاربه أن يلحقها النصف الذي يستمر عليه.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٤).

والثاني: ليس به ذلك، لأنه لا يؤمن من الافتتان بها (٥).
 دليلنا: أن الذي نسب لها، واستمر تعليم نصف ماسقي. واحتج غير ذلك يحتج إلى دليل. ولا يؤدي إلى الافتتان بها، لأنه لا يلحقها، لا من وراء حجاب، وكلام النساء من وراء الحجاب ليس محظور بلاحلاف.

(١) من أبي داود ٢٣٦: ٢ و ٢٣٧ حديث ٢١١٢.

(٢) الأم ٥٠، ومختصر امري ١٨١، والبحر الرخا ١٠٦، والمجموع ١٦ ٣٤٤، ومعني لاس قدامة ١٦٨، ومعني محتاج ٣ ٢٢١، والسراج الوهاج: ٣٨٧.

(٣) الأم ٥٠، والبحر الرخا ١٠٦، والمجموع ١٦ ٣٤٣، ومعني لاس قدامة ١٦٨، ومعني المحتاج ٣ ٢٢١، والسراج الوهاج: ٣٨٧.

(٤) المجموع ١٦ ٣٤٩، ووجيز ٢ ٣٢ و ٣٣، وسراج الوهاج ٣٩٤، ومعني محتاج ٣ ٢٢٨.

(٥) لوجيز ٢ ٣٢ و ٣٣، وسراج الوهاج ٣٩٤، ومعني محتاج ٣ ٢٢٨، والمجموع ١٦ ٣٤٩.

مسألة ٦: إذا صدقها صداقاً ملكته بالعقد، وكان من صمامه إن نف قبل القس، ومن ضمها إن نف بعد القس. وإن دخل بها إستقر. وإن طلقها قبل دخولها رجع نصف المهر لمعتين دون مائه. وإن قبل أوحيفة، وأصحابه، والشافعي (١).

وقال مالك: إنها منكبة بالعقد نصفه، ويكون الصداق سبها نصفين، وإذا قبضته كان لها نصفه بملك، ولا حر أمته في يده لزوجها. وبه هك من غير تفرط هك منها. فإن طلقها قبل الدخول كان به أحد النصف، لأنه ملكه لم يزن عنه (٢).

دليلنا: قوله تعالى: «وَأَتُوا نِسَاءَ صَدُقْتِهِنَّ نِحَةً» (٣) وقوله دلالة من وجهين:

أحدهما: أنه إذا صدق صدقت بهن، فاعطهرت له، ولم يفرق بين قبل الدخول وبعده.

وثاني: أنه أمر بايتائهن ذلك كله، ثبت أن الكل له. وأيضاً إجماع لفرقة، وهم رويوا لاجلاف بينهم: أنه إذا أصدقها غمماً، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فقال صلى الله عليه وآله: «إن كان أصدقها وهي حامل عبده فله نصفها ونصف ما ولدت، وإن أصدقها حائلاً ثم حملت عبدها لم يكن له من أولادها شيء» (٤) وهذا يدل على أنها قد ملكته بالعقد دون لدخول.

(١) لأ ٥ ٦٠ ٦٣، وعصر مري ١٧٩ و ١٨٠، وكفا لأخبار ٤٠: ٢، والمجموع ٣٣٩: ١٦، ورحمة الأئمة ٤٢ ٢، والميراث الكبير ١١٦٢، وبسوط ٦٥ ٥ ٨٦ و ٨٧، وشرح فتح القدير ٤٣٨ ٢، وشرح العناية على الهداية ٤٣٨ ٢، والمعني لاس قدامه ٢٩٠ ٨، وشرح الكبير ٤١: ٨، و٥٣، والحر ربحار ١٠٢٤

(٢) بدامة مجتهد ٢٣٢، وأسهر المدارك ١١٥٠ ٢، والمجموع ٣٣٩ ١٦، ورحمة الأئمة ٤٢٠ ٢، والميراث الكبير ١١٦ ٢، والمعني لاس قدامه ٢٩٠ ٨، والشرح الكبير ٤١: ٨.

(٣) النساء ٤ (٤) الكافي ١٠٦ ٦ حديث ٤، والتهذيب ٣٦٨ ٧ حديث ١٤٩٦.

مسألة ٧: ليس للمرأة التصرف في لصدّاق قبل القبض. وبه قال جميع الفقهاء (١)

وقال بعضهم: لها ذلك (٢).

دليلاً: أنّ جوار تصرّفها فيه بعد القبض محمّل عليه، ولادليل على حور تصرّفها فيه قبل القبض.

وروي عن النبيّ صلى الله عليه وآله: أنّه سبي عن بيع ما لم يقبض (٣). وقد روى ذلك أصحابنا (٤)، ولم يقبل.

مسألة ٨: إذا أصدّقها شيئاً بعينه كالثوب، والعبد، والهبة فتلّف قبل القبض، سقط حقّها من عين الصّدّاق. والكّاح بحاله بلا خلاف. ويجب لها مثله إن كان له مثل، فإن لم يكن له مثل فقيّمته.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه. قاله في القديم، وهو اختيار الاسفرايني. وبه قال أبو حامد (٥).

واحترار المرني قوله في الحديد: إنّ لها مهر مشها. وعليه أكثر أصحابنا (٦).

(١) المجموع ١٦: ٣٤٣، ومعني المحتاج ٣: ٢٢١، والسراج الوهاج: ٣٨٧.

(٢) المجموع ١٦: ٣٤٣.

(٣) روي في سنن بدرمي ٢: ٢٥٣، وشرح معاني الآثار ٤: ٣٩، وسنن سمردي ٣: ٥٨٦ حديث

١٢٩١، وسنن الدارقطني ٣: ٨٣ حديث ٢٥، وسنن الكشي ٥: ٣١٢، لمعني دواب أنفق.

(٤) ثم أقرّ على رواياتهم في مظانها من المصادر المتوفرة.

(٥) في بعض نسخ (نوحية)، ولمنّه أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر مروّدي مؤلف الجامع الكبير

والصغير في اللغة عن مذهب الشافعي. موقوف منه ٣٦٢ محرّره تقدّم ترجمته في آخره الأول من

هذا الكتاب ص ٢٧٢. وسنن هذا جواب لابي حنيفة أيضاً. حدّثت بمجموع ١٦: ٣٤٣، ملاحظ

ونظر هذا القول في الأم ٥: ٦، ومختصر المرني ١٨٠، ومجموع ١٦: ٣٤٣ و٣٤٤، والوحي ٢: ٢٥،

وسراج الوهاج ٣٩٣، ومعني المبح ٣: ٢٣٥، ومدة المخذ ٢: ٢٨

(٦) الأم ٦٠٥، ومختصر المرني ١٨٠، ومجموع ١٦: ٣٤٣، والوحي ٢: ٢٥، والسراج الوهاج: ٣٩٣،

دليلنا: **نَ كُلَّ عَيْنٍ يَجِبُ تَسِيمُهَا إِلَى مَالِكِهَا**، فإذا تلف ولم يسقط سبب الاستحقاق لملكها وحب الرجوع إلى مدله، كالعصب، والفرص، والعارية عند من ضمنها.

ولأنّ إيجاب مهر المثل يحتاج إلى دليل ولا دليل عليه.

مسألة ٩: إذا صدّقها عدّاً مجهولاً، أو داراً مجهولة.

روى أصحابنا: **نَ لَهَا دَاراً وَسطاً، أو عدّاً وسطاً (١).**

وقل الشافعي: يبطل المسمى، ويجب هذا مهر المثل (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأحبارهم (٣)، وأنة ما حتمت روياتهم ولافتواهم في ذلك.

مسألة ١٠: إذا قال: **أُصَدِّقُ هَذَا الْخَلِّ،** فإن حرّاً، كان لها قيمته عند مستحليها.

وقل الشافعي: يبطل المسمى، ولها مهر المثل (٤).

دليلنا: **نَ لِعَقْدٍ وَقَعَ عَلَى مَعْنَى،** فنقد به مهر المثل يحتاج إلى دليل.

مسألة ١١: إذا عقد في السرّ مهر ذكره، وعقدا في العلانية بخلافه. والمهر هو الأوّل.

وللشافعي فيه قولان:

ومعني المحتاج ٣: ٢٣٥، وبداية المجتهد ٢: ٢٨٨.

(١) نكاحي ٥: ٣٨١ حديث ٨.

(٢) الأم ٥: ٦٩، والمجموع ١٦: ٣٧٩، واليسوط ٦٨٥، وسدّاع نصائغ ٢: ٢٨٣، وتبيين حقائق ٣: ١٥٠.

(٣) نكاحي ٥: ٣٨١ حديث ٨، والتهذيب ٧: ٣٦٦، حديث ١٤٨٥.

(٤) سحر ٢: ٢٧، وانظر الأم ٥: ٦٠، ومختصر مرقى ١٨٠، والمجموع ١٦: ٣٤٣، وسرح نوهج

(٥) ٣٩٣، ومعني محتاج ٣: ٢٣٥، وبداية المعتمد ٢: ٢٨، وسحر الرّجاء ٤: ١٠٧.

الأشهر الذي عليه أصحابه مثل ماقلناه (١).
 وقال المزي: مهر العلانة أولى. وذكر أنه نصّ للشافعي.
 قال أصحابه: ذلك إذا كان الأول مراوطة (٢).
 دليلنا: إجماع بفرقة وأحبارهم (٣). وأنصأ فإن العقد الأول قد ثبت، ومهر
 قد لزم. وثاني ليس بعقد، فكيف يجب به المهر؟
 مسألة ١٢: إذا تزوج بأربع نسوة، بعقد واحد، ممن له الولاية عليهن بألف،
 واليكاح صحيح. وكذلك عند الشافعي (٤).
 وقال المزي: العقد باطل (٥).
 والمهر عندنا صحيح.
 وعند الشافعي على قولين (٦).
 وهكذا لو حلّهنّ دفعة واحدة بعقد واحد بألف صحّ الخلع بخلاف،
 والبذل عنه على قولين.
 وإن كان له أربعة أعبد فكاتبهم بألف على جميع صحّ عتدا. وعنده في صحة
 الكتابة قولان. والقولان في الكتابة في أصل للعقد، وفي الكاح والخلع في
 البذل دون العقد.
 دليلنا: أن الأصل حواره وصحته، والمع منه يحتاج إلى دليل.

(١) مختصر مزي ١٨١، والمجموع ١٦: ٣٢٧، والشرح الوهاب ٣٩٠، ومعني محتاج ٣: ٢٢٨، والمعني
 لابن قدامة ٨: ٨٣، والشرح الكبير ٨: ٧٦، والبحر الزخار ٤: ١٠١.

(٢) مختصر مزي ١٨١

(٣) الكافي ٥: ٣٨١، حديث ١٢، والتهذيب ٧: ٣٦٣، حديث ١٤٧٦.

(٤) الأم ٥: ٦٧، ومختصر مزي ١٨١، ومعني المحتاج ٣: ٢٢٧، والشرح الوهاب ٣٩٠.

(٥) مختصر المزي: ١٨١.

(٦) الأم ٥: ٦٧، ومختصر مزي ١٨١، والوحي ٢: ٢٧ و ٢٨، والشرح الوهاب ٣٩٠، ومعني محتاج

٣: ٢٢٧، والمعني لابن قدامة ٨: ٨٤، والشرح الكبير ٨: ١٤ و ١٥.

وأيضاً قوله تعالى: «ونكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم» (١) ولم يفضل بين أن يعقد عليهن في عقد واحد وعقدين، فمن قال بمساده أو فساد المهر فعليه الدلالة.

مسألة ١٣: إذا رُوح سرحل ابنه الصغير على مهر معلوم، فإن كان الولد موسراً تعتق لمهر بدعة الولد، ولزمه في ماله بلا خلاف. وإن كان معسراً، تعتق بذمته، ويكون الأب ضامناً.

وللشافعي في ضمان الأب قولان:

قال في القديم: مثل ما قلناه.

وقال في الجديد لا يعتق بدعة الوالد شيء ما طلاق العقد (٢).

دليلاً: إجماع عرقه وأحبارهم (٣). وأيضاً فإنه لما قبل لـ كـاح لولده مع عدمه باعساره، وعدمه بلروم المصدق بعقد لـ كـاح، علمنا من حيث يعرف ولعادة أنه دخل على أن يصمم، فقام يعرف في هذا عملة نظقه.

مسألة ١٤: إذا تزوج المولى عليه لسفوة، أو صغير غير إذن وله، كان الكـاح باطلاً بلا خلاف، وإن دخل بها لم يبرمه المهر.

وللشافعي فيه قولان:

أصحهما عندهم مثل ما قلناه (٤).

وقال في القديم: يلزمه مهر المثل (٥).

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة، فمن عتق عليها شيئاً، فعليه الدلالة.

(١) نور: ٣٢.

(٢) الأم ٥: ٧٠، والمجموع ١٦: ٣٧٧، والمحلى ٩: ٤٦٦ و ٤٦٧.

(٣) الكافي ٥: ٤٠٠، حديث ٢، والتهذيب ٧: ٢٨٩، حديث ١٥٥٨.

(٤) الأم ٥: ٢٠، والمجموع ١٦: ١٩٤ و ١٩٥، وانسراح الوهاج ٣٧١، ومعني مختص ٣: ١٧١.

(٥) السراج الوهاج: ٣٧١، ومعني المختص ٣: ١٧١.

مسألة ١٥: المفوضة إذا طلقها روحها قبل العرض وقبل الدخول بها فلامهر لها، لكن يجب لها المتعة. وبه قال الأورعي، وحماد بن أبي سليمان، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي (١).

وقال مالك: لامهر لها، ولا متعة لها، ويستحب أن يمتنع إستحباباً. وبه قال الليث بن سعد، وابن أبي ليلى (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمِنْهُمْ مَنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِلاً» (٣) وهذا أمر يقتضي بوجوب.

وقال تعالى: «لَا حَاجَ عَلَيْكُمْ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ يَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرُسُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسَعِ قَدَرَهُ وَعَلَى لِقَتَرِ قَدَرِهِ مَتَاعاً» المعروف حقاً على المحسين (٤) وهما ثلاث أدلة.

أوها: قوله تعالى: «وَمَتَّعُوهُنَّ» وهذا أمر يقتضي لوجوب.

(١) الأثر ٥٧١، وكتاب الأخبار ٢٢٢، والمجموع ١٩٣٨٨ و٣٨٩، والرجح بوجه ٣٩٥، ومعي
محتاج ٢٤١٣، ومبسوط ٦٦٦، ومذهب ١٩٨٢، وسف في المناوي ٢٢٩٦، وشرح مع
القدير ٢٤١٢، وسدع صدق ٣٠٢٢، ومحمد بن دري ٢١ و١١٠، وفتح الباري ١٩٦٩،
وتبيين الحقائق ١٩٤٤:٢، وأحكام بقرآن للخصاص ١٢٣٨، ونفتوى هدية ١٣٠٤، ومعي
لابن قدامة ٤٨٨:٨، وتفسير القرطبي ٣:٢٠٠، والتضمير الكبير ١٤٨٥، وحاشية رد المحتار ٣١١٠،
والدر المختار ٣١١٠، ورحمة الأمة ٢٢٢، والبرهان الكبير ٢١٦٢، ورحمة لطائبيين

٣٥٦٣

(٢) أسهل مدارك ١١٨٢، والمبسوط ٦٦٦، وعلمه عربي ٢١ و١١٠، وسدع صانع ٢٣٠٢٢،
وفتح باري ١٩٦٩، ومعي ابن قدامة ٤٩٨، وشرح كبير ٨٩٨، والمجموع ١٦٣٩،
وأحكام بقرآن للخصاص ١٢٧٨، ورحمة الأمة ٢٢٢، وأبيران الكبير ١١٩٢:٢، والمجمع
لأحكام بقرآن ٣٠٠٣، والمذهب الكبير ١٤٨٥

(٣) لأحراب ٤٩

(٤) نيرة: ٢٣٦

وثانيه: فصل بين الموسع والمقتصر، فهو لم تكن وحة لما فصل بينهما، كصدقة التطوع لا فصل بينهما.

والثالث: قوله تعالى: «حقاً على المحسنين» وقوله على من حروف لوجوب ثبتت أنها واجبة، وعليه إجماع أصحابنا. روي ذلك عن علي بن عبد السلام وعمر (١)، ولا يخالف لهما.

وقال تعالى: «وللمطهرات متعة بالمعروف حقاً على المتقين» (٢) وأضاف للمتعة اليهن ثبت أنه واجب لهن.

وقال: «حقاً على» وظاهر ذلك يقتضي الوجوب.

مسألة ١٦: المتعة على المومنين خادماً، وعلى الأوسط ثوب أو مقعة، وعلى الفقير خاتم وما أشبهه.

وقال الشافعي: المستحب من ذلك خادم، فإن لم يقدر فقعة، وإن لم يقدر ثلاثون درهماً، والواجب فيه ما يراه الإمام (٣).

ومن أصحابنا من قال: أقلها ما يقع عليه الاسم ولو كان قيراطاً (٤) والأول أظهر.

وأما الاعتسار بالاعسار واليسار بالرحل دونها.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه.

(١) أحكام القرآن لشمس الدين ١: ٤٢٨.

(٢) بقره ٢٤١.

(٣) مختصر لمربي ١٨١، والوجيز ٣٤٢، وانسراج الوهاج ٣٩٥. ومعني مصباح ٣: ٢٤٣، وكفاية الأحبار ٢: ٤٢، والمجموع ١٦: ٣٩١، وإعانة الطالبين ٣: ٣٥٧، ورحمة الأئمة ٢: ٤٣، والميراث الكبير ٢: ١١٧، والميراث الجوارح ٤: ١٢٧.

(٤) الوجيز ٢: ٣٤٢، والمجموع ١٦: ٣٩١، وكفاية الأحبار ٢: ٤٢، ورحمة الأئمة ٢: ٤٣، والميراث الكبير ٢: ١١٧، والمعني لابن قدامة ٨: ٥٣، والشرح الكبير ٨: ٩٢.

وَلَا حَرَّ: الْإِعْتِدَارُ بِاعْسَارِهَا، وَبِدَارِهَا، وَجِبَالُهَا لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهِ، وَذَلِكَ مَعْتَبَرٌ بِهَا (١).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ قَدَرُ مَنَعَةٍ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ. دَرَجٌ وَخَمْرٌ وَمِصْحَفَةٌ تَمَامُ ثِيَابِهَا. فَإِنْ كَانَ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلِهَا أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ بَقِصْنًا مِنْهُ مَا يَشَاءُ، فَلَمْ يَبْلُغْ بِالنِّقْصِ أَقْلَ مِنْ خَمْسَةِ دِرَاهِمٍ (٢).

دَلِيلُنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسَعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْقَتْرِ قَدْرَهُ» (٣) فَعَتَرَ حَالَ الرَّجُلِ دُونَ الْمَرَأَةِ.

فَأَمَّا تَفْصِيلُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَدَلِيلُهُ إِجْمَاعُ لِعُرْقَةٍ وَأَحْيَارِهِمْ (٤).

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَقَلُّ الْمَنَعَةِ دِرْهَمٌ، وَأَكْثَرُهَا حَدُّمٌ (٥).

مَسْأَلَةُ ١٧: مَقْضُوزَةٌ، لِبَضْعٍ، إِذَا عَرِضَ لَهَا الْمَهْرُ بَعْدَ الْعَقْدِ. فَإِنْ تَقَعَا عَلَى قَدْرِ الْمَهْرِ مَعَ عَمَلِهَا بِقَدْرِ مَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ تَرَفَعَا إِلَى الْحَاكِمِ فَعَرِضَ لَهَا الْمَهْرُ، كَانَ كَالْمُسْتَى بِالْعَقْدِ تَمْلِكُ الْمَطْلُوبَةَ لَهُ. فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَمَاتَ، يَسْتَقِرُّ ذَلِكَ. وَإِنْ طَبَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ سَقَطَ نِصْفُهُ وَلَهَا نِصْفُهُ، وَلَا مَنَعَةٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ (٦).

(١) لِمَجْمُوعِ ١٦ ٣٩١، وَمَعْنَى الْمَدْحِ ٣ ٢٤٢، وَشَرْحُ إِعْنَادِهِ لِنُظَائِنِ ٣ ٣٥٧، وَشَرْحُ بَوَاهِجِ ٣٩٥، وَرَحْمَةُ الْأُمَّةِ ٢ ٤٣، وَسِرُّ الْكَبِيرِ ٢ ١١٧، وَمَعْنَى لَابِسِ قَدَمِهِ ٨ ٥٣، وَشَرْحُ بَكْرِ ١ ٩١، وَالْبَحْرُ الرُّجَارُ ١٢٨.

(٢) الْمَبْسُوطُ ٦ ٦٢، وَالذَّبُّ ٢ ١٩٦، وَشَرْحُ فَحْرِ الْقَدِيرِ ٢ ٤٤١، وَشَرْحُ الْعَدِيَّةِ عَلَى هُدَاهِ ٣ ٤٤١، وَتَدْوِينُ الصَّنَائِعِ ٢ ٤٤٢، وَتَسْوِيقُ حَدِيثِ ٢ ١٤٠، وَرَحْمَةُ الْأُمَّةِ ٢ ٤٣، وَاسْتِزْلَامُ الْكَبْرِ ٢ ١١٧، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ١ ٤٣٤.

(٣) سُورَةُ ٢٣٦.

(٤) نَهْجُ الْعَبَّاسِيِّ ١ ١٢٤، حَدِيثِ ٣٩٨ وَ ٣٩٩. مِنْ لَانْخَرَدَةِ لِنَقِيهِ ٣ ٣٢٧، حَدِيثِ ٤.

(٥) رَوَاهُ مِنْ قَدَمِهِ فِي مَعْنَى ٨ ٥٣، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٨ ٩٣، بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ بِالْمَقْطَعِ.

(٦) الْأُمُّ ٥: ٦٩ وَ ٧٠، وَكَفَايَةُ الْأَحْبَرِ ٢ ٣٨٠، وَمَجْمُوعُ ١٦ ٣٧٢، وَ ٣٧٣، وَحُكْمُ الْقُرْآنِ لِمُحَمَّدِ بْنِ

وقال أبو حنيفة: إذا فرض لها، فصنعها قبل الدخول، سقط المفروض كأنه مفروض لها، ووحشت له المتعة كما لو طالعها قبل الفرض (١).

دليلنا: قوله تعالى: «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم» (٢) ومعناه يعود إليكم نصف ما فرضتم؛ لأن المهر كان واجباً لها قبل الطلاق. وبالطلاق ماوجب لها شيء، فلما قل: «فنصف ما فرضتم» ثبت أنه أراد يعود إلى الروح نصف ما فرض.

وهذا دليل على أبي حنيفة، لأنه قال: يعود إليه كله، قالوا: قوله: «فصص» مافرضتم» معناه فصص ماستمتم بالعقد.

فلجواب: إنَّ المسمَّى عندكم على ماقله الراوي يسقط كنهه بالطلاق قبل
لذخون. وإنما يجب نصف مثله، فأما نصف ذلك المسمَّى فلا، وهذا يخالف
نص الآية، وأنَّ الله تعالى قال: نصف العرص لانصف مثله، على أنَّ الآية
بالمفروض بعد لعقد تُشهيه بالمسمَّى حال العقد.

وأيضاً نحمل الآية على العموم فيما فرص حال لعقد، وما فرص بعده، ولا تنافي بينهما.

وروى ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «أدو العلائق»
 قيل: برسوف لله وما للعلائق؟ قال: «مترصعي عليه الأهبون» (٣) وذلك عام

٤٣٥:١، والمعي لابن قدامة ٨٤٩، وشرح لكبر ٨٠٩، وندائع الصائغ ٢٣٣، وقصبي
الحقاني، ١٤٥٢.

(١) مسيو ٦١ و ٦٢، و لـ ١٩٨، و شرح فتح عقدير ٤٤٨، و ح شمس يد محمد ٣١١١،
و ليد محمد ٣١٠٣، و منى حنائى ١٤٤٢، و ح ك البراءة ص ١٤٣٥، و شرح نصاية
على عبادة ٤٤٨: ٢، و المعى لابي فداة ٤٩: ٨، و الشرح الكبير ٩١: ٨.

(٧) البقرة ٢٢٧

(٣) من نه رطبي ٢٤٤ ٣ حديث ١٠ عن ابن عباس، وابن بكير ٢٣٩، وعبد الغاري ١٣٧: ٢٠، وكفانة الأخبار ٤٠: ٢.

على كل حال.

مسألة ١٨: إذا مات أحدهما قبل لمرض وقيل الدخول فلامهر لها. وبه قال في لصحة عي عليه السلام، وابن عباس، وريد، وزهري. وبه قال ربيعة، ومالك، والأوراعي، وأهل الشام، وهو أحد قولي الشافعي (١).

والقول لآخر: له مهر مثلها. وبه قال ابن مسعود، وأهل بكوفة، وابن شبرمة، وابن أبي ليلى والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وأحمد، وسحاق (٢).

دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، وشعلها بذلك يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٩: لا يجب بالعقد مهر المثل. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: يجب بالعقد مهر المثل (٤).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

واستدل أبو حنيفة بما روي: أنه أتى عبدالله بن مسعود في رجل تزوج امرأة فأتت عنف، ولم يفرض لها. وفي بعضها قال: فاحتلصوا إليه شهراً، أو قل: مرات، قال: فأتى أقول فيها: أن لها صداقاً كصداق سائها، لا وكس فيه

(١) الأثر ٥ ٦٩، وكافية الأخبار ٢ ٣٩، ومجموع ١٦ ٣٧٣، وبدانة المتهن ٢ ٢٦، وأسهل الدرة

١١٨ و ١١٩، وفتح رحيم ٢ ٣٦، وأمدونه بكبرى ٢ ٢٣٨، والمعنى لابن قدامة ٨ ٥٩، وشرح

كبرى ٨ ٨٨، والمبسوط ٥ ٦٢، وتبيين الحقائق ٢ ١٣٩، وبدائع الصانع ٢ ٢٧٤، ونسب

لرمدي ٣ ١٥١

(٢) المبسوط ٥ ٦٢، وبدائع الصانع ٢ ٢٧٤، ونسب ١ ٢٩٦، والمعنى لابن قدامة ٨ ٥٩، وشرح

كبرى ٨ ٨٨، ومجموع ١٦ ٣٧٣، وتبيين الحقائق ٢ ١٣٩

(٣) الأثر ٢ ٢٩، ومختصر ابن أبي شيبة ١٨١، وكفاية لأحمد ٢ ٣٩، ومجموع ١٦ ٣٧٤، والمعنى المحج

٢ ٢٢٩، والنسب ٢ ٣٩١، والمبسوط ٥ ٦٢، وبدائع الصانع ٢ ٢٧٤، ونسب الحقائق

٢ ١٣٩، وبه به المتهن ٢ ٢٦، والمعنى لابن قدامة ٨ ٥٧، وشرح لكبرى ٨ ٨٦

(٤) المبسوط ٥ ٦٢، وبدائع الصانع ٢ ٢٧٤، وشرح الحقائق ٢ ١٣٩، وشرح الصانع على الهداية

٤ ٤٤٣، والمعنى لابن قدامة ٨ ٥٧، وشرح لكبرى ٨ ٨٦، وبه به المتهن ٢ ٢٦، وشرح فتح القدير

٢: ٤٤٣.

ولاشطط. وأن لها الميراث وعليها العدة. فإن يكن (١) صواباً فمن الله، وإن يكن (٢) خطأ فمَنى ومن الشيطان، والله ورسوله منه برئان. فقام إليه دس من شجع، فيهم الجراح (٣) وأبو سنان (٤)، فقالوا: دس مسعود، نحن نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قصدها في بروع سب واشق (٥)، كد تروجه هلال بن مرة الأشجعي (٦) كما قصيت. قال: ففرح عبد الله بن مسعود فرحاً شديداً حين وافق قصائده قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله (٧).

وهذا خبر واحد لا يجب عدداً بعمل عليه، لأنه لم يرو من طريقنا، وإنما روي من طريق لا يعرف عدالة رواته، وبهذا صورته لا يجب العمل به. وقد أجيب عنه بأجوبة.

أحدها: أنه مضطرب السند، فإنه روي فيه: فقام رهط من أشجع. وروي: فقام ناس من أشجع، وروي: فقام معقل بن يسار، ومرة بن سنان. وتارة أبو المليلح، وتارة أبو الجراح. وهذا الاضطراب يدل على ضعفه (٨).

- (١) و(٢) هكذا في نسخة بحرية (٣) المخرج بن أبي جراح الأشجعي.
(٤) احتلف الاخبار في هذا لرجل كما حلف في سابقه، في بعضه معقل بن يسار، وفي أخرى معقل بن سنان لأشجعي، وفي ثالثة مرة بن سب، فعلى هذا فابرجل مجهول
(٥) بروع سب واشق الأشجعي، وفيه أنروبه الكلاسة، روح هلال بن مرة أنظر أسد بدة ٥ ٤٠٨.
وتاريخ الصحابة: ٤٩
(٦) هلال بن مرة الأشجعي، وفيه هلال بن مروان، بروع سب واشق، ذكر قيس اسمه الجراح، أخرجه بن مده وأبو يعر مختصراً عنه بن لأثر في أسد بدة ٥ ٦٩
(٧) سنن أبي داود ٢ ٢٣٧ حديث ٢١١٦، وسنن ترمذي ٣ ٤٥٠ حديث ١١٤٥، وسنن سب في ١٢١ ٦، وسنن مسعود ٥ ٦٣، وسنن الكشي ٧ ٢٤٤-٢٤٦، وأبو جعفر سب المصوغ في دبل المندرك ٧: ٢٤٤.

(٨) ذكر سب في ٦ ٢٤٤-٢٤٦ هذا لاختلاف لاصحاب وحكي عن شيعي أنه قال: وإن كان يشاع عن ثني صني لله عليه وآله وسب فهو أول لامور ولا حجة في قول أحد دون سب صني لله عليه وآله وسلم. وروى كثرو وإن كان لا ثبت عن سب. صني لله عليه وآله وسب.

وذكر الواقدي في كتاب خطأ الحديث (١)، فقال: وقع هذا الحديث إلى أهل المدينة فلم يعرفه أحد من أهل العلم بها، فثبت به أنه لأصل به، وإنما وقع اليهم من أهل الكوفة. على أنه يحتمل أن يكون فرص بعضها يغير حصارها، وهي الصغيرة أو البكر الكبيرة. وأن كانت ممن لا يعبر رضاها فليها مهر مثلها عند الشافعي (٢).

وهذا لا يصح على أصدا، فإننا لا نعقل بين الموضعين، على أن آخر تصمّر قضية في عين يحتمل مقاووه، على أن مارووه عن ابن مسعود قد خافه أربعة من الصحابة، فكان قولهم أولى.

مسألة ٢٠: إذا إتفقا على مقدار مالي، أو شيء نعيه، مع الجهل ببيع مهر المثل، صح ما اتفقا عليه.

وللشافعي فيه قولان:

قال في القديم والاملاء مثل ما قلناه (٣).

وقال في الام: لا يصح (٤).

دليلاً: أن الواجب ما يتفقان عليه، فأني شيء اتفقا عليه كان ذلك الواجب.

مسألة ٢١: مقوضة المهر هو: أن يذكر مهراً ولا يذكر ماله، فيقول: تزوجتك على أن يكون المهر، ماشئاً، أو ماشئاً أحداً. فإذا تزوجها على ذلك،

سكن لأحد أن ثبت عنه أنه ثبت ولم يحفظه بعد من وجه يثبت مثله، هو مرة مقال معتل بين مرة، ومرة معتل بين مرة، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى.

(١) عنه بعض من ذكر مصاصات الواقدي بمسوان (عند حديث) وهو لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي لم يورد به غيره سنة ١٢٩، أو ١٣ والمتوفى سنة ٢٠٦ أو ٢٠٧ أو ٢٠٩ هجرية.

(٢) لم أتف على الكتاب المذكور.

فإن قال: على أن يكون المهر ماشئاً أنا، فإنه مهرها يحكم به وجب عليها أرضاً به، قلباً كان أو كثيراً وإن قال: على أن يكون المهر ماشئاً أنت، فإنه يرمه أن يعطيها ما يحكم به ما لم يتجاوز خمسمائة درهم.

وقال الفقهاء كلهم أبو حيفة، والشافعي: إنه يرمه مهر المثل (١).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم، وقد ذكرناها في الكتاب الكبير (٢).

مسألة ٢٢: إذا دخل بمقوصة المهر، استقر ما يحكم واحد منها به على مفضلها. وإن طلقها قبل الدخول بها، وجب نصف ما يحكم به واحد منها.

وقال الشافعي، وأبو حيفة: إن دخل بها، استقر مهر المثل (٣). وإن طلقها قبل الدخول بها، استحققت نصفه عند الشافعي (٤).

وقال أبو حيفة يسقط بالطلاق قبل الدخول، ونحو المتعة (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦). وأيضاً: فاد ثبتت المسألة الأولى ثبتت هذه، لأن أحداً لا يفرق بينهما.

(١) الأم ٦٩٥: ٦٩٦، ومختصر أبي ١٨١ و ١٨٢، ومجموع ١٦ ٣٧١، ومعنى لاس فداه ٨ ٥٢، والشرح

كبير ٨ ٩٠-٩١، وحاشية رة مختار ٨ ٨٣، والدر مختار ٣ ١٠٨، وسداع الصنيع ٢ ٢٧٤

(٢) الكافي ٥ ٣٧٩، حديث ١، ومن لا يخبره نفسه ٣ ٢٦٢، حديث ١٢٤٩، ونهديث ٦ ٣٦٥، حديث

١٤٨٠، والاصبصار ٣: ٢٣٠، حديث ٨٢٩.

(٣) الأم ٥ ٦٨، وكذا رة الاح ٢ ٣٩، ومجموع ١٦ ٣٧٣، وسويد ٥ ٦٢، وسداع ٢ ١٩٦،

وسداع الصنيع ٢ ٢٩١، وشرح صحيح عدير ٢ ٤٤، وهداية ٢ ٤٤، والمصنوع هديه

١ ٣٠٤، وسيدان حدائق ٢ ١٣٩

(٤) الأم ٥ ٦٨، ومجموع ١٦ ٣٧٣، وشرح فتح عدير ٢ ٤٤١، وشرح الهدية على الهدية ٢ ٤٤١

(٥) سبط ٥ ٦٥، والدر ٢ ١٩٦، وسداع الصنيع ٢ ٢٦٤، وسيدان حدائق ٢ ١٤٠، ومجموع

١٦ ٣٧٣

(٦) الكافي ٥ ٣٧٩، حديث ١، ومن لا يخبره نفسه ٣ ٢٦٢، حديث ١٢٤٩، ونهديث ٧ ٣٦٥، حديث

١٤٨٠، والاصبصار ٣: ٢٣٠، حديث ٨٢٩.

مسألة ٢٣: حكم الصغير والكبير في نكاح - حكم
روحها ولها اندي له الاحرار، مفوضة بضع - حكم التي ه الادب، في أنه
لا يجب مهر المثل بنفس العقد.

وقال الشافعي: هاهنا: يجب مهر المثل بنفس العقد (١)
ديلمنا: قوله تعالى: «الاحراج عندكم ان طلقتم نساء ما لم تمسوهن أو
نفرضوا هن فريضة» (٢) ولم يفصل.
وأيضاً الأصل براءة الذمة.

مسألة ٢٤: مهر المثل في الموضع الذي يجب، يعتد بنساء أهلها من أمها،
واختها، وعمتها، وحالتها، وغير ذلك. ولا يجوز بدلك خمسمائة درهم. وإن زاد
على ذلك مهر المثل اقتصر على خمسمائة.

وقال الشافعي: يعتد بنساء عصبتها دون أمها ونساء أهلها، ونساء
بلدها، ونساء عصبتها أخواتها ونساء الإخوة، وعمتها ونساء لأعمامها،
وعمت الأب ونساء أعمام الأب. وعلى هذا أحد (٣).
وقال مالك: اعتبر بنساء بلدها (٤).

وقال أبو حنيفة: يعتد بنساء أهلها من عصبات، وغيرهم من أهلها.
وقيل: أن هذا مذهب ابن أبي ليلى، وأن مذهب أبي حنيفة مثل مذهب

(١) ٥٠٧، ٧، والمجموع ١٦: ٣٧٤، والشرح الكبير ٨: ٣٢

(٢) بقره ٢٣٦

(٣) الأم ٥: ٧١، ومختصر ابن ١٨٢، وكذا في ٣٩٢، والشرح الموضح ٣٩٢، ومعني الموضح
٣: ٢٣٢، والموجيز ٢: ٣٠، ومجموع ١٦: ٣٧٥، وإعانة الطالبين ٣: ٣٥٤، ومعني لأمر فداها
٦٠٨، والشرح الكبير ٨: ٩٦، والميزان الكبير ٢: ١١٧، ورحمة الأئمة ٢: ٢٣

(٤) لدونة نكح ٢: ٢٣٩، ونسبها بدر ٢: ١٠١، ومعني لأمر فداها ٨: ٦، والشرح الكبير
٨: ٩٥، ورحمة الأئمة ٢: ٤٣، والميزان الكبير ٢: ١١٧.

الشافعي (١).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

مسألة ٢٥: إذا اختلفت الروحان في قدر المهر، مثل أن يقول لروح: تزوجتك بألف درهم، وقالت: بألفين. أو في حسن المهر، فقال: تزوجتك بألف درهم، وقالت: بألف دينار. فالقول قول الروح، سواء كان قبل بدخول أو بعده.

وبه قال السخمي، وابن شبرمة، واس أبي ليلى (٣).

وقال أبو حنيفة، والشافعي، والثوري: يتحلفن، ويحب مهر المثل (٤).

وذهب مالك: إلى أنه إن كان الاختلاف بعد لدخول فالقول قول الروح. كما قناه. لأنه غرم. وإن كان قبل الدخول تحالفاً. كما قال الشافعي. إلا أنه قال: إذا تحالفاً بطل النكاح بساء على أصله في أن المهر إذا فسد بطل النكاح (٥).

(١) المسوط ٦٤ ٥، وصدائق ٢٠٣ ٢، وشرح فتح القدير ١٧٠٢، وتبيين الحقائق ١٥٤ ٢، وشرح
نعمانية على الهداية ٤٧٠ ٢، ومجموع ٣٧٦ ١٦، والمعني لاس قدامة ٦٠ ٨، ورحمة الافة ٤٣ ٢،
وسيرت الكبرى ١١٧ ٢.

(٢) نكاحي ٣٨١ ٥ حدث ١، والهديب ٣٦٧:٧، حفيث ١٤٦٨، والامتنع ٢٢٥:٣.

(٣) المسوط ٦٥ ٥، وندوة كبرى ٢٩ ٢، ومجموع ٣٨١ ١٦، والمعني لاس قدامة ٤١ ٨، والشرح الكبير
٧٠:٨، والبحر الرخا ١٢٩:٤.

(٤) الأ ٧٢ ٥، والموج ٣٥ ٢، وشرح جرح ٣٩٥ و٣٩٦، والمعني لاس قدامة ٢٤٢ ٣، ومجموع
٣٨١ ١٦، وشرح إعداده لاس قدامة ٣٥٣ ٣، وندوة كبرى ٢٩ ٢، والمسوط ٦٥ ٥، وندوة
الصانع ٣٠٥ ٢، وشرح فتح القدير ٤٧٥ ٢، وشرح إعداده على إعداده ٤٧٥ ٢، وندوة كبرى
١٥٦ ٢، وندوة كبرى ٣١٩ ١، والمعني لاس قدامة ٤١ ٨، والشرح الكبير ٧٠ ٨، وسير
نرخا ١٢٩:٤.

(٥) الندوة كبرى ٢٣٩ ٢، وخواهر لاكنس ٣٧٤ ١، وأسفل لاس قدامة ١١٢ ٢، وندوة كبرى ٢٩ ٢،
ومجموع ٣٨١ ١٦، والمعني لاس قدامة ٤١ ٨، والشرح الكبير ٧٠ ٨.

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (١).

وأيضاً قول السيِّ صلي الله عليه وآله: «النِّسَّة على المدَّعي، واليمين على المدَّعي عليه» (٢) وهذه هي المدَّعية، وهو المنكر، فحب أن تكون البينة عليها، واليمين عليه.

مسألة ٢٦: إذا تخالفاً فسد المهر عندهم، ووجب لها مهر المثل على كلِّ حارٍ عند جميع أصحاب الشافعي (٣)، إلّا ابن خيران فأثَّه قال: إن كان ما ادَّعته المرأة قدر مهر مشهاً أو أكثر وحب لها مهر لمثل. وإن كان ما ادَّعته أقلَّ من مهر مشهاً، مثل أن ادَّعت ألفاً ومهر مشهاً ألفان، فأنه لا يجب عليه إلّا ألف، لأنها لا تدَّعي زيادةً عليه فلا تعطى ما لا تدَّعيه (٤).

واتفقوا كتبهم على أنه إذا أقرَّ بأن مهرها ألفان، ومهر مشهاً ألف أنه لا يلزمه أكثر من ألف (٥).

وقال أبو حنيفة، ومحمد: إن كان مهر مشهاً مثل مقال الروح، أو أقلَّ فلها مهر مشهاً، وإن كان مهر مشهاً مثل ما ادَّعت أو أكثر فيها ما دَّعت ولا تزد عليه. وإن كان مهر مشهاً فوق مقال الروح، ودون ما قلت، فلها مهر مشهاً (٦).

(١) الكافي ٥: ٣٨٦ حديث ٣، والتهذيب ٣: ٣٦٤-٧ حديث ١٤٧٦.

(٢) الكافي ٧: ٤١٥ حديث ٢، ومن لا يحضره جمع ٣: ٢٠ حديث ٥٢، والتهذيب ٦: ٢٢٩ حديث ٥٥٣.

وصحيح البخاري ٣: ١٨٧، ومن لا يحضره جمع ١: ١٥٧ حديث ٨، وص ٢١٨ حديث ٥٣، ومن

الكبرى ١٠: ٢٥٢، وصحيح مسلم ٣: ١٨٧، ومن لا يحضره جمع ٣: ٢٢٩ حديث ١٣٤١.

(٣) لأن ٥: ٧٢، والوجيز ٢: ٣٥، وشرح سوجه ٣: ٣٩٦، ومعني المحتاج ٣: ٢٤٢، والمجموع ١٦: ٣٨٠ و

٣٨١، وحاشة إغاثة المستغيث ١٣: ٣٥٢، وندوة المعتمد ٢: ٣٠، ومعني لأين فداة ٨: ٤١، والشرح

كبير ٨: ٧٠.

(٤) المجموع ١٦: ٣٨٩.

(٥) ندوة المعتمد ٢: ٢٩، والمجموع ١٦: ٣٨٩.

(٦) مدافع الصائغ ٧: ٣٠٥، وشرح فتح المديح ٢: ٤٧٢، والفردوس هدية ١: ٣١٩، وسيل الحقائق

وهذا التعصيل قد سقط عنه، ما يتباه في المسألة الأولى لأنه مبني على التحالف.

مسألة ٢٧: إذا اختلف لروحان في قصص المهر فقل الروح قد اقبضتك المهر وقلت ما قصصته وقل قول قوها، سواء كان قبل الرفاف أو بعده، فن الدحول، أو بعده. وبه قال سعيد بن حبيب، والشعبي، وأكثر أهل الكوفة، وابن شرملة، وابن أبي بدي، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي (١).

وذهب مالك إلى أنه إن كان بعد الدحول وقل قول، وإن كان قبل لدحول فالقول قوها (٢).

وذهب الفقهاء السبعة (٣) إلى أنه، إن كان بعد الرفاف، فالقول قوله. وإن كان قبله، فالقول قولها (٤).

١٥٦، ٢، وشرح النعمانية عن هـ به ٢١٢ ٢، ومعني لابن قدامة ٤١ ٨، وشرح الكبير ٧٠ ٨، والبحر الرقار ١٢٩، ٤.

(١) الأم ٥ ٧٢، وشرح مؤرخ ٣٩٦، ومعني مجاز ٣ ٢٤٣، ومجموع ١٦ ٣٨٤، ورحمة لأئمة ٤٤ ٢، والمبرز الكبير ١١٧ ٢، وندوة عهد ٢ ٣٠، ومعني لابن قدامة ٨ ٤٤، وشرح الكبير ٧٢: ٨، وبدائع الصنائع ٣٠٥: ٢.

(٢) إمداد كبير ٢ ٢٣٩، وسهل مد ٢ ١١٣، وندوة عهد ٢ ٣٠، ومعني لابن قدامة ٨ ٤٤، وشرح الكبير ٨ ٧٢، ومجموع ١٦ ٣٨٤، ورحمة لأئمة ٤٤ ٢، والمبرز الكبير ١١٧ ٢.

(٣) الفقهاء الذين نسبوهم لندوة عهد أبو محمد سعيد بن مسدد بن حريش بن أبي وهب الجرمي، وأبو عبد الله عمرو بن الزبير بن العوام، وأبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن معمر الجرمي، وأبو عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن معمر الجرمي، وأبو زيد بن حبة بن زيد بن ثابت، وبوصلة ابن زبدي عن معمر بن زبدي.

ثم قال الشيرازي: وكان فقهاء مدينة قم يقولون عبد الله بن زبدي نسبه هؤلاء، وذكره فيهم من عبد الله، ولم يذكر أبو بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام. انظر مصنفات الشيخ مشيرازي ٣١ ٢٤.

(٤) مجموع ١٦ ٣٨٤، ومعني لابن قدامة ٨ ٤٤، وشرح الكبير ٨ ٧٢.

قال أبو حامد لاسمرايين: ورأيت من يحكي عن هؤلاء أنه إنما يكون القول قوله في العذر الذي حرت العادة بتعديره. قال هو: ولا أعرف هذا التفصيل عن مالك (١).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

وأيضاً قول نسبي صلى الله عليه وآله: «التي على المدعي، واليمين على المدعى عليه» (٣) والزواج قد عترف بالمهر، وأدعى أنه قد أقصص، فعليه البيعة، وإلا فعليها اليمين.

مسألة ٢٨: إذا كان مهرها ألفاً وأعطاه ألفاً واحتلفا فقلت: قلت بي حدي هذه هدية أو قلت: هبة؟ وقال: بل قلت حذيتها مهرأ فلقول قول الزوج بكل حال.

وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وشافعي (٤).

وقال مالك: إن كان المصوص ما حرت العادة بهدية مثله - كالمقعة وخاتم ونحو هذا - فلقول قولها أنه هدية، وإلا فالقول قوله كما قباه (٥).

دليلنا: أنها قد اتفقت أن الألف منك الروح، واختلعا في صفة انتقاله إلى يده، فوجب أن يكون لقول قول مالك، وعلى من ادعى أنه ينقل به نسب البيعة.

(١) لم أشر على هذا القول في المصادر المذكورة.

(٢) لم ألق على هذه الأخبار في معذب من مصادر متوفرة.

(٣) الكافي ٤١٥: ٧ حديث ٢، والتهذيب ٢٢٩: ٦ حديث ٥٥٣، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٢٠٣ حديث

٥٢، وصحيح محمدي ٣: ١٨٧، ومسند النراقشي ٤: ١٥٧ حديث ٨، وص ٢٦٨ حديث ٥٣،

والسنن الكبرى ٢: ٢٥٢: ١٠، وصحيح مسلم ٣: ١٨٧، ومسند الترمذي ٣: ٦٢٦ حديث ١٣٤١

(٤) لا ٥: ٧٢، ومختصر بري ١٨٢، وعمد ١٦: ٣٨٤، وشرح فتح البدير ٣: ٤٧٩، وشرح نعمة

على هدية ٢: ٤٧٩، وشرح إغاثة الطالبين ٣: ٣٥٦

(٥) لمعي لابن قدامة ٨: ٤٥٥، والشرح الكبير ٨: ٧٣.

مسألة ٢٩: الكسر الدلعة يرشده بخور لأبيه أن ينص مهره بغير أمرها، عالم تنه عن ذلك.

وبه قال أبو حنيفة، هو قول بعض خرسانية من أصحاب الشافعي (١).
وقال أكثر أصحابه: ليس له ذلك إلا رد (٢).

دليلنا: إجماع الفرة على أن له بعض من المهر، ومن له العول بمطاعة
والنقص، ونحن مد على ذلك في بعد، وأن لدي سده عقدة الكاح هو الأب
دون الزوج.

مسألة ٣٠: إذا تزوج امرأة ودخل بها، ثم حالها فلزوجها بكاحها في
عذتها. فإن فعل ومهرها مهر، فإن دخل بها سقر المهر، وإن طلقها قبل
الدخول ثبت نصف مهر وسقط نصفه وبه قال الشافعي (٣).
وقال أبو حنيفة: لا يسقط شيء، وله مهر كله (٤).

دليلنا: قوله تعالى: «فانصف ما فرضتم» (٥) وهذا طلاق قبل المس. ويصا
فإن لأصل برءة الدقة. ومن أوجب جميع المهر، فعليه الدلالة.
مسألة ٣١: إذا أصدقها عن أن لأبيها ألفاً والكاح صحيح بلا خلاف،
وم سقه ما يجب عليه الوفاء به، وهو بالخيار فيما سقه لأبيها.
وقال الشافعي: المهر فاسد، وما مهر لمن هذه بقدها المرنى من الأم (٦).

(١) المجموع ٣٣٩:١٦ و ٣٤٠، واليسوط ٥، ٢. لمعي لابن قدامة ٧٨٢:٨، والشرح الكبير ٣٤٠،
وسر فتح خدر ٢ ٣٩١:١٢ و ٤٠٠ شرح بقاية على الفداه ٣٩٧:٢ ٤٧٢، والام ٧٢:٥.

(٢) المعنى لابن قدامة ٧٨٢:٨، والمجموع ٣٤٠:١٦.

(٣) رأ ٢ ٥ ٧، ومختصر مرنى ١١٢، وكلمة لا ٢ ٢ ١١، ومجموع ٣٦٥، والمعنى لابن قدامة ٣٦٥.

(٤) المعنى لابن قدامة ٣١٢:٨.

(٥) البقرة ٢٣٧.

(٦) الأم ٧٣:٥، ومختصر المرنى: ١٨٢.

وقال في القديم: لو أصدقها أنساً على أن لا يهب ألفاً ولا معها ألفاً كان الكل للزوجة (١). وبه قال مالك (٢).

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم، وقد ذكرناها (٣).

مسألة ٣٢: إذا أصدقها ألفاً وشرط أن لا يسافر بها أو لا يتروح عيها أو لا يتسرى عيها، كان النكاح والصدوق صحيحين، والشرط باطلاً.

وقال الشافعي: المهر فاسد ويجب مهر المثل، فأما النكاح فصحيح (٤).

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم (٥).

وأيضاً روي عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه قال: «ما بال أقوم يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل» (٦) ولم يقل الصدوق باطلاً.

مسألة ٣٣: إذا أصدقها داراً وشرط في الصدوق ثلاثة أيام شرط الخيار صحت الصدوق والشرط معاً، والنكاح صحيح.

(١) الام ٥ ٧٣، ومختصر المزي ١٨٢، ونوحد ٢ ٢٧، والبراج يوهاج ٣٩٠، ومعني لمحد ٢٢٦، ٣، والمجموع ١٦ ٣٣٥ و ٣٣٦، وعمدة القاري ٢٠ ١٤٢، وفتح الباري ٩ ٢١٨، وشرح لكرير ٨ ٢٩، ومعني لاس فدامه ٨ ٢٦، وبديع عهد ٢ ٢٨، وصبل السلام ٣: ١٠٤٣.

(٢) بداهة عهده ٢ ٢٨، وأسهل مدارك ٢ ١١٠، وعمدة القاري ٢٠ ١٤٢، والمجموع ١٦ ٣٣٦، وفتح الباري ٩ ٢١٨، وصبل السلام ٣: ١٠٤٣.

(٣) الكافي ٥ ٣٨٤، حديث ١، وفيه ٧ ٣٦١، حديث ١٤٦٥، والاسم ٣ ٢٢٤، حديث ٨١١.

(٤) الام ٥ ٧٣، ومختصر لمزي ١٨٢، ونوحد ٢ ٢٧، والبراج يوهاج ٣٩٠، والمجموع ١٦ ٣٣٥، ومعني لمحتاج ٢٢٦، ٣.

(٥) الكافي ٥ ٣٨١، حديث ٩، وفيه ٧ ٣٦٥، حديث ١٤٧٩، والاسم ٣ ٢٣١، حديث ٨٣٤.

(٦) حلفت لفظ حديث في معاني شرعها أخلاقاً بشر فلاحظ صحيح بحار ٣ ٩٥ و ٩٦.

وصحيح مسلم ١ ١٧٣ و ١١٤١ و ٩٣، ونوحد ٢ ٧٨، حديث ١٧، ومن معاني ٦ ٣٥ و ٣٠٦.

ومن ابن ماجه ٢ ٨٤٣، ومن الدرر ٣ ٢٢، حديث ٧٧، ومسد أحمد بن حنبل ٦ ٢١٣ و ٢٧٢، والنسائي الكبرى ٥ ٣٣٨ و ١٠ ٢٩٩ و ٣٠٠، ومجمع الزوائد ٤ ٨٦ و ٢٤٧ و ٣٤٢.

وللشافعي في صحة النكاح قولان:

أحدهما: يبطل (١).

والثاني: يصح (٢).

فإذا قل: يصح، فله في لصدق ثلاثة أوجه:

أحده: يصح لهرول شرط معاً، كما قلناه.

والثاني: يبطلان معاً.

ولثالث: يبطل الشرط دون الصدق (٣).

دليلنا: قوله صلى الله عليه وآله: «المؤمنون عند شروطهم» (٤)؛ ولأن هذا

لشرط لا يخالف الكتاب والسنة، فيجب أن يكون صحيحاً.

مسألة ٣٤: الذي بيده عقدة النكاح عندنا هو الولي، الذي هو الأب، أو

اجد، وبه قال ابن عباس، والحسن البصري، وربيعه، ومالك، وأحمد بن

حنبل. وهو قول للشافعي في القديم (٥).

إلا أن عندنا له أن يعموع بعضه، وليس له أن يعموع جميعه.

وقال في الجديد: هو الزوج (٦). ورووا ذلك عن علي عليه السلام، وحبر

من مطعم، وسعيد بن جبر، وسعيد بن المسيب، وشريح، ومحمد، ولشعي،

(١) و(٢) و(٣) لمجموع ١٦: ٣٣٨، والوجيز ٢٧٢.

(٤) تهذيب ٧: ٣٧١ حديث ٣، ١٥، ولائحه ٣: ٢٣٢ حديث ٨٣٥، والنصف لاس برامبية

٥٦٨: ٦ حديث ٢٠٦٤، والمغني لابن قدامة ٤: ٣٨٤، والشرح الكبير ٤: ٣٨٦، وتلخيص الخبير

٢٤٦٣ و٤٤٦ حديث ١١٩٥ و١٢٤٦.

(٥) مسوط ٦: ٦٣، والمغني لاس عدمه ٨: ٧٠، وشرح الكرم ٨: ٥٨، ومدة محمد ٢: ٢٥، والمجموع

١٦: ٣٦٧، ورمه الأئمة ٢: ٤٤، وسيران الكبرى ٢: ١١٧، وسيران الكبرى ٦: ١٥٢، والخامع

لأحكام القرآن ٣: ٢٠٧.

(٦) الأم ٥: ٧٤، ومختصر مربي ١٨٣، ومجموع ١٦: ٣٦٨، ورمه الأئمة ٢: ٤٤، وسيران الكبرى

٢: ١١٧، والمغني لابن قدامة ٨: ٧٠، والشرح الكبير ٨: ٥٨.

و سحبي، والآوراعي، وأهل الكوفة، سقبان الشوري، واس أبي لبي، وأبي حنيفة وأصحابه (١).

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم (٢). وأيضاً: قوله تعالى: «وإن طلقتموهن من قبل أن تمتوهن - إلى قوله - أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح» (٣) وفيها أدلة:

أوها: أنه افتتح الآية، فحاطب الروح بخطاب الموحهة، ثم عدل عنه إلى الكساية، فقال: «عصف مفرصم، لا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح» (٤) والخطاب متى عدل به عن الموحهة إلى الكساية، فظهر أنه كنى عن غير من واحهه باحطاب أولاً، ولو كان المراد به الروح لم عدل به عن الموحهة.

لثاني: أنه قل: «لا أن يعفون» يعني بروحة عن نصفها، ثم عطف على هذا وقال: «أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح» فكان حمله على الولي أولى؛ لأنه عطف عفو نصف الصداق من الولي على عفو نصفه من الروحة، فكان عطف عفو على عفو تقدم، أولى من عطف عفو لاعي عفو تقدم.

الثالث: قوله تعالى: «أو يعفو الذي بيده عقدة نكاح» فاد حمله على الولي حملت الكلام على طاهره من غير إضمار، فإن للولي أن يعقد، ويده أن يعفو بعد الطلاق وقس الدحول. والروح لا يمكنها بعد اطلاق، وإنما كان يملكها، فافتقر إلى إضمار.

(١) الأ ٥ ١٤٤ و مجموع ١٦ ٣٦٨ و رحمه رافقه ٢ ٤٤٤ و سير الكبر ٢ ١١٧ و بسوط ٦ ٦٣ و يعني لأن قدومه ٨ ١٠٨ و شرح النك ٨ ٥٠٨ و مجمع لاحكام بقرآن ٣ ٢٠٦ و بصير نروى ٦ ١٥٢ و سنن دارقطني ٣ ٢٧٨ حديث ١٧٢.

(٢) بهدب ١ ٣٩٢ حديث ١٥٧٢.

(٣) و (٤) سورة ٢٣٧.

والرابع: أن الله تعالى ذكر العفو في الآية في ثلاثة مواضع. فقال: «لَا تُنْصِبْ لَهُ أَوْ يَعْصُو لَهُ يَبِيدَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَتُفْعَلُ بِهِ عَذَابٌ لَئِيمٌ» (١) فن قال: الذي بيده عقدة السكاح الولي حم كل عفوعلى وثدة.

وإذ قلنا: هو لزوج. حمدا عفوين على فائدة واحدة على ماضى فكان حم كل عفوعلى فائدة أولى من حل عفوين على فائدة.

مسألة ٣٥: إذا أصدقها صدقاً ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول فيه أنا يرجع عليها بنصفه.

ولشافعي فيه قولان: قال في القديم: لا يرجع، وهو اختيار لمربي.

وقال الشافعي: وهذا حسن.

وقال في الجديد: يرجع. وهو أصح لقول عدهم. سواء وهبت له بعد أن قبضته، أو قبل القبض، أبواب واحد (٢).

وقد أوحى في: إن كان ذلك بعد قبض رجوع عليها بالصف، وإن كان قبل القبض لم يرجع عليها بشيء (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم، وقد ذكرها في الكتاب الكبير (٤).

مسألة ٣٦: إذا أصدقها عبداً، فوهبت له نصفه ثم طلقها قبل الدخول بها فإنه يرجع عليها بنصف العبد لذي وهبته.

ولشافعي فيه ثلاثة أقوال:

(١) البقرة ٢٣٧

(٢) مختصر المربي ١٨٣، وألم ٥ ٧٥، ونوحر ٢ ٣٤، وكفاية لأخبار ٢ ٤١، ومجموع ١٦ ٣٦٢، والمعني لأبى قدامة ٨ ٧٤، وشرح كبير ٨ ٦٢ و٦٣.

(٣) المبسوط ٦ ٦٤ و٦٥، ومذاهب ٢ ٢٩٦، ونيس لمناش ٢ ١٤٧، والمصاوي هديه ١ ٣١٦، وشرح فتح القدير ٢ ٤٥٣ و٤٥٤، وشرح الحنابلة على الهداية ٢ ٤٥٣، وبداية المجتهد ٢ ٢٨٠، والمعني لأبى قدامة ٨ ٦٣.

(٤) لكافي ٦ ١٠٧: حديث ٩، والتهذيب ٧ ٣٦٨: حديث ١٤٩٢.

أحدها: لا يرجع بشيء. وبه قال أبو حنيفة (١).

والثاني: يرجع بنصف الموجود، وهو ربع العبد. وبه قال أبو يوسف ومحمد (٢).

والثالث: يرجع بالنصف كما قلناه (٣).

دليلنا: أن الذي استحقته من العبد بضعه، فإذا وهبته له فقد قبضته، فإذا طلقها وجب عليها أن ترد ما أخذته.

مسألة ٣٧: إذا زوج الأب أو الجد من له إجارها على الكاح، من البكر الصغيرة أو لكسيرة بمهر دون مهر المثل، ثبت المسمى، ولا يجب مهر مثل. وبه قال أبو حنيفة (٤).

وقال الشافعي: يبطل المسمى، ويجب مهر المثل (٥).

دليلنا: أن المسمى لا خلاف أنه واجب عليه. ومن أوجب مهر المثل فعليه الدلالة.

وأيضاً: قوله تعالى: «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم» (٦) ولم يفتصل بين أن يكون دون مهر المثل، أو مثله،

(١) مختصر الربيعي: ١٨٣، وحجراته: ٣٤٢، والمجموع: ١٦: ٣٦٤، وشرح فتح البدير: ٢: ٤٥٣، وشرح نسخة على الهداية: ٢: ٤٥٣، وتبيين الحقائق: ٢: ١١٧، وبه في نسخة ١: ٣١٦ و ٣١٧، والمعنى لا ينقدامة ٧٥٨

(٢) مختصر الربيعي: ١٨٣، وحجراته: ٣٤٢، والمجموع: ١٦: ٣٦٤، وتبيين الحقائق: ٢: ١٤٧، وشرح فتح البدير: ٢: ٤٥٣، وشرح النجاة على الهداية: ٣: ٤٥٣، والمعنى لا ينقدامة ٧٥٨: ٧٥٨.

(٣) مختصر الربيعي: ١٨٣، والمجموع: ١٦: ٣٦٤، والوحي: ٢: ٣٤٢.

(٤) بسوط: ٤: ٢٢٤، واللباب: ٢: ١٩٥. وشرح فتح البدير: ٢: ٤٢٥، والهداية: ٢: ٤٢٥، وشرح النجاة على الهداية: ٢: ٤٢٥، وبيان الحقائق: ٢: ١١٧.

(٥) الأم: ٥: ٧٠، والمجموع: ١٦: ٣٦٤، وشرح الوهاج: ٣٧١، ومغني المحتاج: ٣: ١٧٠، والوحي: ٢: ٢٨٨، وحاشية إمامة البدير: ٣: ٣٥٠، والمعنى لا ينقدامة ٣٩١: ٧، والشرح الكبير: ٧: ٣٨٥.

(٦) سورة: ٢٣١

أو فوقه، فوجب حمله على عمومه.

وأيضاً: روى س عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «أدوا العلائق» ف قيل: وما العلائق؟ قال: «ما ترضى عليه الأهنون» (١). وهذا قد تراضى لأهنون عليه، فوجب أن لا يؤدوا غيره.

وأيضاً فقد عرفت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساته بحمسمائة، ومعلوم أن مهر مثل بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم سته لا يكون هذا القدر، فهو لأن سولي إذا عهد على أقل من مهر المثل صح، ولزم المستى لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله يفعل.

مسألة ٣٨: إذا وحب لها مهر المثل فأبرأته عنه فإن كانت عالة بمقداره صح الانراء، وإن لم تكن عالة به لم يصح، وكذلك ضمان المجهول لا يصح. وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: ضمان المجهول، والانراء عن مجهول يصحان معاً (٣).
دليلنا: أن صحة المجهول يحتاج إلى الدليل. ولاصل بقاء الحق في الذمة. وإسقاطه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣٩: إذا سقى الصداق، ودخل به قبل أن يعطيها شيئاً، لم يكن لها بعد ذلك الامتناع من تسليم نفسها حتى يستوفي، بل لها المطالبة بالمهر، وبحب عيها تسليم نفسها. وبه قال الشافعي (٤).

(١) لسن الكبرى ٢٣٩:٧، وعمدة القاري ١٣٨:٢٠، وسن الدارقطني ٢٤٤:٣ حديث ١٠، وكفاية الأحيار ٤٠:٢.

(٢) الام ٥٥، ومختصر عربي ١٨٣، ومحرر ١٨٤، وفتح تحرير ١٠، ٣٧، وشرح عنه طبع ٧٧:٣، وبقي لابن قدامة ٧٦، وشرح الكبير ٦٥.

(٣) الباب ١٠٣:٢، والمعي لابن قدامة ٧٢:٥، والشرح الكبير ٨٠، والمجموع ١٩:١٤ و ١٦:٣٧٠، والبحر زخار ٧٦:٦.

(٤) رحمه لأمة ٢٥٠، وشيران الكبرى ١١٧ و ١١٨، والمعي لابن قدامة ٨١، والشرح الكبير ١٠٣.

وقال أبو حنيفة: لها أن تمتنع حتى تقضى؛ لأن المهر في مقابلة كل وطء في النكاح (١).

دليلاً: أن البضع حق استحقه، ولهر حق عليه، وليس إذا كان عليه حق، حار أن تمتنع حقه؛ لأن حوار ذلك يحتاج إلى دليل.

مسألة ٤٠: إذا أصدقها أماً ثم حالها على حماتها من قبل بدحولها فإنه يسقط عنه جميع المهر.

وقال الشافعي: إذا أصدقها شيئاً حالها على شيء منه وبقي فعليه نصفه (٢).

وطاهر هذا أن له من الألف مائتين وخمسين. وحذف أصعابه على ثلاث طرق:

فقال أبو إسحاق: معناه مثل ما قلناه، وأنه يصير لمهر كنه له (٣).

وقال ابن خيران: معناه ينعقد الخلع مائتين وخمسين، ويسقط عن الروح مائتان وخمسون، وبقي بعد هذا حماتها، يسقط عنه نصفها، وبقي عليه نصفها.

وفي أصحابه من قال: المقنه عن ما قاله ابن خيران، وحاشفه في لتعليل (٤).

دليلاً: أنه إذا أصدقها أماً فقد ملكها كنهها، فإذا خالها - والخلع لا يكون عبداً إلا بطلاق - فيكون قد طلقها قبل الدحول، فيرجع عليه نصف المسمى

(١) من فتح عدد ٤١٤٢، وسدح نسخة من نسخة ٤١٤٢، ومبني حد من ١٥٥٠، والمبني

١٠٠٠ من نسخة ١١٠٠، ومن نسخة ١٠٣٠، ورجح رقمه ٤٥٠، وسدح نسخة ١١٧٢، و١٠١٨،

وسدح نسخة ٢١١٢

(٢) الأم ٢٠٢:٥، وكناية الأحيار ٤١:٢، والمجموع ١٦:٣٦٥.

(٣) و (٤) مجموع ٦: ٣٦٥

باطلاق، ويستقر لها الصنف، وقد أسقطته بالخلع، فلم يبق لها شيء من المستقي على ما قلناه.

مسألة ٤٦: من وطأ امرأة فدعهاها. ومعنى ذلك: أنه صير مجرى لبول ومدحل الذكر وحداً فإن كان قبل تسع سنين لزمه نكاحها مدامت حية، وعليه مهرها وديتها كامدة، وإن كان بعد تسع سنين لم يكن عليه شيء غير المهر. هذا إذا كان في عقد صحيح، أو عقد شبهة، فأما إذا كان مكرهاً لها فإنه يدرمه ديتها على كل حال، ولا مهر لها، وسواء كان البول مستمسكاً أو مسترسلاً.

وقال الشافعي: عليه مهرها وديتها، ولم يعقل بين قبل تسع سنين وبعده (١).

وقال أبو حنيفة: إن أفصى زوجته فلا يجب عليه بالافصاء شيء، وإن كانت أحسية نظرت فإن كان الوطء في نكاح حاسد فإن كان لبول مسترسلاً فلها مهر مثبها، ولها كمال الدية. وإن كان مستمسكاً فلها المهر وثلث الدية، كالجائفة. وإن سكره امرأة على هذا فلا مهر لها، ولدية على مدقطناه (٢).

وقال مالك: عليه حكومة (٣).

ولكلام في مسألة في كتاب الديات، وهما ما يختص الزوجة. دليلنا: إجماع بفرقة، وهم لا يختلفون في ذلك، وطريقة الاحتياط لبراءة

(١) كفية الأحيار ١٠٦:٢، والخراج ٥١:٥. ومعنى محج ١١٤:٤، وجوز ١٢١:٢، وجمع ١٢٣:١٩، والمعني لأبى قدامة ٦٥٥:٩، وشرح الكبير ٦٣٤:٩.

(٢) وبذائع الصنائع ٣٠٩:٧. ومعنى لاس مداه ٦٥٥:٩، وشرح الكبير ٦٣٤:٩، مدوى مداه ٦٥٣:٦، وفتاوى قاضيخان ٦٥٣:٦. (٣) معني لأبى قدامة ٦٥٣:٦.

الذمة تقتضيها.

مسألة ٤٢: إذا طلقها بعد أن خلاها وقبل أن يمتهن، حلت لئناس فيه على ثلاثة مذاهب:

فذهب طائفة إلى أن وجود هذه الخوة وعدمها سوء، فيرجع إليه بصف صدق ولاعدة عليها. وهو الظاهر من روايات أصحابنا (١). وبه قال في أصحابنا ابن عباس، وابن مسعود، وفي التابعين الشعبي، وأبو سيرين، وفي الفقهاء الشافعي، وأبو ثور (٢).

ودعت طائفة إلى أن الخوة كالدخول، يستقر بها المسمى، ويحب عليها العدة. وبه قال قوم من أصحابنا (٣) وروي ذلك في أخبار من طريق أصحابنا، وروي ذلك عن علي عليه السلام (٤). وبه قال عمر بن الخطاب، وابن عمر، وفي التابعين لزهري، وفي الفقهاء لأوراعي، وأبو حنيفة وأصحابه. وهو نص قول شافعي في القديم (٥).

(١) بكائي ١٠٩ ٦، حديث ٦٥٥، والتهذيب ٤٦٧: ٧، حديث ١٨٧٠، والاستبصار ٢٢٩: ٣، حديث ٨٢٨

(٢) الأ ٢٢٣ ٦، ووجه ٢٦ ٢، والمجموع ١٦ ٣٤٧، وسواء ١١٩ ٥، وسف ١١ ٣٠١، وبدائع ٢٩١ ٢، وضع ٩ ٤٩٥، وسر ٢ ١١٨، ورحمة الأئمة ٢ ١٥٢، والمعي لاس قدامة ٦٣: ٨، والمحلى ٩٩: ٤٨٥، وبداية المجتهد ٢: ٢٢٢.

(٣) بكائي ١ ٩ ٦ و ١١ ٦، حديث ٦، وتهذيب ٤٦٤ ١، حديث ١١٦٣ و ١٨٦٤، والاستبصار ٢٢٧ ٣، حديث ٨٢١ و ٨٢٢.

(٤) سنن عبد ربه ٣٠٦ ٣، حديث ٢٢٩، وسنن نكير ٢٥٥: ٧، والمجموع ١٦ ٣٤٧، والمعي لاس قدامة ٦٣: ٨، والمحلى ٩٩: ٤٨٣، والشرح الكبير ٧٨: ٨.

(٥) سواء ١١٩ ٥، ولب ٢ ١٩٧، وسف ١١ ٣٠١، وبدائع ٢٩١ ٢، وفتح باري ٩ ٤٩٥، وحاشية رذ مختار ٣ ١٢٢، والفتاوى ١١ ٣٠٤، وشرح فتح القدير ٢ ٤٤٤، وشرح العاية على الهداية ٢: ٤٤٤، وتبيين حقائق ٢ ١٤٢، ودرر المعتمد ٢ ٢٢٢، والمعي لاس قدامة ٦٣: ٨، والشرح الكبير ٧٨: ٨، والمعي ٩ ٤٨، والمجموع ١٦ ٣٤٧، ورحمة الأئمة ٢ ٤٥٢، وحران

ودهمت طائفة إلى أنها: إن كانت حلوة تامة، فالقوب قول من يدعي الإصابة.

وه قال مالك بن أنس، قال: والخلوة التامة أن يزفها الروح إلى بيته ويخلو بها، وإن لم تكن تامة مثل أن حلاها في بيت والدها ما لم تزل حشمة، وإن صالت مدته عندهم وارتفعت الحشمة صارت حلوة تامة (١).

فنقول: القول قول من يدعي الإصابة.

ومن أصحاب الشافعي من قال: تأثير الخلوة على قوله القديم أن انقوب قول من يدعي الإصابة كما قال مالك (٢). إلا أنه لا يفضل خلوة في بيته كانت أو في بيته، وليس هذا كما قال هذا لقائل، فإن الشافعي قد نص في القديم على مثل ما ذهب إليه أبو حنيفة (٣).

دليلاً: قوله تعالى. «وإن طلقتموهن من قبل أن تمتوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم» (٤) ولم يستثن الخلوة، فيجب حملها على عمومها.

ووجه الدلالة من الآية: أنه لا يخلو من أن يكون الميسر عبارة عن الميسر باليد، أو عن الخلوة، أو عن الوطء، فكل أن يرد به الميسر باليد، لأن ذلك لم يقل به أحد، ولا اعتبره. وبطل أن يراد به الخلوة، لأنه لا يعتبر به عن خلوة لاحقية ولا مجازاً، ويعتبر به عن الجماع بلا خلاف. فوجب حمله عنه، على أنه اجتمعت الصحة على أن المراد في الآية بالميسر الجماع. روي ذلك عن من

الكبرى ١١٨:٢، وصح الدارطني ٣٠٦:٣ حديث ٢٢٨ - ٢٣١.

(١) مدونه الكبرى ٢ - ٣٢، وسنده محمد ٢٢٢، ونسب ٤٨٤:٩، والمجموع ١٦ - ٣٤٧، ووجه لامة ٤٥:٢، والميران لكبرى ١١٨:٢، وصح الباري ٤٩٥:٩.

(٢) المجموع ١٦ - ٣٤٨.

(٣) المجموع ١٦ - ٣٤٨، والتهلبي ٤٨٤:٩.

(٤) نيقرة: ٢٣٧.

مسعود، وابن عباس (١).

وروي عن عمر^٢ أنه قال: إذا عُلق الساب وأرُخى الستر فقد وحب المهر (٢). ما ذبهن أن جاء العجر من قسلكم. ومعلوم أن العجز من الروح لا يكون عن الخنوة، ولا عن لمس باليد، ثبت أنه أراد به الاصابة.

وأيضاً قال الله تعالى في آية لعدة: «ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها» (٣) وم يقصر.

وأيضاً رويت أصحاحاً، قد ذكرناها في ذلك في الكتاب المذكور (٤)، وبيننا الوجه فيما يحتملها.

وأيضاً الأصل براءة الدقة. من أوجب جميع المهر على الرجل، والعدة على المرأة بالخنوة، فعليه الدلالة.

مسألة ٤٣: إذا تزوج امرأة وأمهرها عدداً مطلقاً، فقال تروحتك على عبد، فالنكاح صحيح. ويرمه عندما عبد وسط من العبد. وبه قال أبو حنيفة، وقال: يعطيها عدداً بين عبيدين، وهو وسط العبيد عبد سيدي، أو عبد منصور، فإنه أوسط العبيد (٥).

وكذلك عندما إذا تروّحها على دار مطقة فيها دار وسط بين د رين.

وقال الشافعي: الصدق باطل، ويرمه مهر المثل (٦).

(١) مع ما حقه ٥ ٥

(٢) من الأدب ٣ ٣٠٧ حديث ٢٣١، والسن الكبرى ٢٥٥.٧ باختلاف يسير في النقط.

(٣) الآخر ٤٩

(٤) التهذيب ١ ٤٦٤ و ٤٦٦ حديث ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١١

(٥) مسعود ٦٨٥، وصار ٧٠١٢، ومذائع ٢ ٢١٣، وشرح صحيح مسلم ٢ ٤٦١، وشرح

لعمامة على الهداية ٢ ٤٦٢، ونبيس الحديث ٢ ١٥٢، وحسنه رد المحتار ٣ ١٢٧

(٦) الأمل ٥ ٦٩، والوحد ٢ ٢٩، وشرح صحيح مسلم ٢ ٤٦٢، ومسعود ٦٨٥، وشرح العمامة على الهداية

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

وروي عن ابن عمر: أن لسي صلى الله عليه وآله قال: «أدوا العلائق»
قبيل وما العلائق؟ قال: «ما تراضى عليه الأهدون» (٢) وهذا مما تراضى به
الأهدون.

مسألة ٤٤: المدخول بها إذا طلقت لامتعة له، سواء كان سقي لها مهراً أو
لم يسم، فرص لها أو لم يفرص، وله قال أبو حنيفة (٣).
وللشافعي فيه قولان. قال في التقيم مثل ما قلناه (٤).
وقال في الجديد: لها المتعة (٥).

وروي ذلك عن عمر، وابن عمر (٦). وقد روى ذلك قوم من أصحابنا،
إلا أنهم قالوا: إن هذه متعة مستحقة غير وحة (٧).

(١) انكالي ٣٨١:٥ حديث ٨٥٧، والتهديب ٣٦٦:٧ حديث ١٤٨٥.

(٢) رواه عبد ربه في ٣ منه ٢٤٤ حديث ١٠ عن ابن عباس، وسبق في السنن الكبرى ٢٣٩:٧،
والمعنى في عمدة القاري ١٣٧:٢٠ و١٣٨.

(٣) بسوط ٦١٦، وبدائع منافع ٣٣٢، وفتح ساري ٢٤٦٩، وعمدة القاري ١١٢١،
وتبيين الحقائق ١٤٥٢، ومعنى لاس مدامه ٥١٨، والمجموع ١٦ ٣٨٩، والمجموع لأحكام القرآن
٢٢٨ ٢٢٩.

(٤) لوجر ٣٤٢، والمجموع ١٦ ٣٨٩، وكافية لأخبار ٤٢٠٢، والشرح الوهح ٣٩٥، ومعنى المصحح
٢٤١٣، والمعنى لاس مدامه ٥١٨، وشرح الكبير ٩٤٨، والمجموع لأحكام القرآن ٢٢٨ ٢٢٩ و
٢٢٩.

(٥) المجموع ١٦ ٣٨٩، ووجر ٣٤٢، وأخراج الوهح ٣٩٥، ومعنى المصحح ٢٤١٣، وكافية الأخير
٤٢٢، ومعنى لاس مدامه ٥١٨، وأشرح الكبير ٩٤٨، وبدائع منافع ٣٣٢، وعمدة
القاري ١١٢١، وشرح منافع ٤٤٨٢، وشرح العدة على الهداية ٤٤٨٢، والبسوط ٦١٦،
وتبيين الحقائق ١٤٥٢، ورحمة الأئمة ٤٢٢، وحاشية عدة طلاب ٣٥٦.

(٦) المجموع ١٦ ٣٨٩.

(٧) الكافي ١٠٤٦ و١٠٥٠ حديث ٣٥٩.

وعندهم أنها واجبة.

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، وشعلها يحتاج الى دليل

وأيضاً قوله تعالى: «لا حرج عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره» (١) دل ذلك على أن المدحول بها لامتعة ها، وكذلك المروض لها.

وقوله تعالى: «وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين» (٢) يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون مخصوصاً بمن لم يدخل بها، ولم يسم لها مهراً. والآخر: أن يكون محمولاً على الاستحباب، بدلالة قوله تعالى: «حقاً على المحسين» (٣) وهو كآب واحدة لكان فاعلها لا يسمى محسناً، لأن من فعل «وآحب من قضاء الدين وغير ذلك لا يسمى محسناً.

مسألة ٤٥: الموضع الذي يجب فيه المتعة أو تستحب، فإنها تثبت، سواء كان الروح حرّاً أو عبداً والروحة حرة كانت أو أمة، وبه قال جميع الفقهاء (٤). وقال الأوزاعي: إذا كانا عبيدين، أو أحدهما فلامتعة (٥). دليلنا: قوله تعالى: «وللمطلقات متاع بالمعروف» (٦) ولم يقص. وأيضاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٤٦: كل فرقة تحصل بين الزوجين سواء كانت من قبله، أو من قبلها، أو من قبل أحبي، أو من قبلها، فلا يجب بها المتعة إلا اطلاق فحسب. وقال شافعي إذا كانت الفرقة من جهة بطلاق أو ارتد أو إسلام، أو

(١) و (٣) نسخة ٣٣٦ (٢) و (٦) نسخة ٣٤١

(٤) نسخة الكبرى ٣٣٣ و ٣٣٤، ومعنى لا من فداه ٨ ٥١، وشرح الكبير ٨ ٩، وكفاه الأحرار

٢ ٤٢، و مجموع ١٦ ٣٦٠، وحسبه بده من ٣ ٣٥٦

(٥) معنى لا من فداه ٨ ٥١، وشرح الكبير ٨ ٩، و مجموع ١٦ ٣٩٠

من جهتها مثل الخلع وللعان، أو من جهة أجنبي مثل أن ترصع المرأة أم الروح، ومن يجري مجراه ممن يحرم عليه تزويجها، فله يجب لها لمصلحة، وإلّا تسقط لمصلحة إذا كان بشيء من جهتها (١).

دليلاً: أنّ المتعة أوجب لله تعالى في المطّقات، فمن أوجب في غيرها فعليه الدلالة. والحق غير الطلاق بالطلاق قياس، ونحن لا نقول به.

مسألة ٤٧: من كان عنده أمة روضة مفوضة البضع، واشترى منها من سيدها. انفسخ النكاح، ولا متعة لها.

وقار أكثر أصحاب الشافعي فيها قولان للشافعي، أحدهما: يجب. والآخر: لا يجب (٢).

وقل أبو سحر: ينظر من المستدعي لسبع، فعلى حينئذ (٣).

دليلاً: أنّ الأصل براءة الدّعة، ولا دليل على وجوب ذلك.

وأيضاً: وإنّ الله تعالى أوجب المتعة بمطّقات، فمن أوجب غيرها فعليه الدلالة.

مسألة ٤٨: إذا أصدقها إثنين، وانكسر أحدهما. ثم طلقها قبل الدخول

بها كان لها نصف الموحود، ونصف قيمة التالف.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه.

و الثاني: بالخيار بين ما قلناه وبين أن تدع وتأخذ نصف قيمتها معاً (٤).

(١) محصر غرر ١١٤، وشرح مجمع ٣٩٥، وجميع ١٦، ٣١٧، ومعني مجمع ٣، ٢٤١، وشرح

٣٤١٢، وحاشية إعدّة الطائفة ٣٥٦:٣، وفتح الباري ٤٩٦:٦.

(٢) لم أذكر على هذا القول في المصادر المتوفرة

(٣) بعد التحصن تشدد في مطّقة، فأقف به على أثر في بعض در شوقه

(٤) الأم ٦١:٥

دليلنا: أن العقد وقع على الانائب، فإذا كان أحدهما باقياً فنصف ملكها فيه باق، فمن نقله إلى قيمته فعليه الدلالة.

مسألة ٤٩: إذا أصدقها صداقاً فأصابت به عيباً كان لها ردّه بالعيب، سواء كان العيب يسيراً أو كثيراً، وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: إن كان يسيراً لم يكن لها الرد، وإن كان كثيراً ففيها الرد (٢).

دليلنا: أن ندي وقع عليه العقد ماسم من العيب، فإذا وجدت به عيباً لم يكن ذلك ما وقع عليه العقد، وكان لها ردّه.

(١) الأم ١٥٥، ومختصر مرقى ١٠١١، مسند ١٠٥.

(٢) المسند ١٠١٠، غير ذلك ١٤١، وشرح الكبير ٣٨.

كتاب الوليمة

مسألة ١: الوليمة مستحبة، وليست بواجبة.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (١).

والثاني: أنها واجبة (٢).

دليلاً: إجماع لفرقة. وأيضاً الأصل برعة الدقة، ولادليس على وجوبها.
وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «ليس في مال حق سوى الزكاة» (٣).

مسألة ٢: من دُعي إلى الوليمة يستحب له حضورها، وليس بواجب عليه،

أبي وئمة كانت.

وظاهر مذهب لشافعي أنه أوجب الإحابة في جميع لولائم (٤).

(١) كفيه لأحد ٢٢، وشرح معراج ٣٩٦، ومعنى معراج ٣٤٥، والمجموع ١٦: ٣٩١، وفتح

الباري ٩: ٢٣٠، وعمدة القاري ١٥٣: ٢٠، والبحر الرخاير ٨٥: ٤، وبل الأوطار ٦: ٣٢٦.

(٢) لأحد ٦، ١٨، ومختصر لمري ١٨١، وكذا له لأحد ٢٢، ٤٢، وشرح معراج ٣٩٦، ومعنى المعراج

٣٤٥، والمجموع ١٦: ٣٩٤، وحاشية ابن عبد الصمد ٣: ٣٥، ومعنى لانس هامة ٨: ١٠٦، والشرح

لأحد ٦، ١٨، وفتح القاري ٩: ٢٣٠، وعمدة القاري ١٥٣: ٢٠، وبل الأوطار ٦: ٣٢٦، وبل

السلام ٣: ٥١

(٣) من ابن ماجه ١: ٥٧ حديث ١٧٨٩، والجامع لشمس ٢: ٤٦٠، وفيض القدير ٥: ٣٧٥.

(٤) لأحد ٦، ١٨، وكذا للأخبار ٢: ٤٣، والمجموع ١٦: ٣٩٦ و٣٩٧، والوجيز ٢: ٣٦، والرج نوماح:

وهل هو من فروع الأعيان، أو فروع الكفايات؟ عى وجهين (١).
وله قول آخر: وهو أنه مستحب (٢).

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، ولوجوب يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣: إذا اتحد الدمى ولحمة ودعى الناس إليها فلا يجوز للمسلم أن يحضرها.

ولشافعي فيه وجهان:

أحدهما: يجب عليهم حضورها. بعموم الخبر (٣).

والثاني: لا يجب (٤).

دليلنا: أن دناج أهل الذمة محرمة، وطعامهم الذي يشاروه بأيديهم
محس، ولا يجوز أكله لقوله تعالى: «إِنَّهَا الْمَشْرُوكُونَ نجس» (٥) وعنه أخبار عن
أئمتنا عليهم السلام (٦)، وسدل على ذلك في بعد، فادأثت ذلك ثبت

٣٩٦، ومعني مجمع ٣ ٢٤٥، وحاشية عنه القائلين ٣ ٣٥٨، والمعني لأشعده ٨ ١٧ ١٠٠٣،
وشرح كنز ٨ ٦ ١٠٠٣، وفتح - ربي ٩ ٢٤٢، وعمدة ربي ٢٠ ١٦٢، وسيل السلام ٣ ١٠٥٣،
والبحر الزخار ٤: ٨٥.

(١) كفاية لأخبار ٢ ٤٣، ومجموع ١٦ ٣٩٦ و٣٩٧، والوجز ٢ ٣٦، وشرح الوصح ٣٩٦، ومعني
مجمع ٣ ٢٤٥، وحاشية عنه القائلين ٣ ٣٥٨، والمعني لأشعده ٨ ١٠٦، وشرح الكبير
٨ ٦ ١٠٠٣، وفتح - ربي ٩ ٢٤٢، وعمدة ربي ٢٠ ١٦٢، وسيل السلام ٣ ١٠٥٣، والبحر الزخار
٨٥ ٤.

(٢) مجموع ١٦ ٣٩٦ و٣٩٧، ووجز ٢ ٣٦، وكفاية لأخبار ٢ ٤٣، وشرح الوصح ٣٩٦، ومعني
مجمع ٣ ٢٤٥، وحاشية عنه القائلين ٣ ٣٥٨، والمعني لأشعده ٨ ١٠٦، وشرح الكبير
٨ ٦ ١٠٠٣، وفتح - ربي ٩ ٢٤٢، وعمدة ربي ٢٠ ١٦٢، وسيل السلام ٣ ١٠٥٣، والبحر الزخار
٨٥ ٤.

(٣) المجموع ١٦: ٣٩٨، وحاشية إعانة الطالبين ٣: ٣٥٨.

(٤) المجموع ١٦: ٣٩٨، وكفاية الأحيار ٢: ٤٤.

(٥) اتوبة: ٢٨.

(٦) الكافي ٦: ٢٧٤ حدث ١.

ماقلناه، لأنَّ أحدًا لم يفرّق.

مسألة ٤: من حضر الوليعة لا يجب عليه الأكل، وإنَّما يستحب له ذلك.

وللشافعي فيه وجهان:

أحدهما: - وهو الأطهر - مثل ماقلناه (١). وفي أصحابه من قال: يجب عليه

ذلك (٢).

دليلنا: أنَّ الأصل براءة الدِّمة، والوجوب يحتاج إلى دليل.

وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وآله، أنَّه قال: «من دعي إلى طعام

فيحضر، فال شيء أكل وإن شاء ترك» (٣).

مسألة ٥: نثر لسكر والنور في الولائم أخذه مكروه. وبه قول الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: هو مباح، وإن كان يؤخذ بحلقة (٥).

دليلا: «حار أصحابنا» (٦) وإجماعهم عليها، وطريقة الاحتياط تقتضي

ذلك.

(١) الام ١٨١٦، ومختصر لمري ١٨٤، وكفاية لاجل ٢٤٤، ووجز ٣٦٢، والمجموع ١٦: ٤١٥.

والسراج الوهج ٣٩٧، ومعني مصحح ٣: ٢٤٨، ومعني سري ٩: ٢٤٧، وعمدة القاري ٢٠: ١٦١.

(٢) كفاية الأحيار ٤٤٠٢، والمجموع ١٦: ٤٠٥، وعمدة القاري ٢٠: ١٥٨، وفتح الباري ٩: ٢٤٧.

(٣) حكي نحوه في موسوعة طراف الحديث لسوي ٨: ٢٦٥ عن شرح السنة النبوية لسوي ٩: ١٤٠،

وعن حديث لابن أبي حاتم الرازي برقم ١٤٩٤.

(٤) مختصر لمري ١٨١، وسوجز ٣٦٢، والمجموع ١٦: ٣٩٥، والسراج الوهج ٣٩٧، ومعني المحتاج

٣: ٢٤٩، والمعني لاس قدمه ٨: ١١٩، والشرح الكبير ٨: ١١٩، والبحر الرخا ٨٧.

(٥) مجموع ١٦: ٣٩٥، والمعني لاس قدمه ٨: ١١٩، والشرح الكبير ٨: ١١٩، والبحر الرخا ٨٧.

(٦) الكافي ١٢٣٥ حديث ٨٥٧، والتهذيب ٦: ٣٧٠ حديث ٧١ و١٠٧٣.

كتاب القسم بين الزوجات

مسألة ١: «لستى-صنى الله عليه وآله-إذا بنى بواحدة من نساؤه لم يكن
يجب عليه لقسمة لساقيات، وبه قال أبو سعيد الاصطخري (١).
وقد باقى أصحاب الشافعي - أنه كان يرمه (٢).
دليلاً: قوله تعالى: «ترجي من تشاء مهّن وتزوي ليك من تشاء» (٣)
وذلك عام في جميع الأحوال.
مسألة ٢: من كانت عنده مسلمة ودمية كان له أن يقسم للحرّة المسمة
ليلتان، وللذمية ليلة.
وخالف جمع عقهاء في ذلك، وقالوا: عليه لتوية يهّن (٤).
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥).
مسألة ٣: إذا كانت عنده حرّة وأمة روجة كان للحرّة بيتان، وللأمة

(١) نصر مجموع ١٦ ١٢٥، وجامع الأحكام عرب ١٤ ٢١٤، وعمدة القاري ٢١ ١٩٧ من دون

سنة

(٢) عمدة القاري ٢٠: ١٩٧.

(٣) الاحزاب ٥١.

(٤) اسوط ٥ ٣١٨، وتبيين الخلف ٢ ١٧٩، ولأمة ٥ ١١٠، وعمدة القاري ١٦ ٤٣١، والمعني لابن قدامة

٨ ١٥٠، والمعني ١٠ ٤١، والشرح الكبير ٨ ١٥٣، والبحر برحار ٤ ٩٣، وأسهل المدارك

٢: ١٢٤.

(٥) بؤدر أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى: ٦٩.

ليلة. وبه قال علي عليه السلام (١). وهو قول جميع الفقهاء (٢)، إلا مالكا فإنه قال: يستوي بينهما (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من نكح حرة على أمة، فله حرة ثلاث، وللأمة ثلث» (٥) وهذا نص.

وروي عن علي عليه السلام أنه قال: «من نكح حرة على أمة فله حرة ليلتان، وللأمة ليلة واحدة» (٦) ولا يخالف له في الصحابة.

مسألة ٤: إذا كانت له زوجتان كان له أن يبيت عند واحدة ثلاث ليال، وعند الأخرى ليلة واحدة.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: يجب عليه التسوية بينهما (٧).

(١) معي لاس مقدمه ١١٩٨، ومعنى ٦٦١٠، وشرح الكبير ١٥٣٨، ومعنى الدارقطني ٢٨٥٣

(٢) لام ٥١١، ومعنى ١٠٤١ و٦٦٠، والمعنى لاس مقدمه ١٤٥٩، وشرح الكبير ١٥٣٨، ومسعود

٢١٩٥، والذهب ٢١١٢، وبدائع الصانع ٢٣٢٢، والشرح لوجه ٣٩٩، ومعنى فتح

٢٥٥٣، وبحر ٣٨٢، وشرح فتح مدير ٥١٨٢، وتبيين حديث ١٨٠٢، وحاشية إمام

الطالين ٣٧٤٣.

(٣) معني لاس لث ٤٣٦١، وأمهات الحديث ١٢٤٢، ومعنى لاس مقدمه ١٤٩٨، والشرح الكبير

١٥٣٨، والمحلّى ٤١:١٠ و٦٦.

(٤) من لا يخضره عنه ٢٧٠:٣ حديث ١٢٨٤، والتهذيب ٤٢١:٧ حديث ١٦٨٤ و١٦٨٥

(٥) حكاه محمد بن يحيى سعدى في هاشم بحر الزخار ٩١ عن أنس

(٦) من لا يخضره عنه ٢٨٥:٣ حديث ١٤٨، ومن لا يخضره عنه ٢٩٩٧، وحوهر لأحمد والاثريهما من

بحر الزخار ٩١، والمجموع ١٦:٤٢٩ ومن لا يخضره عنه ذكر خلاف سري لاندظ

(٧) لام ٥١١، ومختصر سري ١٨٥، والشرح لوجه ٣٩٩، ومعنى صراح ٢٥٥٣، وكفاية

الأخبار ١٥٢، وحاشية معني الطائين ٣٧٠٣، ومعنى لاس مقدمه ١٣٩٨، والشرح الكبير

١٤٩٨، وبدائع الصانع ٢٣٢٢، وفتح الباري ٩:٣١٣، وعمدة الباري ٢٠:١٩٩، وأمهات

المدارك ١٢٤:٢.

دليلاً: إجماع الفسقة وأخبارهم (١)؛ ولأن حق الثلاث ليل له، بدلالة أن به أن يتزوج ثنتين أخراوين، فإذا جازله أن يتزوج ثنتين أخراوين، جازله أن يجعل نصيبها لواحدة منها.

مسألة ٥: إذا سافرت المرأة وحدها باذن الزوج لا تسقط نفقتها، ولا قسمتها.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٢).

والآخر: يسقط (٣).

دليلاً: أن لأصل ثبوت حقها، وسقوطه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٦: من كانت عنده زوجتان أو ثلاثة، فتزوج باخرى، فإن كانت تكرأ فانه ينقصها سبعة أيام ويقدمها، فلها حق التقديم والنقص. وإن كانت ثيباً فلها حق التقديم والنقص ثلثة أيام، أو سبعة أيام، ويقضيها في حق السقيات، وهي بالخبر من أن تحت ثلثة أيام خاصة لها، أو سبعة أيام يقضيها في حق الوقي. وبه قال الشافعي، ومالك وأحمد، وسحق. وفي الصحاح أنس بن مالك. وفي التبعين لشعبي، والمخفي (٤).

(١) التهذيب ٤١٩: ٧ حديث ١٦٧٩.

(٢) مجموع ١٦: ٤٣١، شرح ٥٤٠ ج ٣٩٩، والوجيز ٣٧٢، ومعني عهد ج ٢٥٧، ومعني لأن عهد ٥٥٨، والشرح كج ٨١٦٣.

(٣) الوجيز ٣٧٢، ومعني عهد ج ٢٥١، شرح ٢٥٦ ج ٣٩٩، ومجموع ١٦: ٤٣١، والمعني لأن عهد ١٥٥٨.

(٤) زاد ١١٠٥، ومختصر من ١٨٥ ومجموع ١٦: ٤٣١، وكذا زاد ١٧٢، والوجيز ٣٨٢. والسراج الوهاج: ٣٩٩، ومعني المدهج ٢٥٦، وبدلة عهد ٥٥٢، وعمدة القاري ٢٠٠. والمبسوط ٢١٨٥، وتبيين حاشي ١١٩، ومعني لأن قدمه ١٦٠، وشرح كبير ٨١٦٥، و١٦٦ ومعني ٦٤٠، ومروان كبرى ١١٨، ورحمة لأنه ٢٤٧، وسن شرمدي ٤٤٥٣.

وقال سعيد بن المسيّب، والحسن البصري: يخصّ البكر بليتين، والثيب بليّة ولا يقضي (١).

ودهب الحكم، وحمّاد، وأبو حنيفة وأصحابه: إلى أن سجديدة حقّ التقديم فحسب، دون حقّ التحصيل. وأن كانت مكرّراً قدّمها ناسبوتة عندها سماعاً ثم يقضى، وإن كانت ثيباً قدّمها بثلاث ثم يقضي، ولا يخصصون السبع ولثلاث (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأحاديثهم (٣).

وروى أنس بن مالك: أن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «للكر سبع، ولثيب ثلاث» (٤) فأصاف بيها بلام التثنية.

وروت أم سمية: أن النبيّ صلى الله عليه وآله قال لها لما تزوجها: «مائت على أهيك من هوان، إن شئت سمعت عندك وسبعت عندهنّ، وإن شئت ثلثت عندك ودرت» (٥).

سبل حديث ١١٣٩، والبحر الزخّار ٩٤:٤، وفتح الباري ٣١٤:٩.

(١) لمحقى ٦٤:١٠، وبصريح ٤٣٨:١٦، والشرح الكبير ١٦٦، ولحقى لأبن قدامة ١٦٠:٨، ومسبى الترمذي ٤٤٦:٣، وبيل الأوطار ٣٧٠:٦، والبحر ٩٤:٤.

(٢) مسود ٢١٨:٥، وفتح الباري ٣٣٢:٢، وعمدة ٢٠١:٢، وفتح الباري ٣٥٩:٣، وسبى حديث ١١٠:٢، ورمح الامة ٤١:٢، ومسبى الكبير ١٨٢:١، ولحقى ٦٤:١٠، وندبه محمد ٥٥:٢، ولحقى لأبن قدامة ١٦٦:٨، وفتح الباري ٣٨١:١٦، ومسبى الأوطار ٣٧٠:٦، والبحر الزخّار ٩٤:٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢٦٩:٣، حديث ١٢١:١، وسبى ٤٢٠:٧، حديث ٦٨٢.

(٤) صحيح البخاري ٤٣:٧، ومسبى ٢٤٠:٢، حديث ٢١٢:٤، ومسبى من صاحبه ٦٦٧:١، حديث ١٩١:٦، ومسبى الترمذي ٤٤٥:٣، حديث ١٣٩، والنسب الكبير ٣٠١:٧، وعمدة ٣٠٢:٣، ومسبى ٢٠١:٢، وفتح الباري ٣١٤:٩، ومسبى الأوطار ٣٦٩:٦، وفي بعض النسخ الحديث في مصدر المذكورة مختلفة اختلافاً سراً.

(٥) سبل من صاحبه ٦٦١:١، حديث ١٩١:٦، ومسبى ٢٤٠:٢، حديث ٢١٢:٤، وسبى لأوطار

مسألة ٧: إذا سافر ببعض نسائه من غير قرعة، فعليه أن يقضي لمن بقي قدر عيسته مع لقي حرج بها. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: لا قضاء عليه، كما لو حرج معها بقرعة (٢).

دليلنا: أن لقسمة حقّ لمن، فلا يسقط ذلك لكون صاحبتين معه، ومن سقطه بذلك فعليه الدلالة. ولا يلزم إذا حرج بها بقرعة، لأنّ سيّئ صنى الله عليه وآله كذلك فعل ولم يقض، ولو حبّتنا، والظاهر لا وحننا القضاء.

مسألة ٨: إذا شرّت لمرأة، حلّ ضربها نهمس لنشور دون لاصرار عليه.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٣).

والثاني: أنه لا يحلّ حتى تصرّ وتقيم عليه (٤).

دليلنا: قوله تعالى «واللّاتي تخافون نشورهنّ فعظوهنّ واهجروهنّ في

المضاجع واضربوهنّ» (٥).

وقول كثير من أهل التفسير: أن معنى تخافون: تعلمون (٦). ومن لم يقل

٣٦٨:٦ وفي جميع المصادر بإحلاف يسري الألفاظ.

(١) الأُم ٥: ١١١، ومختصر لُقْ ١٨٦، ومجموع ١٦: ٤٤١، وكفّيه لأخبار ٢: ٤٦، ومبسوط ٥: ٢١٩.

وبدائع الصنائع ٢: ٣٣٣، وتبيين الحقائق ٢: ١٨٠، ومعنى لاس قدمه ٨: ١٥٧، وشرح الكبير

٨: ١٦٠، والميراث الكبير ٢: ١٩٩، ورحمة الأُمّة ٢: ٤٧، والمحرم بحدّ ٤: ٩٢.

(٢) المبسوط ٥: ٢١٩، وبدائع الصنائع ٢: ٣٣٣، وتبيين الحقائق ٢: ١٨٠، والمعنى لاس قدمه

٨: ١٥٧، وشرح الكبير ٨: ١٦٠، ومجموع ١٦: ٤٤١، والميراث الكبير ٢: ١١٩، ورحمة الأُمّة

٢: ٤٧.

(٣) كفة الأحبار ٢: ٤٩، ومجموع ١٦: ٤٤٥، ونسج بوهج ٤٠٠، ومعنى المصحح ٣: ٢٦٠.

(٤) لأُم ٥: ١١٢، ومختصر المزي ١٨٦، وكفّيه لأخبار ٢: ٤٩، والراجح بوهج ٤٠٠، ومعنى المصحح

٣: ٢٦٠، ومجموع ١٦: ٤٤٥، ومعنى لاس قدمه ٨: ١٦٢، وشرح الكبير ٨: ١٧٠.

(٥) لسان ٣٤.

(٦) تفسير نصري ٥: ٤٠، وأحكام الميراث مختصص ٢: ١٨٩، ومجموع لأحكام مرقا ٥: ١٧.

ذلك ، وحمل الخوف على ظاهره، أصمّر في الظاهر (وعلمتم نشوزهن فاضربوهن) وهذا الاضمار مجمع عليه، فن ضمّ إليه الاصرار والاقامة عليه فعليه الدلالة.

مسألة ٩: بحث الحكمين في الشقاق على سبيل التحكيم، لأعلى سبيل التوكيل. وبه قال علي عليه السلام، وابن عباس، وعمرو بن العاص. وهو أحد قولي الشافعي (١).

والقول الآخر: إنها على سبيل التوكيل (٢). وبه قال أبو حنيفة (٣).
 دليلنا: قوله تعالى: «فامضوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها» (٤) وهذا طاهر في التحكيم، لأنه لم يقل فامضوا وكيلاً.
 وأيضاً فإن الخطاب إذا ورد مطلقاً فيما طريقه الأحكام كان منصرفاً إلى الأئمة والقضاة، كقوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (٥) «والرائية والزني فاحدوا» (٦) كذلك هاهنا.

وأيضاً: فإن الخطاب لا يتوجه إلى الزوجين، لأنه لو توجه إليهما لقال فامضوا. وأيضاً: قال: «إن يريدوا إصلاً يوفق الله بينهما» (٧) فأضاف الإرادة إلى الحكمين، فلو كان توكيلاً لم يضاف إليهما.

(١) lám ١١٦ ٥، ومجموع ١٦ ٤٥٤، ونوح ٢ ٤١، ومعني تحت ٣ ٢٦١، وشرح نوح ١ ٤١، والبحر الزخار ٩٠٤.

(٢) lám ١١٦ ٥، ومختصر مربي ١٨٦، والنوح ٢ ٤١، ومجموع ١٦ ٤٥٤، والشرح سوح ٤٠١، ومعني تحت ٣ ٢٦١، وحاشية إعدته لطالين ٣٧٨.٣، وللمعني لابن قدامة ١٦٩.٨، والشرح الكبير ١٧١:٨، والجامع لأحكام القرآن ١٧٨:٥ و ١٧٩.

(٣) المعني لابن قدامة ١٦٩:٨، والشرح الكبير ١٧١ ٨، ومجموع ١٦ ٤٥٤، والبحر الزخار ٨٩ ٤.

(٤) و (٧) النساء: ٣٥.

(٥) مدته ٣٨.

(٦) الموز: ٢.

دليلنا: إجماع الفرقة و^١ حيارهم (١). والخبر الذي قدمناه يدلّ على مقله
أيضاً.

(١) كتاب الفقه ج ١ ص ٢٤٣ ج ٢ ص ١٤٦، وكذا في ٦ ص ١٤٦، ومن لا يخبره عليه ٣ ص ٣٣٦، وهدى

كتاب الخلع

مسألة ١: إذا كانت الحال بين الزوجين عامرة والاخلاق ملتزمةً وانفقاً على الخلع فبذلت له شيئاً حتى يطلقها لم يحل ذلك، وكان محظوراً. وبه قال عطاء، وبرهري، والسخمي، وداود، وأهل الطهر (١).
وقد أبو حنيفة، والشافعي، ومالك، والأوزاعي، والشوري: إن ذلك مباح (٢).

دليلنا: جماع الفرقة. على أنه لا يجوز له خلعهما إلا بعد أن يسمع منها ما لا يحل ذكره، من قولها: لا أغتسل لك من جنابة، ولا قيم لك حداً، ولأوطئن فراشك من تكرهه، أو يعلم ذلك منها. وهذا مفقود ههنا، فيجب أن لا يجوز الخلع.

وأيضاً: قوله تعالى: «ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً، ولا أن يخافا ألا يقيما حدود الله» (٣) وهذا نص. فأنه حرم الأخذ منها إلا عند الخوف

(١) غنى ١٠ ٢٣٥، ومعنى لاس مدانه ١٧٨، والشرح الكبير ١٧٦، وندبه عتيد ٦٨ ٢، ورحمه لأنة ٤٧ و ٤٨، وبرهري كبرى ٢ ١١٩، وسبل السلام ١٠٧٣، والبحر الرخاء ١٧٨، وعمده القاري ٢٦٠: ٢٧١ و ٢٦١.

(٢) الام ٥ ١٩٧، والمجموع ٦ ١٧، واسسوط ١٧١٦، ومعنى لاس مدانه ١٧٦ و ١٧٨، والشرح الكبير ١٧٦، وندبه لمجتهد ٦٨، ورحمه لأنة ٤٧ و ٤٨، والسران كبرى ٢ ١٩٠، وسبل السلام ١٠٧٣، وعمده القاري ٢٦٠: ٢٦١ و ٢٦١.

(٣) البقرة ٢٢٩

من أن لا يقيا حدود الله.

وقال تعالى: «فإن حرمتم ألا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما فتدت به» (١) فدل ذلك على أنه متى ارتفع الخوف وقع الخناح.

مسألة ٢: لا يصح الخلع إلا في طهر لم يقرأ فيه بجماع، إذا كان دحل بها.

وخاف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: يجوز في حال الحيض، وفي طهر قرأ فيها بجماع (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

وأيضاً: فإنه إذا خالعهما على ما وصفناه صح الخلع بلا خلاف. وليس على صحة ما قالوه دليل.

مسألة ٣: الصحيح من مذهب أصحابنا أن الخلع بمجرد لا يقع، ولا بد من التفظ معه بالطلاق.

وفي أصحابنا من قال: لا يحتاج معه إلى ذلك، بل نفس الخلع كافٍ (٤). إلا أنهم لم يبيسوا أنه طلاق أو مسح.

وللشافعي فيه قولان:

(١) البقرة ٢٢٩

(٢) الأ ٥ - ١١٠، وكهذه الأحاديث ٥١ ٢، ومجموع ١٧ ١٥ و٧٨، والوحد ٥١ ٢، ونسرح الوهاج ٤٢٠، وصحني المحتاج ٣ ٣٠٧ و٣، وندوة الكسرى ٢ ٤٢٢، وندوة المهند ٢: ٦٤، والمبسوط ١٦ ٦، ونب ٢ ٢٢٠، وتبيين الخدين ٢ ١٩٠، وشرح منح العدير ٣ ٣٣، وشرح لعدية عن المندية ٣ ٣٣، والمعني لاس فدامه ٨ ١٧٥ و١٧٦، وشرح الكبير ٨ ١٧٦، ورحمة الأئمة ١٢ ٥١، والميراث الكسرى ٢: ١٢٠، وسبل السلام ٣: ١٠٧٩.

(٣) الكافي ٦ ١٤٣، حديث ٨ - ١٠، ولتهديت ٨ ٩٩، حديث ٣٣٤ و٣٣٦.

(٤) مهم شرح المندقيس سمرقاني نسخة ٨١، وسلاوي الراسم ١٦٢.

أحدهما: أن الخلع طلاق (١). ذكره في الاملاء وأحكام القرآن. وبه قال عثمان بن عفان (٢)، ورووه عن علي بن عبيد السلام - وعبدالله بن مسعود (٣). وبه قال مالك، والاوزاعي، وأبو حنيفة وأصحابه (٤).
وقل في لقديم: الخلع فسخ (٥). وهو اختيار الأسفرائيني. وبه قال ابن عباس وصاحبه عكرمة، وطاووس (٦). وفي الفقهاء: أحمد، وإسحاق، وأبو

- الام ١٩٧٥، ومختصر بري ١٨٧، والمجموع ١٤: ١٧، والوجيز ٤١: ٢، والشرح بوهاج ٤٠٣، ومعي المحتاج ٣: ٢٦٨، وبدية المجدد ٢: ٦٩، وعمدة القاري ٢٠: ٣٦٠، وشرح الكبير ٨: ١٨٥، والمعي لاس قدامة ٨: ١٨١، وبدائع الصنائع ٣: ١٤٤، ورحمة الأئمة ٢: ٤٨، والميزان الكبير ٢: ١١٩، وتفسير القرطبي ٣: ١٤٣، وتبيل الأوطار ٧: ٣٨.
- (٢) مختصر بري ١٨٧، والمجموع ١٧: ١٥، ومغنى ١٠: ٢٣٨، وأحكام القرآن لمجاص ١: ٣٩٦، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦٠، والمعي لاس قدامة ٨: ١٨١، والشرح لكبير ٨: ١٨٥، ووجيز ٢: ٤١، وتفسير القرطبي ٣: ١٤٣، وتبيل الأوطار ٧: ٣٨، وتلخيص الخبير ٣: ٢٠٤.
- (٣) المغنى ١٠: ٢٣٨، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦٠، ومعي لاس قدامة ٨: ١٨١، وشرح الكبير ٨: ١٨١، والوجيز ٢: ٤١، وتفسير القرطبي ٣: ١٤٣، وتبيل الأوطار ٧: ٣٨، وتلخيص الخبير ٣: ٢٠٤.
- (٤) معدناب بن رشد ٢: ٤٣٤، وبدية المجدد ٢: ٦٩، وأسهل المدارك ٢: ١٥٧، ومنهج راجع ٢: ٦٥، وبدية المجدد ٢: ٣٣٥، ومغنى ١٠: ٢٣٨، ولسوط ٦: ١٧١، وبدائع الصنائع ٣: ١٤٤، والدياب ٢: ٢٤٦، والسنن ١: ٣٦٦، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦٠، وتبيين خفائق ٢: ٢٦٧، وشرح فتح القدير ٣: ١٩٩، وشرح لسانه على أهديه ٣: ١٩٩، والمجموع ١٧: ١٥، والوجيز ٢: ٤١، ورحمة الأئمة ٢: ٤٨، والميزان الكبير ٢: ١١٩، والجامع لأحكام القرآن ٣: ١٤٣، وأحكام القرآن لابن العربي ١: ١٩٥.
- (٥) السراج الوهاج: ٤٠٣، والمجموع ١٧: ١٥، والوجيز ٢: ٤١، ومغنى المحتاج ٣: ٢٦٨، وتلخيص ١٧١: ٦، والنتب ١: ٣٦٦، ومقدمات ابن رشد ٢: ٤٣٤، وبدائع الصنائع ٣: ١٤٤، وبدية المجدد ٢: ٦٩، والمعي لاس قدامة ٨: ١٨١، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦٠، وتبيين خفائق ٢: ٢٦٨، والشرح لكبير ٨: ١٨٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١: ١٩٥.

(٦) مختصر بري ١٨٧، والمجموع ١٧: ١٥، ولسوط ٦: ١٧١، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦٠، ومغنى ١٠: ٢٣٩، وبدية المجدد ٢: ٦٩، والمعي لاس قدامة ٨: ١٨١، وشرح الكبير ٨: ١٨٥، وأحكام القرآن لمجاص ١: ٣٩٦، والجامع لأحكام القرآن ٣: ١٤٣، وتبيين الخبير ٣: ٢٠٤، وتبيل الأوطار ٧: ٣٨.

ثور(١).

دليلنا: أن ما عسرناه يجمع على وقوع الفرقة به، وما قالوه ليس عليه دليل، ومن لم يمتزم أصحاب التمسك بالطلاق، الأولى أن يقول أنه فسخ وليس بطلاق، لأنه ليس على كونه طلاقاً دليل.

ويدلّ عنه قوله تعالى: «الطلاق مرتان فإمساك بمعروفٍ أو تسريح بإحسان» (٢) ثم ذكر العدية بعد هذا، ثم ذكر لطقة الثالثة، فقال: «فإن طلقها فلا تحنّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» (٣) وذكر بطلاق ثلاثاً، وذكر عدية في أثباته. فلو كان طلاقاً كان الطلاق أربعاً، وهذا باطل بالاتفاق.

مسألة ٤: الخلع حائز بين الزوجين، ولا يفتقر إلى حاكم. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، والثوري (٤) وقال الحسن البصري، ومن سيرين: لا يصحّ إلا بحاكم (٥).
دليلنا: إجماع الفرقة، وقوله تعالى: «ولا حرج عليهما فيما افترقت به» (٦) ومن يشترط الحاكم.

السلام ٣ ٧٤ ١، وباب الأوصار ٣٨ ٦، ونحوه البحر ٣ ٢٠٤

(١) معني لابس قدماه ١٨١، ٨، وأشرح بكره ٨ ١٨٥، ونحوه ١٠ ٢٣٨، ومجموع ١٦ ١٥٠، وعمدة القاري ٢٠ ٢٦١، ومعه من رشده ٢ ٤٣٤، ورحمة الله ٢ ٤٨، ومسرار الكبير ٢ ١١٩، وتفسير القرطبي ٣ ١٤٣، وسيل السلام ٣ ١٠٧٤.

(٢) بقره ٢٢٩ (٣) بقرة ٢٣٠

(٤) بسوط ٦ ١٧٣، وحكمه القرآن لمخصص ١ ٣٩٥، وبدائع صديق ٣ ١٤٥، والأم ٥ ١٩٧، ومجموع ١٧ ١٥، والمعني لابس قدماه ٨ ١٧٥، وأشرح الكبير ٨ ١٧٥، وعمدة القاري ٢ ٣٤٣، وبدائه محمد ٢ ٦٩، ونحوه الزحار ٤ ١٧٩، والخمسة لحكم القرآن ٣ ١٣٨.

(٥) أحكام عرب لمخصص ١ ٣٩٥، وبدائع صديق ٣ ١٤٥، وعمدة القاري ٢٠ ٢٦١، ونحوه ١٠ ٢٣٧، والمعني لابس قدماه ٨ ١٧٥، وأشرح الكبير ٨ ١٧٥، ومجموع ١٧ ١٥، وخامسة لأحكام القرآن ٣ ١٣٨، وبداية المحدث ٢ ٦٩، والبحر الزحار ٤ ١٧٩ (٦) بقرة ٢٢٩

وروى عبدالله بن سهل (١): أنَّ امرأة اختلعت نفسها من زوجها بألف دوههم، ورفع ذلك إلى عمر فاحازه (٢).

وروي مثل ذلك في أيام عثمان (٣)، ولم ينكر أحد من الصحابة، ولا خالف فيه.

مسألة ٥: النذل في الخنوع غير مقدر، إن شاء أُخذوا بقدر المهر، أو بأكثر، أو بأقل. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي، ولأوزاعي، والثوري (٤).

ودهب زهري: إلى ثمة حائز بقدر مهر الذي تزوجها عليه، ولا يجوز أكثر منه. وبه قال أحمد، وإسحاق (٥).

دليلنا: إجماع صرقة، ونصب قومه تعالى: «فلا جناح عليهما فيما افتدت

(١) أبو يبي، عمدة له من عند سرح من سهل الأنصاري حارثي مدني، روى عن سهل بن أبي حنيفة ورجال من قومه. وعنه مالك بن انس. تهذيب التهذيب ٢: ٢١٥.

(٢) سنن الكبرى ٣: ٣١٦، ومعنى ١٠: ٢٤١، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦١، وفتح الباري ٩: ٣٩٤، وبتدائع الصنائع ٣: ١٤٥.

(٣) سنن الكبرى ٣: ٣١٦، ومعنى ١٠: ٢٤١، وبتدائع الصنائع ٣: ١٤٥، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦١.

(٤) اللؤلؤ الكبرى ٢: ٣٤٠، ومقدمات بن رشد ٣: ٤٣٤، وأصول المدارك ٢: ١٥٨، والمجلد ١٠: ٢٤٠، والصب ٢: ٢٤٥، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦٢، وبتدائع الصنائع ٢: ١٥١، وشرح فتح القدير ٣: ٢٠٣، وتبسيط حقائق ٢: ٢٦٩، وشرح بوهج ٢: ٤٠٢، ومعني تحت ٣: ٢٦٥، ونوح ٢: ٤٣٢، والمجموع ١٦: ٨، وكدة لأب ٣: ٤٩، وبتدائع محمد ٢: ٦٧، ونسب قرطبي ٣: ١٤٠، والمعني لأب مقدمة ٨: ١٧٦، وشرح كبر ٨: ١٦٤، وشرح نصبه على عدة ٣: ٢٠٣، وسنن الأوطار ١٧: ٤٠٧، ورحمة الأئمة ٢: ٤٨، والميزان الكبير ٢: ١١٩.

(٥) معنى ١٠: ٢٤٠، والمعني لأب مقدمة ٨: ١٧٦، وأحكام بصرى للخصاص ١: ١٩٥، وعمدة القاري ٢٠: ٢٦٢، والمجموع ١٦: ٨، وجامع لأحكام القرآن ٣: ١٤١، والشرح الكبير ٨: ١٩٤، ورحمة الأئمة ٢: ٤٨.

٢٠٧، والميزان الكبير ٢: ١١٩.

به» (١) وذلك عام.

مسألة ٦: الخلع إذا وقع صحيحاً سقطت الرجعة، ولا يملك الزوج الرجعة والبدن ثدأ، سواء كان الخلع بلفظ المسح أو بلفظ الطلاق. وبه قال في التائعين الحسن البصري، والسحفي (٢). وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والأوراعي، والشافعي، والثوري (٣).

وقال سعيد بن المسيب، ولزهرى: الروح باختيارين أن يملك العوض ولا رجعة، وبين أن يرد العوض وله الرجعة مدامت في العدة، فأما بعد انقضاءها فلا يملك أن يشت له الرجعة (٤).

وقال أبو ثور: إن كن بلفظ الخلع فلا رجعة، وإن كان بلفظ الطلاق يملك العوض وله الرجعة (٥).

قال أبو حامد: هذا التمهيل ما يعرفه أصحابه، وبها نقله من كتابه (٦). وأبو ثور حالف لإجماع في هذا، فإنه انعقد الإجماع قبله على خلاف قوله (٧).
دليلنا: إجماع بفرقة وأجبرهم (٨).

(١) البقره ٢٢٩.

(٢) المعنى لاس مدامه ١٥٨، وشرح الكبير ٨ ١٨٩، والمجموع ١٧ ٣٢، وبحر الزخار ٤ ١٧٩.

(٣) الأم ٥ ١٩٨، والمعنى مجح ٣ ٢٧١، ونسراج بوجه ٤٠٤، وكفاية الأحبار ٢ ٥١، والمجموع ١٧ ٣١ و ٣٢، والمعنى لاس مدامه ٨ ١٨٥، والشرح الكبير ٨ ١٨٩، ودره مجتهد ٢ ٧٠، والمجنى ١٠ ٢٣٩، وأسهل لمدرک ٢ ١٥٧، وفتح الرحيم ٢ ٦٥، ولدونة بکرى ٢ ٣٤٢ و ٣٤٣.

وأحكام القرآن لاس معري ١ ١٩٧، والمبسوط ٦ ١٧١، والبحر الزخار ٤ ١٧٩.

(٤) المجنى ١٠ ٢٣٩، ودره مجتهد ٢ ٧٠، والمعنى لاس مدامه ٨ ١٨٥، والشرح الكبير ٨ ١٨٩، والبحر الزخار ٤ ١٧٩، والمجموع ١٧ ٣٢.

(٥) المعنى لاس مدامه ٨ ١٨٥، والشرح الكبير ٨ ١٨٩ - ١٩٠، والمجموع ١٧ ٣٢، والخامع لأحكام القرآن ٣ ١٤٣، والبحر الزخار ٤ ١٧٩.

(٦) لم أقف على هذا القول في المصادر المتوفرة. (٧) الميزان الكبير ٢ ١١٩.

(٨) الكافي ٦ ١٤١: حديث ٦ - ٨، وأنتهيب ٨ ٩٧، حديث ٣٢٨. ومن لا يحضره الفقيه ٣ ٣٣٩ حديث

وأيضاً قوله تعالى: «ولا جرح عليها فيما افتدت به» (١) وحقيقة الافتداء: لاستفاد والاستحلاص، كافتدء لأسير بالذل، فلو أثننا الرجعة لم نحمل لافتداء على حقيقته.

مسألة ٧: إذا وقع الخلع على بدل فاسد مثل: الحمر والخمرير ومثله ذلك مما لا يصح تملكه لم يصح خلعه.

وحاشي جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: يصح الخلع (٢).

ثم احتفوا، فقال أبو حنيفة: يكون تطبقة رجعية (٣).

وقار شافعي: الخلع صحيح، والبدل فاسد، ويجب له مهر مثلها (٤).

دليلاً: أن الأصل بقاء العقد، ومن أوقع الخلع بدل فاسد فعليه الدلالة، ولا دليل على ذلك.

مسألة ٨: إذا طلقها طليقة على دينار، بشرط أن له الرجعة، لم يصح الطلاق.

وقار المرفي، فيما نقله عن الشافعي: إن الخلع باطل، ويثبت له الرجعة ويسقط البدل، لأنه جمع بين أمرين متنافيين ثبوت الرجعة مع ملث بغير، فبطلت وثبتت رجعة.

١٦٣٣، ولا تصح: ٣١٦٣ حديث ١١٢٧

(١) البقرة ٢٢٩

(٢) الأم ٢٠١٥، ومختصر سري ١٨٩، والمدونة الكبرى ٣٤١٢، ومدة محمد ٦٧، وأسهل

المذاكر ٢ ١٥٨، والمعني لاس مقدمة ٢٠٤، ولشرح الكبير ٨ ١٩٥، والمجموع ١٧ ٢٥٠٢٨.

(٣) عتاب ٢ ٢٤٦، وبدائع الصنيع ٣ ١٥٢، وشرح فتح مبدع ٣ ٢٠٥، وشرح الصاية على الهداية

٢ ٥٣، وسنن خفاف ٢ ٣٦٩.

(٤) الأم ٢٠١٥، ومختصر سري: ١٨٩، والوجيز ٢ ٤٣، والسراج الوهاج ٤٠٢، ومغني المحتاج

٣ ٢٦٥، وكفاية الأحيار ٢ ٥٠، والمجموع ١٧ ٢٥ و٢٨، ونداية العهد ٢ ٦٨، والمعني لاس مقدمة

٨ ٢١٤، ولشرح الكبير ٨ ١٩٥، والبحر الزخار ٤ ١٨٤.

ثم قال المزي. الخلع عدي صحيح والشرط فاسد. ويحب عليها مهر مثل وتسقط الرجعة (١).

ونقل الربيع هذه المسألة عن الشافعي مثل ما نقلها المزي، وأن الرجعة ثابتة والديار مردود ثم قال وفيها قول آخر: إن الخلع صحيح، ويسقط الشرط وتقطع الرجعة، ويحب له عليها مهر المثل (٢).

قال أبو حامد (٣): والمذهب مدعاه وحكاه عن الشافعي (٤).
 دليلنا: أن الأصل بقاء العقد، وانقضاءه بطلاق والخلع يحتاج إلى دليل.
 مسألة ٩: إذا احتسنت نفسها من زوجها بألف على أنها متى طلقها استردتها ونخلت به رجعة، صحت الخلع، وثبت الشرط.
 وقان أكثر أصحاب الشافعي: إن الخلع صحيح، وكان عليه مهر المثل (٥).

وله قول آخر: إن خلع يبطل وتشت الرجعة (٦).
 دليلنا: إجماع العروة وأحب رهم (٧). ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال:

(١) مختصر مزي ١٨٧، والمجموع ١٧: ٣٢، وكفاية الأحبار ٥١: ٢، وبوحر ١٤: ٢، والمغني ١٨٥.
 قدامة ١٨٦: ٨، والشرح الكبير ٨: ١٩٠.

(٢) النظر للمجموع ١٧: ٣٢، وكفاية الأحبار ٥١: ٢، وبوحر ١٤: ٢.

(٣) كذا في جميع النسخ المصنوعة، وما حكاه ابن قدامة في المغني والشرح الكبير ابن حامد. وهو عبد الله بن حامد بن محمد بن عبد الله بن علي بن رستم بن ماهان أبو محمد الماهاني الإصبهاني تفرغ عن أبي الحسن السبي ثم خرج إلى أبي علي بن أبي هريرة مات سنة ٣٨٩ هجرية طبقات شافعية لكبرى ٢: ٢٢٩.

(٤) الشرح الكبير ٨: ١٩٠، والمغني لابن قدامة ٨: ١٨٦.

(٥) مختصر المزي ١٨٧، وكفاية الأحبار ٥١: ٢.

(٦) المجموع ١٧: ٣١.

(٧) لم أذكر عن أحاديث على ذلك في مذهبها من المصادر المتوفرة.

«المؤمنون عند شروطهم» (١).

مسألة ١٠: المختصة لا يلحقها الطلاق. ومعناه: أن الرحل إذا خالع زوجته خدماً صحيحاً ملك به العوض، وسقطت به الرجعة، ثم طلقها، لم يلحقها طلاقه، سواء كن بصريح بلفظ أو بالكناية، في العدة كان أو بعد انقضاءها، بالقرب من الخلع أو بعد التراخي عنه. وبه قال بن عباس، وابن الزبير، وعروة بن الزبير. وفي الفقهاء الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق (٢).
وذهب لزهرى، والنخعي، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه: إلى أن يلحقها طلاقها قبل بقضاء لعدة، ولا يلحقها بعد انقضاءها (٣).

ونفرد أبو حنيفة بأن قل: يلحقها الطلاق بصريح اللفظ، ولا يلحقها بالكناية مع النية (٤).

وذهبت طائفة: إلى أنه يحقها بالقرب من الخلع، ولا يلحقها بالبعد منه. ذهب إليه مالك، والحسن البصري (٥).

ثم اختلفا في القرب، فقال مالك: أن يتبع الخلع بالطلاق، فتقول له:

(١) التبيين ٧: ٣٧١، حدث ١٥٠٣، ولاسيما ٣: ٢٣٢ حدث ٨٣٥، والمعني لاس قدامة ٤: ٣٨٤، وشرح كبير ٤: ٣٨٦، ونفحص الخبر ٣: ٢٣ و٤٤، والمصنف لاس أبي شبة ٦: ٥٦٨ حديث ٢٠٦٤.

(٢) الأم ٥: ١٩٨، ومختصر إمامي ١٨٧، والمجموع ١٧: ٣١، وكفاية لأخبار ٢: ٥٢، والمجلد ١٠: ٢٣٩، والمعني لاس قدامة ٨: ١٨٤ و١٨٥، والشرح الكبير ٨: ١٨٨ و١٨٩، وبدية المجتهد ٢: ٦٩ و٦٠، وبدائع الصانع ٣: ١٣٥، ورحمة الأئمة ٢: ٤٨، وميراث الكبرى ٢: ١١٩، والبحر الرخا ٤: ١٨٠.

(٣) مختصر إمامي ١٨٧، وأحكام القرآن لمحمد ص ١: ٣٩٧، وأحكام القرآن لاس العربي ١: ١٩٦، وبدائع الصانع ٣: ١٣٥، والمجموع ١٧: ٣١، والمعني لاس قدامة ٨: ١٨٥، وشرح الكبير ٨: ١٨٨ و١٨٩، ورحمة الأئمة ٢: ٤٨، والميراث الكبرى ٢: ١١٩، والبحر الرخا ٤: ١٨٠.

(٤) بدائع الصانع ٣: ١٣٥، والمعني لاس قدامة ٨: ١٨٥، والشرح الكبير ٨: ١٨٨ و١٨٩، والمجموع ١٧: ٣١، والبحر الرخا ٤: ١٨٠.

(٥) مجموع ١٧: ٣١، وبدية المجتهد ٢: ٦٩، والبحر الرخا ٤: ١٨٠.

خامعني بألف. فها. حالعلك بألف، أنت طالق (١).

وقال الحسن البصري القرب أن يطقها في محسن الخلع، وأسعد بعد انفرق عن مجلس الخلع (٢).

دليلاً: أنا قد بين أن الخلع بمجرد لا يقع، وإنما يحتاج إلى التعط بالطلاق. فإذا تنقط به فلا يمكنه أن يطقها ثانياً إلا بعد المراجعة، على ما بينته في كتاب الطلاق، وهذه لا يمكن فيها المراجعة.

ومن قال من أصحاب: أنه لا يحتاج إلى لفظ الطلاق (٣)، فلا يمكنه أيضاً أن يقول باتناع الطلاق، لأنه لا رجعة فيها، فلا يمكنه إيقع طلاق، لأنها قد باتت بمنس الخلع.

وأيضاً قوله تعالى: «طلاق مرتان فامساك بمعروف وتسريح ناحسان» (٤) فلما قل: «الطلاق مرتان» قيل: يا رسول الله، فقل: «أو تسريح ناحسان» فوضع الدلالة: هو أنه جعن التسريح إلى من إليه لامساك، فلما ثبت أنه بعد الجمع لا يملك إمساكها، دل على أنه لا يمكن تسريحها، وعليه إجماع الصحابة. روي ذلك عن ابن عباس، وابن الزبير، رواه لشعبي عنهما (٥)، ولا يخالفهما في الصحابة.

مسألة ١١: إذا قال لها: إن دخلت الدار هانت طالق ثلاثاً أو: إن كتبت أكتب طالق ثلاثاً فعندنا أن هذا باطل؛ لأنه تعيق طلاق

(١) المجموع ٣١: ١٧، وبداية المجتهد ٦٩: ٢، والبرهان الكسري ١١٩: ٢، ورحمة الأمة ١٨: ٢، والبحر الزخار ٤: ١٨٠.

(٢) المجموع ٣١: ١٧، والبحر الزخار ٤: ١٨٠.

(٣) حكاه العلامة الحلبي في مختلف كتاب الطلاق ٤٣ عن ابن أبي عمير والشيخ الصدوق، وشعبي المصنف، وسائر، وابن حمزة، والسند مرتضى، نظر المقنع، ٨١، والوسيلة ٣٣١، ورسوم ١٦٢.

(٤) البقرة ٢٢٩.

(٥) السنن الكبرى ٧: ٣١٧، ومختصر بري ١٨٧، والمجموع ٣١: ١٧.

بشرط، وذلك لا يصح.

وقد جمع فقهاء إن هذه بمن صحيحة، فإذا أردت أن تكتم أمها ولا يقع الطلاق والحيلة أن يخالفها فتبين بالخلع ثم تكلم أمها وهي بائن، فتحل الميم، ثم يتزوج بها مرة بعد هذا، ثم تكتم أمها، فلا يقع الطلاق (١). هذا قول الشافعي: إن بمن تحل بوجود الصفة، وهي بائن منه (٢).

وقد مالك، وأحمد بن حنبل: لا تحل الميم بوجود الصفة وهي بائن، فتي تزوجها بعد هذا، ثم وحده الصفة، وقع الطلاق (٣). وبه قال الاصطحري من أصحاب الشافعي (٤).

دليلاً: إجماع لفرقة. ويصاً فالعقد صحيح، ويقع الطلاق بشرط يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل على صحته.

مسألة ١٢: إذا قل بزوجته أنت طالق في كن سنة تطيئة، ثم بنت منه في سنة الأولى. ثم تزوج به فجاءت ابنة الثابتة وهي زوجته بنكح صحيح حديد غير لأول، مثل أن بابت بوحدة ثم تزوج، وبالثلاث فسكرت زوجاً غيره، ثم بابت منه فتزوجها ثانياً. فهل يعود حكم الميم في سكاح الثاني إذا لم توحده الصفة وهي بائن؟ فليشافعي فيه ثلاثة أقول:

أحدها. لا يعود بحال. سواء بابت بالثلاث أو بى دوماً. وبه قال لمري (٥).

(١) المبسوط ٦ ٩٩، ومعنى لاس قدومه ٨ ٣٣٣، وشرح الكبير ٨ ٢٣٣، وكفاية لأخبار ٢ ٥٨ و٦٤، والمجموع ١٧: ٢٤٢.

(٢) المعنى لاس قدومه ٨ ٢٣٣، والمجموع ١٧: ٢٤٤، وكفاية الأخبار ٢ ٥٨، وشرح الكبير ٨ ٢٣٢.

(٣) بداية المصنف ٢ ٧٩، وأسفل المدارك ٢ ١٥٠، والمعنى لاس قدومه ٨ ٢٣٢، والشرح الكبير ٨ ٢٣١.

والمجموع ١٧: ٢٤٤

(٤) المجموع ١٧: ٢٤٤

(٥) مختصر لمري ١٨٨، وكفاية لأخبار ٢ ٦٤، ومعنى لاس قدومه ٨ ٢٣٢، وشرح الكبير ٨ ٢٣٢.

والمجموع ١٧: ٢٤٣، ورحمة الأئمة ٢ ٥١، والميران الكبرى ٢: ١٢٠.

واثنائي: يعود بكلّ ح ل. وهو أحد قويه في تقديم (١)
و ثالث إن كان الطلاق ثلاثاً لم يعد، وإن كان دوماً عادت الصفة
وبه قال أبو حنيفة (٢).

وهو لا يصحّ على أحد، لأنّ عدداً أب الطلاق بشرط أو بالصفة لا يقع،
فهذا مرفع ساقط عتاً، ونحن ندلّ على ذلك فيما بعد إن شاء الله.
مسألة ١٣: لا ينعقد الطلاق قبل السكّح، ولا يتعلّق به حكم، سواء عقده
في عموم النساء، أو خصوصهنّ، أو أعياسهنّ. وسوء كتب بصفة مصفّة، أو
مصافة إلى ملك. فالعموم أن يقول كلّ امرأة أتزوجها فهي طالق.
والخصوص: كلّ امرأة أتزوجها من قبيلة الفلانة فهي طالق. والأعيان. إن
أتزوج بفلانة، أو بهذه فهي طالق.

والصفة المصفّة أن يقول: لأحسبه إن دخلت الدرفائب طالق.
والصفة المقيّدة إذا قال: لأحسبه إن دخلت بدروانك روحي فأنت
طالق.

وهكذا الحكم في المصق على هذا الترتيب حرفاً بحرف. وبه قل في
صحبة علي عليه السلام، ومن عباس، وعائشة، وفي الفقهاء شافعي،
وأحمد، وإسحاق (٣).

(١) مجموع ١٧ ٢٤٣، وكفاهه لأخبار ٢ ٦٤، ومعني لاس قدماه ٨ ٢٣٣، وشرح الكبير ٨ ٢٣٢،
ورجحه الأئمة ٢ ٥١، والميران بكبرى ٢ ١٢٠

(٢) كفاهه لأخبار ٢ ٦٤، ومجموع ١٧ ٢٤٤، ورجحه الأئمة ٢ ٥١، والميران بكبرى ٢ ١٢، والمعني
لاس قدماه ٨ ٢٣٢، وشرح الكبير ٨ ٢٣٢

(٣) محضر سري ١٨٨، ومحلّي ١٠ ٣٠٥، ونداه عهد ٢ ٨٣ ٨٤، ومجموع ١٧ ٥٦، وكفاهه
الأخبار ٢ ٦٤، وعمدة القاري ٢٠ ٢٤٦، وفتح ٩ ٣٨١، ورجحه الأئمة ٢ ٥١، والميران
الكبرى ٢ ١٢٠، وسنن سلام ٣ ١٠٩٥، وسنن الأوصار ٢ ٢٨، وصحيح بيده ٦ ٥١، وسنن
الدارقطني ٤ ١٥ حديث ٤٥، وسنن ابن ماجة ١: ٦٦٠ حديث ٢٠٤٩، وسنن الترمذي ٣: ٤٨٦

ودهب طائفة إلى أنه يعقد قبل النكاح في عموم النساء، وخصوصهن، وفي غيرهن. ذهب إليه شعبي، والشمعي، وأبو حنيفة وأصحابه (١).
وأما بضعة، فقال أبو حنيفة: لا يعقد بضعة المطلقة، وهي إذا قال:
لأحبة إن دخلت الدروئت طلق، ثم تزوجها فدخلت. قل: لا تنطق، فإن
أصفاها إن منك بعد وهو قوله: لأحبة إن دخلت الدروئت روحي
فأنت طالق انعقد. وهكذا مذهبه في منع عن تفصيل صلاق (٢).
فكل من أحرى لاعتاق محرر الصلاق.

وقال قوم: إن عقده في عموم النساء م يعقد، وإن عقده في خصوصهن
وأعيانهن انعقد. ذهب إليه ربيعة. ومالك. والشافعي، ولو: لأنه إذا عقده
في عموم النساء م يكن له سبيل إلى النكاح، فيبقى مستقلاً وزوجاً به، ثم
ينعقد. وليس كذلك الخصوص ولأعبد، لأن له سبلاً إلى غيره (٣).
دليلنا: إجماع المصنف على أن الصلاق بشرط لا يقع، وإن الصلاق قبل
النكاح لا يقع، وهذا موضع قد جمع لأمره، فوجب بطلانه.
وروى ابن عباس، وجابر، وعائشة: أن النبي صلى الله عليه وآله قال:
«لا صلاق قبل نكاح» (٤).

ذيل حديث ١١٨١، والسنن الكبرى ٣٢٠:٧ و٣٢١.

(١) الأم ١٠٩، والمعنى ١٠٦-٢٠٦، ومده به محمد ٢ ٨٣، وأندلس ٢ ٢٢٧، وعنده بقري ٢٠ ٢٤٥
و ٢٤٦، وبيس تحقيق ٣ ٢٠٣، ورحمة الأمة ٢ ٥٠، وسنن الكبرى ٢ ١٢٠، وفتاوى الهدية
١٢٠:١، والمجموع ١٧:٩١، وبيبل الأوطار ٧:٢٨.

(٢) مبوط ٦:١١٨، وسند ٢ ٢٢٧، وعنده القاري ٢٠ ٢٤٦، وفتاوى الهدية ١ ١٢٠، وصيل
سلام ٣:١٠٩٥.

(٣) لموطأ ٢ ٥٨٥، والمعنى ١٠٦-٢٠٦، وبديهة محمد ٢ ٨٤، والمجموع ١٧:٦١، وبيبل الأوطار ٧:٢٨،
صيل السلام ٣:١٠٩٥.

(٤) السنن الكبرى ٧:٣١٩، والمشتبك على مصححي ٢ ٤٢٠، وعنده القاري ٢٠ ٢٤٦، وفتح

وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا تطلق فيما لا يملك، ولا تبع فيما لا يملك» (١).

مسألة ٩٤: الخلع لا يقع عبداً، على صحيح من المذهب، إلا أن يتنقط بالطلاق. ولا يقع شيء من غير هذا القطع.

وقال الشافعي يقع بصريح القطع الطلاق وبكبايته.

فلبصريح عبده ثلاثة ألقاط: طلقك، وسرحتك، وفارقتك. وبكبايته: فاديتك، أو حاسعتك، أو ناريته أو أسك أو برية منك، أو حرمتك ونحو ذلك. ففكر ذلك يقع به الخلع، إلا أنه لا يرعى في الألفاظ بصريحة النية، فيوقع الخلع بالتلفظ به، ويعتبر النية في الكباية سها حياً. قال: فإن لم يوافق لم يقع الخلع، وكذلك إن بوى أحدهما دون صاحبه لم يكن شيئاً (٢).

دليلنا: أن ما ذكره مجمع على وقوع خلع به، وليس على مقابله دليل، والأصل بقاء العقد وليسوية. ونعقاد الخلع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٩٥: إذا اختلفا على ألف ولم يريدوا ألف حساً من الأحاسيس ولا إرادته، لم يصح الخلع، والعقد باقٍ على ما كان.

وقال الشافعي: الخلع صحيح والعوض باطل، ونحب مهر المثل، وانقطعت العصمة (٣).

الباري ٣٨١، ٩، وبل الأوطار ٢٧، ٧، وصل سلام ٣، ١٠٩٤

(١) سنن د رظي ٤ ١٤ حدث ٤٢، وسنن أبي داود ٢ ٢٥٨ حدث ٢١٩٠، وسنن ابن ماجة ١ ٦٦٠ حدث ٤٧، وسنن الترمذي ٣ ٤٨٦ حدث ١١٨١، وسنن كبرى ١ ٣١٨، وصل الأوطار ٧، ٢٧.

(٢) لأم ١٩٧٠٥، وكفاية الأحيا ٢ ٥٣ و٥٣، وأحكام عراقي لاس العربي ١ ١٩٩، والمجموع ١٧، ٩٨، ووجز ٢ ٥٣، وسرح الوجز ٤٠٣ و٤٠٤، ومعني لمج ٣ ٢٦٨ و٢٦٩.

(٣) الأم ٢ ٢٠٥، وسرح الوجز ٤٠٦، ومعني لمج ٣ ٢٦٨، والمجموع ١٧، ٥٠، وسرح نرجار ٤ ١٩٠.

دليلاً: أن الأصل بقاء العقد، ولأدليل على وقوع هذا الجمع
مسألة ١٦: متى احتكم في سعة وانقضى في لقدر والحس أو احتكما في
حس سعة وطلاق النكاح أو احتكم في الإرادة لمعط لغير من الحس
ولقد فعلى برحل الستة، فإذا عدها كان عليها يمين.

وقال الشافعي: في جميع ذلك يتحد من، ويحب مهر المثل (١).
دليلاً: قوله صلى الله عليه وآله: «الستة على المدعى، وإيمان على المدعى
عليه» (٢) وههنا سراح هو المدعى، لأنه يدعى ما تكبره المرأة، فكان عليه
اليمين وعليها اليمين.

مسألة ١٧: إذا قال: حالعتك على ألف في دمتك قلت: من على ألف
في دقة ريد كان القول قولاً مع عسها أنه لا يتعلق بدمتها، فمما إقرارها أنه
ثابت في دقة زيد فلا يلتفت إليه.

وقال الشافعي: فيه وجهان:

أحدهما: لا يتحد من، ويحب مهر المثل (٣).

والثاني: وهو المذهب أنها يتحالفان، ويحب مهر المثل (٤).

دليلاً: قوله صلى الله عليه وآله: «الستة على المدعى، وإيمان على المدعى

(١) الأم ٢٠٦، والمجموع ٥٤٩: ٥٣١٧، والوحيد ٤٩٢، وسراج الوهاج ٤٠٧، ومعني المحتاج
٢٧٨، والمعني لاس قدمه ٢٣٠، وشرح كبير ٢٣٠، وبحر الرخا ١٩٠، وبداية
المعتمد ٧١: ٢.

(٢) لك في ٤١٥٧ حديث ٢، ومن لا يحضره الفقه ٢٠: ٣ حديث ٥٢، وأنتهذيب ٢٢٩: ٦ حديث
٥٥٣، وصحيح بخاري ١٨٧: ٣، ومن لا يحضره الفقه ١٥٧: ٤ حديث ٢١٨، حديث ٥٣: ٥٤،
ومن الترمذي ٦٢٦: ٣ حديث ١٣٤١، والسنن الكبرى ٢٧٩: ١ و ٢٥٢.

(٣) المجموع ١٧: ٥٥، والبحر الرخا ١٩٠.

(٤) الأم ١٩٧: ٥، ومختصر الزني: ١٨٨، والمجموع ٥٥: ١٧، والبحر الرخا ١٩٠.

عليه» (١) ورحل ندعي في ذمتها ألفاً، هي مسكرة، فعليه البيعة، وعدي البيعة
مسألة ١٨: لا يقع الخلع بشرط ولا صفة.

وقال جميع الفقهاء: إنه يقع (٢).
دليلاً: إجماع المرفقة، وأيضاً لأصل بدء العقد، فمن أوقع هذا الحس من
المرفقة فعليه الدلالة.

مسألة ١٩: إذا قال لها إن أعطيتي أغافأنت طالق، أو إن أعطيتي، أو متى
أعطيتي ألفاً أو متى ما أو أي حين وغير ذلك من الألفاظ يردن فإنه لا ينعقد
الخلع.

وعند جميع الفقهاء أنه ينعقد. وإن كان لفظ «إيا» و«إيا» يقتضي
العنة على الفور، وإلا بطل العقد. وإن كان لفظ رمان فأني وقت أعطته وقع
الطلاق (٣).

دليلاً: إجماع المرفقة على أن طلاق بشرط لا يقع، ولم يفتلوا، وهذه كلها
شروط.

مسألة ٢٠: إذا قال لها: إن أعطيتي عدا فأنت طالق لم يقع الخلع،
لأنه طلاق بشرط، فلا يصح.

(١) كافي ١٥٧ حديث ٢، ومن لا يخبره لعمدة ٢٠٣ حديث ٥٢، ونهديب ٦ ٢٢٩ حديث
٥٥٣، وصحيح البخاري ٣ ١٨٧، ومن الداعي ١ ١٥٧ حديث ٤ و ٨ ٢١٨ حديث ٥٣ و ٥٤،
ومن الرمدي ٣ ٦٦٢ حديث ١٣٤١، وأبى الكبرى ٨ ٢٧٩ و ١ ٢٥٢

(٢) المبسوط ٦ ١٢٧، والمندوب الكبرى ٢ ٣٤٣، ومعنى لاس فداة ٨ ١٨٦، وشرح الكرم ٨ ١٩٠،
والمجموع ١٧ ١٧، وكدة الأخبار ٢ ٥٦، وندبه لمجد ٢ ٧٩، وسهل المداة ٢ ١٥٦، وسر
المفتق ٢ ٢٧١.

(٣) لأم ١٩٨٠ ٢٠٦، ومعني المصح ٣ ٢٦٩ و ٢٦، وشرح الوهاج ٤ ٤٠٤، وكفدة الأحيار
٥٧٢، وسبوط ٦ ١٨٤، وشرح الكرم ٨ ٢٠٩، وحاشة إعاة الطاسي ٣ ٣٨٥، ومندع
الصنائع ٣ ١٣١، والبحر الزخار ٤ ١٨٦.

وقال أبو حيفة: متى أعطته عبداً وقع الطلاق، أي عبد كن، وملكه الزوج (١).

وقال الشافعي: متى أعطته العبد وقع الطلاق، ولا يملكه الروح؛ لأنه مجهول، وعليها مهر مثلها (٢).

دليلنا: ما تقدم من الدلالة على أن الخلع لا يقع بشرط من إجماع الفرقة؛ ولأن لأصل بقاء العقد، ووقوعه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢١: إذا قل: حالعتك على ما في هذه الحرة من لخل فبان حراً كان له مثل ذلك من الحل، وكان الخلع صحيحاً. وبه قال الشافعي في القديم (٣).

وقال في الجديد هو وأبو حيفة: الخلع صحيح، والبذل وسد، ويجب عليها مهر المثل (٤).

دليلنا: لأصل براءة الذمة، وبحاج مهر المثل عليها يحتاج إلى دليل، والبذل وقع معيماً موصوفاً، فإذا حالف الوصف وحجبه مثله إذا كان له مثل. لأن الانتقال عنه إلى غيره يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٢: إذ قالت له: طلقي ثلاثاً بألف، فإن طلقها ثلاثاً فعيب ألف. وإن طلقها واحدة أو اثنتين فعليه بالخصعة من الألف ملاحلاف بينهم (٥).

(١) البحر الزخار ١٨٦ ٤.

(٢) الوجيز ٤٦: ٢، والسراج الوهج ٤٠٦، ومعني نخسح ٣ ٢٧٤، والمجموع ١٧ ٤٨، والمعني لاس فداية ٢٠٥ ٨، وشرح لكبير ٢٠١ ٨.

(٣) بوجيز ٢ ٤٣، والمجموع ١٧ ٢٤ و ٢٨، والمعني لابن قدامة ٢٠٣: ٨.

(٤) لأم ٥ ٢٠٨، والوجيز ٣ ٤٣، والمجموع ١٧ ٢٤ و ٢٨، والمعني لاس فداية ٨ ٢٠٣، والوسط ١٩١ ٦، واللباب ٢ ٢٤٦ و ٢٤٧، وشرح فتح القدير ٣ ٢٠٦، وشرح بداية على الهداية ٣ ٢٠٦.

(٥) وسط ٦ ١٧٣، وديائع الصنائع ١٥٣: ٣، واللباب ٢ ٢٤٧، وشرح فتح القدير ٣ ٢٠٩، وشرح

وإن قلت: طعني ثلاثاً على ألف، فأحكم فيه مثل ذلك عند أصحاب
لشافعي (١).

وقول أبو حنيفة: إن طلق ثلاثاً منه ألف، وإن صنفها قل من ثلاث
وقع الطلاق ولم يجب عليها شيء (٢).

وعندنا: المسألان لا تصحان على أصل، لأن طلاق ثلاث لا يصح،
ولا يصح أن يوقع أكثر من واحدة. فنوقع واحدة أو تلفظ بالثلاث ووقعت
واحدة، استحق ثلث الألف.

دليلنا: إجماع بفرقة على أن طلاق ثلاث باطل، وإن قلت: يستحق ثلث
الألف إذا وقعت واحدة لأنها بدت لألف على الثلاث، فيكون حصّة كل
واحدة ثلث الألف.

مسألة ٢٣: إذا قال خالعتك على حمل هذه الجرسة، فصنفها على ذلك،
لم يقع الطلاق، ولم يصح الخلع.

وقال الشافعي: يصح الخلع والطلاق، ويسقط لمسئ، ويجب مهر مثل،
سواء حرج الود سليماناً أو لم يخرج (٣).

وقال أبو حنيفة: إن لم يخرج ولد سليماناً فله مهر المثل، وإن حرج سليماناً
فهو له وصح الموض (٤).

نصه على هديه ٣: ٢٠٩، وسنن أحمد ٢: ٢٧٠، والسرّاج الوهم ٤٠٦، ومعني محمد ح
٣: ٢٧٤، وسجير ٢: ٤٧، والمجموع ١٧: ٤١، والمعني لاس قدامة ٨: ٢٠٥، وشرح الكبير ٢١٣: ٨،
والبحر الزخار ٤: ١٨٧.

(١) الوجيز ٢: ٤٢، والمجموع ١٧: ٤١.

(٢) المسوط ٦: ١٧٤، ونسب ٢: ٢٤٧، وسدائع الصنيع ٣: ١٥٣، وشرح فتح القدير ٣: ٢١٠، وشرح
هديه على الهداية ٣: ٢١٠، والمعني لاس قدامة ٨: ٢٠٦، والشرح الكبير ٢١٤: ٨، وعتاوى الهدية
٤: ٤٩٦، والمجموع ١٧: ٤١، وتبيين الحقائق ٢: ٢٧٠.

(٣) الأم ٥: ٢٠١، وكفاية الأحبار ٢: ٥٠.
(٤) المعني لابن قدامة ٨: ٢٠٣.

دليلاً: أن هذا عوض مجهول لا يصح إيفاء الطلاق به، وإيجاب مهر لثلث
لأدليل عليه ووقوع الصلح أيضاً لأدليل عليه وأيضاً فالأصل براءة براءة براءة
وثبات بعدد.

مسألة ٢٤: إذا كان الخلع لمعطى مباراة أو لمعطى خلع ميث عليها
مدر. فإن كان قبل مدحول ففيه نصف لصديق. فإن كان قبل القبض فعليه
نصفه، وإن كان بعد القبض ردت النصف، وإن كان بعد مدحول فقد سقر
مستقى، فإن كان قبل القبض فعليه الاقصاص هـ فـوق الشفعي (١). وبه قال
محمد بن الحسن (٢).

وقال أبو حنيفة: فعليه المستقى في الخلع، ويرأى كل واحد منهما من حقوق
بروحية من لأموال. فإن كان قبل مدحول وكان قبل القبض يرى روح من
جمع مهر، وإن كان بعد القبض لم نرد عليه شيئاً، وإن كان بعد مدحول وقبل
مضى يرى، ولا يجب عليه إقصاص شيء بحسب. وقد مر هذا من إنديون،
فهي يرأى كل واحد منهما؟ فيه رواية (٣):

روى محمد، عن أبي حنيفة: أنه يرأى. والمشهور أنه لا يرأى.

ولا فرق بين أن يقع ذلك بينهما بعوض أو بغير عوض.

قلو: فإن كان بغير عوض ولم يسو الطلاق لم يرأى كل واحد منهما عن شيء
بحال (٤).

(١) الأم ٢٠٢ ٥، ولعلي لأين قدامة ٨: ١٨٠، والبحر الرضا ٤: ١٨٤.

(٢) شرح فتح القدير ٣: ٢١٦، وشرح العدة على الهداية ٣: ٢١٦، وتبيين الحقائق ٢: ٢٧٢.

(٣) للباب ٢: ٢٤٨، وشرح فتح القدير ٣: ٢١٥، وشرح العدة على الهداية ٣: ٢١٥، وتبيين الحقائق

٢: ٢٧٢، ولعلي لأين قدامة ٨: ١٨٠، ومذائع بصريح ٣: ١٥١، وحر الرضا ٤: ١٨٤ ١٨٥.

(٤) نكاح ٢: ٢٤٨، وشرح فتح القدير ٢: ٢١٥، ومذائع بصريح ٣: ١٥١، وشرح العدة على الهداية

وقال جميع الفقهاء: يصح ذلك (١).

دليلنا: قوله تعالى: «فإن خفتم ألا يقي حدود الله فلا جناح عليهما في ما افتدوا به» (٢) وأُضيف الفداء إليها، فدل على أنه يدون غيرها لا يجوز. وأيضاً الأصل بقاء العمد، وإحارته ذلك من أحسن بخرح أن دلس، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ٢٧: إذا احتلف لمخلعون في جس العوض أو قدره أو زوجه وبمحلله أو في عدد الصلاق كان المول فون المرأة في قدر استي وقع عسيه الخلع، وعى الزوج الستة. وقول بروح في عدد الصلاق فانه لا يصح أن يحتلعه على أكثر من طبقة واحدة.

وقال أبو حنيفة: المول فون في جميع ذلك، وعسيه ستة (٣).

وقال الشافعي: يتحالفان (٤).

دليلنا: هو أنها تقع على وقوع الفرفة، وأب قد مكنت عسيه، وبمحللها في لومها، فأرواح يدعى زيادة عحيدها المرأة، فصدر بروح مدعيه وهي منكورة، فعليه البينة، وعليها ائمن.

مسألة ٢٨: إذا خلعت امرأة في مرضها بأكثر من مهر مثله كان لكن من صلب ماها.

(١) يعني لا بد منه ٢١٩، وشرح كبير ١٨٢، ومندفع الصنيع ١٤٦٣، ورحمة الأمة ٥٠٢، ومندوب الكبرى ١١٩:٢، والمجموع ٩:١٧، والبحر الرجار ١٨٢:٤.

(٢) البقرة ٢٢٩.

(٣) ومندفع الصنيع ١٥٠٣، يعني لا بد منه ٢٣٠، وشرح كبير ٢٣٠، والمجموع ١٧: ٥٤، وبحر الرجار ١٩٠:٤.

(٤) الأم ٢٠٧:٥، والوحي ٤٩:٢، والسراج الوهاج: ٤٠٧، ومعني الخناج ٢٧٨:٣، والمعني لامن عداية ٢٣٠، وندبه المعبد ١٠٢، والمجموع ١١: ٥٣، وشرح كبير ٢٣٠، وبحر رجا ١٩٠: ٤.

وقال الشافعي: مهر لثل من صلب ما لها، والفصل من لثلث (١).

وقال أبو حنيفة: الكل من الثلث (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «فلا جناح عليهما افتد به» (٣) ولم يفرق بين حال الصحة والمرض، فوجب حمله على عمومته إلا أن يقوم دليل.

مسألة ٢٩: يس سؤل أن يطبق عتس له عليه ولا ية، لا يعوص ولا يعر عوص.

ونه قل شافعي، وأبو حنيفة، وكثر الفقهاء (٤).

وقل الحسن انصري، وعطاء: يصح عوص وغير عوص (٥).

وقل سرهري، ومالك: يصح عوص، ولا يصح عير عوص؛ لأن الجمع كالبيع. وطلاق كاهنة، والبيع يصح منه دون الهة (٦).

دليلاً: إجماع مرقه وأيضاً الأصل بقاء العهد، وصحته وثبوت الطلاق لسؤل يحتاج إلى دليل، وليس عليه دليل.

وأيضاً قوله صلى الله عليه وآله «الطلاق لمن أخذ نساك» (٧) وأرواح هو الذي له ذلك دون غيره.

(١) لأ ٥ - ٢٠٠، والبحر ٢ ٤٣، والمجموع ١٧ ٣٧، ومعني الحديث ٣ ٢٦٤ و ٢٦٥، ونسج الحديث

٤٠٢، والمغني لأبى قدامة ٢٢٣: ٨، والشرح الكبير ٢٢٢: ٨.

(٢) نسج الحديث ٢ ٢٧٣، والمجموع ١٧ ٣٧، والبحر ٢ ٤٣، ومعني لأبى قدامة ٢ ٢٢٣، وشرح

الكبير ٢٢٢: ٨، البقرة: ٢٢٩.

(٤) لأ ٥ - ٢، والمجموع ١٧ ١٠، وشرح فتح العبد ٣ ٨٣، وشرح حديثه على مقدمة ٣ ٢١٨،

والهداية ٣ ٢١٨، ونداه المجدد ٢ ٦٨، ونسج الحديث ٢ ٢٧٣، وسحر الرد ٤ ١٨٢.

(٥) المجموع ١٧ ١٠، والبحر الرجار ٤: ١٨٢.

(٦) نداء المجدد ٢ ٦٨، والمجموع ١٧ ١٠.

(٧) نسج الحديث ١ ٦١٢، حديث ٢٠٨١، ونسج الحديث ٤ ٣٧، حديث ١٣، والمجموع الصغير

٢ ١٤٣، حديث ٥٣٤٩، ونسج الحديث ٤ ٢٩٣، حديث ٥٣٤٩، ومعني لأبى قدامة ٨ ٢٥٨.

كتاب الطلاق

مسألة ١: الطلعة الثالثة هي المذكورة بعد قوله تعالى: «لطلاق مترن» (١) إلى آخره، ويعدده قوله تعالى: «وإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» (٢) دون قوله تعالى: «فإما نكح معروف أو نسريح بإحسان» (٣). وهو قال جماعة من تابعي، وحكي ذلك عن الشافعي (٤).
وروي عن ابن عباس أنه قال: «أو تسريح بإحسان» بصفة الثالثة، وهو الذي اختاره الشافعي وأصحابه (٥).
دليلاً: أنه ليس في قوله تعالى: «أو تسريح بإحسان» تصريح بالطلاق. ونحن لا نقول بالكسب، وقوله تعالى بعد ذلك: «وإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» صريح في لطلاق، فوجب حمله عليه.
وأيضاً: متى جمعا قوله: «أو تسريح بإحسان» على بطنقة الثالثة كان قوله: «وإن طلقها بعد ذلك» تكراراً لا فائدة فيه.
وأما قوله تعالى: «أو تسريح بإحسان» فمعناه: إذا طلقها طلقته وتسريح بإحسان ترك حتى تنقضي عدتها، وقوله: «فإما نكح معروف» يعني: الرجعة، بلا خلاف.

(١) البقرة ٢٢٩

(٢) البقرة ٢٣٠

(٣) البقرة ٢٢٩

(٤) المجموع ١٧ ٧١٠ و ٦٩، والمبسوط ٩: ٦.

(٥) كذا في المصدر ٢ ٥٥، والمبسوط ٩: ٦، تنوير المقاصد لطبعها مش المثلثون ١: ١١٥.

مسألة ٢: الصلوات المحرمة: هو أن يظن مدحولاً به، غير عائث عنها عينة مخصوصة، في حال الحص، أو في طهر جامعها فيه، فما هـد حكمه فانه لا يقع عنديا. والعقد ثابت بحاله. وبه قال ابن عتيه (١).

وذكر جميع فقهاء أنه يقع وب كتاب محصوراً، ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو حنيفة (٢).

دليلاً: جمع العرق، وأصل لأصل بقاء عقد، ووفوق الصلوات محتاج إلى دليل شرعي.

وبعض قومه تدلى «فصلتوهن لعتهن» (٣) وقد قرء «الفصل عتهن» (٤) ولا خلاف أنه أراد ذلك، وإن لم تصح القراءة به. وإذا ثبت ذلك، فإن على أن الفصل لا بد من أن يكون في غير طهر كتاب محرم، مبهماً عنه، وبهي يد على فساد لمهي عنه.

وأيضاً روى ابن حريج، قال: أخبرني أبو الربيع أنه سمع عبد الرحمن بن أنس مولى عزة (٥)، يسأله ابن عمر وأبو الربيع يسمعون: كيف ترى في رجل طلق

(١) المجموع ١٧: ٧٨.

(٢) الأم ٥: ١٨١، ومختصر المقرئ ١٩١، والمجموع ١٧: ٧٨، وأنوار ٢: ٥١، وكفاية الأبحر ٥٤: ٥٥، وشرح الوهم ٤٢٠ ومعني لمجرح ٣: ٣٠٩، والمعني لاس فدايه ٨: ٢٣٨، وشرح الكبير ٨: ٢٥٤، والصاب ٢: ٢٢٠، وبسوط ٦: ١٦، وشرح فتح القدير ٣: ٣٣، وشرح بعده على هدية ٣: ٣٣، وفي الحديث ٢: ١٩٠، ومعني ١٠: ١٦٣، والمدونة بكبرى ٢: ٤٢٢، وبتدائه عنها ٢: ٦٤، وسن السلام ٣: ١٠٧٩، والمرباب بكبرى ٢: ١٢٠، ورحمة الأمة ٢: ٥١، ومعني لأحكام القرآن ١٨: ١٥٠، وشرح الأزهاري ٢: ٣٩٠.

(٣) بطلان ١.

(٤) الأم ٥: ١٨٠، ومختصر المقرئ ١٩١، والخامع لأحكام القرآن ١٨: ١٥٣، وكفاية الإبحر ٥٤: ٥٥، والسقن الكبرى ٧: ٣٢٣.

(٥) عبد الرحمن بن أنس المقرئ لمكي، مولى عزة. وهذا مولى عروة رثى أرسعه. وسمع من عمر.

إمرأته حائضاً؟ قال. طلق عبدالله من عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (١).

وروى بن سيرين، قال حدثني من لا أتهم: أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض، فأمره النبي صلى الله عليه وآله أن يراجعها، قال عبدالله: فردّها عليّ ولم يرها شيئاً (٢).

فأما استدلالهم على صحة ما يذهبون به بما رواه نافع، عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله. قال عمر: فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك، فقال: «مره فراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، فإيا شء أمسكها، وإن شء طلقها» (٣).

وعما رواه بن سيرين، عن يونس بن حبيب (٤)، قال: سألت عبدالله بن عمر، قلت له: رجل طلق امرأته وهي حائض؟ قال، فقال: تعرف عبدالله بن عمر؟ قلت: نعم. قال: قال عبدالله بن عمر طلق امرأته وهي حائض، فأقى عمر النبي عليه السلام فسأله، فقال: «مره فراجعها، ثم يطلقها قبل عدتها». قال:

وعنه أبو زرعة، في تفسيره، حديث ١٤٢٦، رجاله صحيح مسلم ٤٠٤٩

(١) صحيح مسلم ١٠٩٨٢، حديث ١٤٤٤، من أبي داود ٢٥٦٢، حديث ٨٥٠٣، مسند أحمد بن حنبل ٨٠٢، ومسند أبي ٦ ٨٣٩، وشرح معاني الآثار ٥١:٢، والسنن الكبرى ٣٢٣:٧.

(٢) صحيح مسلم ١٠٩٥٢، حديث ٧، وبنى الدارقطني ٨:٢، حديث ١٩، ومجموعه ٢٢٦٠.

(٣) صحيح البخاري ٥٢٧، وصحيح مسلم ١٠٩٣٢، حديث ١، وموطأ ٥٧٦١، حديث ٥٣٠٣، ومسند ماخه ٦٥١١، حديث ٢٠١٩، ومسند الترمذي ٣٧٩٩، حديث ١١٧٦، وشرح معاني الآثار ٥٣٣، والسنن الكبرى ٣٢٣٦، ومسند أحمد بن حنبل ٦٢٢، وعنده بدر ٢٢٦٠.

(٤) يونس بن حبيب، أبو غلاب الهذلي، بصري، حديثي من من مالك بن أنس عن سعد بن يس، عن عبد الله بن عمر، وصلى عنه أنس بن مالك، وروى عن حطان بن عبد الله الرديسي، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص. وعنه قتادة ومحمد بن سيرين. رجاله صحيح مسلم ٣٦٩٢.

قلت فتعذّب بها؟ فقال: فيه، أرايت إن عجز واستحمق (١).

قالوا وفيه دليلان:

أحدهما: قوله: «(مره فليراجعها)» ثبت أن لطلاق كذا وقعا.

والثاني: قوله لاس عمر فعذّب بذلك؟ فأنكر عليه، فقال: فيه، أي: سكّت. أرايت إن عجز اس عمر عن العلم بأنّه واقع وستحمق. أما كن الطلاق ودعا.

وروى الحسن، عن س عمر، قال طلقّت زوجتي طليقة واحدة وهي حائض. فأردت أن أتبعها بالطليقتين لأحرين، فسألت لتي صلتى الله عليه وآله عن ذلك. فأمرني أن أراجعها. فقلت: يارسول الله أرايت لو صلقتها ثلاثاً؟ فقال: «بانت إمرأتك وعصيت ربك» (٢).

قالوا وفيه دليلان:

أحدهما: أنه مره بالمرحمة وقد طلق واحدة

والثاني: قول النبي صلى الله عليه وآله: «بانت إمرأتك، وعصيت ربك» (٣)، فبولا أنه كان يقع، وإلا لم تن به أصلاً.

والجواب: أن هذه الأحاديث كلها أحاديث جناد، ونحن لا نعمل بها. ثم مع ذلك هي مخالفة لكتاب والسنة على ما يشاهد، وما حلف لكتب لا يجب العمل به.

١ صحیح البخاری ٥٢٧ و ٥٤١، وصحيح مسلم ٢ ١٠٩٥ حديث ٧ و ٩، وسنن اندازقي ٤ ٨ حديث ١٩، وسنن أبي دود ٢ ٢٥٦ حديث ٢١٨٤، وسنن نسائي ٦ ١٤٢، والسنن الكبرى ٣٢٥: ٧ و ٣٢٦، وسنن الترمذي ٤٧٨: ٣ حديث ١١٧٥.

٢ سنن أبي دود ٢ ٢٥٦، وسنن سدر لقي ٤ ٣١، وسنن الأوطار ٧ ١٢ تنص سيري العفظ

لأنه يعنى

(٣) مصدر السابعة.

وأيضاً: فإنها معارضة بالخبر الذي قلته، وحار عن المنسحبين سلاماً عن النبي عليه السلام (١).

ثم لو سلمناها على ما ذهبنا إليه، كقولنا أن نكحها على أنه أراد المراجعة النكح بالزوجة، لأن الصلح غير واقع. يدل على ذلك أنه أمره بذلك وأمر النبي صلى الله عليه وآله على الوجوب.

وهو كذا المراد ما قلناه: من أنه قد وقع الطلاق وإنما أراد المراجعة هي، كذا الذي صحت به عليه وآله أمره بذلك، لأنه غير واجب فإن حملوا مراجعة على الاستحباب أو الإباحة كذا ذلك ركناً لظاهره. وليس فيه أن يقولوا الظاهر من المراجعة إعادة المرأة إلى زوجة بعد وقوع الصلح، لا النكح بالزوجة.

قيل: لا يستلزم ذلك، لأن ما يجب العمل به قد يقال فيه المراجعة، ألا ترى أنه قد يعمل فليس ترك القسم من الزوجات، والنفقة عليهن. راجع أزواجك، وانفق عليهن، وإن كان العتد. فبدأ، ولو كان عتدهم فأنه تركها ذلك للادة لي تقسمت، وهو الذي صلى الله عليه وآله وأمره بالمراجعة الذي يقتضي الوجوب وليس برث أمر النبي صلى الله عليه وآله، وحمله على الإباحة والاستحباب ليس بظاهر المراجعة، بأولى من حمل أمره على نكحها بعد الصلح ليس بظاهر الأمر بالوجوب، وقد تدبره سقط الاحتجاج بالأخبار.

وأما قول النبي صلى الله عليه وآله حين سأله (بوصفتها ثلاثاً) قال: «ثلاث إمراً أنك وعصيت ربك» (٢) ليس في صاها أنه قال. لو طلقها ثلاثاً وهي حائض، بل لا تمتنع أنه أراد لو طلقها ثلاثاً للثبوت ثابت منه، وعصى ربه. إذا كان طلاقاً مكروهاً، بأن تكون الحول حول سلامة، وأركان المكروه نقل:

(١) انظر الكافي ٦/ ٥٧ و ٥٨، ونهذب ٨/ ٤٧، وفي عدة أحاديث.

(٢) نقلت الإشارة إلى مصادر الحديث فلاحظ.

فيه أنه عصي ربه كما يُرى في غير موضع

فأما قول عبدالله بن عمر، حين قال له. فتعذّب بها، قال. هه، دليل لنا،
لأنّه إنّه سكّته لأنّه أحرّره عن النّبي صلّى الله عليه وآله، أنه أمره بالتمسك بالعقد،
فكيف تعذّب بذلك مع أمر النّبي صلّى الله عليه وآله بخلافه.

مسأله ٣: إذا طلقها ثلاثاً نكحاً واحداً، كان مُبدعاً، ووقعت وحدة عند
تكامل لشروط عند أكثر أصحابنا (١)، وفيهم من قال: لا يقع شيء أصلاً. وروى
قال علي عليه السّلام (٢)، وأهل الطاهر (٣)، وحكى الطحاوي عن محمد بن
اسحاق أنه قال: تقع واحدة (٤)، كما قلناه.

وروي أن ابن عباس وطاووساً كانا يذهبان إلى ما يقوله الإمامية (٥).
وقال الشعبي: لمستحب أن يظنّها طليقة ليكون حطاً من الخطايا قبل
لدخول، ومراجعتها بعد لدخول، فإن طلقها ثنتين أو ثلاثاً في طهر لم يجز معها
فيه دفعة، أو متفرقة، كان ذلك مباحاً غير محظور، ووقع (٦) وروى قال في
صحاحه عبدالرحمن بن عوف، ورووه عن الحسن بن علي عليه السّلام (٧)، وفي

(١) الانتصار ١٣٤، وحكى العلامة خبي عتس سره ذلك في مختلف (كتب بطلاق) ٣٥ عن ابن
رهرة وابن ادريس أيضاً.

(٢) الانتصار: ١٣٤، والوسط ٥٧: ٦.

(٣) بحى ١٠، وعمدة القاري ٢٠ ٢٢٧، وجميع ١٧ ٨٧، ونبذ الاوطار ١٦٦.

(٤) الانتصار ١٣٤، وندوة المحقق ٦١ ٢، وعمدة القاري ٢٠ ٢٣٣، ونبذ الاوطار ١٠ ١٦٨، وشرح معدي
الاول ٥٥ ٣.

(٥) الانتصار ١٣٤، والشرح الكبير ٨ ٢٦٦، عمدة القاري ٢٠ ٢٣٣، ونبذ الاوطار ٣ ١٠٧٩.

(٦) الأمل ١٨٠ ٥، ومختصر سري ١٩١، وشرح انوار ٤٢١، ونبذ الاوطار ١٧ ٨٦،
ومعني لمستحب ٣ ٣١٢، ومعني لا من قدامه ٨ ٢٤١، والشرح الكبير ٨ ٢٥٧، وشرح فتح سعيد
٢٦٦: ٣، وشرح الصايف على الهداية ٢٦٦: ٣، والبحر الزخار ١٥٢: ٤.

(٧) مسوط ٦ ٤، ومعني لا من قدامه ٨ ٢٤١، والشرح الكبير ٨ ٢٥٧، وجميع ١٧ ٨٦، والبحر
الزخار ١٥٢: ٤.

سابعين ابن سيرين، وفي الفقهاء أحمد، وسعدى، وثبوته (١).
وقاب قوم هذا طلقها في طهر وحدثت، أو ثلاثاً دفعة واحدة^٢ ومتفرقة،
فعل محرراً، وعصى وثمة، ذهب إليه في صحابة علي عليه السلام (٣) وعمر،
وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه، ومالك،
قالوا: إلا أن ذلك واقع (٣).

دليلنا: ما ذهب في المسألة لأولى من إجماع الفقه، وأن لأصل بناء بعد.
وقال سعدى: «يد طلقته ساء فطلقوهن لعنهن وحصوا العدة» (٤) وفمر
بحصاء العدة، ثبت أنه أراد في كل مرة تطليقة، لأنه لو أمكن الجمع بين
لثلاث ما احتج أي بحصاء العدة في غير مدحول به، وذلك خلاف ظاهر.
وقاب سعدى: «الطلاق مرتان» (٥) يعني، دفعتين، ثم قال بعد ذلك: «فإن
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» (٦) ومن جمع بين ثلاث
ماطلق مرتين ولا لثالثة، وذلك خلاف الظاهر.

فإن قيل: لعدد يد ذكر عقيب الاسم لم يقتض شطريق. مثله إذا قال
به: عني مائة درهم مرتان. وإذا ذكر عقيب فعل اقتضى التثنية. مثله.
ادخل يد مرتين، أو ضربت مرتين، والعدد في الآية عقيب الاسم لا الفعل.
فصلاً: قوله تعالى: «الطلاق مرتان» معناه: طلقوا مرتين، لأنه لو كان حراً

(١) المعنى لا من دمه ٨ ٣٤١، اشرح بكنة ٨ ٢٥٧، والمجموع ١٧ ٨٧، والمحرر راجح ٤ ١٥٢

(٢) المبسوط ٦: ٥٧، والمجموع ١٧ ٨٧.

(٣) مبسوط ٣٦، والكتاب ٢ ٢١٨ و٢١٩، وشرح فتح المبدع ٣ ٢٤، وشرح المحقق ٢ ١٩،
وعدة لم يرد ٢٠ ٢٢٦، وشرح العدة على هده ٣ ٢٤، ونداء صانع ٣ ٩٤، ونداء محمد
٢ ٦٣، والمحرر الزحار ٤: ١٥٢، وأسهل المدارك ٢: ١٤٠.

(٤) الطلاق: ١.

(٥) بشره ٢٢٩.

(٦) بشره ٢٣٠.

كان كذباً، فبعد مدكور عقيب فعل لا إسم، وليس لأحد أن يقول: لا فرق بين أن يكون لتعريق في طهر أو صهرين، وذلك أنه بدئت وحبب تعريق، وجب على ما قلناه؛ لأنَّ أحداً لا يفرق.

وروى ابن عمر، قال: صفت روحي وهي حائض، فقال بي النبي صلى الله عليه وآله: «مهكداً أمرك ربك إنما سئلت أن تستقل بها الطهر فتطلقها في كن قرء طلقة» (١)، وثبت أن ذلك بدعة. وفي آخر المتقدم حين سأل ابن عمر النبي صلى الله عليه وآله: لو طمست ثلاثاً. قال: «عصيت ربك» (٢) فدل على أنه بدعة ومحرم؛ ولأنه إجماع لصحة، روى ذلك عمن تقدم ذكره من الصحابة. ولا يخاف لهم، فدن على أنه إجماع.

وروى ابن عباس، قال: كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر، وستين من خلافة عمر ثلاث وحدة، فقال عمر: إن الناس قد ستملوا أمراً كان لهم فيه إناة، فهو أمصينه عليهم، وأمضاه عليهم، هذا لفظ الحديث. وفي بعضها: فالزمهم عمر الثلاث (٣).

وروي: أن ابن عمر طلق زوجته وهي حائض ثلاثاً، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله أن يراجعها. وهذا نص، لأن الثلاث لو وقعت لما كان له لمراجعة (٤).

(١) رواه أبو رقيعي ٤٤٤ حديث ٨٤ مع تفاوت سيري اللفظ، وانظر المحلى ١٠، ١٦٩، والبحر الرقار

(٢) سنن أبي داود ٢، ٢٥٦، وسنن الدارقطني ٤، ٣١، ومبطل الأوطار ٦، ١٢ تصويب في لفظ

(٣) صحيح مسلم ٢، ١٠٩٩ حديث ١٧-١٦، ومسلم أحمد بن حنبل ١، ٣١٤، فتح به ري ٩، ٣٦٣، وفي

سنن أبي رقيعي ٤، ٤٤٤ حديث ١٢٨، وص ١٣٧ و ١٣٨، وسنن أبي داود ٢، ٢٦١ حديث ٢١٩٩

سنن أبي رقيعي، وانظر المحلى ١٠، ١٦٨، ومبطل السلام ٣، ٨١-١٠، حديث ١٠، ١٠، ومبطل الأوطار

٤١ صحيح مسلم ٢، ١٠٩٥ حديث ٧، وسنن أبي رقيعي ٤، ٧ حديث ١٤، وفتح الباري ٩، ٣٤٧

وروى عكرمة عن بن عباس قال: طلق ركائة بن عبد يزيد (١) امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله رسول الله صلى الله عليه وآله: «كيف طلقها»؟ قال: طلقها ثلاثاً، قال: «في مجلس واحد» قال: نعم. فقال عليه السلام: «إني تلك واحدة فرجعه إن شئت» قال: فراجعها. وهذا نص (٢).

مسألة ٤: قد بينا أنه إذا طلقها في حال الحيض، فإنه لا يقع منه شيء، واحداً كان أو ثلاثاً.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: إن كان طلقها واحداً أو اثنتين يستحب له مراجعتها (٣)، بحديث ابن عمر (٤).

دليلنا: ما قدمناه من أن طلاق الحائض غير وقع، فإذا ثبت ذلك فهذا الفرع ساقط عنا.

مسألة ٥: كل طلاق لم يحضره شاهدان مسلمان عدلان - وإن تكاملت سائر الشروط - فإنه لا يقع.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك، ولم يعتبر أحد منهم الشهادة (٥).

(١) ركائة بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. تاريخ الصحابة: ١٠١.

(٢) مسند أحمد ٢٦٥: ١، والسنن الكبرى ٧: ٣٣٩، وابتداء المجتهد ٦١: ٢، وفي نيل الأوطار ١٢٧: ١، وسبل السلام ١٠٨٥: ٣ حديث ١٠٠٩، تساوت يسر.

(٣) البسوط ١٧: ٦، وابتداء ٣٣: ٣، وشرح فتح البقي ٣٣: ٣، وشرح نعمة على الهداية ٣٣: ٣، واللب ٢٢: ٢، ومختصر الرزي ١٩١، ونهج رأس الهداية ٢٣٩: ٨، وشرح الكبير ٨: ٢٥٥، ونوجير ٥١٦: ٢، وابتداء المجتهد ٦٤: ٢.

(٤) صحيح مسلم ١٠٩٥: ٢، حديث ٧، ومسند الدارقطني ٧: ٤، حديث ١٤، وفتح الباري ٣٤٧: ٩.

(٥) سبل السلام ١٠٩٩: ٣، مسند ابن عمر ٣١٣: ١، ندوة الكبرى ٩: ٢.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (١) وأيضاً الأصل بقاء لعقد، والفرقة تحتاج إلى دليل.

وأيضاً: قوله تعالى: عقيب: قوله «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء - إلى قوله - وشهدوا ذوي عدل منكم» (٢) وذلك صريح، لأنه أمر وهو يقتضي الوجوب. فان قالوا: ذلك يرجع إلى المراجعة.

قنا: لا يصح. لأن المراق أقرب إليه، لأنه قال: «إذا سغن أحلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف» (٣) يعني: الطلاق، على أن لا أن يحمل ذلك على الجميع.

وأيضاً: فان الإشهاد على المراجعة لا يجب، ولا هو شرط في صحتها، وذلك شرط في يقع الطلاق، محمله عليه أولى.

مسألة ٦: طلاق حامل المستين حمها يقع على كل حال بخلاف، سوء كانت حائضاً أو طاهراً، لا يختلف أصحاب في ذلك، على خلاف بينهم في أن حامل هل تحض أم لا؟ ولا بدعة في طلاق الحامل عبداً.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ما قلناه، وعليه عامة أصحابه (٤). وفي أصحابه من قال: - على القول الذي يفوه: أنها تحض - أن في طلاقها سنة وبدعة (٥).

(١) الكافي ٦ ٦٥ ٦٧ حديث ٢ - ٥، دعائم الإسلام ٢ ٢٥٩ حديث ٩٨٦ و ٩٨٨، ومن لا يخبره لعقبه

٣٢٠ ٣٢١ حديث ١٥٥٦ و ١٥٦٠ وعمرهما عن أحمد بن حنبل، وسهيب ٨ ٤٧ حديث ١٤٧ - ٥٠.

(٢) لطلاق ٢٥١.

(٣) طلاق: ٢.

(٤) الأم ٥ ١٨١، و توحيد ٢ ٥١، و شرح توحيد ٤٣، و المجموع ١٧ ٧٧ و ١٨، ومعني المصباح

٣ ٩ ٣، والمعني لاس خدمة ٨ ٢٤٥، والشرح الكبير ٨ ٢٦٣، وفتح الباري ٩ ٣٥١.

(٥) المجموع ١٧ ٧٤، وفتح الباري ٩ ٣٤٦.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١)، وهي مطقة.
مسألة ٧: إذا قال الحائض: أنب طالق استة لا يقع طلاقه.
وقد الشافعي: لا يقع لطلاق في الحال، وقد طهرت وقع، قبل لعس
وبعد سوا (٢).

وقد أبو حنيفة: إن انقطع لأكثر الحيض كما قال الشافعي، وإن كان
لأقل من ذلك، لم تطلق حتى تعتل (٣).

دليلاً: أما قد بينا أن طلاق الحائض لا يقع في الحال، والطلاق بشرط
لا يقع أيضاً، على منيته، فسقط عنا هذا الموضع.

مسألة ٨: إذا قال لها: في طهر لم يجامعها فيه: أنب طالق للبدعة وقع
طلاقه في الحال. وقوله: للبدعة لغو، إلا أن يبوي أنها طالق إذا حاضت. فإنه
لا يقع أصلاً؛ لأنه علقه بشرط.

وقال جميع الفقهاء: لا يقع طلاقه في الحال، فإن حاضت بعده أو عت
وقع الطلاق؛ لأنه زمان البدعة (٤).

دليلنا: أن قوله: أنت (طالق) إيقاع، وقوله: (للبدعة) لغو؛ لأنه كذب،
هذا إذا نوى الإيقاع في الحال، وإن قال: نويت إيقاع الطلاق إذا حاضت، لم
يقع؛ لأنه طلاق بشرط؛ ولأنه طلاق محرم، فعلى الوحيين معاً لا يقع.

(١) بك في ٨١ (باب طلاق الحمل)، ومن لا يصره عليه ٣: ٣٣١، حدث ١٦٠١، والنهيد ٨ ٧٠
و ٧٢ حديث ٢٣٠ و ٢٣٩، والاستبصار ٣: ٢٩٩، حديث ١٠٦٦.

(٢) الأم ٥ ١٨٣، والمجموع ١٧ ١٥٧، ونحوه ٢: ٥١٢، وشرح الوفاق ٢٠ ٤٢٠، ومعنى المحتاج ٣ ٢٠٩،
والمعنى لابن قدامة ٨: ٢٤٦، والشرح الكبير ٨: ٢٦٥.

(٣) عنه ٣ ٣٦٢، وشرح فتح القدير ٣ ٣٦٢، وبه تبع الصانع ٣ ٩١، والمجموع ١٧ ١٥٧، ومعنى
لابن قدامة ٨: ٢٤٦، والشرح الكبير ٨: ٢٦٥.

(٤) الأم ٥ ١٨٢، ونحوه ٢ ٥١٢، والمجموع ١٧ ١٥٨، وشرح الوفاق ٢٠ ٤٢٠، ومعنى المحتاج ٣ ٣٠٩،
والمعنى لابن قدامة ٨: ٢٤٧، والشرح الكبير ٨: ٢٦٤.

مسألة ٩: إذا قال لها في طهر ما فرها فيه: أنت صادق ثلاثاً لئسمة وقعت واحدة، وبطل حكم ما زاد عليها.

وقال الشافعي: تقع اثلاث في الحال (١).

وقال أبو حنيفة: تقع في كل قرء واحدة (٢).

دليلاً: ما تقدم من أن التسقط بالطلاق اثلاث بدعة، وأنه لا يقع من ذلك إلا واحدة، على ما مضى، يقول فيه، فاعى عن الإعادة.

مسألة ١٠: إذا قال لمن طلاقها سدة وبدعة، في طهر ففرها فيه أو في حال الحيض أنت طالق ثلاثاً لئسمة فإنه لا يقع منه شيء أصلاً.

وقال شافعي: إنه لا يقع في الحال شيء، وإذا ظهرت من هذه الحيضة، أو تحيئت بعد هذا الوعد ثم تطهر يقع بها في أول جزء من أجزاء الطهر، لأن الصفة قد وجدت (٣).

دليلاً: أنا قد بينت أن الطلاق بشرط لا يقع، وعيه إجماع لفرقة، وهذا طلاق شرط، لأن حال الإيقاع ليست نحو زمان طلاق السدة.

مسألة ١١: إذا قال لها: أنت طالق أكمل طلاق أو كثر طلاق، أو أنتم طلاق، وقعت واحدة، وكانت رجعية. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة ي: أنتم طلاق، مثل ما قبله، وفي: أكمل وأكثر، أنها تقع

(١) لأه ٥ ١٨١، ومختصر الشري ١٩١، والمجموع ١٧ ١٥٨، وسراج الموهج ٤٢٠، ومعني المصحح

٣ ٣١٢، ووجيز ٢ ٥٣، والمبسوط ٦ ٤، وشرح الكبير ٨ ٢٦، والمعني لأه مقدمة ٨ ٢٤٧

(٢) هدة ٣ ٣٥، وشرح فتح العدير ٣ ٣٥، وشرح نصائبه على هدة ٣ ٣٥، وبيبين خصائص ٢ ١٩١،

ومجموع ١٦ ١٥٩، ومعني لأه مقدمة ١٤ ٢٤٨، وشرح الكبير ٨ ٢٦، وسراج الموهج ٤ ١٥٢

(٣) لأه ٥ ١٨١، ومختصر الشري ١٩١، ومجموع ١٧ ١٥٧، والوجيز ٢ ٥١، وسراج الموهج ٤٢،

ومعني مفتح ٢ ٣١٠، والمعني لأه مقدمة ٨ ٢٤٧، وشرح الكبير ٨ ٢٦٥

(٤) لأه ٥ ١٨٢، ومختصر الشري ١٩٢، والمجموع ١٧ ١٣٨، ومعني لأه مقدمة ٨ ٢٥٣،

والشرح الكبير ٨ ٢٧٣.

بأثنا (١).

دليلاً: أن وقوعها مجمع عليه، وكونها نائبةً حرجية دليل على أن عدمه ليست هاها تطبيقاً لثمة إلا إذا كانت معوض، وهذه ليست معوض، فثبت أن تكون رجعية.

مسألة ١٢: إذا قال: أنت طلي أقصر صلاق أو أطول طلاق أو أعرض طلاق، طُلق واحدة رجعية، وبه قال للشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: تقع بأثنا (٣).

دليلاً: ما قدمه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٣: إذا قال له: أنت طالق إذا قدم فلان، فمديم فلان لا يقع طلاقه، وكذلك إن علقه بشرط من الشروط، أو بصفة من الصفات المستعيلة، فإنه لا يقع أصلاً، لا في الحال، ولا في المستقبل حين حصول شرط والصفة. وقد جمع عقهاء: أنه يقع إذا حصل الشرط (٤).

دليلاً: إجماع بفرقة وأحبارهم (٥)، فاهم لا يحتصون في ذلك.

(١) المبوط ٦: ١٣٥، وشرح مع عدمه ٣: ٨١، وحاشية رذ المحتار ٣: ٢٨٠، والدرر ٢: ٢٢٥، وندائع

مختار ٣: ١١٠، وسين حديث ٢: ٢١١، والمجموع ١٦: ١٣٩.

(٢) مختصر المرقى ١٩٢، والمجموع ١٧: ١٣٨، ومعني لابس قدامة ٨: ٤٤٨، وشرح بكرة ٨: ٣٢٩،

وسين حديث ٢: ٢١٠، وهداية ٣: ٧٨، وشرح مع عدمه ٣: ٧٨.

(٣) المبوط ٦: ١٣٥، وشرح فتح القدير ٣: ٨٢، والهداية ٣: ٨٢، وندائع المختار ٣: ١١٠، وتبيين

حقائق ١١: ٢، والدياب ٢: ٢٢٥، وحاشية رذ المحتار ٣: ٢٧٧، والمعني لابس قدامة ٨: ٤٤٨،

والشرح الكبير ٨: ٣٢٩.

(٤) لام ٥: ١٨٣، ومختصر المرقى ١٩٢، والشرح بكرة ٥: ٤١٥، ومعني المختار ٣: ٢٩٧، ومجموع

١٧: ١٥٢، ومختصر ٢: ٦٩، وندائع المختار ٣: ١٢٨، ونداية المجدد ٢: ٧٩،

والمبوط ٦: ٨٣، وسين الحديث ٣: ٢٠٣، ومعني لابس قدامة ٩: ٣٦٢، والشرح الكبير ٨: ٣٨١،

والهداية ٣: ٦٩، المدونة الكبرى ٣: ٥.

(٥) النكاح ٦٣: ٦، حديث ٥، والعقبة ٣: ٣٢١، حديث ١٥٥٨ و١٥٥٩، والتهذيب ١٨: ٥١، حديث ١٦٤ و١٦٦.

وأيضاً: لأصل بقاء العقد، وإيقاع هذا الصرب من الطلاق يحتاج إلى دليل، والشرع خال من ذلك.

مسألة ١٤: إذا قال لها: أنت طالق، ولم يوافقها البينة لم يقع طلاقه. ومتى قال: أردت غير ظاهر، قل ذلك منه في الحكم، وفي ما به وبين الله، ما لم تخرج من العدة، فإن خرج من العدة لم يقبل ذلك منه في الحكم. وقال جميع الفقهاء: إنه لا يقبل ذلك منه في الحكم (١).

دليلاً: إجماع الفروقة وأخبارهم (٢). وأيضاً لأصل بقاء عقد، وإيقاع الطلاق بلائية يحتاج إلى دليل.

وأيضاً قول النبي صلى الله عليه وآله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنها بكل امرئ منوى» (٣) دل على أن ما لم يوافق له، وهذا لم يوافق.

مسألة ١٥: إذا قال لها: أنت طالق لخرج فإنه لا يقع به فرقة. وحكى ابن المنذر، عن علي عليه السلام أنه قال: «يفع ثلاث تطبيقات» (٤).

وقال أصحاب الشافعي: ليس له فيها نص، والذي يعي على مذهبها أنه عبارة عن طلاق البدعة، لأن الخرج عبارة عن الإثم (٥).

دليلاً: أن قوله خرج، يعني: إثم، وطلاق لمسكون لا يكون فيه إثم، فإذا

(١) معي لأمير قدامة ٨ ٢٦٥، والشرح الكبير ٨ ٢٧٧، وكعبه لأحد ٢ ٥٣، ووسائل الصائغ ١٠١:٣، والمجموع ٩٩:١٧، وأسهل المدارك ١٤٢:٢.

(٢) الكافي ٦٢:٦ حديث ١-٣، والتهذيب ٨ ٣٧:١ حديث ١٠٨، وص ٣٨ حديث ١١٤.

(٣) صحيح بخاري ١ ٥٨٦:٢، وصحيح مسلم ٣ ١٥١٥، ومسنود أحمد بن حنبل ١ ٢٥٠، ومسنود ابن ماجة ٤١٣:٢ حديث ٤٢٢٧، ومسنود دود ٣ ٢٦٢ حديث ٢٣٠١، ومسنود تكملة ١٦ ٣٤١.

والتهذيب ١٨٤:٤ حديث ٥١٩، وفتح الباري ٣٨٨:٦، ومسنود النسائي ١٥٨:٦ و١٥٩.

(٤) نظرائي لأمير قدامة ٨ ٢٥٤، والشرح الكبير ٨ ٢٧٤، والمجموع ١٧ ١٦٣.

(٥) المجموع ١٧ ١٦٣.

أثبت فيه إثمًا كان مدعى، وطلاق المدعة لا يقع عدد على ما مضى لقول فيه.
مسألة ٩٦: إذا سأله بعض سائله أن يطلقها فقال: سائي طوبى ولم يبر
أصلاً وأنه لا تطلق واحدة منهم. وإن بوى بعضهن، فعلى ما بوى.
وقال أصحاب الشافعي: يطلق كل امرأة له نوى أو لم ينو (١)، لا يس
الوكيل (٢). فانه قال: إذا لم يبر السائلة فإنها لا تطلق (٣).
وقال مالك يطلق حمصتهن إلا التي سأله، لأنه عدد عن المواصلة إلى
لكناية، فعلم أنه قصد غيرها (٤).
دليلاً: جمع فرقة على أن الطلاق يحتاج إلى نية وهذا قد حلا من نية،
فيجب أن لا يقع.
وأيضاً: لأصل بقاء عقد، واليسوية نحتاج إلى دلل. ولو كنا من لا نعتبر
النية لكان قول لشافعي أولى، لعموم قوله: سائي طوبى.
مسألة ٩٧: صريح الصلاق لعقد واحد، وهو قوله: أنت ط. لو. أو هي
ط. أو فلانة ط. مع مقاربة النية له، وإن تجرد عن النية لم يقع به شيء.
وكنايات لا يقع به شيء، قاربها نية أو لم تقارب.
وقال الفقهاء: الصريح ما يقع به الطلاق من غير نية، والكنايات ما تحتاج
إلى نية (٥).

-
- (١) المجموع ١٧: ١٤٧، ١٥١ و ١٥٢، والشرح الوهاج: ٤٢٩، ومغني المحتاج ٣: ٣١٢.
(٢) أبو جعفر عمر بن عبد الله معروف بسوكس، ويعرف أيضاً بسات ش. مي. مسعود بن م.
ش. م. رحاب العربي من عدد. يقع على الأماصي، وبوى بعدد وبعد العمد، ولا نية به
طوبى الشافعية ١٦.
(٣) المجموع ١٧: ١٤٧.
(٤) المعنى لابن قدامة ٨: ٣١١، والشرح الكبير ٨: ٣٥٧.
(٥) المعنى لابن قدامة ٨: ٣٦٤، والشرح الكبير ٨: ٣٦٥، والشرح الوهاج ٤٠١، ومعنى محتاج ٣: ٢٧٩.
وكفاية الأحبار ٢: ٥٢ و ٥٣، وبداية المجتهد ٢: ٧٤، والهداية ٣: ٤٤، وشرح المنايه على الهداية

والصريح عند الشافعي - على قوله لحديد ثلاثة ألفاظ: لطلاق، والفراق، والسراح (١).

وقد مالت: صريح الطلاق كثير: الطلاق، والفراق، والسراح، وحبية، وبرقة، وبتة، وبتلة، وبائن وغير ذلك مما يذكره (٢).

وقد أوحيفة: صريح الطلاق لفظ واحد، وهو الطلاق - على ما فساه - غير أنه مبراع اليتية (٣). وقال أبو حنيفة: إن كان حاب العصب: فارقته، أو سرحته كان صريحاً، فأما غير هذه النقطة فكأنها كديات (٤).

وعلق الشافعي القول في القديم، فأوماً إلى قول أبي حنيفة، وأحد يد عليه وينصره، وهو قول غير معروف (٥).

٤٤:٣، وبدائع الصنائع: ١٠١:٣، واللباب ٢: ٢٢٢، وتبيين الحقائق ٢: ١٩٧ و ٢١٤، وحاشية عمدة طائيف ٢: ٤، وشرح فتح القدير ٣: ٤٤، والمجموع ١٧: ٩٨، ورحمة الأئمة ٢: ٥٢، والميراث الكبير ٢: ١٢١، وأسهل المدارك ٢: ١٤٢، والبحر برحار ٤: ١٥٥.

(١) لأ ٥ ٢٥٩، ومختصر الشري ١٩٢، والوجيز ٢: ٥٣، والمجموع ١٧: ٩٨، والسراح البوهاج ٤٠٨، ومعني المحدث ٣: ٢٨٠، وكفاهة الاح ٢: ٥٢، ومعني لاس مقدمة ٨: ٢٦٤، وشرح كبير ٨: ٢٦٥، وبسوط ٦: ٧٦، وفتح الباري ٩: ٣٦٩، وعمدة القاري ٢٠: ٢٣٨، وشرح فتح القدير ٣: ٤٤، والبحر برحار ٤: ١٥٥.

(٢) بدوئه الكبرى ٢: ٣٩٥، ومقدمة ابن شد ٢: ٤٤٨، والخامع لأحكام عقائد ٣: ١٣١، والبحر برحار ٤: ١٥٥.

(٣) بدائع الصنائع ١٠١:٣، وشرح حديثه عن ٤٤:٣، والمقدمة ٣: ٤٤، وشرح فتح القدير ٣: ٤٤، وفتح الباري ٩: ٣٦٩، واللباب ٢: ٢٢١، وتبيين الحقائق ٢: ١٩٧، والمغني لابن قدامة ٨: ٢٦٤، والشرح الكبير ٨: ٢٦٥، وبدائع عهده ٢: ٧٤، والوجيز ٢: ٥٣، والمجموع ١٧: ٩٨، ورحمة الأئمة ٢: ٥٢، وميراث كبير ٢: ١٢١.

(٤) اللباب ٢: ٢٢٤، وبدائع الصنائع ١٠١:٣، وأقدمة ٣: ٩٠، وشرح مقدمة عن مقدمة ٣: ٩٠، وشرح فتح القدير ٣: ٩٠ و ٩١، وتبيين الحقائق ٢: ٢١٦ و ٢١٧.

(٥) عمدة القاري ٢٠: ٢٣٨، وفتح الباري ٩: ٣٦٩، وكفاهة الاحيار ٢: ٥٢.

أنت فاصدة، أو قال: صدقتك، ثم قال أردت أن أقول أمسكتك، فسق لبي فقلت صدقتك، قبل منه في الحكم، وفيما بينه وبين الله.

وقال شافعي، وأبو حنيفة، ومالك، وجمع فقهاء لا نقل منه في الحكم لظاهره، ويقبل منه فيما بينه وبين الله (١).

دليلاً: إجماع الفرقة، وأيضاً: فإنَّ اللفظ بما يكون مفيداً ما وضع له في اللغة بالقصد ستة، فإذا قال: لم أنه، قيل قوله ورجع إليه، لأنه ليس على وجوب نفاذه دليل.

وأيضاً قوله صلى الله عليه وآله: «الأعمال بالنية» وإنما كل مرئى ماوى (٢). دليل على ذلك.

مسألة ٢٠: كسايات الطلاق لا يقع بها شيء من الطلاق، سواء كانت طاهرة أو حنفية، سوى بها الفرقة أو لم يود ذلك، وعلى كل حال، لا واحدة ولا مازاد عليها.

وقال شافعي: الكسايات على صريحي: طاهرة وباطنة، ولطاهرة: خلية، وبرية، ونئة، وثلة ومائس، وحرام، وخفية كثيرة منها: عندني، واستترني رحمك، وتجبرعي، وتقتسمي، وادهبي، واعربي، والحقى بأهلك، وحدث على عاربك وجميعها محتج إلى نية يفارن التمتع بها، ويقع به ماوى، سواء نوى واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً، فإن نوى واحدة أو ثنتين كانا رحميين وسواء كان ذلك في المدحول بها أو غير المدحول بها، وسواء كان في حال الرضا أو في حال

(١) إمداد الكبرى ١٠٢، ونعي لا من ١٦٥، مجموع ١٧، وأسفل الذر ٢١٤٢،

وشرح الهدى ١٠١٣، وكلمة الأخير ٥٣٢، وشرح الكبر ٢٧٧

(٢) صحيح المد ٢١ و ٥٨، وصحيح مسلم ١٥١٥، وسنن ١٥٨٦ و ١٥٩، وصن

أبي داود ٢٦٢٢، حديث ٢٣٠١، وسنن مائة ٤١٣: ٢، حديث ٤٢٢٧، وسنن أحمد بن حنبل

٢٥١، والسنن الكبرى ٣٤٩٥، وأنه في الطوسي ٧٣١: ٢، والتهذيب ١٨٤: ٤، حديث ٥٦٩.

الغضب (١).

وقال مالك: الكتابات الظاهرة صريح في الثلاث. وإن ذكر أنه نوى دوماً قس منه في غير المدخول به، ولم يفصل في المدخول بها، وأما الخفية فقولها: اعتدي، وسنرتني رخص فهو صريح في واحدة رجعية، وإن نوى أكثر من ذلك وقع ما نوى (٢).

وأما أبو حنيفة فإنه قال: لا تحبو لكتابات من أحد أمرين: إما أن يكون معها قريبة، أو لا قريبة معها، فإن لم يكن معها قريبة لم يقع به طلاق بحاب، وإن كان معها قريبة والقريبة عني أربعة أصرب: عوض، أو بية، أو ذكر طلاق، أو غضب، فإن كانت القريبة عوضاً كان ذلك صريحاً في الطلاق، وإن كانت البية وقع لطلاقها كلها، وإن كانت لقرينة ذكر طلاق، أو عصب دون بية لم يقع الصلاق بشيء منها إلا في ثمانية كنيات: حلية، وبرية، وستة، ورس، وحرم، واعتدي، واحتري، وأمرك بيدك، فإن طلاق شاهد الحال يقع بكل واحدة من هذه.

فإن قال: لم أرد طلاقاً، فهل يقبل منه أم لا؟ نظرت، وإن كانت بقرينة ذكر طلاق قبل منه فيما بينه وبين الله، ولم يقبل منه في الحكم. وإن كانت لقرينة حل العصب قبل منه فيما بينه وبين الله تعالى، ولم يقبل منه في حكم في ثلاث كنيات: اعتدي، واحتري، وأمرك بيدك. وأما الخمس النواقي فقبل منه في سنة وبين الله، وفي الحكم معاً. هذا لا يحصل منه بوجه. وهو

١. مختصر حري ١٦٢، والحرر ٥٤، وكذا في لأحرر ٥٣. ومضي المحتاج ٢٨١:٣، والسراج

الوجه ٩، ومجموع ١٧، وحاشية إغاثة الطالبين ١٢:٤، وفتح العين ١١٤ و١١٥،

وذهب إليه محمد ٢٦٢، وسبحر الحرر ١٥٩

(٢) مدونة نكير ٣٩٥ و٣٩٦، وسين سدر ١٤٢ و١٤٣، وذهب إليه محمد ٢٧٥ و٢٧٦

قول من تقدم ومن تأخر (١).

والحق أسأخرون بالخمسة كدية سادسة، فقالوا: بئس، كقول الشافعي ستة وبئس هذا تفصيلهم في الثماني، وما عدهن من الحكم فيهن كنهن واحد: وهو مدكره إن كان هناك ستة، وإلا فلا طلاق.

هذا الكلام في وقوع الطلاق بها.

فأما الكلام في حكمه فهل يقع بئس، وما يقع من العدد؟

قالوا: كل الكدبات على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما الحق بالصريح: ومعناه بئس كقوله: بئس طالق، يقع به عندهم وحدة رجعية، ولا يقع أكثر من ذلك وإن بوى ريادة عيباً. وهي ثلاثة ألعاف: يعتدي، واسترني رحمك، وانت واحدة.

والضرب الثاني: ما يقع به واحدة دائنة، ولا يقع بها سواها وبوى الريادة، وهي كدية واحدة: إختاري وبوى الطلاق، وختارته وبوت، قالوا: لا يقع بها بخلاف واحد دائنة وبوى ثلاثاً.

الضرب ثالث: ما يقع به وحدة دائنة، ويقع ثلاث تطبيقات ولا يقع بها طلفان على حرة، سواء كان روحها حراً أو عبداً، لأن الطلاق عندهم بالنساء، ولا يقع عندهم بالكفاية مع ستة طلفان على حرة دفعة واحدة، فإن كان قدر ما يملكه منها طلفين فواهم وقعاً، وهي للأمة، حراً كان روحها أو عبداً، فالكلام معهم في خمسة فصول على قول، على ما قصده في الثماني:

هل يقع الطلاق من عبقرقة أم لا؟

والثاني في الملحق بالصريح: اعتدي، واسترني رحمك، وبئس وحدة هل

(١) المسود ١٠٦، وكتاب ٢٢٤، وما يقع بعد ثلث، وشرح نعم به على هذه ٣٨٧،

وشرح فتح بعد ٣٨٧، وسين خلدن ٢١٥ و ٢١٦، وهذه عهد ٧٦٢

يقع بين ثلاث طلاقات أم لا؟

والثالث. حتاري، هل يقع بها طلعة رحمة أم لا

والرابع فيما عدا هذه هل يقع بين طلعة رحمة أم لا؟

والخامس: هل يقع مما عدا هذه لكنايات لأربع طلقتان على حرة أم لا؟

دليلاً: جمع الفرقة وأحارهم (١)؛ ولأن الأصل بقاء العقد، وإيجاب

الفرقة بما ذكره يحتج إلى دليل شرعي.

مسألة ٢١: إذا قال لها: أنت الطلاق لم يكر صريحاً في الطلاق، ولا

كناية.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهما أنه صريح، وله قول أبو حنيفة (٢).

ولآخر: أنه كناية (٣).

دليلاً: أن يكون ذلك طلاقاً يحتج أن شرع. وأيضاً الأصل بقاء العقد.

وأيضاً قوله: الطلاق مصدر. ووصف الصلح بالمصدر محرم وما يكون محرم

لا يكون صريحاً، ونحن لا نعبر بالكنايات على ما تـ.

مسألة ٢٢: إذا قال لها: أنت حرة، أو عتقتك، وسوى لطلاق، لم يكن

طلاقاً.

وقال جميع الفقهاء: أنه يكون طلاقاً مع النية (٤).

(١) الكافي ٦/١٣٥ و١٣٦ حديث ١، ٣، وسيدنا ٨/٤٠ و٤١ حديث ١٢٢ و١٢٣، والاستبصار

٣/٢٧٧ حديث ١

(٢) معنى لم يكر ٣/٢٨٠، وشرح الوضوح ٨/٤٠، والمجموع ١٧/١٠٥، ونوحي ٢/٥٣ و٥٤، وسقوط

٦/٧٧، وقد نفع المصنف ٢/١٠١، وعنده ٣/٤٩، وشرح العناية على إهدائه ٣/٤٩، ومن الطلاق

٢/١٩٨، وحسنه غاية التدريس ٤/١٤، والمغني لاس فدمه ٨/٢٦٧، والشرح الكبير ٨/٣٢٤

٣/٥٣ و٥٤، وشرح الوضوح ٨/٤٠، ومعني محرم ٣/٢٨٠، والمجموع ١٧/١٠٥، وحسنه

غاية التدريس ٤/٨، وفتح المغني ١١٤، ومعني لاجل فدانة ٨/٢٦٧، والشرح الكبير ٨/٣٢٤.

(٤) مختصر الرزي ٩٢، والمجموع ١١/١٠٥، وكفاه الأختيار ٢/٥٣، والمغني لاس فدانة ٨/٢٦٨،

دليلاً. جمع العرقه، ونصاً لأصل ماء العقد، وكون هذين يعطيان طلاقاً يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٣: ما هو صريح في الطلاق ليس بكناية في الاعتاق، ولا يقع العتق إلا بقوله: 'أنت حر، أو أعصك، وماعد ذلك لا يقع به عتق.

وقال الشافعي: كل ما كان صريحاً في الطلاق، وهي ثلاثة ألفاظ، قوله طلقك، أو عارفتك، أو سرحتك، أو كان كناية فيه - وهو ما تقدم ذكره - فهو كناية في الاعتاق (١).

وقال أبو حنيفة: كل ما كان صريحاً في الطلاق، أو كناية فيه فليس بكناية في الاعتاق إلا كمنان: لا ملك بي عبيك، ولا سلطان بي عليك، هاتين كائناً في الطلاق، وفي العتق معاً، فاعتق لا يقع عنده إلا بصريح وكناية، فاصريح: 'أنت حر، أو عتقتك، ولكناية: لا ملك بي عبيك، ولا سلطان بي عليك (٢).

دليلاً: أن لأصل ماء الملك، من أوقع الحرية عما ذكره فعليه ابدلالة. مسألة ٢٤: إذا قال لزوجته: 'أنا مث صدق' لم يكن ذلك شيئاً، لا صريحاً ولا كناية ولو نوى ما نوى، وبه قال أبو حنيفة (٣).

وقال لشافعي: يكون ذلك كناية، ونوى به السوء وقع ما نوى (٤).

والباب ٢: ٢٢٤، والمقدمة الكبرى ٣٩٨: ٢.

(١) المجموع ١٧: ١٠٥، والوجيز ٢: ٥٤، والموسط ٧: ٦٣.

(٢) مسوط ٧: ٦٣، وسبب ٤: ١، وسين حد من ٣: ٦٨، وأبو حنيفة ٢: ٥٤، وفي بعضه إن قال لا سلطان بي عبيك لم يعتق.

(٣) مسوط ٦: ٧٨، وبه شاع لبعض ٣: ١١١، وحشيه رذمحه ٣: ٢٧٣، وهذا به ٣: ٦٠، وشرح نعمة على هدية ٣: ٧٠، وشرح فتح صدر ٣: ٧٠، ورحمة لأمة ٢: ٥٤، والبرهان الكبير ٢: ١٢١،

والمعني لابن قدامة ٨: ٢٧٩، والشرح الكبير ٨: ٢٩٩، وبحر ٢: ٥٨، والبحر الزخار ٤: ١٥٧.

(٤) سراج لوهاج: ٤١٣، ومعي المحتاج ٣: ٢٩٢، وبحر ٢: ٥٨، والمجموع ١٧: ١٠٦، والمسبوط

دليلنا: أن الأصل بقاء العقد، وإياع الطلاق هذا النقط يحتاج إلى دلالة، سواء ادعوه صريحاً أو كناية.

فإن استدلووا بقوله عليه سلام: «لأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» (١).

قيل: لا دلالة في ذلك؛ لأن أسبي- صلى الله عليه وآله- إنما أراد بذلك العادات، بدلالة أنه أثبت الفعل له بعد حصول النية، وذلك لا يليق بإطلاق؛ لأنه بعد وقوعه لا يكون له وإنما يكون عنه، فعدم أنه أراد ما يكون له من العادات التي يستحق بها الثواب.

مسألة ٢٥: إذا قل أنا منك معتد لم يكن ذلك شيئاً، وبه قال أبو حنيفة (٢).

وقال الشافعي: هو كناية (٣).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٦: إذا قل أنا منك ناش أو حرام لم يكن ذلك شيئاً.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: إن ذلك كناية عن إطلاق (٤).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

٦٨٦. والمعنى لا من قدمه ٢٧٩، وشرح الكسر ٢٩٩، ومذاهب الصائغ ١٧٣، وشرح الأزهري ٣٨٧: ٢، ورحمة الأئمة ٥٤٢، والميراث الكبير ١٢١: ٢، والبحر الرخا ١٥٧.

(١) صحيح بخاري ٥٨٧ و ٢١، وصحيح مسلم ١٥١٥، وابن أبي داود ٢٦٦٢ حديث ٢٢، وابن سعد ١٥٨ و ١٥٩، وابن أبي حنيفة ٤١٣٢ حديث ٢٢٦، ومسلم أحمد بن حنبل ٢٥١، وابن الكبير ٣٤١، ومحمد بن ١٨٤ حديث ٥١٩، وأبو نعيم بن عيسى ٢٣١٢.

(٢) و (٣) لم أقف على هذين للنوع وهذا لفظة في مصدر في مصدر متفرقة.

(٤) مبسوط ٦٨٦، ومعه ٧٣، وشرح فتح القدير ٧٣، وشرح نعمة على الهدية ٧٠٣، ونسب ٣٢٧، ومذاهب الصائغ ١١٧، وحاشية رة نحو ٧٧٢، ونسب هدية ٣٧٥، وشرح الوهاج ٤١٣، ومعنى تحت ٣٩٢، وكلمة الإجابة ٥٣٧.

مسألة ٢٧: إذا قال لها: أنت طالق لم يصح أن يوي بها أكثر من طقة واحدة، ومي يوي أكثر من ذلك لم يقع إلا واحدة.

وقال الشافعي إن لم يوشئاً كانت طقة رعية، وإن يوي كانت بحسب مانوى، طقة أو طقتين أو ثلاثة، وهكذا كل الكسبات يقع بها مانوى، وبه قال مالك (١).

وقال أبو حنيفة: أمّا صريح الطلاق: أنت طالق، وطلقتك فلا يقع بها أكثر من واحدة، وبه قال الأوراعي، ولثوري (٢).

وقال أبو حنيفة: وكذلك اعتدي، واستسرنى رحمك، وأنت واحدة، واختاري لا يقع بهنّ. لا طقة واحدة محل (٣).

دلّيلنا: إجماع الفرق، ولأن الأصل بقاء العقد، ووقوع الواحدة نصريح الطلاق مع النية مجمع عليه، وما زاد عليه وبغير لصريح لا دلالة عليه.

مسألة ٢٨: إذا قال: أنت الطلاق أو أنت طلاق أو أنت طالق طلاقاً أو أنت طالق الطلاق لا يقع به شيء، نوى أو لم يوي، إلا بقوله أنت طالق طلاقاً ويوي، فإنه يقع به واحدة لا أكثر منه.

وقال أبو حنيفة: يجمع ذلك يقع مانوى. واحدة كانت أو ثنتين أو ثلاثاً، وبه قال الشافعي (٤).

(١) فتح الرقيم ٦٣٠٢، وأسهل المدارك ١٤٣٢، وهدية المجتهد ٢ ٧٥، ونجلي ١٠ ١٧٤، والسيوط ٧٦٦: ١٧، والمجموع ١٧: ١٢٣.

(٢) السيوط ٧٥٦، ونداء الصانع ١٠٨٣، وتبيين الخفاء ٢ ٢١٥، واللباب ٢ ٢٢١ و٢٢٢، وهداية ٤٨٣، وشرح فتح القدير ٤٨٣، وشرح النعمة على هداية ٨ ٤٨، وهدية المجتهد ٢ ٧٥، والشرح الكبير ٨ ٣٢٦، ونجاشي ١٠ ١٧٤.

(٣) اللباب ٢ ٢٢٢، وشرح فتح القدير ٨٨٢: ٣، وهداية ٨ ٨٨، وشرح النعمة على هداية ٣ ٨٨، ورحمة الأمة ٢ ٥٤، والميران الكبير ٢: ١٢١.

(٤) السيوط ٧٦٦، وشرح فتح القدير ٣ ٥٠، وهداية ٣ ٤٩، وشرح النعمة على هداية ٣ ٥٠.

دليلنا: أن الأصل بقاء العقد، ويقع الفرقه بما ذكره ليس عليه دليل
 وأيضاً: قد ذكرناه مجمع على وقوع الفرقه به، وما قايضه ليس عليه دليل.
 مسألة ٢٩: إذا كتب بطلاق زوجته ولم يقصد بدست لطلاق لا يقع
 بالاختلاف، وإن قصد به انصافاً فعندنا أنه لا يقع به شيء.
 وللشافعي فيه قولان: أحدهما نفع على كل حال، وبه قال أبو حنيفة (١).
 ولآخر: أنه لا يقع، وهو مثل ما قبله (٢).
 دليلنا: إجماع الفرقه، وأيضاً لأصل بقاء العقد، ولا دليل على وقوع الطلاق
 بالكنايات.
 مسألة ٣٠: إذا حتر زوجته فاحترته لم يقع بذلك فرقته، وبه قال ابن
 عمر، وسعيد بن جبير، وابن مسعود، وعائشة، والشافعي (٣).
 وروى عن علي عليه السلام: ويريد من ثابته روايتاً: أحدهما مثل
 ما قبله (٤).

ومحاشية رد المحتار ٣: ٢٥١ و ٢٥٢، ونوحي ٢: ٥٣ و ٥٤، والمجموع ١٧: ١٢٤، وكفاية الأحيار
 ٢: ٥٣، والمعي لأين قدامة ٢٦٧.٨

(١) مختصر مري ١٩٢، ومجموع ١٧: ١١٨، ومبسوط ٦: ١٤٣، وسيف ١: ٣٥١، وندبج لصنف
 ٣: ١٠٩، وندبج حنيفة ١: ٣٧٨، والمعي لأين قدامة ٨: ٤١٣، وشرح كبير ٨: ٢٨٤، والسحر
 الزخار ٤: ١٦١.

(٢) مختصر مري ٩٢، وشرح صحيح ٤١، ومعي مختار ٣: ٢٨٤، والمجموع ١٧: ١١٨، وفتح
 لمعن ١١٥، ومعي لأين قدامة ١: ٢١٤، ومعي ١٠: ١٩٠، وشرح كبير ٨: ٢٨٤، وشرح
 الزخار ٤: ١٦١.

(٣) سنن الترمذي ٤٨٣: ٣ حديث ١١٧٩، وسنن النسائي ٦: ١٦١، والسحر الكبير ٧: ٣٤٥ و ٣٤٦،
 وعندهما ٢٠: ٢٣٨، وفتح ٩: ٣٦٩، وفتح لأين قدامة ٨: ٢٩٩، وشرح كبير
 ٨: ٣١٤، ومبسوط ٦: ٢١٢، ومجموع ١١: ٩١، ونوحي ٢: ٥٦، وبل الأوطار ٧: ٢٩.

(٤) سنن الترمذي ٣: ٢٨٣، سنن حديث ١١١٩، وسنن الكبرى ٧: ٣٤٦.

وعند أبي حنيفة بائنة (١)، فإن بويأ عدداً فإن اتفقت بيتاهما على عدد وقع ما اتفق عليه، وحاداً كان أو ثنتين أو ثلاثاً عند الشافعي (٢).

وعند أبي حنيفة: إن بويأ طلقتين، لم يقع إلا واحدة - كما يقول في الكتابات لطاهرة -، وإن اختلفت بيتاهما في العدد، وقع الأقل؛ لأنه متيقن مأذون فيه، وما زاد عليه مختلف فيه (٣).

دلينا: أن لأخص بقاء العقد، ولم يدل دليل على أن هذه اللفظة تحصل الفرق. وأيضاً: جمع بمرقه وأخبارهم على هذا، وقد ذكرناها في الكتب (٤) المقدم ذكرهما، وسنا الوجه في الأحبار لمخافة لها، ومن حالف في ذلك لا يعتد به، لأنه شاذ منهم.

مسألة ٣٢: إذا خيرها، ثم رجع عن ذلك قبل أن تحذر نفسها، صح رجوعه عند جميع أصحاب الشافعي (٥)، إلا من حرره فإنه قال: لا يصح، وبه قال أبو حنيفة (٦).

وهذا يسقط عتاً، لأننا بينا أن التخيير غير صحيح، ولا معمول به.

(١) مسود ٢٢٦، والبيهقي ٢٣٢، وشرح الحديث ٣٦٨، وهداه بطوع مع شرح فتح القدير

١١٣، وشرح فتح القدير ١٠١٣، وبيان صحيح ١١٧٣، وشرح الحديث ٢٢٠٣، ومعني

لا من هده ٢٩٨، وشرح الكرم ٣٢١، وهداه محمد ١٢ و١١٢

(٢) يستعاد من اطلاق ما ذكره العراقي في الوخير ٢٥

(٣) مسود ٢١٢، والبيهقي ٢٣٢، وشرح الحديث ٢٢٠٢، وهداه ١١٣، وشرح فتح القدير

١٠٢٣

(٤) التهذيب ٨٧، حديث ٢٩٩، و٣٠٠، ولا يصح ٣١٢٣، حديث ١١١١ و١١١٢

(٥) سحر ٥٦٢، وشرح التوضيح ٤١١، ومجموع ٩٣، ومعني التوضيح ٤١٦، وسحر الرخا

١٦٣٤

(٦) مجموع ٩٣، وهداه ١١٥٣، وشرح فتح القدير ١١٥٣، وشرح "هداه على هده ١١٥٣

ولبحر الرخا ١٦٣٤.

مسألة ٣٣: إذا قال لها: صبي نفسك فصعب واحد وقع عند الشافعي (١).

وعند أبي حنيفة لا يقع أصلاً (٢)، وهو مذهبنا، وإن احتج في عتة.
دليلاً: ما تقدم في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٤: إذا قال لها: صبي نفسك واحدة فصعبت ثلاثاً وقع عند الشافعي واحد (٣).

وعند مالك: لا يقع (٤)، وهو مذهبنا، وإن احتج في عتة.
دليلاً: ما تقدم ذكره في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٥: إذا قال لروحته اختاً أو أمة، أو أمته، أنت عتي حرام لم يتنق به حكم، لا خلاف، ولا عتاء، ولا طهار سوى أو لم يسو، ولا يمين، ولا وجوب كفارة.

وقال شافعي: إن نوى طلاقاً في الروحة كان طلاقاً، وإن لم ينو عدد وقع طلبة رجعية، وإن نوى عدد كان عتاً من مباح، وإن نوى طهاراً كان طهاراً، وإن نوى تحريم عتياً لم تحرم، وسرمة كفارة يمين، ولا يكون عتاً، لكن يجب به كفارة من (٥)، وإن أطلق فيه قولان.

(١) الوجع ٥٥٢، والمجموع ١١/٩٣، وشرح الوجع ١١/٤١١، ومعني الخراج ٣/٢٨٧.

(٢) سمد من سمد في مدحجه أدلة يقع طلاق عند أبي حنيفة كما عند الشافعي، بطر د. ب. ٢٣١٢، شرح فتح البدير ٣/١١٤، وهدية ٣/١١٤، وشرح الهدى على هدية ٣/١١٤، وسبيل جنات ٢/٢٢٥، والمجموع ١١/٩٣، ومن مختلف حسن سردا محمد علي مصدريه مع عتة الآل.

(٣) الوجع ٥٦٢، والمجموع ١١/٩٩، ومعني لسان قدومه ٣/٣٠٢ و٣/٣٠٣، ونحو شرح الوجع ٦٤٤، حقه أمه ٥٥٢، والميراث الكبير ٢/١٢٢.

(٤) مدونه الكبرى ٢/٣٦٥، ومعني لسان قدومه ١/٣٠٢ و٣/٣٠٣، وسرمة كبر ٢/١٢٢، ورمحه دمة ٥٥٢، وشرح الوجع ١١/٩٣.

(٥) دمة ٥٥٢، ومختصر سري: ١٩٢، وكفاية الأحيار ٢/٥٣ و٥٤، والمجموع ١١/١٧، والشرح

المذهب أنه يجب به كفارة، ويكون صريحاً في إيجاب الكفارة.

والثاني: أنه لا يجب به شيء، فيكون كناية (١).

وبن قال ذلك لأئمة، قال: إنه لا يكون فيه طلاق ولا طهار، لكنه إن نوى عتقها عتقت، وإن نوى تحرير عيها لم تحرر، وسرمة كفارة يمين، وإن أصب فعلى قولين كالخبرة سواء (٢).

وأحلف لصاحبه، ومن بعدهم في حكم هذه سبعة حل الأطلاق.
مروي عن أبي بكر أنه قال: يكون يمساً يجب به كفارة يمين. وهو قول عدثة، والأوراعي (٣).

وروي عن عمر أنه قال: يقع به طلقه رجعية، وهو قول الزهري (٤).

وروي عن عثمان، أنه قال: يكون صهار، وهو قول أحمد بن حنبل (٥).

وهج ١٩، ومعني مج ٣ ٢٨٣، وعمدة شرح ٢٠ ٢٤، ومعني مج ٩ ٣٧، وأحكام
الفرق حصص ٣ ٤٦٥، وحكم الفرق لابن العربي ٤ ١٨٣٦، ونهضة المجتهد ٢ ٧٧، والجامع
لأحكام القرآن ١٨: ١٨١، وتلخيص الخبير ٣: ٢١٦.

(١) الأم ٥ ٢٦٢، وكفاية لأحد ٢ ٥٤، ومجموع ١٧ ١١١ و ١١٣، وأنسراج "وهج ١٩ ٤٠٩، ومعني
مجا ٣ ٢٨٣، ونهضة المجتهد ٢ ٧٧، ومعني لاس قدامة ٨ ٤٨، والشرح الكبير ٨ ٣٠،
والجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٨١، وتلخيص الخبير ٣: ٢١٦.

(٢) الأم ٥ ٢٦٢، ومجموع ١٧ ١١٤، وأنسراج "وهج ١٩ ٤٠٩، ومعني مج ٣ ٢٨٣
(٣) مجموع ١٤ ١٤٧، ونهضة المجتهد ٢ ٧٧، وأحكام الفرق حصص ٣ ٤٦٥، وعمدة القاري
٢٠ ٢٤، وندائع محدث ٣ ١٦٨، ومعني مج ٩ ٣٧٣، ومعني لاس قدامة ٨ ٣٠٥، وشرح
الكبير ٨ ٣٠٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٨١، وأحكام الفرق لابن العربي ٤ ١٨٣٥.

(٤) المعني لاس قدامة ٨ ٣٠٥، وشرح الكبير ٨ ٣٢، وعمدة شرح ٢٠ ٢٤٠، والمجموع ١٧ ١١٤،
والجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٨١، وأحكام الفرق لابن العربي ٤ ١٨٣٥.

(٥) المعني لاس قدامة ٨ ٣٠٤، والشرح الكبير ٨ ٣٠١، وعمدة القاري ٢٠: ٢٤٠، ومعني الباري
٩ ٣٧٢، والمجموع ١٧: ١١٤، والجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٨١، وأحكام الفرق لابن العربي

وعن عبيد السلام أنه قال: «يقع به ثلاث تطبيقات». وهو قول أبي هريرة، وزيد بن ثابت (١).

وعن بن مسعود أنه قال: يجب به كفارة يمين، ولبس يمين وهو أحد قولي الشافعي، وأحدى الروايتين عن ابن عباس (٢).

واختلف التابعون في ذلك، فروي عن أبي سعدة، ومسروق أنها قالا. لا يبرمه بها شيء، ولا يتعلق بها حكم (٣) كما قلده. وعن حماد أنه قال. يقع بها طقة نائنة (٤).

وقال أبو حنيفة: إن حاصب به أسروحة وبوى طهاراً كان طهاراً وإن بوى طلاقاً كان طلاقاً. وإن لم يبرعدداً وقعت طقة رثة، وإن بوى عدداً، فإن بوى واحدة وقعت واحدة نائنة، وإن بوى ثنتين وقعت واحدة نائنة. وإن بوى الثلاث وقع اثلاث. كما يقول في الكسايب الطاهرة. وإن أطلق كان مؤبداً، وإن وطئها قبل نقضاء الأربعة أشهر حث ولزمه كفارة، وإن لم يطأ حتى انفصلت لكدة نانت بطلقة، كما يقول في المؤل عليها أنها تين بضقة (٥).

(١) مبوط ٢ ٥٥٢ حدث ٦. وأحكام العربات بعضها من ٤٦٥ ٣، وأحكام نهران لاس نعري ٤ ١٨٣٥، وأحكام مع العرب ١٨ ١٨١. وفتح - ب ٩ ٣٧٢. وعمدة لدي ٢ ٢٣٩. ودميه مجتهد ٢ ٧٧. والمجموع ١٧ ١١٤. والمعنى لاس فدميه ٥ ٣. وشرح الكبير ٨ ٣٠٢. ودمع الصنيع ٣ ١٦٨. وتجب خبر ٣ ٢١٦.

(٢) الجامع لأحكام العرب ١٨ ١٨١. والمعنى لاس فدميه ٩ ٣٠٤. وشرح الكبير ٨ ٣٠١. ودمع الصنيع ٣ ١٦٨. وتجب خبر ٣ ٢١٦.

(٣) أحكام نهران لبعض من ٣ ٤٦٥. والجامع لأحكام العرب ١٨ ١٨١. وأحكام نهران لاس نعري ٤ ١٨٣٦. والمعنى لابن قدامة ٨ ٣٠٥. والشرح الكبير ٨ ٣٠٣. ودمع الصنيع ٣ ١٦٨. وفتح لاس ب ٩ ٣٧٢.

(٤) أحكام نهران لاس نعري ٤ ١٨٣٥.

(٥) الباب ٢ ٢٤٣ و ٢٤٤. ودمع الصنيع ٣ ١٦٧. وعمدة لدي ٢٠ ٢٤٠. والفتاوى هندية ١ ٥٠٧. وتبيين الحقائق ٢ ٢٦٧. وفتح لاس ب ٩ ٣٧٢. ودميه مجتهد ٢ ٧٧. والمجموع

وأما إذا قل ذلك للأمة، فإنه يكون مكره أن يحلف أنه لا يصيبها، فإن أصابها حلت ولزمته لكفاره، وإن لم يصبها فلا شيء عليه.

دليلاً: إجماع الفروة وأحارهم (١)، وأيضاً: فإن الأصل بقاء العقد وبرءة سقعة، فمن أوقع إطلاق أو ألزمه (٢) الكفارة أو تطهار كان عليه الدلالة.

مسألة ٣٦: إذا قال: كل ما أكلت عني حرام، لم يعلق به حكم، سواء كان له زوجات وإماء وأمول، أو لم يكن به شيء من ذلك، بولي أو لم يول.

وقال الشافعي: إن لم يكن له زوجات ولا إماء وله أمول، مثل مفساه، وإن كان به روحه واحدة، فعلى مامضى، وإن كان له زوجات، فعلى قوبس أحدهما: يتعلق به كفارة واحدة (٣).

ولثاني: يتعلق بكل واحدة كفارة (٤).

وقال أبو حنيفة: ذلك مكره قوله: والله لا تنفعني شيء من مالي، حتى ينفع شيء من ماله حلت، ولزمته الكفاره، سواء على أصبه أن ذلك يمين (٥).
دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء

مسألة ٣٧: إذا قال: كل واشربي وبولي به الطلاق لم يقع به طلاق، وبه قال أبو اسحاق المروزي (٦) (٧).

١٧ و ١١٥، ومع الأحكام بعد ١٨٢ و ١٨٢، حكمه غير ثابت، عربي ٤ ١٨٣٥.

(١) الكافي ٦ و ١٣٤ و ١٣٥ حديث ١ و ٤، ومعه الأحكام بعد ٣ و ٣٥٦ حديث ٢ و ١٧ و ٣ و ١٧.

وتهديب ٨: ٤٠ و ٤١ حديث ١٢٢، والاسيوطي ٣: ٩٨٣.

(٢) في النسخة المحررة: الزم به...

(٣) لم ٥ و ٢٦٢، ومختصر عربي ١٦٣، ومجموع ١٧ و ١١٧ و ١١٨.

(٤) المجموع ١١٨: ٧، (٥) المجموع ٧: ١١٧.

(٦) أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي، أحد المعلم على ابن سريج، وتتمت إليه ريادة العلم بعدد، ثم اتصل في حرم عمره بـ مصر وتولى بها ستة أربعم وثلاثمائة، طبقات الشافعية ١٩.

(٧) المجموع ١٧: ٤٠٤، والمعني لا، فداية ٨: ٢٧٩، والشرح الكبير ٨: ٢٩٨.

وقال أبو حامد: المذهب أنه يقع به طلاق؛ لأن معناه 'إشربي عصص
الفرقة وطعمها' (١).

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٨- إذا قال لعير المدخول بها: أنت طالق ثلاثاً وقعت واحدة،
وخاف جميع الفقهاء، وقالوا: يقع الثلاث (٢).

دليلاً: إجماع الصرقة، وما قدمناه في المسائل لمقدم ذكرها، ولأننا قد بينا أنه
لو قال للمدخول بها لا يقع إلا واحدة، كدخول غير المدخول بها، لأن أحد لم
يمرق بينهما.

مسألة ٣٩: إذا قال لعير مدخول بها: أنت طالق أنت طالق أنت طالق
ثلاثاً لأول مرة، ولا يلحقها ثانية ولا الثالثة، وبه قال جميع الفقهاء (٣).
وقال قوم: تبين الثلاث (٤).

دليلاً: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٤٠: من قال: إن الطلاق بشرط يجمع، أجمعوا على أن الشرط إذا كان
حائزاً حصوله وإن لا (٥) يحصل فإنه لا يجمع بطلاق حتى يحصل الشرط، وذلك
مثل قوله: إن دحس الدار، أو كتبت ريداً فأنت طالق.

(١) مجموع ١١: ١٠٤، ومعني لاس مقدمة ٨: ٢٧٩، وشرح الكبير ٨: ٢٩٨

(٢) الآ ٥: ١٨٣، ومختصر سري: ١٩٣، والمجموع ١٧: ١٢٨، والسيوط ٦: ٨٨٨، والليث ٢: ٢٣٠،
وحاشية البحار ٣: ٢٨٤، ومعني ١٠: ١٧٦، ومدة محمد ٢: ٨، ومعني لاس مقدمة ٨: ١٠٥،
وشرح الكبير ٨: ٢٦٠

(٣) الآ ٥: ١٨٤، ومختصر سري ١٩٣، ومجموع ١١: ١٢٨، و ١٣، وبحر ٢: ٦٠، والسيوط ٦: ٨٩،
ومدة ٣: ٨٢، وشرح محمد بن محمد عن مدة ٣: ٨٣، وشرح فتح المديد ٣: ٨٣، ونسب ٢: ٢٣٠،
وبداغ الصانع ٣: ٩٨، ورحمة الأمة ٢: ٥٥، وسير الكرى ٢: ١٢٢

(٤) انظر مجموع ١٧: ١٢٨، و ١٣٠، ومعني ١٠: ١١٥، والسيوط ٦: ٨٩، ورحمة الأمة ٢: ٥٥، وأميران
الكبرى ٢: ١٢٢. (٥) في النسخة الحجازية: وإن م..

وإن كان شرطاً يجب حصوله، مثل قوله: إذا جاء رأس الشهر، وإذا طلعت شمس، وإذا دخلت لسنة الفلانية، فقال أئوحيعة وأصحابه، وشافعي: لا يقع الطلاق قبل حصول شرطه (١).

وقال مالك: يقع الطلاق في الحال (٢). وهذا يسقط عنه، لأن الطلاق بشرط لا يقع عند، وقد دللنا على ذلك، فقد بطل هذا الفرع.

مسألة ٤١: إذا قال: أنت طالق في شهر رمضان وأنتا تطلق عند الشافعي عند أول جزء من الليلة الأولى (٣).

وقال أبو ثور: تطلق عند نفضاء آخر حرء منها (٤). وهذا يسقط عنه، لما قدمناه في المسألة الأولى ودللنا عليه. مسألة ٤٢: إذا قال ها: إذا رأيت هلال رمضان وأنت طالق ورآه نفسه طلق بلا اختلاف بينهم، وإن رآه غيره وأحضره به لم تطلق عند أبي حنيفة (٥) وحققت عند الشافعي (٦). وهذا يسقط عنه لما قدمناه.

مسألة ٤٣: اختلفوا فيما قال: إن لم تدحي بدار، أو إذا لم ندحلي الدار

(١) المجموع ١٧ ١٥٣، والجوهر ٢ ٦٤، وكفاه لأخبار ٢ ٥٧، والمعنى لاس قدامة ٨ ٣١٩، والمعنى ١٠ ٢١٤، وتبيين الحقائق ٢ ٢٠٤.

(٢) مداه مجتهد ٢ ٧٩، وأسهل المدارك ٢ ١٥٤، والمعنى لاس قدامة ٨ ٣١٩، والمعنى ١٠ ٢١٤، وسنن الحقائق ٢ ٢٠٤، والمجموع ١٧ ١٥٣.

(٣) الام ٥ ١٨٤، وسراج نواحي ٤٢١، والمعنى المجتهد ٣ ٣١٣، والجوهر ٢ ٦٤، والمجموع ١٧ ١٩٨، و ٢ وحاشة العناية للدرر ٤ ٢٢.

(٤) المجموع ١٧ ٢٠٠، والمعنى لاس قدامة ٨ ٣١٧، والشرح الكبير ٨ ٣٦٧.

(٥) المعنى لاس قدامة ٨ ٢٣٢، وشرح الكبير ١ ٤٤٣، وسنن الرضا ٤ ١٩٨، والمجموع ١٧ ٢٠٦.

(٦) مختصر المري ١٩٣، والمجموع ١٧ ٢ ٢٠٦، والمعنى لاس قدامة ٨ ٢٣٢، وشرح الكبير ٨ ٤٤٣، والبحر الزخار ٤ ١٩٨.

وأب صادق، هل هما على الفور أو على التراخي؟

فقال الشافعي فيه قولان:

أحدهما: على الفور، في قوله: إن لم تدخل به (١).

والثاني: على الفور فيها، وبه قول أبو حنيفة (٢).

وفي أصحابه من فرق بينها، فقال: (إن لم يكن على التراخي، و(د م)

على الفور، وبه فإن أبو يوسف ومحمد (٣).

وهذا سقط عا، إذ أقيدناه من تعلق صلاق بشرط، فما يسى عليه

لا يصح على مذهبننا.

مسألة ٤٤: طلاق المكره وعنته، وسائر العقود التي يكره عليه لا يقع منه،

وبه فإن الشافعي، ومالك، والأوزاعي (٤).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: طلاق المكره وعنته واقع، وكذلك كل عقد

يحلقة فسخ، فأب ما لا يلحقه فسخ - مثل البيع والصنع ولا حرة - فإنه إذا أكره

عليه يعقد عقداً موقوفاً، فإن أحرارها وإلا بطلت (٥).

(١) مختصر المرقى ١٩٣، ومجموع ١٧ ١٩٠، وحاشية بحانه الطبرسي ٢٢ ٤

(٢) مجموع ١٧ ١٩٠، والمعنى لام مداه ٨ ٣٥٥، وشرح بكر ٨ ٣٨٥

(٣) المعنى لابن قدامة ٨ ٣٥٥، والشرح الكبير ٨ ٣٨٥.

(٤) مختصر المرقى ١٩٤، وسوحي ٢ ٥٧، وشرح الوهاج ٤١٢، ومعنى المحتاج ٣ ٢٨٩، ومجموع

١٧ ٦٦، وكندة لأحر ٢ ٦٥، والمعنى ١٠ ٢٠٣، والمعنى لام مداه ٨ ٢٦، وشرح بكر

٨ ٢٤٣، وبداهة المصنف ٢ ٨١، وعصدة الفاري ٢٠ ٢٥، وندائع الصنف ٣ ١١، وسين

الحديث ٢ ١٩٥، وحاشية عصدة الفاري ٤ ٥٥، وفتح ٩ ٣٩، وشرح فتح القدير ٣ ٣٩،

وردة لأمة ٢ ٥٦٥، والميراث بكري ٢ ١٢٢، والهدية ٣ ٣٩، وسين الأوطار ٧ ٢٢، وبحر ربحار

١٦٦ ٤

(٥) ندائع الصنف ٣ ١٠٠، والباب ٢ ٢٢٦، وشرح نعيه على مداه ٣ ٣٩، وشرح فتح القدير

٣ ٣٩، وسين الحديث ٢ ١٩٤، والهدية لمصنف مع شرح فتح القدير ٣ ٣٩، وحاشية إعانة

مسألة ٤٥: طلاق السكران غير واقع عندها.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: وهو لأظهره أنه يقع. وبه قال مالك، ولأوزاعي، وأبو حنيفة وأصحابه (١).

وقول لثاني: أنه لا يقع، كما قلناه وبه قال ربيعة، وليث بن سعد، ولربي، وداود، وأبو ثور، والضاوي من أصحاب أبي حنيفة، والكرخي (٢).

دليلنا: جمع لفظة، وأيضاً لأصل بدء العقد، ووقوع لطلاق يحتج إلى دليل.

مسألة ٤٦: إذا زان عقده بشرب الخمر (٣) والأشياء المرقدة والمختة لا يقع طلاقه، وبه قال أبو حنيفة (٤).

وقال شافعي: إن كان شره لسدوى فإل عقده لا يقع طلاقه، وإن شره لعب وغر حرجه وقع طلاقه (٥).

(١) لا ٢٥٣ ٥، ومختصر مري ١٩٤، ومجموع ١٧ ٦٣، ومعني المصباح ٣ ٢٩٠، والوجيز ٢ ٥٧، ونداه محمد ٢ ٨٢، وندبع هـ ٣ ٩٩، وعمدة المفرد ٢٠ ٢٥١، وشرح فتح العدير ٣ ٤٠، وشرح الهداية على الهداية ٣ ٤٠، وهداية ٣ ٤٠، وشرح حديث ٢ ١٩٤، والشرح الوهح ١١٢، ومحق ١٠ ٢٠٩، وسحر المرحر ٤ ١٦٦، ومعني لابس قدومه ٨ ٢٥٦، وشرح الكبير ٨ ٢٣٩، وفتح الباري ٩ ٣٩١، ورحمة الأئمة ٢ ٥٦.

(٢) مختصر مري ١٩٤، والوجيز ٢ ٥٧، وشرح الوهح ١١٢، ومعني المصباح ٣ ٢٩١، ومجموع ١٧ ٦٣، وندبع هـ ٣ ٩٩، وفتح ٩ ٣٩١، وعمدة المفرد ٢٠ ٢٥١، وشرح فتح العدير ٣ ٤٠، ونداه محمد ٢ ٨٢، ومحق ١٠ ٢٠٩، والمعني لابس قدومه ٨ ٢٥٧، والشرح الكبير ٨ ٢٤٠، وشرح فتح العدير ٣ ٤٠، ورحمة الأئمة ٢ ٥٦، والبحر الزخار ٤ ١٦٦.

(٣) شيخنا رحمه الله من جهة واحدة حدثنا به أئمة كبره رحمة، أنهاره يفضاء أو صغره أو مسقة من سحى، مبهة بين بروج أو حوائط، فعمل في ظلت بحدير، مجد رم دسج.

(٤) شرح فتح العدير ٣ ٤٠، وشرح الهداية على الهداية ٣ ٤٠، وهداية ٣ ٤٠، وندبع هـ ٣ ٩٩، ومعني لابس قدومه ٨ ٢٥٥، وشرح الكبير ٨ ٢٤١.

(٥) الأم ٥ ٢٥٤، ومجموع ١٧ ٦٣، والوجيز ٢ ٥٧، وفتح المعين ٣ ١١٣، وحاشية إمامه لطالين ٤ ٥٥٤.

- دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.
- مسألة ٤٧: إذا قل له رجل: ألك زوجة؟ فقال لا لم يكن ذلك طلاقاً، وبه قال الشافعي (١).
- وقال أبو حنيفة: يكون طلاقاً (٢).
- دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.
- وأيضاً قوله لا جواب للسائل، فكأنه قل ليس لي زوجة، ولو صرح بذلك لكان كذباً ولم يكن طلاقاً بلاحلاف.
- مسألة ٤٨: إذا قال: أنت طالق واحدة في ثنتين، وقال: أردت في طلقين لي غير واقعيتين عليك.
- قال أصحاب الشافعي: قيل منه، والمصوص أنها طلقة، وبه قال أبو حنيفة (٣).
- وقال أبو اسحاق طلقته (٤).
- وهذا صريح بسقط عناه؛ لأن عصب أنه لو صرح أنه طلق ثلاثاً لم يقع إلا واحدة، فكيف بالمحتمل؟
- مسألة ٤٩: إذا قال: أنت طالق واحدة لا تقع به شيء، وكذلك لو قال: أنت طالق لا، لم يقع شيء.
- وقال الشافعي: يقع بها طلاق (٥).

والمعني لابن قدامة ٨: ٢٥٥، والشرح الكبير ٨: ٢٤١

(١) مجموع ١٧: ١٠٢ و ١٠٥، والمعني لابن قدامة ٨: ٢٨٦.

(٢) المعني لابن قدامة ٨: ٢٨٦

(٣) الأم ٥: ١٨٧، ومختصر بري ١٩٤، ومجموع ١٧: ١٢٩، وتبيين المعنى ٢: ٢٠٢، والمعني لابن

قدامة ٨: ٤٥٦، والشرح الكبير ٨: ٣٣١ و ٣٣٢.

(٤) لمجموع ١٧: ١٢٩.

(٥) الأم ٥: ١٨٧، ومختصر الزرقاني: ١٩٤، والمجموع ١٧: ١٤٩.

دليلنا: أنا قد دللنا على أنَّ الطلاق يحتاج إلى نية، فإذا قصد هذا لا يقع، فيجب أن لا يقع به شيء لفقد النية للايقاع.

مسألة ٥٠: إذا قال لها: رأسك، أو جبهتك طالق، لم يقع به طلاق.

وقال جميع الفقهاء: إنه يقع به الطلاق (١).

دليلنا: أن الطلاق حكم شرعي. ولأنقاط التي يقع بها الطلاق تحتاج إلى دلالة شرعية، ولا دلالة في لشرع على أن هذه الألفاظ يقع بها العرق، والأصل بقاء العقد إلى أن يقوم دليل.

مسألة ٥١: إذا قال يدك أو رجلك أو شعرت أو أدنت طالق لا يقع به شيء من الطلاق، وبه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف ومحمد (٢).

وقال زهر، وشافعي: يقع بذلك كله الطلاق (٣).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

وأيضاً قوله عروحن: «بأن طلقها فلا تغلّ له من بعد حتى تسكن روحاً غيره» (٤) وهذا ما طلقها، وبما طلق شعرها، ويدها، ورجلها.

(١) الأم ١٨٦ و ١٨٧، ومختصر المري ١٩٤، والوجيز ٥٧، والمجموع ١٦ ٩٤، والمبسوط ٨٩، ٦، والمصاب ٢٢٦، وشرح فتح القدير ٣ ٥٢، والهداية ٣ ٥٢، وبيّن الخفايا ٢ ٢٠٠، وحاشية المصدر ٣ ٢٥٦ - ٢٥٨، وندية محمد ٢ ٨١، والمعني لاس مقدمة ٨ ٤١٦، والشرح الكبير ٨ ٣٣٨، ورحمة الأئمة ٢ ٥٩، والميراث الكبير ٢ ١٢٣، وأسهل المدارك ٢ ١٤٧.

(٢) الميسر ٦ ٨٩، والمصاب ٢٢٦، والهداية ٣ ٥٢، والشرح الكبير ٨ ٣٣٨، وشرح فتح القدير ٢ ٥٣، وبيّن الخفايا ٢ ٢٠٠، وحاشية ردة محمد ٣ ٢٥٨، والمجموع ١٦ ٩٤، وندية محمد ٢ ٨١، ورحمة الأئمة ٢ ٥٩، والميراث الكبير ٢ ١٢٣، والمعني لاس مقدمة ٨ ٤٢٧.

(٣) الأم ١٨٦ و ١٨٧، ومختصر المري ١٩٤، والوجيز ٥٧، والمجموع ١٦ ٩٤، وسراج الوهاج ٤١٣، والمعني المصحح ٣ ٢٩١، والميراث الكبير ٢ ١٢٣، والهداية ٣ ٥٣، وشرح فتح القدير ٢ ٥٢، وبيّن الخفايا ٢ ٢٠٠، والمعني لاس مقدمة ٨ ٤٢٢، والشرح الكبير ٨ ٣٣٨، ورحمة الأئمة ٢ ٥٩.

(٤) البقرة ٢٣٠.

مسألة ٥٢: إذا قال لها: أنت طلق بصف تطليقة لم يقع شيء أصلاً، وبه قال داود (١).

وقال جميع الفقهاء: به يقع طقة (٢).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٥٣: لاستثناء بحسب الله تعالى يدخل في لطلاق والعق، سواء كانا مشرين أو معلقين بصفة، وفي اليمين بها، وفي الاقرار.

وفي يمين بالله فيوقف الكلام، ومتى حاله لم يزمه حكم ذلك، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي، وطاوس، وبه حكم (٣).

وقال مالك، وسبب من سعد لا يدخل في غير يمين بالله، وهو ما ينحل بالكفارة، وهو يمين بالله فقط، وبه قال الرهري (٤).

ودهب الأوزاعي، وابن أبي ليلى: إلى أنه يدخل فيما كان يميناً باطلاق أو بالله، في الطلاق يدخل فيما كان يميناً به، فمما كان طلاقاً متجرداً، أو معقاً بصفة فلا يدخله لاستثناء (٥).

(١) المجموع ١٧: ١٣٥، وحده الأئمة ٥٨٢، وسرنا الكبرى ١٣٠: ٢.

(٢) مختصر ترمذ ١٩٤، وبداهة المجتهد ٨٠: ٢، ومجموع ١٧: ١٣٥، وأخرجه ٥٧: ٢، والنياب ٢: ٢٢٦، ومعني لاس هدامة ٨: ١١٨، والشرح الكبرى ٣٣٣، وبيّن حقه في ٢: ٢٠٠، وهدية ٣: ٥٤، وشرح فتح القدير ٣: ٥٤، وشرح العناية على الهداية ٣: ٥٤، وحده الأئمة ٥٨٢، وسرنا الكبرى ١٢٠: ٢.

(٣) الباب ٢: ٢٢٤، وشرح فتح القدير ٣: ١٤٣، وبدائع الصانع ٣: ١٥٣، والهداية ٣: ١٤٣، ومجموع ١٧: ١٤٩، والشرح جواهر ١١٧، ومعني محاسن ٣: ٣٠٢، وأخرجه ٦٢: ٢، ومعني لاس هدامة ٨: ٣٨٣، والشرح الكبرى ٨: ٤٣٩، والمجنى ١٠: ٢١٧، ورحمة الأئمة ٥٧: ٢، وسرنا الكبرى ١٢٣: ٢، وبداية المجتهد ٢: ٧٨.

(٤) بداهة المجتهد ٢: ٧٨، والمجنى ١: ٢١٧، ومعني لاس هدامة ٨: ٣٨٣، وشرح الكبرى ٨: ٤٣٩، والمجموع ١٧: ١٤٩.

(٥) المجنى ١٠: ٢١٧، والمجموع ١٧: ١٤٩.

وقال أحمد بن حنبل: يدخل في الطلاق دون العتاق، فقال إذا قال: أنت طالق ب شاء الله لم تطلق، ولو قال أنت حر إن شاء الله عتق وُفِرَقَ بينهما، رأى الله تعالى لا يشاء الطلاق ويشاء العتق (١)، لقوله عليه السلام: «إن أبعض الأشياء إلى الله تعالى الطلاق» (٢).

دلتنا: أن الأصل براءة لذمة وثبوت العقد، وإذا عتق كلامه بمقتضى إن شاء الله في هذه المواضع فلا دليل على زوال العقد في الكاح أو العتق، ولا على تعتق حكم بدعته، فمن ادعى خلافه فعليه الدلالة.

وروى ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من حلف على يمين، وقال في أثرها: إن شاء الله، لم يحث فيما حلف عليه» (٣). فهو على عموم في كل الإيمان بالله وبغيره.

مسألة ٥٤: المريض إذا طلقها طليقة لا يملك رجعتها، فإن ماتت لم يرثها بالاحلاف، وإن مات هو من ذلك المرض ورثته ما بينها وبين ستة ما لم تتزوج، فإن تزوجت بعد إنقضاء عدتها لم ترثه، وإن رد على السنة يوم واحد لم ترثه، وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: لا ترثه، وهو أصح القولين عندهم، وحذره في الاملاء. ووجه قال ابن الزبير، وهو اختيار المزي (٤).

(١) معنى الأمر عدده ٨ ٣٨٣، وأشرح الكبير ٨ ٤٣٩، ورحمة الأئمة ٢ ٥٧، وميزان الكبرى ٢ ١٢٣، والمجموع ١٧: ١٤٩.

(٢) سنن أبي داود ٦ ٦٥١ حديثه ٢٠١٨، وسنن أبي داود ٢ ٢٥٥ حديثه ٢١٧٨، وسنن الكبرى ٧ ٣٢٢، وفي (إن بعض الخلاف) في بعض الأقوال.

(٣) روى ذلك في سنن الترمذي ٤ ١٠٩ حديثه ١٥٣١، والسنن الكبرى ١٠: ٤٦٦، والمستدرک علی الصحيحین ٤ ٣٣٤، جامع صغیر ٢ ٥٩٧ حديثه ٨٦٤٥، وفيه القدير ١٢١: ١٢٦ حديثه ٨٦٤٥.

عن ابن سيرين في بعضه.

(٤) لام ٥ ٢٥٤ و ٦٤٠٧، ومختصر بري ١٩٤ و ١٩٥، والمجموع ١٦: ٦٣، والمبسوط ٦: ١٥٤، وعمدة

والقول الثاني: ترثه - كما قسناه -، وبه قال في الصدقة على - عليه السلام - وعمر، وعثمان، وفي الفهاء أربعة، ومالك، والاوزاعي، والليث بن سعد، وابن أبي ليلى، وشوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل (١) ولهم تفصيل.

فأوحيفة: لا يورثها بعد خروجها من العدة، وكذلك أصحابه، والأوزاعي والليث بن سعد، والثوري، وأحد الأقوال الثلاثة للشافعي (٢).
على قوله الثاني أنها ترثه، ويقول الثاني للشافعي على هذا القول، أنها ترثه ما لم تتزوج، وبه قال إس أبي بى، وأحمد (٣). ولم يعترضوه بسنة كما قسناه.
والقول لثالث للشافعي على هذا القول: أنها ترثه أبداً، ولو تزوجت ما تزوجت، وبه قال ربيعة (٤).

وقد ربيعة: لو تزوجت عشرة أزواج ورثتها.

القدري ٢٣٤:٢٠، فتح الباري ٣٦٦:٩، والمعي لاس فدامة ٢١٧:٧، والشرح الكبير ١٨١:٧،
وإدبة مجتهد ٨٢:٢، ورحمة الأئمة ٥٧:٢، وبيان الكبرى ١٢٣:٢، ولس الكبرى ١٢٣:٢،
وتلخيص الخير ٢١٧:٣.

(١) الأم ٢٥٤:٥ و ٢٥٥، ومختصر المرق ١٩١، ومبسوط ١٥٤:٦، وهداية ١٥٣:٣، وشرح فتح القدير ١٥٣:٣، وتبيين الحقائق ٢٤٧:٢، وإدبة مجتهد ٨٢:٢، ومغنى ١٠:٢١٩ و ٢٢٠، وموطأ ٥٧٢:٢، وفتح مريح ٦٩:٢، والمجموع ١٦:٦٣، والمعي لاس فدامة ٢١٧:٧، وشرح الكبير ١٨١:٧، ورحمة الأئمة ٥٧:٢، وبيان الكبرى ١٢٣:٢، وأسهل المدارك ١٥٣:٢، وتلخيص خير ٢١٧:٣.

(٢) الأم ٢٥٤:٥، والمجموع ١٦:٦٤، ومغنى ١٠:٢٢، وإدبة مجتهد ٨٢:٢، واليب ٢٣٣:٢، وتبيين الحقائق ٢٤٥:٢، وشرح فتح القدير ١٥٠:٣، وهداية ١٥٠:٣، ورحمة الأئمة ٥٧:٢، وبيان الكبرى ١٢٣:٢.

(٣) الأم ٢٥٤:٥، والمجموع ١٦:٦٤، والمبسوط ١٥٤:٦، وإدبة مجتهد ٨٢:٢، ورحمة الأئمة ٥٧:٢، وبيان الكبرى ١٢٣:٢.

(٤) رحمة الأئمة ٥٧:٢، وبيان الكبرى ١٢٣:٢، والمجموع ١٦:٦٤.

فعني هذا يحيى أن ترث في يوم واحد ميراث حلق من الأرواح، وهو أن ينروحها فقصتها في مرضه، ثم تنزوحها آخر فيطلقها كذلك، وتنزوح فيقصي أن يموتوا كتبهم دفعة واحدة، فتأخذ إرثها من الجماعة (١)
 دليلنا: إجماع الصرفة وأحبارهم (٢)، ولأنه إجماع الصحابة، روى عمر ذكرناه، ولا يعرف لهم مخالف.

وروي عن عمر أنه قال: المستوتة ترث (٣)

وروي أن عبد الرحمان بن عوف طلق زوجته ثم صر بس أصعب الكلية (٤)
 في موضع فاست بطلاقها، فرفعوا إلى عثمان فوزئها به (٥)
 وروي أن عثمان طلق بعض نسائه وهو محصور، فوزئها منه عي عليه السلام - (٦).

مسألة ٥٥: إذا سأنه أن يطلقها في مرضه فقصها لم يقطع ذلك ميراثه، وبه قال بن أبي هريرة من أصحاب شافعي على قوله: إنها ترث (٧).
 وقال القائلون من أصحابه: إنها لا ترثه، وبه قال أبو حنيفة، قالوا: لأنه

(١) لم أقف على هذا القول في المصادر المتوفرة.

(٢) الكافي ٦: ١٢١ (باب طلاق امرئ)، ومن لا يخبره نعمه ٣: ٣٥٣، وشهاب ٨: ٧٨ و ٧٩، والاصباح ٣: ٣٠٣ تحت عنوان باب المنة تكره عدة رويت فلا جد.

(٣) السنن الكبرى ٧: ٣٦٣، والمجموع ١٦: ٦٣.

(٤) تماضر بنت الأصم بن عمرو بن ثعلبة الكنتي، وبني هي: تماضر بنت رباب بن الأصم تزوجها عبد الرحمان بن عوف حين دعاهم إلى الإسلام قبل أن يولد كليية نكحها قرشي، انظر الاصابة ٤: ٢٥٥.

(٥) أشير إلى هذا حديث وقصته في الموطأ ٢: ٥٧٢ حديث ٤٢، والسنن الكبرى ٧: ٣٦٢، ولأم ٥: ٢٥٤، وعمدة القاري ٢٠: ٢٣٤، وتلخيص الخبير ٣: ٢١٧، والاصابة ٤: ٢٥٥.

(٦) عمدة القاري ٢٠: ٢٣٤، والمجموع ١٦: ٦٣.

(٧) المجموع ١٦: ٦٤.

زالت التهمة (١).

دليلاً: عموم الأحبار الواردة سأنها ترثه إذا طلقها في مرض، ولم يفتلوا (٢)، فوجب حبها على عمومها.

مسألة ٥٦: إذا قال: أنت طالق قبل قدوم زيد شهر فإن قديم قبل مضي لشهر يقع لطلاق، وإن قديم مع بقضاء الشهر مثل دلت، وإن قدم بعد شهر ولحظة من حين عقد الصفة وقع الطلاق عقيب عقد الصفة، وهو برمان الذي هو عقيب عقد الصفة، وقيل أول الشهر هذ قول الشافعي على ما قرعه أبو العباس، وبه قال زفر (٣).

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: أي وقت قدم وقع طلاق قدومه حين قدومه (٤).

وهذا فرع ساقط عما، لأن قد نش أن لطلاق بالشرط غير وقع، فلا يتبرع عليه يسقط على كل حال.

مسألة ٥٧: إذا شك هل طلق أم لا لا يبرمه الطلاق، لا وحوث ولا استحسان، لا واحدة ولا ثلاثاً، وأصل بقاء لروحة.

وقال الشافعي: يسحب له أن يبرم نفسه واحدة، ويراجعها برون لشك وإن كان ممن أد أوقع لطلاق أوقع ثلاثاً مقتضي التسرع واحدة أن يفتلها ثلاثاً لتحل لغيره ظاهراً وباطناً (٥).

(١) الإ ٥ ٢٥٥، ومجموع ١٦ ٦٤، وعلى ١٠ ٢٢٠، وسوط ٦ ١٥٦، وشرح مع التذير ٣ ١٥٢٣، وتبيين الخ ٢ ٢٤٧، وهدي ٣ ١٥٢، والمعني لابن قدامة ٧ ٢٢٣ و ٢٢٤.

(٢) الكافي ٦ ١٢١ (باب طلاق مريض)، ومن لا يفتلوه لنفسه ٣ ٣٥٣، وينبذ ٨ ٧٨ و ٧٩، والاستبصار ٣ ٣٣٣.

(٣) مجموع ١٧ ٢١٤، والمعني لابن قدامة ٨ ٣٢٨، والشرح الكبير ٨ ٣٦١.

(٤) المجموع ١٧ ٢١٤، وحاشية رد المحتار ٣ ٢٦٨، والمعني لابن قدامة ٨ ٣٢٨، والشرح الكبير ٨ ٣٦١.

(٥) الآم ٥ ٢٦٢، والراجح الوهاج: ٤١٨، ومفتي الخ ٣ ٣٠٣، والمجموع ١٧ ٢٤٨، والمعني لابن

دليلنا: أن الأصل بقاء الروحانية، وليس على وقوع الطلاق ولا استحبابه دليل لمكان الشك.

مسألة ٥٨: إذا علم أنه طلق وشك هل طلق واحدة أو اثنتين؟ بنى على واحدة، وإن شك بين الشين والثلاث بنى على ثنتين، وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة، ومحمد (١).

وقال مالك، وأبو يوسف: عبه الأخذ بالأكثر؛ لأن الخطر والإباحة إذا احتمعا غلبا حكم الخطر، كما لو نحس موضع من ثوبه، وجهن مكانه، غلب الأخذ بالأحوط، وعسل جميعه، وكذلك لو احتنطت أحته بحسية غسنا الخطر (٢).
دليلنا: أن الأصل بقاء العمد، والتحقق وقوع وحدة من التطليقات. وما راد عليه ليس عبه دليل، وما قلوه من ثوب حجة لنا؛ لأن (٣) لما لم يكن جزء منه إلا وشك في طهارته، بنى على اسقى في غسل كله، وبس كذلك ههنا؛ لأنه قد تيقن التطليقة وشك فيما عداها بنى على بقاء.

ووران ههنا من مسائلنا أن تتحقق حساسة في أحد الكمين من لقميص، ويشك في عداها وته يعسل الكم وحده، وهكذا الخوب عنه إذا احتنطت أحته بحسية، وهو أن الشك وقع في حل الشيء في كل واحدة منها، فبهذا تركها تعديلاً للتحريم، وبس كذلك في مسائلنا؛ لأن العيب في الواحدة وشك في الزيادة، فبهذا أخذنا بابقين، وطرحنا الشك.

مسألة ٥٩: الظاهر من روايت أصحابنا، والأكثرين: أن الزوج الثاني إذا

قدامة ٤٣٣:٨، والشرح الكبير ٨: ٤٥٧

(١) السراج الوهاج ٤٦٨، ومعني المحتاج ٣: ٣٠٣، والمجموع ١٧: ٢٤٨، والمعني لابن قدامة ٤٣٤:٨، والشرح الكبير ٨: ٤٥٨.

(٢) مجموع ١٧: ٢٤٨، ومعني لابن قدامة ٨: ٤٢٤، والشرح الكبير ٨: ٤٥٨، وأسهل المذكرك ٢: ١٤٧.

(٣) في النسخة الحجرية: لأنه...

دخل بها يهدم مادون ثلاث من الطلقة والطلاقين (١)، وبه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، وفي الصحاح ابن عمر، وابن عباس (٢).
وقد روى أصحابنا في بعض الرويات أنه لا يهدم إلا الثلاث، وإذا كان دون ذلك فلا يهدم، فحق تزوجها الزوج لأول كانت معه على ما بقي من الطلاق (٣)، وبه قال في صحاحه على ما حكوه على عليه السلام. وعمر، وأبو هريرة، وفي الفقهاء مالك، والشافعي، والأوراعي، وسنن أبي ليل، ومحمد، وزفر (٤).

قال لشافعي: رجع محمد بن الحسن في هذه المسألة إلى قول (٥).
دليلنا: على القول الأول: قوله تعالى: «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» (٦)، فأحر أن من طلق طلقين كان له إمساكها بعد هاتين طلعيتين، إلا ما قام عليه الدليل، والمعتمد في ذلك لأحمر التي ذكرناها في الكتب الكثير من طرق أصحابنا صريحة بذلك (٧)، فمن أرده وقف عليها من هناك.

وبصورة الرواية الأخرى قوله: «الطلاق مرتان» في قوله: فإن صدقها فلا تحل

(١) انظر الكافي ٦: ٧٧ و ٧٨ حديث ٤٥٣، والتهذيب ٨: ٣ حديث ٨٨٨، والاحتشار ٣: ٢٧١ حديث ٩٦٣.

(٢) سنن ٢: ٢٤٠، وهدية ٣: ١٦٨، وشرح فتح العدير ٣: ١٧٨، وشرح بعده على هديه ٣: ١٧٨، وهدية محمد ٢: ٨٧، والمجموع ١٧: ٢٨٧، وسنن الخلفاء ٢: ٢٥٩.

(٣) الكافي ٦: ٧٨، ذيل الحديث ٤.

(٤) السنن الكبرى ٦: ٣٦٥، ولام ٥: ٢٥٠، ومختصر المري ١٩٥، ومجموع ١٧: ٢٨٧، وهدية محمد ٢: ٨٧ و ٨٩، والذيل ٢: ٢٤٠، وهدية ٣: ١٦٩، وشرح فتح العدير ٣: ١٧٩، وشرح المعاني على هدية ٣: ١٧٩، وسنن الخلفاء ٢: ٢٥٩، وأسهل الدارك ٢: ١٤٩.

(٥) مختصر مري ١٩٥.

(٦) البقرة ٢٢٩.

(٧) انظر ما تقدم في المامش رقم «١» من هذه المسألة.

له من بعد حتى تسكح زوجها غيره» (١) فأخبر: أن من طلق طليقة بعد طليقتين، ولا تحل له إلا بعد زوج، ولم يفرق بين أن تكون هذه الثالثة بعد طليقتين وروح، أو بعد طليقتين بلا روح. فسر قل: إذا طلقها واحدة حلت له قل روح غيره، فقد ترك الآية.

مسألة ٦٠: الحيل في الأحكام جائزة، وبه قال جميع أهل العلم أوجبها وأصحابه، والشافعي، ومالك، وغيرهم (٢).
وفي التابعين من منع الحيل بكل حال (٣).

دليلنا على حواشيها: قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: «قالوا ءأنت فعلت هذا يا إbraهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا يسمعون» (٤) فأصاف كسر الأصنام إلى الصم الأكبر، وبها قال هذا على تأويل صحيح، بأن قل: إن كانوا يسمعون فقد فعله كبيرهم، فإذا لم يسمعوا فاعلموا أنه مفعله تنبيهاً على أن من لا يسمع ولا يعمل لا يستحق عبادة والالهية، وجرح الكلام محرماً طاهره بخلافه.

وقال في قصة أيوب عليه السلام «وحد يدك ضعفاً فاصرب به ولا تحسب» (٥) فحمل الله لأيوب محرماً مما كان حلف عليه.

وروى سويد بن حطلة (٦)، قال: خرجنا ومعنا وثيل بن حجر (٧) فريد

(١) البقرة ٢٢٩ و ٢٣٠

(٢) البيهقي ٣٠ ٢٠٩، والمعنى لا من عداه ٤ ١٩٤، والشرح الكبير ٤ ١٩٤

(٣) لم أقف على هذا القول لأحد من التابعين في المصادر المتوفرة

(٤) الأنبياء: ٦٢ و ٦٣. (٥) ص ٤٤

(٦) سويد بن حطلة حمصي، روى عنه ابنه، ولم يُرَ يدو في نسبه على ما ذكره في نسخة در مسوهره، بن ذكره له هذا الخبر فقط

انظر الإصابة ٩٨٠٢، وتاريخ الصحابة: ١٢٤.

(٧) وثيل بن حجر الحصري الكندي، كان ملكاً عظيماً فحضر موت، فبعه بغيره سبي حتى صار الله عنه

وروي عن أبي حنيفة، فيما رواه عنه سليمان بن منصور (١)، عن علي بن عاصم (٢) في قصة معروفة أنه قال لزوج المرأة قبل أمها شهوة: فإن نكاح زوجتك يتفسخ.

وقال لنصر بن شمل (٣): في كتاب الخيل ثلاثمائة وعشرون، أو ثلاثون مسألة، كلها كفر، يعني «من استباح ذلك كفر».

ولدين علي أن مثل هذا لا يجوز: أن الله تعالى عاقب من احتل حيلة مخطورة عقوبة شديدة، حتى مسح من فعه قردة وحارير، فقال تعالى: «وسئهم عن لقيرة التي كانت حاضرة البحر» (٤) القصة كان الله تعالى حرّم عليهم صيد السمك يوم السبت، فاحتلوا على السمك فوصعوا لشاك يوم الجمعة، فدخل السمك يوم السبت، وأحدوا السمك يوم الأحد، فقال تعالى: «فلما عتوا عن ما هموا به قلت لهم كونوا قردة حامشين» (٥).

وقال النبي عليه السلام: «سعى الله اليهود حرّم عليهم أشحوم فاعوها»

(١) عنه سليمان بن منصور الجعفي أبو الحسن، الذي روى عن أبيه ومحمد بن عيسى، وعنه سفيان وأحمد بن علي الأزرقي وعبد بن علي الترمذي، مات سنة أربعين ومائتين، بهدب البهيد ٢٢١ هـ.

(٢) عنه هو علي بن عاصم بن صهيب أبو سفيان التميمي، مات سنة إحدى ومائتين وقد حوّر التميمي، كذا وصفه بن حجر في حريب بهدب ٣٩٢، وهدب بهدب ٣٤٨٧، وانظر الخواهر بقصة ٣٦٤:١.

(٣) البصريين شمل بن حرشة بن يزيد القيسي الذري البصري، أبو الحسن، محدث فقيه، مذهب، ولد مرو ونشأ بالبصرة، وأحد عن الحظيل بن أحمد، وولي قضاء مرو، واتصل بالمأمون العباسي، مات عام ٢٠٤ هجرية. معجم المؤلفين ١٣: ١٠٩.

(٤) الأعراف: ١٦٣.

(٥) لأعراف ١٦٦، وقد ذكر كثير من العرب لهذه القصة في كتبهم في تفسير الآية ٦٥ من سورة البقرة، أو آية ١٦٣ من سورة الأعراف فلاحظ.

وأكلوا أثمانها» (١).

فلما نظر محمد بن الحسن إلى هذا قال يسعي أن لا يتوصل إلى المباح بالمعاصي، ثم نقص هذا فقال: لو أن رجلاً حضر عند الحاكم، ودعى أن فلانة روحي وهو يعلم أنه كاذب - وشهد له بذلك شاهدان روراً، وهم يعلمان ذلك، فحكم له الحاكم بذلك، حلت له طاهرٌ وناصاً

وكذلك على قولهم: لو أن رجلاً تزوج امرأة حمية، فرعب فيها أحسي قبل دخول روحها بها، فأقى هذا الأحسي الحاكم، ودعى أنه روحته، وأن روحها طبقها قبل لدخولها وتزوج بها، وشهد به بذلك شاهدان روراً، فحكم الحاكم بذلك، بعد حكمه، وحزمت على الأول طاهرًا ورصاً، وحلت للممحل طاهرًا وباطناً، هذا مذهبهم لا يختلفون فيه.

وفيما ذكرنا دليل على بطلان فعل هذا أجمع.

١. صحيح البخاري ١٠٧٣، صحيح مسلم ١٢٠٨ حديث ٧٣، وموطأ ٢ ٩٣١، ومسند ابن ماجة ٧٣٢٢ حديث ٢١٦٧، ومسند أبي داود ٣ ٢٨٠ حديث ٣٤٨٨، ومسند بشر بن عبد بن ٣ ٥٩١، ومسند لكبرى ٦ ١٣، وفي بعض المصادر «فان الله» وفي البعض منه «وب سيري اللفظ فلاحظ

كتاب الرجعة

مسألة ١: إعتبار الطلاق بالزوجة إن كانت حرة فطلاقها ثلاث، سواء كانت تحت حر أو عبداً، وإن كانت أمة فطلاقها إثنتان سواء كانت تحت حر أو عبداً. وبه قال في الصحابة علي -عليه السلام-، وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه، والثوري (١).

وقال الشافعي: لا اعتبار بالزوج إن كان حراً ثلاث تطليقات، وإن كان مملوكاً فتطليقتان، سواء كانت تحت حرة أو أمة، وبه قال ابن عمر، وابن عباس، ومالك (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

وأيضاً قوله عز وجل: «الطلاق» -تان- فإمسالك معروف أو تسريح (باحسان) (٤) فحصر بلروح الطقة الثالثة، وهذه الآية وردت في الحرة، بدلالة قوله: «ولا جناح عليهما فيما اتفقت به» (٥) والحرة هي التي تفدي، وأما الأمة

(١) مسند ٣٩٦، ونسب ١ ٣٣٦، والذهب ٢ ٢٢٩، وأحكام القرآن لمصالح ١ ٣٨٥، والمجموع ٧٢: ١٧، ولفظي لأين قدامة ٨: ٤٤٤، والشرح الكبير ٨: ٣٢٢.

(٢) لأ ٥ ٢٤٩، وكفاية لأخبار ٢ ٥٥ و ٦٧، والشرح لمصالح ١١٤، ومعني مجاز ٣ ٢٩٤، ومعني ١١٦، والمجموع ٧٢: ١٧، والمعني لأين قدامة ٨: ٤٤٤، والشرح الكبير ٨: ٣٢٢، والمسند ٣٩٦، والنسب ١ ٣٣٦، وفتح مخرج ٢ ٨١، وأحكام القرآن لمصالح ١ ٣٨٥، وأسهم اندرك ٢ ١٣٧.

(٣) الكافي ٦ ١٦٧ حديث ٥٠، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ٣٥١ حديث ١٦٧٦ ١٦٧٨.

(٤) البقرة ٢٢٩.

(٥) البقرة ٢٢٩.

فلا، لأنها لا تملك.

ومن السنة مروى ابن جريج، عن مطهر بن أسلم (١)، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «طلاق الأمة طلقتان، وعدتها حيضاً» (٢) ولم يفرق بين أن يكون روحها حراً أو عبداً.

وروى هذا حديث أيضاً عطية العوفي (٣)، عن ابن عمر، عن سبي صلى الله عليه وآله (٤).

مسألة ٢: قل من مكنت مملوكاً من عدة حرة ستة وعشرون يوماً وحفظت، وعدة الأمة ثلاثين يوماً وحفظت، وبعد الله فعلى قل ذلك، من حرة مكنت من عدة حرة يوماً وحفظت، وفي الأمة ستة عشر يوماً وحفظت (٥).

دسلكا: ما قد دلت في كتاب حصص، على أن أفق حصص ثلاثة أيام وأفق أشهر عشرة أيام (٦). وقد ثبت ذلك من ما قلناه، لأن الشافعي إنما حالف في

(١) مطهر بن أسلم، وهو ابن محمد بن سعد بن عرومي الحدي، روى عن نفسه بن محمد وسعيد بن جبير، وعنه ابن جريج وسعيد بن موسى وشعير وعبرهم، يهذب تهذيب ١٠ ١٨٣.

(٢) سنن أبي داود ٢ ٢٥٧، ابن ماجه ٢ ٢١٨٩، وسنن ترمذي ٣ ٤٨٨، حديث ٨٢ ٨١، وسنن ابن ماجه ١ ٦٧٢، حديث ٢٠٨٠، وأسنن الكبير ٧ ٤٢٦، والمستدرج على الصحيحين ٢ ٢٠٥، وأحكام القرآن لمصالح، وفي بعض مندرج خلاف يروي سقط.

(٣) عطية بن سعد بن حنيفة العوفي الخدي نقبي كوفي، أبو حسن، روى عن ابن عباس وابن عمر وزيد بن أرقم وجماعة، وعنه به حسن وعمر ولاعش وخجاش بن أرطه وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم، مات سنة إحدى عشرة ومائة، وقيل سنة (١٢٧) فلهجرة تهذيب تهذيب ٧ ٢٤١.

(٤) سنن ترمذي ٤ ٣٨، حديث ١٠٤، وسنن ابن ماجه ١ ٦٧٢، حديث ٢٠٧٩، وسنن ترمذي ٣ ٤٨٨، حديث ١١٨٢، وأسنن الكبير ٧ ٣٦٩، وأحكام القرآن لمصالح ١ ٣٨٦.

(٥) عملي ١٦ ١٣٦، شرح ٤٣، ومعنى شرح ٣ ٣٣٩، والشرح ١٦ ١٣٦، ومعنى شرح ١٦ ١٣٦، فداء ٨: ٤٨٨، والشرح الكبير ٨: ٤٨٦.

(٦) تنبيه في حرة (أول كتاب الحيض) مسألة ٢٠٢ و٢٠٤، تلاحظ.

أقل لحيص، فقال هو يوم والسلة (١)، وقال في فن الصهر أنه خمسة عشرة يوماً (٢)، فإذا ثبت ما قلناه، بأن ما قدره.

ويكون التقدير أن يطلقها في آخر حرء من طهرها، ثم ترى الدم بعد لحظة فيحصل له قرء واحد، فتري بعد ذلك دم ثلاثة أيام، ثم ترى الصهر عشرة أيام، ثم ترى دم ثلاثة أيام، ثم ترى الصهر عشرة، ثم ترى ادم خمسة، فقد مضى به ستة وعشرون يوماً وحظته، وقد عصبت عتتها.

وفي الأمة إذا طلقها في آخر طهرها، ثم ترى لدم ثلاثة أيام، ثم الظهر عشرة أيام، ثم ترى الدم لحظة، فقد سقطت عتتها في ثلاثة عشر يوماً وحظتين.

مسألة ٣: المطلقة الرجعية لا يحرم وطؤها ولا نفسها، بل هي رقية على الإباحة، ومتى وطنها وقتلها شهوة كان ذلك رجعة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، ولأوراعي، والثوري، وس أبي ليلى (٣).

وقال الشعبي: هي محرمة كالمنقوتة، ولا يحل له وطنها، ولا أن يستمتع بها بوجه من لوجوه، لا بعد أن يراجعها، والرجعة عنده تحتاج إلى قول بأن يقوله (راجعته) مع القدرة، ومع العجز بالحرس بالإشارة والإيماء كالكاح

(١) لأم ١ ٦٧، والمجموع ٢ ٣٧٥، وكفاهه لأخبار ١ ٤٧، ومجموع ٢ ٣٧٥، ومعني المخرج ١ ١٠٩، ومعني لاس قدمه ١ ٣٥٢ و ٣٥٣، والشرح الكبير ١ ٣٥٤، وندوة المجتهد ١ ٤٨، وأحكام لقراء للجصاص ٣٣٩:١

(٢) لأم ١ ٦٧، ومعني المحتاج ١ ١٠٩، وكفاهه لأخبار ١ ٤٧، والمجموع ٢ ٣٦٦، والعلل ٢ ٢٠، وأحكام بقران جصاص ١ ٣٤٤، وندوة المجتهد ١ ٤٨، ومعني لاس قدمه ١ ٣٥٦، وشرح الكبير ١: ٣٥٦.

(٣) الموسط ٦ ٢٠٩، والكتاب ٢ ٢٣٥، والسف ١ ٣٢٦، وبين الحديث ٢ ٢٥٧، وجامع لأحكام بقران ٣ ١٢١ و ١٢٣، ومعني لاس قدمه ٨ ٤٨٤، وشرح الكبير ٨ ٤٧٦، ومجموع ١٧ ٢٦٧، والميرال الكبير ٢ ١٢٤، وندوة مجتهد ٢ ٨٥، ونجس ١٠ ٢٥٢

سواء (١)، وبه قال أبو قلابة (٢).

وقال مالك إن وطأها ونوى الرجعة كان رجعة، وإن لم يوطأ الرجعة لم تكن رجعة (٣). وبه قال أبو نؤير، وعطاء (٤) وروني ذلك عن من عمر (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).

وأنصاً فوه عدل: «ويعولن أحق بردهن» (٧) فتنى المصلى طلاقاً رجعاً بعللاً، وإذا كان هو بعللاً فهي بعتة، فثبت بذلك الرجعية سبباً، والإباحة تابعة للزوجية.

مسألة ٤: يستحب إذا شهد على رجعة، وسن ذلك بوجوب، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي في القديم والخليل، وهو يصحح عندهم (٨).

(١) رقم ٥٢٤١ و ٢٤٤٥، شرح صحيح ٤٢٩، ومجموع ١٦ ٢٦٦، ٢٦٨، وسنن ١٠، ومختصر بري ١٩٦، ومعنى صحيح ٣ ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٤، ومعنى ٢٥٢، وسنن ١٠، والميزان الكبير ١٢٤:٢.

(٢) عن ١ ٢٥٢، والمجموع ١٦ ٢٦٧، وسنن حديث ٢ ٢٥١، ومعنى بري ٣ ١٢١.
(٣) بداية المجهد ٢ ٨٥، ووجوه تركب ٣ ٣٦٢، وسنن ١ ٤٦٣، وسنن لمعارف ٢ ٣١٧، وحاشية العدوى ٢ ١٥٠، ومعنى لاس قدمه ٨ ٤٨٤، وشرح كبير ١ ٤٧٦، والمجموع ١٦ ٢٦٦، ومعنى ١٠ ٢٥٢، وسنن السلام ٣ ١٠٩٩، والميزان الكبير ٢ ١٢٤، والجامع لأحكام القرآن ١٢١:٣.

(٤) المهمل ١٠ ٢٥٢، والجامع لأحكام القرآن ١٢١:٣.

(٥) لم أقف على هذه الرواية في المصادر المتوفرة.

(٦) دعائم الإسلام ٢ ٢٩٥، حديث ٩ ١١، ومهذب ٩ ٤٥٥، حديث ١٣٧ ١٣٨، والسيبر ٢٨١:٣، حديث ٩٩٦ و ٩٩٥.

(٧) البقرة ٢٢٨.

(٨) الأثم ٥ ٢٤٥، ومختصر بري ١٩٦، والشرح الموضح ١ ٤٢٩، ومعنى صحيح ٣ ٣٣٦، وسنن ١٠ ٧١٢، والمجموع ١٧ ٢٦٩ و ٢٧٠، والمبوه ٦ ١٩٦، ومعنى لاس قدمه ٨ ٤٨٣، وسنن الكبير ٨ ٤٧٤، ورحمة الأمة ٢ ٦٠، والميزان الكبير ٢ ١٢٤، وسنن الحديث ٢ ٢٥٢، ومعنى ١٠ ٢٥٥.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

وأيضاً: فإنه إذا راجعها فالرجعة صحيحة، بدلالة أنه لو لم يدخل بها ثلثي ردت إلى الأول بخلاف، وإذا ثبت له لرجعة ثبت له الروحية وبطل عقد الثاني، لأنه عقد على امرأة لها زوج، وذلك محرم بخلاف، ولعمري: «والمحصنات من النساء» (٢) بعد ذكر المحرمات، يعني ذوات الأزواج.

مسألة ٦: إذا طلقها ثلاثاً على الوجه الذي يقع الثلاث على الخلاف فيه، فلا تحل له حتى تسكن روحاً غيره فبطأها، ولو طء من الثاني بشرط لتحل للأول، وبه قال علي بن عيسى بسلام. واس عمر، وحسن، وعائشة، وجميع الفقهاء (٣). إلا سعيد بن المسيب، فإنه لم يعتر النوط، وإنما عثر النكاح أي هو العقد (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضاً: فانتحريم قد حصل بخلاف، وم يدل ذلك على رفع التحريم بمجرد بعد، فمن ادعى ذلك فعليه الدلالة

وروى سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: 'ثبتت روحه رافعة من مالك إلى النبي صلى الله عليه وآله فقلت: طلقني رافعة، وبنت طلاق، وتزوجت بعد الرجم من لربير وأنا معه مثل هدية ثوب، فقال

(١) دعاء لإسلام ٢ ٢٩٥ حدث ١١١٠، ونهذب ٨ ٤٣ حدث ١٣٠، وبكافي ٦ ٧٤ حدث ٢

(٢) النساء ٢٤

(٣) أحكام القرآن لمصنف ١ ٣٩١ و ٣٩١، ودعائه لإسلام ٢ ٢٩٦ حدث ١١١٤، وبدائته المحمد ٨٦: ٢، وكفاية الأصول ٢: ٦٧ و ٦٨، والمعي لاس مقدمة ١٧٢٨ و ٤٧٣، الشرح الكبير ٨ ٤٩٤ و ٤٩٥، والمجموع ٧ ٢٨١، والبرهان الكبير ٢ ١٢٤، ومعني المختار ٣ ١٨٢، ورحمة لأمة في اختلاف الأئمة ٢: ٦٠، والسراج الوهاج: ٣٧٤، وشرح لنووي ٦: ١٨٥.

(٤) مدينة محمد ٢ ٨٦، والمعي ١٠ ١٧٨، والمعي لاس مقدمة ٨ ٤٧٣، والشرح الكبير ٨ ٤٩٤، وأحكام القرآن لمصنف ١ ٣٩١ و ٣٩١، وشرح سنن ٦ ١٨٥، والمجموع ١٧ ٢٨١، والمجموع لأحكام القرآن ٣: ١٤٧، وسبل السلام ٣: ١٠٠٦.

واطلاق النكاح الذي أمر الله تعالى به، وبإحاطة سكك الصحيح دون السكك الفاسد، من ألحق الفاسد به فعليه الدلالة.

مسألة ٨: إذا تزوجت بمراهق قرب من البلوغ، وينتشر عليه، ويعرف لذة الجماع، ودخل بها، فإنها تحل للأول، وبه قال الشافعي (١).
وقال مالك: لا تحل للأول (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» (٣) ولم يقص.

وأيضاً قوله عليه السلام: «حتى يدوق عسيبتها» (٤) وهذا قد داق، ولا يلزم عليه غير المراهق؛ لأنه لا يعرف العسيلة.

مسألة ٩: إذا وطئها الروح لشابي في حائض حرم وطئها كأن يكون محرماً أو هي محرمة أو كان صائماً أو هي صائمة أو كانت حائضاً أو نفساء فإنها لا تحل للأول، وبه قال مالك (٥).

وقال الشافعي وجميع الفقهاء: إنها تحل للأول (٦)، وهو قوي

(١) رقم ٢٤٩٥، ومختصر برقي ١٩١، وموسم من قدامه ٤١٦، وشرح الكبير ٤٩٦، ومجموع ٢٧٨: ١٧ و ٢٨٣، وبداية المجتهد ٨٧: ٢.

(٢) مدونة الكبرى ٢٩١: ٢ و ٢٩٤، وندوة عهد ١٦ و ١٦، وحاشية المدون ٢، ومعنى ابن قدامة ٤١٦، والشرح الكبير ٤٩٦: ٨، والمجموع ٢٨٣: ١٧.

(٣) سورة ٢٣٠.

(٤) صحيح برقي ٥٥٧، وصحيح مسلم ٢: ١٠٥٦، حديث ١٤١٥، وموسم من قدامه ٤١٦، والشرح الكبير ٣١٤: ١.

(٥) مدونة الكبرى ٢: ٢٩٢، وندوة عهد ١٦ و ١٦، وحاشية المدون ٢، ومعنى ابن قدامة ٤١٥، وشرح الكبير ٤٩٩، ومجموع ٢٨٣: ١٧.

(٦) رقم ٢٤٩٥، ومختصر برقي ١٩١، ومعنى مدح ٣: ١٨٢، والسراج الوهاج ٣٧٥، وبداية المجتهد ٨٧: ٢، والمعنى لابن قدامة ٤٧٥: ٨، والشرح الكبير ٤٩٩: ٨.

دليلاً: أن سحره معنوي، ولا دليل على أن هذا العزم محسوس وقوي سبي
صلى الله عليه وآله: «حتى يذوق عسيتها» (١) يدل على أنه لم يرد منه أن يذوق
مهماذا، لأن سبي صلى الله عليه وآله لا يبيح المحرم.

ونصب: فإنه محرم عليه هذا الوعد ومهني، وسبي من على فساد مهني
عنه، ولأن لا باحة تعصف بشرط: سكاك، ولوعد ثم أن السكاك قد كان
محرمًا لا تحل للأول، فكذلك الوعد.

مسألة ١١٠: إذا كانت عنده راحة دقية، فضنته ثلاثاً، وبسبب سبي
نكاح صحيح، ووطأها، فبأن تحل للأول عند من أحز من أصحابنا
عليهم (٢). وبه قال أبو حنيفة، وأهل العرف، والشافعي (٣).

وقال مالك لا يبيحه للأول، لأنه عن أبيه: أن نكحة أهل الدقة عنده
فسدة (٤)، والوطء في النكاح عده لا يبيحه للأول (٥).

دليلاً: قوله تعالى: «حتى تنكح زوجاً غيره» (٦) ولا تفرق.
وأيضاً: وإن نكحة أهل الكفر صحيحة عندنا، بذات عيبه فهو عدو.

(١) صحيح البخاري ٥٥٦، وصحيح مسلم ١٠٥٧: ٢ حديث ١١٤ و ١١٥، وسنن أبي داود ١٤٨: ٦، وسنن الكبرى ٣٧٤: ٧.

(٢) ذهب إلى هذا أبو داود، وشيخ صدوق علي بن إبراهيم، وصالح بن عبد الله بن حكيم، وعنه العلامة، فليس سري في عصف (كتاب نكاح) ٨٢، وبه شيخ صدوق، فليس سري في
الفتح: ٢٠٢.

(٣) الإجماع ٥٢١١: ٥، ٢٤٣، ومختصر المرقى ١٩٧، وحتى ١٠١٩، وصحيح ٢٠١٤، وسنن أبي داود
٢٤٦: ٨، ٢٤٦: ٩، ٢٤٦: ١٠، وشرح الكبرى ١٠١: ٩، وسنن الكبرى ٢٤٦: ٩.
(٤) تقدم بيانه في المسألة (١١٢) من كتاب النكاح ملاحظ.

(٥) سيرة الكبرى ٢٩٣: ٢، ٢٩٤: ١، ٣١٣: ٣، وحسب صدوق ١٠١: ٢، وبه محمد ١٠١: ٢،
وشرح فتح القدير ٥٠٢: ٢، وحسب الأئمة ٣٧: ٢، والمهي لابن خزيمة ٤٧٦: ٨، والمجموع ٢٩٩: ١٦،
و ٢٨٤: ١٧، والميراث الكبرى ١١٤: ٢.

(٦) البقرة ٢٣.

«وامرأته حَمَالة الخُطْب» (١) فأضاف امرأته في خبر، وهذه اذْصَفَه تَقْتَضِي الزَّوْجِيَّة؛ حَقِيقَةً؛ وَلَآنَ النَّسَبِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - رَحِمَ يَهُودِيَّتَيْنِ رَنْيَا (٢)، فَلَوْلَا أَنَّهَا كَانَتْ مَوْطُوءَةً بِكَاحٍ صَحِيحٍ - رَحِمَهُمَا - لَأَسْهَبَ يَكُونُ مَحْصَنٌ لَهَا بِكَاحٍ صَحِيحٍ.

مسألة ١١: إِذَا قَالَ لِمَرْأَةٍ: أَنْتَ طَالِقٌ طَأْمَهُ أَنْتَ أَجْسِيَّةٌ أَوْ سَيِّئٌ لَهُ امْرَأَةٌ. فَقُلْ: كُلُّ امْرَأَةٍ فِي طَالِقٍ فَتُهُ لَا يُلْزِمُهُ الطَّلَاقُ. وقال الشافعي: يُلْزِمُهُ (٣).

دليلنا: مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ الطَّلَاقَ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَهَذَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَيْقَاعَ. وَإِنَّمَا قَصَدَ إِلَى الْبَطْلِ، وَذَلِكَ لَا عِتَارَ لَهُ عِنْدَ.

مسألة ١٢: إِذَا رَاحَهَا بِلِقَاطِ الْكَاحِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: تَرَوُحْتُ أَوْ يَقُولَ بِكَحْتِكَ وَقَصَدَ لِمَرْجَعَةٍ. كُنْتَ رَجْعَةً صَحِيحَةً. ولشافعي فيه وجهان:

أحدهما: مِثْلَ مَا قَدَّمَهُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَهُمْ (٤) وَثَانِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ (٥) دليلنا: مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَعْتَقِرُ إِلَى الْعَوْدِ، وَأَنَّهُ بِكَيْفِيَّةِ الْبِكَارِ الطَّلَاقِ، أَوْ بِنُطْءٍ، أَوْ بِتَفْصِيلٍ، وَهَذَا أَقْوَى مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ.

(١) المسد ٤.

(٢) رواه الشافعي في الأم ٢٤٣: ٥، والمربي في مختصره: ١٩٧.

(٣) السراج الوهاج: ٤١١ و ٤١٢، ومغني المحتاج ٢: ٢٨٨، وبيدية المجتهد ٢: ٧٤٠ و ٧٥٠.

(٤) شرح الوهاج ٢: ٤٢٩، ومعنى المصنف ج ٣: ٣٣٦، ووجيز ٢: ٧٠، وكفاية الأحبار ٢: ٦٧، والمجموع ٢: ٢٦٨: ١٧.

(٥) المجموع ١٧: ٢٦٨، ووجيز ٢: ٧، وكفاية الأحبار ٢: ٦٧، ونسراج الوهاج ٤: ٢٩، ومعنى المحتاج ٣: ٣٣٦: ٣.

كتاب الايلاء

مسألة ١: الإيلاء الشرعي: أن يحلف أن لا يوطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف على أربعة لم يكن مولياً، ومنه قال مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق (١).

وحكي عن ابن عباس أنه قال: الإيلاء أن يحلف أن لا يوطأها على التأيد، فمن أطلق فقد أبد، ومن قال على التأيد فقد أكد (٢).

وقال أبو حنيفة، والثوري: إذا حلف أن لا يوطأها أربعة أشهر كان مولياً يوقف، وإن كان أقص لم يكن مولياً (٣).

وقال الحسن البصري، وابن أبي ليلى: إذا حلف أن لا يوطأ، كان مولياً

(١) الأم ٢٦٧٠٥ و٣٦٩، ومختصر بري ١٩٧ و١٩٨، والمجموع ١٧ ٣٠٠ و٣٠٢، والراح لوهاج ٤٣٢، ومعني لمصحح ٣ ٢٤٣، ووجيز ٢ ٧٥، وكمدية لأحمد ٢ ٦٨، والمدوخ الكبرى ٣: ٨٤، وبلغه الثالث ١ ٤٧٨، وأسهل لمدرث ٢ ١٦٦، وأحكام العرب لفحص ١ ٣٥٧، والتفسير الكبير لمباري ٦ ٨٩، والمبسوط ٧ ٢٢، وسمى لأس فداة ٨ ٥٦، وشرح الكبير ٨ ٥١٠، ونداه مجهد ٢ ١٠٠، والمعنى ١٠ ٤٤، وسبل سلاء ٣ ١١٠٣، ورحمة الأمة ٢ ٦٠، وسيران الكبرى ٢ ١٢٤، وفتح ترجم ٢ ٨٧ و٨٨، ويدائع الصنائع ٣: ١٧١.

(٢) المعنى لأس فداة ٨ ٥٠٧، وشرح الكبير ٨ ٥١١، ونداه مجهد ٢ ١٠١، والمجموع ١٧ ٣٠٢، والتفسير الكبير ٦: ٨٨ و٨٩، وندائع الصنائع ٣: ١٧١.

(٣) اللب ٢ ٢٤١ و٢٤٢، وسبل ٧ ٢٢، وحكم العرب لفحص ١ ٣٥٧، والسلف ١ ٣٦٩، وتفسير الكبير ٦ ٨٩، والمعنى لأس فداة ٨ ٥٠٦، وشرح الكبير ٨ ٥١٠، ونداء مجهد ٢ ١٠١، والمعنى ١٠ ٤٤، والمجموع ١١ ٣٠٢، ورحمة لأمة ٢ ٦٠ و٦١، وسيران الكبرى ٢ ١٢٤، وبلغه الثالث ١: ٤٧٨، وندائع الصنائع ٣: ١٧١.

يوقف، ولو أنه حلف لا وطأها يوماً (١).

دليلاً: قوله تعالى: «الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثَرْغًا أَشْهَرًا» (٢) ثبت أن الآية ثابتة بمدته تحويراً، ونص الإجماع المرفقة وأحارهم تدل على ذلك (٣).

مسألة ٢: حكم الإيلاء الشرعي: أب له الترتيب أربعة أشهر، فإذا انقضت توجّهت عليه المصابة بالميته أو الطلاق، فحل الميثة بعد انقضاء المدة، وهو من الطلاق. فأما قبل انقضائها فليس محل الميثة، والمدة حق له، فإن فاء فيها فقد حل الحق لها قبل محضه عليه، وبه قول في الصحة على عليه السلام وعمر، وعثمان، وابن عمر، وعائشة وفي النسخ عند، ومجاهد، وسبيل من يسار وفي الفقهاء: مالك، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور (٤).

وذهبت طائفة إلى أنه يترتب أربعة أشهر، فإذا انقضت وقع بفضائها طلاقاً بائناً، ووقعت الميثة في المدة، فإن فاء فيها فقد وفاها حقها في وقته. وإن ترك الإجماع وقعت الطلقة بانقضاء المدة، ذهب إليه الثوري، وابن أبي سبي، وأبو حنيفة وأصحابه (٥).

(١) بسوط ٢٢٧، والسير الكبير ٨٩٦، والمعني لأب قد مر ٥٠٦٨، والشرح الكبير ٥١١٨، وسنة أحمد ١٠٠٢ و١٠١٠، ومختل ٤٤١٠، والمجموع ٣٠٢١٧، وسبيل السلام ١١٠٣، وبدائع الصانع ١٧٧٣، وقد اشرت بعض المصادر المذكورة إلى الحكم دون النسبة.

٢ سورة ٢٢٦

(٣) تهذيب ٦: ٨ حديث ١٢، والاحتصار ٢٥٣٣ حديث ٩٠٧.

(٤) لم ٢٧١٥، ومختصر المربي ٢٠٠، وأحكام القرآن لمصالح ٣٦٠١، ومختل ٤٧٠، وبداية محمد ١٠٠٢، والشرح الكبير ٥٣٧، والميراث الكبير ٢٢٥٢، ورحمة الأمة ٦١٢.

(٥) لمسوط ٢٠٧، واللب ٦٠٣، وسنة به المختل ١٠٠، ومختل ٤٦١٠، والمعني لأب قد مر، وبدائع الصانع ٥٢٩٨، والشرح الكبير ٥٣٧٨، والميراث الكبير ١٢٥٢، ورحمة الأمة ٦١٢، وبدائع الصانع ١٧٧٣، واللب ٢٤١٢.

ويروى ذلك عن ابن مسعود، وابن عباس (١).
وقد صرح في هذه الرواية عن ابن عباس، لأنه كان يذهب إلى أن الإيلاء
على التأييد، وهو أصح (٢).
وذهبت طائفة إلى أنه يقع الطلاق بانقضاء مدة، ولكن لا تكون طلاقاً
بائناً، ذهب إليه لرهري وسعيد بن جبير (٣).
دليلاً: قوله تعالى: «للمدين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاء
فإن الله عفو رحيم، وإن عرموا صلاى فإن الله سميع عليم» (٤) وفيها أدلة
أربعة:

أحدها أن الله تعالى أضاف المدة إلى المؤي بلام التثنية، فقل:
«للمدين يؤلون من نسائهم» (٥) فهذا كانت حقاً له، لم يصح أن يكون
لأحد المصروب له محلاً لحق غيره فيه، كما تقول فيمن عليه دين إلى سنة به أن
لا يوفي إلى سنة، فالسنة ليست محلاً لحق غيره فيه.
والثانية: جعل له التربص، وأحبر أن له البينة بعدها، فقال له: «تربص
أربعة أشهر فإن فاء» (٦) والماء لتعقيب، ثبت أن وقت سنة بعد التربص.
والثالثة: أن الله تعالى قال: «وإن فوا» (٧) يعني: جمعوا، وصاف ذلك
إلى المؤي، وقال: «وإن عرموا الصلاى» (٨) وصاف إطلاق إليه أيضاً وهو إلى
عمره وإيقاعه، ثبت أن الإطلاق يقع بفعله كما يقع البينة بفعله، وعندهم لا

(١) لمحي ١٠ ٤٦، والمعني لابن قدامة ٨ ٥٢٩، والشرح الكبير ٨ ٥٣٧، ودرمغ ص ٣ ٧٧

(٢) انظر قول ابن عباس هذا في المألة بتممه

(٣) انتهى ٤٦: ١٠ والمعني لابن قدامة ٨ ٥٢٩، والشرح الكبير ٨ ٥٣٧.

(٤) سورة ٢٢٦ و ٢٢٧

(٥) و (٦) و (٧) البقرة ٢٢٦.

(٨) البقرة ٢٢٧.

فعل له في الطلاق.

والربعة: أن الله تعالى قال: «فان فاء فان لله عفو رحيم» (١) فوصف نفسه بالعمران إذا هو فاء. وهو وان لم يكن مأثوماً بالعبية، فهو في صورة من يقتدر إلى عفران، لأنه حش، وهتك حرمة لاسم، فلما كان في صورة من يعفر له، وصف الله نفسه بالعمران له، ولما قال: «وان عرمو الطلاق فان الله سميع عليم» (٢) أفاد أن هتك ما يسمع، ويقال: إدا لولم يكن كذلك لما وصف نفسه بأنه يسمع ذلك، ثبت أن الطلاق يسمع، فمن قال يقع بانقضاء المدة فليس هناك ما يقال ولا يسمع.

وأيضاً فالأصل بقاء العقد، فمن قال ان انقضاء المدة طقة بائنة أو رجعية فعليه الدلالة.

مسألة ٣: لا يكون موبى إلا بأن يحلف بالله، أو يسم من أسمائه، فاما اليمين بالعقاق، والطلاق، والصدقة، ولندى، ويحجب العبادات على نفسه، فلا يكون مولياً ٢، وانه قال الشافعي في القديم (٣).
وقال في الجديد: يكون مولياً بجميع ذلك (٤)، وانه قال أبو حنيفة وأصحابه (٥).

(١) نقرة ٢٢٦

(٢) البقرة ٢٢٧

(٣) الام ٥ ٢٦٥، ومختصر المزي ١٩٧، ومجموع ١٧ ٢٩١-٢٩٢، وهداية محمد ٢ ١٠٠، ومعني لاس هدمه ٨ ٥٠٤، والشرح الكبير ٨ ٨٠٥، والتفسير الكبير ٦ ٨٨، وأحكام بقرآن لاس عربي ١ ١٧٧، ونوحي ٢ ٧٣، ومبسوط كبرى ٢ ١٢٥، ورحمة الامه ٢ ٦١، وندى شع بصائغ ٣ ١٦٦

(٤) لام ٥ ٢٦٦، ومختصر المزي ١٩٧، والشرح الموهج ٤٣٢، ومجموع ١٧ ٢٩٢، ونوحي ٢ ٧٣، ومعني ١٠ ٤٤، ومعني لاس هدمه ٨ ٥٠٤، وشرح الكبير ٨ ٥٠٨، وسبل السلام ٣ ١٠٢، وميزان كبرى ٢ ١٢٥، ورحمة الامه ٢ ٦١، ومعني مجاز ٣ ٣١٤

(٥) مسوط ٧ ٢٣٧، ومعني ١٠ ٤٤، والمعني لاس فداقة ٨ ٥٠٤، وشرح الكبير ٨ ٥٠٨

دليلنا: إجماع المرفقة وأخبارهم (١)، وأيضاً الأصل براءة الذمة، واشتغالها باليمين بغير الله تعالى يحتاج إلى دليل.

وأيضاً قوله تعالى: «لتدين يؤلون من نسايتهم ترتص أربعة أشهر» (٢) وأراد اليمين بالله بدلالة ثلاثة أشياء.

أحدها: إطلاق اليمين بصرف إلى اليمين بالله، وقد أصبته في الآية. والثاني: قال: «فإن الله غفور رحيم». فحذر أنه لا شيء عليه باليمين، وبما لا يكون عليه شيء إذا كانت يمين بالله فقط.

والثالث: قول النبي صلى الله عليه وآله: «من كان حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت» (٣) ثبت أنه لا يمين في شرع بغير الله، فإذا ثبت هذا علم أنه لا إيلاء بغير اليمين بالله تعالى.

مسألة ٤: لا ينعقد الإيلاء إلا بالله، إذا كان اللفظ مخصوصة، وهو أن يقول: لا أنيكك، ولا أدخل كك في فركك، ولا أعتب ذكري في فركك. وقال الشافعي: هذه الألفاظ صريحة في الإيلاء، ولا يحتاج معها إلى لية، فحق لم يوجب الإيلاء، حكم عليه بها، وإن لم ينعقد فيها به وبين الله (٤)، وزاد في البكر: والله لا أفتضك (٥).

والفسر الكبير ٨٨ ٦، وسبل السلام ١١٠٢ ٣، والميراث سكرن ١٢٥ ٢، ورحمة الأمة ٦١٠٢، وبدائع الصنائع ١٦٦: ٣.

(١) لكبي ٣٢ ٦، حديث ٤٤٩ ٧ و ٤٤٩ ٨، حديث ٢٨٨، والتهذيب ٢٨٨، حديث ٤٠٢ و ٤٠٣، ولا يصح ٣٥٢ ٣، حديث ٩٠٦-٩٠٤.

(٢) البقرة ٢٢٦.

(٣) صحيح مسلم ١٢٦٧: ٣، حديث ٣، وصلى الدارمي ١٨٥: ٢.

(٤) لأم ٢٦٦ ٥، ومختصر بري ١٩٧، وسراج يدهج ٤٣٣، ومجموع ١٧ ٢٩٥ و ٢٩٦، وموجز ١٥ ٢، ومعني مختص ٣ ٣٤٥ و ٣٤٦.

(٥) لأم ٢٦٦ ٥، ومختصر المزي ١٩٧، ومجموع ١٧ ٢٩٥، ومعني مختص ٣ ٣٤٦.

وهذا لا يجوز عندنا، لأنّ الإيلاء لا يكون إلّا بعد الدخول بها (١).
 دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضاً: فالأصل براءة سقّة، ومع إطلاق ذلك
 وارتفاع النية يحتاج إلى دليل في انعقاد عيته، ولا دليل.
 مسألة ٥: إذا قل: والله لا حامعتك، لا أصنتك، لا وطئتك، وقصد به
 الإيلاء كان إيلاء، وإن لم يقصد لم يكن بها مولياً، وهي حققة في العرف في
 الكتابة عن الجماع.

وقال الشافعي: هذه صريحة في الحكم، بكنه يدين فيها بيه وبس لله،
 وثبت أنها بالعرف عبارة عن النيث (٢)، مثل ما قلناه، فإذا أطلق وحب حملها
 على ذلك مثل الصريحة.

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٦: إذا قل: والله لا راسرئتك، لا لامسنتك، لا باصععتك وقصد بها
 الإيلاء والعبارة عن الوعد كان مولياً، وإن لم يقصد لم يكن بها مولياً.
 وللشافعي فيه قولان:

قال في القديم: صريح في الإيلاء.

وقال في الجديد: كسنة (٣).

فيخرج من ذلك إن بوى لا إيلاء كان مولياً. وإن لم يبولم يكن مولياً، وإن
 أطلق فعلى قولين.

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

(١) يأتي بيان ذلك في المسألة ١٣ ملاحظ.

(٢) لام ٥ ٢٦٦، ومختصر لسري ١٩٧، ونوحد ٢ ٧٥، وشرح نوحد ٤٣٣، ومجموع ١٧ ٢٩٥،
 ٢٩٨.

(٣) لام ٥ ٢٦٦، ومختصر لسري ١٩٧، ونوحد ٢ ٧٥، وشرح نوحد ٤٣٣، ومجموع ١٧ ٢٩٨،
 والمعني لأن فداه ٥٢٦:٨، والشرح الكبير ١ ٥٠٦.

مسألة ٧: إذا قل: والله لاجمع رأسي ورأسك شيء، لا ساقف رأسي ورأسك، لاجمع رأسي ورأسك محدة، والله لأسوأك، والله لأطيلن عيني عنك، كل هذا لا ينعقد بها الايلاء.

وقال الشافعي: هذه كتبات الايلاء، فان كانت له مئة فهو على ماوى، وان لم تكن له مئة سقط قوله، ولم يتعق حكم، كقوله حية او برة في لطلاي (١).

دليلنا: أن الاصل برءة بذمة، وثبوت اليمين بهذه اللفاظ يحتاج إلى دليل، ولا دليل على ذلك.

مسألة ٨: إذا متع بعد الأربعة أشهر من العينة والطلاي، وماطل ودافع، لا يحور أن يطلق عليه، سكن يصيب عليه، ويحس، ويلزم إثم أن يطلق أو يبيع، وليس للسلطان أن يطلق عليه.

وللشافعي في القديم قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٢).

والثاني: أن له أن يطلق عليه. وبه قال في الجديد، وبه المرنى (٣).

وعند أبي حنيفة بضع مطلق نهضاء المدة، فليس له في المسألة تعلق (٤).

دليلنا: قوله تعالى: «الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان و

(١) الام ٢٦٦:٥، ومختصر المرنى. ١٩٧، والوحدة ٢ ٧٥، والمجموع ١٧: ٢٩٥.

(٢) مختصر لمربي: ٢٠٠، والام ٢٧١:٥، والمعي لاين قدامة ٥٢٩:٨، والشرح الكبير ٥٣٧:٨، وليسوط

٢ ٧٠٠، والمجموع ١٧: ٣٢١، والمختصر ١٩٦، ويرى كبرى ٢ ١٢٥.

(٣) لام ٢٧١:٥، ومختصر لمربي ٢٠٠، ولسوط ٢٠١، وحكمه عمر بن محمد ص ١ ٣٥٧، ومختصر

لكبرى ١٩٦، وسيل سلام ١١٠٣:٣، والوحدة ١٦٢، ويرى كبرى ٢ ١٢٥.

(٤) ليسوط ٢٠٠، يعني ذلك بذمة ٥٣٩. والشرح الكبير ٥٣١:١ و ٥٥٥، وسيل سلام ٣٦٩.

والمرى لكبرى ١٩٦، وأحكام القرآن لمحمد ص ١ ٣٥٧، وبعده ٢ ٢٤٢، وسيل سلام

١١٠٣:٣، والمبرك الكبرى ١٢٥:٢، وبدائع الصنائع ١١١:٣.

فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم» (١) فأحرز أن عزم الطلاق إليه، ثبت أنه مقصور عليه.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الطلاق لمن أحد بالساق» (٢) وعليه إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).

مسألة ٩: إذا طلق المؤني طلقة كانت رحمية، وبه قول الشافعي إذا كان في المدخول بها (٤).

وقل أبو ثور: تكون بائة على كل حال (٥).

دليلنا: أن الأصل في الطلقة الواحد فإن تكون رحمية، وكونها بائة يحتاج إلى شرع.

وأيضاً قوله تعالى: «وبعولتهن أحق بربدهن» (٦) وهذا نص ولم يفرق.

مسألة ١٠: إذا قل: إن أصبت فأنت عبي حرام لم يكن موباً، ولم يتعلق به حكم.

وقل الشافعي: إن قب أنه كندية، وبس تصريح في شيء، ولم يكن له

(١) الفهر ٢٢٦ و ٢٢٧

(٢) سنن ابن ماجه ٦٧٢:١ حديث ٢٠٨١، والسنن الكبرى ٣٦٠:٧.

(٣) الكافي ١٣٠:٦ حديث ٢ و ١٠ و ١٦٣٧، والعقبة ٢٣٩:٣ حديث ١٦٣٤ و ١٦٣٧، وسهيب ٢:٨ حديث ٢٠١ و ٤ و ٨ و ١٠، ولاسه ٢٥٢:٣ حديث ٩٠٤ و ٩٠٦ و ٩٠٨ و ٩١١ وغيرها.

(٤) السراج الوهاج: ٤٣٤، والمجموع ١٧: ٣٣٠ و ٣٣٣، ونوح ٢: ٧٦، وأحكام القرآن لمختصا ص ٣٦٠:١، وبداية المجتهد ١٠٢:٢، والمعني لابن قدامة ٨: ٥٤٣، والشرح الكبير ٨: ٥٥١، وسبل سلا ٣: ١١٠٥.

(٥) المعني لابن قدامة ٨: ٥٤٤، والمجموع ١٦: ٣٣٣ و ٣٣٤، وشرح كبير ٨: ٥٥١، وبداية المجتهد ١٠٢:٢.

(٦) بشره ٢٢٨

ته. لم تتعلق هذه البطل حكم، وإن لم صريح في تحريم الكفارة، أو قل
كدية سوى تحريم عنها كون موليا. على قوله لحديد (١) ولا تكون مولياً على
قوله القديم. لأنها عين بغير الله.

دليلاً: ما قدمناه من إجماع المرفة وغيره، من أن العين لا يبعد في لا يلاء
لا يسم من أسماء الله، وهذا ليس من ذلك، وأيضاً فلا أصل براءة الذمة، فمن
عنى عنها شيئاً فعليه الدلالة.

مسألة ١١: إذا قال إن أصبتك فله عني أدعت عدي، لا يكون موبياً.
وللشافعي فيه قولان:

قال في القديم: مثل ما قلناه (٢).

وثاني قانه في الحديد: يكون موباً (٣).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٢: لا يلاء لا يقع بشرط.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٤).

دليلاً: إجماع المرفة وأحد رهم (٥). وأيضاً الأصل براءة الذمة، وثبت

الايلاء بشرط يحتاج إلى دلالة شرعية، ولا دليل في لشرع.

مسألة ١٣: لا حكم للايلاء قبل الدحول.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٦).

(١) الأم ٢٦٧، ٥ (٢) الأم ٥ ٢٦٨، ومختصر المربي ١٩٨، ومعني محتج ٣ ٣٤٧

(٣) الأم ٥ ٢٦٦، ٢٦٨، والمصنوع ٢٩٠، ١٧ و ٢٩١ و ٣٧٧، ومعني محتج ٣ ٣٤٦ و ٣٤٧.

(٤) لمسود ٢٣٧، ومعني لاس قدامة ٨ ٥٠٨، ولشرح كبير ٨ ٥١٢، والمصنوع ١٧ ٣٠٦، وبتدنيغ
المصنوع ٣ ١٦٢.

(٥) الكافي ٦ ١٣٢: ٦ حديث.

(٦) الأم ٥ ٢٦٦، ومختصر المربي ١٩٧، وشرح نوهج ٤٣٣، والمصنوع ١٧ ٢٩٦، بتدنيغ المصنوع

دليلاً: إجماع سارقة وأخذ رهنه (١)، وأيضاً الأصل براءة الدمة، وثبوت حكم الإيلاء عليها قبل الدخول يحتاج إلى دليل، ولا دليل في الشرع يدل على ذلك.

مسألة ١٤: الإيلاء في الرضا والعصب سواء، إذا قصد به الإيلاء وبه قول أبو حنيفة، والشافعي وإن لم يعتبر النية (٢).

وقال مالك: إذا آلى في حال العصب يكون مؤسراً، وإن آلى حال رضاهم يكن مؤلياً (٣).

دليلاً: قوله تعالى: «الذين يؤلون من نسائهم» (٤) ولم يفرق. ولأخبار الواردة مطقة (٥)، فمن حصصها فعليه الدلالة.

مسألة ١٥: إذا كانت له امرأتان زينب وعمرة فهل: إن وطأت زينب وعمرة طابق كان ذلك إيلاء عند الفقهاء، وقد مضت المدة وطبق رينب طلاقاً تاماً، ثم تزوجها بعد آخر، فهل يعود حكم الإيلاء أم لا؟ للشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحده: أنه يعود بكل حال.

والثاني: لا يعود بكل حال.

والثالث: يظرفيه، فإن كانت البيونة بدون الثلاث عاد، وإن كان

بالثلاث لم يعد. وبه قال أبو حنيفة (٦).

(١) لكر في ١٣٣ ٦ حدث ٤-٦، والتهذيب ٧: ٨، حفيث ١٦ و١٧.

(٢) الأم ٥ ٣٦٨، ومختصر المرنبي ١٩٨، ومجموع ١٧ ٣٢٨، ومذائع الصائغ ٣: ١٧٢، والبرهان الكبير ٢ ١٢٥، ورحمة الأئمة ٢ ٦٦، ولعلي لاس فدامه ٨ ٥٢٥، وأحكام لمرآن لاس العربي ١٨٧١.

(٣) "عسر كبير ٦ ٨٧، وسرر الكبير ٢ ١٢٥، ورحمة الأئمة ٢ ٦٦ (٤) بقرة ٢٢٦.

(٥) بصرى في الكفر ٦ ١٣٠، ١٣٣، والمفسر ٣ ٣٣٩ و٣٤٠، والتهذيب ٢ ٨ (حكم الإيلاء).

والاستبصار ٢٥٢، ٢٥٣ (باب مدة الإيلاء).

(٦) لم أقف على هذه الأقوال في مظانها من المصادر المتوفرة.

وهكذا الخلاف في صورة طلاق عمرة سواء.
وهذا الفرع يسقط عنه، لأن عذر أن الأبلاء لا يكون إلا بالله. وأيضاً فإن
الطلاق لا يقع شرط، ولا ينفذ ليمين به، فهو بطل من كل وجه.
مسألة ١٦: إذا أتى من روحه برتص أربعة أشهر سوء كان لروح حرّ أو
عبداً وسوء كاتب عبده حرّة أو أمة لا يحسب للحكم فيه، وبه قول
الشافعي (١).

وقال ماث: لا عسار سارحن، فإن كان عبد فمدة شهرين، وإن كان
حرّاً أربعة أشهر (٢).
وقال أبو حنيفة: الاعتبار بها، فإن كانت حرّة فمدة أربعة أشهر، وإن
كانت أمة فالمدة شهران (٣).

دليلاً: قوله تعالى: «الذين يؤمن من نسائهم ترتص أربعة أشهر» (٤) ولم
يفض، ولا حار أيضاً مطلقة غير مقضه (٥).

مسألة ١٧: قال الشافعي: إن اختلف في بقضاء المدة، أو ابتداء اليمين، كان القول

(١) الأثم ٢٧١:٥ و ٢٧٣، والوجيز ٧٢:٢، والمبسوط ١٧ ٣٠٠، والمبسوط ٣٣:٧، وبدائع الصانع
١٧٢ ٣، وبداية المجتهد ١٠٣ ٢، ومعنى لاس فدامه ٨ ٥٢٨، والشرح الكبير ٨ ٥٣٤، والمحرر
بري ٦ ٨٧، والميزان الكبرى ٢ ١٢٥، ورجح الأمة ٢ ٦٢، والسف ١ ٣٧٢
(٢) بداية المجتهد ١٠٣ ٢، ونبذة نسائك ١ ٢٧٨، ومعنى لاس فدامه ٨ ٥٢٨، والشرح الكبير ٨ ٥٣٤،
والمحرر الكبير ٦ ٨٧، والوجيز ٢ ٧٦، وسيران الكبرى ٢ ١٢٥، ورجح الأمة ٢ ٦٢، والسف
١ ٣٧٢:١.

(٣) ميسوط ٣٣ ٧، ومساب ٣ ٢٤٣، وبدائع الصانع ٣ ١٦٥، و١٧١ و ١٧٢، وبداية المجتهد ١٠٣ ٢،
والمعنى لاس فدامه ٨ ٥٢٨، والشرح الكبير ٨ ٥٣٤، وسفير الكبير ٦ ٨٧، والوجيز ٢ ٧٦،
والميزان الكبرى ٢ ١٢٥، ورجح الأمة ٢ ٦٢، والسف ١ ٣٧٢:١.

(٤) سورة ٢٢٦.

(٥) الكافي ٦ ١٣، والأبلا، ونسب ٨ ٢ ٨ (باب حكم الأبلاء)، والفتاوى ٣ ٣٣٩ حدث

قوله مع يمينه (١).

وهذا لا يصح على مذهبي لأن المدة معسرة عندنا من الراجع الى الحاكم، لا من وقت اليمين.

دليلنا: إجماع الفرق وأحبارهم، وقد ذكرها في الكتاب الكبير (٢).

مسألة ١٨: إذا آلى منها ثم وطأها كان عنه الكفارة، سواء كان بوطء في المدة أو بعدها.

ولشافعي فيه قولان: أحدهما - وهو المذهب - مثل ما قلده (٣).

والثاني: أنه لا كفارة عليه (٤).

وفي أصحابه من قال: إن كان البوطء في المدة فعليه الكفارة قولاً واحداً، وإن كان بعدها فلا كفارة عليه قولين (٥).

دليلنا: إجماع الفرق، وأيضاً قوله تعالى: «دث كفارة أيمانكم إذا حلقتن» (٦) ولم يفصل.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من حلف على عين فرأى غيره خير منها فبأناب الذي هو خير وليكفر عن عيبه» (٧)، ولم يقص.

(١) المعني لآين قدامة ٨: ٥٥٢، والشرح الكبير ٨: ٥٥٢ و ٥٥٣، والمصوغ ١٧: ٣٣٦ و ٣٣٩.

(٢) التلخيص ٨: ٨، حديث ٢٣ و ٢٤، والاستبصار ٣: ٢٥٤، حديث ٩١١.

(٣) الأتم ٥: ٢٧١، ومختصر المزني: ٢٠١، والمصوغ ١٧: ٣٢٧، ولوحج ٧٣٠٢، والمعني لآين قدامة

٨: ٥٣٥، وسبل السلام ٣: ١١٠٣، ورحمة الأمة ٢: ٦٢، والميزان الكبير ٢: ١٢٥.

(٤) المصوغ ١٧: ٣٢٧، والمعني لآين قدامة ٨: ٥٣٥، ورحمة الأمة ٢: ٦٢، والميزان الكبير ٢: ١٢٥.

(٥) المعني لآين قدامة ٨: ٥٣٥.

(٦) سورة ٨٩.

(٧) المعني لآين حديث ٦٩١، حديث ٨: ٢١، صحيح مسلم ٣: ١٢٧١ و ١٢٧٢، حديث ١١: ١٣، وسنن

"ترمذي ١: ١٠٤، حديث ٥٣٠، ومسن أحمد من حديث ٤: ٢٥٨ و ٢٥٩، وسنن الكبرى ٩: ٢٣٢ و

٣٢١، وسنن النسائي ٧: ١.

مسألة ١٩: الإيلاء يقع بالرجعية بلا خلاف، وبحسب من مدته زمان عدة، وبه قال أبو حنيفة (١).

وقال لشافعي: لا يحسب عليه زمان لعدة (٢).

دليلاً: ما ساء في كتاب الرجعة: أن الطلقة الرجعية لا تحرم لوطء (٣)، وقد ثبت ذلك فكل من قل بذلك قال به.

مسألة ٢٠: يصح لإيلاء من الدقى كما يصح من المسلم، وبه قال أبو حنيفة والشافعي (٤).

وقال أبو يوسف، ومحمد: لا يصح لإيلاء من لدقى (٥).

دليلاً: قوله تعالى: «الذين يؤلون من نسائهم» (٦) وذلك عدم في المسلم والدمى.

مسألة ٢١: إذا أتى لصاحبة ولده حواء من خمس فيصير ذلك مولده مرتضع فلا حكم له، ولا يتعلق به حبس، ولا يوقف أصلاً.

(١) كتاب ٢، ٢٤٢، وشرح فتح عدد ٣، ١٨٩، والمعنى لاس قدمه ٨، ٥٢٣، وشرح الكبير ٨، ٥٤٠، وشرح عدة على أهله ٣، ١٨٩.

(٢) معنى المحصن ٣، ٣٤٩، وشرح سهرج ٤٣٤، والمعنى لاس قدمه ٨، ٥٢٣، وشرح الكبير ٨، ٥٤٠.

(٣) تقدم ذلك في المسألة (٣) من كتاب الرجعة.

(٤) الأم ٥، ٢٧٤، والوجه ١٢، ٦٢٢، والوسط ٢٣٧، ٣٥، وأحكام القرآن مجلد ١، ٣٦٣، وحكم القرآن لاس عربي ١، ١٨١، وعسر حكم ٦، ٨٧، والمعنى لاس قدمه ٨، ٥٢٨، وشرح الكبير ٨، ٥٣٢، وعسر تكري ٢، ١٢٥، ورحمة الأمة ٢، ٦٢، ومع صريح ٣، ١٧٥، ونسب ١، ٣٧٢.

(٥) يسود ٦، ٢٣، ٣٥، وعسر حكم ٦، ٨١، وأحكام القرآن مجلد ١، ٣٦٣، وشرح الكبير ٨، ٥٣٢، والميزان الكبرى ٢، ١٢٥، والنسب ١، ٣٧٢.

(٦) سورة ٦، ٢.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك (١).

دليلنا: إجماع المروقة وأخبارهم (٢). وأيضاً الأصل براءة ائمة، فمن دعى شغلها فعليه الدلالة.

(١) بدع مصنف ٣، ١٧٢، والميران كنز ٢، ١٢٥، ووجه لامة ٢، ٦١

(٢) الكافي ٦: ١٣٢، حديث ٦، والتهذيب ٨: ٧، حديث ١٨

كتاب الظهار

مسألة ١: طهار العبد لمستم صحيح. وله قول جميع الفقهاء (١).
 وحكي عن بعضهم ولم يستوه أنه قال. لا يصح طهار العبد (٢).
 دليلنا: إجماع العرقة، وأيضاً قوله تعالى: «والذين يصطرون من
 نساءهم» (٣) ولم يفرق. وكون بعد من لا يملك فيحب عليه العتق أو الاطعام،
 لا يمنع من وحوث ما يصح منه من صوم.
 مسألة ٢: لا يصح من الكافر الطهار، ولا لتكفير، وله قال أبو حنيفة (٤).
 وقول شافعي: يصح منه طهار وكفارة لعتق ولاطعام، وفقاً لصوم
 فلا يصح منه (٥).

(١) الأُم ٥ ٢٧٦، ومختصر مربي ٢٠٢، وشرح النواحي ٤٣٥ و٤٣٦، والمسوط ٦ ٢٣١، ولباب
 ٢ ٢٥٤، وعمدة لمربي ٢٠ ٢٨٢ و٢٨٣، وفتح الباري ٩ ٤٣٤، وبدائع الصانع ٣ ٢٣٠، ورحمة
 الأئمة ٢ ٦٢، وميران الكبرى ٢ ١٢٥، والمجموع ١٠ ١٩ و٥٦، والنسب ١ ٣٧٥، ومعنى لاس
 فداية ٨ ٥٥٥، والشرح الكبير ٨ ٥٦٦، وأحكام القرآن لاس مربي ٤ ١٧٣٨، والمناوي الفدية
 ٥٠٦، ١، وفتح الرحيم ٢: ٨٥، والبحر الزخار ٤: ٢٣١.

(٢) غلّي ١ ٥٦، ومعنى لاس فداية ٨ ٥٥٥، والشرح الكبير ٨ ٥٦٦، وعمدة لمربي ٢٠ ٢٨٢، وفتح
 الباري ٩ ٤٣٤، والمجموع لأحكام القرآن ١٧ ٢٧٦، والبحر زخار ٤ ٢٣١
 (٣) محذوفه ٣

(٤) المسوط ٦ ٢٣١، وعمدة لمربي ٣ ٢٨٢، وحاشية ردة المختار ٣: ٤٦٦، وبدائع الصانع ٣: ٢٣٠،
 وشرح فتح القدير ٣ ٢٣٣، والقنوي المنتقى ١: ٥٠٦ و٥٠٨، ورحمة الأئمة ٢: ٦٢، والميران الكبرى
 ٢ ١٢٥، ومعنى لاس فداية ٨ ٥٥٦، والشرح الكبير ٨: ٥٦٦، والمجموع ١٧: ٣٤٢، والمجموع
 لأحكام القرآن ١٧: ٢١٦.

(٥) الأُم ٥ ٢١٦، ومختصر مربي ٢٠٢، ومجموع ١٧ ٣٤٢ و٣٤٣، وبحر ٢ ٦٨، وشرح النواحي
 ←

دليلاً: أن الطهارة حكم شرعي، لا يصح من لا يقرنا شرعاً، كما لا يصح منه الصلاة وغيرها، وأيضاً فإن الكفارة منه لا تصح، لأنها تحتاج إلى بقاء لقربة، ولا يصح ذلك مع الكفر، وإذا لم تصح منه الكفارة لم يصح منه الطهارة؛ لأن أحداً لا يفرق بينهما.

مسألة ٣: لا يقع طهارة قبل الدخول بالماء.

ونخالف جميع الفقهاء في ذلك (١).

دليلاً: جمع الفرقة وأحارهم (٢). وأيضاً: لأصل سراءة لذمة، وشوب العقد، وحوار الوطء من غير شرط، ومن يمنع من جميع ذلك يحتاج إلى دليل شرعي، ولا دليل.

مسألة ٤: إذا طاهر من مرأته ثم طافها طهارة رجعية حكم بصحة الطهارة وسقطت عنه كفارة الطهارة، فإن راحها عادت الرجعية ووجب الكفارة.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: إذ قال: الرجعة تكون عوداً فإذا راحها ثم اتسع الرجعة طلاقاً لرمته كفارة (٣)، وإذا قال: لا يكون عوداً فإنه إذا طلقها عقيب الرجعة لم تلزمه

٤٣٦، ومعني المحتاج ٣: ٣٥٢، ومعني لامر قداسة ٨: ٥٥٦، وشرح الكبير ٨: ٥٦٦، والمبسوط ٢٣١، ٦، وشرح فتح المديبر ٣: ٢٣٣، وأحكام القرآن لاسنن ٤: ١٧٣٨، وجامع لأحكام القرآن ١٧: ٢٧٦، واميرالكمثرى ٢: ١٢٥، ورحمة الأمة ٢: ٦٢، وبدائع الصنائع ٣: ٢٣٠، والبحر الرخا: ٢٣٢.

(١) الأم ٥: ٢٧٧، ومختصر لمري ٢: ٢٠٢، والمجموع ١٧: ٣٤٣، ومبسوط ٦: ٢٣٠، وعمدة بقاري ٢٠: ٢٨٢، والمعني ٨: ٥٥٦، والشرح الكبير ٨: ٥٦٦، وجامع لأحكام القرآن ١٧: ٢٧٥، وبلغة السالك ١: ٤٨٦، والبحر الرخا: ٢٣٦.

(٢) الكافي ١٥٨: ٦، حديث ٢١، ومن لا يخبره الفقيه ٣: ٢٤٠، حديث ١٦٣٧ و١٦٣٨، ونهذب ٨: ٢١، حديث ٦٦ و٦٥.

(٣) الأم ٥: ٢٧٦، ومختصر المري ٢: ٢٠٤، وكندية الأخبار ٢: ٧١، والمجموع ١٧: ٣٦١ و٣٦٢، والوجيز

كفارة حتى يمضي بعد الرجعة زمان ممكته فيه الطلاق (١).

دليلنا: إجماع الفرق.

وأيضاً عموم الآية قوله تعالى: «والذين يظاهرون من سانئهم» (٢) وهذه من نسائه، فمن خصها فعليه الدلالة.

مسألة ٥: إذا تظاهر بها ثم أبان بأن طلقها بطلقة ثالثة ووطئها وحرخت من عتد ثم عقد عليها عنداً آخر فأنه لا يعود حكمه الظهار.

وقال الشافعي: إن أبان بدون الثلاث ثم تزوجها على قوله القديم يعود قولاً واحداً (٣). وعن قوله لحدود على قولين (٤).

وإن أبان بأثلاث ثم تزوجها - عن قوله القديم - يعود على قولين (٥)، وعن الحديث لا يعود قولاً واحداً (٦).

دليلاً: إجماع الفرق وأخبارهم (٧). وأيضا الأصل سرعة دمة، فسقوط

٢ ٧٢ و ٨٠، وندبه مجلد ٢: ١٠٥، والجامع لأحكام القرآن ٣: ٢٨٠.

(١) الأم ٥: ٢٧٩، ومختصر بري ٢٠٤، والمجموع ١٧: ٣٦٢ وكفاية الأحيار ٢: ١٠ وندبه

نقاري ٢٠: ٧٨٣، والجامع لأحكام القرآن ٣: ٢٨ (٢) عدة ٣

(٣) الأم ٥: ٢٧٩، ومختصر بري ٢٠٤، وكندبه لأحد ٢: ١١، ومجموع ١٦: ٣٥٦، ووجز ٢: ١٠

ومعني لأين قدامة ١: ٥٦٥، وشرح كبير ١: ٥١٩ وندبه مجلد ٢: ٩

(٤) كفاية لأحد ٢: ١١، ومعني شرح ٣: ٣٥٦، ومجموع ١٦: ٣٥٦ و ٣٦٢، وشرح موجز ٢: ١٠

ومعني لأين قدامة ٨: ٥٧٥، والشرح الكبير ١: ٥٩

(٥) الوجيز ٢: ٨٠، والمجموع ١٧: ٣٦٢، وكفاية لأحيار ٢: ٧١، والمعني لأين قدامة ٨: ٥٧٥، والشرح

كبير ٨: ٥٧٩

(٦) الأم ٥: ٢٧٩ و ١: ٥١٥، ومعني شرح ٣: ٣٥٦، ومختصر بري ٢٠٤، وشرح موجز ٢: ١٠

ومجموع ١٦: ٣٦٢، وكندبه لأحد ٢: ١١، وندبه مجلد ٢: ١٠، وشرح كبير ١: ٥١٩

وأحكام القرآن لأين العربي ٤: ١٧٤

(٧) الكافي ٦: ١٦١ حديث ٣٥ و ٣٤، وندبه لإسلام ٢: ٢٦٨ حديث ١٠٥٠، وندبه ٨: ١٦٨

حديث ٥٩.

الكفارة بانقضاء العدة وعودها بعد الترويح يحتاج إلى دليل.

مسأله ٦: طهارة السكران عبر واقع، وروى ذلك عن عثمان، ومن عداس،
ونه قال لست بن سعد، والمرني، وداود (١).

وقال كفاة الفقهاء - كأبي حنيفة وأصحابه، وشافعي، ومالك، والثوري
- إنه يصح كإصاحي (٢). ورووا ذلك عن عبيد الله - وعمر بن
الخطاب (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة وأحبارهم (٤). وأيضاً الأصل برأه بدعة، وتعلق
الحكم عليها يحتاج إلى دليل.

مسأله ٧: إذا تظاهر وعد برمته الكفارة، ونحرم عليه وطؤها حتى يكفر. وب
رث العود ونكحها أهل ثلاثة أشهر، ثم نكحها أو لصاق مثل المؤن
بعد أربعة أشهر.

وقال مالك: يصير مولياً بعد أربعة أشهر تنعق عنه حكمه أهنة
والطلاق (٥).

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، وشافعي: لا يلزمه شيء من ذلك،

(١) مختصر المرني ٢٠٢، ومعنى ١٠ ٢٠٩ و ٢١٠، والمجموع ١٧: ٦٢.

(٢) الأم ٥ ٢٧٦، ومختصر المرني ٢٠٢، ومعنى المصباح ٣ ٣٥٣، وسراج ١٠ ١٣٦، والمجموع

١٧ ٦٢ و ٦٣، والمدونة لكرن ٣ ٥٢، ومسبوط ٦ ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن ٥ ٢٠٣

و ١٧ ٢٧٧، وحاشية رد المحتار ٣ ٤٦٦، وأحكام القرآن لابن العربي ٤ ١٧٣٩، ومغنى

٥١٨ ١

(٣) المحقق ١٠ ٢٠٩، والمجموع ١٧ ٦٢ و ٦٣.

(٤) سعاد ذلك من إطلاق الأحكام بروته في الكافي ٦ ١٥٣ و ١٥٨ حديث ٢٦ وحديث ٢، وكذلك

مافي التهذيب ٨: ١٠٩ و ١١٠ حديث ٢٧ و ٣٤ ملاحظ

(٥) بداية المجتهد ٢ ١٠٩، وأحكام القرآن للخصاص ٣ ٤٢١، ومسبوط ٦ ٢٣٣، وانبجر برحار

٢٣٦ ٤

ولا يصير مولياً (١).

دليلاً، إجماع لفرقة وأحبارهم، وقد ذكرها في الكذب الكبير (٢).
مسألة ٨: لطهاريقع بالأمة المملوكة، والمدبرة، وأم الولد، مثل ما يقع بلروحة
سواء، وله قال علي - عليه السلام - في الصحابة، والثوري، ومالك في الفقهاء (٣).
وور أبو حيفة وأصحابه، والشافعي، والآنوري: أنه لا يقع الظهار، إلا
بالزوجة (٤)، وروي ذلك عن ابن عمر (٥).
دليلاً: إجماع الفرقة وأحبارهم (٦). وأما قوله تعالى: «والذين يظهرون من
سائرهم» (٧) ولم يفرق.

١ الأم ٥: ٢٧٦، ومختصر لمري ٢٠٢، وندوة عهد ١٩٢، وسويد ٢٣٣٦، وحكام العراق
مختصص ٤٢١٣، وعبدود محمد بن ٢١٣٢، وسويد وصحابة ٨٠٠٠، وسويد
٥٤٢، ١

- (٢) التذويب ٦: ٨ حديث ١١١، وص ٢٤ حديث ٨٠، والاستبصار ٣: ٢٥٥ حديث ٩١٤.
٣ سويد ٢: ٥٦٠، وسويد ٣: ٥٠٥، وندوة عهد ١٩٢، وسويد ٢٣٣٦، وسويد
١٦٩٢، وسويد ٣: ١٨٣١، وسويد ٦: ٢٢٦، وسويد ١: ٣٦٥١، وسويد ١: ١٦٩٢،
١٣٤٩، وسويد ٣: ٢٣٢٣، وسويد ٢: ٩٥٠، وسويد ١: ٢٧٥٦، وسويد ١: ٢٧٥٦،
سويد ٣: ٢٧١٣، وسويد ٣: ٢٥٧٢، وسويد ٢: ٦٣٢، وسويد ١: ٢٣٢٢، وسويد ١: ٢٣٢٢،
٥٦٩، وسويد ١: ٥٦٩، وسويد ١: ٥٦٩، وسويد ١: ٥٦٩، وسويد ١: ٥٦٩، وسويد ١: ٥٦٩،
(٤) سويد ٦: ٢٢٦، وسويد ٢: ٢٥٠، وسويد ١: ٣٧٥، وسويد ١: ٣٧٥، وسويد ١: ٣٧٥،
سويد ٣: ٢٣٢٣، وسويد ٢: ٢٣٢٣، وسويد ١: ٢٣٢٣، وسويد ١: ٢٣٢٣، وسويد ١: ٢٣٢٣،
١٣٤٩، وسويد ٢: ١٢٥٠، وسويد ٢: ٦٣٢، وسويد ٢: ٦٣٢، وسويد ٢: ٦٣٢، وسويد ٢: ٦٣٢،
وسويد ١: ١١٦٣، وسويد ٢: ١٠٧٢، وسويد ١: ٢٧٥٦، وسويد ١: ٢٧٥٦، وسويد ١: ٢٧٥٦،
(٥) المعني لابن قدامة ٨: ٥٦٩، والشرح الكبير ٨: ٥٦٧.
(٦) كوفي ٦: ٥٥٦، وسويد ١: ١٠٧٢، وسويد ١: ١٠٧٢، وسويد ١: ١٠٧٢، وسويد ١: ١٠٧٢،
وكندس ٨: ٢٤٨، وسويد ١: ٧٦، وسويد ١: ٧٦، وسويد ١: ٧٦، وسويد ١: ٧٦، وسويد ١: ٧٦،
(٧) المجذولة ٣.

وقد روي أنه لا يكون مطهراً، لا إذا شبهه رُمته (١).
وقال لشافعي في القديم فيه قولان: أحدهما: مثل لأقرب (٢)، والثاني: مثل
هذا (٣).

دليلاً: على الأول، قوله تعالى: «وَنَسِيَ لِيُصَوِّدَ مَكْرَأً مِنْ أَقْوَالِ وَرُورٍ» (٤)
وذلك موجود في غير الأقمات.

ودخل الثاني، قوله عروجل: «ما هن أقماتها من أقماتها» لا اللاتي
ولكنهن (٥) وذكر عنهم تشبيه المرأة بالأم، ولم يذكر غيرها، فوجب تعمق حكم
ها دون غيرها.

مسألة ١١: لا يصح الصهارق من الرويح، وقد قال الشافعي (٦).

وقال مالك وأبو حنيفة: يصح (٧).

١٧ و٣٤٣ و٣٤٤، حكمه من بحث خصص ٣: ٢٢٢، ومعني رأس مدمه ١: ٥٥٦، وشرح بكره
٨: ٥٥٦، وعمده عري ٢٠: ٢١١.

(١) الكافي ١٥٧: ٦، حديث ١٨، والتذويب ١٠: ٢٨، حديث ٣٠.

(٢) مجموع ١٧ و٣٤٣، وشرح ٨: ٢٠، ومعني رأس مدمه ١: ٥٥٦، وشرح بكره ١: ٥٥٦، وحكمه
من بحث خصص ٣: ٢٢٢، وعمده عري ٢٠: ٢١١، وفتح - ي ١٣٣٩، والمعنى ١٠: ٥٣.

(٣) مجموع ١٧ و٣٤٣ و٣٤٤، والوجه ١٢: ١، ومعني صبح ٣: ٣٥٤، وشرح صبح ١٣٦، والمعنى
١٠: ٥٣، وشرح بكره ٨: ٥٥٦، وحكمه من بحث خصص ٣: ٢٢٢، وعمده عري ٢٠: ٢١١.

وفتح الباري ٤٣٣: ٩.

(٤) و(٥) المحادلة: ٢.

(٦) الأم ٥: ٢٧٨، ومختصر الزبي: ٢٠٣، والمجموع ١٧ و٣٥٥، والمعنى ١٠: ٥٦، وبداية العهد ١٠٧: ٢،
والمعنى لابن قدامة ٨: ٥٧٨ و٥٧٩، والبحر الزحار ٤: ٢٣١.

(٧) لدونة كسرة: ٥٧٣ و٥٧٩ و٦، ودلالة محمد ٢: ١٧، وفتح ٢: ٥٥٩، وأنها مدرك
٢: ١٧٣، والمجموع لاحقاً حكمه من بحث ١٧ و٢٧٦، وشرح ٦: ٢٣٠، وشرح صبح ٣: ٢٣٢، وشرح
فتح الصدير ٣: ٢٣٣، وعزوى حصة ١: ٥٠٩، وحاشية محمد ٣: ٤٦٧، والمعنى ١٠: ٥٦،
والمجموع ١٧ و٣٥٦، والمعنى لابن قدامة ٨: ٥٦٨.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (١)

وأيضاً قوله تعالى: «والَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ سَائِهِمْ» (٢) وهذه ليست من سائِهِ، وأيضاً لأصل براءة الذمة، وشعبها يندرج إلى دليل.

مسألة ١٢: إذا قال ها: متى تروحتك فأنت طالق وأنت عليّ كظهر أمي أو متى تروحتك فأنت عليّ كظهر أمي وأنت طالق م ينعقد بذلك طهار ولا طلاق، وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: يقع الطلاق، ولا يقع الطهار (٤).

وقال مالك: يقعان معاً (٥).

وهذا الموضع يسقط عنه، لما دللنا عليه في مسألة الأولى، فاتها فرع عليها.

مسألة ١٣: إذا قال: أنت عليّ كظهر أمي - ولم سو يظهر - لم يقع الطهر. وحالف جميع الفقهاء في ذلك، وقالوا: هو صريح في الطهار، ولا يعتد به السنة (٦).

دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضاً الأصل براءة الذمة، وشعبها يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٤: إذا قال: أنت عليّ كظهر أمي، ونوى به لصلاق، م يكن صلاقاً ولا ظهاراً.

(١) من لا يحضره الفقيه ٣: ٣٠١ ح ١٤٤٣.

(٢) المجاذبة: ٣.

(٣) الأم ٥: ٢٧٧، ومختصر الرقي ٢٠٣.

(٤) المسوط ٦: ٢٣٠، وبنو قاصح ١: ٥٤٣، وبه من حديثه ١: ٥٠٩.

(٥) المدونة الكبرى ٣: ٥٩ و ٦٠.

(٦) الأم ٥: ٢٧٧، ومجيب ١٧: ٣٤٤ و ٣٤٦، ونبوه ٦: ٢٢٩، وندائع مصدق ٣: ٢٣١، وبنو قاصح ١: ٥٠٧، وبه من حديثه ١: ٥٤٢، وشرح العناية

على الهداية ٣: ٢٢٦ و ٢٢٨، وشرح منبر ٣: ٢٢٨، وبه من حديثه ٢: ١٠٤، وبنو قاصح ١: ٥٠٧، وشرح الكير ٨: ٥٥٦.

والرابعة: ينوي الطلاق والظهار.

والخامسة: ينوي تحريم عينا.

فقل في هذه المسائل إذا أطلق كان طهراً، ويدنوي غير الطهار قبل منه،
نوى الطلاق أو غيره (١).

وعلى فوب بعض أصحابه يلزمه الطهار، ولا يفسد بنية في إطلاق ولا
غيره (٢).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٧: إذا كانت (٣) له زوجتان فقال لأحدهما: أنت عتي كطهر أمي
ثم قال لآخرى: أشركتك معها فإنه لا يقع بالثانية حكم، نوى الطهار أو لم
يسو.

وقر الشافعي: إن ذلك كدية، فإن نوى أنه مطاهر كان كدية (٤)، وإن
لم ينو وأطلق لم يكن شيئاً (٥).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٨: إذا نظاهر من أربع نسوة له، لم يحل بمأ أن يتطاهر بكلمة
وحدة أو بتطاهر من كل واحدة بكلمة مفردة فإن نظاهر من كل واحدة
بكلمة مفردة، لزمته بكل واحدة كفارة بالخلاف، وإن نظاهر منهن كلهن بكلمة

(١) لا ٢١١٥، والشرح ٤٣٦، ومعني شرح ٣٥٥٣، وبحر ٧٩٣، ومجموع ١١ ٣٤٩ و
٣٥١، وكبرى لأخبار ٧٠٠٢، والمعني لأبى قلناه ٥٦٣، والشرح الكبير ١١ ٥٦٤، وإبراهيم
بكبرى ١٢٥: ١٢٦.

(٢) مختصر من ٢٠٣، ومجموع ١١ ٣٤٩ و ٣٥١، ومعني لأبى قلناه ٥٦٣، والشرح الكبير
٥٦٤: ١ (٣) في السعة المحمرة: ١٢٠.

(٤) لا ٢١١٥، والشرح ٤٣٦، ومعني شرح ٣٥٤٣، ومجموع ١١ ٣٦٥، ومعني
٥٨٤: ٨.

(٥) الإ ٢٧٦: ٥، ومختصر الزبي: ٢٠٣، والمعني لأبى قلناه ٥٨٤: ٨.

وحدة، أن يقول، أنت علي كظهر أمي، لرمته عن كل واحدة كفارة.

وللشافعي فيه قولان:

قال في الحديد: مثل ما قساه - وهو أصح القولين - (١)، وبه قال أبو حنيفة (٢).

وقال في القديم: عليه كفارة واحدة (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة، وطريقة الاحتياط.

مسألة ١٩: إذا قال لزوجه: أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر

أمي أنت علي كظهر أمي وبوي بكر وحدة من الألفاظ طهاراً مسألاً

لرمته عن كل مرة كفارة، وبه قال شافعي في الحديد (٤).

وقال في تقديم عليه كفارة واحدة (٥).

دليلاً: إجماع لفرقة، وطريق الاحتياط، وعموم الآية (٦).

مسألة ٢٠: الظهار على ضربين:

أحدهما أن يكون مطلقاً، فإنه يجب به الكفارة متى أراد الوطء.

(١) الأم ٥ ٢٧٨، ومختصر بري ٢٠٣، وبحر ٢ ٨٠، والمجموع ١٧: ٣٦٤، والسراج الوهاج، ٤٣٨،

ومعني المحتج ٣ ٣٥٨، وبداية المجتهد ٢ ١١٢، وشرح فتح البدر ٣ ٢٣٣، والمعني لابن قدامة

٨ ٥٨٣، والشرح الكبير ٨ ٥٨٢ و ٥٨٣، وأحكام القرآن لابن العربي ٤ ١٧٤٠، والجامع لأحكام

القرآن ٧: ٢٧٨.

(٢) المبسوط ٦ ٢٢٦، ولباب ٢ ٢٥٠، وهداه ٣ ٢٣٣، وبيّن خفاش ٣ ٦٣، وشرح فتح البدر

٣ ٢٣٣، وبداية المجتهد ٢: ١١٢، والمجموع ١٧: ٣٦٤، والمعني لابن قدامة ٨ ٥٨٣.

(٣) مختصر بري ٢٠٣، وبحر ٢ ٨٠، ومعني محتج ٣: ٣٥٨، والسراج الوهاج: ٤٣٨، والمجموع

١٧ ٣٦٤، وبسوط ٦ ٢٢٦، والمعني لابن قدامة ٨ ٥٨٢ و ٥٨٣، والشرح الكبير ٨ ٥٨٢ و ٥٨٣.

(٤) الأم ٥ ٢٧٨، ومختصر بري ٢٠٣، وسراج الوهاج ٣٣٨، وبحر ٢ ٨١، والمجموع ١٧ ٣٦٤،

وكندة الأحبار ٢ ٧٤، ومعني محتج ٣ ٣٥٨، والمعني لابن قدامة ٨ ٦٢٤.

(٥) بحر ٢ ٨١، ومعني محتج ٣ ٣٥٨، وشرح وهج ٨ ٤٣٨ و ٤٣٩، والمجموع ١٧ ٣٦٤، وكندة

الأخبار ٢: ٧٤، والمعني لابن قدامة ٨: ٦٢٤.

(٦) لمجدلة: ٣.

ولآخر: أن يكون مشروطاً، فلا يجب الكفارة إلا بعد حصول شرطه.
فإن كان مطعماً برمته الكفارة قبل الوطء، فإن وصاً قبل أن يكفر، لرمه
كفارتان، وكفماً وطأ لزمته كفارة أخرى.
وإن كان مشروطاً وحصل شرطه برمته كفارة، فإن وطأ قبل أن يكفر
لزمته كفارتان.

وفي أصحابنا من قال: إنه إذا كان بشرط لا يقع، مثل طلاق (١)
واختلف الناس في لسبب الذي يجب به كفارة الطهار على ثلاثة
مذاهب:

فذهب طائفة: إلى أنها تجب بنفس التلفط بالطهر، ولا يعتبر فيها أمر رثه.
ذهب إليه مجاهد، والثوري (٢).

وذهب طائفة: إلى أنها تجب بظهار وعود.

ثم احتملوا في العود ما هو؟ على أربعة مذاهب:

فذهب لشافعي: إلى أن العود أن يسكه روحه بعد الطهار مع قدرته على
الطلاق، فإذا وجد ذلك كان عائداً، ولزمته الكفارة (٣).
وذهب طائفة: إلى أن العود هو اعزم على بوطء، ذهب إليه مالك وأحمد

(١) ذهب إليه السيد المرتضى في الانتصار ١٤١، وأبو الصلاح في الكافي ٣٠٣، وسنن أبي المراسم

١٦٠، وحكاية علامة الغنى في المختلف (كتاب الطهر) ٤٧، عن ابن حنبل أيضاً

(٢) المعنى لابن قدامة ٥٧٩، والشرح الكبير ٨ ٥٧٨، والمغنى ١٠ ٥١، وبداية المجتهد ٢ ١٠٤ و
١٠٥، وفتح الباري ٩: ٤٣٣.

(٣) الأم ٥: ٢٧٩، وعنصر الترتي ٢٠٤، والوجيز ٢ ٧٩، ومجموع ١٦ ٣٥٩، ٣٦١، والمغنى ١٠ ٥٢،
وبداية المجتهد ٢ ١٠٥، وسنن أبي حنبل ٦ ٢٢٤، ومذنب تصحيح ٣ ٢٣٥ و٢٣٦، وأحكام عمر
سخصاص ٣ ٤١٨، وعمدة القاري ٢٠ ٢٨٣، وسنن حنبل ٣ ٣، والمعنى لابن قدامة ٨ ٥٦٤ و
٥٧٧، وشرح نكير ٨ ٥٧٧ و٥٧٨، وأحكام لمراد لابن عزي ١ ١٧٤١، وخامع لأحكام
المراد ١٧: ٢٨٠، وفتح الباري ٩: ٤٣٣.

ابن حنبل (١).

وذهبت طائفة: إلى أن العود هو الوطء، ذهب إليه الحسن، وطاؤوس
والرهري (٢).

وذهبت طائفة: إلى أن العود هو تكرار لمط الظهار وإعادته. ذهب إليه
داود، وأهل الظاهر (٣).

وذهبت طائفة ثالثة إلى أن لكفارة في الظهار لا تستقر في الدمة محل،
وبنها يرد استباحة الوطء، ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه (٤).

فيقال للمظاهر عند إرادة الوطء. إذا أردت أن يحل لك الوطء فكفر، وإن
لم ترد استباحة الوطء فلا تكفر، كما يقل لمن أراد أن يصلي صلاة تطوع: إن
أردت أن تستريح الصلاة فتطهر، وإن لم ترد إستباحتها لم تلزمك الطهارة.

وقال لطحاوي مذهب أبي حنيفة: أن الكفارة في الظهار تراد لاستباحة
الوطء، ولا يستقر وجوب في الدمة، فإن وطء المظاهر قبل التكفير، فقد وطء
وطأ محرماً، ولا يلزمه التكفير، بل يقال له عند إرادة الوطء الثاني والثالث: إن

(١) لمعي لأبن قدامة ٨ ٥٧٦، وشرح كبير ٨ ٥٧٧، ونداية لمحمد ٢ ١٠٥، والجامع لأحكام القرآن
١٧ ٢٨، ومجلى ١٠ ٥١، وعمدة القاري ٢٠ ٢٨٣، وأحكام القرآن لابن العربي ١٤ ١٧٤١
والمجموع ١٧ ٣٥٩

(٢) لمعي لأبن قدامة ٨ ٥٧٦ و٨ ٥٧٧، والشرح الكبير ٨ ٥٧٦ و٨ ٥٧٧، والمجلى ١٠ ٥١، والمجموع
١٧ ٣٥٩، وعمدة القاري ٢٠ ٢٨٣، وحاشية حنبلي ٢ ٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨٠،
وأسهل المدارك ٢ ١٧١.

(٣) مجلى ١٠ ٥٢، ونداية لمحمد ٢ ١٠٥، ولمعي لأبن قدامة ٨ ٥٧٧، وشرح كبير ٨ ٥٧٧،
والمجموع ١٧ ٣٥٩ و٣٦٠، وسبوح ٦ ٢٢٤، والجامع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨٠، وعمدة القاري
٢٠ ٢٨٣، وندائع الفتاوى ٣ ٢٣٥ و٢٣٦، ونيل الحاشي ٣ ٣

(٤) المبسوط ٦ ٢٢٤، وأحكام ترمذ بحصص ٣ ٤١٨، والندب ٢ ٢٤٩، وندب المصنف ٣ ٢٣٦،
وعمدة القاري ٢٠ ٢٨٣، والمساوى المبدية ١ ٥١٩، وشمس الحاشي ٣ ٣، والمجلى ١٠ ٥١،
والمعنى لأبن قدامة ٨ ٥٧٦ و٨ ٥٧٧، والمجموع ١٧ ٣٥٩، والجامع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨

أردت أن يحل لك الوطء فكفر، وعلى هذا (١).

دليلاً: إجماع المروة وأحبارهم، وقد ذكرناها في كتاب الكبير، في أنه لا تلزمه الكفارة بمجرد اللفظ، لا بعد سهرم عن الوطء والعمود (٢). ولأنه لا خلاف بينهم أنه لو طأها بعد تطهار قبل أن يطأها فإنه لا يجب عليه شيء. وذلك ذلك على أنه لا يجب عليه نفس النهار.

وأيضاً قوله تعالى: «والذين يظهرون من شأنهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن يمسا» (٣) فأوجب لكفارة مجموع شئين: أحدهما: التفتظ بالظهار.

وثاني: أن يعود. ولم يوحد شرطاً لا يجب الكفارة، كما إذا قال: من دخل الدار وأكل فله درهم، لم يوحد الشرط لا يستحق الدرهم. وأما خلاف الذي بين أصحابنا في وقوع الطهار شرط، والمرجع فيه إلى الأحبار الواردة فيه، ووجب جمع سبها، وأن لا يطرح شيء منها، ويفوّي ما احتراه قوله تعالى: «والذين يظهرون من شأنهم» (٤) الآية ولم يفرّق. وطريقة الاحتياط أيضاً تقتضيه، لأنه إذا كفر كان وضوءه مباحاً يقيناً. وإذا لم يكفر ففيه الخلاف.

مسألة ٢١: إذا تطهر من إمرأته وأمسكها روحة ولم يطأها ثم طلقها أو مات عنها أو ماتت لم تلزمه الكفارة.

(١) عمدة القاري ٢٠: ٢٨٣.

(٢) الكافي ٦: ١٥٥ و ١٥٦ حديث ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ٣١ و ٣٢، والتهذيب ٢٨: حديث ٢٠٣٩ و ٢٠٤٠ وص ٢٠: حديث ٦٢ و ٦٤، وص ١٨: حديث ٥٦ و ٥٨، ولا سيما ٣: ٢٥٩ و ٢٦٠، حيث ١٢٩ و ٩٣٠، وص ٢٦٢ حديث ٩٣٧.

(٣) المحادة ٣

(٤) المحاذل ٣

وقال الشافعي: تلزمه الكفارة (١).

دليلنا: جمع الفسقة وأحبارهم (٢)، وأيضاً الأصل براءة الذمة، فمن علق عليها شيئاً كان عليه الدلالة.

مسألة ٢٢: بدئت الطهارة بحرم ابوءه في دول الفرج، وكذلك الفسقة وتلدذ.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما - وهو الأصح - مثل ما قلناه.

وثاني: أنه لا يحرم غير بوءه في الفرج (٣).

دليلنا: قوله تعالى: «من قبل أن يتممها» (٤) فأوجب كفارة من قبل التمس، وسم المسس يقع على ابوءه ومدونه، فدوله الظاهر.

مسألة ٢٣: إذا نظهر وأمسك ووجب عليه كفارة فمن حين اظهار إلى أن يطرأ زمن أداء كفارة، فإن وطأ قبل الكفارة لم يكره كفاراً: حداهما نصاً.

ولاخرى: عفوته بالوطء. وبه قال محمد (٥).

(١) لام ٢٧٩ ٥، ومختصر امير ٢٠٤، وسرخ يوهج ٤٣٧، وكفارة لأحد ١٧٢، ومجموع ٣٥٧ ١٧، ومعني يوهج ٣٥٦ ٣، ووجيز ٧٩ ٢، وأحكام عرفت لمحمد ص ٤١٨ ٣، وحاشية إغاثة الطالبين ٣٦: ٤-٣٧.

(٢) سكي ١٥٢ ٦، حديث ٢٨ و ٣٥، ودعاء لإسلام ٢٧٨ ٢، حديث ١٠٤٩ و ١٠٥٠، والحدائق ١٦٠٨، حديث ٥١، وص ١٧، حديث ٥٣ و ٥٦.

(٣) وجيز ١٧٩ ٢، والسرخ يوهج ٤٣٨، ومعني يوهج ٣٥٧ ٣، وكفارة لأحد ١٧٢، ومجموع ١٧ ٣٦٥ و ٣٦٦، وأحكام عرفت لاس نفري ٤ ١١٤٠، ومجموع (أحكام عرفت ١٧ ٢٨٣، ومعني لاس نفري ٨ ٥٦٨، والشرح كبير ٨ ٥٧٦، وبه نه محمد ٢ ١٠٨).

(٤) المجادلة: ٣.

(٥) لمجمع (أحكام عرفت ١٧ ٢٧٧ و ٢٨٣، وأحكام عرفت - لاس نفري ٤ ١٧٤٢، والسرخ يوهج

وقال الشافعي: إذا وطأ قبل الكفارة فقد مات رمداً الأداة، ولا يلزمه هدم الوطء كفارة، ولا يسقط عنه كفارة الطهراني كانت عنه (١). ومن الناس من قال: إنه تسقط عنه الكفارة التي كانت عنه (٢) دليلنا: إجماع الفرة وأحارهم (٣). وطريقة لاحتط تقتضي ذلك أيضاً. مسألة ٢٤: المكفر بالصوم إذا وطأ زوجته التي ظاهر منها في حال الصوم عامداً، هراً كان أو ليللاً بطل صومه، وعليه استئناف لكفارتين، فإن كان وطؤه ناسياً، مضى في صومه ولم يلزمه شيء.

وقال الشافعي: إن وطأ بالليل لم يؤثر ذلك لوطء في الصوم، ولا في التتابع، عامداً كان أو ناسياً، وإن كان وطأ بالنهار، فإن كان ذاكرٌ لصومه، متعمداً لوطء، فقد صومه، ونقطع تنبئه، وعليه استئناف الشهرين، وإن وطأ ناسياً لم يؤثر ذلك في الصوم، ولا في التتابع، فيمضي في صوم شهرين وبقي عنه (٤).

وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنه إذا وطأ في أثناء لشهرين، عامداً أو ناسياً، بالليل أو بالنهار، فإن التتابع ينقطع ويبرمه الاستئناف. فإن كان الوطء بالليل لا يؤثر في الصوم، لكنه يقطع التتابع، وإن كان

(١) الأم ٢٧٩:٥، ومختصر بري، ٢٠٤، والمعي لاس قدامة ٦٢١:٨، والشرح الكبير ٥٨٠: ٨، وحاشية عانة لطالين ٣٦:٤، والبحر لزخار ٢٣٣:٤.

(٢) معلى ١٠: ٥٥، والمعي لاس قدامة ٦٢١:٨ و٦٢٢، والشرح الكبير ٥٨٠: ٨، والبحر لزخار ٢٣٣: ٤.

(٣) سكاكي ١٥٧: ١٧، وتهذيب ١٨: ١٩، حديث ٥٦-٦٢، والاستبصار ٣: ٢٦٥، حديث ٩٤٩-٩٥١ و٩٥٣.

(٤) سيجر ٨١: ٢، ومجموع ٣٧٤: ١٧، وكفاية الأحبار ٧٤: ٢، ومعي لاس قدامة ٥٩٩: ٨، وشرح الكبير ٦١١: ٨، وندوة محمد ١١٠: ٢، وأحكام القرآن لاس نصري ٤: ١٧٤٥، وخامع لأحكام لقرآن ٢٨٤: ١٧، ورحمة الأمة ٦٤: ٢، وسن السلام ٣: ١١٠٩.

بالنهار عامداً فسد الصوم، وانقطع التتابع، وإن كان بالنهار ناسياً، فعلى قول أبي حنيفة: لا يفسد الصوم ويقطع التتابع (١).

وعلى قول مالك: يفسد الصوم ويقطع التتابع؛ لأنَّ عنده أنَّ الوطء ناسياً يفسد الصوم (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة، وطريقة الاحتياط.

وأيضاً قال الله تعالى: «فصيام شهرين متتابعين» (٣) وهذا قد وطأ قبل الشهرين، فيلزمه كفارتان على ما مضى القول فيه.

مسألة ٢٥: إذا وطأ غير روجته في حال الصوم ليلاً لم ينقطع التتابع، ولا الصوم. وإن وطأ نهاراً ناسياً مثل ذلك، وإن وطأ نهاراً عامداً قبل أن يصوم من لشهر لثاني شيئاً قطع التتابع، وإن كان بعد أن صام من الثاني شيئاً كن محطاً ولم يقطع التتابع، بل يبني عليه.

وقال الفقهاء: إن كن وطؤه ليلاً مثل ما قدسناه، وإن كان نهاراً قطع التتابع، ووجب الاستئناف (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة وأحسارهم (٥).

(١) التبع ٣٧٥، والساد ٢٥٣، وشرح مع لغير ٢٣٩، والهداية ٢٣٩، وشرح معناه على

هدية ٢٣٩، ودون هدية ٥١٢، ومجموع ١٧ ٣٧٤، وسنن الحنفين ١٠٣، ونعي لابن هدية

٥٩٩، والشرح الكبير ٦١٠، والجمع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨٤، ومسل السلام ٣ ١١٠٩

(٢) مدونة الكبرى ١٦٦ و٧٨، ومدينة محمد ٢ ١١٠، ومعه نيك ١ ٤٩٠، وأسهل لدارث

٢ ١٧٢، ونعي ٨ ٥٩٩، والشرح الكبير ٦١٠، والجمع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨٤، ومجموع

١٧٤: ١٧، وأحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٧٤٥

(٣) نساء ٩٢، والمائدة ٤

(٤) نعي لابن هدية ٨ ٥٩٩، ٦، وشرح الكبير ٦١١، ومدينة محمد ٢ ١١٠، ودون هدية

٥ ٢، وسنن الحنفين ٢: ١٠، وشرح المنية على الهداية ٣: ٢٣٩.

(٥) رد المحتار (٢٨٠، ٢٨١) حيث ١٠٥٥

مسألة ٢٦: إذا بظاهر من روحته مدة مثل أن يقول: أنت دعيت كظهر أمي يوماً أو شهراً أو سنة لم يكن ذلك ظهاراً.

وللشافعي فيه قولان:

قار في الأم: يكون مظاهراً، وهو احتسار المرئي، والأصح عندهم، وهو قول أبي حنيفة (١).

وقار في خلاف إس أبي لعل وأي حبة لا يكون مظاهراً. وهو قول مالك، والبيث بن سعد، وابن أبي ليلى (٢).

دليلاً: أن الأصل برءة بدنة، وشغلها تحتج إلى دليل، ولأصل إباحة الوطء. والمنع منه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٧: إذا وحت عليه الكفارة بعقوبة رقة في كفارة طهار أو قتل أو جماع أو ميم، أو يكون قد نذر عتق رقة مطلقاً فإنه يجرى في جميع ذلك أن لا تكون مؤمنة، إلا في القتل خاصة، وبه قال عطاء، والنخعي، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، لا أنهم أحازوا أن تكون كافرة (٣).

وعندنا أن ذلك مكروه وإن أحرأ.

وقال الشافعي: لا يجوز في جميع ذلك إلا المؤمنة، وبه قال مالك:

(١) الأم ١٥٩: ١٧، ومختصر بنى ٢٠١، ومجموع ١٧: ٣٥١ و ٣٥٤، ونوحد ٢: ١، ومسود ٦: ٢٣٢، وسيف ١: ٣٧٤، ومندون هـ ١: ٥٧ و ٥٠٨، ومعني لاس قدومه ٨: ٥٧، والشرح كبير ٨: ٥٧٣، وسيل السلام ٣: ١١١١.

(٢) معني لاس قدومه ٨: ٥٧١، والشرح كبير ٨: ٥٧٣، ولأم ١٧: ١٥٩، ومجموع ١٧: ٣٥٤، وسيل سلام ٣: ١١١١.

(٣) مسود ٧: ٢، وكتاب ٢: ٣٥١، والشرح فتح القدير ٣: ٢٣٤، وهـ ٣: ٢٣٤، ومندون هـ ١: ٥٠٩، وتبيين حاشي ٣: ٦، ومعني لاس قدومه ٨: ٥٨٦، والشرح الكبير ٨: ٥٩١، وكهـ ١: الأخير ٢: ١٢٢، وبدنه المعبد ٢: ١١٠، وأحكام العرب مختص ٣: ٤٢٥، وجمع لاحكم لقران ١٧: ٢٨٢، والبحر الزخار ٤: ٢٣٤.

والاوزاعي، وأحمد واسحاق (١).

دليفاً: أن الله تعالى ذكر هذه لكفرات ولم يشرط فيها الايمان، بل أطلق رقة، وربما قيدها بالايمان في قتل خطأ خاصة، فحمل عمره عيب يحتاج إلى دليل، ولا دليل في الشرع يوجب ذلك.

مسألة ٢٨: الموضع الذي يعترف به لايمان في سرقة فاته بجري إذا كان محكوماً بدمه، وإن كان صغيراً، وبه قل أبو حنيفة، والثوري فاته قل: لو كان ابن يومه اجزأ (٢).

وقال مالك: أحب أن لا يعتق عن الكفارة، لا بالعمى (٣).

وقال أحمد: يعحني أن لا يعتق إلا من بلغ حداً يتكلم عن نفسه، ويعبر عن الإسلام، وبعض أفعال المسلمين، لأن لايمان قوب وعمى (٤)

ومن اساس من قال: إنه لايجزى إعتاق الصغير عن الكفارة (٥)

دليفاً: قوله تعالى: «فتحرير رقبة مؤمنة» (٦) وهذا يطبق عليه اسم الرقة،

(١) الام ٥ ٢٨٠ و ٦٥:٧، ومختصر المري: ٢٠٤، والوجه ٨١ ٢، وكلمة لأخبار ٧٢ ٢، ومجموع ١٧ ٣٦٨، والراجح الوجه: ٤٣٩، ومغني المحتاج ٣ ٣٦٠، والمغني لأين قدامة ٨: ٥٨٦، والشرح كبير ٨ ٥٩٠ و ٥٩١، وندوة المجدد ٢ ١١٠، وسنة سنن ١ ١٨٨، والمبسوط ٣٧، وأحكام نيران بحقاص ٣ ٤٢٥، وحاشية العدوي ٢ ٩٦، وشرح العمدة على ابدانة ٣ ٢٣٤، وأحكام لقران لاس مغربي ٤ ١٧٤٤، وجامع الأحكام القرآن ١٧ ٢٨٢

(٢) لمبسوط ٣٧، وسنن ٢ ٢٥١٠٢، وعمدة القاري ٢٠ ٢٨٢، وفتح مغربي ١ ٥١٠، ونيس خدش ٣ ٦٢، وشرح فتح خدش ٣ ٢٣٤، والام ٥ ١٠٢٨٢ و ٦٥، ومختصر المري ٢٠٤، وفتح ٢ ٨٢، وكفاه لأحد ٢ ٧٢، والراجح الوجه: ٤٣٩، ومجموع ١٧ ٣٦٩، ومغني المحتاج ٣ ٣٦، وندوة المجدد ٢ ١١١، وشرح كبير ٨ ٦٠١، وشرح الرخا ٤ ٢٣٤

(٣) بدونه بكري ٣ ٧٥، وسنة سنن ١ ٤٨٩، وأبجد اندرث ٢ ١٧٢، وفتح برجم ٢ ٨٤، ونيس الزحار ٤ ٢٣٤.

(٤) الشرح الكبير ٨ ٦٠١، والبحر الزحار ٤ ٢٣٤.

(٥) السام: ٩٢.

(٥) الشرح الكبير ٨ ٦٠١.

وفي الموضع الذي قال (مؤمنة) يطلق عليه أيضاً، لأنها محكوم بإيمانها.
مسألة ٢٩: عتق المكاتب لا يجزى في الكفارة، سوء أذى من مكنته شيئاً
أو لم يؤد. وبه قال مالك، والشافعي، والاوزاعي، والثوري (١).
وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن أذى شيئاً من محومه لم يجز اعتقه، وإن لم
يستأد شيئاً منها أجزأه (٢).

دليلنا: أن عتق غير المكاتب محرر بخلاف، ولا دلالة أن عتق المكاتب
محرم، والأصل شغل الدمة بكفارة الرقة.

وأيضاً: فإن المكاتب عبداً على ضربين: مشروط عليه، وغير مشروط.
والمشروط عليه - وإن كان يحكم العبد - فليس له رده قبل العجز، وإذا لم
يرده لم يصح منه عتقه في الكفارة.

وإن كان مطلقاً فليس له أن يرده في الرق على حال.

مسألة ٣٠: عتق أم الولد حائز في الكفارات.

وحالف جميع الفقهاء في ذلك، الذين لم يبحروا بيع مَهْمَاتِ الأولاد (٣).

(١) المدونة الكبرى ٧٣ ٣، ومداية المجهد ١١١ ٢، وسعة لسلك ٤٨٨ ١، ولأم ٢٨١ ٥، ومختصر

مري ٢٠٥، والمجموع ١٧ ٣٧، وأبو حنيفة ٨٢ ٢، وكفاية الأخيار ٧٢: ٢، والبراج الوهاج: ٤٣٩،

ومعني المصحح ٣٦١ ٣، والشرح الكبير ٥٩٧ ١، وأحكام القرآن للتحفص ٣ ١٢٥، واللبوط

٦٧، وشرح فتح بقدر ٣٣٩ ٣، وهداية ٢٣٦ ٣، وأحكام القرآن لابن العربي ٤ ١٧٤٣

(٢) للبط ٥٧، ونياب ٢٥١ ٢ و٢٥٢، وهداية ٢٣٦ ٣، وشرح فتح القدير ٣ ٢٣٦، وأحكام

القرآن للتحفص ٣٣٩ ٣، وتبيين الحقائق ٧ ٣، ومداية المجهد ١١١ ٢، وفتاوى هدية

٥١٠ ١، وهداية المجهد ١١١ ٢، والشرح الكبير ٥٩٧ ٨، وفتح الرشد ٤ ٢٣٥

(٣) الأم ٢٨١ ٥، ومختصر المري ٢٠٥، والمجموع ١٧ ٣٧، والشرح الوهاج ٤٣٩، وأبو حنيفة ٨٢ ٢،

وكفاية الأخيار ٧٢ ٢، ومعني المصحح ٣٦١ ٣، وأحكام القرآن للتحفص ٣ ١٢٥، وهداية

٢٣٦ ٣، ومداية المجهد ١١١ ٢، وشرح سعة على الهدية ٢٣٦ ٣، والفتاوى هدية ٥١٠ ١،

وتبيين الحقائق ٧ ٣، واللبوط ٥٧، وشرح فتح القدير ٣ ٢٣٦، واللبوط ٢ ٢٥١، وهداية

الكبرى ٧٣ ٣، وهداية المجهد ١١١ ٢ و١١٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٤ ١٧٤٣، ومعني لابن

دليلاً: أنه قد ثبت عندنا جواربيها - على ما يدل عليه فيما بعد - واد ثبت حوربيها، ثبت حور عتقها في الكفارات؛ لأنّ أحداً لم يفرق.
مسألة ٣٩: عتق مدر حشر في الكفارات، وبه قال الشافعي (١).
وقال أبو حنيفة: لا يجوز (٢).
دليلاً: قوله تعالى: «فتحرير رقبة» (٣) وهو عام، وعليه إجماع المرفقة.
وأيضاً ثبت عندنا أنه يجوز بيع المدر - على ما نثبت (٤) - فإذا ثبت جواز بيعه ثبت جواز إعتاقه؛ لأنّ أحداً لا يفرق.
مسألة ٣٢: إذا أعتق عبداً مرهوناً وكان موسراً أحزاه، وإن كان معسراً لا يجزيه.

وللشافعي فيه قولان: في الموسر والمعسر.
أحدهما: أنه يجوز.
والآخر: أنه لا يجوز (٥).
وأصحح في الموسر أنه يجري، وفي المعسر أنه لا يجزي، مثل ما قلناه.
دليلاً: على أنّ عتق الموسر حائز: قوله تعالى: «فتحرير رقبة» (٦) ولم يفصل.

- قائمة ٥٩١: ٨، والشرح الكبير ٥٩٦: ٨، والبحر الرجار ٢٣٥: ٤.
(١) الأم ٢٨١: ٥، وكه نه لأحد ١٢٢: ٢، ومعنى صحيح ٣٦١: ٣، وشرح صحيح ٤٣٩، والمجموع ٣٧١: ١٧، وشرح فتح القدير ٢٣٦: ٣، وأحكام القرآن للجصاص ١٢٥: ٣، وندوة محمد ١١٢: ٢، والشرح الكبير ٨: ٦، وندوة محمد ١١٢: ٢، وشرح صحيح ٢٣٥: ٤.
(٢) مسند ٥٧: ٥، وندوة ٢٥١: ٢، وشرح صحيح ٢٣٦: ٣، وأحكام بحر المحقق ٣: ١٢٥، وندوة صحيح ١٠١: ٥، وندوة ٢٣٦: ٣، وشرح لعمدة على الهداية ٢٣٦: ٣، وسين صحيح ٣: ٧، والندوة ٥١٠: ١، وشرح الكبير ١٠: ٦، والبحر الرجار ٢٣٥: ٤.
(٣) النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣.
(٤) أي في ك ب المدير مسألة ٥.
(٥) الأم ٢٨١: ٥ و ٦٦: ١، وصحيح ٣٦١: ١، وندوة ٨٢: ٢، ومعنى صحيح ٣٦٢: ٣.
(٦) النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣.

وعلى أن عتق المعسر لا يجري: أن ذلك يؤدي إلى إبطال حق بيعه، فلا يجوز ذلك، وعدمه إجماع الفرق، لأنهم جمعوا على أنه لا يجوز من الرأى تنصرف في بره، ودلت عام في جميع ذلك، إلا ما أحرجه الدين.
مسألة ٣٣: إذا كان له عتق حتى حياته عمداً فإنه لا يجري إعتاقه في الكفارة، وإن كان خطأ جاز ذلك.

وللشافعي وأصحابه فيه ثلاث طرق:
أحدها: أن كان عمداً بعد اعتق فيه قولاً واحداً.
ون كان خطأ فعلى قولين (١)، ومنهم من عكس ذلك، فقال: إن كان خطأ، لم يمتد بعتق قولاً واحداً، ون كان عمداً فعلى قولين (٢).
وقال أبو اسحاق: لا فرق بين عمد وخطأ، فيها قولان، وهو الصحيح عندهم.

دليلاً: إجماع الفرق، لأنه لا خلاف بينهم، أنه إذا كانت جنايته عمداً أنه يستقل بمكة إلى المحمي عليه، وإن كانت خطأ فدية ما حتى به على مولاه، لأنه عاقلته، وعلى هذا لا بد مما قلناه.

مسألة ٣٤: إذا كان له عتد عائب يعرف خبره وحياته فإن اعتاقه حُر في الكفارة لا خلاف، وإن لم يعرف خبره ولا حياته لا يجريه وللشافعي فيه قولان:
أحدهما: مثل ما قلناه (٣).
والثاني: أنه يجري (٤).

(١) انظر الام ٢٨١:٥، وكفاية الأحرار ٣: ٧٢، والوجيز ٢: ٨٢، والمجموع ١٧: ٣٧٠.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) لام ٢٨١:٥، والمجموع ١٧: ٣٧٠، والوجيز ٢: ٨٢.

(٤) الوجيز ٢: ٨٢، والمجموع ١٧: ٣٧٠.

دليلاً: أن الكفارة متبقية وحوها. وحياة العبد مشكوك فيها، فلم يسقط المتيقن بالمشكوك .

مسألة ٣٥: إذا اشترى من يعتق عليه من أئنه وأهنته وأولاده وأولاده، فإن لم يوعنقهم عن الكفارة عتقوا بحكم العتقة، وإذا سوى أن يمع عتفهم عن الكفارة لم يخر ذلك عب ويعتقون بحكم العتقة، ويبى بكفارة عليه. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يمع عتفهم عن الكفارة ويخره (٢).
دليلاً: أن عبداً أن العتق لا يصح قبل المثلث، ولا يصح لئنه قبل المثلث. ومما تؤثر سببة في ملك، وهذا لا يصح ههنا؛ لأنه يد ملك انعتق - ب ملك، ولا يستقر فلا يمكن أن يتعقب لملك سببة

وأيضاً قوله تعالى: «افتحرير رقبة» (٣) وافتحرير يحصل بفعل المخررو عتقه، لأنه مثل لتعص، وهذا لعبد يد ملكه تخرر عليه لانهه، ولا يصق على ذلك سم التحرير، فسم يخره عن سحرير المأموره.

مسألة ٣٦: إذا وحب عبه عتق رقبة وعتق عبه رجل آخر عبده، وقع عتق عن معتق عبه، ولا يكون ولاؤه له، بل يكون سببة وبه قال لشافعي، إلا أنه قال: ولاؤه له (٤).

(١) الأثر ٥ ٢٨ و ١٦٦، ومختصر البرقي ٢٠٥، والمجموع ١١ ٣٦١، ونسرح بومح ٤٣٩، ومبي

المج ٣ ٣٦١، وكذا به لأحر ٢ ١٢٢، وبومح ٨٦، وهدايه ٣ ٢٣٧، وأحكام عرآن

نخصص ٣ ٤٢٥، ودس حدثن ١٣، ودينغ حدثن ٥ ١٠٠، وديانه المجد ٢ ١١٢

(٢) بسوط ٨، وأب ٢ ٢٥٢، وأحكام عرآن نخصص ٣ ٤٢٥، وشرح فتح عدير ٣ ٢٣٧،

ودينغ حدثن ٥ ١٠٠، وهدايه ٣ ٢٣٧، وسن حدثن ٨٣، وديانه المجد ٢ ١١٢

(٣) ساء ٩٢، والمجدة ٣.

(٤) الأثر ٥ ٢٨١ و ٦٥، ومختصر البرقي ٢٠٥، بسوط ١١ ١١، ونعي لاس فدايه ٧ ٢٥١، وشرح لكبر ٧

٢٥١ و ٢٥٢، والبحر الرخار ٤: ٢٣٦.

وسواء أعتق عنه تطوعاً أو عن واجب، يجعل أو غير جعل. فإن أعتق بغير جعل فهو كالبيع، وإن أعتق بغير جعل فهو كهدية.

وقال أبو حنيفة: إن أعتق بغير حازر، وإن أعتق بغير جعل لم يحر (١).

وقال مالك: لا يجوز ذلك بحال (٢).

دليلاً: أنه إذا أعتق عنه بآدمه فاعتق يقع عنه، لأنه كذالك قصد وبوى. والنبى صلى الله عليه وآله قال: «الأعمال بالنيات» (٣) وسية وقعت عن الغير، فوجب أن يقع العتق عنه.

مسألة ٣٧: إذا أعتق عنه بغير إدمه، فإن لعتق يقع عن المعتق دون المعتق عنه، سوء أعتقه عن واجب أو عن تطوع، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي (٤).

وقال مالك: إن أعتقه عن تطوع وقع العتق عنه كقوساً، وإن أعتقه عن واجب عنه، وقع ذلك عن المعتق عنه وأحرأه (٥).

دليلاً: قوله عليه لسلام: «الولاء لمن أعتق» (٦) ولعتق هو المباشر لعتق، فكان الولاء به دون المعتق عنه، وعند مالك الولاء من أعتق عنه.

مسألة ٣٨: إذا ملك لرجل نصف عديم، ورقيقه ملك لغيره، أو باقيهما

(١) مسوط ١٠٧ و ١١١، ومغنى ٥١١، ومغنى لاس مداعة ٢٥١٧ وشرح كبير ٢٥٢:٧.

(٢) المدونة الكبرى ٧٣:٣.

(٣) صحيح البخارى ٣١، ومغنى لاس مداعة ٢٥١ حديث ٤٣٣٧، ومغنى لاس مداعة ٢٥١.

وانس الكبرى ٣٤١:٧.

(٤) الام ٥ و ٢٨ و ٦٥، ومغنى لاس مداعة ١٠٧، ومغنى لاس مداعة ٥١١، وشرح كبير ٥٩٨.

(٥) المدونة الكبرى ٧٦:٣، والشرح الكبير ٥٩١.

(٦) مسوط ٢٧٠ و ٧٨٢، وصحيح البخارى ٩٦٣، وصحيح مسلم ١١٤١٣ حديث ١٥٠٤، ومغنى

أبي داود ٢١:٤ حديث ٣٩٢٩ و ٣٩٣٠، والمغنى الكبرى ٣٣٨:١٠.

حرّ، فاعتقها عن كفارة لم يجزئه.
ولأصحاب الشافعي فيه ثلاثة أوجه، فقال أبو لعباس مثل ما قسناه؛ لأنه
لم يعتق عبداً كاملاً (١).

وقال غيره: يجزئه ذلك (٢).
ومهم من قال: إن كان باقية مملوكاً لم يجزئه.
وإن كان باقية حرّاً أجزأه (٣).

دليلنا: قوله تعالى: «(تحرير رقبة)» (٤) وهذا ما اعتق رقبة، وأيضاً فقد ثبت
شغل الدمة بوجوب كفارة تحرير رقبة، ولم يقيم دليل على أنها تبرأ بهذا
فلا احتياط يفتصي عتق رقبة مفردة.

مسألة ٣٩: إذا كان عليه كفارات من حبس واحد فأعتق عنها أوصاف
نية التكفير دون التعيين أجزأه بلاحلاف، وإن كانت من أجناس مختلفة
مثل: كفارة الطهار وكفارة القتل فلا بد فيها من نية لتعيين عن كل كفارة،
وإن لم يعين لم يجزئه، وإن قال أبو حنيفة (٥).

وقال لشافعي يجزئه وإن لم يبين التعيين (٦).
دليلنا: قوله صلى الله عليه وآله: «(الأعمام بالنسب)» (٧) فوجب ما لم تحصل فيه

(١) مجموع ١٧ ٣٧١، ومعنى لاس عداه ٨ ٦٢٧، والشرح الكبير ٨ ٦٢٧.

(٢) مختصر بري ٢٠٥، ومجموع ١٦ ٣٧١، ومعنى لاس عداه ٨ ٦٢٧، والشرح الكبير ٨ ٦٢٧.

(٣) مجموع ١٦ ٣٧١، ومعنى لاس عداه ٨ ٦٢٧، والشرح الكبير ٨ ٦٢٧.

(٤) النساء: ٩٢.

(٥) مبسوط ١٠٧، وبدائع الصنائع ٥ ٩٩، وهداية ٣ ٢٤٥، وشرح منيع بقدر ٣ ٢٤٥ و
٢٤٦، ومعدن حنيفة ١ ٥١١، وتبيين الحقائق ٣: ١٣، والبحر الزخار ٤: ٢٣٦.

(٦) مختصر بري ٢٠٥، ومعنى مدح ٣ ٣٥٩، وبدائع الصنائع ٥ ٩٩، وشرح منيع بقدر ٣ ٢٤٥،
وهداية ٣ ٢٤٥.

(٧) صحيح بخاري ٣١، ومعنى لاس عداه ٢ ١٤١٣، حديث ٤٢٣٧، ومسنود أحمد بن حنبل ١ ٢٥.

السِّبَّةُ إِلَّا يَحْرِي؛ وَلَئِنْ أَصْلُ شَعْلِ لَمَقَّةٍ، وَلَا خِلَافُ أَنَّهُ إِذَا عَسَّ سِبَّةٌ يَحْرِيهِ؛
وَلَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى إِجْزَائِهِ إِذَا لَمْ يَعْتَيْنِ، فَالاحتياط يقتضي ما قلناه.

مسألة ٤٠: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عَنْ رَقَّةٍ، فَشَكَّ هَلْ هِيَ عَلَيْهِ مِنْ كَفَّارَةِ
ظَهَارٍ لَهُ، أَوْ قَتْلٍ، أَوْ حُمَاعٍ، أَوْ عَيْسٍ، أَوْ عَسٍّ نَدْرُ؟ فَأَعْتَقَ سِبَّةً مَا يَحِبُّ عَلَيْهِ
مَحْمُولًا أَحْزَاهُ.

وقال الشافعي: إِنْ كَانَ الَّذِي وَحَسَّ عَلَيْهِ عَنْ كَفَّارَةِ أَبْنَاهَا كَدَّتْ أَحْزَانَهُ
وَإِنْ كَدَّتْ عَنْ نَدْرٍ لَمْ يَحْرِيهِ، لِأَنَّهُ يَحْسِبُ بِسِبَّةٍ انْتَعِي (١).

دليلنا: قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَتَحْرِيرُ رَقَّةٍ» (٢) وَلَمْ يَشْرُطْ سِبَّةً لَتَعْيِي، وَأَبْصَاحًا وَنَسَبَةً
انْتَعِي قَدْ تَكُونُ مَحْمُولَةً، وَفَدْنُكَ مَفْضَلَةٌ، وَهَذَا أَلَى سِبَّةِ التَّعْيِي مُحَمَّدًا.

مسألة ٤١: سِبَّةُ الْإِعْتِقِ: يَحِبُّ أَنْ تَقَارَنَ حَابُّ لِعْتِقٍ، فَلَا يَحْرِي أَنْ
تَتَقَدَّمَهَا.

وللشافعي فيه طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا مِثْلُ مَا قُلْنَا مِنْهُ كَالصَّلَاةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَحْرِي فِي الْعَتَقِ تَقَدُّمَهَا (٣).

دليلنا: أَنَّ مَعْنَى فِي حَالٍ يَحْزُرُ أَنْ يَقَعَ فِي كَفَّارَةٍ وَعَبْرَ كَفَّارَةٍ، فَلَا يَدْرِي
مُقَارَنَةُ السِّبَّةِ لَهُ كَسَائِرِ مَا تَوَثَّرَ فِيهِ السِّبَّةُ، وَأَبْصَاحًا وَأَصْلُ شَعْلِ لَمَقَّةٍ، وَلَا دَسَلٍ
عَلَى مَرْتَبَتِهِ إِذَا تَهَضَّعَتْ، فَحَبُّ مُقَارَنَتِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَحْرُومٌ بِخِلَافِ.

مسألة ٤٢: إِذَا وَحَسَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عَنْ عَتَقٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ صَوْمٍ فَارْتَدَّ لَمْ تَصَحَّ

وَلَيْسَ الْكَبِيرُ ٣٤١: ٧.

(١) الْأَمُّ ٦٤٧، وَتَحْتَصِرُ أَيْ ٢٠٥، وَمَعْنَى مَحْرُجٍ ٣٥٩.

(٢) أَلَسَّ ٩٢، وَتَحْدِيدُهُ ٣.

(٣) الْأَمُّ ٢٨١ و ٦٤٧، وَسِرَاجُ الْوَهَّاجِ ٤٣٩، وَمَعْنَى الْمَصْحُوحِ ٣٥٩: ٣، وَالْمَجْمُوعُ ١٨١: ٦ و ١٨٢،

وَكِتَابَةُ الْأَحْبَارِ ٧٢: ٢، وَالْمَغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ ٦٢٥: ٨، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٦٢٤.

منه لكفارة بالعتق ولا بالأطعام ولا بالصوم. ووافقنا الشافعي في الصوم، وليس فيه خلاف (١).

وله في العتق والأطعام ثلاثة أقوال مسيّة على حكم ملكه ونصرفه: أحدها: أنّ ملكه صحيح، ونصرفه إلى أن يقتل أو يموت، فعلى هذا يصحّ منه لاعتاق ولاطعام (٢)، وبه قال أبو يوسف، ومحمّد (٣).

والثاني: أنّه باطل. فعلى هذا لا يحزیه العتق ولا الأطعام. والثالث: أنّه مراعى، فمن عاد إلى الإسلام حكم بأحزائه، وإن لم يعد، حكمنا بأنّه لم يحزته، وبه قال أبو حنيفة (٤).

دليلنا: أنّ الأصل شغل الذمة، وبراءتها يحتاج إلى دليل، وأيضاً بالعتق والأطعام يحتاج إلى بينة بقرينة، ولا يصحّ ذلك من المرتد.

مسألة ٤٣: في بركات البحري، وفيه ما لا يحزى، وبه قال جميع الفقهاء (٥)، إلّا داود، فإنه قال: الجميع يحزى (٦).

دليلنا: الإجماع. وداود سعه الإجماع، ولأنّ لأصل شغل الذمة، فلا يجوز إبراؤها بكل رقبة إلّا بدليل قاطع.

مسألة ٤٤: الأعمى لا يحزى إلا خلافاً بين الفقهاء، والأعمى يحزى إلا

(١) لأم ٥، ٢٨٤، ومختصر عربي ٢٠٥.

(٢) لأم ٥، ٢٨٤.

(٣) أخر عن أبي يوسف ومحمّد في مطبوعه من بعد در منوره.

(٤) لأم ٥، ٢٨٤، ومختصر القرني: ٢٠٥ والميسوط ١٤: ٧.

(٥) لأم ٥، ٢٨١، و٦، ٦٥، وحز ٢، ٨١، وكفارة لأحزاب ٧٢، وشرح الوهب ٤٣٩، والمجموع

١٧، ٣٦٨، ٣٧٠، وميسوط ٢٦، والسنن ٢، ٢٥١، والهداية ٣، ٢٣٥، وشرح فتح القدير

٣، ٢٣٥، وبه لا يحد ١١٢، ١١١، وسعة التذلل ١، ٤٨٨، وأحكام بقران لمختصائص ٣، ٤٢٥.

وأحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٧٤٣.

(٦) المحلى ١٠: ٥٠.

خلاف، ولتقطع السيدين والرجلين، أو البدين، أو الرجلين. أو يد واحدة
ورح واحد من خلاف عبد الشافعي لا يجزي (١).
وعند أبي حنيفة يجزي (٢). وبه نقول.
دليلنا: قوله تعالى: «فتحرير رقبة» (٣) ولم يفصل.
مسألة ٤٥: المملوك إذا كان مولوداً من زن فته يحرى في الكفارة، وبه قال
جمع الفقهاء (٤)، إلا الرهري، والأوزاعي، فأنهما قالوا لا يحرى (٥).
دليلنا: قوله تعالى: «فتحرير رقبة» (٦) ولم يفصل.
مسألة ٤٦: إذا وجد رقبة وهو محتاج إليها لخدمته أو وجد ثمنها وهو محتاج
إليه بتممته أو كسوته أو سكاه لا يلزمه الرقبة، ويحور له لصوم، وبه قال
الشافعي (٧).

(١) الأم ٥: ٢٨٢، وكفاية الأحكام ٢: ٧٢، والوجز ٢: ٨٢، وشرح السويع ٤٣٩، ومعنى المحتاج
٣: ٣٦١، مجموع ١٦: ٣٦٨، ومعنى لاس قدمه ٨: ٥٨٨، وبه يفتد ٢: ١١١، وشرح الكبر
٥٩٢: ٨.

(٢) البيوط ٢: ٣٨٦، وصنف ١: ٣٨٦، وبه ب ٢: ٢٥١، وبه يفتد ٥: ١٠٨ و ١٠٩، وهذه
٣: ٢٣٥، ومنه يفتد ٣: ٧، وشرح فتح القدير ٣: ٢٣٦، ومعنى لاس قدمه ٨: ٥٨٨، وشرح
الكبير ٨: ٥٩٢، وبدانة يفتد ٢: ١١١.

(٣) سورة ٩٢، ويحد ٣.

(٤) الأم ٦: ٦٥، ومجموع ١: ٣٦٩، وكذا به الوجز ٢: ٧٢، وسدونة يكرى ٣: ١١٦، ومعنى لاس قدمه
٨: ٥٩١، والشرح الكبير ٨: ٦٠٠، وفتح الرحيم ٢: ١٤.

(٥) مجموع ١٦: ٣٦٩، وشرح الكبر ٨: ٦٠٠.

(٦) سورة ٩٢، ويحد ٣.

(٧) الأم ٥: ٢٨٣، ومختصر البرقي ٢٠٥، والوجز ٣: ٢٨٣، والمجموع ١٦: ٣٦٧، وكذا به لأحب ٢: ٥٣٢،
وشرح السويع ٤٤١، ومعنى لاس قدمه ٨: ٥٩٢، وأحكام لقرن
٣: ٤٢٥، ومجموع لأحكام القرن ١٧: ٢٨٣، وشرح فتح القدير ٣: ٢٣٩، والوجز بحد
٤: ٣٣٦.

وقال مالك والأورعي: يلزمه لعنق في الموضعين معاً (١).
 وفان أبو حنيفة: إذا كان واحداً للفرقة وهو محتاج إليها لزمه إعتاقها ولا
 يجوز له الصوم. وإذا وجد اثنين وهو محتاج إليهما لا يلزمه الاعتاق، ويجوز له الصوم (٢).
 دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضاً الأصل براءة مدقة.

وأيضاً قوله تعالى: «ما جعل عليكم في الدين من حرج» (٣).
 مسألة ٤٧: إذا سفل عند العحر في الصوم ولو احب أن يصوم شهرين
 متتابعين ملاحاف، فإن أفطر في حلال ذلك لم يعر عذر في شهر الأول. أو قل
 أن يصوم من ثاني شيئاً، وحسب ستافه ملاحاف، وإن كان يفطره بعد أن
 صم من ثاني شيئاً ولو يوماً واحداً حاربه لساء عليه، ولا يلزمه الاستشاف.
 وحالف جميع فقهاء في ذلك. وقالوا: يجب عده لاستشاف (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة وأحاديثهم، وقد ذكره في الكتاب الكبير (٥).
 ويمكن أن يقال قوله تعالى: «فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين» (٦)

(١) مدونة الكبرى ٣/ ٦٦ و ٦٨، وسنة بسط ١/ ٤٨٩، أحكام العرب ٣/ ٤٢٥، والمعني
 لأمر مقدمه ٨/ ٥٩٢، والجميع لأحكام العرب ١٧/ ٢٨٣، والبحر الرخا ٤/ ٢٣٦
 (٢) بسوط ١٣/ ٧، وأحكام العرب ٣/ ٤٢٥، وسنة ٢/ ٢٥٣، وشرح فتح القدير ٣/ ٢٣٩،
 والفتاوى الهدية ١/ ٥١٢، وسنن خلائق ٣/ ١٠، والمعني لأمر مقدمه ٨/ ٥٩٢، والجميع لأحكام
 القرآن ١٧/ ٢٨٣، والبحر الرخا ٤/ ٢٣٦.

(٣) فتح ٧٨

(٤) الأم ٢٨٣: ٥ و ٦٦: ٧، وعنصر المزي ٢٠٥، والجميع ١٧/ ٣٧٤، والوحي ٢/ ٨٤، والراجح الوهاج
 ٤٤١، ومعني المحتاج ٣/ ٣٦٥، وكديده لأخبار ٢/ ٧٤، والمدونة الكبرى ٣/ ٦٦، وبيضة السالك
 ٤٩١، وبسوط ٦/ ٢٢٥ و ٧/ ١٢، وسنة ٢/ ٢٥٣، والمعني لأمر مقدمه ٨/ ٥٩٨، وشرح
 الكبير ٨/ ٦٠٧، والفتاوى الهدية ١/ ٥١٢، والجميع لأحكام القرآن ١٧/ ٢٨٣

(٥) تهذيب ٤/ ٢٨٢ حديث ١٨٥٥ و ٨٥٦، وص ٢٨٤ حديث ٨٦١، وانظر لك في ٤/ ١٣٨ حديث ٣٠١
 و ٧، ودعائم الإسلام ٢/ ٢٨٠ حديث ١٠٥٥، والامتنعار ٢/ ١٢٤ و ١٢٥ حديث ٤٠٤ و ٤٠٥.

(٦) بمحاذلة: ٤.

يتناول ذلك ، لأنه تابع بين الشهرين الأول والثاني وإن صام منه شيئاً ، وبس في الآية أنه يجب عليه أن يتبع بين أيام الشهر كله ، والمعتمد لأقول .

مسألة ٤٨ : إذا فطر في حلال الشهرين لمرض يوجب ذلك لم يقطع التتابع ، وحار له الساء ، وهو قول الشافعي في تقديم ، واختاره المزي (١) .
وقال في الحديد : يقطع ، ويجب الاستئاف (٢) .

دليلاً : إجماع الفرقة وأخبارهم (٣) ؛ ولأن إيجاب الاستئاف إنما وجب على من يطر لضرب من العقوبة لتهاونه بما يجب عليه ، وهذا أمر عذب عليه من فعل الله لا يصح له فيه ، فجري مجرى الحيض ، ولأن إذا أوجب الاستئاف لم يأمن - إذا استأنف - أن يمرض ثانياً ، وكذلك كل مرة ، فيؤدي إلى أن لا يمتك من الصوم ، وأن يصوم لا إلى هاية . فعي عن ذلك لما قدناه .

مسألة ٤٩ : إذا سافر في الشهر الأول ففطر قطع التتابع ، ووجب عليه الاستئاف .

وعند شافعي : أن ذلك مبي على قولين في المرض ، فإن قل : إن المرض يقطع التتابع ، فهو أولى ، وإذا قل : لا يقطع التتابع ، ففي هذا قولان : أحدهما : مثل ما قلناه .

والثاني : لا يقطع (٤) .

(١) مختصر مزي ٢٠٦ ، والشرح الوهاج ٤٤١ ، ومعني لمحتاج ٣٦٥ ، ووجيز ٢٨٤ ، والمجموع ١٧ ٣٧٣ ، ومعني لاس فداية ٨ ٥٩٦ ، وشرح بكير ٨ ٦١٧ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨٣ .

(٢) الأ ٥ ٢٨٣ ، و٦ ٦٦٧ ، ومختصر المزي ٢٠٥ و٢٠٦ ، والشرح الوهاج ٤٤١ ، ومعني لمحتاج ٣ ٣٦٥ ، والوجيز ٢ ٨٤٤ ، وكفاية الأخبار ٢ ٧٤ ، والمجموع ١٧ ٣٧٣ ، ومعني لاس فداية ٨ ٥٩٦ ، والشرح بكير ٨ ٦١٦ و٦٠٧ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨٤ .

(٣) بهذيب ٤ ٢٨٤ ، حديث ٨٥٨ و٨٦٠ ، والاسبصار ٢ ١٢٤ ، حديث ٤٠٦ و٤٠٣ .

(٤) المجموع ١٧ ٣٧٥ ، وكفاية الأخبار ٢ ٧٤ ، والوجيز ٢ ٨٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧ ٢٨٣ .

دليلاً: قوله تعالى: «فصيام شهرين متتابعين» (١) وهذا متتابع. وأيضاً والسفر باختياره، فلا يجوز له الإفطار كاحصر.

مسألة ٥٠: الحامل والمرضع إذا أفطرت في الشهر الأول فحكمها حكم المريض بلاحلاف، وإن أفطرتنا خوفاً على ولديها، لم يقطع انتتاع عدد، وحر البناء.

واحتنف أصحاب الشافعي فيه، فقال بعضهم: هو عملة المفطر في المرض، فأنه عذر كالمرض.

ومهم من قل: إن تتابع يقطع قولاً واحداً (٢).
دليلاً: أن ذلك عذر أوجب الله تعالى فيه الإفطار عندنا، وما يكون كذلك لا يجب به الاستشاف كاحيض والمرص.

مسألة ٥١: إذا دخل الطعم أو الشرب في حلقه بالاكراه لم يفطر بلاحلاف. وإن ضرب حتى أكل أو شرب فعندنا لا يفطر، ولا يقطع التتابع.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقلناه.

والثاني: يفطر ويقطع التتابع (٣).

دليلاً: إجماع المرفة على أنه لا يفطر، فإذا ثبت ذلك لا يقطع التتابع بلاحلاف.

مسألة ٥٢: إذا قتل متعمداً في أشهر الحرم وحب عليه الكفارة بصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم. وإن دخل فيها لأصحى وأيام لتشريق.

٢٨٤، والمعني لابن قدامة ٥٩٧: ٨، والشرح الكبير ٦٠٨: ٨.

(١) لمجدلة: ٤.

(٢) المجموع ٣٧٥: ١٧.

(٣) كفاية الأحيار ٧٤: ٢، والشرح الكبير ٦٠٨: ٨.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، فقالوا: ذلك لا يجوز (١).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

مسألة ٥٣: إذا ابتدأ بصوم أيام لشريق في الكفارة، صح صومه، وكذلك يجوز استمّل به في الأمصار، فأما متى فلا يجوز على حال. وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يجوز في الكفارة دون تطوع.

والثاني: أنه لا يجوز على حال، ساء على حوار صوم المجتمع هذه الأيام، لأن له في ذلك قولين (٣).

دليلنا: قوله تعالى «أفصام شهرين متتابعين» (٤)، ولم يعين. وإنما أخرجنا بعضها بدليل الإجماع، مثل المفطر والأصحي وغيرهما.

مسألة ٥٤: لا يدرمه أن يبوي التتابع في الصوم، بل تكفيه بية الصوم فحسب. وللشافعي فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: مثل ما قلناه (٥).

والثاني: أنه يحسب أن يبوي ذلك أول ليلة (٦).

والثالث: أن يبوي ذلك كل ليلة (٧).

(١) مسود ١٣٧، والعمدوني المندسة ١، ٥١٢. وحاشية الشنقي انصوح بـ: مش سيبى خفاني ٣، ١٠٣، وتبيين الحقائق ٣: ١٠٣.

(٢) بـ: في ٤، ١٣٩، ١٤، حديث ٩٠٨، ولهذه ٤، ٢٩٧ حديث ٨٩٦.

(٣) الأم ٥: ٢٨٣، ومختصر الزد ٢٠٥ و ٢٠٦، والمجموع ١٧: ٣٧٦.

(٤) النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤.

(٥) المجموع ١٧: ٣٧٧ و ٣٨٢. ومعنى صح ٣، ٣٦٥، وأوجز ٢، ٨٤. وسرح بـ: روح ٤٤١، وكفاية الأحيار ٢: ٧٤.

(٦) المجموع ١٧: ٣٧٧ و ٣٨٢.

(٧) لام ٥، ٢٨٤، والمجموع ١٦: ٣٧٧ و ٣٨٢، وكفه بـ: لأخبار ٢، ٧٤، ومعنى لمحا ٣، ٣٦٥، والسراح

دليلنا: قوله تعالى: «فصيام شهرين متتابعين» (١) ولم يذكر إيجاب البتة لتتابعين، وأيضاً الأصل براءة النقة، وشعلها يحتج به دليل.

مسألة ٥٥: إذا صام شعاع وشهر رمضان عن الشهرين المتتابعين لم يجزئ عنها بلا خلاف، وصوم شهر رمضان صحيح لا يجب عليه التقضاء عندما. وبه قال أبو حنيفة (٢).

وقال الشافعي: يجب عليه قضاء شهر رمضان؛ لأنه ماعين لبتة (٣).
دليلنا: ذكره في كتاب الصوم أن تعيين البتة في صوم شهر رمضان ليس بواجب (٤)، فإذا ثبت ذلك فلا قضاء عليه بلا خلاف.

مسألة ٥٦: الاعتبار في وجوب الكفارات لمرئنة حال الأداء دون حال الوجوب، فمن قدر حال الأداء على الاعتناق لم يجزئه الصوم، وإن كان غير واجد لها حين الوجوب.

وللشافعي فيها ثلاثة أقوال:

أحدهم: وهو لأشبهه عندهم. مثل ما قلناه (٥).

والثاني: أن الاعتبار بحال الوجوب دون حال الأداء. وبه قال أبو

حنيفة (٦).

الوجه ٤٤١.

(١) النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤.

(٢) بسوط ١٢٧، ونيس خلائق ١٠٣، والشرح لكر ٨٠٩.

(٣) الأم ٢٨٤: ٥، ومختصر ابن أبي ٢٦، ومعني لمصاح ٣٦٦.

(٤) تقدم ذكره في (ج ٢ من هذا الكتاب ١٦٤) مسألة ٤ من كتب الصوم.

(٥) الوجيز ٢: ٨٣، والمجموع ١٧: ٣٦٨، وشرح الوجه ٤٤١، ومعني لمصاح ٣: ٣٦٥، وكتابه الأحبار

٧٣٢، وأحكام يعرفون لاس المعرف ٤: ١٧٤٣، ونعي لاس هداية ٨: ٦١٩، وشرح الكبير

٥٨٥: ٨، والبحر الرخا ٢٣٧: ٤.

(٦) الوجيز ٢: ٨٣، والمجموع ١٧: ٣٦٨، والشرح بوجه ٤٤١، ومعني لمصاح ٣: ٣٦٥، وكتابه الأحبار

واكتلت: أن الاعسار ياعلط الحالين من حين الوجوب الى حال الأداء (١).
 دليلنا: قوله تعالى: «من لم يجد فصيام شهرين متتابعين» (٢) وهذا واحد
 عند الشروع في الصوم بترقية، فوجب أن لا يجزئه.
 وأيضاً الاعتناء بحال الأداء دون حال الوجوب في سائر الواجبات، مثل
 من دخل عليه وقت الصلاة وهو فاقد للماء، ووجد الماء في آخر الوقت، فإن
 فرضه الوضوء بخلاف، وهذا لا يعتمد، لأنه قياس، غير أنه يلزم لمخالف المصير
 اليه.

مسألة ٥٧: إذا غيم لمكفر الرقعة، فدخل في الصوم، ثم قدر على الرقعة،
 فإنه لا يلزمه الاعتناء، ويستحب له ذلك، وهكذا المتمتع إذا عدم هدي،
 فصام، ثم قدر على الهدي، واستبهم إذا دخل في الصلاة، ثم وجد الماء لا يلزمه
 الانتقل، وبه قال شافعي، ومالك، ولأوزاعي، وأحمد، وإسحاق (٣).
 وذهب ثوري، وأبو حنيفة وأصحابه: إلى أنه يرمه الرجوع الى الأصل في
 هذه الموضع كلها: إلا أنه فضل في المتمتع، فقال: إن وحده في صوم ثلاثة
 انتقل إليه، وإن وحده في صوم السبع لم ينتقل؛ لأن عمده تسعة صوم ثلاث
 دون السبع (٤).

-
- ٧٣ ٢، ومبسوط ٦ ٢٣٥، وشرح نصيه على الهدية ٣ ٢٤٠، والمغني لابن قدامة ٨ ٦١٩، والشرح
 الكبير ٨ ٥٨٥، وأحكام نيران ابن العربي ٤ ١٧٤٣، والبحر الزخار ٤ ٢٣٧
 (١) المجموع ١٧ ٣٦٨، والوجيز ٢ ٨٣، وكفاية لأخبار ٢ ٧٣، وسراج النواحي ٤ ٤٤١، ومغني المحتاج
 ٣ ٣٦٥، والمغني لابن قدامة ٨ ٦١٩، والشرح الكبير ٨ ٥٨٥، والبحر الزخار ٤ ٢٣٧.
 (٢) نساء: ٩٢، والمجادلة ٤
 (٣) الأم ٥ ٢٨٣، ومختصر المقرئ ٢٠٦، والمجموع ١٧ ٣٧٦ و ٣٧٧ و ١٨ ١٢٣، وكفاية الأخبار ٢ ٧٣،
 وبدوة الكبرى ٣ ٨٣، وشرح الكبير ٨ ٥٨٦، والبحر الزخار ٤ ٢٣٧
 (٤) مبسوط ٦ ٢٣٥، ومختصر المقرئ ١ ٥١٢، وشرح الهدية على الهدية ٣ ٢٤٠، وتبيين خدق
 ١٠٣، وشرح الكبير ٨ ٥٨١، والمجموع ١٧ ٣٧٦ و ١٨ ١٢٣ و ١٢٤، والبحر الزخار ٤ ٢٣٧

وقال لمربي: يرمه الاستعال إلى الأصل في المواضع كلها (١).
 دليلنا: إجماع العرفة وأحارهم (٢)، ولأن دخوله في الصوم واجب بالإجماع،
 ولا يتقل منه يحتاج إلى دليل ولا دليل.
 مسألة ٥٨: إذا طهر وعق قبل لعود لم يجزئه.
 وقال الشافعي: يجوز (٣).

دليلنا: أن لعق، بما يجب (٤) إذا أرد استراحة الوطء. وعده إذا عاد وقبل
 ذلك لم يجب. فلا يجزي ميعقه في الحال عما يجب عليه في المستقر، كاركعة
 قبل صلب، وكمرة يمين قبل عقد اليمين. وأيضاً عبه إجماع العرفة.
 وأحارهم، قد ذكرها في الكتاب الكبير (٥).

مسألة ٥٩: يجب أن يدفع الطعام إلى ستين مسكياً، ولا يجوز أن يدفع حق
 مسكينين أو مسكين. لا في يوم واحد ولا في يومين، وإن قال شافعي (٦).
 وقال أبو حنيفة: إن أعطى مسكيناً واحداً كل يوم حق مسكين في ستين
 يوماً حق ستين مسكيناً أجزأه، وإن أعطى في يوم واحد حق مسكينين أو حرم
 يجزئه (٧). وعندنا يجوز هذا مع عدم لمساكين.

-
- (١) مختصر مربي ٢٠٦، والمجموع ٣٧٦: ١٧ و ٣٧٧، وكفاية الأخيار ٧٣: ٢.
 (٢) دعائم الإسلام ٢٧٩: ٢ حديث ١٠٥٤، وقرب الإسناد ١١١، والكافي ١٥٩: ٦ ذيل الحديث ١٢،
 والتهذيب ١٧: ٨ ذيل الحديث ٥٣ و ٥٤.
 (٣) المجموع ١٦ و ٣٨٢ و ١٨ و ١١٦، وتبيين المحسن ١١٣ و ٣ (٤) في نسخة الحجرية يجب عليه
 (٥) انظر التهذيب ١٢ و ٨ حديث ٤٠، والإسنادر ٢٦٠ و ٣ حديث ٩٣٠.
 (٦) الأئمة ٢٨٤ و ٢٨٥، وسحر ٨١ و ٢، وكذا الأحرار ١٧ و ١٦، والمجموع ٣٧٧ و ٣٨١، وجامع
 لأحكام القرآن ١٧ و ٢٨٧، وصل نسخة ١١١٠ و مسود ١٧ و ٦، وشرح فتح الصدير ٣ و ٢٤٣،
 ومعني المحتاج ٣: ٣٦٦، والشرح الكبير ٨: ٦١٥.
 (٧) مبسوط ١٧ و ٧، ونسب ٢ و ٢٥٤، وشرح فتح الصدير ٣ و ٢٤٣، وهذا به ٣ و ٢٤٣، والمجموع
 ١٦ و ٣٧٧، وشرح الكبير ٨ و ٦١٥، وجامع لأحكام القرآن ١٧ و ٢٨٧.

دليلنا: إجماع افرقة، وقوله: «إطعام ستين مسكياً» (١) وقال في كفارة
اليمن: «إطعام عشرة مسكين» (٢) فاعتبر تعالى العدد، فلا يجوز لإحلاله
كما لا يجوز لإحلاله بالإطعام.

وأيضاً طريقة الاحتياط تقتضي ذلك؛ لأن ما اعتراه مجمع على حوزة،
وما قاله أبو حنيفة لا دليل على حوازه.

مسألة ٦٠: لا يجوز إعطاء لكفارة لمكاتب، وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك (٤).

دليلنا: طريقة الاحتياط.

مسألة ٦١: لا يجوز دفع الكفارة إلى الكافر، وبه قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: يجوز (٦).

دليلنا: ما قلناه في مسألة الأولى من طريقة الاحتياط، فإن إعطاءه لمسلم

مجمع على حوازه، وإعطاؤه لكافر ليس على حوازه دس.

مسألة ٦٢: يجب أن يدفع إلى كل مسكين مدين. والمدة: رطلان وربع

بالعراقي، في سائر الكفارات.

(١) المجردة ٤

(٢) المائة: ٨٩

(٣) لأمر ٥ ٢٨٥، وعصر لمري ٢٠٧، ومعني المخرج ٣ ٣٦٦، ومجموع ١٧ ٣٨٢، والمعني

لاين قدامة ٨: ٦١٣، والشرح الكبير ٨: ٦١٣.

(٤) المعني لاين قدامة ٨: ٦١٣.

(٥) لأمر ٥ ٢٨٥، وسرخ نوح ٤٤١، ومجموع ١٧ ٣٨٢، ومعني محتاج ٣ ٣٦٦، وكفارة الأجير

٧٤: ٢، والمعني لاين قدامة ٨: ٦١٢، وسرخ نص ٢ ٤٩، ورحمة لأمر ٢ ٦٥، وسرخ الكبير

١٢٦: ٢، والشرح الكبير ٨: ٦١٣.

(٦) المبسوط ٧: ١٨، وسرخ الصائغ ٤٩: ٢، والفتاوى اهـ ١ ٥١٣، وسرخ الكبرى ٢ ١٢٦.

ورحمة الأئمة ٢ ٦٥، والمعني لاين قدامة ٨: ٦١٢، والشرح الكبير ٨: ٦١٣.

وقال الشافعي: مدّ في جميع ذلك، وهورطس وثبت، إلّا فدية الأذى خاصة، فأنّها مئذنان، وبه قال ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة (١).
 وقال أبو حنيفة: إن أخرج تمرّاً أو شعيراً فأنّه يدفع صاعاً وهو: أربعة أمداد، ولمدّ: رطلان، وإن أخرج طعاماً فنصف صاع.
 وفي لزيب روايتان: أحدهما صاع، ولا حري: نصف صاع (٢). وقال مالك: مثل قول الشافعي، إلّا كفارة الطهارة، فأنّه قال: يدفع لي كل مسكين مدّاً - بمدّ الحجري - وهو مدّ وثلاث عمّة النبي صلى الله عليه وآله (٣).
 دليلنا: جمع فرقة وأخبارهم (٤)، وصريفة الاحتياط.
 مسأله ٦٣: يجب أن يطعم ما يغلب على قوته وقوت أهله.
 وقول الشافعي: يجب أن يطعم من غلبت قوت البهائم (٥).
 وقال أبو سفيان بن حرب: مثل ما قلناه (٦).
 دليلنا: قوله تعالى: «من أوسط ما تطعمون أهبيكم» (٧) فأوجب من أوسط

(١) الأم ٥: ٢٨٤، والمجموع ١٧: ٣٧٨، وكندية الأ ٢: ٧٤، وسبوط ١٦٧، وأحكام القرآن لمختص ٣: ٤٢٦، وعمدة القاري ٢٠: ٢٨٢، وبدية المجتهد ٢: ١١٢، وميزان الكفري ٢: ١٣٤، ورحمة الأئمة ٢: ٨٠، والبحر الزخار ٤: ٢٣٩.

(٢) أحكام القرآن لمختص ٣: ٤٢٦، وسبوط ١٦٧، وعمدة القاري ٢٠: ٢٨٢، ولباب ٢: ٢٥٤، والميزان الكفري ٢: ١٣٤، والمجموع ١٧: ٣٧٨.

(٣) سدوة الكفري ٣: ٦٨، وسبعة مائت ١: ٤٩١، وبدية المجتهد ٢: ١١٢، وأسهل مدارك ٢: ١٧١، والمجموع ١٧: ٣٧٨، والمجمع لأحكام القرآن ١٧: ٢٨٥، وعمدة القاري ٢٠: ٢٨٢، وحاشية العدوي ٢: ٢٩١، والميزان الكفري ٢: ١٣٤، ورحمة الأئمة ٢: ٨٠، وسحر الزخار ٤: ٢٣٩.

(٤) تفسير العياشي ١: ٣٣٨ حديث ١٧٤، وسند ٨: ٢٣ حديث ٧٥.

(٥) الأم ٥: ٢٨٤، والمجموع ١٧: ٣٧٨، ومختصر مري ٢٠٦ و٢٠٧، وكندية الأحبار ٢: ٧٤، ومعي المخت ٣: ٣٦٧، وسراج الوهاج: ٤٤١، وأحكام القرآن لمختص ٣: ٤٢٦، وعمدة القاري ٢٠: ٢٨٢.

(٦) حكى في المجموع ١٧: ٣٧٨ و٣٧٩ نقول عن أبي عبيد بن جريفة فلاحظ.

(٧) المائدة: ٨٩.

مانطعم أهبتنا: لا مايطعمه أهل البلد.

مسألة ٦٤: إذا كان قوت أهل البلد اللحم أو الدس أو الأقط وهو قوته جاز أن يخرج منه.

وللشافعي في الأقط قولان (١)، وفي اللحم والس طريقان. مهم من قل: على قولين كالأقط (٢) ومهم من قال: لا يتور قولاً واحداً (٣).

دليلنا: قوله تعالى: «من أوسط ما تطعمون أهليكم» (٤) ولم يفضل.

مسألة ٦٥: إذا أحضر ستم مسكياً فأعطاهم ما يجب لهم من طعام أو أطعمهم إياه. سوء قل: ملكتكم أو أعطيتكم فإنه يكون حثراً على كل حال إذا كانوا بالعين. وبه قال أهل العراق (٥).

وقال الشافعي: إن أطعمهم لا يخرجه؛ لأنه لم يملكهم؛ ولأنّ كسهم يريد وينقص. وإن قال: أعطيتكم، أو خدوه لا يجرى، لأنه ما ملكهم، وإن قال: ملكتكم بالسوية ففيه وجهان (٦).

دليلنا: إجماع، وفرقة، وأيضاً قوله تعالى: «أطعموا ستم مسكياً» (٧) وهذا قد أطعم ستم ولم يفضل.

(١) الأم ٢٨٤:٥، ومختصر الزبي ٢٠٧، ومجموع ٣٧٩ ١٧، ومغني المحتج ٣ ٣٦٧، وأحكام القرآن للخصاص ٤٢٦:٣

(٢) بالمجموع ٣٧٩:١٧، ومغني المحتج ٣:٣٦٧.

(٣) بالمجموع ٣٧٩:١٧، ومغني المحتج ٣:٣٦٧.

(٤) المائدة: ٨٩.

(٥) مسوط ١١٤ و ١٥، وأهداه ٣ ٢٤٢، وشرح فتح القدير ٣ ٢٤٢، وتبيين الحقائق ٣ ١١، ومجموع ٣٨١:١٧، والشرح الكبير ٦٢١:٨ و ٦٢٢.

(٦) الأم ٢٨٥ ٥، والوجيز ٢ ٨٤، ومجموع ٣٨١ ٧، والمسوط ١٥ ٧، ومدة ٣ ٢٤٢، وشرح الكبير ٦٢٢ و ٦٢١.

(٧) المجادلة: ٤.

مسألة ٦٦: كل ما يستنى طعاماً يجوز حراجه في الكفارة.
وروى أصحابنا أن أفضله خمر ولحم، وأوسطه الخمر و ريت، ودونه
الخبز والملح (١).
وقال الشافعي: لا يجوز، لا الخمر، فأما الدقيق والسويق وخرفانه
لا يجوز (٢).

وقال الأمامي من أصحابه: إنه يجزيه الدقيق (٣).
وكذلك الخلاف في لقمرة، قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وآله «وحب صاعاً
من تمر أو شعير أو طعام (٤)، ولم يذكر الدقيق ولا خمر.
دليلاً: إجماع الفرق، وأيضاً قوله تعالى: «و طعام من مسكياً» (٥)، وكان
ذلك يستنى طعاماً في لقمرة، فوجب أن يجزي حكمه بظاهر.
مسألة ٦٧: إذا أطلعهم حساً وكس حساً في كفارة يمين لم يجزئه، وقد قال
الشافعي (٦).

وقال مالك: يجزيه (٧).
وقال أبو حنيفة: إذا أطلعهم حساً وكس حساً بقيمة إصبعهم حس لم يجزئه،

(١) دعاء لإسلام ٢٢ ١٢٢ حديث ٣٢٤، وفيه حديث أبي بصير في مسأله ١٥ ١٩ حديث ١٠ عن

التريال والتحريف

(٢) الأم ٥ ٢٨٥، ومختصر بري ٢٠٦، ومجموع ١١ ٣٦٩ و ٣٨٠

(٣) المجموع ١٧ ٣٨٠

(٤) الأم ٧: ٦٤.

(٥) المجادلة: ٤.

(٦) الأم ٧ ٦٤، ومختصر بري ٢٩١، ومجموع ١٩ ١٢٣، وشران كبرى ٢ ١٣٤، ورحمة الأمة

٨١ ٢

(٧) نسب شعري في مسأله كبرى ٢ ١٣٤، حواشي في حجه في عهد وعدمه، في شافعي ومالك.

ولم ألحق في المصادر المتوفرة على قول مالك بجوازه.

وإن كسا حمساً وأطعم حمساً بقيمة كسوة خمس أجزاء (١).

دليلاً: قوله تعالى: «إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم» (٢) فحيز بن إطعام عشرة أو كسوة عشرة، من كس حمساً وأطعم حمساً لم يمتثل الظاهر، بل خالف.

مسألة ٦٨: يجوز صرف الكفارة في الصغير والكبير إذا كانوا همداً بلا خلاف، وعندما يجوز أن يطعمهم إياه ويُعَدَّ صغيرين كبير. ووافقنا مالك في عدَّ صغيرين كبير (٣).

وقال لشافعي وأبو حنيفة: لا يصح أن يقصصهم إياه. من يحتاج أن يعطي وليه ليصرفه في مؤنته (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة، وأيضاً قوله تعالى: «إطعام ستين مسكياً» (٥) ولم يشتر تقفيض الولي.

مسألة ٦٩: إذا أعطى كفارته لمن طاهره الفهر ثم مات له أنه غي أجزاء. وبه قال أبو حنيفة، ومحمد، ومالك، والشافعي في القديم (٦).

وقال في الجديد: لا يجزي - وهو لا يصح عندهم - وبه قال أبو يوسف (٧).
دليلاً: قوله تعالى: «إطعام ستين مسكياً» (٨) ونحن تعلم أنه أراد من كان ظاهره كذلك لا لباطن؛ لأن الباطن لا طريق لنا إليه، وهذا قد أعطى

(١) لمبسط ٨: ١٥١، وسبب الحديث ٣: ١١١، وسبب الكبرى ٢: ١٣٤، ورجح لامة ٢: ٨١.

(٢) لامة ٨٩.

(٣) انبواب الكبرى ٢: ١٣٤، ورجح الأئمة ٢: ٨١.

(٤) المجموع ١٧: ٣٨١، وكذا في الأخير ٢: ١٤٢، وسبب الكبرى ٢: ١٣٤، ورجح لامة ٢: ٨١.

(٥) المجادلة: ٤.

(٦) محصر المرئي: ٢٠٧، والميزان الكبرى ٢: ١٦٦.

(٧) الأم ٥: ٢٨٥، ومحصر المرئي: ٢٠٧، والميزان الكبرى ٢: ١٦٦.

(٨) المجادلة: ٤.

من ظاهره كذلك ، فوجب أن يكون مجزئاً.

مسألة ٧٠: إذا وجبت عليه الكفارة في الظهار فأراد أن يكفر بالاعتاق أو الصوم، ينزله تقديم ذلك على المسس بلاحلاف، وإن أراد أن يكفر بالطعام مع العحر عنها فكذلك لا يحل له الوطء قبل الاطعام، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي (١).

وقال مالك: يحل له الوطء قبل الاطعام (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣)، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٧١: لا يجوز إخراج القيمة في الكفارات، وبه قال الشافعي (٤)

وقال أهل العراق: يجوز، إلا في العتق مثل الزكوات (٥).

دليلنا: طريقة الاحتياط، لأنه إذا أخرج لمصوص اجزأه بلاحلاف. وإذا

أخرج القيمة فليس على إجرائه دليل.

مسألة ٧٢: إذا قلت المرأة لروحها: أنت علي كظهر أمي لم يتعلق به

حكم. وبه قال أبو حنيفة، وعمر، والشافعي (٦).

(١) الأم ٥ ٢٨٥، ومختصر المري ٢٠٧، ومجموع ١٧ ٣٦٥، ٣٦٦، وكفيه لأحد ٢ ١٧٤، وبخير

٢ ٧٩، وأحكام القرآن لمختص ٣ ٤٢٦ و ٤٢٧، ومبسوط ٦ ٢٢٥، ومجمع لأحكام القرآن

١٧ ٢٨٣، ونجهر الزجر ٤ ٢٤٠

(٢) لمبسوط ٦ ٢٢٥، وفتاوى الهندية ١ ٥٠٧ و ٥١١، ونجهر الزجر ٤ ٢٤٠

(٣) الكافي ٦ ١٥٢، حديث ٩ و ٢٢، ومن لا يحضره فقيه ٣ ٣٤١، حديث ١٦٤١، وص ٣٤١، حديث

١٦٤٩، والتعليق ١٢: ٨، حديث ٣٩ و ٤٠، وص ٢٠، حديث ٦٤.

(٤) الأم ٥ ٢٨٥، ومجموع ١٧ ٣٨٠ و ٣٨٤، ومعنى لانس فداية ٨ ٦١١، والبحر بترخار ٤ ٢٤١،

والشرح الكبير ٨ ٦٢١.

(٥) المبسوط ٨ ١٥٢، والبحر الزجر ٤ ٢٤٠

(٦) الأم ٥ ٢٧٨، ومجموع ١٧ ٣٥٦، وأحكام القرآن لمختص ٣ ٤٢٣ و ٤٢٤، ومبسوط ٦ ٢٢٧،

ومعنى لانس فداية ٨ ٦٢٢ و ٦٢٣، ورحمة الأمة ٢ ٦٥، وأسيران كسرى ٢ ١٧٥، وإجماع

لأحكام القرآن ١٧ ٣٧٦ و ٢٧٧، وفتاوى فاضل ١ ٥٤٦، وفتاوى الهندية ١ ٥٠٧

وقال بن أبي ليلى، والحسن البصري: يلزمها كفارة الظاهر (١).

وقال أبو يوسف: يلزمها كفارة اليمين (٢).

وحكي أن رجلاً سأل ابن أبي ليلى عن هذه المسألة، فقال: عليها كفارة الطهار، فسأل محمدًا فقال: لا شيء عليها، ثم سأل أبو يوسف وأحمره عما قالوا، فقال: سبحان الله شيخان من مشايخ المسلمين علقا، عليها كفارة يمين (٣).

دليلنا: أن الأصل براءة النعمة، ولم يقم دليل على بروج امرأة هذا القول شيء.

وأيضاً قوله تعالى: «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا» (٤) فعلق الحكم على من طاهر من نسائه، وهذا صفة لرجاء، فلا يدخل فيه النساء. ثم أوجب الكفارة بالعود. والعود الغزم على الوطء. أو إمساكها زوجة مع القدرة على الطلاق. وهذا لا يوجد في المرأة.

مسألة ٧٣: يجوز للمرأة أن تعطي الكفارة لزوجها إذا كان فقيراً، وبه قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: لا يجوز (٦).

دليلنا: قوله تعالى: «إصفا عشرة مساكين» (٧) ولم يفرق، وهذا مسكين.

(١) على ١٠ ٥٤، والنفى لابن قدامة ٨: ٦٢٢، وفتاوى قاضيخان ١: ٤٣٣.

(٢) أحكام عمر بن الخطاب للحصص ٣: ٤٢٤، والجامع لأحكام القرآن ١٧: ٢٧٧، وعموم ١٧: ٣٥٧.

(٣) أحكام لقرآن للجصاص ٣: ٤٢٤.

(٤) المعادة: ٣.

(٥) عمدة القاري ٩: ٣٢، والأحكام سلفدية ١٢٤، ورحمة الأمة ١: ١١٢، والميراث الكبير ٢: ١٧.

ونشرح الكبير ٢: ٧١٣، وتبيين الحقائق ١: ٣٠١.

(٦) المبسوط ٣: ١١٣، والسيب ١: ١٥٦، وعمدة القاري ٩: ٣٢، ونداء نصاب ٢: ٤٩، وشرح فتح

تفسير ٢: ٢٢، وسنن حقائق ١: ٣٠١، ورحمة الأمة ١: ١١٢، والميراث الكبير ٢: ١٧، وأحكام

سبطانة ١٢٤، والشرح الكبير ٢: ٧١٣. (٧) المائدة: ٨٩.

المهارس

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار المبوية
- ٣- فهرس أحاديث الأئمة عليهم السلام
- ٤- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة

رقم الآية

(٢) البقرة

- ١٨٠ كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ... ١٣٥ و ١٥٤
- ١٨١ قُلْ بِذَلِكَ يَعْلَمُ مَا فِي سُلُوكِكُمْ... ٢٥٥
- ٢٢١ وَلَا تَتَّبِعُوا الْأَسْوَاقَ حَتَّى يَخْرُجُوا... ٣١٢
- ٢٢٢ فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحْجَبِ ٣٣٨
- ٢٢٣ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ٣٣٨
- ٢٢٦ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢
- ٥١٣ و ٥١٥ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢١
- ٢٢٧ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ٥١٢ و ٥١١
- ٢٢٨ وَمَعُولَتَيْنِ مُحَيَّيْنِ ٥١٦ و ٥٠٠
- ٢٢٩ انْطَلِقْ مَرَّتَيْنِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ... ٣٥٥ و ٤٢٤ و ٤٣٠
- ٢٢٩ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ٤٤٥
- ٢٢٩ وَلَا يُحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا... ٤٢١
- ٢٢٩ فَإِنْ حَفِظْتُمْ أَنْ لَا يَفْسُدَ فِيكُمْ... ٤٢٢ و ٤٤١
- ٢٢٩ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا إِذَا أَفْتَدَتْ بِهِ ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٧ و ٤٤٢ و ٤٩٧
- ٢٣٠ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى... ٢٥٢ و ٣٣٤ و ٣٤٥ و ٤٢٤ و ٤٤٥ و ٤٥١ و ٤٨٢

- ٢٣٠ فلا تحزن له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ٥٠٣ و ٥٠٤
 ٢٣٠ حتى تنكح زوجاً غيره ٥٠٥
 ٢٣٢ فلا تعصوهن أن ينكحن أزواجهن ٢٥٢
 ٢٣٦ لا حياح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن... ٣٧٤ و ٣٨٢ و ٤١٠
 ٢٣٦ وتمسوهن على الموسع قدره وعلى المقتدره ٣٧٦
 ٢٣٦ حقاً على المحسنين ٤٠٠
 ٢٣٧ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ٣٦٥ و ٣٧٧ و ٣٩٥ و ٣٩٢ و ٣٩٧
 ٢٣٧ فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون... ٣٩٠
 ٢٣٧ إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ٣٩١
 ٢٤١ وللمصبرات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ٣٧٥ و ٤٠٠
 ٢٧١ إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخموها... ٢٢٥

(٣) آل عمران

- ٣٧ وكهدهم زكريا كنما دخل عليها زكريا المحراب... ٧٢

(٤) النساء

- ٣ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء... ٢٤٦ و ٢٦٢ و ٢٧٢ و ٢٩٦ و ٢٩٧
 ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٢٠ و ٣٢٢ و ٣٤١ و ٣٤٤
 ٣ مثنى وثلاث ورباع ٢٩٤
 ٤ وآتوا النساء صلقاتهن من ثيابهن ٣٦٩
 ٧ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ٢١٨ و ٢٥٢ و ٢٦٤ و ٢٩٠ و ١٠١ و ١٨٤
 ١١ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ٧ و ٤٥ و ٦٥ و ١٠١ و ١١٢ و ١٨٤
 ١١ ولأنبويه لكل واحد منها السُّنُس ١٠١
 ١١ فبأن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمة الثلث ٤٠ و ٥٦

١١٠	وورثه أبواه فلائمه الثلث	١١
٤٠ و ٣٩	فإن كان له إخوة	١١
١٤٧	من بعد وصية يوصي بها أو دين	١١
٦٨	آبائكم وأبنائكم لا تذرون أيتهم أقرب لكم نعماً	١١
١١٠ و ١٠١ و ٢٥	ولكم نصف ما ترك أرواحكم	١٢
١١٠	ولهن الربع مما تركتم	١٢
٨٨	وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة...	١٢
٣٥ و ٣٤	فإن كان أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث	١٢
٣١ و ٢٨٠	حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم	٢٣
٣٠٤	وأنتهات نسائكم	٢٣
٣٠٥ و ٣٠٤	وربايكم اللاتي في حوزكم من...	٢٣
٣٠٤	من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن...	٢٣
٣٠٢	وأن تجمعوا بين الأختين	٢٣
٥٠٢	لمحصنات من النساء	٢٤
٣٥٢ و ٢٨٣	والمحصنات من النساء إلا ما ملكت	٢٤
٣٤١ و ٣٠٧ و ٣٠٦ و ٢٩٦	وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتعوا بأموالكم	٢٤
٣٤١	فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة	٢٤
٣١٤ و ٢٩٩ و ٢٤٧	ومن لم يستطع منكم طولاً أن يسكح المحصنات...	٢٥
٣١٩	فيس ما ملكت أيماكم من فتياتكم المؤمنات	٢٥
٣١٥ و ٢٨٠ و ٢٥٩	فانكحوهن بإذن أهلهن	٢٥
٣١٥	ذلك لمن خشي العنت منكم	٢٥
٤١٥	واللاتي تحافون بشورهن فيظوهن...	٣٤
٤١٦	فابعثوا حكماً من أهلهم وحكماً من أهلها	٣٥
٤١٦	إن يريدوا إصلاًحاً يوفق الله بينهما	٣٥
٥٥٢ و ٥٥٠ و ٥٤٩ و ٥٤٧ و ٥٤٥ و ٥٤٣	فتحري رقية مؤمنة	٩٢
٥٥٧ و ٥٥٦ و ٥٥٥ و ٥٤١	فصيام شهرين متتابعين	٩٢

٢٨٣	١٢٧ وترغبون أن تنكحوهن
٥٥ و ٤٩ و ٣٧ و ٣٥	١٧٦ يستغفونك قُلِ اللَّهُ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ
٥١	١٧٦ إِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ

(٥) المائدة

٢٩٧	٥ اليوم أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ...
٣١٢	٥ والمُحْصَنَاتُ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا الْكِتَابَ
٤١٦	٣٨ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
٣٣٦	٤٢ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ
٥٦٠ و ٥٦٤ و ٥٦٦	٨٩ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ
٥٦٢ و ٥٦١	٨٩ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ

(٦) الأنعام

٢١٣	١٤١ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ
١٣٨	١٦٠ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّبْتِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا

(٧) الأعراف

٤٩٢	١٦٣ وَسُئِلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاصِرَةً أَسْحَرُ
٤٩٢	١٦٦ فَلَمَّا عَتَوْا عَنَّا سَأَلْنَا عَنْهُمْ كَيْفَ بَرَدَتْ...

(٨) الأنفال

٤٥	١٢ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ
٢٠٤ و ١٨١ و ١٥١	٤١ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
٢١١	٤١ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِیَتَامَىٰ
٢١٣ و ٢١٢	٤١ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ
٢٠٤ و ٢٠٢	٦٠ وَمَنْ رَبَّاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَلَوْا اللَّهَ

- ٦٨و٦٧ ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يشخن فى الأرض ١٩٤
 ٧٥ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ٨و١٢و١٣و٢١و٣٧و٤٦و٥٨و٥٩و٦٠
 ٦٢و٦٤و٦٨و٧١و٧٨و٨١و٩٣و١٠١و١٠٣و١٢٧و١٣٠

(٩) التوبة

- ٢٨ إنما المشركون نجس ٤٠٦
 ٣٠ وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى
 ٦٠ إنما الصدقات للفقراء ٢٢٦و٢٢٩و٢٣٢و٢٣٣و٢٣٩و٢٤٢
 ٦٠ وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ٢٣٤ و٢٣٦
 ٦٠ وفي سبيل الله ٢١٨
 ١٠٣ خذ من أموالهم صدقة ١٦٥ و٢٢٥
 ١٠٣ وصل عليهم ٢٢٦

(١٧) الاسراء

- ٣٣ ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً... ٢٧٠

(١٨) الكهف

- ٧٩ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون... ٢٣٠

(١٩) مريم

- ٦٥ وإني خعت الموالي من ورائي وكانت امرأتى... ٦٥ و٧٢
 ٦ يرثي ويرث من آل يعقوب ١٨٤

(٢١) الأنبياء

- ٦٢و٦٣ قالوا أنت فعلت هذا بآلهتنا ٤٩٠

(٢٢) الحج

٥٥٣ ٧٨ ماجمل عليكم في الدين من حرج

(٢٤) النور

٤١٦ ٢ والزانية والزاني فاجلدوا
٢٤٨ ٣١ ولا يدين زنته إلا مظهر منها
٢٤٩ ٣١ أو ما منكأ أيمانته
٢٦٧ و ٢٦٢ و ٢٦١ و ٢٥٦ ٣٢ وأكبحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم
٣٧٣ و ٣١٦ و ٢٨٠

(٢٦) الشعراء

٣٣٨ ١٦٥ أتأتون الذكران من العالمين...

(٢٧) النمل

١٨٤ ١٦ وورث سليمان داود

(٢٨) القصص

٣٣٤ ٩ وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولث

(٣٠) الروم

٢٩٥ ٢٨ ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم...

(٣٣) الاحزاب

٢٤٥ ٦ وازواجه أمهاتهم

- ٦ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ٨ و١٢ و١٣ و٢١ و٣٧ و٤٦ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦٢ و٦٤ و٦٨ و٧١ و٧٨ و٨١ و٩٣ و١٠١ و١٠٣ و١٢٧ و١٣٠
- ٦ في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ١٢
- ٣٠ يا ساء النبي من يأت منكّن بفاحشة... ١٣٨
- ٣٣ إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ١٥٦
- ٤٩ يا أيها الذين آمنوا إذا بكمتم المؤمنين ٣٧٤
- ٤٩ ثمّ طمّتموهنّ من قبل أن تمسوهنّ فما لكم . ٣٩٨
- ٥٠ يا أيها النبيّ إنّ أحلبنا لك أزواجك ٢٨٩
- ٥٠ خالصة لك من دون المؤمنين ٢٩٠
- ٥١ إنّ أراد النبيّ أن يستكحها ٢٩١
- ٥١ تُرجي من تشاء منهمّ وتؤوي ٤١١
- ٥٣ ولا تسكحوا أزواجه من بعده أبداً ٢٤٥

(٣٨) ص

- ٤٤ ونحذ بك صحناً فاصرب به ولا تحث ٤٩٠

(٤٧) محمد

- ٤ فَصَرَّتْ الرقاب حتى إذا نُحْتَمَوْهُمْ فُتِدُو ١٩١

(٥٨) المجادلة

- ٢ ما هنّ أمّهاتهم إلا اللائي ولنهنّ ٥٣١
- ٢ وإنهنّ ليقولن مكرراً من القول وزوراً ٥٣١
- ٣ وادينّ يُطاهرون من سائهنّ ٥٢٥ و٥٢٧ و٥٣٢ و٥٣٨ و٥٦٦
- ٣ من قل أن يتماستا ٥٣٩

- ٤ فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ٥٥٣ و ٥٥٨
٤ فصيام شهرين متتابعين ٥٤١ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧
٤ فإطعام ستين مسكيناً ٥٦٠ و ٥٦٣ و ٥٦٤

(٥٩) الحشر

- ٧ فقله وللرسول ولذي القربى ٢١٣

(٦٠) المحتجة

- ١٠ ولا تمسكوا بعهن الكوافر ٣١٢

(٦٥) الطلاق

- ١ إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعنتهن... ٤٥١
١ فطلقوهن لعنتهن ٤٤٦
٢ و١ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء... ٤٥٤
٢ فإذا بلغن أحلهن فامسكوهن بمعروف ٤٥٤
٢ فامسكوهن بمعروف أو عارقوهن بمعروف ٥٠١
٢ أو عارقوهن بمعروف ٥٠١
٢ فاشهدوا ذوي عدل منكم ٥٠١

(٧٤) المدثر

- ٤٢ و ٤٤ ما سلككم في سقر. قالوا لم لك من المصتين... ٢٢٣

(٧٥) القيامة

- ٣١ و ٣٢ فلا صدق ولا صلى. ولكن كذب وتولى ٢٢٣

(١١١) المسد

- ٤ وامراته حمالة الحطب ٣٣٤ و ٥٠٦

فهرس الأحاديث والآثار النبوية

٧	إبائي هذان سيدا شباب أهل الجنة
٥٠٣	أتريدون أن ترجعني الى رفاة أم لا
٢٥٣	إدروا الحدود بالشبهات
٣٦٥ و ٣٧٧ و ٣٩٣ و ٣٩٩	أدوا لعلائق
٢٤٨	إذا أراد أحدكم أن يتزوج امرأة فيسطر الى وجهها
	ذا طرح لله في قلب امرء خطة امرأة فلا بأس أن يتأمن
٢٤٨	عاسن وجهها
١٥٣	أربمون داراً
٢٤	الاسلام يزيد ولا ينقص
٢٤	الاسلام يعلو ولا يُعلَى عليه
١٩٢	إطلقوا ثمامة
٦٥	إعط الحاريتين الثلثين، واعط امها الثمن وما يبق لك
٤٥	إعطها الثلثين، وللام الثمن وما يبق فلك
٥٤٨	الأعمال بالنيات
٧٨	أعيان بني لأُم أولى من بني العلات
٥٥	أعيان بني الام يرثون دون بني العلات

- ٣٦٧ إلتمس ولو خاتماً من حديد
- ٥٦ ألحقوا الفرائض بأهلها، فما تركت فمرجل ذكر
- ٦٥ ألحقوا المرائض فما أبقت الفرائض فلاولي عصبة ذكر
- ٢٤٧ الذي لا أهل له ولا ولد
- ١٥٧ إليهم هؤلاء أهل يتي
- ١٥١ أما بنوهاشم وسواالمطلب فشيء واحد
- ٢٧٥ أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبوجهم...
- ٢٩٤ أمره النبي صلى الله عليه وآله أن يمارق واحدة مبرق
- ٣٢٤ و ٢٩٤ امسك أربعاً وفارق سائرهن
- ٣٠٠ امسكها
- ١٩٣ أمرو عيث وحتى ترجع الى مكة فتقول...
- ٤٨٤ إن أبغض الأشياء الى الله تعالى الطلاق
- ٨٩٧ إن بني هذا سيد يصلح الله به بين فتيين من المسلمين
- ٣٦٧ إن أعطيتها إتياء جلست ولا أزال لك
- ٣٦٩ إن كان أصدقها وهي حامل عنه فله..
- ٢٧٦ إن كان في شيء مما يداوى به خير فالحمامة
- ١٦٧ إن الله تصلق عليكم عند وفائكم بثث أموالكم...
- ٣٤٢ أن النبي صلى الله عليه وآله أدن منها بمكة
- ١٩٨ أن النبي صلى الله عليه وآله استعان يهود بني قينقاع
- ٢٠٠ أن النبي صلى الله عليه وآله أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم
- ٢٠١ أن النبي صلى الله عليه وآله أسهم يوم حير لكل فرس سهمين
- ٢٨٤ و ٢٦٩ أن النبي صلى الله عليه وآله أعتق صفية وجعل عتقها صداقها
- ٢٠١ أن النبي صلى الله عليه وآله أعطاني أربعة أسهم...
- ٢٠٠ أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى الفارس سهمين، سهماً له..

- ٥٦٣ انّ النبي صلى الله عليه وآله أوجب صاعاً من تمر
- ٢٠٩ انّ النبي صلى الله عليه وآله بعث سرية من الجيش قبل أوطاس
- ٣٤٧ انّ النبي صلى الله عليه وآله تروح امرأة من غفار
- ١٣ انّ النبي صلى الله عليه وآله جعل ميراث ولد الملائنة لأمه
- ٣٣٠ انّ النبي صلى الله عليه وآله رد ابنته زيب على زوجها
- ٥٠٦ انّ النبي صلى الله عليه وآله رحم يهوديين ربا
- ٣٩٣ انّ النبي صلى الله عليه وآله روج بنته بحمصانة
- ٣٦٦ انّ النبي صلى الله عليه وآله روج المرأة على نعيم آية من كتب الله
- ١٩٣ انّ النبي صلى الله عليه وآله قادى رجلاً برحبى
- ١٩٦ انّ النبي صلى الله عليه وآله فتح هوارى ولم يقسم أرضها
- ٢٠١ انّ النبي صلى الله عليه وآله قسم حير ثمانية عشر سهماً
- ٢٠١ انّ النبي صلى الله عليه وآله كان يُعطي الفارس ثلاثة أسهم
- ١١٥ انّ النبي صلى الله عليه وآله كتب اليها بأن يورث امرأة أشيم الضابي
- ٢١٤ انّ النبي صلى الله عليه وآله لم يُعطه نبي عبد شمس
- ٣٢ انّ النبي صلى الله عليه وآله سى عن بيع الماء
- ١٤٥ انّ الوصية عاردا على الثلث بطله إلا أن تُحير الورثة
- ١١ أن أوى بكن مؤمن من نفسه، من ترك ديناً أوضيعة...
- ٢١٣ انّ وبني المطلب لانفترق في جاهلية ولا سلام
- ٢١٤ انما اعصيتهم لأهم ما فارقوا في جاهلية ولا سلام
- ٤٥٨ و ٤٦٢ و ٤٦٧ انما لاعمال بالنيات، ونما كل امرئ ماوى
- ٤٥٣ بما تلك واحدة فراجعها إن شئت
- ٣٤١ انّ النبي صلى الله عليه وآله حرّمه يوم خير
- ٣٧٠ نه سى عن بيع ما لم يقض
- ٢٥٣ الأيم أحق بنفسها من وليها
- ٢٨١ انما امرأة زوجها ولتان فهي للأول منها

- أَيُّهَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَهَا ٢٥٩
- أَيُّهَا عَبْدٌ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنٍ مُوَالِيَهُ... ٢٥٩
- أَيُّهَا عَبْدٌ نَكَحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِر ٣١٧
- أَيُّهَا عَبْدٌ نَكَحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ مُوَالِيَهُ فَتَنَكَاحَهُ بَاطِلٌ ٢٥٩
- بَايْتُ امْرَأَتَكَ وَعَصَيْتُ رَتْلَكَ ٤٤٩ و ٤٤٨
- الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ٤٣٥ و ٣٨٤
- تَحْرُمُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَ مَوَارِيثَ عَتِيقَهَا وَلَقِيطَهَا وَوَلَدَهَا ١٣
- الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَبِيرٌ ١٤
- الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ ١٤
- الشَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا... ٢٦٥
- حَقٌّ يَدُوقُ عَصِيْلَتَهَا ٥٠٥ و ٥٠٤
- الْحَرَامُ لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ ٣٠١
- الْخَالُ وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ ٨
- حُذِيَ مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ ١٦٠
- خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَآلِهِ بِرَمْرَةٍ وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا ٣٥٤
- خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نِسَاءً فَاحْتَرَبَهُ ٤٧٠
- خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ الْخَفِيفُ الْخَادِ ٢٤٧
- رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ ٤٧٩
- زَوَّجْتُكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ٢٦٢ و ٢٩٣
- صَدَّقْتُ الْمُسْلِمَ أَخَا الْمُسْلِمِ ٤٩١
- ضَمَنِي عَلَيْكَ ثِيَابَكَ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ ٣٤٨
- طَلَاقُ الْأُمَةِ طَلَقَتَانِ، وَعَدَّتْهَا حَيْصَتَانِ ٤٩٨
- الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ ٥١٦ و ٤٤٢
- طَلَّقَهَا ٣٠٠

- عصيت ربك ٤٥٢
- على اليد ما أخذت حتى تؤدي ١٧٤
- مردّها النبي صلى الله عليه وآله على أبي سفيان بالعقد الأول ٣٢٧
- فقم وعندها عشرين آية، وهي امرأتك ٣٦٨-٣٦٧
- فه، أرايت إن عجز واستحقق ٤٤٨
- في مجلس واحد ٤٥٣
- قد زوجتكها بما معك من القرآن ٣٦٧
- كان يُعطي لعمته صفية من سهم ذي القربى ١٥٢
- كنت أذنت لكم في متعة النساء وقد حرّمها الله ٣٤٢
- كيف طلقتهما ٤٥٣
- لا، إنما أنا شافع ٢٧٦
- لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي ٢٣١
- لا تزرعوا على ابني هذا بوله ٨
- لا جناح على امرئ أن يصدق امرأة... ٢٦٦
- لا حتى تذوق العسيلة ٥٠٣
- لا حتى تذوق عيسته ويذوق عسيلتك ٥٠٣
- لاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب ٢٣١
- لا طلاق فيما لا يملك، ولا بيع فيما لا يملك ٤٣٤
- لا طلاق قبل نكاح ٤٣٣
- لا طلاق ولا عتاق في اغلاق ٤٧٩
- لا نكاح إلا بولي ٢٦٤ و ٢٥٩
- لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل ٢٦٣ و ٢٦١
- لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ٢٦٣ و ٢٨٧ و ٢٩٢ و ٣٢٠ و ٣٢٣
- لا وصية لوارث ١٣٥

- ٢٤ لا يتوارث أهل ملّتين
- ٣١ لا يتوارث أهل ملّتين شيء، ترث المرأة مال زوجها ومن دينه...
- ٣٠٨ و ٣٠٢ لا يُحرّم الحرام الحلال
- ٢٥ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
- ١٩٣ لا يوسع المؤمن من جحر مرتين
- ٣١٠ لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج...
- ٣٤٦ لا ينكح المحرم ولا ينكح
- ٤٩٢ لعن الله اليهود حرّم عليهم الشحوم فباعوها...
- ٤١٤ لبكر شيع، ولثيب ثلاث
- ٢٧٦ لو راجعته فإنه أبو ولدك
- ٢٨٧ لها الخيار
- ١٧٢ ليس على المستودع ضمان
- ٤٠٥ ليس في المال حق سوى الزكاة
- ٢٥٣ ليس للولي مع الثيب أمر
- ١٩٤ لو خليتم أسيرها ورددتم ما لها
- ١٩٢ لو كان مطعم بن عدي حياً وكلمني في هؤلاء...
- ١٨٣ ما أطعم الله تعالى نبياً طعمة إلا جعلها للذي يلي بعده
- ٣٨٨ ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست...
- ٤١٤ ما لك على أهلك من هوان...
- ٣٦٧ ما تحفظ من القرآن؟
- ٣٦٥ ما تراضى به الأهلون، وقد يتراضون...
- ٣٧٧ و ٣٩٣ و ٣٩٩ ما تراضى عليه الأهلون
- ١٩٢ ما عندك يا ثمامة
- ١٥١ ما فارقونا في الجاهلية والاسلام

- ٤٥٢ ما هكذا أمرك ربك، إنما السنة أن تستقبل ...
- ٢٦٢ مالي اليوم بالنساء من حاجة
- ٤٤٧ مرة فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ...
- ٤٤٧ مرة فليراجعها ثم يطلقها قبل عدتها
- ١٨٩ من أخذ شيئاً فهو له
- ٣٦٦ من استحل بدرهين فقد استحل
- ١٠٧ من أسلم على شيء فهو له
- ١٠ من ترك كلاً فإني، ومن ترك مالاً فلورثته ...
- ٥٢٠ من حلف على يمين فرأى غيرها ...
- ٤٨٤ من حلف على يمين وقال في أثرها ...
- ٤٠٧ من دعي إلى طعام فليحضر، فإن شاء أكل وإن شاء ترك
- ١٨٨ من قتل كافراً فله سلبه
- ٥١٣ من كان حالفاً فليحلف بالله أولي صمت
- ٣١٠ من كشف قناع امرأة حرمت عليه ...
- ٣٠٥ من بكح امرأة ثم ماتت قبل الدخول بها ...
- ٤١٢ من نكح حرة على أمة، فللحرة ثلثان وللأمة ثلث
- ٢٣٣ مولى القوم منهم
- ٢٧٢ المؤمنون بعضهم أكفاء بعض ...
- ٢٠٩ المؤمنون تتكافأ دماءهم ويسمى ...
- ٤٢٩ و ٣٨٩ المؤمنون عند شروطهم
- ٢٤٩ النظر إلى فرج المرأة يورث الطمس
- ١٢٥ و ٨٤ و ٨٣ و ٨٠ الولاء لحمة النسب لا يباع ولا يوهب
- ٥٤٨ و ١٢٣ و ٨٦ و ٨٤ الولاء لمن أعتق
- ٢٩٩ الولد للفراش وللماهر الحجر

- ١٣ ولد الملاعنة امه، أبوه وامه
 ٣٣٤ ولدت من نكاح لامن سفاح
 ٣٦٧ هل عندك من شيء تصدقها إياه؟
 ٣٦٧ هل عندك من القرآن شيء؟
 ٢٧٦ يا بني بياضة انكحوا أباهد وانكحوا اليه
 ٤٥ يا جابر ادع الي المرأة وصاحبها
 ٣٠٢ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 ٣٢ يرث الموق من الموق
 ٤٥ يقضي الله في ذلك
 ٣٥٩ يورث من حيث يبول

فهرس أحاديث الأئمة عليهم السلام

٧٨	ادعوا لي العبد
٢٢٩	إذا اخذت المال احدره الينا
٣١٨	إذا تزوج بأمة ثم تزوج بحرة بعد ذلك
٢٥٦	إذا كانت الجارية بين أبيها فليس لها...
٣٤٧	إذا وجد الرجل بالمرأة الجدام
٢١٥	أما أبو بكر فما كان في زمانه أخماس
٧٨	إن النبي صلى الله عليه وآله قال: اعيان بني الام أول من بني العلات
٥٥	إن النبي صلى الله عليه وآله قال: اعيان بني الأم يرثون دون بني العلات
٢٦٠	إنما عصي مولا ولم يعص الله
٢١٥	دخلت أنا وعباس وفاطمة وزيد
١٩٦	دعها عدة للمسلمين
٧٨	رحم الله ابن مسعود إن كان لفقياً
٧٧ و ٤٤	صار ثمنها تسعاً
٤١٧	فامتنوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها
٧٨	في أي كتاب الله وجدت هذا
٤١٧	ما شأن هذا؟

- ٦٣ المال للأقرب والعصبة في فيه التراب
- ٤١٢ من نكح حرة على أمة، ففلحرة ليلتان وللامة ليلة
- ٢٦٤ لا. (سألت الرضا عليه السلام عن الجارية الصغيرة...) (سألت أنا الحسن عن الجارية الصغيرة...)
- ٢٥٧ لا تحرم الام بالعقد، وإنما تحرم بالدخول
- ٣٠٣ لا تستأمر الجارية إذا كانت بين أبيها
- ٢٥٧ ليس لها مع أبيها أمر عالم تشيب
- ٢٥٧ ليس لها مع أبيها أمر إذا أنكحها
- ٤١٧ والله لا تذهب حتى تقر بمثل ما أفزت
- ٤١٧ هل تدريان ما عليكما؟ ان رأيتا أن نحمما حممتا...
- ٢٥٩ هو زنا، ان الله تعالى يقول: «فانكحوهن...»
- ٩١ هو كأحداهم
- ٢١٥ يا رسول الله ان رأيت ان توليني حقنا...
- ١٢٦ يجعل عصبة ولد الملاءنة عصبة أمه
- ٤٧٤ يقع به ثلاث تطليقات
- ٤٥٨ يقع ثلاث تطليقات

فهرس الموضوعات

كتاب الفرائض

•	ميراث من لا وارث له
•	الاختلاف في توريث ذوي الأرحام
١١	لو خلف من له سهم وزوجاً أو زوجة
١٤	في ترتيب ذوي الأرحام في الفرائض
١٦	أولوية أولاد الصلب على أولاد الأب
١٦	نصيب الحالات والأخوة المفترقين من الارث
١٧	نصيب العمات المفترقات من الارث
١٧	نصيب بنات الاخوة المفترقين من الارث
١٩	في قرينة الأب والام الذين يرثون بالرحم
١٩	لو خلف زوجاً و بنت بنت وبنت اخت
٢٠	ابن العم للأب والام يحجب العم للأب
٢٠	لا يرث المولى مع ذي رحم
٢١	نصيب المولى في الميراث يؤخذ بالولاء
٢٢	الامام وارث من لا وارث له
٢٣	وجوب تسليم المال للامام العادل
٢٣	لمسلم يرث الكافر ولا عكس

في ميراث الكفار

٢٥

لو أسلم الكافر قبل قسمة الميراث أو بعده

٢٦

حكم المملوك في الميراث

٢٦

إذ كان العبد حُرّاً يرث بحساب حُرّيته

٢٧

بعد إذا كان بعضه حُرّاً يُورث بعد موته

٢٨

نصيب القاتل عمداً من الميراث

٢٨

ميراث العرق والمهدوم عليهم

٣١

القاتل والمملوك وانكافر لا يحجبون

٣٢

الأولاد يحجبون أولاد الأم في الفرائض

٣٣

تعريف الكلالاة

٣٤

من يحجب الاحوة والاحوات من الأب والأم عن الميراث

٣٦

الأب يُسقط أم الأم من الميراث

٣٧

أم الأب لا ترث مع الأب

٣٧

الأب يحجب أم الأم وأم الأب في الفرائض

٣٨

لا تسقط الأم عن الثلث بالاختين

٣٩

لا يقع الحجب بالاختوة ولا بالأخوات إذا كانوا من قبل الأم

٣٩

نصيب الروح والأبوين من الميراث إذا اجتمعا

٤٠

نصيب الزوجة والأبوين إذا اجتمعا

٤٠

لومات المرأة عن زوج واخت

٤١

لو تركت زوجاً وأم واختان

٤١

في زوج واختين لأب وأم، وأم، وأخ للأم

٤٢

لو اجتمع في لفرص روح وأبوين وستين

٤٣

لو ترك زوجة واختين وأم

٤٣

لو حلف زوجة وأم واختين من أب وأم وأخ من أم

٤٣

- ٤٤ فإذا كان معهم أح آحر من أم
 ٤٤ لو ترك زوجة وأبوين وبنتين
 ٤٤ للبتين فصاعداً الثلاث
 ٤٥ لو ترك ست، وبنات ابن، وعصبة
 ٤٦ لو ترك بنت، وبنات ابن، وعصبة
 ٤٦ من ترك بنتين وبنات ابن وعصبة
 ٤٧ لو ترك بنتين، وبنات ابن ومعه ابن بن
 ٤٧ لو ترك روح، وأبوين، وست، وست بن
 ٤٧ لو حلف بنت، وبنات ابن، وابن ابن
 ٤٨ في بنتين، وابن ابن، وبنات ابن ابن
 ٤٨ في بنتين وبنات ابن، وابن ابن ابن
 ٤٩ لو حلف بنتين واختاً لأب وأم أولأب
 ٥٠ في للبنات الواحدة، واخت لأب وأم، أولأب
 ٥٠ في ولد الولد يقوم مقام الولد في الفرائض
 ٥١ بنوا الأخ يرثون مع الجدة وإن نزلوا
 ٥١ في ميراث لأخت والعصبة إذا اجتمعا
 ٥٢ لو ترك اختاً من أب وأم وأخوات من أب وعصبة
 ٥٢ اختان من أب وأم، واخت من أب، وابن أخ من أب
 ٥٣ اختان من أب وأم، وأخ وأخوات من أب
 ٥٣ لو حتمت في لميراث ثلاث أخوات مفترقات وعصبة
 ٥٤ في ثلاث أخوات مفترقات مع إحداهن أخ
 ٥٤ في ثلاث أخوات مفترقات مع كل واحدة منهن أخ
 ٥٥ لا يرث مع البنات أحد من الأختوات
 ٥٦ لو اجتمعوا أبوان وأختوة

لو ترك ستاً وأب

٥٦

لو حلف بنتين وأب

٥٧

لو ترك بنتاً وبنت ابن وأب

٥٧

لا قوت واحدة من الجدات مع أولاده

٥٧

للخدة من قبل الأم نصيب الأم إذا لم يكن غيرها

٥٨

أم الأب، وأم أب الأم ترثان

٥٨

من ترث بالسبيين معاً

٥٩

لأم أب الأم نصيب في الميراث

٦٠

أم أب أب لا تسقط بأم أم أب

٦٠

إذا كانت قرى وتعدى من جهة واحدة

٦١

الأب يحجب أم الأم في الميراث

٦٢

في بطلان القول بالعصبة

٦٢

في بطلان القول بالعول

٧٣

لو اجتمع إبننا عم أحدهما أخ من أم

٧٧

الولاء لا يشت به ميراث مع وجود ذوي النسب

٧٩

الولاء يجري مجرى النسب في الميراث

٧٩

ابن الابن لا يرث الولاء مع الابن

٨١

ولاء مولى المعتقة لعصبتها دون ولدها

٨١

الجد والأخ يستويان في الولاء

٨١

لو حلف مولى بحوة أو حوات فالولاء يكون سهم

٨٢

لو ترك ابناً لمولاه، وابن أس له، فالمد للابن

٨٣

في مولى مات وخلف ثلاثة بنين

٨٣

المعتق لا يرث المعتق

٨٤

من زوج أمته من عبده ثم أعتقها

٨٤

- ٨٥ في عبء تزوج بمعتقة قوم فجاءت بولد
 ٨٦ حُرّ تزوج بأمة وجاءت بولد
 ٨٦ في عبء تزوج بمعتقة رجل فجاءت بولد
 ٨٧ في العبد يتزوج معتقة رجل فيستولها بنتين
 ٨٨ جلد والجلدة من قبل الام بمنزلة الأخ والأخت
 ٨٩ إذا كان مع الجلد لأب حوة، فانهم يرثون معه
 ٩٠ ابن الأخ يقوم مقام الأخ في مقدسة الجلد
 ٩٠ الجلد يُقاسم الاخوة في الميراث
 ٩١ في لاحوة اثنين يُقاسمهم الجلد الميراث
 ٩٢ الأخوات مع الجلد يُقاسمن الجلد
 ٩٢ نصيب البت والاحت والجلد إذا اجتمعوا في ميراث
 ٩٣ نصيب الزوج والام والجلد إذا اجتمعوا في ميراث
 ٩٤ نصيب الاخت والام والجلد في الميراث
 ٩٥ روح وم واحت وحده يواجمعوا في ميراث
 ٩٧ يواجمع في ميراث أح لأب وأم، واح لأب، وجد
 ٩٨ في الاخت لأب وأم وأخ لأب وجد
 ٩٨ في ميراث المرتدة
 ١٠١ لو صَفَّها في حال مرضه التصيقة الثالثة
 ١٠٢ مرض لمشاركة زوج وأم، وأحوال في ميراث
 ١٠٤ في ميراث ولد الملائنة
 ١٠٤ في ميراث ولد الزنا
 ١٠٥ في ولد الربا إذا كان توئماً ثم مات أحدهما
 ١٠٦ لو خلف خُنْثى له ما للرجال وما للنساء
 ١٠٧ لو ترك أولاداً مسلمين ومشركين

- ١٠٧ الولد الأسير يُشارك الحاضر في الميراث
- ١٠٨ في ميراث المجوس
- ١١٠ في محوسية ماتت وحلفت أمّاً هي أخت لأب
- ١١٠ في محوسية ماتت وحلفت بنتاً هي أخت لأب
- ١١١ في محوسي مات وحلف أمّاً هي أخت لأب
- ١١١ في محوسية حلفت أمّاً هي أخت لأبيها
- ١١٢ إذا علم المولد أنه حي ورث
- ١١٢ حكم الحامل في تقسيم الميراث
- ١١٣ في دية الجنين
- ١١٤ الدية يرثها جميع الورثة
- ١١٥ يقضى من الدية الدين والوصايا
- ١١٥ الحبة تخصّ الولد الأكبر في المرائض
- ١١٦ لو خفّت المرأة زوجاً ولا وارث لها سواء
- ١١٦ نصيب المرأة من الرباع والدور والأرضين في الميراث
- ١١٧ من تروّح في حال مرضه ومات بعد الدحول
- ١١٧ في ميراث المكاتب
- ١١٨ في ميراث المُعتق بعضه
- ١١٩ في ميراث الأسير إذا علم حياته
- ١١٩ متى يُقسم مال المفقود
- ١٢٠ ولاء الموالاة جائز
- ١٢١ في الرجل المجهول نسيه
- ١٢١ في المعتق سائبة لا ولاء عبه وله أن يوالى من شاء
- ١٢٢ في حكم من أعتق عن غيره
- ١٢٢ لومات العبد المعتق وليس له مولى

- ١٢٣ في ميراث المعتق
 ١٢٤ لو ترك جدّ مولاه وأخاه مولاه
 ١٢٤ لو ترك ابن أخ المولى وجد المولى
 ١٢٥ في بيع الولاء وهبته
 ١٢٥ ميراث ولد الملاعنة إذا كانت أمه ميتة
 ١٢٦ جدة الأب لا ترث مع ابنها
 ١٢٧ في ميراث الجدّات
 ١٢٩ في ميراث الاخوة للأب مع الأخت للأب ولام
 ١٢٩ لو ترك امرأة وأماً وأخاً وجداً
 ١٢٩ حكم الفاضل من الفرائض
 ١٣٠ انفرد ابن عباس بثلاث مسائل
 ١٣١ انفرد ابن مسعود بخمس مسائل

كتاب الوصايا

- ١٣٥ في صحة الوصية للوارث
 ١٣٦ استحباب الوصية لذوي الأرحام
 ١٣٦ لو أوصى بمثل نصيب ابنه لأجنبي
 ١٣٧ بطلان الوصية نقوله. أوصيت له بنصيب ابني
 ١٣٨ تحديد مقدار الضعف في الميراث
 ١٣٩ لوقال: لفلان ضعفا نصيب أحد ورثتي
 ١٣٩ إذا أوصى بجزء ماله
 ١٣٩ لو أوصى بالكثير من ماله
 ١٤٠ لو أوصى بسهم من ماله أو بشيء منه
 ١٤١ لو أوصى لجماعة بنسب مختلفة ولم تجز الورثة

- ١٤٢ لو أوصى لرجل بكل ماله وللآخر بثلث
 ١٤٣ في تصرفات المريض
 ١٤٣ إذا أوصى بخدمته عبده أو بقله داره
 ١٤٤ لو أوصى لرجل بزيادة على الثلث وأحازها الورثة
 ١٤٥ يصرف ما أوصى به في الرقاب إلى المكاتبين والعبيد
 ١٤٥ في أقل الجمع
 ١٤٦ في تقديم الحج على غيره من الوصايا
 ١٤٦ انتقال مال الوصية إلى الموصى له بعد موت الموصي
 ١٤٧ لو أوصى بثلث عبده إلى فلان
 ١٤٨ لو أوصى بثلث ماله في سبيل الله
 ١٤٨ لو قبل الوصية حاز له رذها قبل موت الموصي
 ١٤٩ استحباب قبول الوصية له في أبيه
 ١٤٩ صحة نكاح المريض تتوقف على الدخول بالزوجة
 ١٥٠ إذا أوصى بثلث ماله لقرابته
 ١٥٢ لو أوصى بثلث ماله لجيرانه
 ١٥٣ حكم الوصية لأهل الذمة والحربي
 ١٥٤ في حصص الوصية للقاتل
 ١٥٤ لو أوصى لواحد بعد آخر بثلث ماله
 ١٥٥ إذا ضرب الحامل الطلق
 ١٥٥ إذا أعتق ثم حابى في مرضه المخوف
 ١٥٦ لو جمع بين عطية مستحقة وعطية مؤخره
 ١٥٦ إذا أوصى بثلث ماله لأهل بيته
 ١٥٧ إذا أوصى لعترته
 ١٥٧ لو أوصى لمواليه

- ١٥٧ إذا أوصى لمواليه وله موال ولأبيه موال
 ١٥٨ لو أوصى لرحل بعيد له وله مال غائب
 ١٥٨ لا يجوز للملوك أن يكون وصياً
 ١٥٩ في جواز كون المرأة وصياً
 ١٦٠ لو أوصى الى رجلين
 ١٦١ لا يجوز أن يوصى الى أجنبي في تولي أمر ولده مع وجود أبيه
 ١٦٢ لا ولاية للام على أولادها إلا بوصية من أبيهم
 ١٦٢ لو أوصى اليه بجهة من الجهات
 ١٦٢ إذا أوصى الى غيره وأطلق الوصية
 ١٦٣ لوقال للوصي: من أوصيت إليه فهو وصي
 ١٦٤ لوقال للوصي: متى أوصيت إلى فلان فهو وصي
 ١٦٥ حكم ما يجب فيه الزكاة من أموال الأطفال
 ١٦٥ إذا أوصى لعبد نفسه صحت الوصية
 ١٦٥ لا تصح الوصية لعبد الغير من لأجابه
 ١٦٦ الوصية للميت باطلة
 ١٦٦ في وصية من ليس له وارث

كتاب الوديعة

- ١٧١ ليس للمودع أن يسافر بالوديعة
 ١٧١ بطلان الشرط في ضمان الوديعة
 ١٧٢ المودع متى أودع الوديعة عند غيره مع قدرته يكون ضامناً لها
 ١٧٢ إذا تعدى في الوديعة يضمنها
 ١٧٣ حكم من أخرج الوديعة من حررها ثم ردّها
 ١٧٤ إذا أبرأ صاحب الوديعة دقة المودع من الضمان

- ١٧٤ تعلق الضمان بنفس إخراج الوديعة
 ١٧٥ لاضمان بمجرد نية التعدي
 ١٧٥ يلزم المودع الاتفاق على الحيوانات المودعة عنده
 ١٧٦ هيمس أودع وديعة وقال للمودع إذهبها الى فلان
 ١٧٦ لو أودعه صندوقاً فيه متاع وقال له : لا تترقد عليه
 ١٧٧ لو خلط الوديعة بماله خلطاً لا يتميز
 ١٧٧ من تصرف في الوديعة ورذ مكابها مثلها لم يزل الضمان
 ١٧٨ لو كانت عنده وديعة فاذعها نفسان
 ١٧٨ لو بذل كل واحد من المتداعين اليمين أنها له

كتاب الفئ وقسمة الغنائم

- ١٨١ في بيان تعريف الغنيمة
 ١٨١ في تقسيم الفئ
 ١٨٣ يختص الفئ بمن قام مقام النبي صلى الله عليه وآله
 ١٨٤ ما كان للنبي صلى الله عليه وآله ينتقل الى ورثته
 ١٨٤ نصف خمس الغنيمة للنبي صلى الله عليه وآله
 ١٨٤ الصفايا قبل القسمة فهو لمن قام مقام النبي صلى الله عليه وآله
 ١٨٥ ما لا يؤخس من الأموال
 ١٨٥ السلب لا يستحقه القاتل إلا بالشرط
 ١٨٦ لو شرط له الامام السلب لا يؤخس
 ١٨٦ يؤخذ السلب من أصل الغنيمة
 ١٨٧ في أحكام السلب
 ١٨٧ الامام محير بين قتل الأسير أو المرن عليه
 ١٨٨ للامام أن ينقل بما يخصه من الفئ أو من حلة الغنيمة

- ١٨٩ لوقال الامام: من أخذ شيئاً من الغنيمة بعد الخمس فهو له
 ١٨٩ في أحكام مال العبيمة
 ١٩٠ ما يكون للامام خاصة من الغنائم
 ١٩٠ في حكم الأمير
 ١٩٤ خمس ما لا ينقل ولا يتحول
 ١٩٦ في تحديد سواد العراق
 ١٩٧ الصبيان يُسهم لهم مع الرجال
 ١٩٧ لاسهم للنساء في الغنيمة
 ١٩٨ لاسهم للكفار مع المسلمين
 ١٩٨ من يُرصح له من الكفار والنساء والعبيد
 ١٩٩ في سهم الرّاجل والفارس
 ٢٠١ في سهم الفرس
 ٢٠٢ لو كان مع الرجل أكثر من فرسين
 ٢٠٣ حكم من قاتل على فرس منصوب
 ٢٠٣ لا ينبغي للامام أن يترك فرساً
 ٢٠٤ حكم من دخل الحرب راحلاً، ثم وجد فرساً
 ٢٠٥ لو دخل الصحيح الحرب ثم مرض
 ٢٠٥ لو استأجر أجيراً ودخل دار الحرب
 ٢٠٦ لو انفلت أسير من يد المشركين فلحق قبل القسمة
 ٢٠٦ إذا لحق بهم الأسير قبل حيازة المال
 ٢٠٧ تجار العسكر لا يسهم لهم من الغنائم
 ٢٠٧ المدد اللّاحق بالغانم يُشرك معهم في الغنيمة
 ٢٠٨ الجيش يشارك السرية في الغنيمة وبالعكس
 ٢٠٩ في تقسيم الخمس

- ٢١١ سهم ذي القربى لمن قام مقام النبي صلى الله عليه وآله
 ٢١٦ سهم ذي القربى للامام خاصة دون غيره
 ٢١٧ في تقسيم سهم ذي القربى
 ٢١٧ ما يختص من الخمس بآل الرسول صلى الله عليه وآله
 ٢١٨ فيما يؤخذ من الجزية والصلح والاعشار من المشركين
 ٢١٨ في سهم المراءطين والمطوعة
 ٢١٩ الناس سواسية في العطايا
 ٢١٩ في الانفاق على ورثة المجاهدين

كتاب قسمة الصدقات

- ٢٢٣ في خطاب الكفار بالعبادات
 ٢٢٣ وحبوب دفع زكاة الأموال للمسلمين العارفين بالحق
 ٢٢٤ اعطاء زكاة الاموال للعدول دون المتأق
 ٢٢٥ دفع زكاة الاموال الباطية الى الامام
 ٢٢٦ يستحب للامام الدعاء لصاحب الصدقة
 ٢٢٦ في صرف صدقة الفطرة
 ٢٢٦ في الاصناف المستحقة للزكاة
 ٢٢٨ لا يجوز نقل الزكاة من بلد الى آخر مع وجود المستحق
 ٢٢٩ في إعطاء الصدقات للعارفين والمكاتبين
 ٢٢٩ في تعريف الفقير والمسكين
 ٢٣٠ في الاستغناء بالكسب
 ٢٣١ إذا طلب من ظاهره القوة والفقير
 ٢٣١ الزكاة محرمة على ذوي القربى
 ٢٣٢ تحل الصدقة لآل محمد عند معهم الخمس

- ٢٣٢ موالى آل محمد لا تحرم عليهم الصدقة
 ٢٣٣ في سهم المؤلفة قلوبهم
 ٢٣٤ في سهم الرقاب
 ٢٣٥ في استرجاع فاضل الصدقة
 ٢٣٥ العارم لا يُعطى من الصدقة مع العس
 ٢٣٥ لو انفق العارم ماله في معصية ثم تاب منها
 ٢٣٦ في معرفة سبيل الله
 ٢٣٦ في تعريف ابن السبيل
 ٢٣٧ الاصناف التي تُعطى من الصدقات
 ٢٣٨ في تعريف الغنى
 ٢٣٩ زكاة الزوجة يُعطى للزوج إذا كان فقيراً
 ٢٤٠ الصدقة المفروضة محرمة على رسول الله صلى الله عليه وآله
 ٢٤٠ تحل صدقة الهاشمي على الهاشمي حلال
 ٢٤٠ لو دفع الصدقة إلى من ظاهره الفقر
 ٢٤١ لو دفع الصدقة إلى من ظاهره الإسلام
 ٢٤١ لا يتعين أهل السهمان بالاستحقاق من أهل الصدقة

كتاب النكاح

- ٢٤٥ حرمة الزواج من نساء النبي صلى الله عليه وآله
 ٢٤٥ استحباب النكاح للرجال والنساء
 ٢٤٧ في حوز النظر الى أجنبية يريد الزواج منها
 ٢٤٩ كراهية النظر الى فرج المرأة
 ٢٤٩ إذا مكثت المرأة فعلاً أو حصياً لا يجوز أن يخلو بها
 ٢٥٠ ولاية البالغة الرشيدة في عقد النكاح

- ٢٥٣ في النكاح بغير ولي
 ٢٥٤ في طلاق من نكحها بغير ولي
 ٢٥٤ لو أوصى الى غيره بأن يزوج بنته الصغيرة
 ٢٥٥ في إجبار البكر الكبيرة على الزواج
 ٢٥٧ النكاح لا يقف على إجازة
 ٢٦٠ في صحة كون الفاسق ولياً للمرأة في التزويج
 ٢٦١ لا يفتقر النكاح في صحته الى شهود
 ٢٦٣ في زواج النكحي بنته الكافرة من مسلم
 ٢٦٤ حكم الثيب الصغيرة حكم البكر الصغيرة
 ٢٦٥ فيمن ذهبته عذرتها بالرنا
 ٢٦٥ للحد مع الأب الولاية في النكاح
 ٢٦٦ لا يجوز للعبد أن يتزوج بغير اذن مولاه
 ٢٦٧ للسيد إجبار العبد على النكاح
 ٢٦٧ لو طلب العبد التزويج لا يجبر المولى عليه
 ٢٦٧ لسيده أن يجبر أم ولده على التزويج
 ٢٦٨ لو جعل عتق أمته صداقاً لها
 ٢٦٩ في تقديم ولاية الحد على ولاية الأب
 ٢٦٩ في تقديم البعض من الاخوة على الآخر
 ٢٧١ كلاله الام لا ولاية لهم في التزويج
 ٢٧١ في الكفاءة المعتبرة في النكاح
 ٢٧٢ في تزويج الأعجمي بالعربية
 ٢٧٣ في تزويج العبد بالحرّة
 ٢٧٣ في تزويج الفاسق بالعفيفة
 ٢٧٣ في تزويج ارباب الصنائع الدنية بأهل المرات

- ٢٧٤ في مقدار اليسار المراعى في الكفاية
- ٢٧٤ إذا رضي الولاة والروجة من ليس بكفو
- ٢٧٦ ليس للأولياء الاعتراض في قدر المهر
- ٢٧٧ لو تزوجت نفسها بأقل من مهر مثلها
- ٢٧٧ لو وكل وليا وكيلاً
- ٢٧٨ لو كان أولى الأولياء مفقوداً أو غائباً
- ٢٧٩ في معنى الإعضال
- ٢٧٩ من ليس له الاجبار ليس له التوكيل
- ٢٧٩ إذا أذنت في التوكيل فوكل وعين الزوج صح
- ٢٨٠ ولاية المسلم على الأمة الكافرة
- ٢٨٠ إذا كان للمرأة وليان في درجة واحدة
- ٢٨١ في امرأة المفقود إذا لم يعرف خبره
- ٢٨٢ إذا تزوجت المرأة في عدتها ودخل بها الثاني
- ٢٨٢ لو طلق زوجته طلاقاً رجعياً وعاب عنها
- ٢٨٣ لو كان للمرأة ولي يجرى له نكاحها
- ٢٨٤ لو جعل الأب أمر بنته البكر الى اجبي
- ٢٨٤ لو كان الولي غير الأب والحل
- ٢٨٤ للأب أن يروح بنته الصغيرة بعبد أو مجنون
- ٢٨٤ لو روج الأب ابنته الصغيرة من عبد صح العقد
- ٢٨٥ في حواز تزويج الحرة أمها
- ٢٨٥ في حوار كون العبد وكيلاً في التزويج
- ٢٨٦ لو تزوج العبد بأذن سيده
- ٢٨٦ لو تزوج العبد بحرة على أنه حر
- ٢٨٧ إذا كان الغرور من جهة الزوجة

- ٢٨٨ يجوز للمرأة أن تروج نفسها أو غيرها
 ٢٨٨ في الألفاظ التي يتعقد بها النكاح
 ٢٩١ في صيغ النكاح الصحيحة
 ٢٩٢ بطلان عقد النكاح بشرط الخيار
 ٢٩٣ في خطبة النكاح
 ٢٩٣ لا يجوز الزواج بأكثر من أربع
 ٢٩٥ لا يجوز للمبد أن يتزوج بأكثر من حُرَّتَيْن أو أربع اماء
 ٢٩٦ في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها اذا رضىتا
 ٢٩٦ إذا بانست منه زوجته حاز له أن يتزوج باختها
 ٢٩٧ لو قُتلت المرأة نفسها قبل الدخول
 ٢٩٨ بيع الأمة طلاقها
 ٢٩٨ وجوب نفقة الأب على الولد في حالة فقره
 ٢٩٩ في زواج الأب بأمة ابنه
 ٣٠٠ في الزواج بامرأة قد زنا بها
 ٣٠١ في أحكام الزانية
 ٣٠٢ الرصاع بين صبيتين ينشر الحرمة الى اخوتها واخواتها
 ٣٠٢ كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لم يجز الجمع بينهما في الوطء
 ٣٠٣ اذا تزوج بامرأة حرمت عليه أمها
 ٣٠٥ من دخل بالأُم حرمت عليه البنت
 ٣٠٥ لو ملك أمة فوطأها، ثم تزوج اختها
 ٣٠٦ في حوازم الرجل المرأة وزوجة أبيها اذا لم تكن امها
 ٣٠٦ لو زنا بامرأة هل يتعلق بالوطء تحريم نكاح
 ٣٠٨ اذا فجر بعلام فأوقب حرم عليه بنته وامه واخته
 ٣٠٨ اللمس بشهوة ينشر التحريم

- ٣٠٩ إذا نظر الى فرجها تعلق به تحريم المصاهرة
- ٣١٠ لو زنا بامرأة فأنتت بهنت
- ٣١١ لا يحل نكاح من خالف الاسلام
- ٣١٣ لا يجوز مناكحة المجوس
- ٣١٣ الشروط التي تبيح للحر الزواج من الأمة
- ٣١٥ في جواز زواج الحر بأمتين فقط
- ٣١٦ لا يجوز لعبد أن ينكح أمة على حرة إلا برضاها
- ٣١٧ لو عقد على حرة وأمة في عقد واحد
- ٣١٧ لو تزوج الحر بأمة ثم زال الشرط
- ٣١٨ إذا تزوج حرة على أمة من غير علم الحرية ورضاها
- ٣١٨ الصابئة لا تحري عليهم أحكام أهل الكتاب
- ٣١٩ لا يحل للمسلم نكاح أمة كتابية
- ٣٢٠ العبد المسلم لا يحل له أن يتزوج بأمة كتابية
- ٣٢٠ لو صرح بالتزويج للمعتقة
- ٣٢١ إذا تزوج المعتقة مع العلم بذلك
- ٣٢١ لو تزوج المعتقة مع الجهل بتحريم ذلك
- ٣٢٢ لو تزوج المرأة في حال إحرامها جاهلاً
- ٣٢٢ إذا طلقها تسع تطليقات للمعتقة
- ٣٢٢ في زواج من خطب على خطبة غيره
- ٣٢٣ لو أسلم الكافر عن أكثر من أربع نسوة
- ٣٢٤ لو كانت عنده يهودية أو نصرانية
- ٣٢٤ لو انتقلت الى دين يقر عليه أهله
- ٣٢٥ لو كانا وثنيين أو مجوسيين وأسلم أحدهما
- ٣٢٧ إذا اختلفت الدار بالزوجين

- ٣٣٠ لو أسلم أحد الزوجين قبل الدخول
 ٣٣١ لوجع المشرك بين الام و البنت ثم أسلم
 ٣٣١ إذا أسلم وعنده أربع زوجات إماء
 ٣٣٢ لو اعتقت الأمة تحت عبد
 ٣٣٣ في حكم المرتدة
 ٣٣٣ في صحة انكحة المشركين
 ٣٣٤ لو تزوج الكتابي مجوسية أو وثنية
 ٣٣٥ كل فرقة كانت من جهة الدين كان فسخاً
 ٣٣٥ حرمة ما كحة من خالف الاسلام وأكل ذبيحته
 ٣٣٦ الحكم فيما لو تحاكم ذميان اليينا
 ٣٣٦ كراهية اتيان النساء في ادبارهن
 ٣٣٨ في بطلان نكاح الشغار
 ٣٤٠ في اباحة نكاح المتعة
 ٣٤٣ حكم تزويج المحلل بشرط الطلاق
 ٣٤٤ لو نكحها معتقداً انه يطلقها إذا أباحها
 ٣٤٥ إذا نكحها نكاحاً فاسداً ودخل بها
 ٣٤٥ بطلان نكاح المحرم
 ٣٤٦ في العيوب التي تفسخ النكاح
 ٣٤٨ لو كان الرجل مسلولاً قادراً على النكاح
 ٣٤٨ لو وُجد العيب بعد الدخول بالمرأة
 ٣٤٩ إذا حدث بالرجل عيب بعد العقد
 ٣٤٩ لو حدثت بالمرأة عيب بعد العقد
 ٣٥٠ إذا دخل بها مع العلم بالعيب
 ٣٥٠ لو تزوجها على أنها مسلمة فبانت كتابية

- ٣٥١ لو عقد عليها على أنها كتابية وكانت مسلمة
 ٣٥٢ اذا عقد لحر على امرأة على انها حرة فبانت أمة
 ٣٥٢ بيع الأمة المزوجة طلاقها
 ٣٥٣ إذا أعتقت الأمة تحت حر
 ٣٥٤ العنة عيب يثبت للمرأة به الخيار
 ٣٥٥ فسخ العتق ليس بطلاق
 ٣٥٥ لو قال لها أنه عتق فكان كما قال
 ٣٥٦ لو كان له أربع نسوة ففتر عن واحدة
 ٣٥٦ إذا رضيت به بعد انقضاء المدة
 ٣٥٧ لو اختلفا في الاصابة
 ٣٥٧ اذا تزوجت برجل فبان انه خصي أو مسلول
 ٣٥٨ في معرفة الخشْي
 ٣٥٩ في الغزل عن الحرة
 ٣٥٩ اذا تزوج الحرة بأمة قرزقَ منها ولداً كان حراً
 ٣٦٠ لو غاب الرجل عن زوجته فطلقها آخر

كتاب الصداق

- ٣٦٣ لو عقد على مهر فاسد مثل الخمر والخنزير
 ٣٦٤ الصداق ما تراضيا عليه
 ٣٦٦ في حواز كون المهر تعليم آية من القرآن
 ٣٦٨ لو أصدقها تعيم سورة ولقها فلم تحفظ
 ٣٦٨ لو أصدقها تعيم سورة وطبقها قبل الدخول
 ٣٦٩ إذا أصدقها صداقاً ملكته بالمقد
 ٣٧٠ ليس للمرأة التصرف في لصداق قبل لقبض

- ٣٧٠ لو أصدقها شيئاً معيناً فتلف قبل القبض
 ٣٧١ لو أصدقها عبداً مجهولاً أو داراً مجهولة
 ٣٧١ لو أصدقها خلاً معيناً فبان خراً
 ٣٧١ لو كان انعقد على مهرين مختلفين سرّاً وعلانية
 ٣٧٢ لو تزوج بأربع نسوة بعقد واحد
 ٣٧٣ إذا تزوج ابنه الصغير على مهر معلوم
 ٣٧٣ لو تزوج الصغير بغير إذن وليه
 ٣٧٤ المفوضة إذا طلقها زوجها قبل العرض
 ٣٧٥ في مقدار صداق المتعة
 ٣٧٦ في مفوضة البضع
 ٣٧٨ بومات أحدهما قبل العرض وقيل الدخول
 ٣٧٨ لا يجب بالعقد مهر المثل
 ٣٨٠ لو اتفقا على مقدار مال أو شيء بعينه
 ٣٨٠ في مفوضة المهر
 ٣٨١ لو دخل بمفوضة المهر
 ٣٨٢ حكم الصغيرة المجبرة على النكاح
 ٣٨٢ كيفية اعتبار مهر المثل
 ٣٨٣ لو اختلف الزوجان في قدر المهر
 ٣٨٤ لو تحالفا فسد المهر
 ٣٨٥ لو اختلف الزوجان في قبض المهر
 ٣٨٦ إذا كان مهرها ألماً وأعطاهما ألفاً واحتلما
 ٣٨٧ في حوار قبض الأب مهر البكر البالغة
 ٣٨٨ لو أصدقها ألماً وشرط أن لا يسافر بها
 ٣٨٨ لو أصدقها داراً وشرط في الصداق ثلاثة أيام

- ٣٨٩ الولي الذي بيده عُقْدَةُ النكاح
 ٣٩١ لو أصدقها صداقاً، ثم وهبته له، ثم طلقها
 ٣٩١ إذا أصدقها عبداً فوهبت له نصفه
 ٣٩٢ لو زوّج لآب الصغيرة بمهر دون مهر المثل
 ٣٩٣ إذا وجب لها مهر المثل فأبرأته عنه
 ٣٩٣ إذ سمي الصداق ودخل بها قبل أن يعطيها شيئاً
 ٣٩٤ إذا أصدقها أماً ثم خالها على خمسمائة
 ٣٩٥ لو وطأ امرأة فافضاها
 ٣٩٦ لو حلقها بعد أن حلاها وقل أن يمسها
 ٣٩٨ لو تزوج امرأة وأمهرها عبداً مطبقاً
 ٣٩٩ في متعة المدخول بها إذا طلقت
 ٤٠٠ الموضع الذي يجب فيه المتعة فإنها تثبت
 ٤٠٠ كل فُرقة تحصل بين الزوجين لا تجب بها المتعة
 ٤٠١ لو اشترى أمة زوجة مفوضة البضع
 ٤٠١ لو أصدقها إناثين، فاكسر أحدهما، ثم طلقها قبل الدخول
 ٤٠٢ لو أصدقها صداقاً فأصابته به عيباً

كتاب الوليمة

- ٤٠٥ في استحباب الوليمة
 ٤٠٥ في استحباب حضور الوليمة
 ٤٠٦ لا يجوز حضور المسلم وليمة النقي
 ٤٠٧ استحباب الأكل لمن حضر الوليمة
 ٤٠٧ في نثر السكر والنوز في الولائم

كتاب القسم بين الزوجات

- ٤١١ لا تلزم النبي صلى الله عليه وآله القسمة بين زوجاته
 ٤١١ في القسمة بين المسلمة والنقية
 ٤١١ في القسمة بين حرة وأمة وزوجة
 ٤١٢ لو كانت له زوجتان
 ٤١٣ عدم سقوط النفقة عن الزوجة المسافرة باذن زوجها
 ٤١٣ لو كانت عنده زوجتان فتروح بأخرى
 ٤١٥ لو سافر ببعض نسائه من غير قرعة
 ٤١٥ إذا نشرت المرأة حلّ ضررها
 ٤١٦ في بحث الحكمين في الشقاق على سبيل التحكيم
 ٤١٧ إذا ثبت إحداهما على جهة التحكيم فليس لها أن يفرقا

كتاب الخلع

- ٤٢١ لو اتفقا على الخلع فبذلت له على طلاقها
 ٤٢٢ لا يصح الخلع إلا في طهر لم يقرأ فيه بجماع
 ٤٢٤ لا يفتقر الخلع إلى حاكم
 ٤٢٥ البذل في الخلع غير مقدر
 ٤٢٦ سقوط الرجعة في الخلع الصحيح
 ٤٢٧ لو وقع الخلع على بذل فاسد
 ٤٢٧ لو طلقها طليقة على دينار بشرط أن له الرجعة
 ٤٢٨ إذا احتلعت نفسها من زوجها بألف
 ٤٢٩ المحتلعة لا يلحقها الطلاق
 ٤٣٠ بطلان الطلاق المعلق بشرط

- ٤٣١ في حكم الطلاق المعلق
 ٤٣٢ لا ینتقد الطلاق قبل النکاح
 ٤٣٤ فیا یقع به الطلاق من الألفاظ
 ٤٣٤ لو اختلعا علی مجهول
 ٤٣٥ لو احتدفا فی نقد واتفقا فی القدر والجنس
 ٤٣٥ لوقال: خالعتک علی ألف فی ذمتک
 ٤٣٦ لا یقع الخلع بشرط ولا صفة
 ٤٣٦ إدا قال لها ان اعطینینی أمأ فانت طالق
 ٤٣٦ لا یقع الخلع إذا اشترط فی الطلاق
 ٤٣٧ لو خالعا علی نخل وظهر خمرأ
 ٤٣٧ لو قالت له: طلقنی ثلاثاً بألف
 ٤٣٨ إذا قال خالعتک علی حمل هذه اجارية
 ٤٣٩ إذا كان الخلع بلفظ المباراة
 ٤٤٠ المرق بین لفظ الخلع والمسرة فی الطلاق
 ٤٤٠ لو اختلعا اجنبی من زوجها
 ٤٤١ لو اختلعا فی جنس العوض أو قدره
 ٤٤١ إذا خالعت المرأة فی مرضها
 ٤٤٢ لیس للولی أن یطیق عقر له علیه ولاية

کتاب الطلاق

- ٤٤٥ موقع الطلقة الثالثة فی القرآن
 ٤٤٦ فی معنی الطلاق المحرم
 ٤٥٠ الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد بدعة
 ٤٥٣ لا یقع الطلاق فی حال الحيض

- ٤٥٣ في شروط وقوع الطلاق
- ٤٥٤ في طلاق الحامل المستبين حملها
- ٤٥٥ لوقال لها: أنت طالق للبدعة
- ٤٥٦ لوقال لها: أنت طالق ثلاثاً للمستة
- ٤٥٦ إذا قال لم طلاقها سنة وبدعة في حال الحيض
- ٤٥٦ لوقال لها: أنت طالق أكمل طلاق
- ٤٥٧ لوقال لها: أنت طالق أقصر طلاق
- ٤٥٧ إذا قال لها: أنت طالق إذا قدم فلا
- ٤٥٨ إذا قال لها: أنت طالق ولم يو السبوة
- ٤٥٩ لوقال: نسائي طالق ولم ينو أصلاً
- ٤٥٩ صريح الطلاق لفظ واحد
- ٤٦١ لوقال لها: أنت مطلقة
- ٤٦١ لوقال لها: أنت طالق، ثم قال: أردت أن أقول أنت طاهر
- ٤٦٢ لا يقع الطلاق بشيء من الكنايات
- ٤٦٥ لوقال لها: أنت الطلاق لم يكن صريحاً
- ٤٦٥ لوقال لها: أنت حرة ونوى الطلاق
- ٤٦٦ في اللفظ الذي يقع فيه العتق
- ٤٦٦ إذا قال لزوجته: أنا منك طالق
- ٤٦٧ لوقال: أنا منك معتدة
- ٤٦٧ إذا قال أنا منك نكح أو حرام
- ٤٦٨ لا يصح أن يوى بأكثر من طلبة بلفظ واحد
- ٤٦٨ في بعض الألفاظ التي لا يقع فيها الطلاق
- ٤٦٩ لوكتب بطلاق زوجته ولم يقصد بذلك الطلاق
- ٤٦٩ إذا حير زوجته بطلاق فاحتارته لم يقع

- ٤٧٠ لو خيرها، فاحتارت نفسها، لم يقع الطلاق
- ٤٧١ لو خيرها ثم رجع عن ذلك
- ٤٧٢ لوقال لها: طلق نفسك فطلقت
- ٤٧٢ لوقال لها: طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثاً
- ٤٧٢ لوقال لزوجته: أنت علي حرام
- ٤٧٥ لوقال: كل ما أملك علي حرام
- ٤٧٥ لوقال: كُلي واشربي، ونوى به الطلاق، لم يقع
- ٤٧٦ لوقال لغير المدخول بها: أنت طالق ثلاثاً، وقعت واحدة
- ٤٧٦ لوقال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، بانت بالأولة
- ٤٧٦ لا يقع الطلاق حتى يحصل الشرط، عند من قال بوقوعه بالشرط
- ٤٧٧ فيمن قال: أنت طالق في شهر رمضان
- ٤٧٨ لوقال: ان لم تدخل الدار فانت طالق، هل هو على الفور أو التراخي
- ٤٧٨ في طلاق المكره وعتقه وسائر عقوده
- ٤٨٠ في طلاق السكران
- ٤٨٠ لو زال عقله بشرب شيء مرقد
- ٤٨١ لوقال له رجل: ألك زوجة؟ فقال لا
- ٤٨١ فيمن قال: أنت طالق واحدة في ثنتين
- ٤٨١ لوقال: أنت طالق واحدة
- ٤٨٢ لوقال لها: رأسك طالق
- ٤٨٢ لا يقع الطلاق ببعض من أعاظ الأعضاء
- ٤٨٣ اذا قال لها: أنت طالق نصف تطليقة
- ٤٨٣ الاستثناء مشيئة الله يدخل في لطلاق والعناق
- ٤٨٤ لو طلق المريض طلاقاً لا يملك رجعتها
- ٤٨٦ لو سأله أن يطلقها في مرضه فطلقها

- ٤٨٧ لوقال : أنت طالق قبل قدوم ريد بشهر
 ٤٨٧ لا يلزم الطلاق في حال الشك
 ٤٨٨ لوشك في عدد الطلقات يبني على الأقل
 ٤٨٨ الروح الثاني يهدم مادون الثلاث من لتطبيقات
 ٤٩٠ حوار الحيل في الأحكام
 ٤٩١ الحيلة الحائزة ما تكون مباحة يتوصل بها الى مباح

كتاب الرجعة

- ٤٩٧ طلاق الحرة ثلاث تطبيقات
 ٤٩٨ أقل ما ينقضي به عدة المطلقة
 ٤٩٩ لا يحرم وطء وتقيل المطلقة الرجعية
 ٥٠٠ استحباب الاشهاد على الرجعة
 ٥٠١ لوراجعها قبل انتهاء العدة
 ٥٠٢ لو طلقها ثلاثاً لا تحلّ له حتى تكسح زوجاً غيره
 ٥٠٣ لو تكسحت نكاحاً فاسداً ودخل بها الروح الثاني
 ٥٠٤ لو تزوجت عمراًق قرب من البلوغ حلت للأول
 ٥٠٤ إذا وطأها الثاني في حاب يحرم وطؤها لا تحلّ للأول
 ٥٠٥ من تزوجت بنقبي بعد ان كانت تحت مسم، حلت للأول
 ٥٠٦ في الموارد التي لا يلزم فيه الطلاق
 ٥٠٦ صحة الرجعة بلفظ النكاح

كتاب الإيلاء

- ٥٠٩ في صيغة الإيلاء الشرعي
 ٥١٠ في حكم الإيلاء الشرعي

- ٥١٢ لا يقع الايلاء إلا بالخلف بالله أو اسم من اسمائه تعالى
- ٥١٣ لا يتعقد الايلاء إلا بالنية
- ٥١٤ لو قصد مكناية عن جماع الايلاء، وقع لا يلاء
- ٥١٤ لوقال: والله لا بأشركك وقصد الايلاء
- ٥١٥ لوقال: والله لا جمع رأسي ورأس شيء لا يتعقد الايلاء
- ٥١٥ حكم المتمتع أو المأطل في بينة والطلاق
- ٥١٦ اذا طلق المولي طليقة كانت رجعية
- ٥١٦ لا يقع الايلاء بقوله: ان أصبتك فأنيت علي حرم
- ٥١٧ لا يصح الايلاء بقوله: ان أصبتك لله علي أن أعتق
- ٥١٧ لا يقع الايلاء بالشرط
- ٥١٧ لا حكم للايلاء قبل الدخول
- ٥١٨ وقوع لا يلاء في حالة الرضا وانعصب
- ٥١٨ لوقال: ان وطأت زينب فعمره طائق
- ٥١٩ لو اختلفا في انقضاء المدة أو ابتداء يمين
- ٥٢٠ الكفارة على من وطأ بعد أن آلى
- ٥٢١ الرجعية يقع بها الايلاء
- ٥٢١ صحة الايلاء من الذمي
- ٥٢١ لو آلى لمصلحة ولده خوفاً من الحمل

كتاب الطهار

- ٥٢٥ صحة طهار العبد المسلم
- ٥٢٥ لا يصح من الكافر الطهار ولا التكبير
- ٥٢٦ لا يقع الطهار قبل الدخول بالمرأة
- ٥٢٦ لو طاهر من امرأته، ثم طلقها طليقة رجعية

- ٥٢٧ لو طاهر منها ثم طلقها طلاقاً بائناً
 ٥٢٨ عدم صحةظهار السكران
 ٥٢٨ من عاد بلظهار لزمتة الكفارة
 ٥٢٩ فيظهار الأمة المملوكة والمدبرة وأُم الولد
 ٥٣٠ لوقال: أنت عليّ كيد أُمي أو رحلها وقصد به الطهار
 ٥٣٠ لوقال: أنت عليّ كظهر بني أو بنت بني
 ٥٣١ لا يصحظهار قبل التزويج
 ٥٣٢ لوقال لها: متى تزوجت فأنت طالق
 ٥٣٢ إذا قال: أنت عليّ كظهر أُمي ولم يسم الطهار
 ٥٣٢ لو نوى لطلاق بقوله: أنت عليّ كظهر أُمي
 ٥٣٣ الطهر شرط في صحة الطهار
 ٥٣٣ لوقال: أنت عليّ حرام كظهر أُمي لم يكن طهاراً
 ٥٣٤ لو أشرك إحدى زوجاته بعدظهار الأولى
 ٥٣٤ بوكات له أربع نسوة وتظاهر منهنّ
 ٥٣٥ لو طاهر زوجته ثلاث مرات طهاراً مستأنفاً
 ٥٣٥ في أنواع لظهار
 ٥٣٨ لو تظاهر من إمرأته وأمسكها زوجة ثم طلقها
 ٥٣٩ إذا ثبتظهار حرم الوطء فيها دون الفرج
 ٥٣٩ لو تظاهر وأمسك ووجب عليه الكفارة
 ٥٤٠ حكم من كفر بالصوم ووطأ في حال الصوم
 ٥٤١ لو ووطأ غير زوجته في حال الصوم ليلاً
 ٥٤٢ لظهار لا يتعمق بالمدة
 ٥٤٢ لا يشترط الايمان في الرقبة المعتقدة سوى في كفارة القتل
 ٥٤٣ إخراج حكم الايمان وإن كان صغيراً

- ٥٤٤ لايجزي عتق المكاتب في الكفارة
 ٥٤٤ عتق أم الولد جائز في الكفارات
 ٥٤٥ عتق المدبر جائز في الكفارات
 ٥٤٥ في احزاء عتق العمد المرهون اذا كان موسراً
 ٥٤٦ لايجزي عتاق العبد الجاني جنابة عميد
 ٥٤٦ في العبد الغائب الذي لايعرف حياته
 ٥٤٧ لو اشترى من يعتق عليه من آباءه وامهاته
 ٥٤٧ لو أعتق عنه رجل آخر عبداً باذنه
 ٥٤٨ لو أعتق عنه رجل آخر بغير إذنه
 ٥٤٨ لو ملك نصف عبيد وناقبها ملك لغيره
 ٥٤٩ إذا كان عليه كفارات من جنس واحد
 ٥٥٠ لو شئت في الكفارة هل هي كفارة طهر أو قتل أو غيرهما
 ٥٥٠ وجوب مقارنة بية لاعتق حان لاعتاق
 ٥٥٠ في الكفارة حال الارتداد
 ٥٥١ مايجزي وما لايجزي في الرقاب
 ٥٥١ الأعمى لايجزي عتقه
 ٥٥٢ للممولى إذا كان مولوداً من زنا
 ٥٥٢ لو وجد رقبة وهو محتاج إليها
 ٥٥٣ لو انتقل عند المحرز الى الصوم
 ٥٥٤ لو أفطر لمريض خلال الشهرين المتتابعين
 ٥٥٤ لا فطر في شهر الأوب يقطع السبع
 ٥٥٥ إذا فطرت حرام أو مرصع في شهر الأوب
 ٥٥٥ اكراه الأكل والشرب لا يفطر
 ٥٥٥ لو قتل متعمداً في أشهر الحرم

- ٥٥٦ لو ابتدأ بصوم أيام تشرق في الكفارة
 ٥٥٦ لا يلزم أن ينوي التتابع في الصوم
 ٥٥٧ لا يجوز صيام شهر شعبان ورمضان في التتابع عن كفارة
 ٥٥٧ الاعتبار في وجوب الكفارات المروية حال الأداء
 ٥٥٨ لو قدر على الرقعة بعد الدخول في الصوم
 ٥٥٩ لو طاهر فاعتق قبل العود
 ٥٥٩ لا يجوز دفع حق مسكين عن مسكين واحد
 ٥٦٠ لا يجوز إعطاء الكفارة للمكاتب
 ٥٦٠ في عدم جواز دفع الكفارة إلى الكافر
 ٥٦٠ مقدار ما يدفعه لكل مسكين
 ٥٦٠ في نوع الإطعام في الكفارة
 ٥٦٢ لو أفطع مسكيناً من ثمنه اللحم حاراً يُحرّج منه
 ٥٦٢ ولو أفطع مسكيناً من ثمنه ما يحبهم من الطعام
 ٥٦٣ في جواز اخراج كل ما يسمى طعاماً
 ٥٦٣ لو أفطع مسكيناً وكافراً في كفارة الإيمان
 ٥٦٤ لو أفطع مسكيناً من ثمنه اللحم حاراً يُحرّج منه
 ٥٦٤ لو أعطى الكفارة لمن ظاهره الفقر
 ٥٦٥ لا يجوز اخراج القيمة في الكفارات
 ٥٦٥ لو أفطع مسكيناً من ثمنه اللحم حاراً يُحرّج منه
 ٥٦٦ لو أفطع مسكيناً من ثمنه ما يحبهم من الطعام





الشمس ٤٥٠ تومان